التكشيف الاقتصادي للتراث التعامل الزراعي (١٠) موضوع رقم (٥٥)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران

بإشراف أ. د/ على جمعة محمد

- ١١ تصح المزارعة بمدة معلومة جـ ٨ ص ٣٨١٩.
- ١٢ بعض الآراء في شرط الحمل والحفظ والدياس والحصاد والرفع إلى البيدر والتذرية على المزارع بعد القسمة جـ ٨ ص ٣٨١٩ ، ٣٨١٩ .
 - ١٣ بعض الآراء في حكم المزارعة الفاسدة جـ ٨ ص ٣٨٢٤، ٣٨٢٦.
 - ١٤ بعض آراء الفقهاء في فسخ المزارعة جـ ٨ ص ٣٨٢٦، ٣٨٢٧، ٣٨٢٨، ٣٨٢٩.

الكابد هلوي أوجز المسالك إلى موطأ مالك كر

- ١ لا يجوز زيادة نقد إضافة إلى المساقاة جـ ١٢ ص ٣٠، ٣١.
- ٢ جواز وضع أجرة لمن يسقى الأشجار وينميها على أن الثمر لهما جـ١٦ ص٣، ٤، ٥٠.
 - ٣ جواز المساقاة لعدة سنوات ج١٢ ص ٢٨، ٢٩، ٣٠.
- 3 الرسول ﷺ يترك أرض خيبر بيد اليهود ولهم النصف من تمر النخيل ج١٦ ص ٧، ٨، ٩، ٢ ١٢. ١٣: ١٤، ١٥، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٠. ٢٠.
- آراء الفقهاء في المساقاة لا يجوز أن يستثنى من مال المساقاة شئ لاحد الشريكين جـ ١٦ ص
 ١٨ ٢٠ ، ٢١ ، ٢٠ .
- ت من الشركة في المساقاة لا يجوز أن يستثنى من مال المساقاة شئ لاحد الشريكين ج١٦ ص
 ١١٠ ، ١٩ ، ١٠ ، ٢٠ .
 - ٧ جواز المساقاة ولصاحب المال نصف الثمر أو ربعه أو أكثر جـ١٦ ص ٢٣.
 - ٨ جواز المساقاة في بساتين العنب والزيتون والرمان جـ ١٢ ص ٢٣، ٢٤.
 - ٩ تبدأ المساقاة قبل بدو صلاح الثمر ج١٦ ص ٢٤، ٢٠.
 - ١٠ آراء العلماء في جواز المزارعة جـ١١ ص ١١.
 - ١١ جواز كراء الأرض المزروعة بالدراهم والدنانير جـ١٦ ص ٢٦، ٤٣، ٤٣، ٤٤، ٥٠٠.
 - ١٢ آراء العلماء في كراء الأرض جـ١٦ ص ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤١، ٤٢.

هه التعامل الزراعي ج ١٠

الدارمي بن الدارمي

١ – الرسول ﷺ يعامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من الأرض من ثمرة أو زرع جــ ٢ ص ٢٧٠.

فهرس محتويات ملف (٦٦) التعامل الزراعي (٤) موضوع (٥٥)

هه التعامل الزراعي ج ٩

البغوى، شرح السنة سمر

- ١ الرسول عَلَيُّ يعطي أرض خيبر لليهود يعملون بها على نصف ما تخرجه جـ ٨ ص ٢٥١.

ابن حجر العسقلاني تهذيب التهذيب

- ١ كان عكرمة مولى ابن عباس بكره كراء الأرض جـ ٧ ص ٢٦٨ .
- ٢ كان ابن عباس يقول: وإن أمثل ما أنتم صانعون استثجار الارض البيضاء سنة بسنة ، جـ ٧ ص

الكاساني بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

- ١ بعض الآراء في سرعية المساقاة جـ ٨ ص ٣٨٣١، ٣٨٣٢.
- ٢ لا تجوز المساقاة إذا كان قد شرط أن القطف على العامل جـ ٨ ص ٣٨٣٣.
- ٣ جواز المساقاة إذا شرط أن الناتج بينهما على قدر ملكيتهما جـ ٨ ص ٣٨٣٣.
 - ٤ _ جواز المساقاة بنسبة من الناتج من الثمر جـ ٨ ص ٣٨٣٣، ٣٨٣٤.
 - ٥ _ لا يجبر العامل على العمل بعقد المساقاة جـ ٨ ص ٣٨٣٦.
 - ٦ آراء بعض الفقهاء في شرعية المزارعة جـ ٨ ص ٣٨٠٨، ٣٨٠٩.
 - ٧ _ المزارعة مع المرتد عن الدين جـ ٨ ص ٣٨٠٩، ٣٨١١، ٣٨١٢.
 - ٨ ـ بعض الآراء في سروط المزارعة جـ ٨ ص ٣٨١٢، ٣٨١٦.
- ٩ _ جواز أن تكون الارض من جانب والعمل والآلة والبذر من جانب آخر جـ ٨ ص ٣٨١٦.
 - ١٠ في عقد المزارعة لا يجوز أن يكون البذر من أحدهما جـ ٨ ص ٣٨١٨، ٣٨١٩.

- عَلَيْهُ عن الخبر بسنتين أو ثلاث، على الثلث الزارعة جـ من الخبر بسنتين أو ثلاث، على الثلث المزارعة جـ من ١٣ إذا مات الأرض قبل أن يزرع الزارع بعد ما كرب وحفر الانهار بطلت المزارعة جـ من ٥٠٦ .
- ١٤ مسائل في المزارع وصاحب الأرض في العشر فكله على رب الأرض في قياس قول أبي حنيفة
 ٣٠٠ ٣٠٥.
- ١٥ إن اختلف المزارع وصاحب الارض في العشر فكله على رب الارض في قياس قول أبي حنيفة جـ٢ ص ٥٠٨.
- ١٦ رأى الفقهاء في سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده، ومقدار ما يدفعه رب الأرض من العشر في كل حالة جـ٢ ص ٥٠٨.
 - ١٧ حكم الغاصب يزرع الأرض جـ ٢ ص ٥٠٨.
- ١٨ الخلاف في جواز المساقاة كالخلاف في المزارعة وأبو حنيفة لا يجيزها بحال جـ٢ ص ٥٠٩.
- ١٩ أجاز أبو يوسف ومحمد المساقاة على شرائط منها أن تذكر مدة معلومة وجزء معلوم شائع
 من الثمر وكذلك قال الشافعي ومالك جـ٢ ص ٥٠٩.
- ٢ سوّى أبو حنيفة بين المزارعة وبين المساقاة في البطلان. وسوى أبو يوسف ومحمد في الصحة والجواز جـ٢ ص ٥٠٩.
 - ٢١ فرّق الشافعي بين المزارعة والمساقاة فأجاز المساقاة وأبطل المزارعة جـ٢ ص ٥٠٩.
- ٢٢ لا فرق بين المزارعة والمساقاة فيما ورد من الاثر والحاجة لان النبى ﷺ عامل بجزء من الخارج
 فاشبه المزارعة جـ٢ ص ٥٠٩ .
- ٢٣ قال أبو حنيفة: ينبغى أن ناخذ بالنهى، وقد روى عن النبى ﷺ أنه نهى عن المخابرة جـ٢ ص
 ٥٠٩ .
- ٢٤ قال ابن الاعرابي: المخابرة مشبقة من معاملة أهل خيبر، ثم صارت بعد مستعملة حتى يقال
 للاجارة مخابرة وهما في معنى واحد، فإذا أبطل أحدهما بطل الآخر جـ٢ ص ٥٠٠.
- ٢٥ أجاز الشافعي المساقاة على النخيل والكرم في قوله الجديد. وقال في القديم: تجوز على كل الثمار. وكذلك قال أبو يوسف ومحمد.
- ٢٦ أجاز أبو يوسف ومحمد المساقاة على الثمرة القائمة. وهو قول الشافعي في الام، لانه إذا جاز على المعذوم فعلى الموجود أولى.
- ٢٧ قال الشافعي في مختصر البويطي: لا تجوز المساقاة من الشمرة القائمة، لان المساقاة عقد على غرر، وإنما أجيز على المعدوم للحاجة جـ ٢ ص ٥١٠ .

- ٢ قال جابر: كنا نخابر، قبل أن ينهانا رسول الله مَلِيَّة عن الخبر بسنتين أو ثلاث، على الثلث والنصف وشئ من تين جاس ٢٧٠.
- ٣ ـ قال رسول الله عَنْهُ : من كنت له أرض فليحرثها فإن كره أن يحرثها فليمنحها أخاه فإن كره
 ١٥ منحها أخاه فليدعها ٢٠٠ ص ٢٧٠ .
 - إ _ قال ثابت بن الضحاك الانعارى: نهى رسول الله تَلِيُّة عن المزارعة جـ ٢ ص ٢٧١.
 - ه نهي رسول الله ﷺ عن بيالارض البيضاء سنتين أو ثلاثا جـ٢ ص ٣٧١.

السمناني، روضة القضاة وطن النجاة

- ١ _ المزارعة عقد اختلف الفقه في جوازه وصحته في أصله ج ٢ ص ٥٠٢.
- ٢ _ يجوز استفجار الأرض بكما جاز أن يكون بدلا في البيع وثمنا له، لان البدل لا يختلف في
 العقود ج٢ ص ٢٠٠٠.
- ب إذا شرط أن يزرع في الارضوعا، فزرع ما هو أقل ضرر جاز. وقال أهل الظاهر: لا يجوز إلا ما
 شرط خاصة ج ٢ ص ٣٠٠
 - ٤ اختلاف الفقهاء في جوازارعة، والوجوه التي تجوز فيها جـ٢ ص ٥٠٣، ٥٠٤.
- ٥ لا تجوز المزارعة على مدةر معلومة، كما لا تجوز الاجارة إلا على مدة معلومة جـ ٢ ص
 ٥٠٤
- ٦ إذا فسندت المزارعة فللعامدر مثله، ويكومن الربع لصاحب البذر لانه ممل ملكه وللآخر اجر عمله لانه به حصلت الفاجـ ٢ ص ٥٠٠.
- إذا لم يخرج في الأرض ، فلا شئ للعامل في المزارعة الصحيحة، لأنه شرط له جزءا من
 الخارج ولم يحصل جـ٧ ٥٠٥، ٥٠٥.
- ٨ إذا كان البذر من قبل ورض فللعامل أجر مثله، لانه لا يزداد على ما شرط ج١٢ ص
 ٥٠٥.
- إذا كان البذر من قبل العارب الارض أجر مثلها، لان العامل السيوفي منفعة الارض فكان
 عليه بدلها جـ٢ ص ٥٠٠
 - . ١ إذا عقدت المزارعة فامتحب البذر من العمل لم يجبر عليه جـ ٢ ص ٥٠٥.
 - ١١ حكم انقضاء المدة. والم يدرك جـ٢ ص ٥٠٥.
 - ١٢ النفقة على الزرع على .ين وعلى مقدار حقوقهما جـ٢ ص ٥٠٦.

- ٢ لو كان بين النخل أو العنب أرض لا زرع فيها ولا شجر صحت المزارعة عليها مع المساقاة على
 النخل أو العنب جـ٢ ص ٢٧٢.
- ٣ المساقاة معاملة على تعهد شجر بجزء من ثمرته بالسقى الذي هو أهم أعمالها جـ٢ ص ٢٧٢.
- إلا صل في المساقاة قبل الإجماع معاملة الرسول على يعدد خيبر على نخلها وارضها بشطر ما
 يخرج منها من ثمر أو زرع جـ٢ ص ٢٧٢.
 - ه أركان المساقاة ستة: عاقدان ومورد وعمل وثمر ومغة جـ٢ ص ٢٧٢.
- تصح المساقاة من مالك وعامل جائز التصرف وهو الرشيد المختار دون غيره، وتصح لصبى
 ومجنون وسفيه من وليهم بالولاية عليهم جا ص ٢٧٢.
 - ٧ مسائل في المساقاة، ورأى الفقهاء فيها جـ٢ ص ٢٧٢، ٢٧٧ / ١٢١.
- Λ الأصل في المساقاة على النخل والعنب وتجوز في سائر الأشجار المشمرة جـ Υ ص Υ Υ . Υ . Υ
- ٩ لا تصنح المخابرة باتفاق المذاهب الاربعة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من
 العامل ولا المزارعة وهي المعاملة والبذر من المالك حـ٢ ص ٢٧٢.
- ١٠ لو أن الفلاح ترك السقى مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لانه في يده وعليه حفظه
 ٢٧٢ ٣٤٠ .
 - ١١ رأى الفقهاء في صحة الفصل بين المساقاة والمزارعة، أو الجمع بينهما جـ٢ ص ٢٧٣.
 - ١٢ -تصح المساقاة بعد ظهور الثمرة كما تصح قبل ظهوتها.
- ١٣ يشترط لصحة المساقاة أن لا يشرط على العامل ما ليس من جنس أعمالها ج٢ ص ٢٧٥.
- ١٤ يشترط لصحة المساقاة أن ينفرد العامل بالعمل واليد في الحديقة ومعرفة العمل بتقدير المدة
 كسنة أو أقل أو أكثر جـ٢ ص ٢٧٥.
 - ١٥ لا يجوز التوقيت في المساقاة بإدراك الثمز أي جذاذه للجهل به جـ٢ ص ٢٧٥.
 - ١٦ الألفاظ التي تنعقد بها المساقاة جـ٢ ص ٢٧٥.
 - ١٧ يشترط في المساقاة القبول لفطا متصلا دون تفصل الأعمال جـ٢ ص ٢٧٥.
 - 1٨ الأعمال التي يشترط على العامل القيام بها في المساقاة جـ٢ ص ٢٧٥، ٢٧٦.
 - ١٩ حكم الاختلاف بين المتعافدين على المساقاة جـ٢ ص ٢٧٦، ٢٧٧.

- ٢٨ ــ مسائل في المساقاة ورأى الفقهاء فيها جـ٣ ص ٥١٥، ٥١٥.
- ٢٩ ــ لا مساقاة على شجر لا حمل له، ولا يرجى ذلك منه جـ٢ ص ٥١١.
- . ٣ لا تجوز المساقاة إلا على جزء معلوم كالنصف والربع وما يجرى هذا المجرى من الاجزاء المعلومة جـ٢ ص ٥١١ . ٥١٢.
- ٣١ تنعقد المساقاة بلفظ المساقاة وبما يؤدي إلى معناه، لأن القصد فيه المعنى دون اللفظ جـ٢ ص
- ٣٢ ـ لا يثبت عند الشافعي خيار الشرط في المساقاة لانه إذا فسح لا يمكن رد المعقود عليه جـ٢ ص ٥١٣ .
 - ٣٣ _ معيار ما ينبغي على العامل عمله في المساقاة جـ٢ ص ٥١٣، ٥١٤.
 - ٣٤ ـ يملك العامل الشمرة بالطهور، كما يملك في المضاربة جـ٢ ص ١٤٠.
- العامل أمين فيما يدعى عليه من هلاك أو خيانة لأن رب المال النمنه في ذلك فهو كالمودع
 حـ٣ ص ١٤ ٥ .
 - ٣٦ ــ رأى الفقهاء في اختلاف المتعاقدين على المساقاة في العوص جـ٢ ص ٥١٥.
 - ابن كثير تفسير القرآن العظيم
 - ١ قال رسول الله عَيْكُ من لم يذر المحابرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله جـ ١ ص ٣٢٧.
 - ٢ _ المخابرة هي المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض جـ١ ص ٣٢٧.
- إنما حرمت المزارعة والمزاينة والمحاقلة حسما لمادة الربا لانه لا يعلم التساوى بين الشيفين قبل
 الجفاف جدا ص ٣٢٧.

الكرابيسي، الفروق سسم

١ ــ إذا كان في المزارعة شرط الاجر بإزاء العمل، وشرط بإزاء العمل أيضا ببعض الخارج، دخل عقد الاجارة بالمزارعة، فتكون المزارعة فاسدة جـ ٢ ص ٢٣٤.

النسائى، السنن مرم

١ - موقف الرسول ﷺ من كراء الأرض من المزارعة والمحاقلة جـ ٧ ص ٣٣، ٥٠.

الهيتمي، تحفة المحتاج بشرح المنهاج 🕺

١ - من زارع على أرض بجزء من الغلة فعطل بعضها لزمه أجرته جـ ٢ ص ٢٧٢.



تأليث

الإمام المحدث لمفسلفقيه جي التنة أبي محالحسين بن ميعود لفراد لبغوي (٢٦) - ١٥١٥ هـ)

حمّته وعلّق عليه وخرّج أحاديثه شعيب___الأرنا ؤوط

لمكتب الإسلامي

فَأُخْبَرُونِي أَنْ مُوْوَةً قَطَعَ سِدْرَةً كَانَتْ فِي حَاثِطِهِ ، فَجَعَلَ مِنْهَا بَابًا لِحَائِطِهِ ، فَجَعَلَ مِنْهَا بَابًا لِحَائِطِ^{١١١} .

قـال الإمام : قد روى أبو داوود ، قال :

نا نصر بن علي ، نا أبو أسامة ، عن ابن جويج ، عن عثان بن أبي سليان ، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم .

عَنْ عَبْدِ اللهِ ثِن 'حَبَيْشِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : * مِنْ قَطَعَ سِدْرَةً ، صَوْبَ اللهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ ، (٢) .

قال أبو داوود لما روى هذا الحديث في سننه : هذا الحديث مختصر يعني : من قطع سدرة في فلاة يستظيلُ بهما ان السبيل والبهائم غشماً (٤) وظلماً بغير حتى يكون له فها ، صواب أنه رأسه في النار .

اب

المساقاة والمزارع والمضارب

٢١٧٧ – أخبرنا عبد الواحد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النصمي

(٣) في المطبوع من سنن ابي داوود « عيثا » .

أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا موسى بن إسماعيسل ، نا جويرية بن أسماء ، عن نافع

عَنْ عَبْدِ اللهِ ثِنِ عُمَرَ قَالَ : أَعْطَى رَسُولُ اللهِ وَيَتَطِيُّكُوْ خَيْبَرَ لِيَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا ، وَيَرْرَعُوهَا ، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخُرُبُ مِنْهَا .

هذا حديث متفق على صحته ١١١ ، وأخرجه أيضًا محمد عن إبراهيم بن المنفر ، عن أنس بن عياض ، عن عبيد الله ، وأخرجه مُسلم ، عن زهير ابن حرب ، عن يحيى القطان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله على عمل أهل خير بشطو ما يخرج منها من فمر وزرع .

ورُوي عن أبن شهاب عن عروة ، عن عائشة قالت : كان النبي برائية يبعث عبد الله بن رواحة ، فيتغرض النخل حين يطيب قبل أن يُوكل منه ، ثم يُنغير عود يأخلونه مبذلك الحوص ، أو يدفعونه الهم بذلك الحوص (٢).

⁽۱) هو في « مصنف عبد السرزاق » (۱۹۷۵) وسنن ابسي داوود (۵۲۰) وهو مرسل ؛ وفيه جهالة الرجل من ثقيف . وانظر « مشكل الآثار » ۱۱۷/۶ و ۱۱۹.

⁽٢) أخرجه أبو داوود (٢٣٦ه) في الادب: باب في قطع السدر ، واسناده ضعيف فيه تدليس ابن جريج، وجهالة سعيد بن محمد بن جبير ابن مطعم ، لكن له شاهد مرسل بسند صحيح عن عائشة عند الطحاوي في « مشكل الآثار » ١١٧/٤ ، والبيهقي ١٤٠/٦ ، وآخر من حديث بهز بن حكيم عن أبيه ، عن جده عند البيهقي أبضاً ١٤١/٦ وسنده حسن فيتقوى الحديث ويصح .

⁽۱) البخاري ۲۷۹/۱ في الاجارة : باب إذا استأجر ارضا فصات احدهما ، وفي الزارعة : باب المزارعة بالشطر ونحوه ، وباب إذا لسم يشترط السنين في الزارعة ، وباب الزارعة مع اليهود ، وفي الشركة : باب مشاركة اللهمي والمشركين في المزارعة ، وفي الشروط في معاطة النبي صلى الله عليم وسلم اهمل خيبر ، ومسلم (١٥٥١) في اول كتاب المساقاة .

⁽٢) أخرجه أبو داود (٢١٢٦) في البيوع : باب في الخرص وفيه جهالة الواسطة بين أبن جربع وبين الزهري ، وأخرجه أيضاً (١٥ ٢٤١) من حديث أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد أنه يقول : خرصها أبن رواحة أربعين الله وحتى ، وزعم أن البهود لما خيرهم أبن رواحة أخلوا الثمر وعليهم عشرون الف وسق ، وإسناده صحيم .

فَأُخْبَرُونِي أَنْ مُعْرُونَةً فَطَعَ سِلْدَةً كَانَتْ فِي حَانِطِهِ ، فَجَعَلَ مَ مِنْهَا بَابَا لِحَانِطِهِ ، فَجَعَلَ مَنْهَا بَابَا لِحَانِطِ ، نَجَعَلَ مَنْهَا بَابَا لِحَانِطِ ، .

قـال الإمام : قد روى أبو داوود ، قال :

نا نصر بن علي ، نا أبو أسامة ، عن ابن جويج ، عن عثان بن ابي سليان ، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم .

عَنْ عَبْدِ اللهِ بَنِ 'حَبَيْشِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً ، صَوْبَ اللهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ ، (٣) .

قال أبو داوود لما روى هذا الحديث في سننه : هذا الحديث مختصر يعني : من قطع سدرة في فلاة يَستَطلِ بَهَا ان السّبِيل والبائم غشماً ''؟ وظاماً بغير حتى يكون له فها ؛ صواب الله رأسه في النار .

إب

المساقاة والمزارع والمضارب

٢١٧٧ - أخبرنا عبد الواحد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النعيمي

(٣) في المطبوع من سنن ابي داوود « عبثا » .

أنا محمد بن يوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا موسى بن إسماعيسل ، نا جويرية بن أسماء ، عن نافع

عَنْ عَبْـدِ اللهِ ثِن عُمَرَ قَالَ : أَعطَى رَسُولُ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ لِيَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا، وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا .

هذا حدیث متفق علی صحته (۱۱) ، وأخرجه ایضا محمد عن إبراهیم بن المتذر ، عن أنس بن عباض ، عن عبید الله ، وأخرجه مُسلم ، عن زهیر ابن حرب ، عن مجیی القطان ، عن عبید الله ، عن نافع ، عن ابن عمو أن رسول الله برایج عام أهل خبر بشطر ما مخرج منها من قمر وزرع .

ورُوي عن ابن شهاب عن عروة ، عن عائشة قال: كان النبي عَلَيْتُهُ يبعث عبد الله بن رواحة ، فيتخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه ، ثم يُخير عود يأخفونه بذلك الحرص ، أو يدفعونه الهم بذلك الحرص (٢) .

⁽۱) هو في « مصنف عبد السرزاق » (۱۹۷۵) وسنن ابسي داوود (۲۶۰) وهو مرسل ، وفيه جهالة الرجل من ثقيف ، وانظر « مشكل الآثار » ۱۱۷/۶ و ۱۱۹ .

⁽٢) أخرجه أبو داوود (٢٣٩٥) في الأدب: باب في قطع السلار ' وإسناده ضعيف فيه تدليس ابن جربع، وجهالة سعيد بن محمد بن جبير ابن مطعم ، لكن له شاهد مرسل بسند صحيح عن عائشة عند الطحاوي في « مشكل الآثار » ١١٧/٤ و البيهتي ٢٠/١٤ ، وآخر من حديث بهز بن حكيم عن أبيه ، عن جده عند البيهتي ايضاً ١٤١/٦ وسنده حسن فيتقوى الحديث ويصح .

⁽۱) البخاري ۲۷۱/۱ في الاجارة : باب إذا استأجر ارضا فصات احدهما ، وفي الزارعة : باب الزارعة بالشطر ونحوه ، وباب إذا لسم يسترط السنين في الزارعة ، وباب الزارعة مع اليهود ، وفي الشركة : باب مشاركة اللمي والمشركين في الزارعة ، وفي الشروط : باب الشروط في معاملة النبي صلى الله عليم وسلم أهلل خيبر ، ومسلم (١٥٥١) في أول كتاب المساقاة .

الله الخرجه ابو داوود (٢١١٦) في البيوع: باب في الخرص وفيه جهالة الواسطة بين ابن جربع وبين الزهري ، واخرجه ايضا (ه ١٣٤١) من حديث إلى الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول: خرصها ابن رواحة اربعين الفي وسق ، وزعم ان البهود لما خيرهم ابن رواحة اخلوا الشعر وعليهم عشرون الف وسق ، وإسناده صحيح ،

\$ 1

قوله: ﴿ أَنْ يَعْمُلُوهُمُ وَيُرْعُوهُمُ ۚ أَيَّ : يَعْمُلُوا فِي النَّفْلُ مَهَا ﴾ ويؤرعوا بياض أرضها ﴾ ولذلك صموا المساقاة معاملة .

قال الإمام : هذا الحديث يدل على جواز المساقاة ، وهي أن يدفع الرّجل نخيله أو كومه الى رجل ليعمل فيها بما فيه صلاحها ، وصلاح الرّجا نخيله أو يكون له جزء معلوم من النمر نصف أو ثلث أو ربع على ما يتشارطان ، وعليه أهل العلم من الصعابة ، ومن بعده غير أبي حنيفة فإنه أبطل عقد المساقاة (١١) ، وخالفه صاحباه أبو بوسف ومحمد بن الحسن ، وقالا بقول جماعة أهل العلم .

واختلفوا فيا تصع فيه المسافاة من الأشيار ، فذهب الشافعي في اظهر قوليه إلى أنها لا تصع إلا في النغل والكوم ، لأن فموها ظاهر بمدركه البصر ، فيمكن خوصه ، وعلق القول في غيرهما من الثار كالتين والزيتون والتقاح ، لتعذر خوصها بتقوق فمارها في تضاعيف الأوراق .

وجوز مالك وأبو يوسف ومحمد في جميعا (٢) وجوز مالك في القناء والبطيخ وجوز أبو ثور في النخل والكوم والرطاب والباذنجان ، وماله ثمرة " قائمة إذا دفع أرضاً وذلك فيها .

أما المزارعة _ وهي أن يكون البنر من مالك الأرض ، ومن الزارع العمل ، وشرط له جزءاً معلوماً بما مجصُل _ فاختلف أهل العلم فها ، فنهب أكثر مم إلى جوازها ، وإله ذهب عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وسعد بن مالك ، قال قيس بن مسلم عن أبي جعفو : ما بالمدينة أهل مبيت هيموة إلا يزرعون على الثلث والربع () وهو قول سعيد بن المسيب ، والقاسم ، وعروة ، وابن سيون ، وطاووس ، وبه قال الزهري وعمر بن عبد العزيز ، وابن أبي ليلي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو يوسف ، ومحمد ابن الحسن ، وحجمهم معاملة النبي باللهم مع أهل خير بشطو ما يخوج منها من فم ووزد ، وقياساً على المساقاة ، وعلى المضاربة التي اتفق أهل العلم عوازها .

وجوز الشافعي المزارعة تبعاً المساقاة ، إذا كان بين ظهراني النغيل بياض لا يتوصل إلى سقي النياض ، فإن أفود المزارعة عن المساقاة ، أو أمكن سقي النغيل من غير أن يستمي البياض ، لم يجوز المحابرة ، لأنها ليست في معنى المساقاة ، لأن البدر في المحابرة يكون من جهة العامل ، فالمؤارعة : اكتواء العامل بعض ما يخوج من الأرض ، والمحابرة : اكتواء العامل بعض ما يخوج من الأرض ، والمحابرة : اكتواء العامل الأرض بعض ما يخوج منها .

⁽۱) وحجته انها إجازة بشمرة معدومة ، واجاب المجوزون بانه عقد على نخل في المال ببعض نمائه ، فهو كالمضاربة ، لان المضارب يعمــل في المال بجزء من نمائه ، وهو معدوم ومجهول ، وقد صبح عقد الإجارة مع ان المنافع معدومة فكذلك هنا، وابضا فالقياس في إيطال نص او اجماع مردود .

⁽٢) واستدلوا بان في بعض طرق حديث الباب « بشطر ما يخرج منها من نخل وشجر » وفي رواية حماد بن سلمة ، عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب : « على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر » وهو عندالبيهقي من هذا الوجه .

⁽١) علقه البخاري ٥/٨ بصيغة الجزم • وقال الحافظ : وصله عبد الرق (١٤٤٦) قال : اخبرنا قيس بن مسلم به • وابو جعفر هو محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب الباقر . رضي الله عنهم . (١) اخرجه مسلم في « محيحه » (١٥٥٧) (١٠١) في البيوع : باب كو اء الارش .

قال الإمام : وذهب الأكثرون إلى جواز المزارعة ، وضعف أحد ابن حنبل حديث رافع بن خديج لما فيه من الاضطراب : مرة يقول : صعت رسول أنه بيلي ، ومرة يقول : حدثني عمومتي عنه ، وصار إلى الحديث النابت في معاملة أهل خبر ، على أن حديث ابن عمر عن رافع حديث بجل ، وجاء تقييره من غير هذا الطويق عن رافع ، وعن غيره من الصحابة منها ما

٢١٧٨ – أخبرنا أبو همو عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النَّعيمي ، أنا محمد بن بوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، نا صدقة ابن الفضل ، نا ابن عينة ، عن مجيى هو ابن سعيد سمع حنظة الزرقي

عَنْ رافِع قَالَ : كُنَّا أَكُثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلاً ، وَكَانَ أَحَدُنَا يُكُرِي أَرْضَهُ ، فَيَقُولُ : هَذِهِ القِطْعَةُ لِي ، وَهَذِهِ لَكَ ، فَرَبًا أَخْرَجَتْ ذِهِ ، وَلَمْ تُخْرِجَ ذِهِ ، فَنَهَاهُمُ النَّبِي ﷺ . هذا حديث متفق على صعته (١) أخرجه مُسَلم عن عموو الناقد ، عن سفان بن عدنة .

٢١٧٩ _ أخبرنا عبد الواحد بن أحد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النَّعيمي ، أنا محمد بن بوسف ، نا محمد بن إسماعيل ، ثنا محمو بن خالد نا اللَّيت ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحن ، عن حنظة بن قيس

(۱) البخاري ١٢/٥ في المزارعة : باب ما يكره من الشروط في المزارعة، وباب قطع الشجر والنخل ، وباب ما كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والشعرة ، وفي الشروط : باب الشروط في المزارعة ، ومسلم (١٥٤٧) (١١٧) في البيوع : باب كراء الارض باللهب والورق .

عَنْ دَافِع بِن خَدِيجٍ قَالَ : أُخْبِرَفِي عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا أَنْهُمْ كَانُوا أَنْهُمْ كَانُوا أَنْهُمْ اللّهِ مِنْ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

وَقَالَ اللَّبِثُ : وَكَأْنُ الَّذِي نَبِيَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ مِنْ الْمُخَاطِرَةِ.

هـذا حدیث متفق علی صحته ۱۱۰ آخوج کسلم معناه ٔ عن إسحاق بن لیراهیم ، عن عیسی بن بونس ، عن الأوزاعی ، عن ربیعة .

الأربعاء : جمع الربيع ، وهي النهرُ الصُّغير مثل الجداول والسَّري نحـوه .

قال الإمام: فقد أعلم رافع بن خديج في هذا الحديث أن المنهي عنه من المزارعة ما عقد على الجهالة أو الحطو ، وهو أن يشترط للعامل ما على السواقي والجداول ، أو يجعل حقه في قطعة بعنها ، وفيه خطو من حيث إن تلك القطعة ربا لا تنبت أيثاً ، أو رباً لا تنبت إلا تلك القطعة ، فياخذ أحد هما كل من غير أن يكون للآخر نصيب ، فهو كما لو شوط للعامل في المساقاة فموة نخلة بعنها ، لا يصع العقد ، وكذلك لو

عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : • مَنْ كَانَتُ اللهِ عَلَيْكِيْ : • مَنْ كَانَتُ اللهِ اللهِ عَلَيْكِيْنَ : • مَنْ كَانَتُ اللهُ أَرْضُ ، فَلَيْزُرْءَهَا ، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ • .

هذا حديث متفقّ على صحته'' أخرجاهُ من طوق عن عطاء ، عن جابر وأخرجه مُسلم من طريق أبي سُفيان .

قال الإمام: والمحاردُ في معنى المزارعة قد جوَّزها كثيرٌ من العُلماء ومن ذهب إلى تحريم المزارعة مجرمُ المحابرة أيضاً .

٢١٨٢ _ أخبرنا عبد الومّاب محمد الكربائي ، أنا عبد العزيز بن أحد الحلال ، نا أبو العبّاس الأصم (ح) وأخبرنا أحمد بن عبد الله الصّالحي ومحمد بن أحمد اللهارف ، قالا: أنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري ، نا أبو العبّاس الأصم ، أنا الرسع ، أنا الشافعي ، أنا سفيان ، عن عموو

عَنِ أَبْنِ مُحَرَ قَالَ : كُنْا نُخَابِرُ ، وَلا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسَا حَتَى زَعَمَ رَافِعُ أَنَّ النَّبِيُ ﷺ نَهَى عَنْهَا ، فَتَرَكَنَاهَا مِنْ أُجلِ ذلك .

هذا حديث صحيح (٢) أخرجه مُسلم عن أبي بكر بن أبي شبية ، عن سُفان .

شرح السنة ج۸ ـ م - ١٧

شرط في عقد المضاربة للعامل ما يربع على الجزء دون ما يربع على غيره لا يصع ، وكذلك لو شوط لنفه ، أو للعامل درهما من الربح ، ثم الباقي بينها لا يصع ، لأنه ربا لا بحصل إلا دره ، فيستبد أحدهما بجميعه . ٢١٨٠ _ أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي ، أنا أحمد بن عبد الله النَّميمي أنا محد بن يوسف ، نا محد بن إسماعيل ، أنا على بن عبد الله ، نا سفيان من المحد بن يوسف ، نا محد بن إسماعيل ، أنا على بن عبد الله ، نا سفيان من عمر أو : قُلْتُ للطَّاوُوسِ : لَوْ تَرَكَتَ الْمُخَارَةَ ، فَإِنَّهُمْ فَاللَّهُمْ اللَّهُ اللَّهُمْ اللَّهُ اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمَ اللَّهُ اللَّهُ

يَرْعُمُونَ أَنَّ النِّبِيَ عِلِيُّةِ نَهَى عَنْهَا ، قَالَ : أَيْ عَنُو ، إِنِّي أَعْلَمُهُمْ أَخْبَرَنِي - يَعْنَى ابْنَ عَبَّاسٍ - أَعْلِيهِمْ وَأَعِينُهُمْ ، وَإِنَّ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي - يَعْنَى ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ النَّبِيَّ عَنْهُ مَ وَلَكِنْ قَالَ : ﴿ أَنْ يَنْحَ أَلَا عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا ، . أَخَذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا ، .

هذا حديث متقق على صحة (١) وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمو ، عن سفيـــان .

فاخبر ابن عباس أن المرادّ منه ليس هو تحريم المزارعة ، إنما أراد [.] أن يتمانحوا أراضيم ، وأن يوفّق بعضم بعضاً بدل عليه ما

٢١٨٩ - أخبرنا أحمد بن عبد أنه الصَّالحي ، أنا أبو سعد محمد بن موسى الصَّيْرِ في ، أنا أبو عبد أنه محمد بن عبد أنه الصَّفَار ، نا أحمد بن محمد بن عبدى البرتي ، نا محمد بن كثير ، أنا سُفيان ، عن الأحمش ، عن أبي سُفيان

⁽۱) البخاري ۱۷/۵ ، ۱۸ في المزارعة : باب ما كمان اصحاب النبي يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمرة ، وفي الهبة ، يوسلم ١١٧٦/٣ و ١١٧٨ في البيوع : باب كراء ٣٢رض . وانظر لزاما « القواعد النورانية » ص ١٥١ ، ١٨٤ لشبخ الإسلام ابن تيمية .

عن ١٥١٠) ١٨ تسبع ، عدم بن بيت . (٢) الشافعي ١٩٩/ ، ومسلم (١٥٥) (١٠٧) في البيسوع : باب كراء الارض .

⁽١) البخاري ١١/٥ ، ١٢ ، ١٤ في المزارعة : باب إذا لم يشمترط السنين في المزارعة ، وباب ما كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بمضهم بعضا في الزراعة والشمرة ، وفي الهبة : باب فضل المنبحة ، ومسلم (.١٥٥) (١٢١) في البيوع : باب الارض تمنح .

عن ابن أبي نجيح ، عن أبيه قال : كان مع أبي موسى الأشعري غـلام نجدمه بطعام بطنه .

قال الإمام ': أما القراض وهو المنظاربة ، فاتفق أهل العلم على جوازه ولا يجوز ' إلا على الدّنانير أو الدرام ، وهمو أن يُعطي َ شيئاً منها إلى رجُل ليعمل فيه ويتجو ، فما يحصل من الربع ، يكون بينها مناصفة ' ، أو أثلاثاً على ما يتشارطان ، والدلل ' عله ما

٣١٨٣ – أخبرنا عبد الوّهاب بن محمد الكِسائي ، أنا عبد العزيز ابن أحمد الحُلال ، نا أبو العبّاس الأصم (ج) وأخبرنا أحمد بن عبدالله الصالحي ومحمد بن أحمد العارف ، قالا : أنا أبو بكو الحيري ، نا أبو العبّاس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، أنا مالك ، عن زيد بن أسلم

عَنْ أَبِيهِ أَنْ عَبْدَ اللهِ وَعَبَيْدَ اللهِ أَبْنَيْ عُمَرَ بْنِ الْحُطَّابِ خَرَجًا فِي جَيْشِ إِلَى العِرَاقِ ، فَأَمَّا قَفَلا ، مَرًا عَلَى عَامِلِ لِعُمَرَ فَرَجًا فِي جَيْشٍ إِلَى العِرَاقِ ، فَأَمَّا قَفَلا ، مَرًا عَلَى عَامِلِ لِعُمَرَ لَحَرُمُ عَلَى أَمْدِ أَنْ فَعُكُمْ إِنِهِ ، لَفَعَلْتُ ، ثُمَّ قَالَ : يَلَى هَاهُنَا مَالُ مِنْ مَالِ اللهِ أُدِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيْرِ الْمَوْمِنِينَ ، فَأَسْلِفَكُمْ أَنْ فَتُكُمَا وَمُ مُنْ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ ، فَنْبَتَاعَانِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ العِرَاقِ ، ثُمَّ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ ، فَنْبَتَاعَانِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ العِرَاقِ ، ثُمَّ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ ، فَنْزُدُيْنِ وَأُسِ الْمُمَالِ إِلَى أَمِيْرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَكُونُ لَكُمْ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَكُونُ لَكُمْ اللهِ اللهِ أَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَيَكُونُ لَكُمْ الرَّبِحُ ، فَلَمَّا وَفَعَامًا إِلَى عُمْرَ فَلَا : لاَ اللهَ مُعْرَ عَلَا اللهِ اللهِ أَسْلَفَ كُمَا أَسْلَفَكُمْ ؟ قَالًا : لاَ قَلَا اللهِ اللهِ اللهِ أَسْلَفَ كُمَا أَسْلَفَكُمْ ؟ قَالًا : لاَ

والمواد من المخابرة: المؤارعة على النصف والثلث ونحوهما ، والخبرُ والحُبُرَةُ : النصيبُ ، والحُبير : الأكّار ، وتأويلُ هذا الحديث عند من يجوزُها ما سنى .

ورُوي عن عمو رضي الله عنه أنه عامل النَّاس على أنَّه إن جاء عمو بالبدر من عنده ، فله الشطر ُ ، وإن جاؤوا بالبدر ، فلهُم كذا (١١ .

وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرضُ لأحدَّما ، فيُنفقان حمِماً فما خرج ، فهو بينها ، ورأى ذلك الزهري .

وقال الحسن : لا بأس أن مُجنى الفطنُ على النصف ، وقال إبراهم وابن سيرين ، وعطاء والحسكم ، والزهري وقتادة : لا بأس أن مُعطيَّ الثوب على أن ينسجةُ بالثلث والربع ونحوه ، وبه قال أحمد .

وقال مُعمر : لا بأس أن يُكري َ الماشية على الثلث والرباع(٢) وروُي

⁽۱) علقه البخاري في « صحيحه » 9/٥ وقال الحافظ: وصله ابن شببة عن ابي خالد الاحمر ، عن يحيى بن سعيد ان عمر اجلى اهسل نجران واليهود والنصارى ، واشترى بياض ارضهم وكرومهم ، فعامل عمر الناس إن هم جاؤوا بالبقر والحديد من عندهم ، فلهم الثلثان ولعمر الناس إن هم جاؤوا بالبقر والحديد من عندهم ، فلهم الثلثان ولعمر الناس إن لهم الخمس ، وله الباقي ، وعاملهم في الكرم على ان لهم الثلث ولسه الثلثان وهذا مرسل، واخرجه البيهتي ١/١٢٥١ من طريق اسماعيل بن ابي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال : لما استخلف عمراجم اهل نجران واهل فدلوتيماء واهل خبير، واشترى عقارهم واموالهم ، واستعمل يعلى بن مني فلطي البياض بعني : بياض الارض على إن كان البقر والبقر والحديد من عمر فلهم الشلث ، واعيز الثلثان ، وإن كان منهم ، فلهم الشطر ولحد الشطر ، واعطى النخل والعنب على ان لعمر الثلثين ولهم الثلث ، واخرجه الطحاوي في « معاني الآثار » ٢٦١/٢ من هذا الوجه بنحوه وهذا مرسل المنتوق حادهما بالآخر .

 ⁽٢) ذكر هذه الاقوال الخاري في « صحيحه » ١٠/٥ معلقة ، وقد خرجها الحافظ في « الفتح » فانظرها فيه .

قال الأمام : وحديث المساقاة بدل على جواز مساقاة المسلم الذمي وكذلك المزارعة . واستدل به تبعضهم على جواز مضاربة المسلم الكافر لأن المال فيها في أحد الشقين ، والعمل في الشق الآخو ، ومنهم من كره مضاربة المسلم الذمي بخلاف المساقاة والمزارعة ، لأن العمل فيها يتغق من المسلم والذمي ، وفي المضاربة قد يتصر ف الذمي في الحق و الحنزير ، ويُعامل باربا فيكوه معه من لهذا .

(۱) الشافعي ۱۹۲/ ۱۹۲۱ واخرجه مالك في « الموطأ » ۱۸۷/۲ ، واسناده صحيح كما قال الحافظ في « التلخيص » ، واخرجه الدارقطني ۱۹۲/۲ من طريق عبد الله رزيد بن اسلم ، عن ابيه ، عسن جده . وقال ابن حزم في « مراتب الإجماع » ص ۹۱ : كل ابواب الفقه ، ليس منها باب إلا وله اصل في الكتاب والسنة نعلمه و فه الحمد حساشا القراض ، فما وجدنا له اصلا فيهما البتة ، ولكنه إجماع صحيح مجرد ، والذي نقطع عليه انه كان في عصره صلى الله عليه وسلم ، وعلمه فاقره ، ولولاذلك ، لا جاز .

قوله: ﴿ وَلَمْمَ شَطُورُ مَا يَحْرِجُ مَهَا ﴾ وروى محمد بن عبد الرحمن ﴾ عن نافع ، عن ابن عمر قال: ﴿ ولوسول الله ﷺ شَطَرُ مُوها ﴾ (١٠ . وفيه المضاربة وفيه دليل على أن رب الأرض إذا بين حصة نفسه ، كان الباقي العامل ، كما لو بين حصة العامل كان الباقي لرب الأرض والمال ، وقال بعض أعلى العلم : ذا بين حصة نفسه ، لم يكن الباقي العامل ؛ ولا يصبح عنى بين حصة العامل .

- 171 -

واختلف أهل العلم في الضارب إذا خالف رب المال ، فروي عن ابن عمر أنه قال : الرّبع لرب المال ، وعن أبي قيلابية ونافع : الربح لرب المال ، والعامل ضامن للمال ، وبه قال أحد وإسحاق ، وكذلك قال أحد في المودّع إذا اتّجر في مال الوديعة بغير إذن المالك . وقال أصحاب الرّبي : الربع للعامل ، وبتصدق به ، والوضيعة عليه ، وهو ضامن لرأس المبال ، وبه قال الأوزاعي ، وقال الشافعي : إن اشترى بعين مال القواض ، فالشراه فاسد ، وإن استرى في الدّمة ، فهو للمستري فإن صرف مال القواض إليه ، صار ضامناً .

إب

الاجارة وجواز اجارة الأراضي

قَالَ اللهُ سُبْحًا لَهُ وَتَعَالَى : ﴿ إِنْ خَيْرَ مَنِ أَسْتَأْجَرُتَ القَوِيُّ الأَمْينُ ﴾ [القصص : ٢٦] وَقَالَ جَلُّ ذِكْرُهُ إِخْبَاراً عَنْ شُعَيْبٍ

⁽١) هي فيمسلم (١٥٥١) (٥)؛ وابي داوود(٩.٩١٠ والنسالي٧/٥٣.



ابن سمد عن ابيه عن سعيد بن المسبب انه كان يقول لفلامه برد بابرد

لانكذب الي كايكذب عكرمة على ابن عباس وقال اسحاق بن عيسى الطباع مأ لت مالك بن انس ابافك ان ابن صر قال لنافع لانكذب على كاكذب عكر مة على ابن عباس قال لاو لكن بلغني ان سعيد بن المسيس قال ذلك

ابر دمولاه و قال جرير بن عبد الحبد عن يزيد بن ابي زياد دخلت على يلي بن عبد الله بن عباس و عكر سة مقيد على باب المش

قال قلت ما لهذا قال الله يكذب على ابي وقال هشمام بن سمد عن عطاه الخراساني قلت السعيد بن المسيب ان عكر مة يزعم ان رسول الله على الله عليه

وا له وسلم نزوج سيونة وهومحرم فقال كذب بخشان (١) وقال شعبة عن عمرو ابن مرة سأل رجل ابن المسيب عن آية من القرآن فقال لا تسئلني عن القرآن وسل عنه من يزعم انه لا يخذ عليه منه عني يعني عكرمة ، وقال فط بن خلفة

فلت لعطاءان عكرمة يقول سبق الكتاب المسع على الحفيز فقال كذب عكرمة سمعت ابن عباس بقول اسم على الحفين وان خرجت من الحلاء

وقال اسرائيل من عبدالكريم الجزري عن عكرمة انه كره كرا الارض قال فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال كذب عكرمة سمعت ابن عباس بقول

ان مثل ماانتم المنون الميجار الارض اليضاه سنة بسنة وقال وهيب بن حالد عن مجيى بن سميد الانصاري كان كذا باوقال ابراهيم بن المنذرعن معن بن عيسى وغيره كان مالك لا يرى عكر مة ثقة و يامر اللا يوخذ عنه .

وقال الدورىءن ابن معين كان مالك يكره كرمة قلت فقد روى عن (١) مخبئان والمخبئان خبيث ١٢ بجمم اليحار رجل

ج ٧ ﴿ تهذيب النهذيب ﴾ ﴿ ٢٦٩ ﴾ ﴿ المين عكر. قَ ﴾ رجل عنه قال نم شي يسير وقال الربيع عن الشافس وهو يعنى مالك بن انس سيء الرأي في عكرمة قال لاارى لاحدان يقبل حديثه وقال حنبل بن

اسحاق عن احمد بن حنبل عكرمة يعنى ابن خالد المنزومي اوثق من عكرمة مولى ابن عباس وقال ابوعبد الله وعكرمة مضطرب الحديث يختلف عنه وما درى وقال ابن عاية ذكره ابوب فقال كان قليل الدفل وقال الاعمش عن إير الهمر لفيت عكرمة فسأ لته عن البطشة الكبرى قال بوم القيامة فقلت

الاعبدان كان بقول بوم بدر فاخبر في من أله بعد ذلك فقال بوم بدروقال عباس بن حماد بن زائدة وروح بن عبادة عن عثمان بن مرة قلت القاسمان عكرمة مولى ابن عباس قال كذاو كذافقال بالبن اخي ان ابن معن بن

عبدالرحمن قال حدثني ابي عن عبدالرحمن قال حدث عكرمة بحد بث فقال سمعت ابن عباس بقول كذاو كذا قال فقات باغ الام هات الدواة فقال اعبك قلت نصرة ال تربدان تكتبه قلت نصم قال انما فلته برائي و قال ابراهيم ابن ميسرة عن طاوس لوان مولى ابن عباس التي الله و كف من حديثه

لشدت اليه المطايا وقال احمد بن زهبر عكرمة أثبت الناس فيها يروى وقال ابوطالب عن احمد قال خالد الحسداء كل ماقال ابن سبر بن نبئت عن ابن عباس فقد سمعه من عكرمة قلت ماكان يسمى عكرمة قال لامحمد ولا

مالك لا يسونه في الحديث الاال مالكا - إه في حديث واحدقلت ما كان شانه قال كان من اعلم الناس ولكنه كان يرى رأي الحوارج رأي الصفر بة وانما اخذا هل افر بقبة رأي الصفر ية منه ومات بالمدينة هو وكثير ج ٧ ﴿ تُهَذِيبِ النَّهَذِيبِ النَّهَذِيبِ النَّهَذِيبِ النَّهَذِيبِ النَّهَذِيبِ النَّهَذِيبِ النَّهَ اللَّهِ

رجل عنه قال نعمشي بسير وقال الربيع عن الشافعي وهو يعني مالك بن انس

سم ، الأي في عكرمة فال لاارى لاحدان يقبل حديثه وقال حنبل بن اسعاق عن احمد بن حنيل عكرمة يعني ابن خالد المخزومي اوثق من عكرمة

مولى ابن عياس وقال ابوعيد الله وعكرمة مضطرب الحديث يختلف عنه وماادري وقال ابن علية ذكره ابوب فقال كان قليل العفل وقال الاعمش عن ابراهم لقيت عكرمة فسألته عن البطشة الكبرى قال بوم القيامة فقلت.

الاعبدالة كان بقول بومبدر فاخبرني من سأله بمدذلك فقال بومبدروقال عباس بن حماد بن زائدة وروح بن عبادة عن عثمان بن مرة قلت القاسمان عكرمة مولى ابن عباس قال كذاو كذافقال بالبن اخي ان ابن معن بن

عبداارحن قال حدثني ابي عن عبدالرحن قال حدث عكرمة بحد بث فقال ممعت ابن عباس بقول كذاو كذا قال فقلت ياغ الام هات الدواة فقال اعجبك فلت نعمة ال تربدان تكتبه فلت نعم فال المافلته براقي وفال ابراهم ابن ميسرة عن طاوس لوان مولى ابن عباس التي الله وكف مت حديثه

لشدت اليه المطايا وقال احمد بن زهير عكرمة اثبت الناس فما يروى وقال ابوطالب عن احمدقال خالد الحدام كل ماقال ابن سيرين فبتعن ابن عباس فقدسمهمن عكرمة فلتماكان يسمى عكرمة فال لامحمد ولا

مالك لايسمونه في الحديث الاان مالكا ماه في حديث واحدقلت ما كان شانه قال كان من اعلم الناس ولكنه كان يرى رأي الخوارج رأي الصغر يةوانمااخذاهل افربتيةرأ يالصغر يةمنهومات بالمدبنة هووكثير

ابن سعد عن ايبه عن سعيد بوت المسيدانه كان بقول لفلامه برد بابرد لانكذب إكايكذب عكرمة على ابن عباس وقال اسحاق بن عيسي الطباع مأ لتمالك بن انس ابافك ان ابن صر فال لنافم لا تكذب على كا كذب عكر مة على ابن عباس قال لاو لكن بلغني ان سعيد بن المسيب قال ذلك ابردمولاه و قال جريربن عبد الحيد عن يزيد بن ابي زياد دخلت على إرم عبدالله بن عباس وعكرمية مقيد على ياب الحش قال قلت مالهذا قال انه يكذب على ابي وقال هشام بن سمد عن عطاه الخراساني قلت لسعيد بن المسيب ان عكرمة يزعران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهوممره فقال كذب مخبثان (١) وقال شعبة عن عمرو ابن مرة سأل رجل ابن المبيب عن آية من القرآن فقال لانسئلني عن القرآن وسل عنه من يزعم انه لا يخفي عليه منه شي يعني عكرمة • وقال فطربن خليفة

مكرمة سمعتابن عباس بفول اسم على الخفين وان خرجت من الحلاء وفال اسرائيل عن عبدالكريم الجزري عن عكرمة انه كره كرا الارض قال فذكرت ذلك لسعيدبن جبيرفقال كذب عكرمة سمعت ابن عباس بقول انامثل مالزيم صانعون استبجار الارض البيضاء سنة بسنة وقال وهبب بن حالد عن يحيين سميدالانصاري كان كذاباوقال ابراهم بن المنذرعين

فلت لعطاءان عكرمة يقول سبق الكتاب المدح على الخفين فقال كذب

(١) مخبثان والمخبثان خبيث ١٢ مجمع البحار رجل

مهن بن عيسى وغيره كان مالك لا يرى عكر مة ثقة و يامر الا بوخذ عنه .

وقال الدورىءن ابن معين كان مالك يكره كرمة قلت فقد روى عن

العالم الع المائع في نونيب إلى وائع

كتأب المعاملة

وقد يسمى كتاب المساقاة ، والكلام في هذا الكتاب في المواضع التي ذكر ناها في المزارعة . أما مدى المماملة لغة فهو مفاعلة من العمل ، وفي عرف الشرع عبارة عن العقسد على العمل بعض الخارج مع سائر شرائط الجواز . وأما شرعبها فقد اختلف العلماء فها ، قال أبو حنيفة عليه الرحمة انها غير مشروعة ، وقال أبو يوسف ومحسد رحمها الله والنافعي رحمه الله مشروعة ، واحتجوا محديث خير انه عليه الصلاة والسلام دفع تغيلهم معاملة ، ولا في حنيفة رحمه الله أن هسدذا استنجار بعض الخارج وانه منهى عنه على ما ذكر نا في كتاب المدارجة ، وقد مر الجواب عن الاستدلال محديث خيعر فلا لعبده

وأما ركنها فهر الامجاب والقبول على نحو ماذكر نا فيها تقدم من غير تغاومت وأما الشرائط المضححة لها على قول من يجيزها فيا ذكرنا في كتاب المزارعة . منها أن يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل ، فأما البلوخ فليس بشرط وكذا الحربة على نحو ما مر في كتاب المزارعة

ومنها أن لا يكونا مرتدين فى قول أن حنيفة على قيساس قول من أجاز المعاملة ، ثم أن كان المرتد هوالدافع فإن أسلم فالتغارج بينهما على الشرط ، وأن قتل أو مان أو لحق فالحارج كله للدافع لا نه نما. ملكه وللآخر أجرالمال اذا همل ، وعندهما الحارج بين العامل المسلم وبين ورثة الدافع على الشرط فى الحالين كما اذا كانا مسلمين ، وأن كان المرتده و العامل فإنه أسلم فالحارج بينهما على الشرط ، وأن قتل أو مات على الردة أو لحق فالخارج بين الدافع المسلم وبين ورثة العامل المرتد على المصرط بالاجماع لما مر فى المزارعة .

هذا اذا كانت المعاملة بهن مسلم ومرتد ، فأما اذا كانت بهن مسلمين ثم ارتدا أو ارتد أحدهما فالمخارج على الشرط لمساس فى كتاب المزارعة ، ويجرز معاملة المرتدة دفعاً واحداً بالاجماع رماية الجانبين. وأما فى موت أحد المتعاقدين أما إذا مات رب الأرض بعد ما دفع الأرض مرارعة ثلاث سنين ونبت الزرع وصار بقلا تترك الارض فى يدى المزارع إلى وقت الحصاد ويقسم على الشرط المذكور لآن فى الترك الى وقت الحصاد نظراً من الجانبين وفي القلع اصرارا بأحدهما وهو المزارع ويكون العمل على المزارع عاصة لبقاء العقد تقديراً فى هذه السنة فى هذا الزرع وإن مات المزارع والزرع بقل فقال ورثته نحن فعمل على شرط المزارعة وأبى دخلك صاحب الأرض فى الترك إلى وقت الإدراك ، وإذا ترك لا أجر المورثة فيا يعملون لا نهم يعملون على حكم عقد أبهم تقديراً فى كأنه يعمل أبوه وأن أراد الورثة قلع الزرع لم يجبروا على العمل لأن المقد ينفسخ حقيقة الا أنا بقيام باختياره نظراً لم ، فإن امتنعوا عن العمل بقى الزرع مشتركا ، فإما أن يقسم بينهم بالحصص أو يعطبهم صاحب الارض قدر حصهم من الزرع البقل أو ينفق من مال نفسه الى وقت الحصاد ثم يرجع عليم محصهم لا ن فيه رماية الحائبين ، واقة تمالى أعلم

ومنها أن يكون المدفوع من الشجر الذى فيه ثمرة معاملة فيما يزيد ثمره بالعمل ، فإن كان المدفوع نخلا فيه طلع أو بسر قد احمر أو الحضر الا أنه لم يتناه عظمه جازت المعاملة ، وان كان قد تناهى عظمه الا أنه لم يرطب فالمماطة فاسمة لاثه اذا تناهى عظمه لا يؤثر فيه العمل بالزهجة عادة فلم يوجد العمل المشروط عليه فلا يستحق الحارج بل يكون كله لصاحب النخل

ومنها أن يكون الحارج لهما فلو فرطا أن يكون لا حدهما فسلمت لما علم. ومنها أن تكون حصة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاها معلوم القدر لما علم . ومنها أن يكون محل العمل وهو الشجر معلوماً ، وبيان هذه الجلة في كتاب المذارعة .

ومنها النسام الى العامل وهو التخلية حتى لو شرطا العدل عليهما فسدت الانحدام التخلية ، فأما بيان المدة فليس بشرط لجواز المعاملة استحساناً وبقع على أول تعرق تخرج فى أول السنة بخلاف المزارعة ، والقياس أن يكون شرط لان ترايج البيان يؤدى الى الجوالة كما فى المزارعة ، الا أنه ترك القياس لتعاس الناس ذلك من غير بيان المدة ولم يوجد ذلك فى المزارعة ، حتى أنه لو وجد المتعامل به فى موضع مجوز من غير بيان المدة ، وبه كان يفتى محمد بن سلة على ما سرفى المزارعة . ولو دفيح أرضا لميزارع فيها الرطاب أو دفيع أرضا فيها أصول رطبة نابئة ولم يسم المدة ، فإن كان شيئاً ليس لا بحداء نباته ولا لانتها، جنه وقت معلوم فالمعاملة فاسدة ، وان كان وقت جذه معلوم المجوز ويقع على الجذة الاولى كما فى الدجرة المتعرة .

(**band**)

وأما الشرائط المفسدة للماملة فأنواع دخل بعضها فى الدرائط المصنف المعقد، لان ما كان وجوده شرطا للصحة كان انعدامه شرطا للانساد منها شرط كون الحارج كله لا حدهما. ومنها شرط أن يكون لا حدهما فغزان مسهاة. ومنها شرط العمل على صاحب الارض. ومنها شرط الحل والمنظ

ومنها شرط عمل تبق منفعته بعد انقصاء مدة المعاملة نحو السرقية ونصب العرايش وغرس الأشجار وتقليب الأرض وماأشبه ذلك لاته لايقتصيه العقد ولا هو من ضرورات المعقود عليه ومقاصده

ومنها شركة العامل فيها يعمل فيه ، لأن العامل أجير رب الارض واستتجار الانسان للعمل في شي. هو فيه شريك المستأجر لايجوز ، حتى ان النخل لوكان بين رجاين فدفعه أحدهما إلى صاحبه معاملة مدة معلومة على أن الخارج بينهما ألات : ثلثاه الشريك العامل وتمائه الشريك انساكت فالمعاملة فاسدة والخارج بينهما على قدر المائك ولا أجر العامل على شريكه لما مرأن في المعاملة معنى الاجارة ، ولا يجرز الاستنجار لمعل فيه الاجير شريك المستأجر ، واذا همل لايستحق الاجرعلى شريكه لما عرف في الاجارات ، ولا يشبه هذا المزارعة لايستحق الاجرعلى شريكه لما عرف في الاجارات ، ولا يشبه هذا المزارعة على لان المنارة وله ثلثا الحارج انه تجوز المزارعة ، لان هناك لم يتحقق أن يزرعها ببذره وله ثلثا الحارج انه تجوز المزارعة ، لان هناك لم يتحقق البدر المعمل في شيء الأجير فيه شريك المستأجر لانعدام الشركة في البذر ومنا تحقق لنبوت الشركة في النخل فهو الفرق ولا يتصدق واحد منهما بشيء من الحارج لانه عالص مائه المكونه نما، ملكه .

ولو قرطا أن يكون الخارج لهما على قدر ملكيهما جازت المعاملة ، لأن استحقاق كل واحد منهما - أعنى من الشريكين - لكونه نساء ملك لا بالممل بر السمام منهما معين لصاحبه فى للممل من غير هرض فلم يتحقق الاستعجار . ولو أمر الشريك الساكت الشريك العامل أن يشترى مابلقم به النخل فاشتراه رجع عليه بنصف ثمته لانه اشترى مالا متعرماً على الشركة بأمره فيرجع عليه وسواه كان العامل فى عقد المعاملة واحداً أو أكثر، حتى لو ذفتح رجل تخله الى

ومنها أن يكون المدفوع من الشجر الذى فيه ثمرة معاملة فيها يزيد ثمره بالممل ، فإن كان المدفوع تخلا فيه طلع أو بسر قد احمر أو اخضر الا أنه لم يقناه عظمه جازت المعاملة ، وان كان قد تناهى عظمه الا أنه لم يرطب فالمماطة فاسدة لا أنه اذا تناهى عظمه لا يؤثر فيه العمل بالزيادة عادة فلم يوجد العمل المشروط علمه فلا يستحق الحارج بل يكون كله لصاحب النخل

ومنها أن يكون الخارج لمها فلو فرطا أن يكون لا حدهما فسنت لما علم. ومنها أن تكون حمة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاها معلوم القدر لما علم . ومنها أن يكون محل العمل وهو الشجر معلوماً ، وبيان هذه الجاة في كتاب المزارعة .

ومنها التسايم الى العامل وهو التخلية حتى لو شرطا العمل عليهما فسدد لا نحدام التخلية ، فأما بيان المدة فليس بشرط لجواز المعاملة استحماناً وبقع على أول لعمرة تخرج في أول السنة بخلاف المزارعة ، والقياس أن يكون شرط لان ترك البيان يؤدى الى الجهالة كافي المزارعة ، الا أنه ترك القياس لتعامل الناس ذلك من غير بيان المدة ولم يوجد ذلك في المزارعة ، حتى أنه لو وجد المتعامل به في موضع بجوز من غير بيان المدة ، وبه كان يفتي محمد بن سلة على ما سر في المزارعة . ولو دفع أرضا فيها الرطاب أو دفع أرضا فيها أصول رطبة نابئة ولم يسم المدة ، فإن كان شيئاً ليس لا بمداء نباته ولا لا تنهاء بخده معلوم فالمعاملة فاسدة ، وإن كان وقب جذه معلوم المجوز ويقع على الحذة الاول كما في الدجرة المشعرة .

(band)

وأما الشرائط المفسدة للماملة فأنواع دخل بعضها فى الدرائط المستخطفة ... لان ما كان وجوده شرطا للصحة كان انعدامه شرطا للانساد منها شرط كون الخارج كله لا حدهما . ومنها شرط أن يكون لا حدهما فغزان مسهاة . ومنها شرط العمل على صاحب الارض . ومنها شرط الحمل والحفظ

بعد القسمة هلى العامل لمما ذكرنا في كتاب المزارعة . ومنها شرط الج<u>نة أذ</u> والقطاف على العامل بلاخلاف لأنه ليس من المعاملة في شيء ولانعدام التعامل به أيضاً فكان من باب مؤنة الماك، والملك مشترك بينهما فكانت مؤنته عليهما على قدر ملكيهما .

ومنها شرط عمل تبتى منفعته بعد انقصاء مدة المعاملة نحو السرقية ونصب العرايش وغرس الأشجار وتقليب الارض وماأشبه ذلك لاته لايقتصيه المدّد ولا هو من ضرورات المعقود عليه ومقاصد.

ومنها شركة العامل فيها يعمل فيه الآن العامل أجير رب الارض واستنجار الانسان للعمل في شيء هو فيه شريك المستأجر لايجوز ، حتى أن النخل لوكان بين رجلين فدفعه أحدهما إلى صاحبه معاملة مدة معلومة على أن الحارج بينهما أنلاث: ثلثاء الشريك العامل وثلثه الشريك انساكت فالمعاملة فاسدة والحارج ينهما على قدر المائك ولا أجر العامل على شريك لما مر أن في المعاملة معنى الاجارة، ولا يحرز الاستنجار المعل فيه الاجير شريك المستأجر ، واذا هم لايستعق الاجر على شريك لما عرف في الاجارات ، ولا يشبه هذا المزارعة على لايستعق الاجر على شريك لمين دفعها أحدهما إلى صاحبه مزارعة على أن يزرعها ببذره وله ثلثا الحارج انه تجوز المزارعة ، لأن هساك لم يتحقق أن يزرعها ببذره وله ثلثا الحارج انه تجوز المزارعة ، لأن هساك لم يتحقق الدر وهنا تحقق لثبوت الشركة في النخل فهو الفرق ولا يتصدق واحد منهما بشيء من الحارج لآنه عالص مائه لكونه نماء ملكه .

ولو فرطا أن يكون الحارج لهما على قدر ملكيهما جازت المعاملة ، لأن استحقاق كل واحد منهما ـ أعنى من الشريكين ـ لكو نه نماء ملكم لا بالعدل بر العمام منهما معين لصاحبه في للعمل من فير هوض فلم يتحقق الاستتجار . ولو أمر الشريك الساكت الشريك العامل أن يشترى ما بلقح به النخل فاشتراه وجع عليه بنصف ثمنه لانه اشترى مالا مخرماً على الشركة بأمره فيرجع عليه وسراء كان العامل في عقد المعاملة واحداً أو أكثر ، حتى لو دفع رجل تخله الم

ومنها أن يكون المدفوع من الشجر الذى فيه ثمرة معاملة فيها يزيد ثمره بالعمل ، فإن كان المدفوع نخلا فيه طلع أو بسر قد احمر أو اخضر الا أنه لم يتناه عظمه جازت المعاملة ، وان كان قد تناهى عظمه الا أنه لم يرطب فالمماملة فاسدة لائه اذا تناهى عظمه لا يؤثر فيه العمل بالزيادة عادة فلم يوجد العمل المشروط عليه فلا يستحق الحارج بل يكون كله لصاحب النخل

ومنها أن يكون الخارج لهما فلو قرطا أن يكون لا حدهما فسنت لما علم. ومنها أن تكون حسة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاها معلوم القدر لما علم . ومنها أن يكون على العمل وهو الشجر معلوماً ، وبيان هذه الجلة في كتاب المزارعة .

ومنها التسايم الى العامل وهو التخلية حتى لو شرطا العمل عليهما فسدت لا نعدام التخلية ، فأما بيسان المدة فليس بشرط لجواز المعاملة استحساناً وبقع ها أول ثمرة تخرج في أول السنة بخلاف المزارعة ، والقياس أن يكون شرط لان ترك البيان يؤدى الى الجهالة كافي المزارعة ، الا أنه ترك القياس لتعامل الناس ذلك من غير بيان المدة ولم يوجد ذلك في المزارعة ، حتى أنه لو وجد المتعامل به في موضع بحور من غير بيان المدة ، وبه كان يفتي محد بن سلة على ما من في المزارعة . ولو دفع أرضافها أمول ما من في المزارعة . ولو دفع أرضافها أمول وقت معلوم فالمعاملة فاسدة ، فإن كان وقت جذه معلوم المجرز ويقع على الجذة الاولى كما في الاجرة المنحرة المنحرة .

(**in**

وأما الشرائط المفسدة للمعاملة فأنواع دخل بعضها فى الدرائط المستخ اللمقسد ، لان ما كان وجوده شرطا للصحة كان انعدامه شرطا للانساد أمنها شرط كون الحارج كله لا حدهما . ومنها شرط أن يكون لا حدهما قذران مساة . ومنها شرط العمل على صاحب الارض . ومنها شرط الحل والمفلخ

بعد القسمة هلى العامل لمسا ذكرنا فى كتاب المزارعة . ومنها شرط الجسة اذ والفطاف على العامل بلاخلاف لأنه ليس من المعاملة فى شى. ولانعدام التعامل به أيضاً فكان من باب مؤنة المالك، والملك مشترك بينهما فكانت مؤنته عليهما على قدر ملكيهما .

ومنها شرط عمل تبنى منفعته بعد انقصاء مدة المعاملة نحو السرقية ونصب العرايش وغرس الأشجار وتقليب الارض وماأشبه ذلك لاته لايقتصنيه العقد ولا عمر من ضرورات المعقود عليه ومقاصده

رمنها شركة العامل فيها يسمل فيه ، لأن العامل أجير رب الارض واستتجار الانسان للعمل في شي. هو فيه شريك المستأجرلايجود ، حتى أن النخل لوكان بين رجاين فدفعه أحدهما إلى صاحبه معاملة مدة معلومة على أن الحارج بينهما أثلاث : ثلثاء الشريك العامل وثلثه للشريك الساكت فالمعاملة فاسدة والحارج ينهما على قدر الملك ولا أجر للعامل على شريك لما مر أن في المعاملة معنى الاجارة ، ولا يحرز الاستنجار المعل فيه الأجير شريك المستأجر ، واذا همل لايستعق الاجر على شريك لما عرف في الاجارات . ولا يشبه هذا المزارعة على لايستعق الاحرم على شريك لما عرف في الاجارات . ولا يشبه هذا المزارعة على أن يزرعها بمذره وله ثملًا الحارج انه تجوز المزارعة ، لأن هنام الشركة في البذر وهنا تحقق لتبوت الشركة في النجل فيه شريك المستأجر لانعدام الشركة في البذر وهنا تحقق لتبوت الشركة في النجل فيو الفرق ولا يتصدق واحد منهما بشيء من الحارج لانه عالم .

ولو شرطا أن يكون الخارج لهما على قدر ملكيهما جازت المعاملة ، لأن استحقاق كل واحد منهما _ أعنى من الشريكين _ لكونه نعاء ملكه لا بالعمل بر السامل منها منها منها معين لصاحبه فى للعمل من غير عرض فلم يتحقق الاستحجار . ولو أمر الشريك الساكت الشريك العامل أن يشترى مايلقح به النخل فاشتراه رجع عليه بعض بنعت ثمنه لانه اشترى مالا متقوماً على الشركة بأمره فيرجع عليه وسراه كان العامل فى عقد المعاملة واحداً أو أكثر، حتى لو دفع رجل نخله الى

بعد القسمة على العامل لمسا ذكرنا في كتاب المزارعة . ومنها شرط الجيذاذ والقطاف على العامل بلاخلاف لأنه ليس من المعاملة في شيء ولانعدام التعامل به أيضاً فكان من باب مؤنة الماك، والملك مشترك بينهما فكانت مؤنته عليهما على قدر ملكهما .

ومنها شرط عمل تبتى منفعته بعد انقصاء مدة المعاملة نحو السرقية ونصب العرايش وغرس الأشجار وتقليب الأرض وماأشبه ذلك لاته لايقتضيه العقد ولا هو من ضرورات المعقود عليه ومقاصده

ومنها شركة العامل فيما يعمل فيه ، لأن العامل أجير رب الارض واستتجار الانسان للعمل في عنى هو فيه شريك المستأجر لايجوز ، حتى ان النخل لوكان بين رجلين فدفعه أحدهما إلى صاحبه معاملة مدة معلومة على أن الحارج بينهما أثلاث : ثلثاء الشريك العامل وثلثه للشريك انساكت فالمعاملة فاسدة والحارج بينهما على قدر الملك ولا أجر العامل على شريكه لما مر أن في المعاملة معنى الاجارة ، ولا يجوز الاستنجار المدل فيه الاجير شريك المستأجر ، وإذا هما لايستعق الاجر على شريكه لما عرف في الاجارات ، ولا يشبه هذا المزارعة لا المستحق الاجر على شريكه لما عرف في الاجارات ، ولا يشبه هذا المزارعة على لان الارض إذا كانت مشتركة بين اثنين دفعها أحدهما إلى صاحبه مزارعة على أن يزرعها ببذره وله ثلثا الحارج انه تجوز المزارعة ، لأن هنساك لم يتحقق أن يزرعها ببذره وله ثلثا الحارج انه تجوز المزارعة ، لأن هنساك لم يتحقق الدوت الشركة في النخل فهو الفرق ولا يتصدق واحد منهما بشيء من الحارج لانه عالص ماله لكونه نماء ملكه .

ولو شرطا أن يكون الخارج لهما على قدر ملكيهما جازت المعاملة ، لأن المحقاق كل واحد منهما - أغنى من الشريكين - لكونه نساء ملكم لا بالعمل بر العامل منهما معين الصاحبه فى العمل من غير عوض فلم يتحقق الاستتجار . ولو أمر الشريك الساكم النمريك العامل أن بشترى ما يلقم به النحل فاشتراه رجع عليه بنصف ثمنه لانه اشترى مالا متمرماً على الشركة بأمره فيرجع عليه وسواء كان العامل فى عقد المعاملة واحداً أو أكثر ، حتى لو وفع وجول تخله الم

ومنها أن يكون المدفوع من الشجر الذى فيه ثمرة معاملة فيما يزيد ثمره بالعمل ، فإن كان المدفوع نخلا فيه طلع أو بسر قد احر أو اخضر الا أنه لم يتناه عظمه جازت المعاملة ، وان كان قد تناهى عظمه الا أنه لم يرحاب فالمعاملة فاسدة لا نه اذا تناهى عظمه لا يؤثر فيه العمل بالزيادة عادة حكم يوجد العمل المشروط عليه فلا يستحق الحارج بل يكون كله لصاحب النخل

ومنها أن يكون الخارج لهما فلو قرطا أن يكون لا حدهما فسنت لماعلم. ومنها أن تكون حصة كل واحد منهما من بعض الخارج مشاها معلوم القدر لما علم . ومنها أن يكون محل العمل وهو الشجر معلوماً ، وبيان هذه الجلة في كتاب المزارعة .

ومنها التسايم الى العامل وهو التخلية حتى لو شرطا العمل عليهما فسدت لا نسدام التخلية ، فأما بيان المدة فليس بشرط لجواز المعاملة استحساناً وبقع على أول ثمرة تخرج فى أول السنة بخلاف المزارعة ، والقياس أن يكون شرطا لان ترك البيان يؤدى الى الجوالة كما فى المزارعة ، الا أنه ترك القياس لتعامل الناس ذلك من غير بيان المدة ولم يوجد ذلك فى المزارحة ، حتى أنه لو وجد التعامل به فى موضع مجوز من غير بيان المدة ، وبه كان يفتى محد بن سلة على ما سرفى المزارعة . ولو دفع أرضافها أمول ما سرفى المزارعة . ولو دفع أرضافها أمول وقت معلوم فالمعاملة فاسدة ، وإن كان شيئاً ليس لا بعداء معلوم المعاملة فاسدة ، وإن كان وقت جذه معلوم المحرز ويقع على الجذة الاولى كما فى الاحرة المشعرة المشعرة .

(hand)

وأما الشرائط المفسدة للعاملة فأنواع دخل بعضها فى الدرائط المست المعقد ، لان ما كان وجوده شرطا الصحة كان انعدامه شرطا للانسأد منها شرطكون الحارج كله لا حدهما . ومنها شرط أن يكون لا حدهما تغزان مسهاة . ومنها شرط العمل عل صاحب الارض . ومنها شرط الحمل والحفظ

'رجلين معاملة بالنصف أو بالنلث جاز ، وسواء سوى بينهما في الاستحقاق أو استحقاق كل واحد منهما بالشرط فيتقدر بقدر الشرط. ولو شرط لامحد العاملين مائة درهم على رب الارض والآخر ثلث الخارج ولرب ألارض|الثلنان جاو لائن الواجب لكل واحد منهماأجرة مشروطة فبجب علىحسب مايقتضبه العمرط . ولو شرطا لصاحب النخل الثلث ولا حد العاملين الثلثين وللآخر أجر مأتة درهم على العامل الذي شرط له الثلثان فهو فاسد ولا يشبه هــذا المزارعة ان من دفع الارض مزارعة على أن لرب الارض الثلث وللزارح الثلثان على أن يعمل فلان معه بثلث الخارج ان المزارعة جائزة بين رب الارض والمزارع فاسدة فيحق الثالث ، لا ن المعامله استشجار العامل والاجرة تجب على المستأجر دون الاجير بمقابله العمل والعمل للستأجر فكانت الاجرة عليمه ، فإذا اشترطها على الاجهر فقد استأجره ليعمل له على أن تكون الاجرة على فميره ولا سببل اليه ففسد العقد ، وهــذا هو الموجب للفساد في حق الثالث في باب المزارعة لا أنه صع فيها بينصاحب الارض والمزارع لانه جعل بمنزلة عندين فنساد أحدهما لا يوجب فساد الآخر ، وهذا مع هذا النكاف فير واضع ' وينضح ان شاء الله تعالى

(in)

وأما حكم المماملة الصحيحة عند بحيزها فأنواع: منها ان كل ما كان من همل المحاملة بما يحتاج البه الشجر والكرم والرطاب وأصول الباذيجان من السق واصلاح المنهر والحفظ والتلقيح للنخل فعلى العامل لا مها من توابع المعقود عليه فيتناوله العقد، وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والسكرم والارض من السرقين وتقلب الارض التي فيها السكرم والشجر والرطاب ونصب العرايش ونحو ذلك فعليما على قدر حقيها لأن المحقد لم يتناوله لا مقصوداً ولا صوورة وكذلك الجذاذ والقطاف. لا ن ذلك يكون بعد انتها، المحل ، فلا يكون من حكم عقد الماملة .

ومنها أن يكون الحارج بينهما على الشرط لما من ومنها أنه إذا لم يخرج الشجر شبتا فلا شيء لواحد منها بخلاف المزارعة الفاسدة لما من الفرق في كناب المزارعة . ومنها أن هذا العقد لازم من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الامتناع والفسخ من غير رضا صاحبه الا من عذر بخلاف المزارعة فإنها غهر لازمة في جانب صاحب البسفر وقد من الفرق . ومنها ولاية جبر العامل على العمل إلا من عذر على ما قدمناه . ومنها جواز الزيادة على الشرط والحمط عنه وانعدام الجواز ، والاصل فيه ما مر في كتاب المزارعة ان كل موضع احتمل النماء العقد احتمل الزيادة وإلا فلا والحمط جاز في الموضعين أصله بالزيادة في النمن والمنمن فإذا دفع نحلابالنصف معاملة فخرج الهر فإن لم يقناه عظمه جازت الزيادة منهما أجما كان لان الانشاء المعقد في هذه الحالة جائر فكانت الزيادة جائزة . ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لوب الارضر شيئاً ، ولا تجرز الزيادة من رب الارض العامل شيئاً لان هذه زيادة في الأجرة الانشاء والاول علمن الأجرة ، واحتمال الانشاء المس بشم ط لصحة الحط

ومنها ان العامل لا يملك أن يدفع الى فهره معاملة إلا إذا قال له رب الارض اهمل فيه برأيك ، لأن الدفع الى فهره إثبات الشركة فى مال فهره بغهر إذه فلا يصم .

وإذا قال له اهمل فيه برأيك فقد أذن له فصح ، ولو لم يقل له اهمل برأيك فيه فدفع العامل الى رجل آخر معاملة فعمل فيه فأخرج فهو لصاحب النخل ولا أجر العامل الاول ، ولان استحقاقه بالشرط وهو شرط العمل ولم يوجد منه العمل بنفسه ولا بغيره أيضا ، لأن عقده معه لم يصح ظم يكن همله معنا فأ البه وله على العامل الاول أجر مثل همله يوم همل ، لانه همل له بأمره فاستحق أجر المال ، ولو هلك الثمر في يد العامل الاخير من فير همله وهو في رموس النخل فلا ضمان على واحد منهما وهو تفويت يد المالك . ولو هلك مر في همله في أمر خالف فيه أمر العامل الاول فالضيان يد المالك . ولو هلك مر في همر خالف في أمر خالف فيه أمر العامل الاول فالضيان

474

لصاحب النخل على العامل الآخر دون الاول لان الحلاف قطع نسبة همله البه في منافق على المالك ماله فكان الصبان عليه ، ولو هلك فى يده من همله فى أمر لم مخالف فيه أمر العامل الاول فلصاحب النخل أن يضمن أيهما شا. لانه اذا لم يوجد منه بخلاف بق همله مضافا البه كأنه عمل لنفسه فكان له أن يضمنه وله أن يضمن الثانى لانه فى منى غاصب الغاصب ، فإن اختار تضمين الاول لم يرجع على الآخر بشي. لانه عمل بأمر الاول ، فلو رجع عليه لرجع عو عليه أيضا فلا يفيد ، وإن اختار تضمين الآخر يرجع على الاول لانه فره فى

هذا العةد فهرجع عليه بضهان الغرور وهو شمان السلامة

هذا اذا لم يقل له اهمل فيه برأيك ، ظما إذا قال وشرط النصف قدفته إلى رجل آخر بلك الحتارج فيو جائز لمسا ذكرها ، وما خرج من النم فنصفه لرب النخل والسدس للعامل الاول ، لان شرط النك يرجع الى نصيبه خاصة ، لان العمل واجب عليه فيق له السدس ضرورة

وذكر محد رحمه الله في الاصل انه اذا لم يقل له احمل فيه برأيك وشرط له شيئاً معلوماً وشرط الاول فلناني مثل ذلك فهما فاسدان ولا خيان على المعامل الاول .

(نمسل)

وأما حكم المعاملة الفاسدة فأنواع ذكرناها فى المزارعة ، منها أنه لا يعبد السامل على العمل ، لان الحبر على العمل بحكم العقسيد ولم يصح ، ومنها أن الحارج كله لصاحب الارض ، لان استحقاق الحارج لكونه نعاء ملكة واستحقاق العامل بالشرط ولم يصح فيكون لصاحب المالك ولا يصدق بيمين عند لانه حدل عن خالص ملكة

ومنها ان أجر المثل لا يحب فى المعاملة الفاسدة ما لم يوجد العدل لما فيكماناً فى المزارعة ، ومنها أن وجوب أجر المثل فيها لا يقف على الحارج بجل المجب

وان لم يخرج الفجر شيئاً ، مخلاف المعاملة الصحيحة . وقد ذكرنا الفرق فى كناب المزارعة .

ومها أن أجر المثل فيها يمب مقدراً بالمسمى لا يتجاوز عنه عند أبي يوسف وهند مجمد يمب تاماً ، وهذا الاختلاف فيا إذا كانت حصة كل واحد منعها مساة فى العقد ، فإن لم تمكن مسياة فى العقد يمب أجر المثل تاماً بلا خلاف وقد مرع المسئة فى كتاب الموارعة .

(int)

وأما المعانى التي مى عذر فى ضبخها فا ذكرنا فى كتاب المزارعة ، ومن الاعدار التي فى جانب العامل أن يكون ســارةا معرونا بالسرقة فيخافى التعر والسعف .

(فعرَّ لَ) وأما حكم المعاملة المنفسخة فعلى نحو حكم المزارعة المنفسخة واله تعمالي أحلم .

í

٣٨٠٨ مهما مزارعا حقيقة لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبيب ، إلا أنه اختص العامل سهذا الاسم في العرف ، ومثل هذا جائز كاسم الدابة ونحوه على ما عرف في أصول الفقه .

,

وأما شرعية المزارعة فقد اختلف فيها ، قال أبو حنيفة عليه الرحمة انها غير مشروعة ، وبه أخذ الشافعي رحمه الله ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما اقه انها مشروعة . وجه قولها ماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع نخلخبير معاملة وأرضها مزارعة ، وأدنى درجات فعله عليه الصلاة والسلام الجواز ، وكذا هى شريعة متوارثة لتعامل السلف والخلف ذلك من غير إنكار

(in_t)

ر وجه قول أبى حنيفة أن عقد المزارعة استئجار ببعض الحارج وأنه منهم بالنص والمعقول

وأما المعقول فهو ان الاستنجار بيعض الخارج من النصف والنك والربخ وغوه استنجار بيدل مجهول وانه لا يجوزكا فى الاجارة ، وبه تبين أن حديث خيبر محمول على الجزية دون المزارعية صيانة لدلائل الشرع عن التناقض ، والدليل على انه لا يمكن حمله على المزارعة انه عليه الصلاة والسلام قال فيه : أقركم ما أقركم الله و هذا منه عليه الصلاة والسلام تجهيل المدة ، وجهالة المدة تمنع صحة المزارعة بلاخلاف ، بق ترك الانكار على التعامل وذا يحنى أن يكون لكونه على الاجتهاد فلا يدل من الجواز ، ويحتمل أن يكون لكونه على الاجتهاد فلا يدل من الجواز مع الاحتمال

صاحب الأرض للعامل دفعت اليك هـــذه الأرض مزارعة بكذا ، ويقول المامل قبلت أو رضيت أو مايدل على قبوله ورضاه ، فاذا وجدا تم العقد بيدها (فعـــل)

وأما الشرائط فهى فى الأصل نوعان: شرائط مصححة للمقد على قول من يجيز المزارعة، وشرائط مفسدة له. أما المصححة فأنواع بعصها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى ما عقد عليه المزارعة. وبعضها يرجع إلى الآلة المزارعة، وبعضها الى الخارج، وبعضها يرجع إلى المزارعة المرارعة.

أما الذي يرجع إلى المزارع فنوعان: الأول أن يكون عاقلا فلا تصح مزارعة المجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة دفعاً واحداً لأن العقل شرط أهلية النصرفات.

وأما البلوغ فليس بشرط لجواز المزارعة حتى تجوز مزارعة الصبى المأذون دفعاً واحداً · لان المزارعة استنجار ببعض الحارج والصبى المأذون يملك الاجارة لانها تجارة فيملك المزارعة ، وكذلك الحرية ليست بشرط لعمعة المزارعة ، فنصح المزارعة من العبد الماذون دفعاً واحداً لما ذكرنا في الصبى المأذون . والثاني أن لايكون مرتداً على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله في قياس قول من أجاز المزارعة فلا تنفذ مزارعته للحال بل هي موقوفة ، وعندهما هذا ليس بشرط لجواز المزارعة ، ومزارعة المرتد نافذة للحال يان ذلك أنه إذا دفع المرتد أرضاً الم رجل مزارعة بالنصف أو بالثلف

يان ذلك أنه إذا دفع المرتد ارضا الم رجل مزارعة بالنصف أو بالناه أو بالنام فعمل الرجل وأخرجت الارض زرعاً ، ثم قتل المرتد أو مات على الردة أو لمق بدار الحرب ، فهذا على وجهين : أما أن دفع الارض والبذر جيماً مزارعة أو دفع الارض دون البذر ، فإن دفهها جيماً مزارعة فالخارج كله للمزارع ولا شيء لورثة المرتد لان مزارعته كانص مرقزفة فادا مات أو لحق بدار الحرب تبين أنه لم يصح أصلا قصار كأن العامل م 17 بدائع ٨

Q

مه المرادع حقيقة لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبيب ، إلا أنه أختص منهما مزارعا حقيقة لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبيب ، إلا أنه أختص العامل بهذا الاسم في العرف ، ومثل هذا جائزكاسم الدابة ونحوه على ما عرف في أصول الفقه .

(in-t)

وأما شرعية المزارعة فقد اختلف فيها ، قال أبو حنيفة عليه الرحمة انها غير مشروعة ، وبه أخذ الشافعي رحمه الله ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله انها مشروعة . وجه قولها ماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع نخل خبر معاملة وأرضها مزارعة ، وأدنى درجاه، فعله عليه الصدلاة والسلام الجواز ، وكذا هي شريعة متوارثة لتعامل السلف والخلف ذلك من غير إنكار

وجه قول أبى حنيفة ان عقد المزارعة استنجار ببعض الحارج وانه منهى بالنص والمعقول

وأما المعقول فيو ان الاستنجار بيعض الخارج من النصف والنك والربع ونحوه استنجار ببدل مجبول وانه لا بجوزكا فى الاجارة، وبه تبين أن حديث خيير محمول على الجزية دون المزارعـــة صيانة لدلائل الشرع عن التناقض ، والدليل على انه لا يمكن حمله على المزارعة انه عليه الصلاة والسلام قال فيه :

أقركم ما أقركم الله – وهـ ذا منه عليه الصلاة والسلام تجهيل المـدة ، وجهالة المدة تمنع صحة المزارعة بلاخلاف ، بق ترك الانكار على النعامل وذا يحتمل أن يكون الكونه محل الاجتهاد فلا يدل عن

الجواز مع الاحتمال (فصــــل) وأما ركن المزارعة فهر الايجاب والقبول، وهو أن يقول

صاحب الأرض للعامل دفعت اليك هـذه الارض مزارعة بكذا ، ويقرل السامل قبلت أو رضيت أو مايدل على قبوله ورضاه ، فاذا وجدا تم العقد بيدها (فعـــل) (فعـــل) وأما الشرائط فهى فى الأصل نوعان : شرائط مصححة للعلاع على قول من

يميز المزارعة ، وشرائط منسدة له . أما المصححة فأنواع بعصها يرجع الى المزارعة ، وبعضها يرجع الى ما عقد عليه المزارعة . وبعضها يرجع الى ما عقد عليه المزارعة . وبعضها الى الخارج ، وبعضها يرجع إلى المزارعة . المزارعة المزارعة

أما الذي يرجع إلى المزارع فنوعان: الأول أن يكون عاقلا فلا تصح مزارعة المجنون والصي الذي لا يعقل المزارعة دفعاً واحداً لأن المقل شرط أهلية النصرفات.

وأما البلوغ فليس بشرط لجراز المزارعة حتى تجرز مزارعة الصبى المأذون يملك دفماً واحداً الآن المزارعة استجار ببعض الحنارج والصبى المأذون يملك الاجارة لانها تجارة فيملك المزارعة ، وكذلك الحرية ليست بشرط لصحة المزارعة ، فنصح المزارعة من العبد المأذون دفعاً واحداً لما ذكرنا في الصبى المأذون . والثاني أن لا يكون مرتداً على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله في قياس قول من أجاز المزارعة فلا تنفذ مزارعته للحال بل هي موقوفة ، وعندهما هذا لحس شه طلح إذ المذارعة ، وعندهما هذا لحس شه طلح إذ المذارعة ، وعدهما هذا

لبس بشرط لجواز المزارعة ، ومزارعة المرتد نافذة للحال يبان ذلك انه إذا دفع المرتد أرضاً الم رجل مزارعة بالنصف أو بالثلث أو بالربع فعمل الرجل وأخرجت الأرض زرعا ، ثم قتل المرتد أو مات على الردة أو لحق بدار الحرب ، فهذا على وجهين : اما ان دفع الارض والبذر جيماً مزارعة أو دفع الارض دون البذر ، فإن دفعها جيماً مزارعة قالخارج كله للزارع ولا شيء لورثة المرتد لا أن مزارعته كانت مرقرقة فادا مات أو لحق بدار الحرب تبين انه لم يصح أصلا فصار كأن العامل مرقرقة فادا مات أو لحق بدار الحرب تبين انه لم يصح أصلا فصار كأن العامل مرقرقة فادا مات أو لحق بدار الحرب تبين انه لم يصح أصلا فصار كأن العامل مرقرقة فادا مات أو لحق بدار الحرب تبين انه لم يصح أصلا فصار كأن العامل

12 12 pm

زرع أرضه برذر منصوب ، ومن نحب من آخر حبا وبذر به أرضه فأخرجت كان الحارج له دون صاحب البذر وعلى العامل مثل ذلك البذر لا نه منصوب استهاكه وله مثله فيلومه مثله .

ثم ينظر ان كانت الارض تقصتها المزارعة فعليه صمان النقصان لانه أتلف مان الفير بغير اذنه فيجب عليه الضمان ويتصدق بها وراء قدر البدر ونقصان الارض ، لانه حصل بسبب خبيث فكان سبيله التصدق ، وان كانت لم ينقصها المزارعة فلا ضمان عليه لانعسدام الاتلاف ، وان أسلم فالخارج بيهما على الشرط سواء أسلم قبل أن يستحصد الزرع أو بعد ما استحصد ، لا أنه لما أسلم تبين أن المزارعة وقعت صحيحه ، وعند أبي يوسف وعمد الخارج على الشرط كيف ما كان ، لان تصرفات المرتد نافذة عندهما بمنزله تصرفات المسلم فتكون

حصته له . فإن مات أو لحق بدار الحرب يكون لورثنه . وان دفع اليه الارض دون البذر فالحارج له أيضا لا نه لمساظهر انه لمسالم تصح المزارعه صاركانه عصب أرضا وبذرها ببذر نفسه فأخرجت . ولوكان كذلك كان الحارج له ،كذا هــــذا ، الا انه يأخذ من ذلك قدر بذره ونفقنه

وصمان النقصان أن كانت المزارعه نقصتها ويتصدق بالفصل لمــا ذكرنا . وأن كانت لم تنقصها فقياس قول أبي حنيفه رحمه الله على قياس قول مــــــ أجاز . المزارعه أن يكون الحارج كله العمامل ولا يلزمه نقصان الارض ولا غيره .

وفى الاستحسان الحارج بين العامل وبهر ورثه المرتد على الشرط وجه القياس ما ذكرنا انه يصير بمنزلة الغاصب ، ومن غصب من آخر أرضا فزرعها بيذر نفسه ولم تنقصها الزراعه كان الحارج كله له ولا يلزمه شيء . كذا هذا

وجه الاستحسان ان انعدام صحه تصرف المرتد بعد الموت والمحاق ليسر لمكان انعدام أهليته لاأن الردة لا تنافى انعدام الاهليه بل لتعلق حق ورث يماله لوجرد أمارة الاستغناء بالردة لائن الظاهر انه لايسلم بل يقنل أو يلحن يدار الحرب فيستغنى عن ماله فيثيب التعلق نظراً لهم ، ونظرهم هنا في تعجج

النصرف لا فى إبطاله ليصل اليهم شى. فأشبه العبد الهجور اذا آجر نفسه وسلم من العمل انه لا يبطل تصرفه بل يصحح حتى تجب الاجرة ، لا أسلم الحكم يبطلان تصرفه لنظر المولى ، ونظره همنا فى التصحيح دون الابطال ، كذا هذا وإذا أسلم المرتد فالحارج على الشرط سواء أسلم قبل انقضاء المزارعة أو بعدد انقضاتها ، نقصت الزراعة الارض أو لم تنقصها ، كا ذكرنا فى الوجه الاول ، وعلى قولهما الحارج على الشرط كيف ما كان أسلم أو قتل أو لحق، لأن تصرفاته المدار .

هـــذا اذا دفع مرتد أرضه مزارعة الى مسلم ، فأما اذا دفع مسلم أرضه مزارعة الى مسلم ، فأما اذا دفع مسلم أرضه مزارعة الى مربد فهـذا على وجهين أيضا : اما ان دفع الارض دون البذر ، فإن دفعهما جميعاً مزارعة فعمل المرتد فأخر بعت الارض زرعا كثيراً ثم قتل المرتد أو مات أو لحق بدار الحرب فالحارج كله يهن المسلم وبين ورثة المرتد على الشرط بلاخلاف ، لاأن انعدام صحة تصرف المرتد لا لعين ردته بل لتضمنه أبطال حق الورثة لتعلق حقيم بعاله على ما مروحل المرتد عهنا ليس تصرفاً في ماله بل على نفسه بإيفاء المانع ولا حق لورثته في نفسه فصحت المزارعة فكان المخارج على الشرط المذكور

وان دفع الارض دون البذر فعمل المرتد ببذره وأخرجت الارض زرعاً في قباس قول أي حيفة على قباس قول من أجاز المزارعة ان الحارج كله لورثة المرتد ولا يجب نقصان الارض لائن عنده تصرفات المرتد موقوفة خير نافذة للحال فلم تنفذ مزارعته فكان الحارج حادثاً على ملكه لكوته تما. ملك فكان لورثته ، وفيه اشكال وهو ان هذا الحارج من اكساب ردته ، وكسب الردة في عند أبي حنيفة فكيف يكون لورثته

والجواب انه حين بذر كان حق الورثة متعلقاً بالبذر لما مر من قبل، الأخاص منه يحدث على ملكم، فلا يكون كسب الردة ولا يجب تقصان الارض الأن حيان النقصان يعتمد اللاف مال الغير بغير اذنه ولم يرجد ، اذ المزارجة

مسلت بإذن المالك .

ا ١٨١٠ وعند أن يوسه ومحمد الخارج على الشرطكم أذا كان مسلما لمباذكرنا . وان أسلم فالحارج على الشرط بلا خلاف ، سواء أسلم قبل أن يستحصد النرع أو بعد ما استحصد لمباذكرنا .

هذا أذا كانت المزارعة بين مرتد ومسلم ، فأما أذا كانت بين مسلمين ثم أرتدا أو أرتد أحدهما فالحارج على الشرط بلا خلاف . لا أنه لما كاف مسلما وقت العقمد صبح النصرف ، فاعتراض الردة بعد ذلك لا تبطله ، وأما المرتدة فتصبح مزارعتها دفعا واحداً بالأجماع ، لا أن تصرفاتها نافذة بعفزلة تصرفات المسلمة فتصبح المزارعة منها دفعا واحدا بعفزلة مزارعة المسلمة

فر فسمل کج

وأما الذي يرجع أن الزرع فدرج واحد . وهر أن يكون معلوما بأن يؤر ما يزرع ، لأن حال المزروع يختلف باختـالاف الزرع بالزيادة والمقسان . فرب زرع يرد في لارض ورب زرع يسقصها . وقد يقل النقصان وقد بكثر ذرج بد من البيان لبكرن لزوم العدر مضافا الى التوامد . الا اذا قال له ازرع فيها ما شناء . لا أنه لما فرض الا أمر البه فقد رخى بالعدر ١٠٠٠ أنه لا يعالى الغرس . لا أن الداخل تحت العقد الزرع ولما الذ

ر فصل) وأما لذى يرجى الى المزروع فهر أن يكون قابلا لعمل الزراعة وهو أن يكون قابلا لعمل الزراعة وهو أن يزثر فيه العس بالزيادة بمجرى العادة ، لان ما لا يؤثر فيه العس بالزيادة فادة لا يتحقل فيه همل البراعة ، حتى أو دفع أرضا فيها ذرع قد مستحدد مردوعا ، نجر ، كما قالو لا الزياعة الإيؤثر فيه همل الزراعة بالزيادة فلا كون قالد الدراعة بالزياعة .

الروان به رابعد على الله المخارج من الزرع فأنواع : منها أن يكون ر فيمان) وأما الذي يرسع الى الحارج من الزرع فأنواع : منها أن يكون مذكرراً في العقد عنى فر كت عند فسد العقيد ، لاأن الموارعة استنجار والسكوت عن ذكر الاجرة يفيد الاجارة

ومنها أن يكون لها حتى لو شراءا أن يك ن الحذاج لأحدهما يفسد العقمد لإن معنى الشركة لازم لهذا العقد ، وكل شرط يكون قاطعاً اشركة بكون مفسدا المقد ، ومنها أن تكون حصة كل واحده ن الجارد بي بعض الحارج على لم شرطا أن يكون من غيره لا يصح العقد ، لان المراز من أستنجار بيعض الحارج ، نفصل عن الاجارة المطاقة

ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر من النصف والثلث والربع ونحوم القدر من النصف والثلث والربع ونحوه لآن ترك التقدير يؤدى الى الجمالة المفضة إلى المنازعة وهذا شرط بيان مقددار الاجرة في الاجارات . كذا همانا ، ومنها أن يكون جزءاً شائماً من الجملة ، حتى لو شرط لاحدهما قفزاناً معلومة لا يصح العقساد لان الموارعة فها معنى الاجارة والشركة تنعقد إجارة ثم تتر شركة

أما معنى الاجارة فلأن الاجارة تعليك المنفعة بعرض والمزارعة كذلك لان البدر ان كان من رب الارض فالعامل بدلك منعمة نفسه من رب الارض سوض وهو نماء بذره ، وإن كان البدر من قبل العامل فرب الارض يعلك منفعة أرضه من العامل بعوض هو نماء بذره فكانت المزارعة استتجارا إما لمعامل وإما للأرض لكن ببعض الخارج

وأما معنى الشركة فلأن الماليج يخرن مشتركا بينهما على النبرط المهذكور وأما معنى الشركة فلأن الماليج يخرن مشتركا بينهما على النبرط المهذكور من وأذا ثبت أن معنى الاجارة والشركة لاحتمال أن الأرض لا تخرج زيادة على القدر المحلوم ، ولهذا إذا شرط في المساربة سهم معلوم من الربح لا يصح ، كذا هذا الحفا فكر جزما شائماً وشرط معه زيادة أففرة معلومة أنه لا يصح لما قدا وعلى هذا إذا شرط أحدم البقر لنفسه وأن بك ن الباق بينهما لاتفح الما أرعة لحزا أن لا تخرج الارتباد المقاربة بن حدم المناوبة لا أن لكم ، ولان هذا في الحقيقة شرط قهر البذر أن يكم ن له لا عين السدر الذ المشاربة المتاربة لاأن الممال رفع ويقسم الباقي على الشرط ، لان المعتارية إقامتي الشركة أمر أس الممال رفع ويقسم الباقي على الشرط ، لان المعتارية إقامتي الشركة المراس الممال رفع ويقسم الباقي على الشرط ، لان المعتارية إقامتي الشركة المناوبة إلى الشركة المعتارية إلى الممالية الشركة المعتارية إلى المسلم المالي رفع ويقسم الباقي على الشرط ، لان المعتارية إقامتي الشركة المناوية المناوية المسلم المالي رفع ويقسم الباقي على الشرط ، لان المعتارية إقامتي الشركة المسلم المالي المعتارية المناوية الشركة المسلم المالي المسلم المالي المناوية المالية الشركة المسلم المالية المسلم المالية المسلم المالية المسلم المالية المسلم المالية المسلم المالية القرار المسلم المالية المسلم المالية المسلم المالية المسلم المالية المالي

ثا نه

وعند أن يوسف ومحمد الخارج على الشرطكم أذا كان مسلما لمبا ذكرنا . وان أسلم فالحارج على الشرط بلا خلاف . سواء أسلم قبل أن يستحصد الزرع أو بعد ما استحصد لمبا ذكرنا .

هذا أذا كانت المزارعة بين مرتد ومسلم ، فأما أذا كانت بين مسلمين ثم أرتدا أو أرتد أحدهما فالخارج على الشرط بالاخلاف . لا أنه لما كاف مسلما وقت العقبد صح النصرف ، فاستمراض الردة بعد ذلك لا تبطله . وأما المرتدة وتصح مزارعتها دفياً وأحداً بالإجماع . لا أن تصرفاتها نافذة بعفزلة تصرفات المسلمة فيصح المزارعة منها دفعاً وأحداً بعفزلة مزارعة المسلمة

و` فسمال

وأما الذي يرجع ألى الزرع فنوح واحد . وهر أن يكون معلوما بأن يؤر ما يزرع . لأن حال المزروخ يختلف باختمالاف الزرع بالزيادة والنقصان . ف ب زرع يزيد في الارض ورب زرع ينقصها . وقد يقل النقصان وقد يكثر فزر بد من البيان ليكون لزوم العشرر مضافا الى الترامه . الا اذا قال له ازرع فها ما شئت فيجوز له أن يزرع فيها ما شماء . لانه لما فوض الأمر اليه فقد رضى بالنشرر ، الا أنه لا يمثلك الفرس ، لان الداخل تحت العقد الزرع

(فصل) وأما الذي يرجع الى المزروع فهو أن يكون قابلا لعمل الزراعة وهو أن يؤثر فيه العس بالزيادة بمجرى العادة الان ما لا يؤثر فيه العس بالزيادة يمجرى الوراعة . حتى لو دفع أرضا فيها زرع قد استحدد مزارعا مهر . ك. قاو الان الزرع اذا استحدد لا يؤثر فيه عمل الزراعا فيا زيادة فلا يكون قالم الزراعا المارات المناطقة الا يؤثر فيه عمل الزراعا بالزيادة فلا يكون قالم المراعا الزراعا المارات المارات

(فدن) وأما الذي يرجع الى الخارج من الزرع فأنواع : منها أن يكون مذكرراً في العقد حتى نو كت عنه فسد النقسد . لاأن الموارعة استنجار والسكوت عن ذكر الاجرة يفسد الاجارة

ومنها أن يكون لها حتى لو شراءا أن بكه ن الحالج لاحدهما يفسد المقسد إن معنى الشركة لازم لهذا العقد . وكل شرط بكون قاطعاً اشركة بكون مفسدا المعقد . ومنها أن تكون حصة كل واحده من الزارعين اعض الحارج حتى لو شرطا أن يكون من غيره لا يصح العقد ، لان المرارعة الشجار ببعض الحارج

به تنفصل عن الاجارة المطاقة ومنها أن القدر من النصف والثلث ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر من النصف والثلث والربع ونحره لأن ترك النقدير يؤدى الى الجهالة المنطقة إلى المنازعة وطفا شرط بيان مقدار الاجرة في الاجارات .كذا حددًا . ومنها أن يكون جرءً

الموارعة فيها معنى الاجارة والشركة تعقد إجارة ثم تتم شركة أما معنى الاجارة والشركة تعقد إجارة ثم تتم شركة أما معنى الاجارة قلان الاجارة تعليك المنقعة بعوض والموارعة كذاب لان البقر ان كان من رب الارض قاماً من بعاث وبناه المرض وهر نماء بقره و إن كان البيف من قي العامل وب الارض يعاك منفعة أرضه من العامل بعوض هو نماء بقره فكانت المراوعة استتجارا إما قعامل وإما للأرض لكن ببعض الخارج

منعة أرضه من العامل بعوض هو نما، بذره فكانت المزارعة استنجارا إلما العامل وإما للأرض لكن ببعض الخارج وشتركا بينهما على النسرط الهيذكور وأما معنى الشركة فلأن الحاربي يكره وشتركا بينهما على النسرط الهيذكور وإذا ثبت أن معنى الاجارة والشركة لازم لهنا العقد فاشتراط قدر معلوم ص الحارج بينى لزوم معنى الشركة لاحتبال أن الارض لا تخرج زيادة على القدر المعلوم، ولهذا إذا شرط في المضاربة سهد معلوم من الربح لا يصح ، كدا هذا وكذا إذا شرط أحدهما ليذر المنسبة وأن يكن الباقي بينهما لاتعبر الما فيما لوالم المراز أن لا تخرج الإبراض إلا تسر النشر فيكما كو الحمد به في المراز أن لا تخرج الإبراض إلا تعدر البشر أن يكن ن الدالم عين البيشر الن الشركة، ولان هذا في المحتبارية على الشرط أعدا المنازية المنازية المتنازية المتنا

في الربح لا في غير، ودفع رأس المال لانهدام مني الشركة في الربح . فأن المزارعة فتقتضي الشركة في كل الحارج ، واشتراط قدر معلوم من الحارج بعنم تحدّن الشُّركة في كله فهو الفرق بين الفصلين ، وكذا إذا شرطاً ما على الماذيانات والسواق لا يصح الدفد ، لأن ما على الماذيانات والسواقي معلوم فشرطه يعنع لزوم الشركة في العقدِ ، وقد روى انهم كانوا يشترطون في عقد المزارعة لاحدهما ماعلى المباذبانات والسواقي، فلما بعث النبي المكرم عليه أفعنل النحة أبطله .

(b-- l)

وأما الذي يرجع الى المزروع فيه وهو الارض فأنواع . منها أن تكون صالحة للزراعة حتى لوكانت سبخة أو نزة لا يجوز العقد ، لان المزارعة فقد استمجار لكن بيعض الحارج ، والارض السبخة وللنزة لا تجوز اجارتها فا تجرز مزارعتها .

فأما اذا كانت صاغه للزراعه في المسدة لكن لا تمكن زراعها وقت العند لعارض من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي علىشرف الزوال في المدة تموز مزارعتها كما تجوز اجارتها . ومنها أن تكون معلومه فإن كانت عهولة لانصح المزارعه لا نها تؤدى الى المنازعه . ولو دفع الارض مزارعه على أن ما يزرع فبها حنطه فكذا وما يزرع فيها شعيراً فكذا يفــــــ المقد لا أن المزروع فيه مجهول ، لا أن كله من التبعيض فيقع على بعض الارض

وكذا لو قال على أن يزرع بعضها حنطه وبعضها شعيرا لائن التنصيص فل التبعيض تنصيص على التجويل .

ولو قال على أن ما زرعت فيها حنطه "فكذا وما زرعت فيها شعيرا فكذا جاو لانه جمل الارض كلما ظرفا لزرع الحنطه أو لزرع الشعير فانعدمالنجبيل ولو قال على أن أزرع فيها بغير كراب فكذا ذكر في الاصل أنه جاز،

وهذا مشكل لان المزروع فيه من الارض مجهول فأشبه ما اذا قال: ما زرع فهاحنطة فكذا وما زرع فيها شعيرا فكذا ومنهم من اشتغل بتصحبح حراب الكناب، والفرق بين الفصلين على وجه لم يتضح .

ولو قال على آنه أن زرع حنطة فكذا وأن زرع شعيرًا فكذا وأن زرع 🔾 حميها فكذا ولم يذكر منهآ فهوجائز لانعدام جهالة ألمزروع فبه وجهالة الزرع شمال ليس بضائر لا "نه فوض الاختيار البه فأى ذلك اختاره يتمين ذلك العقد باختياره فعلاكما فلنا في الكفارات الثلاث

ولو زرع بمضها حنطه ً وبعضها شعيرا جاز ، لا نه لو زرع البكل حنطه ً أو الكل شعيرًا لجاز ، فإذا زرع البعض حنطة والبعض شعيرًا أولى

ومنها أن تبكون الارض مسلمة الى المامل مخلاة وهو أن يوجد من صاحب الارض التخليه بين الارض وبين العامل ، حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعه لانعدام التخليه فكفذا اذا اشترط فيه هملهما فيمنع النخلية جميمًا لمَّا قلناً ﴿ وَلَمُدَا لَوَ شُرَطُ رَبِ الْمَالُ فَي عَقَبُدُ الْمُصَارِبُهِ الْعَمْلُ مُع المفارب لا تصح المعنارية لاأنه شرط يمنع وجود ما هو شرط الصحة العقد وهو التخليه . كذا هذا

وعلى هــــــذا اذا دفع أرضا ويذرا وبقرا على أن يهزع العامل وعبد رب ما اشترط لإن صاحب الارض صار مستأجرا للعامل ببعض الخارج الذى هر نما. ملكه قصح ، وشرط العمل على عبده لا يكون شرطاً على نفسه ، لاأن العبد المأذون له يد نفسه على كمسه لا يد النبابة عن مرلاه فيصير بمنزلة الاجنى الإيماع تحقيق التخليه فلا يعنع الصحه ويكون نصيب العبد لمرلاه، والكان البذر من العامل لا تصح المزارعه لاأنه يعيبر مستأجرا للأرض والبة -والعبد يعض الخارج الذي هُوَ نَمَا. مَلَكُمْ وَذَا لَا يُصْحَ عَلَى مَا نَذَكُرُ وَيَكُونَ الْحُارِجِ له وعليه أَجَرَ مَثَلُ الارض والبَّذَرِ والعبد ، لا أنَّ هذا حكم المزارع؛ الغا- دة على ما يذكر في موضعه .

وكذا لوكان شرط عمل رب الارض مع ذلك كان له أيضاً أجر مثل عمله لأن هذا شرط مفسد للعقد والله أعلم

(فصل) وأما الذي يرجع الى ما عقد عليه المزارعة فهو أن يكون المعفود العامل بأن كان البذر من صاحب الارض ، وإما منفعة الارض بأن كان البذر من العامل ، لا ن البذر اذا كان من قبل رب الارض يصير مستأجراً للعامل وإذا كان من قبل العامل يصير مستأجرا للأرض ، واذا اجتمعا في الاستنجار فسيدت المزارعة ، فأما معنمة البقر فإن حصلت تابعة صحت المزارعة وان جملت مفصودة فسدت

﴿ فصال کُ

وبيان هـذه الجلة ببيان أنواع المزارعه ، فنقول وبالله النوفيق : المزارعة أنواع . منها أن تبكرن الارض والبنذر والبقر والآلة من جانب والعمل من جانب ، وهذا جائز لان صاحب الارض يصير مستأجرا للعامل لا غير لبعمل له في أرضه ببعض الحارج الذي هو نماء ملكه وهو البذر .

ومنها أن تكون الارض من جانب والباقى كله مزجانب ، وهذا أيضاجار لاً ن العامل بصير مستأجرا للأرض لا غير ببعض الحارج الذي هو نما. ملكم وهو البذر . ومنها أن تكون الارض والبذر من جانب والبقر والآلة والعمل من جانب ، فهذا أيضاً جائز . لإن هـذا استنجار العامل لا غير مقصوداً . فأما البذر فغير مستأجر مقصوداً . ولا يقابله شي. من الاجرة · بل هي توابع للمعقود عليه وهو منفعة العامل لا نه آلة للعمل فلا يقابله شي. من العمل، كمن استأجر خيامًا فخاط بإبرة نفسه جاز ولا يقابلها شي. من الاجرة ، ولا نه أا كان تابياً للمعفود عليه فكان جارياً مجرى الصفة للعملكان العقد عقدا على همر جيد والاوصاف لا قسط لها من العوض فأمكن أن تنعقد اجارة ^{أم} تتم ^{شركة} بين منفعه ً الارض وبين منفعه ً العامل

, منها أن تكون الارض والبق من جانب والبذر والعمل من جانب وهذا لا مجه ز في ظاهر الروايه . وروي عن أبي توسف انه مجوز ا

وجه قوله انه لوكان الارض والبذر من جانب جاز وجعلت منفعه "البقي إليه المفعه العام . ﴿ كَذَا أَذَا كَانَ أَلَا ضَ وَاللَّهِ مِنْ جَانِبٌ مِجِبُ أَنْ مُحْرِزٍ وبجما منفعه البقر تابعه لمنفعه الارض

وجه ظاهر الروايه ان العامل هنا بصير مستأجرا للأرض والبقر حمياً. مغمودا بيعض الخارج لاأنه لايمكن تحقيق معنى التبعيه هنا لاختلاف جلس المنفعه ، لائن منفعه البقر ليست من جنس منفعه الارض فبقيت أصلا بنفسها . فكان هذا استنجار البقر ببعض الخارج أصلا ومقصودا ، واستثجار البقر مقصودا ببعض الحارج لا يجوز لوجمين :

أحدهها ماذكرنا أن المزارعة تنعقد اجارة ثم تتم شركة ولا يتصور العقاد الشركة بين منفعه البقر وبين منفعه العامل مخلاف الفصل الاول لانه ينصور المقاد الشركة بعن منفعه الارض ومنفعه العامن

والثاني أن جواز المرارعه ثلت بالنص مخالفا للقياس لان الاجرة معدومه ومي مع العدامها مجهولة فيقتصر جوازها على المحل الذي ورد النص فيه وذلك فيه اذا كانت الآلة تابعه ، فإذا جعلت مقصودة يرد الى القياس هـ . •

ومنهـا أن يكون البذر والبقر من جانب . والارض والعمل من*جانه . وهذا لا يجوز أبضا لان صاحب البذر يصير مستأجرا للأرض والعامل جميعا معض الخارج والجمع بينهما يمنع صحه المزارعه

ومنها أن يكون البذر من جانب والباقي كله من جانب · وهـذا لا مجوز بعدًا لمنا قلمًا ، وروى عن أن يوسف في هذين الفصلين أيضًا أنه مجموز ، لان ستحاركل واحدمتهما حاءزعند الانفراد فكمنا عند الاجتماع

والجواب ما ذكرنا أن الجراز على مخالعه القياس ثبت عند الانصراد فنبق مالة الاجتماع على أصل القياس ، وطريق الجراز في هنذين الفصلين بالاتفاق». أن بأخذ صاحب البذرالارض مزارعه ثم يستمير من صاحبها ليعمل له فيجوز

وكذا لوكان شرط عمل رب الارض مع ذلك كان له أيضاً أجر مثل عمله لأن هذا شرط مفسد للعقد والله أعلم

(فصل) وأما الذي يرجع الم حما عقد عليه المزارعة فهو أن يكون المعقود عليه في باب المزارعة مقصوداً من حيث انها إجارة أحسد أمرين: إما منفعة العامل بأن كان البذر من صاحب الارض ، وإما منفعة الارض بأن كان البذر من العامل ، لأن البذر أذا كان من قبل رب الارض يصير مستأجراً للعامل وإذا كان من قبل العامل يصير مستأجرا للأرض ، واذا اجتمعا في الاستنجار حملت مقصودة فسدت

﴿ فصال کُ

وبيان هـذه الجملة ببيان أنواع المزارعه ، فنقول وبالله النوفيق : المزارعة أنواع . منها أن تبكرن الارض والبنذر والبقر والآلة من جانب والعمل من جانب ، وهذا جائز لان صاحب الارض بصير مستأجرا للعامل لا غير ليهمل له في أرضه بيعض الحارج الذي هو نماء ملكه وهو البذر .

ومهاشَّنْ تكرُّن الارض من جانب والباقى كله مزجانب ، وهذا أيضاجار لان العامل بصير مستأجرا للأرض لا غير ببعض الحارج الذي هو نما. ملكم وهو البذر . ومنها أن تكون الارض والبذر من جانب والبقر والآلة والعمل من جانب ، فهذا أيضاً جائز . لائن هـذا استنجار العامل لا غير مقصوداً . فأما البذر فغير مستأجر مقصودا . ولا يقابله شيء من الاجرة · بل هي توابع للمقود عليه وهو منفعة العامل لا نه آلة للعمل فلا يقابله شي. من العمل، كمن استأجر خيامًا فخاط بابرة نفسه جاز ولا يقابلها شي. من الاجرة ، ولانه لما كان تابعاً للعفود عليه فكان جارياً مجرى الصفة للعملكان العقد عقدا على هم جيد والاوصاف لا نسط لها من العوض فأمكن أن تنمقد اجارة ثم تتم شركم. بين منفعه ً الارض وبين منفعه ً العامل

ومنها أن تكون الارض والبقر من جانب والبذر والعمل من جانب وهذا لا مجه ز في ظاهر الروايه . وروي عن أبي توسف انه يجوز ا

وجه قوله انه لوكان الارض والبذر من جانب جاز وجعلت منفعه ّ البقر زايمة لمفعه العامل، فكذا إذا كان الارض والبقر من جانب مجب أن مجوز. وبجما منفعه البقر تابعه لمنفعه الإرض

وجه ظاهر الروايه ان العامل هنا يصير مستأجرا للأرض والبقر جميماً مقمودا ببعض الخارج لائه لا يمكن تحقيق معنى النبعيه هنا لاختلاف جلس المنفعه ، لا ثن منفعه البقر لبست من جنس منفعه الارض فبقيت أصلا بنفسها . فكان هذا استئجار البقر ببعض الخارج أصلا ومقصودا ، واستئجار البقر مفصودا ببعض الخارج لا يجوز لوجهين :

أحدهها ماذكرنا أن المزارعة تنعقد اجارة ثم تتم شركة ولا يتصور افعقاد الشركة بين منفعة البقر وبين منفعة العامل مخلاف الفصل الاول لانه يتصدر المقاد الشركة بين منفعه الارض ومنفعه العامل

والثانى أن جواز المزارعه ثلت بالنص مخالفا للقياس لان الاجرة معدومه ومن مع العدامها مجهولة فيقتصر جو از دا على المحل الذي ورد النص فيه وذلك. فَمَا اذَا كَانِتِ الآلةِ تَابِعِهُ ، فإذَا جَعَلْتُ مُقْصُودَةً بَرِدُ إِلَى الْقَيَاسُ

ومنهـا أن يكون البذر والبقر من جانب . والارض والعمل من جانب . وهذا لابجرز أيضا لان صاحب البذر يصير مستأجرا للأرض والعامل جميعا للعض الخارج والجمع بينهما يمنع صحه المزارعه

وَمَهَا أَنْ يَكُونَ البَدْرِ مِنْ جَانِبِ وَالبَاقِي كُلَّهُ مِنْ جَانِبٍ ﴿ وَهُـٰذًا لَا يُجُوزُ ا بعنا لمنا قلناً ، وروى عن أن يوسف في مذين الفصلين أيضا انه مجموز ، لان ستحاركل واحدمنهما جاءزعند الانفراد فكذا عند الاجتماع

والجواب ما ذكرنا أن الجواز على مخالعة القياس ثبت عند الانعراد فنبق مُلَّةَ الاجتباع على أصل القباس ، وطريق الجواز في همذين الفصلين بالاتفاق . أن بأخذ صاحب البذرالارض مزارعه ثم يستمير منصاحبها لبعمل له فيجرز والخارج يكون بينهما على الشرط ومنها أن يشترك جاعة من أحدهم الارض ومن الآخر البقر ومن الآخر البقر ومن الآخر البقر ومن الرابع العمل، وهذا لا يجوز أيضاً لما من، وفي هين هذا ورد الخبر بالفساد. فإنه روى أن أربعة نفر اشتركوا على عهد رسول الله مصلح على عهد رسول الله مصلح على عهد وعلى قباس ما روى عن أبي وسف يجوز

ومنها أن يشترط في عقمه المزارعة أن يكون جض البدنو من قبل أحدهما والبعض من قبل الآخر ، وهذا لا يحرز لان كل واحد منهما يصير مستأجراً صاحبه في قدر بذره فيجتمع استنجار الا"رض والعمل من جانب واحدوانه صاحب الارض أرضه البه على أن يزرعها ببذره وبقره مع هذا الرجل الآخر على أن ما خرج من شيء قائله اصاحب الارض والثناه لصَّاحب البلدر والبقر وثملته لذلك العامل , وهذا صحيح فيحق صاحب الارض والعامل الاول قاسد في حق العامل الثاني ويكون ثلث الخارج لصاحب الارض وثلثاء للعامرالاول والماملُ الناني أجر مثل عمله وكمان ينبغي أن تفسد المزارعة في حق الكل لاك صاحب البـذر ودو العامل الاول جمع بين استنجار الارض والعامل، وقد ذكرنا أن الجمع بينهما مفنند للعقد الكونه خلاف مورد الشرع بالمزارعة ومع ذلك حكم بصحتها في حق صاحب الارض والعامل الاول ، وانما كان كذلك لان العقد فيما بين صاحب الارض والعامل الاول وقع استنجارا اللارض لاغير واله صحيح وفها بين العالملين وقع استنجار الارض والعامل جميعا وانه الفساد خصوصا في حق شخصين فيكرن صحيحا في حق أحدهما فاسدا في عن الآخر . ولوكان البذر في هذه المسئة من صاحب الارض صحت المزار ٥٠ في حق الكلِّ والخارج بينهم على الشرط ، لأن صاحب الارض في همذه العورة يمتهر مستأجرا إلىاملين جميماً والجمع بين استتجار العاملين لا يقدح في مسمة العقد ، واذا صح العقد كان الخارج على الشرط

(فصل) وأما الذي يرجع الى آلة المزارعة فهر أن يكون البقر في الدقيد وبها , فإن جمل مقصوداً في الدقد تفسد المزارعة , وقد تقدم بيانه في الفصل المقدم بما فيه كفاية .

﴿ نصب ﴾

وأما الذي يرجع إلى مدة المزارعة فهو أن تمكم ن المدة معلومة فلا تصح المزارعة إلا بعد بيان المدة لانها استنجار ببحض الخارج . ولا تصح الإجارة مع جهالة المدة ، وهذا هوالقياس في المعاملة أن لاتصح إلا بعد بيان المدة لانها استجار العامل ببعض الخارج فكانت إجارة بمنزلة المزارعة . الاأنها جازت في الاستحدان لتعامل الناس ذلك من غير بيان المدة وتقع على أول جزء محرج من أول الدة لان وقت ابتداء المعاملة معلوم

ماما وقت ابندا، المرارعة فمنفاوت ، حتى انه لوكان فى موضع لا ينفاوت بمبرز من غير بيان المدة وهو على أول زرع يطرج .كذا ذكر محمد بن سلمة أن بان المدة فى دبارنا ليس بشرط كافى المعاملا

(فسل) وأما الشرائط المفسدة للمزارعة فأنواع وقد دخل بعصها فى بيان الشرائط المسجعة . مثهة شرط كون الخارج لا حدمالاً به شرط يقطع الشركة التوهى من خصائص العقد . ومنها شرط العمل على ساحب الارض لا أن غلك بعنه التسلم وهو النخلية .

ومنها تُمُرط البقر عليه لاآن فيه جمل منفعة البقر معقردا عليها مقصودة فى الدارعة ولا سبيل البه. ومنها شرط العمل والارض جبعا من حالب الحد لاأن ذلك خلاف مورد الشرع الذي هر خلاف القباس على ما مر فى العمول المنشدمة.

ومنها شرط الحن والجافظ على المزارع بعد القسمة ، لا"ته ليس من ص المزارعة . ومنها شرط الحصاد والرفع الى البيدروالدياس والنذرية لاأن الزرع لايمناج اليه ، إذ لا يتملق به صلاحه ، والاصل أن كل عمل يحتاج اليه الزرع

ومنها أن يشترط في عقسد المزارعة أن يكون بعض البسذر من قبل أحدهما والبعض من قبل الآخر ، وهذا لا مجرز لان كل واحد منهما يصير مستأجراً صاحبه في قدر بذره فيجتمع استنجار الارض والعمل من جانب واحدوانه صاحب الارض أرضه اليه على أن يزرعها ببذره وبقره مع هذا الرجل الآخر على أن ما خرج من شي. ذلك اصاحب الارض و ثلثاه لعاحب البـــذر والبـــدّر وثلثه لذلك المامن . وهذا صحيح فيحق صاحب الارض والعامل الاول فاسد في حن العامل الثاني ويكون ثلث الخارج لصاحب الارض وثلثاء للعامل|لاول وللعامل الثانى أجر مثل عمله وكمان يلبغني أن تفسد المزارعة في حق الكار لائن صاحب البنذر وهو العامل الاول جمع بين استجار الارض والعامل، وقد ذكرنا أن الجنع بينهما مفسد للعقد الكونه خلاف مورد الشرع بالمزارعة ومع ذلك حكم بصحتها في حق صاحب الارض والعامل الاول ، وانما كان كذلك لاً ن العقد فيها بين صاحب الارض والعامل الاول وقع استنجارا اللارض لاغير وانه صحيح وفها بين العاملين وقع استنجار الارض والعامل جميعا وانه غير صحيح . وَمِحْوَزَ أَنْ بَكُونَ المقَــــــدَ الواحدُ له جَرَنَانَ : جَهَةَ الصَّحَةَ وَجَهَةَ الفساد خصوصا في حق شخصين فيكرن صحيحا فر حق أحدهما فاسدا في عق الآخر . ولوكان البذر في هذه المسئنة من صاحب الارض صحت المزار^{وة في} حق الكل والخارج بإنهو على الشرط ، لأن صاحب الارض في هـذه الصورة يعتبر مستأجرا لِلمَاملين جميعًا ﴿ وَالْجُعِ بِينَ اسْتَنجَارِ الْعَامِلُونِ لَا يَقْدَحَ فِي صَمَّا العقد ، واذا صح العقد كان الخارج على الشرط

(فصل) وأما الذي يرجع إلى آلة المزارعة فهو أن يكون البقر في العقبد زيهًا , فإن جمل مقصودًا في العقد تفسد المزارعة , وقد تقدم بيانه في الغصل تندم بما فبه كفانه

﴿ فَصَـــالُ ﴾

وأما الذي يرجع الى مبدة المزارعة فهو أن تكون المبدة معلومة فلا تصح الزارعة إلا بعد بيان المدة لأنها استئجار ببعض الخارج، ولا تصم الاجارة م جمالة المدة ، وهذا هرالقياس في المعاملة أن لاتصبح إلا بعد بيان المدة لانهما استنجار العامل ببعض الخارج فكانت إجارة بمنزلة المزارعة ، الا أنها جازت و الاستحسان لتعامر الناس ذلك من غير بيان المدة وتقع على أول جزء مخرج من اللَّهُ قُلُ أُولُ السُّنَّةُ لا أَنْ وقت ابتداء المعاملة معلوم

مأما وقت ابتداء المزارعة فمتفاوت . حتى أنه لوكان في مرضع لا بتفاوت بمبرز من غير بيان المدة وهو على أول زرع يطرج .كذا ذكر عممت بن سلمة أن بان المدة في ديارنا ايس بشرط كا في المعاملة

(فصل) وأما الشرائط المفسدة للمزارعة فأنواع وقد دخل بعضها في بيان الشرائط المصححة بالمثها شرط كون الخارج لأحدهالاته فبرط يقطع الشركة تني من من خصائص العقد . ومنها شرط للعمل علىصاحب الارض لا ف ظلك . بمنع التسلم وهو النخلية .

ومنها شرط البقر عليه لاأن فيه جعل منفعة البقر معقردا عليها مقصودة في أن المزارعة ولا سبيل اليه . ومنها شرط العمل والارض جيمًا من جانب أحد لائن ذلك خلاف مورد الشرع الذي هر خلاف القباس على ما م إ في أعفرار المنقدمة ر

ومنها شرط الحل والحلظ على المزارع بعد القسمة ، لاأنه ليس من حمل لمراوعة . ومنها شرط الحصاد والرفع الى البيدروالناياس والنذرية لائن الزرع لا مجناج البه ، إذ لا يتملق به صلاحه ، والاصل أن كل همل يحتاج البه الزرع والحارج يكون بينهما على الشرط ومنها أن بشغرك جاءة من أحدهم الارض ومن الآخر البقر ومن الآخر البقر ومن الرابع العمل، وهذا لا يجوز ابضاً لما من ، وفي هين هذا ورد النجر بالفساد . فإنه روى أن أربعة نفر اشتركوا على عهد رسول الله والمستخرج على هذا الوجه ، فأبطل رسول الله والمستخرج على هذا الوجه ، فأبطل رسول الله والمستخرج على هذا الوجه ، فأبطل رسول الله والمستخرج وعلى فياس ما روى هن أبي يوسف يجوز

ومنها أن يشترط في عقيد المزارعة أن يكون بعض البيذر من قبل أحدهما والبعض من قبل الآخر ، وهذا لا يحرز لان كل واحد منهما يصير مستأجراً صاحبه في قدر بذره فيجتمع استنجار الارض والعمل من جانب واحدوانه صاحب الارض أرضه البه على أن يزرعها ببذره وبقره مع هذا الرجل الآخر وثملته لذلك المآمل , وهذا صحيح فيحق صاحب الارض والعامل الاول فاحد في حق العامل الثاني ويكون ثلث الخارج لصاحب الارض وثلثاء للعامرالاول وللمامل الثانى أجر مثل عمله وكمان ينبغُم أن تفسد المزارعة في حق الكل لان صاحب البيذر ودو العامل الاول جمع بين استنجار الارض والعامل، وقد ذكرنا أن الجمع بينهما مفسد للمُقَدُّ لكُونه خلاف مورد الشرع بالمزارعة ومع ذلك حكم بصحتها في حق صاحب الارض والعامل الاول ، وأنما كان كذلك لائن العقد فيما بين صاحب الارض والعامل الاول وقع استنجارا للأرض لاغير وانه صحيح وفيا بين العاملين وقع استنجار الارض والعامل جميعا وانه غير صحيح، وبجوز أن يكون الدقت. الواحد له جرتان : جمة الصحة وجهة الفساد خصوصا في حق شخصين فيكمون صحيحا في حق أحدهما فاسدا في حق الآخر . ولوكان البذر في هذه المسئة من صاحب الارض صحت المزارهُ في حق الكنَّل والخارج بينهم على الشرط ، لا أن صاحب الارض في هدناه العورة يعتبر مستأجرا إلىاملين جميعًا · والجمع بين استنجار العاملين لا يقدح في صعة العقد ، واذا صح العقد كان الخارج على الشرط

(فصل) وأما الذي يرجع الى آلة المزارعة فهر أن يكون البقر في الدقيد بهاً , فإن جمل مقصوداً في العقد تفسد المزارعة , وقد تقدم بيانه في الفصل للتقدّم بما فيه كفاية .

﴿ فصل ﴾

وأما الذي يرجع الى مندة المزارعة فهو أن تبكه ن المندة معلومة فلا تصح المزارعة إلا بعد يبان المدة لانها استنجار ببحض الخارج ، ولا تصب الاجارة مع حمالة المدة ، وهذا هوالقياس في المعاملة أن لاتصح إلا بعد يبان المدة لانها استجار العامل ببعض الخارج فكانت إجارة بمنزلة المزارعة . الاأنها جازت في الاستحسان لتعامل الناس ذلك من غير بيان المدة وتقع على أول جزء يخرج من الذرة في أول المستة لان وقت ابتداء المعامة معلوم

ماما وقت ابنداء المزارعة فمنفاوت . حتى انه لوكان فى موضع لا بتفاوت بموز من غير بيان المدة وهو على أول زرع يشرج .كذا ذكر محمد بن سلمة أن بان المدة فى دبارنا ليس بشرط كافى المعاملا

(فصل) وأما الشرائط المفسدة للمزارعة فأنواع وقد دخل بعصها في بيان الشرائط المصححة . منها شرط كون الخارج لا حدمهالا به شرط يقطع الشركة النوهي من خصائص العقد . ومنها شرط العمل على صاحب الارض لا أن ذلك بعنم التسلم وهو النخلية .

ومنها شرط البقر عليه لاأن فيه جعر منفعة البقر معقردا عليها مقصودة فى باب المزارعة ولا سبيل البه . ومنها شرط العمل والارض جبعا من حاب احد لاأن ذلك خلاف مورد الشرع الذي هر حلاف القباس على ما مر فى قعول المنقدمة .

ومنها شرط الحن والحافظ على المزارع بعد القسمة . لا ته ليس من حمل المزارعة . ومنها شرط الحصاد والرفع الى البيدروالدياس والنذرية لا أن الزرع لا يمناج اليه ، إذ لا يتملق به صلاحه ، والاصل أن كل حمل يحتاج اليه الزرع آقبل تناهيه وإدراكه وحفافه مما يرجع الى إصلاحه من الستى والحفظ وتن الحشاوة وحفر الانهاروتسوية المسناة ونحوها فعل المزارع لا أن ما هر المقصود من الزرع وهر النما، لا بحصل بدونه هادة فكان من توابع المعقود عليه فكان من عمل المزارعة فبكرن على المزارع . وكل همل يكون بعسد تناهى الزرع وادراكه وجفافه قبل قسمة الحب بما بحتاج البه لخلوص الحب وتنقيته يكون بينهما على شرط النخارج لا نه ليس من عمل المزارعة ، ولهذا قالوا لو دفح أرضا مزارعة وفها زرع قد استحصد لايجوز لانقضا، وقت عمل المزارعه إذ العمل فبه بعد الإربياء عمل لا يفيده ، وكل عمل يكون بعد القسمة من الحمل الى البيت وتحره مما يحتاج البه لاحراز المقسوم ، فعل كل واحد منهما في قصيبه لا أن ذقك مؤنة ملكه فيلومه ون غيره

وروى عن أبي يوسف انه أجاز شرط الحصاد ورفع البيسدر والدياس والتمذرية على المزارع لتعامل الناس وبعض مشايخنا بما وراء النهر يفتون ع أيضاً ، وهو اختيار نصير بن محيى ومحمد بن سلة من مشايخ خراسان ، والحذاذ في باب الماملة لا يلزم العامل بلا خلاف

أما فى ظاهر الروايه فلا يشكل وأما على رواية أبى يوسف فلا نعدام النعامر فيه . ولو باع الزرع تصيلاً فاجتمعاً على أن يقصلاً كان القصل على كليم إحد م منهما فى قدر شرط الحب لا ثه بعنزلة شرط الحصاد . ومنها شرط التبن لمن لا يكون البذر من قبله ، وجملته أن هذا لا يخلو من ثلاثه أوجه : اما أن شرطا أن يكون لا حده أن يكون التبن ينهما ، وأما أن سكنا عنه ، وأما أن شرطا أن يكون لا حده دون الآخر ، فإن شرطا أن يكون بينهما لا شك أنه يجوز لا ثه شرط مقرد مقتصى المقد ، لان النركة فى الخارج من الزرع من معانى هذا العقد على مام وأن كنا عنه يفدد عند أبى يوسف وعند محمد لا يفسد ويكون لصاحب المناه منها ، وذكر الطحاوى أن محداً رجم الى قول أبى يوسف

رجة قرل محمد ان ما يستحقه صاحب البذر يستحقه ببذره لا بالفرط : فكان شرط النبن والسكوت عنه بمنزلة واحدة

وجه قول أبي يوسف أن كل واحد مهما أعنى الحب والنبن مفصود من المهتد فكان الكوت عن النبن بمنزلة السكرت عن الحب . وذا مفسد بالاجماع فكان السكوت عن الخبر ، فإن شرطاه لصاحب فكذا هذا . وأن قرطا أن يكون لأحدهما دون الآخر ، فإن شرطاه لصاحب البذر حكز ويكون له ، لأن صاحب البذر بستحقه من غير شرط لكرنه نداء ما كم فالشرط لايزيده إلا تأكيداً . وإن شرطاه لمن لا بذر له فسدت المزارعة لأن استحقاق صاحب البذر النبن بالبذر لا بالشرط لانه نماء ملكم ، ونساء ملك الإنسان ملكم فعمار شرط كون النبن لمن لا بذر من قبله بمغزلة شرط كون الحب له وذا مفسد . كذا هذا

ومنها أن يشترط صاحب الارض على المزارع عملا يبتى أثره ومنفعته بعد مسدة المزارعة ، كبناه الحائط والسرقند واستحداث حدر النهر ورفع المسناة ونحو ذلك بما يبيق أثره ومنفعته الى ما بعد انقضاء المدة ، لأنه شرط لا يقنعبه المعقد . وأما المكراب فلا يخلو فى الأصل من وجهين : إما أن شرطاه فى المقد واما أن سكنا عنه من يدخل تحت عقد المزاعة حتى يجبر المزارع عليه لو امتنع أو لا فسنذكره فى حكم المزارعة الصحيحة أن شاء أفه تمالى ، وأن شرطاه في العقد فلا يخلو أيضاً من وجهين : أما أن شرطاه مطلقاً عن صفة النثنية وأما أن شرطاه مقيداً بها ، فإن شرطاه مطلقاً عن المعتمد العقد لأن أثره يبقى الم مابعد المدة ، وقال عامتهم لا ينبق له أثر ومتفعة بعد لان الكراب بدون النثنية عا يبطل السبق على وجه لا يبق له أثر ومتفعة بعد الله قل يكن شرطه مفسداً للمقد . وأن شرطاه مع النثنية فسدت المزارعة لأن أبيده الارض عني صاحبها مكروبة ، وهذا شرط قامد لا شك فيه اذ كرانا أنه شرط هرا ليس هو من همل المزارعة ، لأن الكراب بعد الحصاد البسر من شرط هرا ليس هو من همل المزارعة ، لان الكراب بعد الحصاد البسر من شرط في هذه السنة في هذه السنة .

واما ان يكون عبارة عن فعل السكراب حرتين قبل الزراعة وانه عمل يهتى أرد ومنفعته الى ما بعد المدة فكان مفسداً ، حتى إنه لوكان في موضع لايهتى ومنها جراز الزيادة على الشرط المدنكور من الخارج والحط عنه وصدم الجواز . والأصل فيه انكل ما احتمل انشاء الدقد عليه احتمل الزيادة وما لا فلا ، والحط جائز في الحالين جميماكما في الزيادة في الثمن في باب البيع

إذا عرف هذا فقول: الزيادة والحط فى المزاعة على وجهين: إما أن يكون من المزارع وإما أن يكون من صاحب الأرض، ولا يخلو إما أن يكون البذر من قبل المزارع وإما أن يكون من صاحب الارض بعد ما استحصد الزرع أو قبل المزارع وإما أن يكون من صاحب الارض بعد ما استحصد الزرع أو قبل أن يسحصد، فإن كان من بعد ما استحصد والبذر من قبل العامل وكانت المزارعة على النصف مثلا فراد المزارع صاحب الارض السحدس فى حصه وجعل له الثلثين ورضى به صاحب الارض لا تجوز الزيادة والخارج بيما على الشرط نصفان، وأن زاد صاحب الارض المزارع السحدس فى حصه وتراضبا فالزيادة جائزة لائن الأول زيادة على الأجرة بعد انتهاء عمل المزارعة باستيفاء المعقود عليه وهو المفعة وأنه لا يجوز . ألا ترى انهما لو أنشآ المفد بعد الحصاد لايجوز فكذلك الزيادة ، والناني حط من الاجرة وانه لا يستدي بالمعقود عليه كا في باب البيع

سيم مستود هذا إذا كان البذر من قبل العامل. فإن كان من قبل صاحب الارض فراد صاحب الارض لا يجوز · وان زاد المزارع جاز لمــا قلنا

هـذا اذا زاد أحدهما بعد ما استحصد الزرع . فإن زاد قبل أن يستحصد جاز أيهما كان . لان الوقع مجتمل انشباء العقبد فيحتمل الويادة أبعنا ، يخلاف الفصل الاول

(**i**

وأما حكم المزارعة الداحدة فأمراع : منها أنه لا يجب على المزارع شم. من أعمال المزارعة لاأن وجوبه بالعقد ولم يصح . ومنها أن الخارج يكون ك لصاحب البذر . سواءكان رب الارض أو المزارع ، لاأن استحثال صاحب البذر الخارج لكونه نماء ملكه لابالشرط لوقرع الاستغناء بالمك عن الشرط

واستحقاق الاجر الحارج بالشرط وهو العقد ، فإذا لم يصح الشرط استحقه حاجب الملك ولا يلزمه النصدق بشي. لائه نما. ملكه .

ومنها أن البحد أذا كان من قبل صاحب الارض كان العامل عليه أجر المثل لان البدر أذا كان تم قبل صاحب الارض كان هو مستأجراً للعامل فإذا فسدت الاجارة وجب أجر مثل همله . وأذا كان البدر من قبل العامل كان عليه لمرب الارض أجر مثل أرضه ، لان البدر أذا كان من قبل العامل يقرن هو مستأجراً للأرض فإذا فسدت الاجارة يجب عليه أجر مثل أرصه . ومنها أن البحد أذا كان من قبل صاحب الارض واستحق الخارج وفرم العامل أجر مثل عمله فالخارج كله له طب لانه حاصل من ملكه وهو الذر في ملكه وهو الارض . وأذا كان من قبل العامل واستحق الخارج وغرم في ملكه وهو الارض . وأذا كان من قبل العامل واستحق الخارج وغرم نساحب الارض أجر مثل أرضه فالخارج كله لا يطب له بل يأخذ من الورع نبر بذره وقدر أجر مثل ألارض وبلطب ذلك له لا تعليه له بل يأخذ من الورع العشل على ذلك لا أنه سلم له بعوض وبتصد قي العشل على ذلك لا أنه سلم له بعوض وبتصد قالعشل على ذلك لا شبه الخبط فيره بعقد فاست

ومنها أن أجر المثال لا يجب فى المزارعة الفاسسة ما لم يوجد استعمال الارض لان الميارعة عقد اجارة ، والاجرة فى الاجارة الفاسدة لا تجب الا بختيقة الآستعمال ولا تجب بالتخلية لانعدام التخلية فيها حقيقة ، أذ هى هبارة در رفع المراتع والتمكن من الانتفاع حقيقة وشرعا ولم يوجد بخلاف الاجارة السعيحة على ما هرف فى الاجارات

ومنها ان أجر المثل يجب فى المزارعة الفاسدة ، وان لم تخرج الارض شيئا سدأن استعملها المزارع ، وفى الموارعة الصحيحة اذ لم تخررج شبيئا لا يجب شرء لواحد منهما وقد مر العرق فها تقدم

ومنها آن أجر المال في المزارعة أنداسدة مجب مقدرابالمسمو عند أبي يوسف وعند عمد مجب تاماً وهمذا اذا كانت الاجرة : وهو حصة كل واحد منعها م١٧٠ بدائع ٨

مسهاة في العقد فإن لم يكن يجب أجر المثل ثاما بالاجماع . وجه قول محمد رحم. الله أن الاصل في الأجارة وجوب أجر المثل لا نها عقد معاوضة وهو تسلمك المنفعة بعرض ، ومنى المعاوضات على المساواة بين البداين · وذلك في وجوب أجر المثل لا مه المثل الممكن في الباب إذ هو قدر قبمة المنافع المستوقاة الا أن فيه ضرب جمالة وجمالة الممقود عليه تمنع صحة العقد فلا بد من تسمية البدل تصحيحا للمقد فرجب المسمى على قدر قيمة المنافع أيصنا ، فإذا لم يصح المقد لفرات شرط من شرائطه وجب المصيرال البيدل الاصلى للنافع وهو أحر المثال، ولهذا اذا لم يسم البدل أصلا في العقد وجب أجر المثل بالنَّا ما بلغ.

وجه قول أبي يوسف ان الاصل ما قاله محمد وهو وجوب أجر المثل بدلا عن المنافع قيمة لها لانه هو المنال بالقدر الممكن لكن مقدراً بالمسمى لانه؟ بجب اعتبار الماثلة في البدل في عقد المعاوضة بالقدر الممكن مجب اعتبار النسبة بالقدر الممكن لان اهتبار تصرف العاقل واجب ما أمكن وأمكن ذلك بنقدر أجر المثل بالمسمى ، لاف المستأجرمارض بالزيادة على المسمى والآجر مارص بالنقسان عنه فكان اعتبار المسمى فيتقدير أجر المثل به هملا بالدليلين ورفأة للجانبين بالقدر الممكن فكان أولى ، بخلاف يها اذا لم يكن البدل مسمى فرالسند لان البدل أذا لم يكن مسمى أصلا لا حاجة الى اعتبار القسميه فرجب أعتبار أجر المثل فهر الفرق ٠

(bent)

وأما المعانى التيرهي عذر في فسخ المزارعة فأنواع بعضها يرجع الى صاحب الارض وبمضها يرجع الح الحزارج

أما الاول الذي يرجع الى صاحب الاردار فهر الذين الفادح الذي لا أم أ 4 الا من ثبن هذه الآرط، تباع في الذين ويفسح النقد بهذا النذر إذا أمكر المفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بعدما إذا أدرك الزرخ وبلغ مبلغ الحصاء لأ• لا يعكنه المضى في العقد الا بعضرر يلحقه فلا يلزمه تحسل أأمنهر فهييع القاص

الارض لدينه أولا ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنِفس العذر . وان لم يعكن النسخ بأن كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصادلا يباع في الدين ولا يفسخ إلى أن يدرك الزرع . لا أن في البيع إطال حق العامل وفي الانتظار إلى وقت الادراك تأخير حوَّ صاحب الدنَّ وفيه رعاية الجائزيُّ فكان أولى ويطلق من ا الحيس أن كان محبوساً إلى غانة الأدراك . لأن الحبس جزاء الظلم وهو المطل واله غير مماطل قبل الادراك الكوله ممنوعاً عن بيع الارض شرعاً ، والممنزع معذور فإذا أدرك الزرع يرد الى الحبس ثانيا ليبيع أرحه ويؤدى ديله بنفسه رالا فيبيع القاضي عليه

وأما الثـــــاني الذي يرجع الى المزارء فنحو المرضر لانه معجز عن الممن، والسفر لانه بحتاج اليه وتُرك حرفة الى حرفة لان من الحرف مالاينني. من جرع فيحتاج الى الانتقال الى غيره ومالع يمنعه من العمل على ما عرف ركاب الإجارة .

وأما الذي ينفسخ به عقد المزارعة بعد وجوده فأمراع : منها الفسخ وهو برعان : صريح ودلالة . فالصريح أن يكون بلفظ الفسح والاقالة لان المزارعة . شنمة على الاجارة والشركة...وكلُّ واحد منهما قابل لصريح الفسخ والاقالة . وأما الدلالة فنوعان : الاول امتناع صاحب البذر عن المضى في العقد بأن قال لا أريد مزارعة الارض ينفسخ العقد لمنا ذكرنا أن العقد غير لازم في حتم الكان بسبيل من الامتناع عن المضى فيه من فير عــذر ويكون ذلك فسخا منه . ^{ولا}لة . والثاني حجرالمولى على العبد المأذون بعد مادفع الارض والبذر مزارعة . أبيان ذلك أن المهيد المأذون إذا دفع الارص والبذر مزارعة فحجره المولم ص المزارعة ينفسنز العقد حتى ايعلك معر المزارع أهن المزاء عا لان العقبه لم ين لازما من جمة العبيد لانه صاحب بذر فيملك المولى ممه عن الزراعة . بالحجركم كان يملك العبد ملمه قبل الحجر

ولركمان البدذر من جمة المزارع لا ينفسخ العقد حتى لا يعاك المرلى ولا

مسهاة في العقد فإن لم يكن يهب أجر المئل ثاما بالاجماع . وجه قول محمد رحم، الله أن الاصل في الاجارة وجوب أجر المثل لا نها عقد معاوضة وهو تعلمك المنفعة بعرض ، ومبنى المعاوضات على المساواة بين البداين · وذلك في وجوب أجر المثل لا نه المثل المسكن في الباب إذ هو قدر قيمة المنافع المستوفاة الا أن فيه ضرب جهالة وجهالة المعقود علميه تمنع صحة العقد فلا بد من تسمية البدار تسميحا المعقد فوجب المسمى على قدر قيمة المنافع أيضا ، فإذا لم يصح العقد لفوات شرط من شرائطة وجب المعمير الى البسدل الاصلى للمنافع وهو أحر المثل ، ولهذا إذا لم يسم البدل أصلا في العقد وجب أجر المثل بالنا ما بلغ .

وجه قرل أبي يوسف ان الاصل ما قاله محمد وهو وجوب أجر المثل بدلا عن المنافع قيمة لها لا نه هو المثل بالقدر الممكن لكن مقدراً بالمسمى لا نه كل بعب اعتبار المهائلة في البدل في عقد المعاوضة بالقدر الممكن لا ن اعتبار تصرف العاقل واجب ما أمكن وأمكن ذلك بنقد بر أجر المثل بالمسمى ، لا نه المستأجر مارض بالزيادة على المسمى والآجر مارض بالنقصان عنه فكان اعتبار المسمى في تقدير أجر المثل به هملا بالدليلين ورعاية للحانيين بالقدر الممكن فكان أولى ، بخلاف ما اذا لم يكن البدل مسمى في المنتبار التسميه فوجب اعتبار المتسمية فوجب اعتبار المتسبد في المتسابق في المتسبد في المتبار المتسبد في المتسبد

(int)

وأما المالى التي هي عذر في فسخ المزارعة فأنواع بعضها يرجع الى صاحب الارض وبعضها يرجع الى المزارخ

الارض وبعمه بربيح ك حرص أما الارض فير الذير الفادح الذي لا تعدا . أما الاول الذي يرجع الى ساحب الارض فير الذير الفادح الذير إذا أمكن له الا من ثمن هذه الارض تباع فى الذين ويفسح الدقد بهذا الدفر إذا أمكن المفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بادما اذا أدرك الزرع وبلغ مبلغ الحصاد لأم لا يعكد المضي فى الدقد الا بضرر يلحقه فلا يلومه تعمل الضرر فبينج القاس

الارض بدينه أولا ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ ببفس العذر . وان لم يعكل السبخ بان كان الزرع لم يدك ولم يبلغ مبلغ الحصادلايباع في الدين ولا يفسخ الم أن يدرك الزرع . لا ن في البيع ابطال حق العالى وفي الانتظار المي وقت الادراك تأخير حق صاحب الدين وفيه رعاية الجانبين فكان أولمي ويطلق من المجبس ان كان محبوسا الى غاية الادراك . لا ن الحبس جزاء الظالم وهو المطن وان غير مماطل قبل الادراك لكونه ممنوها عن بيع الارض شرعاً . والممنوع معنوه فإذا أدرك الزرع يرد الى الحبس ثانيا ليبيع أرضه ويؤدى ديله بنفسه والا فيبيع القاضي عليه

وأما النائل الذي يرجع الى المزارع فنحو المرض لانه معجز عن أممن والسفر لانه يُعتاج اليه وترك حرفة الى حرفة لان من الحرف مالايعلى من جرع فيحتاج الى الانتقال الى غيره ومانع يمنحه من العمل على ما عرف وكاب الإجارة .

وأما الذي يفسخ به عقد المزارعة بعد وجرده فأنواع: منها الفسخ وهر وعان: صريح ودلالة. فانصريح أن يكون بلفظ الفسح والاقالة لان المزارعة منتاة على الاجارة والشركة به يكل وحد منهما قابل لصريح الفسخ والاقالة. وأما الدلالة فنوعان: الاول امتناع صاحب البدر عن المضى في المقد بأن قال لا أربد مزارعة الارض ينفسخ المقد لمما ذكر أنا أن المقد غير لازم في حتم مكن بسبيل من الامتناع عن المضى فيه من فير عبدر ويكون ذلك فسخا منه مثلة. والتأتى حجر المولى على العبد المأذون بهد مادفع الارض والبذر مزارعة وبال ذلك أن المبدد المأذون اداد فع الارض والبذر مزارعة فحرم المولى عن المزارعة بنصح بالمولى عن المزارعة عن الزارعة بنصح لازما من جهة المبدد لانه صاحب بذر فيملك المولى مه عن الزراعة بنصر يكن يملك المولى منه قبل الحجر

ولوكان البيذر من جمة المزارع لا ينفسخ السقد حتى لا يعلك المولى ولا

العبد منع المزارع عن المزارعة لأن العقد لازم من قبل صاحب البــذر ولهذا لا يملك المبد منعه بالحجر أيضاً لا يملك المبد منعه عن الزراعة قبل الحجر فلا يملك المولى منعه بالحجر أيضاً حذا إذا دحر الأرض مزارعة ، فأما إذا أخذها مزارعة فإن كان البدر من قبله انفسخ العقد لا ته إذا حجر عليه فقد عجز عن العمل وأنه يرجب انفساخ العقد لفرات المعقرد عليه

وإن كان البذر والارض من قبل صياحب البذر لا ينفسخ المقد بالحجر لا تم بالحجر لا تم بالحجر لا ينفسخ المبدر لم يمجز عن الممل ، الا أن للمولى منعه عن العمل لما فيه من إخلاف ملكه وهر البذر فله أن ينسخ ما لا ينفسخ بالحجر . هذا اذا حجر على العبد المأذون ، فأما اذا لم يحجر عليه ولكن نهاه عن الرراعة أو نهى قبل ذلك الا أنه لم يعجر عليه فالنهى باطل ، وكذلك نهى الاراعة السي الماذون قبل عقد المزارعة أو بعده لا يصح ، لا أن النهى عن الوراعة والنسخ بعددها من باب تخصيص الاذن بالنجارة ، والاذن بالنجارة تما لا يحتمل التخصيص .

ومنها الامناء مدة المزارعة لا نها اذا انقضت فقد المتهى العقيد وهو معنى الانفساخ. ومنها موت صاحب الارض سواء ماف قبل الوراعة أو بعدها ، وسواء أدرك الزرع أو هو بقل لا نه العقد أفاد الحكم له دون وارثه لا نه عائد لنفسه ، والاسل أن من عقد له لنفسه بطريق الاصالة فحكم تصرفه بقم لا لغيره الالفترورة . ومنها موه المزارع ، سواء ماه قبل الزراعة أو بعدما بلغ الزرع حد الحساد أو لم يهنغ لما ذكرنا

(in)

وأما بيان حكم المزارعة المفسخة فنقرل وباقه للتوفيق: لا يخلر من وجبها اما ان انفسخت قبل الزراعة أو بعدها ، فإن انفسخت قبل الزراعة لاشم. المامل ، وان كرب الارض وحفر إلانهار وسوى المسفيات بأى طربن انفسخ . سواء انفسخ بصرمح للفسخ أو بدليله أو بانقطاء المدة أو بعرت أحد

المتعاقدين لان الفسخ يظهر أثره في المستقبل بانتها، حكمه لا في الماصي فلا يتدين أن العقد لم يكن صحيحا والواجب في العقد الصحيح المسمى وهو بعض الحمارج ولم يوجد فلا شيء . وقبل هذا جواب الحكم فأما فيها بينه وبين الله تعالم عليه أن يرضى العامل فيها اذا امتنع عن المضى في العقد قبل الزراعة ، ولا يحل له المناع شرعا فإنه يشبه التعزير وانه حرام ، وان انفسخت بعد الزراعة فإن كان الزرع قد أدرك وبلغ الحصاد فالحصاد والحارج بينهما على الشرط ، وان كان الزرع المناس المدرك فكذا الجواب في صرمج الفسخ ودليله وانقضاء المدة ، لان الزرع بينهما على الشرط والعمل فيها بق الى وقت الحصاد عليهما وعلى المزارع أجر ينهما على الشرط والعمل فيها بق الى وقت الحصاد عليهما وعلى المزارع أجر ينان نصف الارض لصاحب الارض

أما النروع بينهما على الشرط فلما مر أن انفساخ العقد يظهر أثره فى المستقبل لا فى المساخى فيق النروع بينهما على ماكان قبل الانفساخ

وأما العمل فيا بن الم وقت الحصاء عليها لانه عمل في مال مدتمرك م يشقرط المعمل فيه على أحدهما فيكون عليهما وعلى المزاوع أجر مثل نصف الارض لصاحب الارض لان العقد قد انفسخ وفى القلم ضرر بالمزاوع وفى الترك بغير أجر ضرر بصاحب الارض فكان الترك بأجر المثل نظراً من الجانبين المترك بغير أحر ضرر بصاحب الارض والزرع بقل ان العمل يكون على المزاوع غامة لان هناك انفسخ العمقد حقيقة لوجود سبب القسخ وهو الموت ، الا أنا بقيناء تقديراً وفعاً للضرر عن المزاوع ، لانه لو انفسخ لئبت لصاحب الارض حق القلع وفيه ضرر بالمزاوع فجعل هذا عذراً فى بقاء المقد تقديراً ، فإذا بنى حق القلع وفيه ضرر بالمزاوع خاصة كما كان قبل الموت . وهذا لا يتضح ، فإن العقد كان العمل على المزاوع خاصة كما كان قبل الموت . وهذا لا يتضح ، فإن صاحب الارض أن يأخذ الزرع بقلا لم يكن له ذلك لان فيه صريراً بالمزاوء عام المزاوع فيكون بينهما . وان شاء أعطى المزاوع بجمة نصيبه من الزرع . وان شاء أنفق هو على الزرع من ماله شم يرجع على المزاوع بجمعة الدينه من الزرع . أوجَزالمنّالكَ

مَوْلَانًا مُحُدِرَكِتِ الْكَانْدُهُ لِوَى

1 19Vr - 2 179r

الطبعة التالتة

قل مالك في المساقاة إنه لايأخذ من صاحبه الذي ساقاه شيئا من ذهب ولا ورق يزداده ولا طناما ولاشيئه من الأشياء لا يصلح ذلك ، ولا ينيني

كل مدته فيصير كالمالك ولاءكن تقديره بالسنة ، لا أنه تمكم وقد تـكمل النمرة في أقل من السنة ، فعلى هذا لا تتقدر أكثر المدة بل يجرز مايتفقان عليه من المدة التي يبقى الشجر فبها وإن طالت ، وقد قيل : لايجوز أكثر من ثلاثين سنة ، وهذا تحكم وتوقيت لا يصار إليه [لا بنص أو إجماع ، فأما أقل المدة فيتقدر بمدة تسكمل النمرة فيها ، فلا يجوز على أقل منها ، لأن المقصود أن يشتركا في النمرة ، ولايوجد في أقل من هذه المدة. اه. وقال السرخسي : إذا دفع إلى رجل تخلا معاملة سنين معلومة بالنصف فهو جائز على قول من يرى جو ازالمزارعة ، وكذلكَ مماملة الشجر والكرم والرطاب ، ولو دفع إليه نخلا أوكرما أوشجرا معاملة بالنصف ولم يسم الوقت جاز استحسانا على أول مُرة تخرج في أول سنته ، وفي القياس لا يجوز لآن هذا استنجار للمامل وجزا لايصير المعقود عليه معلوما إلا بيبان المدة ، فإذا لم يبينا لا يجوز المقدكما في المزارعة ، ووجه الإستحسان أن لإدراك النمر أواناً مملوماً في العادة ، ونحن نتيقن أن إبفاء العقد مقصود إلى إدراك النمر ، والنابت بالعادة كالنابت بالشرط ، فصارت المدة معلومة . ثم فىالمعاملة يتبقن أن العقد تناول أول ثمره ، وفيها وراء ذلك شك فلايثبت إلا المنبقن، ا هـ. وفي الدر المختار ، في شروط صحة المزارعة ، وذكر المدة أي مدة متعارفة ، فتفسد بما ﴿ يَمْكُنَ فِيهَا مَهَا وَبَمَا لَا يَعِيشُ إِلَهِا أَحْدَهُمَا غَالِيًّا ، ا هِ . وَفَى العَالم كبرية : لو دفع أرضاً معاملة خمسانة سنة لا تجرز . وإن شرط مائة سنة وهو ابن عشرين سنة جاز ، وإن كان أكثر من عشرين لم يجز ، ا ه . و في الهداية : شرط المدة قياس فها لانها إجارة معني كما في كالمزارعة ، وفي الاستحمال إذا لم يبين المدة يجرز ويقع على أول ثمر يخرج ، لأن الثمر لإدراكها وقت معلوم وقل مايتفاوت ويدخل فيها ماهو المتيقن ، أ ه .

(قال مالك فى المساقاة إنه) هكذا فى النسخ الهندية وعلى هذا فالضمير إلى المساقى بالكسر المفهوم من المساقاة ، وفى النسخ المصرية ، قال مالك فى المساقى أنه ، وعلى هذا فمرجع الضمير واضح وهو المساقى بالكسر المذكور (لا يأخذ من صاحبه الذى ساقاه) بدل من صاحبه (شيئا) مفمول لا يأخذ (من ذهب ولا ورق) ولا غيرهما (يرداده) لنفسه عاسة (ولا طمام) عطف على ذهب فى النسخ المصرية ، ولا طماما ، عظف على شيئا فى النسخ الهندية (ولا شيئا) آيا ما كان (لا يصلحذلك) ولا يجرد (وكذلك لا ينبغى) ولا يجرز

أَن يَأْخَذُ المُستَقى مِن رَبِ الحَالِطُ شَيْئًا يَزِيدُهُ أَيِّهُ مِن ذَهِبٍ ، وَلَا وَرَقَ ، وَلَا طَعَامُ وَلا شَيء مِن الأَشْيَاءَ ، وَالزَّيَادَةُ فِينَا بَيْنِهُمُ لا تَصَلَّحَ .

قال مالك فى الرجل يساقى الرجل الأرض فيها النخل أو السكرم أو ما يشبه ذلك من الأصول: فيكون فيها الأرض البيضاء ، قال مالك : إذا كان البياض تبعاً للأصل وكان الأصل أعظم ذلك أو أكثره فلا بأس بمساقاته ،

(أن يأخذ المساق) بفتح القاف أى العامل (من رب الحائط شيئاً) لنفسه خاصة (يزيده إباه) أن يعطى رب الحائط العامل (من ذهب ولاورق، ولا طعام والزبادة) بالرفع مبتدا خبره لا تصلح أى الزبادة على لنصوب المشاع المشروط بينهما عند العقد (فها بينهما) سواء كان من رب الحائط أو العامل (لا تصلح) للآخر وهدذا بما لا خلاف فيه بين أهل العلم حكى الاجماع على ذلك غير واحد من نقلة المذاهب، قال الموفق: إذا شرط جزء معلوما ودراهم معلومه كمشرة ونحوها لم يجز بغير خلاف.

معومه مسره وسود م يعين بمير المدالة السابقة (والمفارضة) أى المضاربة (أيضاً بتلك المذالة) . و (قال مالك) : ف كره نظيرا المدالة السابقة (والمفارضة) أى المضاربة (أيضاً بتلك المذابق الله الماقة (لا تصاح) يعلى لا تجوز أيضاً إذا دخلت الزيادة فيها من أحد الجانبين لانه (إذا دخلت الزيادة في المدالة والمفارضة صارت) كل واحدة منهما (إجارة) وخرجت من المله خاه والممارضة الدرعينين (وما دخلنه الإجارة) يعلى ما دخل في حكم الاجارة تشرط له شرائط الإجارة ومنها أن يكون الأجر معلوما ومنعينا (فإنه لا يصلح ولا ينبغى) ولا يجوز شرائط الإجارة ومنها أن يكون الأجر معلوما ومنعينا (فإنه لا يصلح ولا ينبغى) ولا يجوز أن تقم الاجارة بأم غرر) وفير الفرر بقوله (لا يدرى أيكون أم لا يكون أو يقل أو يكر) وقد تقدم الاجارة في الفراض قبيل مالا يجرز من الشروط في الفراض .

(قال مالك في الرجل بدأي الرجل) أي العامل (الأرض) الني (فيها النخل أو الكرم) أو قال مالك في الرجل بدأي المنظل الذكررة أو ما يشبه ذلك من الأصول) التي تجرز فيها المسافاة (فتكون فيها) أي في العورة المذكورة (إذا كان الارض البيضاء) أيضاً وهي التي لا نبات فيها (قال مالك) في العمورة المذكورة (إذا كان البياض) لمدكور (تيماً للأصل وكان الإصل أعظم ذلك أو أكثر فلا بأس بمسافاته) قال الرباقي : وعلى ذلك تأويل الحديث في المدونة ، فقال مالك : وكان البياض في خيد يسيرا بين



كت_اب المس_اقاة

بسللة التوالينس

ما جاء في المساقاة

مكذا فى جميع النسخ الهندية والمصرية بذكر هذا الكتاب بعد القراض إلا فى نسخة المتنق ، ففيها ذكر بعد القراض كتاب الاقضية ، وذكر المساقاة بعد البيوع قبل القراض ، وقد ذكر فى عنصر الحليل أيضا المساقاة بعد القراض ، قال الدردير ومناسبتها للقراض ظاهرة .

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في النسخ الهندية وأكثر المصرية بتأخير النسمية عن الكتاب ، وفي بعض المصرية يتقديمها على الكتاب وكا موجه .

ماجاء في المساقاة

وفيه أعماك

الأول في لفتها ، وهي مفاعلة من الستى بفتح السين وسكون القاف ، وهي أن يعامل غيره على نخل أو شجر أو غيرهما لبتمهده بالستى والتربية على أن الثمرة لحما ، واشتق لها إسم من الستى مع أنها اشتمل على غيره كالتلقيع والتعريش والحفظ وغيرها ، لأن الستى معظم عملها وأكثرها مؤنة لاسيا في المحجاز فإنهم يسقون من الآباز ثم وسع في الإطلاق فأجازوا مساقاة البعل وهرائكبوس الذي ينبت بماء السياء ، ولا ستى فيه لما فيه من المؤن الآخر تقوم مقام الستى . والمفاعلة فيه إما المواحد كقولهم عاقاك الله أو لوحظ العقد وهو منهما ، قال ابن عابدين في المزاعة : ذكر في البدائم أن المفاعلة على بابها لأن الزرع هو الإنبات الفة وشرعا والمتصور من العبد النسب في حصوله وقد وجد من أحدهما بالعمل ومن الآخر بالتحكين منه والمنافر عبد الإنبات الفاعة وقد والمنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة وقد وحد من أحدهما بالعمل ومن الآخر بالتحكين منه إلا أنه اختص العامل منذا الإسم في العرف كذيم النابة لذوات الأربع ، ويقال المفاعلة وقد

تستعمل فيها لا يوجد إلا من واحدكالمداواة والمالجة ، أ ه · أثال في تعريفها عند الفتها. المالكية والحنفية — قال الدردير : هي عقد على خدمة شجر دارالفٹ بئیروت م*ن ب* ۲۰۱۱

المكت بنا لامدادية مكذ المذكرمة بابا تعمرة

الطبعث ترالث انشارا ۱۳۹۶ هر - ۱۹۷۶ مر

وما لحق به بجزء من غلته أو بجممها بصيفته، قال الدسوقى: ما ألحق به أى كالزرع والمقناة ، وقال الآبى: رسمها الطبيخ بأنها المقد على القيام بمؤنة النبات بقدر من غلته لا بلفظ الإجارة والجمالة ، وقال: بقدر ولم يقل بجزء لتدخل للماقاة على أن المامل كل الثمرة ، أهم. وفي الدر المختار وهي شرعا مماقدة دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من نمره ، قال ابن عابدين : قوله دفع الشجر أى كل نبات بالفعل أو بالقوة يبقى في الأرض سنة أو أكثر فيشمل أصول الرطبة والفوة وبضل الزعفسيران ، اه .

والثالث : في حكمها فجمهور العلماء من السلف والخلف على إباحته حتى حكمي غير واحد من نفلة المذاهب الإجماع على ذلك ولا شك أن الإجماع متعقب ، قال الموفق الأصل فى جرازها السنة والإجماع. أما السنة فما روى ابزعمر رضيالله عنهما قالعامل رسول الله صلى عليه وسلم أهل خيىر . الحديث متفق عليه ، وأما الإجماع فقال أبوجمفر محمد بن على بن الحسين رضي الله عنهم وعن آبائه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلخيير بالشطر ثم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى شم أهلوهم إلىاليوم يعطون الثلثوالربع وهذا عمل به الخلفاء الراشدون فىمدة خلافتهم واشتهر ذلك فلم ينكره منكر فكان إجماعاً ، فإن قبل لانسلم أنه لم ينكره منكر فإن ابن عمر رضى الله عنهما راوى حديث معاملة أهل خبير قد رجع عنه ، وقال : كنا نخابر أربعين سنة حتى حدثنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة وهذا تمنع انعقاد الإجماع ، ويدل على نسخ حديث ابن عمر لرجوعه عن العمل به إلى حديث رافع ، قلنًا : لا يجوز حمل حديث رافع على ما يخالف الإجماع ، ولا حديث ابن عمر لانه صلى الله عليه وسلم لم يزل يعامل أهل خيير حتى مات ثم عمل به الخلفاء بعده ولوصح حديث رافع لوجب علم على ما يُوافق السنة والإجماع إلى آخر ما بسطه ، وفي المحلي قال عياض: لم أر أحدا من أمل العلم منع عن المسافاة غير أبي حنيفة ، ا هـ و في المغنى قال أبو حنيفة وزفر: لا تجوز، وقال ابن رشد : وآما جوازها فعليه جمهور ألعلماء مالك والشافعي والثورى وأبو يوسف ومحمد صاحبا أبيحنيفة وأحمد رداود وهيءندهم مستثناة بالسنة من بيع مالم يخلق ومن الإجارة المجهولة. وقال أبوحنيفة : لانجوز المساقاة أصلا ، وعمدة الجمور فىلمجازتها حديت ابن عمر الثابت فىمعاملة أهل خبير ، وأما أبو حنيفة ومنقال بقوله فعمدتهم مخالفة هذا الأثر للأصول مع أنه حكم معاليهود واليهود يحتمل أنهم أقرهم على أجم عبيد، ويحتمل أن يكون أقرهم على أنهم ذمة إلا إنا إذا أنزلنا أنهم ذمة كان مخالفا الأصول لانه بيع مالم يخلن ، وأيضا فإنه من المزابنة وهو بيع التمر بالتمرمتفاضلا ، لأنالقسمة بالخرص بيع بالخرص واستدلوا على غالفته للأصول بما روى في حديث عبد الله بن رواحة أنه كان يقول لهم عند العرص إن شتتم

فلكو تضمنون نصيب المدلين وإن شتم فل وأضمن نصيبكم وهذا حرام بالإجماع ، وربما قالوا : إن النهى الوارد عن الخابرة هو ما كان من هذا الفعل بخبير . والجمهور يرون أنَّ المخابرة هي كرا. الارض ببعض ما يخرج منها قالوا: ونما يدل على نسخ هذا الحديث اوانه خاص بالبهود ما ورد منحديث رافع وغيرمن الميءن كرا. الارض، الحرج مها ، اه . وفي الهداية في باب المزارعة وله ماروی آنه صلی الله علیه وسلم نهی عن الخارة وهی المزارعة ولانه استیجار بیمض مایخرج من عمله فيكون في معنى قفيز الطحان ، ولان الاجر مجهول أو معدوم وكل ذلك مفسد ، ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبركان خراج مقاسمة بطريق المن والصلح وهو جائز ، اه . قال السرخسي: وتأويله عند أبي حنيفة من وجهين أحدهما أنه صلى الله علمه وسلم حين افتتح خبير استرقهم وتملك أراضهم وتخيلهم ثم جعلها في أبدجم يعملون فيها للمسلمين بمنزلة العبيد في تخيل مواليم وكان في ذلك منفعة المسلمين ليتفرغوا الجهاد بأنفسهم ولانهم كانوا أبصر بذلك العمل وما جعل لهم من الشرط بطريق النفقة لهم فإنهم بماليك للمسدين يعملون لهم فيستوجبون النفقة فجمل النفقة فبما محصل بعملهم ليكون ذلك ضريبة علمم يمنزلة المولى يشارط عبده الضريبة إذا كان مكتسباً ، وقد نقل بعض هذا عن الحسين بن على رضي الله عنهما ، والناني أنه من عليهم برقامهم وأراضهم وجعل شطر الحارج عليهم بمنزلة خراج المقاسمة ، وللإمام رأى في الأرض الممنون بها على أهلها إن شا. جعل عليهم خراج الوظيفة ، وإن شا. جعل خراج المقاسمة ، وهذا أصح التأويلين فإنه لم ينقلءن أحد من آلولاة أنه تصرف في رقابهم أو رقاب أولادهم كالتصرف في الماليك ، وكذلك عمر رضي الله عنه أجلام ولوكانوا عبيدًا لما أجلام ، ! ه .

في المهاليك ، وكذلك عمر رضى الله عنه أجلام ولو كانوا عبيدا لما أجلام ، ! ه .

الرابع: ماقال الدسوق إن المساقاة مستناة المفرورة من أمور خمسة بمنوعة. الأول بيع المجرأه قبل
بدو صلاحها ، النانى بيع الطعام بالطعام نسية إذا كان العامل يغرم طعام الدواب والإجراء لأنه
يأخذ عن ذلك الطعام طعاما بعد مدة ، النالت الغرر للجبل بما يخرج على تقدير سلامة المحرة ،

الرابع: الدين بالدين لأن المنافع والخار كلاما غير مقبوض الآن ، الحامس: الخابرة وهي كراه
الأرض بما يخرج منها بالنسبة لترك البياض العامل أه . قلت : والسادس عن المزابنة على ما تقدم في
قد كلام أن رشد وهو غير الوجه الناني المذكور ههنا ، والسابع : عن قفيز الطحان كما تقدم في
كلام صاحب الحداية في البحث النائي.

البحث الخامس: أن الفائلين بجوازها اختلفوا فى محلجوازها ، قال أبن رشد : لمختلفوا فى محل المسافاة فقالداود : لا نكون إلا فى النخل فقط ، وقال الشافعى : فى النخل والكرم فقط ، وقال مالك : تجوز فى كل أصل ثابت كالرمان والزبنون وما أشبه ذلك من غير ضرورة و تكون

قال مالك: والأمر عند، في البخل أيضًا أنها تساقى السنين الثلاث والأربع أو أقل من ذلك أو أكثر قال وذلك الذي سمت وكال شيء مثل ذلك من الأسول بمنزة النخل بجوز فيه

عن عمه ظهير أنه قال : نها:ا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمركان بنا رافقاً ، قلت : قال رسول الله فهو حق ، قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما صنعون بمحافلكم: ﴿ قلت : نؤاجرها على الربع وهلي الأوسق من البّر والشدير ، قال : لاتفعلوا إزرعرها أو أزرعوها أو أمسكوها ، قال رافع : قات سمما وطاعة ، قال ابن حبيب : قال مالك : فيما نهى عنه من المحاقلة هو اكثراء الأرض بالحنطة ،اهـ. قال الموفق: الزارعة دفع الأرض إلى من يزرعها أو يُعمل عليها والزرع بينهما وهي جائرة في قول، كثير من أهل العلم ، قال البخاري : قال أبوجعفر ما بالمدينة أهل بيت إلاويزرعونعلى النلث والربع، وزارع على وسعد وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أنى بكر وآل عَلَى، وممن رأى ذلك ابن المسيب والزبيري وابن سيرين وطاوس وأبو يوسف ومحمد ، وروى ذلك عن معاذ والحسن وعبد الرحن ابن يزيد ،وقالالبخاري عامل تمريضي الله عنه الناس على أنه إن جاه عمر بالبذر من عند دفله الشطر، و إن جاموا بالبذر فلهم كذا وكدا . وكرهها عكرمة ومجاهد والنخمى وأبو حنيفة ، وروى عن ـ ابن عباس الأمران جميعًا ، وأجازها الشافعي في الأرض بين النخل ، إذا كان بياض الأرض أقل ، فإن كان أكثر فعلى وجهين ، ومنعهما في الأرض البيضاء لرواية رافع عن بعض عمومته قال: نهىرسولالقه صلى عليه وسلم عن أمركان لنا ناهما الحديث وعن ابن عمر رضى الله عنهما : ماكنا نرى بالزارعة بأساحتي بمعنارافع بنخديج يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وثال جابر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة ، وهذه كلما أحاديث صحاح ، ولنا ماروى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر مايخرج منها من زرع أو ثمر ، متفق عليه . وقد روى ذاك عن ابن عباس وجابر إلى آخر مابسط في الدلائل والجواب عن الروايات الأول.

(قال ما الك. والأس عندنا في النخل أيضاً أنها تساقى) مكذا في نسخة الباجي والزرقاني ومرأوجه ما في النسخ الهندية من لفظ يساقى بصيغة النذكير ، وفي أكثر النسخ المصرية أنها الساقى (السنين) أي المديدة كذا في النسخ المندية وفي النسخ المصرية بدلها السنين ، يعني يجوز أيضاً أن تساقى النخل لمدة سنين (النلك والأربع) مثلا بدل عن السنين (أو أقل من ذلك) أي من النلك (أو أكثر) من الأربع مالم بكثر جدا كما سيأتى في كلام الباجي (قال) مالك (وذلك الذي سمعت) من أهل العلم (وكل شيء من ذلك) الذي يساقى (من الأصول) بيان لقرله من ذلك (بمزلة النخل) في أنه (يجوز فيه) أي في غير النخل من الأصول

لمن ماقي من السنين مايحوز في النخل •

(لمن ساقي) شيئا منها (من السنين) العديدة ﴿ مَا يُحُورُ فِي النَّحَلِ ﴾ قال الباجي : ومعنى ذلك عندى أن عقد المساقاة عقد لازم قال الشبخ أبو إسحق : عقد المساقاة لازم للمتعاقدين وليس لاحدهما نسخه بهج عقده إلا برضا صاحبه . ولو مات أحدهما كان ورتنه مكانه ، وفي الموازية : إذا اندقدت الممالة فليس لأحدهما رجوع وإن لم يعمل كالإجارة مخلاف القراض ، وإذا ثبت أنه عقد لازم جاز أن يعقد لوجائب عنده كاكتراء الارض ، وماليس بلازم ومن العقرد الجائزة كالمبركة والقراض فإنه لايجوز أن يعقد إلا عقدا مطلقاً لايشقرط فيه وجالب، لأن ذلك يقتضي اللزوم ووجانبه بالشهور والسنين، قاله الشيخ أبو (سحق وابن حبيب ، ووجه ذلك أن أجرة العامل لانصح أن تمكون إلا من النمرة التي يعمل في أصلها بجزء مهافكان العمل إلى أن يمكن قسمتها كربح الفرآض ، ومعنى قوله بالسنين يريد من الجداد إلى الجداد ،وقوله أو أقل من ذلك أواً كثر ربد مآلم يكثر ذلك جدا ، قال ابن القاسم في المدونة : في العشر سنين والثانين والخسين لم أسمع من مالك فيه شيئا و لا أدرى . ماهذا ومالم يكثر جدا فلا بأس به . اه . قال الدردر : جازَ مساقاة سنين مانم تمكثر جدا بلا حد في الكثرة بل المدار في الجواز على السنين التي لا تنفير الاصول فهاعادة . وذلك عتلف باختلاف الحوائط أرضا وأصولا إذ الجديد ليس كالقديم ولا الأرض الغوية كالضعيفة ، قبل لمالك : الغشرة ؟ قال : لا أدرى عشرة ولا عشرين ولا ثلاثين، الله. وقال المرفق: ظاهر كلام أحمد أن المسافاة والمزارعة من العقود الجائرة أو ما إليه في رواية الاثرم. وسئل عن الاكار يخرج نفسه من غير أن يخرجه صاحب الضيعة فلم يمنعه من ذلك ، ذكره الشيخ ابن حامد ، وهو قُول بعض أصحاب الحديث ، وقال بعض • أصحابنا : هو عقد لازم ، وهو قول أكثر الفقها. لا نه عقد معاوضة فـكان لازما كالإجارة ، وإنا ماروى في قصة خير بنفظ نقركم على ذلك ماشتنا ، ولو كان لازما لم يجر بغير تقدير مدة ولا أن يجمل الخيرة إليه في مدة إقرارهم ، ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه قدر لهم ذاك بمدة ولو قدر لم يترك نقله لاأن هذا بما يحتاج [إيه فلا يجوز الإخلال بنتله، فأما إن قانا إنه عند لازم فلايصح إلاعلى مدة معلومة ، وجأنا قال الشاقعي . وقال أبو نور: يصع من غير ذكر مدة وبقع على حلة واحدة وأجازه بعض أهل الكوفة استحسانا، لا أنه لما شَرَط له جزء من البَّرة كأن ذلك دليلا على أنه أراد مدة تحصل النَّمزة فيها ، ولنا أنه عقد لازم فوجب تقديره بمدة كالإجارة , ولائن المسافاة أشبه بالإجارة ولاكها إذا وقعت مطاغة لم يمكن حملها على إطلاقها مع لزومها لائنه يفضى إلى أن العامل يستبد بالشجر

مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر يوم افتتح خيبر : أقركم على ما أقركم الله عليه .

الجرء الثاني عشه

فى الأصول غير النابئة كالمقائى والبطبخ مع عجز صاحبها عنها ، وكذلك الزرع ، ولا تجوز فى شيء من البقول عند الجميع إلا أن دينار فإنه أجازها فيه إذا نبت قبل أن تستغل . أه . وقال الموفق: المساقاة جائزة في جميع الشجر المشعر هذا قول الخلفاء الراشدين وبه قال ابن المسيب وسالم ومالك والتورى والأوزاعي وأبريوسف ومحمد وإسحق وأبو ثور ، وقالداود: لايجوز إلا في النخيل لأن الحبر إنما ورد فيه ، وقال الشافعي : لا بجوز إلا في النخيل والكرم وفي سائر الشجر له قُولان ، أحدهما لا تجوز فيه لِأن الزكاة لا تجب في نمائه فأشِّبه مالا نمرة له ، ولنا عموم قوله عامل رسول الله صلى ألله عليه وسلم أهل خيير بشطر ما يخرج منها من زرع أو ثمر وهذا عام في كل ثمر. فأما مالا ثمر له منالشجركالصفصاف والجوز وتحوهما أوله ثمر غير مقصود كالصنوبر والارز فلا تجوز المناقاة عليه ، وبه قال مالك والشافعي ولا نعلم فيه خلافا لانه ليس بمنصوص عليه ولا في معنى المنصوص ولأن المساقاة إنما تكون بجزء من الثمرة وهذا لا نمرة له إلا أن يكون مما يقصد ورقه كالتوت والورد فالفياس يقتضي جواز المساقاة عليه ا ه. وستأتى في الباب أقوال الإمام مالك رضي الله عنه فيما بجوز فيه المساقاة .

(مالك ، عن ابن شهاب) الزهرى (عن سعيد بن المسيب) قال ابن عبد البر أرسله جميم رواة الموطأ وأكثر أصحاب ابن شهاب ٠ ووصله طائفة منهم صالح بن أبى الاخضر أى وهو ضعيف فزاد عن أبي هربرة قاله الزرقاني (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر) بوزن جعفر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع ونخل كثير على نمانية برد من المدينة إلى جهة الشام (يوم افتتح خيبر) في صفر سنة سبع عند الجمهور بعد ما حاصرها بضع عشرة ليلة ومن قال سنة ست بناً، على أن ابتداء التاريخ من شهر الهجرة وهو ربيع الأول ، قال الباجي : يريد في ذلك الزمن حيث وجب تفرغ النظر المسلمين فيها كما يقال قال كذا يوم بدر وفعل كذا يوم أحدو إنما جرى ذلك في الآيام المنتافة إليها (أقركم) بضم الهمزة. على زنة المنكام من الإقرار أى أثبتكم وأترككم ، زاد في النسخ المصرية بعد ذلك (فيهاً) أي في حيير (ما أقركم الله) بفتح الهمزة زاد في أوله في النسخ الهندية لفظ على أي على وفن مدة أثبت الله عليها كذا في المحلي ، وفيه إيماء إلى أن هذا الحكم لايستمر ، وفي الصحيحين أقركم ماشتنا وكان ذلك على سؤالهم فني الصحيحين عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خبر أراد إخراج البهود منها

فسألنه أن يقرهم بها على أن يكفوه العمل ولهم نصف الثمر فقال صلى الله عليه وسلم أقركم ، الحديث ، استدل الموفق بذلك الحديث على أن المساقاة من العقود الجائزة ، وجمهور التقهاء على أنها من المقود اللازمة كما سياني في قول مالك الآتي قريبا إنها تساقي السنين الثلاث والاربع، قال الان : احتج بالحديث داود على جران المساقاة إلى أجل مجهول ومالك والشافعي وآلاكثر بمنمونها إلآ إلى أجل معين، والحديث محمول عندهم على أن المراد إفرارهم يخبير لأنه قد كان عازما على إخراجهم من جزيرة العرب ، كما أمن به في آخر عمره الشريف في مرضه ، لانه حين عزم على إخراجهم سألوه أن يبقيهم على أن يكفوهم العمل ويكون لحم النصف فأجامِم بقوله هذا حين وأى المصلحة في ذلك فكلامه هذا خرج مخرج الجواب لهم لا أنه راجع إلى عقد المساقاة معهم ، وقبل : جاز ذلك في أول الاسلام ، وقبل كان خاصا به صلى الله علَّيه وسلم ينتخر فيهم الوحى، وقبل كان الفتح عنوة وكانوا عبيدا له صلى الله عليه وسلم كما قال ابن ثمهاب، وبجوز بين العبد وسيده مالا يجوز بين الأجانب إذ للسيد أخذ ما بيده عند الجميع قاله ان عبد البر ، وقبل ليس المقصود بهذا الكلام عقد المساقاة و[نما المقصود أنها ليست بمؤيدة ، ويحتمل أنه حد الأجل فلم يسممه الراوى فلم ينفله ، ا هـ بريادة من الزرقاني . قلت: ولكن استدل به الباجي على جواز المساقاة المطلقة عند مالك خلافا الشاقعي كم سبائي في آخر الباب تحت أثر عبد الرحن بن عوف فارجع إليه ، وقال الباجي : أقركم على ما أقركم الله يقتضى أن ذلك كان عند المسافاة ولعله كان بعد وصف العمل والإنفاق منه على معلوم بعبارة أو غيرها وهذا اللفظ لايتناول العقد على مدة يلزم العقد في جيمها ، وإنما يلزم في مقدار منها فأما المسافاة فإنها تلزم في عام واحد لانه لايكن أن تترمض وكذلك كلما شرع العامل في عام لزم المقد في ذلك العام ، وكذلك المتساقيان بالخيار فيما بعده لـكل منهما ترك ذلك عالم يشرع العامل في عمل سنته فتأرمه تلك السنة . وقال عبدالسلام : يلزم أجرة جزء على حساب الأجرَّة من شهر وسنة ، اه . وقال الآبي : إذا كانت لابد لها من تعبين الآجل فأقل أجلها إلى الجذاذ من عام العقد فإن كانت تطعم بطنين قال الجذاذ الأول إلا أن يشترط أنها إلى الناتي وإن أطلقا المقد وسكما عن النعبين في العقد فهي إلى الجداذ، وبحرز توقيتها بالسنين ، قلت . أو كثرت مالم تكرُّر السنين جداً . [ه. وق الهداية قال أبوحنيفة رضى الله عنه: المساقاة باطنة ، وقالاجارة إذا ذكر مدة معلومة . وإذا لم يبين المدة مجوز ويقع على أول تمر يخرج ، لأن التمر لإدراكها وقت معلوم ، وقل ما يتعاوت فلا يشترط بيان المدة بخلاف الزرع لأن ابتداءه بختلف كنيرا خريفا وصيفا وربيما والإبتها. بناء عليه فندخله الجهالة ، وبخلاف ما إذا دفع إليه غرسا

على أن التمر بيننا وبينكم ، ذل : فكان رسول الله صل الله عليه وسلم يبعث عبد الله ابن رواحة ، فيخرص بينه وبينهم ،

قد علق ولم يبلغ الثمر حيث لا يجوز إلا ببيان المدة لأنه يتفاوت بقوة الأراضي وضعفها تفاوتا قاحشا اهم. (على أن الثمر) بالمثلثة في النسخ المصرية وبالمثناة الفوقية في الهندية يعني ما يخرج منها مشترك ربيننا وبينكم) نصفين كما في الصحيحين عن أبن عمر رضي الله عنهما أن الني صلى الله عليه و-لم عامل أهل خير بشطر ما يخرج، قال عياض: هو مفسر للإبهام في حديث الموطأ فإن المساقاة لا تجوز مهمة والجزء فيها مايتفقان عليه قل أوكثر آه. وأوضح منه مافي المحلى عن البخاري عن أن عمر لما ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على خيير أراد آخراج اليهود عنها فسألوه أن يقرهم على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها. فقال: نقركم بها على ذلك ماشتنا ، الحديث (قال) ابن المسيب (فكان رسولالله صلى الله عليه وسلم يبعث عبدالله بن رواحة) بفتح الراء أحد شعراء الإسلام ابن ثعلبة بن امرى. القيس بن عمرو الأنصاري الخزرجي ، أحد السابقين الأولين شهد العقبة وبدرآ والمشاهدكلها إلى الموتة فاستشهد بها في جمادي الأولى سنة ٨ ه وكان ثالث الأمراء بها، وظاهرانظكانَ يقنضيالتكرار وقد بعث للخرصرة وأحدة لأنخير فنحت فيصفرسنة سبع، تقدم قريباً ، وابن, واحة رضي الله عنه استشهد في جمادي الأولى سنة ثمان كما ترى قال الشيخ أبو إسحق في زاهيه خرص عليم عاما واحدا ثم قنل بمو تة (فيخرص) ابن رواحة (بينه) صلى انه عليه وسلم (وبينهم) أي بين اليهود، قال الباجي: أضاف الخرص إليه لنصرفه فيه ومحتدل أن يكون ذلك فيما مخصه لنفقة عياله ، قال السرخسي فيه دليل على أن للإمام في الأراضيالتي يكون خراجها خراج المقاسمة وفي الارضالمشيرية أن يبعث من يخرص النمار والزروع على أهلما إلا أن عند الشافعي هذا الحرص، ترلة الكيلحثي إذا ادعوالنقصان بعد ذلك لانقبل قولهم الابحجة ، وعندنا هذا الحرص لا يكون ملزماً إياهم شيئاً لأن الذي يخرص إنما يقول شيئاً بظن والظن لايعي من الحق شيئا فالقول أو لهم في دعوى النقصان وعلى من يدعى الخيا فه إثباتها بالبينة ، وعلى هذا الأصل جوز الشافعي بيع المرابا بالخرص، وقال الحرص بمزلة الكيل وقال علماؤنا الخرص ليس بمعاد شرعي فيكون هذا بيعالثر بالثمر مجازفة ، وتأويل مافعله ابن رواحة منوجهين: أحدهما أن ذلك كان على سبيل النظر للسلين ننهجي بنحرز اليهود منكتهان شيء فقد كانوا فيعداوة المسلين بحيث لايمنعون مما يقدروا عليه من الاضرار بالمسلمين ، وقبلكان ابن رواحة مخصوصاً بذلك حتى كان خرصه

ثم بقول إن شنم فلكم ، وإن شنم فلى ، فكانوا بأخذونه ،

بمنزلة كبل غيره لا ينفاوت قد علم ذالك صلى الله عليه وسلم من طريق الوحى ، أو كان ذلك له بدعاء رسول الله صلى عليه وسلم وبكونه مبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم أه.

(ثم يقول) ابن رواحة للبود إن شتتم فلكم) وتضمنون نصيب المسلمين (ولن شنتم فلي) وأضمن تصيبكم (فكانوا) بعد تخير ؟ (يأخذونه) بالرضاء ، وفي أبي داود من رواية ابن عباس بعث إليهم ابن رواحة غرز عليهم النخل وهو الذي يسميه أهل المدينة الحرص ، فقال : في ذه كذا وكذا قالوا: كرت علينا بالبن رواحة ، قال : فأنا إلى حرز النخل وأعطيكم نصف الذي قلت ، قالوا : هذا الحق وبه تقوم السماء والأرض ، قد رضينا أن تأخذه بالذي ُقلت .

وفى الحديث إشكال قوى في الحرص والعمل به ، قال ابن عبد البر : الحرص في المسأة: لايجوز عند جميع العداء لأن المساقبين شريكان لايقتسمان إلا بما يجوز به سيع الثمار بعضها بيعض، والادخانه المرابّة، قالوا: وإنما بعبيرسولانه صلى انه عليه وسلم من يخرص على اليهود لاحصاء الزكاة لان المساكين ليسوا شركا. معينين فلو ترك البهود وأكابا رطباً والنصرف فيها أخر ذاك سهم المسلمين . قالت عائشة : إنما أمر صلى الله عليه وسلم بالخرص لكم تحصى الزكاة قبل أن تؤكل النمار اهم . وفيه انه إن كان ذاك لم يكن للخرص على البهود معنى ، فإن تعلق الزكاة كان من المسلمين خاصة . وأيضا لم يكن لقوله . إن شتتم فلكم وإن شتتم فلي، معنى . وإذا قال ابن رشد : وهذا حرام بالإجماع كما تقدم فىالبحث الثالث من الأبحاث في أول الباب. وقد قال ابن مزين: حالت عبسي عز فعل ابن رواحة إذاكان يخرص تعرخيبرااذي أقره النبي صلى انته عليه وسلم بأيدي البهود مساقة . تم يقول فمم: إن شتم فلكم وإن شتم فلي ، أيجوز ذلك للمساقبين والشريكين؟ مقال: لا يعمل بذلك ولايصلح اقتسامه إلا كيلا لا أن تختلف حاجتهما إليه فيقتسمانه بالخرص، وهذا الذي قاله عيني حمله عليه أنه تأول الحرص الفسمة خاصة. ، وإذا كانُ الحرص الزكاة ` لزم إخراجها منجمع ثمر الحائط إن كان العامل ذميا أو عبداً ، لأن الزكاة إنما تعتبر بحال مالك الاصل فإن كان صاحب الاصل مسلما حرا فالوكاة في جميعه ، وإن كان صاحبه عبدا أو ذميا فلا زكاة في شيء منه . لأن "مامل يعنك حصنه من الثيرة بالقسمة والزكاة خجب فيها قبل ذلك ببدو "صلاح , وبحتمل أن تكون الخرص القسمة ، لانه قد علم الختلاف حاجتهما إليه ، لان اليهود كانوا يريدون أن يأكلوه رطبا ، والصحابة لايمكنهم ذاك ، ولايمناجون[ايه إلانمراً ، وقد قال مالك في الشركاء في الحائط تختلف حاجتهم في النمرة فيهضهم يريد البيع ، وبعضهم يريداً كمه رطبا

ا مالك ، عن ابن شهاب ، عن سليان بن يسلر ، أن رسول أله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبداً الله بن رواحة إلى خيبر فيخرص بينه وبين يهود خيبر ، قال فجمعوا له حليا من حلى نسائهم ، فقالوا هذا لك وخفف عنا وتجاوز في التسيم

(مالك ، عن ابن شهاب) الزهري (عن سلمانين يسار) الهلالي أحد الفقها والسبعة ، والحديث مرسل في جميع الموطآت ، وجاء عن ابرعباس وشماع سلَّمان منه صحبح ، قاله ابن عبد البر وقد وصله أبو داود وابن ماجة من حديث ميمون بن مهران عن مقسم عن ابن عباس ، وابو داود من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر ، قاله الزرقاني (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بزرواحة إلى خبير) وقد تقدم في الحديث السابق أنه صلى الله عليه وسلم بعثه عاماً واحداً سنةسبع (فيخرض بينه) صلى الشعليه وسلم (و بين مودخيبر) ثمارهم ليميزحق الزكاةُ من غيرها لاختلاف المصرفين ، أو للقسم لاختلاف الحاجة على أختلاف القراين في ذلك كما مر في الحديثالمابق، واستدل به علىجوازالتخريصالذلك، وبه قالالاكبر، ولم يجزءالنوري بحال وقال : إنما على رب الحائط إخراج عشر مايصير بيده ، وقال الشعبي : الحرص البوم بدعة كان يرى نسخه بالنهي عن المزابنة ، وأجازه داود في النخل خاصة ، ودفع حديث ابنُ المسيب عن عتاب بن أسيد في خرص العنب عند أبي داود بأنه مرسل ، لأن عتابا مات قبل مولد ابن المسيب وبأنه انفرد به عبدالرحمن ابن إسحق عن الزهرى واليس بالقوى ، قاله ابن عبد البر . ودعوى الإرسال بمعنى الإنقطاع مبنى على قول الواقدى أن عتابًا مات يوم مات أبو بكر رضيالةعنه ، وذكر ان جربر الطبري أنه كن عاملا العمر على مكة سنة . إحدىوعشرين ، وقد ولد سعيد لسنتين مضنًا من خلانة عمر على الأصم فسهاعه من عتاب يمكن ، ـ وعبد الرحمن بن إسحق صدوق احتج به مسلم وأصحاب السنن قاله الزرقاني ، وتقدم البسط على الخرص في كتاب الزكوة (قال) سألمان (فجمعوا له) أي لابن رواحة (حليًا) ضبط بفتح فسكون على أنه مفرد ويضم فكمر وشد الياء على الجمع (من حلى نشائهم فقالوا) أي البهود. (َهَذَا) المجموع (لَكَ) رشوة ، قال السرخسي : وكان شيخنا الإمام يقول : في هذا الحديث إشارة إلى أن أمتعة النساء وحامن لم ترل عرضة لحوائج الرجال ، فإن الهود لحاجهم إلى ذلك تحكموا على نسائهم فجمعوا من حلى نسائهم ، وحكى أنَّ رجلًا منأهلِ العلم كانت له امرأة ذات يسار فسألها شيئا من مالها لحاجته إلى ذلك فأبت ، فقال : لاتكونى أكفر من نساء خبير . كن يواسين أزواجهن محلمن وتأبي ذلك ، اه . (وخفف عنا وتجاوز في القسم) قال الباجي : أرادوا بذلكالتخفيف منالحقالذي بجب في الحرص ولايجوزفدله لما فيه منالحبف على المسلمين. وأما النخفيف اليسير. فإن كان يمعني المقاسمة فلا مجوز فيه إلا المساواة ، وإن كان يمعني الزكوة . فقد تقدم ذكره في الزكاة ، أ هـ , وقال السرخسي : وما طلبوا من التخفيف من غير ميل .

فقالعبد الله بن رواحة : يستشر البهود والله إنكم لمن أبغض خلق الله إلى وماذاك بخامل على أن أحيف عليكم ، فأما ماعرضتم من الرشوة فيما هي سحت وإله لا كلم، فقالوا : بهذا قامت السموات والأرض. قال مالك إذا حق الرجل التخل وفيها البياض في ازدرع الرجل الداخل في البياض فهو له به وإن الشرط صاحب الأرض أنه يزرع لنفسه في البياض فنشك لا يصلح ، لأن الرجل في المال

ولا خيانة فقدكان ابن رواحة يفعل ذلك من غير طلهم . وبه 👌 أمره صلى الله عليه وسلم على ماروى أنه صلى انه عليه وسلم قال للخراصين : خففرا في الحرص ، فإن في المال العرية والوصية اهـ. (فقال عبد الله بن رواحة : ياممشر البورد والله إنكم لمن أبغض خلق الم إلى) قتلتم أنبياء الله وكذبتم على الله ،كما زاده في حديث جابر ، وقال الباجي : يريد لكمفرهم وإظهارهم العداوة والمخالفة للبي صلى الله عليه وسلم وللسلمين ، وقدأنها الله لذلك فقال و لنجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا البهرد ، ﴿ الآية (وماذاك) ، أي عداون إياكم (بحامل) بإضافة صيغة الفاعل إلى مفعوله (على أن أحيف) بفتح الهمزة وكدير الحاء أى أظلم (علبكم) بالزام الزبادة عليكم (فأما ما عرضتم) على (من الرشوة) بقليك الراء أي من الحلي (فإنها) و في نسخة فإنما هي (سحت) بغنم ألسين يريد حرام وقد وصف المد تعالى اليهود بأكلها الفال , ساعونالكذب أكالون المحت ، (وإنا لاناكها) أي الرشوة لحرمتها بلاخلاف بينا لمسلمين ، وقال جماعة من المفسرين في قولة تعالى ، أكالون للسجت ، إنه الرشوة في الحكم وقبيل كل ما لا يحل كسبه (فقالوا) أي اليهود (جهذا) العدل (قامت السموات) على الرموس بغير عمد ﴿ وَالْأَرْضَ ﴾ استقرت على لله ، قال الباجي : مجتمل أن يريدوا به الإقرار بالحق والرجوع إلى الاعتراف به . إما لتمجيل الخزى لهم في الدنيا أو ليتخلصوا به بما ظنوا أنه يجل بهم منّ العقوبة ، وقال ابن عيد البر . فيه دليل على أن الرشوة عنه اليهود حرام لقولهم «جذا » ولولا حَرَمَتُهُ فَى كَتَابِهُمُ مَا عَرِهُمُ اللَّهُ تَمَالَى ﴿ إِنَّا لَكُونَ لَلْمَحَتَ ، وهُو حَرَامُ عَنْدَ جَمِيعِ أَهْلَ الكتاب ، وفيه أن ما يُخْذُه الحاكم أو النباهُ على الحكم بالحن أو الشهادة به رشوة ، وكل رشرة سحت. وكل سحت حرام لأعجل للمسلم أكاه بلا خلاف بين المسلمين ، أ ه .

رشوه سعت وقل سعت حرام ديجل معظم ما الله المباطن الى أى أرض بيضا. لا نبات فيها (قال مائك : إذا ساق الرجل الدخل معظم ما الراوع الداخل الى الأرض وهو رفا ازدرع الداخل في بدل من تاء الإفتال أى ما الزرع (الرجل الداخل في الارض وهو عامل المسافاة (في البياض) أى في أرض بيضاء (فيوله) أى لامامل واستدل ، لذلك الباجل بقصة خيركا سيأتى في كلامه (وإن اشترط صاحب الارض أنه يزرع) هو (لنفسه) خاصة (في البياض فالك) الشرط (لايصلح) ولا يجوز (لأن الرجل) الداخل (في المال) أى الارض

يستى لرب الأرض فذلك زيادة ازدادها عليه ، فن اشترط الزرع بينهما فلا بأس بذلك إذا كانت المؤنة كنها على المباعل في المان البذر والستى والملاج كله ، فإن اشترط المباخل في المال على رب السلمة أن البذر عليك فإن ذلك غير جاز لأنه قد اشترط على رب المال زيادة ازدادها عليه ، وإنما يكون المساقة على أن على الرجل الداخل في المال المؤنة كلها والنفتة و ولا يكون على رب المال منها شيء ، فهذا وجه المساقة المعروف م

والأشجار (يستى) حيننـ (لرب الأرض) زرعه أيضاً (فذلك زيادة ازدادها) رب الأرض (عليه) أى العامل وهي لاتجوز قال (فإن اشترط) رب الارض أن (الزرع) تـكون مشتركة (بينهما) أي بين رب الأرض والعامل (فلا بأس بذلك إذا كانت المؤنة كلها على الداخل في المال) أي على العامل (البدر) بالرفع بدل عن المؤنة (والستى والعلاج) عطف على البدر (كله) ناكيد للمؤنة وهذاكله بيان للمؤنة (فإن اشترط الداخل في المال) وهو العامل (على ربالسلعة أن البذر ﴾ يكون (عليك فإن ذلك غير جائر) أيضا (لأنه) أى العامل (قد اشترط) همنا على رب المال) أي رب الأرض (زيادة ازدادها) العامل عليه (وإنما) تمكون (المساقاة) جائزة (على أن على الرجل الداخل في المال) بزيادة على الثاني على لفظ الداخل ، وقد سقط من أكثر النسخ وهوخبر مقدم لإنواسمه المؤخر (المؤنة كلها والنفقة) عطف تفسير للمؤنة (ولا يكون على ربَ المال منها) أي من النفقة (شيء) اسم لايكون (فهذا) هو(وجه المساقاة) وطريقها (المعروف) بين أهل العلم الجائز عند العلماء ، قال الباجي : وهذا كما قال وذلك أنه لا مخلو أن يسكت عن البياض في عقد المساقاة ، أو يشترط أحدالتعاقدين ، فإن سكت عنه فقد قال ابن الجلاب في تفريعه: هو لصاحبه يفعل فيه ما يشاء من زراعة وإجارة أو ترك ، وقال محمد وابن حبيب: إن تشاحا عند الزراعة فذلك للمامل ، وجه القول الأول ومومة:ضي رواية ابن نافع عن مالك الحديث المنقدم أقركم ماأقركمالة علىأن الشهرة بيننا وبينكم ، فوجه الدليل منه أنه اشترط لنفسه وللسلمين نصف الشهرة وذلك وقت الإشتراط واستيفاء الحقوق وتبينها ، فظاهر ذلك أن جميع ما يكون له ، ووجه آخر وهو أن الارض بين العاملين وإنما يكون للبي صلى الله عليه وسلم وللمسلمين ماتناوله اشتراطه ونصف النمرة دون سائر ما بأيديهم ، ولذلك الفردوا بمهاكما ومسارحها وغير ذلك، وماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى خبير ليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما غرج منها على مايعمل فيها من الاشجار ، ويحتمل أن يكون في عقدين أو على مكانين أو زمالين ، ويحتمل أن يعود الضمير فيما يخرج منها على ما يُعمل فيها من الأشجار فيكون بمغي

ما قد سان، في الحُدرِيُّ الأولَّ ، وإنْ كان حكت حتى زرعه العامل لنفسه ، فقال محمد وابن حبيب مازرع "مامل فهوله، وفي كتاب ابن سحنون عن مالك عليه كراء الأرض لصاحب الحائط، وجه القرل الأول ماقدمناه من أن لفظ المسافاة يختص النابر وما كان من الأرض على وجه التبع فهو للعامل كالمراح والمسكن ، وجه القول الثاني أنه مفصود بالحرث والعمل . فوجب أن لايختص بالعامل - فإن شرطا أن يكون بينهما على أن البذر والعمل من عند العامل بي فقد قال مالك في المدونة وغيرها: ذلك جائر ، قال ابن القاسم: وجه ذلك أن السنة جاءت ل خبير أنه صلى الله عليه وسلم عام مم و البياض والسواد على النصف ، وإن شرطا أن يكون بينهما والبذر من عندهما . فني المعورة: لا يجرز ذلك ، وكذاك إن كان البدُّركاء من عندصاحب الأرض . اه. قال ابن رشد: إختافوا إذا كان مع النخل أرض بيضاً. ومع الخار بل يجوز أن تساقى الأرض معالنخل يعرم من النخل أو بجز من النخل و بجزء تما يخرج بن آثار صفاه هب إلى جو از ذاك طائفة وَبَهُ فَالْصَاحِبَا أَيْحَنِيْفَةُ وَانْلِيتُ رَأَحْدُوالنَّورَى وَابْنَ أَنِّي وَجَاعَةً ، وَقَالَ الشافعي وأهل الشاهر: لا تجرز المساتاة إلا في النمر فقط ، وأما مالك فقال : إذا كانت الارض تبعا للنمر وكان أثمر أكثر فإلك فلا بأس بدخولها في المساقاة اشترط جرم خارجاً منهاأو لم بشترطه وحدة لك الناك فمأ دونه أغني أن يكون مقدار كراء الارض الله من المرفة دونه ، ولم يجز أن يشترك رب الارض أن يروع البياض النفسه. لانها زيادة ازدادها عليه . وقال الشافعي ذلك جائن وحجة من أجان المساقاة عليهما جمعا خدوث ان عمر رضي المعنهما أنه صليات عليه وسلم ساقاهم على نصف ما نخرجه الأرض والنمرة ، وحجة من لم يجز داك مارُوي من النهي عن كراء الأرض بما يخرج منهما في حديث رافع ، وقال أحمد بن حنبل: أحاديث رافع مضطربة الالفاظ وحديث ابن عمر رضي أنه عَنه أصبحواً مَا تحديد مالك . ذلك بالثلث نضمين وهو استحان . اه . وقال الموفق إذا كان في الأرض شجرو بينه بياض أرض فدا قاء عني الشجر وزارعته الأرض "لي بين الشجر جازسوا مقل بياضًا لأرضَأُو كُرُونِهِمَ عَلِيهِ أَحْمَدُ ، وقال: قَدْ دَفَعَ لَنْهِيصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم خيبرُعَلَى هَذَا وَجِنَّا قال كل من أجاز الزارعة في الأرض الفردة وة ل أصحاب "شافهي: لا اصح لأن للساقاة لا تتناول الارض وتصحق النخل وحده . تموَّال الموفق: وظاهر المذهب أن المزراعة [تما تصح إذا كانا البذرمن وسوالاً يض والعمل من العامل تفي عابه أحمد في رواية جماعة ، واختار دعامة الاصحاب وهو مذهب النسيرينوالشافعيوالمحق، لانه عقد يشترك العامل ورب المال في تمانه فوجب أن يكون رأس المال كله من عند أحدهما كالمسافاة والمتناربة وقدررى عن أحمد ما يدل على أن البقر بجيوز أن يكون من العامل فعلى هذا أيهما أخرج "بيذر جاز ، وروى نحو ذلك عن عمر بن الحطاب <mark>وهو</mark>

قال مائك : وإذا كانت النفقة كلها والمؤنة على رب الحائط ولم يكن على الداخل فى الداخل بيده إنا ديد المال دي. إلا أنه يعمل بيده إنما هو أجير ببعض الثر . فإن ذلك لا يصلح لأنه لا يدرى كم إجارته إذا لم تسم له شيئاً معرومًا يعرف ويعمل عليه لا يدرى أيقل ذلك أم يكثر .

قال مالك: وكال متارض أو مــاق اللا ينبنى له أن يستنى من المال ولا من النخل شيئًا دون صاحبكوذاك أنه يعير أجيرًا بذلك ، مثل أن يتول : أساقيك على أن تعمل لم في كذا وكذا نحلة تستبها لي وتأبرها

(قال مالك : وإذا كانت النفقة كلها والمؤنة) كلها عطف تفسير النفقة (على رب الحائط)

وأكده بقوله (ولم يكن على الداخل في المال) أى العامل (شيء) من النفقة (إلا أنه) أى العامل (يعمل بيديه) يعني يكون منه مجرد العمل (إنما هو) أى العامل حيننذ (أجير) محض يعمل (يبعض الثمر) الحاصل (فإن ذلك العقد لا يصلح) ولا يجوز لانه لم يبق مساقاة بل صار إجارة فاسدة لجمالة الاجرة (لانه لايدرى كم إجارته إذا لم يسمى ابناء الفاعل والضمير لرب الحائط (له) أى للعامل (شيئا) معينا في الاجرة (يعرفه و يعمل عليه) أى على ذلك القدر وذلك لانه إذا استؤجر على النمة صارت الاجرة مجبولة لانه (لا يدرى أيقل ذلك) الذى يحصل من المحر (أم يكثر) فصار الحاصل مجبولا وجهالة الاجرة في الإجارة تفسدها ، قال ابن رشد : اتفق القائلون بالمساقاة على أنه إن كانت النفقة كابا على رب الحائط و ايس على العامل إلا ما يعمل بيده أن ذلك لا يجوز ، لا تها إجارة بما لم يخلق ، أه . وفي الدر المختار : ان نفلة الزرع بعد مضى مدة الزراعة عليهما بقدر الحصص ، وأما قبل مضيا فسكل عمل قبل انتها الزرع كنفقة بذر وهونة حفظ وكرى نهر على العامل ، فإذا تناهى بقي مالا مشتركا بينهما فتجب عليها مؤنه كحصاد ودياس ، فإن شرطاه على العامل فسدت كا لو شرطاه على رب

(قال مالك : وكل مقارض) ، بكسر الراء أى من يعطى مالا لرجل فراضا (أو مساق) من يعطى حائطه لآخر مساقاة (فلا ينبغى له) أى لسكل واحد منهما (أن يستنى من المال) أى من مال القراض (ولا من النخل) أى فى المساقاة (شيئا) لنفسه (دون صاحبه وذلك) أى وجه عدم الجراز (أنه يصير) حينئذ (اجيراً بذلك) لأنه يكون حينئذ (كانه يقول) للعامل وفى النسخ الهندية مثل أن يقول (أساقيك) أى أعطيك هذا الحائط مساقاة (على) شرط (أن تعمل لى) خاصة (فى كذا وكذا نخلة) مستثناة من شركتك (تسقيما لى) بيان لقوله تعمل (وتأبرها) بعنم الموحدة وكسرها أى تلقحها وتصلحها هذا فى المساقاة و مكذا فى القراض كانه يقول للمقارض

وأقارضك في كذا وكذا من المال على أن تصل لى بعشرة دنابير ليست بما أقارضك عليه ، فإن ذلك لا يفايي ولا يصلح ، وذلك الأمر عندة .

قال ما الله : السنة في المساقاة التي يجوز لرب الحائط أن يشترطها على المساق شد الحفائر وخم الدين وسرو الشرب

(وأقارضك في كذا وكذا من المال) أي أعقبك مائة دينار مثلا قراضا (علي) شرط (﴿ تعمل) وتتجر (لى بعشرة دنانير) الى (ليست) هذه العشرة . (بما أقارضك عليه) بل ما يحسل من ربح هذه العشرة يكون خالصا لى ﴿ فَإِنْ ذَلْتُ ﴾ المذكور من العقدين ﴿ لَا يَنْبَغَى وِلَا يَصَلُّح ﴾ ولا يجوز(وذلك الامر عندنا) بالمدينة المنورة، وهدا ظاهر الفساد إذ جعل شرط المسآفاة والقراض ما ليس مهما وذكر القراض مع الساقة ، لأن القراض أصل المساقاة ، قال أن رشد: إنفقوا على أنه لايجوز فيها اشتراط منفعة زائدة ، مثل أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة دراهم أو دنانير . ولا شيئاً من الأشياء الحارجة عن المساقاة إلا الشيء اليسير عند مالك مثل سد الحظار وإصلاح الطفيرة وهي مجتمع الماء . ا هـ . وسياتي بيان ذلك الذي استثنى . (قال مالك : السنة) أي الطريقة المعروفة ، في المساقاة التي يجوز لرب الحائط أن يشترطها على المساقى) بفتح القاف على ما ضبطه الزرقاني أى على العامل (شد الحظائر) بالشين المعجمة وهو الاكثر عن مالك أي تحصين الزروب ، ويروى عنه بالسين المهملة يعني سد الثلة ، قاله أبو عمر ونقل في المشارق عن يحيي الانداسي أن ماحضر بررب فبالمعجمة، وماكان بجدار فبالمبطة، والحظائر بالظاء المعجمة جمع طيرة هي العبدان التي بأعلى الحائط التمنع من تنسور عليه . وقال ابن قتيبة ، هو حالط البستان ، وفي نسخة الباجي شد الحظار ، قال الحظار هو ما بحظر به على الحظيرة وهو الحائط وغيرِه ، وهو الذي يسمى الزرب فما انتنام منه جاز أن يشترط علىالعامل سد ذلك النام ، و يروى سد الحظار ومعناه أن يسترخى رياطه فه غرط 🁟 العامل شده ١ م . و قال الدردير (سد) بالمهملة والمعجمة (حفيرة) بظاء معجمة الزرب بأعلى الحائط يمنع التسور وشده بالشين المجمة يكون بنحو الحبال ، و بااسين المهملة يكون بأعر اد ونحوها لما انفتجمته ، قال الدسوقي : قوله الزرب بأعلى الحائط هي الزرب الذي يحمل بأعلى الحاط المحيطة بالبستان سواء كان من شوك أو من جريد أو بوص أو من أعواد ، أه . ﴿ وَحُمَّ الَّمِينَ ﴾ بفتح الحاء المعجمة وتشديد الميم أى كنيمها وتنظيمها من خممت البيت إذا كنسته ، نهاية . كذا في المحلى ، وقال الزرقاني: أي تنقينها ورجل محموم القلب أي نقية من الغل والحسد ، وقال الباجي : خم العين تنقيتها ، وقاليان حبيب : هو كنسها روسرو) بفتح "سين المهمة وسكون الراء فواو أي كنس (الشرب) بفتح الممجمة والراءجمع شربة ، ومي حياض يستنقع فيها الماء حول الشجر ، قاله الرزقاني.

وآبار النخل وقطع الجريد وجد التر هذا وأشباهه على أن المدقى شطر التر أو أقل من ذلك أو أكثر إذا تراضيا عليه ، غير أن صاحب الأصل لا يشترط إبتداء عمل جديد بحدته فيها من بثر بحقوها ، أو هين برنع في رأسها أو غراس بقرسه فيها يأتى بأصل ذلك من عنده . أو ضفيرة بينيها تعظم فيها نفته .

وفي المحلى : سير والشرب تنقية أنهاره وسيَّه ، قال العيني : أحسبه من قولهم سروت الشيء إذا نرعته نهاية والشرب بكسر الثمين الحوض حول النخل والشجر يلق فبها المناء، وقال الباجي. سرو الشرب هو الكنسر والشرب الحوض حول النخل ليبتي فيه آلمـــاء بهــــ الــــقي ، وقد روى في سرو الشرب سوق الشرب وهو جاب المــاء الذي يستى به من مستقرد إلى الأصل الذي يستى به ، قال ابن حبيب : سرو الشرب تنقية الحياض التي تمكون حول الشجر وتحصين حروفها وبجيُّ المناء إليها وزم القف ، وهو الحوض الذي يفرغ فيه الدلو ويجرى منه إلى الظفيرة ، وقد قال ابن حبب . ان سرو الشرب على العامل . وإن لم يشترط عليه ، وأما خم الدين وزم القف فإنه يجوز أن يشترط عليه ، وإن لم يشترط عليه فهو على رب الحائط، ا هـ. (وابار) بكسر الهمزة وتشديد الموحدة (النخل) أي تذكيرها، قال الدردير : هو تعليق طلع الذكر على الآنئي ، قال الباجي : أما إبار النخل قال ابن حبيب وغيره هو تذكيرها فني المدونة قال ابن القاسم: التلقيح على العامل وإن لم يشترط عليه لأن مالكا قال جميع عمل الحائط على العامل (وقطع آلجريد) من النخل إذا كسرت ، وقد يفعل مثله بالشجر لقطع قضبان الكرم (وجد النمر) بفتح الجمروتشديد الدال أي قطعة ، والنمر بالمثلثة في المصرية وَالمثناة الفوقية في الهندية (هذا) الذَّى ذكر (وأشباهه)كرم الفف وهو الحوض الذي يجرى منه إلى الصغيرة (علم) شرط (أن المساقي شطر النمر) بالمثانة في جميع المسح أى نصفه مثلاً (أو أقِل من ذلك) أى النصف (أو أكثر) منه (إذا تراضيا عليه) بشرط أن يكون جزء مشاعاً لا مُقدارا مسمى ، قال الموفق: المساقاة لا تصح إلا على جزء معلوم من النمرة مشاع ،كالنصف والناث ، لحديث ابن عمر عامل أهل خيبر بشطر مايخرم،نها ، وسواء قِلِ الجزء أو كثر ، فلو شرط للعامل جزء من مائة جزء أو جعل جزء منهالنفسه والباقى للعامل جاز ما لم يفعل ذلك حيلة ، ا ه . قلت : وقد تقدم أن الحيل لا تجوز عند أحمد وتقدم خلاف الأتمة في الحيل في محله (غير أن صاحب الاصل) أي رب الحافط (لا يشترط) على العامل (ابتداء عمل جديد) بالجبم (يحدثه العامل فيها) أى في الحائط (من بتر يحتفرها) وفي الهندية بحفرها ، بيان للعمل الجديد ومثال له (أو عين يرفع رأسها) قال الباجي : يريد أن تمكون العين لانخفاضها لا يصل ماؤها حيث يريد فيبني حواليها بنيانا پرفعه فيصل من أعلى ذلك البنيان إلى حيث يريد (أو غراس يغرسه فيها) أى في الأرض (يأتي) العامل (بأصل ذلك)

قال مالك : وإيا ذلك بمنزلة أن يقول رب الخالط لوجل من الناس ان لى هاهد بينا أو احفر لى بيراً أو أجر لى عينا أو اعمل لى عملا بنصف ثمر حالهى هـ ذا قبل أن يطب ثمر المائط ومحل بيعه ، فهذا بيع المخر قبل أن يبدر صلاحه ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النار حى يبدر صلاحه .

قال مالك : فأم إذا طب النّمر وبدا صلاحه وحل بيعه ، تم قال رجل لرجل اعمل لى بعض هذه الأعنال لدل يسميه له بنصف تمر حالهاى هــــــذا قلا بأس بذلك ، وإسا

الفراس (من عنده) قال الباجى معناه أن يشترط على العامل غرسا يأتي به من عنده ويغرسه في أرضه وحائطه، فإن ذلك لا يجوز ، رواه ابن الموازع مالك، وقال محمد : إن كان يسيراً أجر أصافيرة) بانضادالمسجمة موضع يجتمع فيه المساء كالصهريج ، وقال الباجى : هى عبدان تسج وتضفر وتطين وبحتمع فيها المساء كالصهريج ، قاله الزرقاني وفي المنتقي الضفيرة بحبس الماء كالصهريج (يغيها) أى الصعبرة الدمن كالصهريج المنتقيل الشفيرة (يفقته إلى نفقة العامل ، قال الباجى: وإنما شرط عبهه التنقية فيها لأنه إن لم يكنله فيها إلا إصلاح يسيركجر بعض حروفها جازاشتراط ذلك على العامل التنقية فيها لأنه إن لم يكنله فيها إلا إصلاح يسيركجر بعض حروفها جازاشتراط ذلك على العامل الكني ملحقا بما سبق وهو الاوجه (وإنما ذلك) أى اشتراط الأمور المذكورة يكون (بمنزلة أن يقول رب الحائط لوجل من الناس ابن لم) بصيغة الأمن من البناء (هاهنا بينا أو) يقول (اعمل مثلا (احفر لى بين أو) يقول (المحر المغلل على المؤلل أن يطب غمر الحائط (و) قبل أن (بحل معلم المؤلد لا يحرز بيده النمر قبل أن يطب فيزا أن يطب غمر الحائط (و) قبل أن بدو طلم عن بيم النمار حتى بيدر صلاحه) فيمنع هذه الإجارة أيضاً لدخر لها في حكم البيم قبل وسلم عن بيم النمار حتى بيدر صلاحه) فيمنع هذه الإجارة أيضاً لدخر لها في حكم البيم قبل بدر الصلاح .

(قال مالك: فأما إذا طاب النمر وبدا صلاحه) تفسير لبدو الصلاح ((وحل بيعه) تأكيد له (ئم قال رجل لرچل) آخر (اعمال لم بعض هذه الأعمال) المذكورة (لعمل يسميه له) ويعينه (بنصف تمر حائطي هذا) الذي طاب (فلا بأس بذلك) ووجه الجواز أنه (إنما على أن النمر بيننا وبينكم ، قال : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعث عبد الله ابن رواحة ، فيخرص بينه وبينهم ،

قد علق ولم بيلغ الثمر حيث لا مجوز إلا ببيان المدة لأنه يتفاوت بقوة الأراضي وضعفها تفاوتا قاحشا اه. (على أن الثمر) بالمثلثة في النسخ المصرية وبالمثناة الفوقية في الهندية يعني ما يخرج منها مشترك ربيننا وبينكم) نصفينكما فىالصحيحين عنابن عمررضىالله عنهما أنالنى صلىالله عليه وسلم عامل أهل خبير بشطر ما يخرج ، قال عياص: هو مفسر للإسهام في حديث الموطأ فإن المساقاة لا تجوز مهمة والجزء فيها مايتفَّقان عليه قل أوكثر ا ه. وأوضع منه ماني المحلى عن البخارى عن أن عمر لما ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على حير أراد إحراج اليهود عنها فسألوه أن يقرهم على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها. فقال: نقركم بها على ذلك ماشتنا ، الحديث (قال) ابن المسيب (فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبدالله بن رواحة) بفتح الراء أحد شعرا. الإسلام ابن ثعلبة بن امرى. القيس بن عمرو الأنصاري الخزرجي ، أحد السابقين الأولين شهد العقبة وبدراً والمشاهدكاما إلى الموتة فاستشهد بها في جمادي الأولى سنة ٨ ﻫ وكان ثالث الأمراء مها ، وظاهر افظكان يقتضىالتكرار وقد بعث للخرص مرة واحدة لأنخير فنحت فيصفرسنة سبعها تقدم قريباً ، وابن رواحة رضي الله عنه استشهد في جمادي الأولى سنة ثمان كما ترى قال الشيخ أبو إسحق في زاهيه خرص عليم عاما واحدا ثم قتل بمو تة (فيخرص) ابن رواحة (بينه) صلى الله عليه وسلم (وبينهم) أي بيناليهود ، قال الباجي: أضاف الخرص إليه لتصرفه فيه ومحتدل أن يكون ذلك فيها بخصه لنفقة عياله ، قال السرخسي فيه دليل على أن للإمام فيالأراضيالتي يكونخر اجها حراج المقاسمة وفي الأرضالمشيرية أن يبعث من يخرص التمار والزروع على أهلها إلا أن عند الشافعي هذا الخرص، عزلة المكيل حثى إذا ادعوالنقصان بعد ذلك لانقيل قولهم إلابحجة ، وعندنا هذا الحرص لا يكون ملزماً إياهم شيئا لأن الذي يخرص إنما يقول شيئا بطن والظن لايغي من الحق شيئا فالقول قولهم في دعوى النقصان وعلى من يدعى الخيابة إثباتها بالبيئة. وعلى هذا الأصل جوز الشافعي بيع المرابا بالخرص، وقال الخرص بمزلة الكيل وقال علماؤنا الخرص ليس بمعيار شرعي فيكونهذا بيعالثمر بالثمر مجازفة ، وتأويلمافعله ابن رواحة منوجهين: أحدهما أن ذلك كانءلى ـ صبيل النظر للمسلين نهجي بتحرز اليهود من كتان شيء فقد كانوا فيعداوة المسلين بحيث لايمتنعون مما يقدروا عليه من الاضرار بالمسلمين ، وقيلكان ابن رواحة مخصوصاً بذلك حتى كان خرصه

ثم يقول إن شئم فلكم ، وإن شئم فل ، فكانوا بأخذونه ،

بمنزلة كبل غيره لا يتفاوت قد علم ذلك صلى الله عليه وسلم من طريق الوحمي ، أو كان ذلك له بدعاء رسول الله صلى عليه وسلم وبكونه مبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم اه .

(ثم يقول) ابن رواحة لليود (إن شتتم فلكم) وتضمنون نصيب المسلمين (وإن شتتم فل) وأضمن نصيبكم(فكانوا أبعد تخديره (يأخذونه) بالرضاء ، وفي أن داود من رواية ابن عباس بعث إليهم ابن رواحة فحرز عليهم النخل وهو الذي يسميه أهل المدينة الحرص ، فقال : في ذه كذا وكذا فالوا:كثرت علينا بالبن رواحة ، قال : فأنا إلى حرز النخل وأعطيكم نصف الذي قلت ، قالوا : هذا الحق وبه تقوم السماء والارض ، قد رضينا أن تأخذه بالذي ُقلت .

وفى الحديث إشكال قوى في الحرص والعمل به ، قال ابن عبد البر : الحرص في المسأنَّاة لايجوز عند جميع العلماء لأن المسافيين شريكان لايقتسمان إلا بعا يجوز به بيع الثمار بعضها يعض، والادخانه المرابَّة، قالوا: وإنما بعث رسولالله صلى للهجليه وسلم من يخرص على اليهود لاحصاء الزكاة لان المساكين ليسو ا شركا. معينين الو برك البهود وأكلها رطباً والنصرف فيها أخر ذلك سهم المسلمين ، قالت عائشة : إنما أمر صلى أنه عليه وسلم بالحرص لكى تحصى الزكاة قبل أن تؤكل العار اهم . وفيه انه إن كان ذاك لم يكن للخرص على اليهود معنى ، فإن تعلق الزكاة كان من المسلمين خاصة . و أيضا لم يكن لقوله , إن شتتم فلـكم وإن شتتم فلي، معنى . ولذا قال ابن رشد : وهذا حرام بالإجماع كما تقدم فىالبحث النالث من الابحاث في أول الباب . وقد قال ابن مزين: حالت عيسى عن فعل ابن رواحة إذا كان يخرص تمرخيبرالذي أقره النبي صلى الله عليه وسلم بأيدىاليود مساقاة ، تم يقول لهم: إن شائم فلكم وإن شائم فلى ، أبجوز ذلك للمساقيين والشريكين؟ مقال: لا يعمل بذلك ولايصلح اقتسامه إلا كيلا لا أن تختلف حاجتهما إليه فيقتسمانه بالخرص، وهذا الذي قاله عبـي حمله عليه أنه تأول الحرص الفسمة خاصة ، وإذا كانَّ الحرص للزكاة ` لزم إخراجها منجبع ثمر الحائط إن كان العامل ذميا أو عبدا ، لأن الزكاة إنما تعتبر بحال مالك الأصل فإن كان صاحب الأصل مسلما حرا فالزكاة في جميعه ، وإنكان صاحبه عبدا أو ذميا فلا زُكَاهَ في شيء منه , لأن العامل يعلك حصته من الثيرة بالقسمة والزكاة تجب فيها قبل ذلك بيدو الصلاح , ويحتمل أن تنكون الحرص القسمة ، لأنه قد علم اختلاف حاجتهما إليه ، لان اليهود كانوا يربدون أن يأكلوه رطبا ، والصحابة لا يعكنهم ذلك ، ولا يحتاجون إليه إلا تعرأ ، وقد قال مالك في الشركا. في الحائط تختلف حاجتهم في النمرة فيمضهم يريد البيع ، وبعضهم يريداً كله رطبا

الشرط في الرقيق في المساقاة

يجوز بشرط أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره أو يكون مع كل واحد منها من غير جنسه ، وقال حماد بن أبي سلمان ، وأبو حنيفة يجوز هذا كله إذا كان المفرد أكثر من الهدى معه غيره أو كان مع كل واحد منهما من غير جنسه ، وقال الحسن . لا بأس ببيع السيف المحلى بالفضة بالدراهم وبه قال للدمي والنخمى انتهى ، وتقدم البسط في هذه المسألة في البيوع .

الشرط في الرقيق في المساقاة

يعني إذا شرط العامل في المساقاة أن يعمل معه رقيق رب الممال فماذا حكمه؟ قال أبن رشد :. أجمعوا على أن ما كان في الحائط. من الدواب والعبيد أنه ليس من حق العامل، واختلفوا في شرط العامل ذلك على المساقى ، فقال مالك : يجوز ذلك فيها كان منها في الحائط. قبل المساقة، وأما إن اشترط فيها ما لم يكن في الحائط فلا يجوز ، وقال الشافعي . لاباس بذلك وإن لم يكن في الحائط، وبه قال ابن نافع من أصحاب مالك، وقال محمد بن الحسن لا بحوز أن بشترطه العامل على رب المال،ولو اشترطه ربالمـال على العامل جاز ذلك ، ووجه كراهية ذلك ما يلحق في ذلك من الجهل بنصيب رب الممال ، ومن أجازه رأى أن ذلك نافه ويسير ولنردد الحكم بين هذين الأصلين استحسن مالك ذاك في الرقيق الذي يكون في الحائط في وقت المساقاة ، ومنمه في غيرهم لأن اشتراط المنفعة في ذلك أظهر ، وإنما فرق محمد بن الحسن لأن اشتراطهما على العامل هو من جنس ما وجب عليه من المساقاة وهو العمل بيده، اهـ وقال الموفق. إن شرط أن يعمل معه غامان رب المال فهو كشرط عمل رب المال، لأن عملهم كعمله ، وقال أبو الخطاب: فيه وجهان أحدهما ما ذكرنا ، والناني بجوز لان غلسانه ماله فجاز أن تعمل تبعاً لمـاله كثور الدولاب ، وأما رب المال لا يجوز جعله تبعاً ، وهذا قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ، فإذا شرط غلمانا يعملون فنفقتهم على ما يشترطان فإن أطاقا ولم يذكرا نفقتهم فهيءلى رب المال وبهذا قال الشافعي ، وقال مالك:نفقتهم على المساقي ولا ينبغي أن يشترطها علىرب المال لأن العمل على المساقى قونةمن يعمل عليه كونة غلمانه ، ولنا أنه علوك رب المال فكانت نفقته عليه عند الإطلاق فإن شرطها على العامل جازو لا يشترط تقديرها وبه قال الشافعي. وقال محمد بن الحسن، يشترط تقديرهالانهاشترط عليه مألا يلزمه فوجب أن بكون معلوماك اثرالشروط ١٠هـ. انتهى وقالدردير. لا تصح المساقاة باشتر اطاخراج من في الحائضين رقيق أو دواب كانت موجودة فيهايوم الدقمد ، فالمضر شرط. إخراج ما كان موجودا بخلاف مالوأخرجها بلاشرط. ولاباشتراط

مالك ، إن أحسن ماسمع في عمل الرقيق في الممالة يشترطهم المماقي على صاحب الأصل أنه لأبأس بذلك ، لأتهم عمال المال لامنفه فيهم الداخل ، إلا أنه تخفف عنه جم المؤنة.

تجديد على العامل أو على رب الحائط التيء من ذاكن يكن موجوداوقت العقد، قال الدسوقي . أشار بهذا إلى أن المضر إنما هو الإشتراط ، وأما البجديد لذي لم يكن موجودا في الحائطوقت العقد من غير شرط لم يضركان المجدد العامل أو رب الحائط ، قال الدردير : وتازمه نفقة نفسه ونفقة دواب الحائط ورقيقه كانوا له أو لرب الحائط أه .

﴿ قَالَ مَالِكَ : إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمَعٍ ﴾ هو في عمال الرقيق ، كذا في النسخ المصرية ﴿ وَفِي الْهَندية في عل الرقيق (في المماقاة يشترطهم المماقي) بفتح الفاف (على صاحب الأصل) أي يشترط العامل على رب الأرض عمل الرقيق معه ، فقال مَالك فيه (إنه لا بأس بذلك) أى جائز ، قال الباجي . يريد الذين كانوا عماله وقت المساقاة ، وقد قال مالك في المدونة . لا يجوز لصاحب الحائط أن يشغرط إخراجهم إلا أن يكونوا قد أخرجهم قبل ذلك ، فعلى هذا يكون اشتراط للعامل لهم على وجه رفع الإلباس، وبحنمل أن يكون على وجه إقرار رب الحائط أنهم في -الطه عند المساقاة • آه . قلت . وتقدم الضابط في ذلك قريبا في كلام الدردير (لأنهم) أى العبيد (عمال المال) كانوا يعملون فيه قبل العقد (فهم) أيضاً (بمنزلة المال) الذي يساقي لأن الأصل الذي يساقي هو مال رب الحائط والعبيد أيضا ماله ، وكانوا فيه قبل للمقد فصاركان المال ألفي شجرة بدل ألف شجرة هذا على مافي جميع النسخ الموجودة عندى من المصرية والهندية ففها كاما ، بخرلة المال ، باللام في آخره ، ومايغطر في بال هذا الحقير المقر بالنقصير أنَّ الله ط و بمنزلة الماء بالهمزة في آخره ، والمعني أن وجود العبيد في الحائط بمنزلة وجود العين فيه ، ويؤيده ماسيأني من تنظيره بالواثنة وإليه يومي. كلام الباجي الآتي ، لكن في نسخته أيضا في الشرح والمان مما المال باللام (لامنفعة فيهم) أي في العبيد (اللداخل) أي للعامل خاصة حتى يمنع الجواز (إلا أنه تخف عنه بهم المؤنة) أي لامنفعة فيهم للمامل سوى شيء من تخفيف العمل عليه بسبيهم ، قال الباجي : قوله و لانهم همال المال ، فهم بمنزلة المال لا متفعة فيهم للداخل إلا بمخفيف العمل، يريد أنهم كانوا عمال المال قبل ذلك إلى حين العقد ، فظور المال وقوته وكثرة عمارته إنما كان بعملهم ولهم فيه ك**ا**ثير فـكانوا يمرُّلة الماء الذي به صلاح الحائط وعانه فلا يجوز لذلك إخراجهم من المآل ، لأن ذلك بمنزلة

وإن لم يكونوا في للمال اشتدت مؤمه وإنا ذلك بمزلة المساقة في العبن والنفج ، وان تجد أحداً يساق في أرضين سواء في الأصل والمنفة ، إحداها بعين واثنة غزيرة ، والأخرى ينضج على شيء وامد غلفة مؤنة العين وشدة مؤنة النضح ، قال : وعلى ذلك الأمر عندنا ، قال مالك : والوائنة الثابت مؤما للتي لا تنور ولا تنقلم .

الستى وسائر ما يتصل الانتفاع مه ، أه . (وإن لم يكونوا) أي العبيد (في المال) أي في الحائط . (اشتدت) وزادت (مؤنته) أي مؤنة العامل لعدم المساعد (وإيما ذلك) أي نظير ذلك أنه ﴿ يَمْنُولَةُ الْمُسَاقَاةُ فِي الدِّينِ ﴾ أي مساقاة الحائط الذي فيه الدين والنضح بالضاد والممجمة أي المباء الذي يحمله الناصم وهو الجل، فإن الأول تخف فيه المؤنة على العامل، والثاني تبكثر وتشتدفيه المؤنة، فكذا وجُّود العبيد في الحائط وهم أيضاً مال رب الحائط. يمنزلة وجود العير في الحائط. لرب الحائط (ولن تجد أ-مدا يساقي في أرضين) بالنثنية (سواه) ضبطه الزرقاني الجر صفة أي مستويين (في الأصل) أي مقدار الأشجار (والمنفعة) الحاصلة مِن الأشجار (إحداهها) أي تستى إحدى الأرضين (بعين واثنة) بواو فألف فمثلثة فنون آخره ها. أى دائمة لا تنقطع (غزيرة) صفة عين كثيرة الماه (والآخرى) أى وتسنى الارض الآخرى (بنضح) بحرف الجرعلي المصدر في النسخ المصرية ، وفي الهندية ينضح بالمثناة النحتية على صيغة المضارع والأوجه الأول لأنه كان ينبغي على الناني أن تسكون بالمثناة الفوقية (هل شي واحد) قال الزرقاني : كبمير، -اه . وعلى هذا فهر متعلق بنضح ، والأوجه عندى أنه متعلق لقوله يساقى ، يعني لن تجد أحدا يساقيهما على حصة واحدة بل الذي يكثر فيه المشةة يزيد فيه نصيب العامل بخلاف الآخرى . فكذلك الأرض التي فيها الرقيق لا تساوى الآخرى الحالية عنها (لحفة مؤنة العين) في الاول (وِشدة مؤنة النصح) في الأرض الثانية ، قال الباجي . بريد أن الارضين إذا تساونا في طبب ـ الارض وقوة النخل وكثرة غلَّهما إلا أن إحداهما لسقيها نضح ما مون غزير لا يتكلف عمل في إخراجه والستى به ، والنانية سقيها نضم يتكلف فيه المؤنة يأخذها نسقا واحدا في عقدين إلا أن يأخذ أحدها لمسكان الآخر في عقد واحد . ذلك بما يدل على أن لخمة العمل وشدته تأثيراً ـ مقصوداً في المساقاة ، فلا يجوز أن يشترط منه إلا ما كان عليه الحائط يوم المساقاة ، اه . (قال) مالك (وعلى هذا الامر عندنا) بالمدينة المنورة .

(قال مالك : والواثنة) المذكورة معناها (النابت ماؤها) دائماً (التي لا تفور و لا تنقطع) قال الباجى:الرواية المشهورة عن يحي وغيره الواثنة بالمثناة الفوقية وقال أبو عبيد . في الغربيين الرائن الدائم، وفي الحديث . أما تهاء فعين جارية وأما خبير فاء واثن ، ولم يذكروا ثنا بالناء

قال مالك : وليس للمساق أن يعمل بمال المال في غيره ، ولا أن يشترط ذلك هل الذي ساقاء .

قال مالك : ولا يجوز الذى ساق أن يشترط على رب المال رقيقًا يعمل بهم فى الحالط ليسوا فيه حين ساقاه إياد .

قال مالك : ولا ينبني لرب المال أن يشترط على الذي دحل في ماله نساقاة أن يأخذ من رقيق للمال أحدا يخرجه من المال ، وإنما ساقة الممال على حاله التي هو عليها .

المعجمة بثلاث نقط وحكى صاحب العين الوائن المقيم بالناء بثلاث نقط، ولم يذكر واتناء بالناء بنقطتين ، فعلي هذا تصع الروايتان ، وأما ابن عمر فقال : وانية ولم يذكر النفسير ، أه .

(قال مالك: وليس للساقى) بفتح القاف (أن يعمل بعهال المسال) أى بعهال رب الحائط (في غيره) أى في غيرها حائط رب المسال، قال الياجى. يريد من وجد في الحائط من الرقيق فاشرطهم حين العقد أو وجب له ذلك بمجرده فإنه ليس له أن يستعملهم في غير ذلك الحائط، يريد من حوائطه التي يملكها أو خاتط رجل أجنى اتخذها مساقاة أو عمل فيها بأجرة، وأما إن كان الرقيق للعامل فله أن يستعملهم حيت شاه ويستبد مهم كيف، لانه إنما عليه العمل في الحائظ، على صفة معلومة فعليه أن يأتي جاعل كل حال ويعمل من شاه. (ولا أن يشترط ذلك) أي علهم في غير حائط رب المال (على الذي ساقاه) قال الباجي. يريد أنه يجرز له أن يفعل يجوز أن يشترط ذلك بغير شرط في العقد، فإن فعل منع من ذلك ولا يفسد العقد ولا يتغير شيء منه ، ولا يجوز أن يشترط ذلك زاد في الواضحة ، وبفد هذه الشيرط المساقاة لأن اشتراط الزيادة فيها ينافي صحتها اله. قات : وعهال رب الحائط ملك له نظاهر أن لاحق العامل أن يستعملهم في غير حائط رب المال ، وهذا ظاهر لا يخي خلافا لاحد .

(قال والك . ولا يجوز للذى ساقى) أى العامل (أن يشترط على رب المال رقيقاً) كل يعمل) العامل (بهم) أى بالرقيق (في الحائط) والحال أنهم (ليسوا فيه) أى لم يكونوا في العائط (حين ساقاه إياه) لان ذلك زيادة إزدادها العامل على رب الحائط (قال مالك) وكذلك (لا ينبغى) أى لا يجوز (لرب المال أن يشترط على الذى دخل في ماله بمساقاة) وهو العامل (أن يأخذ) رب المال (من رقيق المال أحداً) من الفلمان (يخرجه) رب المال تفسير لقوله يأخذ (من المال) وذلك لأنه (إنحا ساقال على حاله التى) كان (هو) المال (عليها) عند

44

قال مالك : فإن كان صاحب المـال ير بد أن يخرج من رقيق المـال أحدا فليخرج ، أو يريد أن يدخل فيه أحدًا فليفعل ذلك قبل المساقاة ، ثم ليساق بعد ذلك إن شاء ، قال : ومن مات من الرقبق أو غاب أو مرض فعلى رب الممال أن يخلفه . كل كتاب المماقاة بحمد الله ويتلوه

كتاب كراء الارض ما جاه في كراه الأرض

العقد، وقد تقدم ذلك في أول الباب مع اختلاف الأثمة في ذلك مفصلاً ، قال الزرقاني تبعاً للباجي: وذلك لأن المساقاة مبذية على مناقاة ازدياد أحدهماعلي ما عقد إلا أن مالكا جوز للمامل شرط البسير كعبد ودابة في الحائط الكبير لا الصغير لأن فيه شرط جميع العمل حيننذ ، اه. قلت : و بسط فروع ذلك الباجي .

(قال مالك) وهذا تبكملة للمكلام السابق (فإن كان صاحب المال بريد أن يخرج من رقيق المال أحدا فليخرجه) قبل عقد المساقاة (أو بر بد) رب المال (أن يدخل فيه أحدا فليفعل ذلك) أى الإدخال والإخراج (قبل المساقاة) أى قبل العقد (ثم ليساق بعد ذلك بعد ذلك إن شاء) لآن عقد المساقاة لابد أن يكون مل ما كان عليه عند العقد (ومن مات من الرقيق) التي كانت ً عند العقد (أو غاب) عن الحائط (أو مرض فعلي رب المال أن يخلفه) أي يعطي العامل خلفا وبَدَلَا لَهُ لَأَنَ المَسَاقَاةَ انعَقَدَتَ عَلَيْهُمْ ، فإذَا تَعَذَرُ عَمْلُهُمْ لُوجَهُ فَلَابِدُ عَلَى رب المبال من الخاف لئلا يشند العمل على العامل أكثر مما كان عليه عقد المساقاة (كل كناب المسافأة بحمد اللهوينلوم كتاب كرا. الأرض) هكذا في النسخ الهندية ، وليس في النسخ المصرية إلا كتاب كراء الأرض نقط .

ما جاه في كراه الأرض

قال ابن رشد : أماكرا. الأرضين فاختلفوا فيها اختلافا كثيرا ، فقوم لم يجيزوا ذلك بنة وهم الأقل وبه قال طاوس وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وقال الجمهور ، بجراز ذلك ، واختلف هؤلاء فيما يجوز به كراؤها، فقال قوم : لا يجوز كراؤها إلا بالدراهم والدنانير فقط، وهو مذهب ربيمة وسميد بن المسيب ، وقال قوم : يجوز كراؤها بكل

شيء ماعداالطمام ــواءكانالطمام الحارج منهاأو لم يكن وماعدا ما ينبت فيهاكان طماما أو غيره ، و إلى هذا ذهب مالك وأكثر أصحابه ، وقال آخرون: يجوز كراؤها بماعدا الطعام فقط، وقال آخرون : بجوزكرا الأرض بكل العروض والطعام وغير ذلك مالم بكن بجزء مما يخرج منها من الطعام . ويمن قال به سالم بن عبد الله وغيره من المنقدمين ، وقول الشافعي ، وظاهر ۖ قول مالك في الموطأ ، وقال قوم يجوز كراؤها بكل شي. وبجزء بما يخرج منها ، وبه قال أحمد والتورى واللبث وأبو يوسف ومحدوابن أبي لبلي والأوزاعي وجهاعة ، وعمدة من لم يجز كراؤها بحال . ماروی مالك بسنده عن رافع بن حدیج أن رسولالله صلی الله علیه وسلم نهی عن كراه المزارع ، قالوا : وهذا عام وهؤلاً لم يلتفتواً إلى ماروى مالك من تخصيص الراوى له حين سأله حَنظة عن كرائها بالذهب والورقفقال. لابأس به وروى هذا عن رافع و ابن عمرو أخذ بعمومه وكان ابن عمر رضى الله عسما قبل بكرى أرضه فيرك وهذا بناء على رأى من يرى أنه لا يخصص العموم بقول الراوى ، وروى عن رافع بن خديج قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إجارة الأرضين ، قال ابن عبد البر : واحتجراً أيضاً بحديث جابر قال ، خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أوليزرعها ولا يواجرها ، فهذه جملة الاحاديث . الى استدل بها من لم بجز كراءها , وقالوا أيضاً من جهة المعنى أنه لم يجز كراؤها لما في ذلك من . الغرر لأنه ممكن أن يصيب الزرع جائحة فقد لزمه كر اؤها من غير أن ينتفع من ذلك بشيء ، قال القاضى: ويشبه أن يقال في هذا إن المعنى في ذلك قصد الرفق بالناس لكثرة وجود الأرض كما نهي عن بيع الماء، ووجه الشبه بننهما أنهما أصلا الخلقة ، وعمدة من لم يجز كراءها إلا بالدراهم والدناتير ، فحديث رافع مرفوعا إنما يزرع ثلاثة : رجل له أرض فيزرعها ورجل منح أرضاً ` فهو يزرع مامنم ، ورجّل اكترى بذهب أو فضة ، قالوا فلايجوز أن يتعدّى ماني هذا الحديث ، والآحاديث الآخر مطلقة وهذا مقيد ومن الواجب حمل المطلق على المقيد ، وعمدة من أجاز كراءها بكل شيء ماعدا الطمام. حديث رافع مرفوعاً: من كانت له أرض فليزرعها أو البزرعها . أخاه ولايكرها بثلث ولاربع ولا بطمام مميّن ، قالوا : وهذا هو معنى المحاقلة التي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا: وأيضاً هو من باب بيع الطمام بالطعام نسية ، وعمدة من لم يجز كراءها بالطعام، ولا بشيء بما يخرج منها أما بالطعام فحجته حجة من لم بجز كراءها بالطمام، وأما حجته على منع كرائها بما ينبت : فهو ما وردمن نهيه صلى الله عليه وسلم عن المخابرة ، قالوا وهي كراء آلارض بما يخرج منها ، وهذا قول مالك وكل أصحابه ، وعمدة من أجازكراءها بجميع العروض والطعام وغير ذلك بما يخرج منها أنه كراء منفعة معلومة بشىء معلوم ، فجاز قباسًا مِلْ إجازة سائر المنافع، وكان هؤلاء ضعفوا أحاديث رافع روى عن سالم. قال مالك : وإذا كانت النفقة كلها والمؤلَّة على رب الحائط ولم يكن على الداخل في المال شيء إلا أنه يعمل بيده إنما هو أجير ببعض التر . فإن ذلك لا يصلح لأنه لا يدرى كم إجارته إذا لم تسم له شيئًا معروفًا يُعرفه ويعمل عليه لا يدرى أيقل ذلك أم يكثر .

قال مالك: وكل مةارض أو مساق اللا ينبغي له أن يستثنى من المل ولا من النخل شيئًا دون صاحبه ١٠٤ أنه يمير أجيراً بذاك ، منال أن يتول : أساقيك على أن تسل لى في كذا وكذا نملة نسقها لي وتأبرها

(قال مالك : وإذا كانت النفقة كلما والمؤنة) كلما عطف تفسير للنفقة (على رب الحائط) وأكد. بقوله (ولم يكن على الداخل في المال) أي العامل (شي.) •ن النفقة (إلا أنه) أي العامل (يعمل بيديه) يعني يكون منه مجرد العمل (إنما هو) أي العامل حينتذ (أجير) محض يعمل (ببعض الثمر) الحاصل (فإن ذلك العقد لا يصلح) ولا يجوز لأنه لم يبق مساقاة بل صار إجارة فاسدة لجهالة الاجرة (لأنه لايدرى كم إجارته إذا لم يسم) ببناء الفاعل والضمير لرب الحائط (له) أي للعامل (شيئاً) معيناً في الأجرة (يعرفه و بعمل عليه) أي على ذلك القدر وذلك لانه إذا استؤجر على الثمرة صارت الاجرة مجهولة لأنه (لايدري أيقل ذلك) الذي يحصل من النمر (أم يكثر) فصار الحاصل مجهولا وجهالة الآجرة في، الإجارة تفسدها ، قال ان رشد : اتفق القائلون بالمساقاة على أنه إن كانت النفقة كلها على رب الحائط وايس على العامل إلا ما يعمل بيده أن ذلك لا بجوز ، لأمها إجارة بما لم يخلق ، ا هـ . وفي الدر المحتار : ان نفقة الزرع بعد مضى مدة الزراعة عليهما بقدر الحصص ، وأما قبل مضياً فمكل عمل قبل إنها. الزرع كنفقة بذر ومؤنة حفظ وكرى نهر على العامل، فإذا تناهى نبق مالا مشتركا بينهما قتجب عليهما مؤننه كحصاد ودياس ، فإن شرطاه على العامل فسدت كما لو شرطاه على رب

(قال مالك : وكل مقارض) ، بكسر الراه أي من يعطى مالا لرجل قراضا (أو مساق) من يعطى حائطه لآخر مساقاة (فلا ينبغي له) أي لـكمل واحد منهما (أن يستني من المال) أي من مال القراض (ولا من النخل) أي في المساقاة (شيئا) لنفسه (دون صاحبه وذلك) أي وجه عدم الجواز (أنه يصير) حيننذ (أجيراً بذلك) لأنه بكون حيننذ (كأنه بقول) للعامل وفىالنسخ الهندية مثل أن يقول (أساقبك) أي أعطيك هذا الحائط مسافاة (على) شرط (أن تعمل لي) خاصة (في كذا وكذا نخلة) مستثناة من شركتك (تسقيها لي) بيان لقوله تعمل (وتأبرها) بعنم الموحدة وكسرها أى تلقحها وتصلحها هذا فىالمساقاة وهكذا فىالقراض كأنه يقول للمقارض

وأقارضك في كذا وكذا من المال على أن تصل لى بعشرة ددنير ليست بما أقارضك عليه ، فإن ذلك لا ينبغي ولا يصلح، وذلك الأمر عندنه .

قال ماك : المنة في المماثلة التي يجوز ارب الحائط أن يشترطها على المحاقي شد الحظائر وخم العين وسرو الشرب

(وأقارضك في كذا وكذا من المال)أي أعطيك مانة دينار مثلا قراضا (على) شرط (أنت تعمل) وتتجر (لى بعثيرة دنانير) الى (ليست) هذه العثيرة . (بما أقارضك عليه) بل ما يحصل من ربح هذه العشرة يكون خالصا لى ﴿ فَإِنْ ذَلْتُ ﴾ المذكور من العقدين ﴿ لَا يَنْبَغَى وِلَا يُصَلَّحُ ولا يجوز (وذلك الامر عندنا) بالمدينة المنورة . وهـذا ظاهر الفساد إذ جعل شرط المسآةة والقراض ما ليس منهما وذكر القراض مع الساقة ، لأن القراض أصل المساقلة ، قال ابن رشد: إتفقوا على أنه لايجوز فيها اشتراط منفعة زائدة ، مثل أن يشترط أحدهما على صاحبه

زيادة دراهم أو دنانير . ولا شيئاً من الأشياء الحارجة عن المساقاة إلا الشيء اليسير عند مالك مثل سد الحظار وإصلاح الظفيرة وهي مجتمع الماء، ا هـ. وسيآني بيان ذلك الذي استني . (قال مالك : السنة) أي الطريقة المعروفة (في المساقاة التي يجوز لرب الحائط أن يشترطها على المساقى) بفتح الفاف على ما ضبطه الزرقاني أى على العامل (شد الحظائر) بالشين المعجمة وهو الأكثر عن مالك أي تحصين الزروب، ويروى عنه بالسين المهملة يعني سد الثلمة، قاله أبو عمر ونقل قى المشارق عن يحبي الاندلسي أن ماحض بزرب فبالمعجمة ، وماكان بجدار فبالمهلة ، والحظائر بالظاء المعجمة جمع طيرة هي العبدان التي بأعلى الحائط التمنع من تنسور عليه ، وقال ابن قتيبة ، هو حائط البستان ، وفي نسخة الباجي شد الحظار ، قال الحَظار هو ما بحظر به على الحظيرة وهو الحائط وغيره، وهو الذي يسمى الزرب فما انتنام منه جاز أن يشترط علىالعامل سد ذلك النام، ويروى سد الحظار ومعناه أن يسترخى رياطه قيشتها على همامل شده ، ا ه. وقال الدردير (سد) بالمهملة والمعجمة (حضيرة) بظاء معجمة الزرب بأعلى الحائط يمنع النسور وشده بالشين المعجمة يكون ينحو الحبال ، و بالسين المهملة يكون بأعر اد وتحوها لما انفتحمنه ، قال الدسوقى : قوله الزرب بأعلى الحائط هي الزرب الذي يجمل بأعلى الحالط المحيطة بالبستان سواء كان من شوك أو من جريد أو بوص أو من أعواد ، اه . ﴿ وَحَمَّ الَّمِينَ ﴾ بفتح الحاء المعجمة وتشديد الميم أي كنمها وتنظيفها من خممت البيت إذا كنسته ، نهاية . كذا في المحلى، وقال الزرقاني: أي تنفينها ورجل محموم الفلب أي نفية من الغل والحسد ، وقال الباجي : خم العين تنقيتها ، وقالاً ن حبيب : هو كنسها أو سرو، بفتح السين المهملة وسكون الراء فواو أى كنس (الشرب) بفنح المعجمة والراءجمع شربة ، وهي حياض بستنقع فيها الماء حول الشجر ، قاله الرزقاني.

قال ملك : وإيا ذلك بمنزلة أن يقول رب الحائط لرجل من الناس ان لي هاهه بيتا

أو احدَ لَى بِيراً أو أَجِرَ لَى عَيْنا أو اعمل لَى عملاً بنصف ثمر حسَّطَى هــذا قبل أن يطيب

ثمر الحائط ومحل بيمه ، فوذا بيم التمر قبل أن يبدر صلاحه ، وقد نهى رسول الله صلى . الله عليه وسلم عن بيم النَّار حتى يبدو صلاحها .

قال مالك : فأم إذا طاب التمر وبدا صلاحه وحل بيعه ، ثم قال رجل لرجل اعمل.

الغراس (من عنده) قال الباجي معناه أن يشترط على العامل غرسا يأتى به من عنده ويغرسه في أرضه وحائطه ، فإن ذلك لا بجوز ، رواه ابن المراز عن مالك ، وقال محمد : إن كان يسيراً . أجزأتالمساقاة وأبطلت الشرط وإنكان كثيراً لم يجز (أوضفيرة) بالضادالمعجمة موضع يجتمع فيه المنا. كالصهريج. وقال الباجي: هي عيدان تسج وتضفر وتطين ويجتمع فيها المناء كالصهريج، قاله الزرقاني وفي المنتقي الضفيرة محبس الماء كالصهريج (يبغيها) أي الضفيرة العامل. (تعظم) تَكُثُّر (فيها) أي في الضفيرة (نفقته) أي نفقة العامل ، قال الباجي: و[نما شرط عليهم النفقة فيها لانه إن لم يكنله فيها إلا إصلاح يسيركجبر بعض حروفها جازاشتراط ذلك علىالعامل ﴿ قَالَ مَالِكُ ﴾ هَكَذَا فِي النَّسَخِ الْهَنَدَيَّ وَلَيْسَ فِي النَّسَخِ المُصرِيَّةِ لَفَظُ قَال مالك ، بل جعل السكلام الآني ملحقًا مما سبق وهو آلاوجه (وإنما ذلك) أي اشتراط الأمور المذكورة يكون (منزلة أن يقول رب الحائط لرجل من الناس ان لي) بصيغة الأمر من البناء (هاهنا بدتا أو) يقول ا مثلاً (احفر لي بثراً أو) يقول (أجر) بصيغة الأمر من الإجراء (لي عينا أو) يقول (اعمل لى عمرة) آخر سماه (بنصف تمر حائطي) هذا قبل أن يطيب ثمر الحائط (و) قبل أن (بحل بيعه) لأنه لا يحوز بيدم النمر قبل أن يطيب ا فهذا) العقد يكون (بيدم النمر قبل أن يبدر صلاحه) لأن الإجارة عليها تكرن بمزلة بيما في الأجرة (وقد نهي رسوَّل الله صلى الله عليه . وسلم عن بيع اليُّمار حتى ببدر صلاحها) فيمنع هذه الإجارة أيضاً لدخر لها في جكم الببع قبل . بدو الصلاح .

(قال مالك: فأما إذا طاب النمر وبدا صلاحه) تفسير لبدو الصلاح (وحل بيعه) تأكيد له (مُم قال رجل لرجل) آخر (اعمل لي بعض هذه الأعمال) اللنكورة (لعمل يسميه -له) ويعينه (بنصف تمر خائطي هذا) الذي طاب (فلا بأس بذلك) ووجه الجواز أنه (إنما وآبار النخل وقطع الجريد وجد التمر هذا وأشباهه على أن المسـ في شطر النمر أو أقل من ذلك . أو أكثر إذا تراضيا عليه ، غير أن صاحب الأصل لا يشترط إبندا. عمل جديد يحدته فيها من بيَّر يخفرها ، أو عين برام في رأسها أو غراس بغرسه فيها يأتي بأصل ذلك من عده . أو ضفيرة يبنيها تعظم فيها غفته .

وفي المحلي : سر والشرب تنقية أنهاره وسوته ، قال العبني : ﴿ حسبه من قولهم سروت الثيء إذا نزعته نهاية والشرب بكسر الثاين الحوض حول الخل والشجر ياق فيها المـأ.، وقال ا الباجي . سرو الشرب هو الكنس والشرب الحوض حول انخل ليبتي فيه المناء بعد الستي ، وقد روى في سرو الشرب سوق الشرب وهو جاب المناء الذي يستى به من مستقرد إلى ا الأصل الذي يستى به ، قأل ابن حبيب : سرو الشرب تنقية الحياض التي تبكون حول الشجر وتحصين حروفها وبجيُّ الحاء إليها وزم القف ، وهو الحوض الذي يفرغ فيه الدلو ويجرى منه لملى الظفيرة ، وقد قال ابن حيب . ان سرو الشرب على العامل . وإن لم يشترط عليه ، وأما خمر الدين وزم الغف فإنه يجوز أن يشترط عليه ، وإن لم يشترط عليه فهو على رب الحائط ، أ ه . (وأبار) بكسر الهمزة وتشديد الموحدة (النخل) أي تذكيرها، قال الدردير : هو تعليق طلع الذكر على الأنثى ، قال الباجي : أما إبار النخل قال ابن حبيب وغيره هو تذكيرها فني المدونة قال ابن القاسم: التلقيح على العامل وإن لم يشترط عليه الان مالكا قال جميع عمل الحائط على العامل ﴿ وقطع آلجريد ﴾ من النخل إذا كسرت ، وقد يفعل مثله بالشجر لقطع قضبان الكرم (وجد النمر) بفتح الجيموتشديد الدال أي تطعة ، والنمر بالمثلثة في المصرية وَالمُثناة الفوقية في الهندية (هذا) الذَّى ذكر (وأشباهه) كرم القف وهو الحوض الذي يجرى منه إلى الصفيرة (على) شرط (أن المساقي شطر النمر) بالمثانة في جميع المسح أى نصفه مثلاً (أو أقل من ذلك) أي النصف ﴿ أَوْ أَكْشُرٌ) منه (إذا تراضيا عليه) بشرط أنَّ يكون جزء مشاعًا لا مقدارا مسمى ، قُلُّ الموقِّيُّ : المساقاة لا تصح إلا على جزء معلوم من النمرة مشاع ،كالنصف والناك ، لحديث ابن عمر عامل أهل خيبر بشطر مايخرم منها ، وسوا. قِل الجزء أو كثر ، فلو شرط للعامل جزء من مائة جزء أو جعل جزء منهالنفسه والباقي للعامل جاز ما لم يفعل ذلك حيلة ، ا ه . قلت : وقد تقدم أن الحيل لا تجوز عند أحمد وتقدم خلاف الأنَّة في الحيل في محله (غير أن صاحب الأصل) أي رب الحالط (لا يشترط) على العامل (ابتداء عمل جديد) بالجم (يحدثه العامل فيها) أي في الحائط (من بثر محتفرها) و في الهندية يحفرها ، بيان للعمل الجديد ومثال له (أو عين يرفع رأسها) قال الباجي : يريد أن تكون العين لانخفاضها لا يصل ماؤها حيث يريد فيبني حواليها بنيانا يرفعه فيصل من أعلى ذلك

البنيان إلى حيث يريد (أو غراس يغرسه أيها) أى في الأرض (ياتي) العامل (بأصل ذلك)

استأجره بشى. معروف ومعلوم قد رآه ورضيه ، قال : فأما انساقة فإنه ، إن لم بكن للحائط ثهر أوقل ثمره أو فسد فليس له إلا ذلك ، وإن الأجير لا يستأجر إلا بشى. مسمى لا يجوز الإجارة إلا بذلك ، وإنما الإجارة بهع من البيوع إنما يشترى منه عمله ، ولا يصلح ذلك إذا دخله النرر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بهع الفرد .

استأجره بشيء معروف معلوم) بحل بيعه (قد رآه) العامل (ورضيه) فيحل الاستيجار عنبه ثم بين وجه الفرق بين المساقاة والإجارة توضيحا فقال (فأما المساقاة فإنه) بحوز (وإن لم يكن للحائط نمر أو قل ثمره أو فسد تمره فايسله) أي الساقي (إلا ذلك) الذي يحصل بالمساقاة سواء كان قليلًا أو كنيراً صعيحاً أو فاسدا ، بخلاف الإجارة (و) وجه ذلك (أن الأجير لايستأجر) ببناء المجهول (إلا بشي.) معلوم (مسمى) معين (لا تجوز الإجارة إلا بذلك ، وإنما الإجارة يبع مز البيوع لأنه إنما يشتري) المستأجر (منه) أي من العامل (عمله ولا يصلح ذلك) أي البيع (إذا دخله الغرر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر) فكذلك لا يجوز الإجارة إذا دخله غرر لانه بيع المنافع، قال ان عبد البر : أراد مالك الفرق بين المساقاة والإجارة وأنالمساقاة أصل في نفسها كالقراض لايقاس عليها شي. من الإجارات، اه. يعني أن المساقاة تجوز بشرائط مخصوصة وبسنة معروفة فإذا فسدت المساقاة لنقص شرائطها فلم يبق إلا الإجارة فلابد فيها من شرائط الإجارة ، ومنها تعيين الأجرة ، وهي في الصورة المذكورة معدومة فلا تصح الإجارة أيضاً ، والمقصود من هذا القول ذكرماعلى العامل وما يجوز اشتراطه عليه ، قال الدردير : وعمل العامل وجربا جميع ما يفتقر الحائط إليه عرفا ولو بق بعد مدة المسافاة كآبار وتنقية لمنافع الشجر ودواب وإجراء، وجاز اشتراط رب الحائط على العامل إصلاح جدار وكنس ءين وسد حظيرة وإصليح ضفيمة ، وجاز اشتراط الأربعة على العامل ليسارتها وعدم بقائها بعد مدة المسافأة غالبًا ، فإنَّ لم يشترط على العامل فعلى ربه ، ا ه . وقال الموفق : يلزم العامل بإطلاق عقد المسافاة ما فيه صلاح النمر وزبادتها مثل حرث الأرض، تحت الشجر وبقر الحرث وآلة الحرث وستى الشجر واستقاء المـا. وإصلاح طرق المياء وتنقيتها وقطع الحشيش المضر والشرك وإصلاح الأجاجين وهي الحفر التي يجتمع فيها المناء على أصول النخل وإدارة الدولاب، وعلى رب المآل ما فيه حفظ الأصل كند الحيطان وإنشاء الأنهار وعمل الدولاب وحفر بنره وشراء ما يلقم به ، وعبر بعض أهل العلم عن هذا بعبارة أخرى فقال : كل ما يشكرر فى كل عام فهو على العامل ومالا يشكرر فعلى ربُّ المــال ، وهذا صحيح في العمل ، وأما شراء مايلقح به فهو على ربالمال وإن تكرر ، لأنهذا ليس من العمل ، وقال بعض اصحاب الشافعي : ما يتعلق بصلاح الأصول والنمرة معا كالكسح

قال مالك : السنة في المساقة عندة أنها تمكون في أصل كل كرم أو نخل أو زيتون أو تين أو رمان أو نوسك أو ما أشبه ذلك من الأصول جائز لابأس به ، على أن لرب المال نصف الخبر من ذلك أو تلته أو ربعه أو أكثر من ذلك أو أقل .

للنهر والنور هو على من شرط عليه منهما ، وإن أهمل شرط ذلك على أحدهما لم تصح المسافاة ، وإن شرطا على أحدهما لم تصح المسافاة ، وإن شرطا على أحدهما شيئا بما يلزم الآخر فقال القاضى وأبو الحقال : لا يجوز ذلك ، فعلى هذا تفسد المسافاة وهو مذهب الشافعي لأنه شرط يخالف مقتضى المقد فأفسده ، كالمضاربة إذا اشترط فيها العمل على رب المال ، وقد روى عن أحمد ما يدل على صحة ذلك لكن يشترط أن يكون ما يلزم كل واحد من العمل معلوما لئلا يفضى إلى التنازع والنواكل ، وأن لا يكون ما طل رب المال أكر العمل كان وجود عمله من المال أكر العمل كان وجود عمله كمدمه فلا يستحق شيئاً اه . وفي الدر المختار : ما قبل الإدراك كستى وتلقيح وحفظ فعليا العامل وما بعدت إنفاقا ، اه .

(قال مالك: السنة في المساقاة عندنا أنهانكون في أصل) أى شجر (كل نخل أو كرم) شجر المناب (وزيتون أو تين أو رمان) معروفاة (أو فرسك) بكسر العاء وإسكان الراء وكسر المبعلة وكاف الحذوخ أو ضرب منه أحر أجرد أو ماينفلق عن نواه وفي الخات الصراح خوخ شفاللو وفي الحجط الأعشم فرسك نرع من الحزخ ، يقال له في الفارسية شلير وشليل وخوخ بفتح الحاء المعجمة المرع عن يقال له في البرنانية مرسما ميلا وفي الفارسية شفتالو وفي الهندية آرو (أو ما أشبه ذلك) المذكور (من الأصول) الآخر كالتين وغيره فالمحافاة فيها أي (جاز) أي (لا بأس به عنى) شرط (أن اب الما نصف الحر من ذلك) المذكور (أو ثلثه أو وقال الدائمي : لا نجوز المحافة إلى المنافق في الجديد : لا تجوز المحافظة وقد عمت ، وأثر خواد المنافق في المحدود المحافزة المحافظة وقد عمت ، وأثر أن تكون معلولة المها على أصله ، اه .

قال مالك : السنة في المساقة عندة أنها تسكون في أصل كل كرم أو نخل أو زيتون أو تين أو رمان أو فرسك أو ما أشبه ذلك من الأصول جاز الابأس به ، على أن لرب المالي نصف الخير من ذلك أو تلته أو ربعه أو أكثر من ذلك أو أقل .

للنهر والنور هو على من شرط عليه منهما ، وإن أهمل شرط ذلك على أحدهما لم تصح المسافاة ، وإن شرطا على أحدهما لم تصح المسافاة ، وإن شرطا على أحدهما شيئا بما يلزم الآخر فقال القاضى وأبو الحقال : لايجوز ذلك ، فعلى هذا تضد المسافاة وهو مذهب الشانمي لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فأفسده ، كالمضاربة إذا اشترط فيها العمل على رب المال ، وقد روى عن أحمد مايدل على صحة ذلك لكن يشترط أن يكون ماطل رب المال أكر العمل لان العامل يستحق بعمله ، فإذا لم يعمل أكثر العمل كان وجود عمله رب المال أكر العمل كان وجود عمله كمدمه فلا يستحق شيئاً اه . وفي الدر المختار : ماقبل الإدراك كستى وتلقيح وحفظ فعلم العامل وما بعدت إنفاقا ، اه .

وقال مالك: السنة فى المساقاة عندنا أنهانكون فى أصل) أى شجر (كل نخل أو كرم) شجر المنب (وزيتون أو تين أو رمان) معروفاة (أو فرسك) بكسر الفاء وإسكان الراء وكسر المهاة وكاف الحرخ أو ضرب منه أحمر أجرد أو ماينفلق عن نواه وفى لفات الصراح خرخ شفالو وفى الحيط الاعظم فرسك نرع من الحرخ ، يقال له فى الفارسية شفالو وشليل وخرخ بفتح الحاء المعجمة المرع عنى يقال له فى اليرناية مرسما ميلا وفى الفارسية شفالو وفى الهندة آو (أو ما أشبه ذاك) المذكور (من الأصول) الآخر كالتين وغيره فالماقاة فيها أو راأن أى (لابأس به عن) شرط (أن لوب الما نصف الحر من ذلك) المذكور (أو الملته أو رابعه أو أكرم من ذلك) المذكور (أو الملته أو والله المائلة في المائلة أن المنافقة إلى الذخل و الكرم ، والدليل على مانقوله أن هذا شجر منم له أصل ناب فحوث المائلة فى البحث الحاص من أول الباب ، وفى الحربية عبرز المساقاة فى النخل والشجر والكرم جوازها بالأثر وقد خصهما ، وهو حديث خبير . ولنا أن الجواز المحاجة وقد عمت ، وأثر خير الابخص معلولة سها على أصله ، اه .

انتأجره بشى. معروف ومعلوم قد رآه ورضيه ، قال : فأما المسافة فإنه ، إن لم بكن للحائط ثهر أوقل ثمره أو فعد فليس له إلا ذلك ، وإن الأجير لا يستأجر إلا بشى. مسمى لا يجوز الإجارة إلا بذلك ، وإنما الإجارة بهم من البيوع إنما يشترى منه عمله ، ولا يصلح ذلك إذا دخله الفرر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بهم الفرد .

استأجره بشيء معروف معلوم) بحل بيعه (قد رآه) العامل (ورضيه) فيحل الاستيجار عليه ثم بين وجه الفرق بين المسافاة والإجارة توضيحا فقال (فأما المسافاة فإنه) يجوز (وأن لم يكن للحائط تمر أو قل ثمره أو فسد ثمره فابسله) أي الساقى (إلا ذلك) الذي يحصل بالمــاقاة سواء كانقليلا أوكثيراً صحيحاً أو فاسدا ، بخلاف الإجارة (و) وجه ذلك (أن الأجير لايستأجر) ببناه المجهول (إلا بشيء) معلوم (مسمى) معين (لا تجوز الإجارة إلا بذلك ، وإنما الإجارة بهع من البيوع لانه إنما يشتري) المستأجر (منه) أي من العامل (عمله ولا يصلح ذلك) أي البُّيع (إذا دَخُله الغرر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهمى عن بيع الغرر) فكذلك لا تجوز الإجارة إذا دخله غرر لأنه بيع المنافع، قال ابن عبد البر : أراد مالك الفرق بين المساقاة والإجارة وأنالمساقاة أصل في نفسهاكالقراض لايقاس عليها شي. من الإجارات، اهـ. يعني أن المساقاة تجوز بشرائط مخصوصة وبسنة معروفة فإذا فسدت المساقاة لنقص شرائطها فلم يبق إلا الإجارة فلابد فيها من شرائط الإجارة ، ومنها تعيين الأجرة ، وهي في الصورة المذكورة معدومة فلا تصح الإجارة أيضاً ، والمقصود من هذا القول ذكرماعلى العامل وما يجوز اشتراطه عليه ، قال الدردير : وعمل العامل وجربا جميع ما يفتقر الحائط إليه عرفا ولو بقى بعد مدة المسافاة كآبار وتنقية لمنافع الشجر ودواب وإجراء، وجاز اشتراط رب الحائط على العامل إصلاح جدار وكنس ءيُّن وسد حنارة وإسلاح ضفيرة ، وجاز اشتراط الأربعة على العامل ليسارتها وعدم بقائها بعد مدة المسافأة غالباً ، فإن لم يشترط على العامل فعلى يه ربه ، ا ه . وقال الموفق : يلزم العامل بإعلاق عقد المساقاة ما فيه صلاح النمر وزيادتها مثل حرث الأرض، تحت الشجر وبقر الحرث وآلة الحرث وستى الشجر واستقاء المــاء وإصلاح طرق المنا. وتنقيتها وقطع الحشيش المضر والشرك وإصلاح الآجاجين وهي الحنر التي يجتمع فيها المـاء على أصول النخل وإدارة الدولاب، وعلىرب المآل ما فيه حفظ الأصل كــد الحيطان وإنشاء الأنهار وعمل الدولاب وحفر بثره وشراء ما يلقح به ، وعبر بعض أهل العلم عن هذا بعبارة أخرى فقال : كل ما يتكرر فىكل عام فهو على الماَّمل ومالا يتكرر فعلى رب المـال ، وهذا صحيح في العمل ، وأما شراء مايلقح به فهو على ربالمال ولن تكرر ، لانهذا ليس

من العمل ، وقال بعض اصحاب الشافدي : ما يتعلق بصلاح الاصول والثمرة معا كالكسح

قال مالك : والمساقاة أيضا بجوز في الزرع إذا خرج واستقل فعجز صاحبه عن سقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك جائز .

قال مالك : لا يصلح المسافلة في شيء من الأصول بما تحل فيها المسافلة إذا كان فيه بُمُر قد طاب وبدا صلاحه وحل بيمه ، وإنما ينبغي أن يساقى من اللم المقبل ، وإنما مسافلة ما قد حل بيمه من النمار إجارة ، لأنه إنما سافله صاحب الأصل تمرا قد بدا صلاحه على أن يكفيه إياء

(قال مالك) هكذا في النسخ الهندية وأكثر المصرية وليس في بعضها لفظ قال مالك والأولى وجوده (والمساقاة أيضا تجوز في الزرع إذا خرج) من الأرض (واستقل فعجز صاحب) أي صاحب الزرع (عن سقيه وعمله) أي العمل فيه (وعلاجه) تفسير العمل الفظاقاة في ذلك) أيضا (جائز) كما تجوز في الأشجار إلا أن مساقاة الشجر جائز بدون الفرورة أيضا ومساقاة الزرع لا يجوز عند مالك بدون الضرورة ، والعجز عن العمل فيه . قال الباجي : وأما مساقاة الزرع فقد قال مالك في المدونة تجرز مساقاة الزرع إذا استقل عن الارض وعجز عنه صاحبه فإن لم ينبت بعد لم تجز مساقاته لأنه بذر ذكره أبن حبيب عمن لم ق من أصحاب مالك سراء عجز عنه أو لم يعجز ، ووجه ذلك أنه ليس له أصل بعد ، وإنما يم ينب عمن المحاب أولم يستقل لم يجز ذلك ، قاله ابن القامم عن مالك . وقال ابن نافع في كتاب ابن سحنون : تجوز المساقاة في الزرع وإن لم يعجز عنه صاحبه ، اهم ولم يفرق الجمهور في الزرع وغره بالموجز وبعدمه ، والدفريق مذهب الإمام مالك كما يظهر من كلام ابن رشد المذكرورين البحد الحاس من أول الباب .

(قال مائك: ولا تصلح) ولا تجوز (المسائاة في شيء من الأصول بما تحل فيه المسائاة) أي من الأصول التي تجوز فيها المسائاة أن في من الأصول التي تجوز فيها المسائلة (إذا كان فيه تمر قد طاب وبدا صلاحه) وصاد بموضع (خل بيرمه) إذ ذاك اددم بقاء الغرورة الداعية إلى المسائلة (وإنما ينبغي) أي يجوز (أن بسائلي عذا الحائط (من الدام المغبل) الآي (وإنما مسائلة ماحل بيمه من النار إجارة) يعني لو سائلة في هذه الحالة لم تمكن مسائلة معروفة بل يمكون المقد عقد إجارة (الأنه إنما سائلة ماحل الأصل مقولاً ، وفي النسخ المختلفة ماحب الأصل مقولاً ، وفي النسخ المختلفة الما سائلة ماحد الأصل فيكون الصاحب فاعله ، يقال سائلة في أرضه إذا استعمله فيها (تمرا مدرة مراد مداد .)

قل مالك : ومن سق تمرا في أصل قبل أن يبدو صلاحه ويحل بيمه فعلك المدة. بعينها جائزة .

المال الدمل الباقى (و) لم يبق من العمل إلا الجذاذ فكمانه عامله على (أن يجذه له) أى يقطعه له إذ لم يبق غير ذلك (بمنزلة الدنانير والدراهم بعطيه) أى العامل (إياها) أى الدنانير يعنى إذا عامله على جز النخل ينصف الثمرة الموجودة ، فكانه عامله على جزه بالدنانير والدراهم المجهولة المقدار (وايس ذلك بالمساقاة) المشروعة (وأنه المساقاة) المشروعة تبكون (مابين أن يجذ النخل) من العالم المقبل فأما إذا طاب تمره فقد فات وقت المساقاة .

(قال مائك): وليس هذا اللفظ في بعض النسخ المصرية (ومن ساقي تُمرا) بالمنتة وبالفوقية على اختلاف النسخ (في أصل قبل أن يبدو صلاحه) وقبل (أن بحل بيعه فتلك المسافاة) المعروفة المشروعة (بعينها) وهي (جائزة) قال ابن رشد : أما الوقت المشترط في جواز عقدها فإنهم اتفقوا على أنها تجوز قبل بدو الصلاح ، واختلفوا فى الجواز بعد بدو الصلاح فذهب الجهور من الفائلين بالمماقاة إلى أنه لا يجوز بعد بدو الصلاح، وقال محنون من أصحاب مالك : لا بأس بذلك . واختلف قول الشافعي في ذلك ، فرة قال : لا يجوز ، ومرة قال : يجوز ، وقد قبل عنه إنها لاخوز إذا خاق النمر ، وعمدة الجمهور : أن مساقاة ما بدا صلاحه لبس فيه عَلْ وَلَاصْرُورَةَ إِذْ يَجُورُ بِيعِهِ فَي ذَلِكَ الوقتِ ، قالوا : وإنَّا هِي [جارة إنَّ وقعت ، وحجة من أجازهاأنه إذا جازت قبل أن يخلق الثمرفهي بعد بدو الصلاح أجوز، اهـ . قال الموفق . وإن سافاه على نمر موجودة فذكر أبو الحطاب فيه روايتين إحداهما تجوز وهو اختيار أبي بكر وهو قول ماك وأبي يوسف ومحمد وأبي ثور وأحد قولي الشافعي ، لانها إذا جازت في المعدومة مع كرة الغرر فيها فع وجودها وفنه الغرر فيها أولووانما تصح إذا بتي منالعمل مايستراد به الثرة كالنابير والسق وأصلاغ النَّرة . فإن بقءالا تزيد به النَّرة كالجذاذ ونحوه لم يجز بغير خلاف • والنانية لاتجوز وهو النَّول الناني للسَّافعي ، لأنه ابس بمنصوص عليه ولا في معني المنصوص ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خبير على الشطر نما يخرج من نمر أو زرع ، ولان هذا يَفْضَى إِلَىٰ أَنْ يَسْتَحَقُّ بِالْمُقَدُّ عُرْضًا مُوجِودًا يُنتقَلُ اللَّكُ فَيْهِ عَنْ رَبِّ المال إِلَىاءَ أَقَى فَلْمَ يَضِّحُ * كما لو بدا صلاح النَّرَة ، ولانه عند على العمل في المال بيمض نمانه فلم يجز بعد ظهور

قال مالك : والمساقاة أيضا بجوز في الزرع إذا خرج واستقل فمجز صاحبه عن سُقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك جائز .

قال مالك : لا يصلح المساقة في شيء من الأصول بما تحل فيها المساقاة إذا كان فيه ثمر قد طاب وبدا صلاحه وحل بيعه ، وإنما ينبني أن يساقي من العام القبل ، وإنما مساقاة ما قد حل بيمه من الخار إجارة ، لأنه إنما ساقاه صاحب الأصل ثمرا قد بدا صلاحه على أن يكفيه إياه

(قال مالك) مكذا في النسخ الهندية وأكثر المصرية وليس في بعضها لفظ قال مالك والأولى وجوده (والمساقاة أيضا تجوز في الزرع إذا خرج) من الأرض (واستقل فعجز صاحبه) أي صاحب الزرع (عن سقيه وعمله) أي العمل فيه (وعلاجه) تفسير العمل (فالمساقاة في ذلك) أيضا (جائر) كا تجوز في الأشجار إلا أن مساقاة الشجر جائر بدون الفنرورة أيضا ومساقاة الزرع لا يجوز عند مالك بدون الفنرورة ، والعجز عن العمل فيه . قال الباجي : وأما مساقاة الزرع فقد قال مالك في المدونة تجوز مساقاة الزرع إذا استقل عن الأرض وعجز عنه صاحبه فإن لم ينبت بعد لم تجز مساقاته لأنه بذر ذكره ابن حبيب عمن لق من أصحاب مالك سواء عجز عنه أو لم يعجز ، ووجه ذلك أنه لبس له أصل بعد ، وإنما يستقل لم يجز ذلك ، قاله ابن القاسم عن مالك . وقال ابن نافع في كناب ابن سحنون : يستور المساقاة في الزرع وإن لم يعجز عنه صاحبه ، اه . ولم يفرق الجمهور في الزرع وغره بالعمر و بعدمه ، والنفريق مذهب الإمام مالك كما يظر من كلام ابن رغه مالذ كور في البحث الخامس من أول الباب .

(قال مائك: ولا تصلح) ولا تجوز (المسافاة في شيء من الأصول بما تحل فيه المسافاة) من الأصول الى تجوز فيه المسافاة (إذا كان فيه تمر قد طاب وبدا صلاحه) وصار بموضع (خل بيرمه) إذ ذاك اددم بقاء الغرورة الداعة إلى المسافاة (وإنما ينبغي) أمى يجوز (أن بسافي) هذا الحائط (من الدام المقبل) الآل (وإنما مسافاة ماحل بيمه من النمار اجارة) يمني لو سافاة في هذه الحالة لم تمكن مسافاة معروفة بل يكون المقد عقد إجارة (الانه إنما سافي صاحب الأصل) كذا في النسخ المصربة فيكون صاحب الأصل مفمولا ، وفي النسخ المحتدية إنما ساقاه صاحب الأصل فيكون الصاحب في أرضه إذا استعمله فيها (غمرا أن يكنيه إياه) أي يكني العامل وب

وبجذه له ، بكرَّة الدندير والدرام يعطه إياد وليس ذلك بناــقة ، وإنما المــقة مايين أن يجذ النخل لمل أن تطب التمر وبحل بيعه .

قل مالك : ومن ستى تمرا فى أصل قبل أن يبدو صلاحه ويحل بيمه قبلك المستنق بعينها جَنْزَة .

المال العمل الباقى (و) لم يبق من العمل إلا الجذاذ فكأنه عامله على (أن يجذه له) أى يقطعه له إذ لم يبق عبر ذلك (بمثرلة الدنانير والدراهم يعطيه) أى العامل (إياها) أى الدنانير يعنى له إذ لم يبق غير ذلك (بمثرلة الدنانير والدراهم المجهولة إذا عامله على جزء بالدنانير والدراهم المجهولة المتالم على جزء بالدنانير والدراهم المجهولة المتدار (وابس ذلك بالمساقاة) المشروعة تحكون (ما بين أن يجذ المتخل) من العام الماخى (إلى أن يطبب التمرويحل بيعه) من العام المقبل فأما إذا طاب تمره

(قال مالك) : وليس هذا اللفظ في بعض النسخ المسرية (ومن ساقي تُمرا) بالمنافة وبالفرقية على اختلاف النسخ (في أصل قبل أن يبدو صلاحه) وقبل (أن بحل بيعه فتلك المسافاني) المعروفة المشروعة (بعيمًا) وهي (جائزة) قال ابن رشد : أما الوقت المشترط في جواز عقدها فإنهم اتفقوا على أنها تجوز قبل بدو الصلاح ، واختلفوا في الجواز بعد بدو الصلاح نذهب الجهور من القائلين بالمسافاة إلى أنه لا جوز بعد بدو الصلاح ، وقال سحنون من أصحاب مالك : لا بأس بذاك . واختلف قول الشافعي في ذلك ، فرة قال : لا يجوز ، ومرة قال : يجوز ، وقد قبل عنه إنها لا جوز إذا خاق النَّير ، وعمدة الجمهور : أن مساقاة ما بدا صلاحه ليس فيه عمل ولاضرورة إذ يجوز بيعه في ذلك الوقت ، قالوا : وإنما هي إجارة إن وقعت ، وحجة من أجازهاأنه إذا جازت قبل أن يخلق النمرفهي بعد بدو الصلاح أجوز، اه. قال المرفق. وإن ساقاه على تمر موجودة فذكر أبو الخطاب فيه روايتين إحداهما تجوز وهو اختيار أبي بكر وهو قول ماك وأبي يوسف ومحمد وأبي ثور وأحد قولي الشافعي ، لانها إذا جازت في المعدومة مع كبَّرة الغرر فيها فمع وجودها وفئة الغرر فيها أولم وإنما تصح إذا بتي منالعمل مايستراد به الثرة كالنابير والسق وأصلاخ النَّرة . فإن بقءالذ تزيد به النُّروُّكَالجذاذُ ونحوه لم يجز بغير خلاف • والثانية لاتجوز وهو القول الناني للشانعي ، لانه ليس بمنصوص عليه ولا في معني المنصوص ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خبير على الشطر نما مخرج من نمر أو زرع ، ولان هذا كما لو بدا صلاح الثمرة ، ولانه عدد على العمل في المال بيعض نمائه فلم يجر بعد ظهور

قال مالك : ولا ينبنى أن يستى الأرض البيضاء ، وذلك أنه يحل لصاحبها كر زهد بالدانير والدراهم وما أشبه ذلك من الأثمان المعلومة قال : فأما الذي يعلى أرضه البيضاء بالثلث أو الربع بما يخرج منها فذلك بما يدخله النمر ، لأن الزرع يقل مرة ويكثر أخرى . وربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراء معلوما يصلح له أن يكرى أرضه به ، وأخذ أمرا غررا لا بدرى أيتم أم لا؟ فهذا مكروه ، وإنما عنل ذلك مثل رجل استأجر السفر بشيء معلوم ، تم قال الذي استأجر السفر بشيء معلوم ، تم قال الذي استأجر

النماء كالمضاربة ، وقوطم إنه أقل غررا ، قلنا : قلة الغرر ليست من المقتضى للجواز رلا كثرته الموجودة فى محل النص مآنهة ، فلا تؤثر قلته شيئا ، والشرع ورد به على وجه لا يستحق العامل فيه عوضا موجودا ، ولا ينتقل إليه من ملك رب المال شيء ، وإنما محدث النماء الموجود على ملكهما على ما شرطاه فلم تجز محالفة هذا الموضوع ولا إثبات عقد ليس في معناه إلحاقا به · كالو بدا صلاح الشعرة كالمضاربة بعد ظهور الربح اه .

(قال مالك : ولاينيغي)أي لايجوز (أن تساقي الأرَّض البضاء) أي الحالية عن النبات والإشجار (وذلك) أي وجه الجواز (أنه محل لصاحبها) أي لمالك الارض (كر اؤها بالدنانير والدراهم وما أشبه ذلك من الأثمان المعلومة) كالفلوس الراتجة غير الطعام عند مالك ، فإنه لايجوز كراؤها به عنده كما سيأتي في الباب الآتي ، وهذا مبيي على مذهب الإمام مالك من عدم جواز المزارعة بالتلث والربع وغيرهما ، وجواز المساقاة على ذلك واستدل مالك على عدم الجواز بماحاصله أن الارضيَّجوز كراؤها بالأثمان فلم تبق الحاجة إلى مساقاتها بالنلث والربع (قال) مالك (فأما الذي يعطي أرضه البيضاء بالناث أو الربع) أو بغيرهما (بما يخرج مني ٓ) 🕟 أى من الأرض (فذلك مما يدخله الغرر) أى الخطر فهذا لايجوز (لأن الزرع يقل مرة ويكثر أخرى) فهذا غور (وربما هاك رأسا) أي هلك الزرع كله فهو أشد غرر (فيكون صاحب الأرض) البيضاء لمذا أعطاها بالثلث والربع (قد نرك كرا. معلوما) متعيناً وهو الكراء بالعين وغيرها (يصلح) ويجوز (له أن يكرى أرضه به) أي بالـكراء المهلوم (وأخذ). بدله (أمرا غررا) لايدري أيخرج من الأرض ثبيء أم لا و (لايدري أيتم) غرضه (أم لا ؟ فهذا مكروه) أي حرام عند ما لك ، قال الزرقاني : وقد نهي رسول الله صلى عليه وسام عن المخابرة وهي كراء الأرض بجزء بما يخرج ، اه . قلت : وسيأتي اختلاف الأثمة في المزارعة . فى الباب الآتى (وإنما مثل ذلك) أى مثال الذى يعطى أرضه على الناك والربع (مثل رجل ـ استأجر أجير السفر) مثلا (بشيء معلوم) متعين من الأجرة (ثم قال الذي استأجر)

الأجير هل لك أن أعطيك عشر ما أربح في سفرى هذا إجارة لك فهذا لا يجل ولا ينبغي .

قال مالك : ولا ينيني لرجل أن يؤاجر نسه ولا أرضه ولا سنينته إلا بشيء معلوم لا يزول الى غيره .

ي قال مالك : وإنما فرق بين المساقاة في الخل والأرض البيضاء أن صاحب الخال لا يتسر على أن يبيع شرها حتى يبدو صلاحه ، وصاحب الأرض يسكريها وهي بيضاء لا تبيء أنها .

أى المستأجر الاجير (هل لك أن أعطيك) فى الاجرة (عشر ما أربح فى سفرى هذا) بدل الاجرة المذكورة (إجارة الك) تميز أى على سبيل الاجرة (فهذا لايحل ولاينبغى) ولا يجوز عند أحد لجمالة الاعجرة .

(قال مالك) هكذا في أكثر النسخ وليس في بعضها هذا اللفط وهذا تكميل لسكلام الدبابق (ولا ينبغي) ولا يجوز (لرجل أن يؤاجر نفسه ولا أرضه ولاسفينته) ولاداره ولا شيئاً آخر (إلا بنبي معلوم) متعين (لايزول) أي لا ينتقل (إلى غيره) من "قنة إلى الكثرة وبالنكس، وبه قال الجمهور وأجاز طائفة من النابعين ومن بعدهم أن يعطى سفينته ودابته وأرضه بجزء بما يرزقه الله قباساً على القراض، قاله الارقاف.

(قال مالك) هكذا في النسخ المندية وأكثر المصرية وليس في بعضها هدذا اللفظ (واتما فرق) بتشديد الراء (بين المسافاة في النخل) والمسافاة (في الارض البيضاء) إذ يجوز الأبرل دون النافي (أن صاحب النخل لا يقدر على أن يبيع تمرها حتى يدو صلاحه المنبي عن ذلك وحرمته إجماعا (وصاحب الارض يقدر على أن يكربها وهي) أى والحال أنها (أرض بيضاء لا شيء فيها) فأباحت الضرورة الأول دون النافي إذ لاحاجة فيها — قال الباجي : قوله فالذي يعطى أرضه البيضاء بثبك ما يخرج منها أو ربعه يدخله الغرر بريد أنه لا يجوز الرجل أن يمرى أرضه البيضاء بجزء بخرج منها ، وإن جاز أن يكربها في الجلة ، لأن ذلك الربع لايدرون تقدره لانه يقل مرة وربما تلف جميعه ، والكراء معاوضة على منافع الارض فلا يحوز الا بعوض معلوم ، وإنها جاز في المسافاة لانه لا تجوز المعاوضة على منافع النهار بشيء معلوم ، بوض على ما نقوله ما أخرجه البغاري من حديث جابر : كانوا بررعونه بالنك والديل على ما نقوله ما أخرجه البغاري من حديث جابر : كانوا بررعونه بالنك والربع والنصف ، فقال النبي صلى انه عليه وسلم : من كانت له أرض فلزرعها أو ليمنحها فإن منفع فليمسك أرضه ومن جهة المهنى أن هذا عوض في الإحارة بجور ل فوجب أن يكون منوع ولا يجوز استنجارها بضام مقدر ، والدليل عليه ما أخرجه البغاري من حديث رافع منوع ولا يجوز استنجارها مضام مقدر ، والدليل عليه ما أخرجه البغاري من حديث رافع

25

مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن حنظلة بن قيس الزرق ، عن رافع بن خديج ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سهى عن كراه المزارع ، قال حنظلة : فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق ؟ فقال : أما بالذهب والورق فلا بأس به .

الجزء الناني عثبر

حمله عل المزارعة بلفظ الإجارة فيكون حكمها حكم المزارعة في جوازها وازومها وسائر أحكامها أ ه ، مختصراً . وقال الآبي منع الحسن وطاوس كرا. الأرض البتة لحديث جابر عند مسلم نمي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كرا. الأرض ، ولنهيه صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، وفسرها الراوي بكراء الأرض فعم،والمشهور عندنا منعه بالطعام وإنَّ لم تنبته كالعسل واللهن، وبما تنبته كالقطن والكتان والزعفران ما عدا الخشب والحطب، وقال ابن ذفع: يجوز بكل شيُّ وبالطعام ما عدا الحنطة وأخواتها إذا كان ما تنكري به خلاف مايزرع فيها ، وقال أن كنانة : لا تكرى بما إذا أعيد فيها نبت ، ولا بأس بفيرها طماما كان أو غيره ونسبه إلى مالك ، اه .

(مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) الرأي (عن حنظلة بن قبس) بن عمرو بن حصن بن خلدة (الزرقي) الأنصاري من رواة الستة إلا الترمذي ، ذكره ابن عبد البر في الصحابة جانحاً لقول الواقدي أنه ولدعلي عهد النبي صلى الله عليه وسلم (عن رافع بن خديج) الانصاري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراه المزارع) جمع مزرعة وهى مكان الزرع ، وظاهره منع كرائها مطلقا وإليه ذهب الحسن وطاوس وأبو بكر الأصم ، قال الحافظ : قال طاوس ، وطائفة قليلة ، لا يجوز كراء الأرض مطلقاً ، وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك، اه . وقال الباجي : ذهب إليه طاوس في أحد قرليه ، وذهب فقهاء الأمصار إلى تجويز ذلك ، ووجهه أن الراوى للمنع باللفظ العام لم ينقل لفظ النبي صلى اللَّهُ عليه وسلمو إنها أخبره عنه، وهوالذي أخبر بأن ذلك مقصور على غير الذهب والفضة ، اه . قال الزرقاني: وقد تأول مالك وأكثر أصحابه أحاديث المنع على كرائها بالطمام أو يما تنبته كقطن وكتان ، ا ه . (قال حنظلة : فسألت رافع بن خديج) أنهى عن كرائها (بالذهب والورق) أيضاً ولعل منشأ السؤال تجويز العامة ذلك ﴿ فقال ﴾ رافع ﴿ أما بالذهب والورق فلا بأس به) محتمل أنه قال ذلك اجتهادا أو علم ذلك بالنص على جوازه أو علم أن النهي عنه ليس هل إطلاقه بل بما إذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك ، فاستنبط منه جوازه بالذهب والفضة ، ويرجح كونه مرنوعا ما أخرجه أبو داود والنسائى باسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال: نهى صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة ، وقال: إنما يزرع ثلاثة: رجل له أرض

مالك ، عن ان شهاب قال : سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب. والورق ؟ فقال . لا بأس بذاك .

مالك ، عن ابن شهاب ، أنه سأل سالم بن عبدالله بن عمر عن كراء الزارع ، قدل : لا أين بها بالذهب والورق ، قال ابن شهاب: قالت له . أرأيت الحديث الذي يذكر عن رانع بن خديج فقال : أكثر رافع بن خديج ولوكانت لى مروعة أكثريتها .

ورجل منح أرضا ورجل اكترى أرضا بذهب أو فضة . لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهى عن المحاقمة والمزابنة ، وأن بقيته مدرج من كلام ابنالمسيب ، كدا في الفتح وفي انحلي: أما ما رواه النرمذي منطريق مجاهد عن رافع بن خديم فيالنهي عن كرا. الأرض يبعض خراجها أو بالدراهم فقد أعله النسائي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع ، قال الحافظ : و في إسناده أبو بكر عباش. وفي حفظه مقال . ا ه .

(مالك ، عن ابن شماب) الزهري (أنه قال : سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب والورق . فقال: لا بأس بذلك) ولعل اللصنف أشار بذلك إلى أن جوازه مستمر إلى زمن النابعين، وفي انحلي: قال ابن المنذر: إن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة . وقد نقل ابن بطال إنفاق فقهاء الأمصار عليه ، أ ه .

(مالك عز ابن شهاب؛ الزهري (أنه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن كراء المزارع) جمع مزرعة (فقال لابأس بها) أي يجور (بالناهب والورق قال ابن شهاب فقلت له) أي لسالم (أرايت) أي مل عرفت أو بممني أخبرتي (الحديث الذي يذكر) ببناء المجهول (عن رافع ابن خديج) في النهي عن كراء المزارع مطلقاً (فقال) سالم (أكثر) بفعل الماضي من الإكتار ﴿ رَافَعَ بِنَ خَدِيمٍ ﴾ قال الزرقاني : أيَّ أنَّي بكذير موهم بغير المراد ، وكأنه لم يبلغه أخبار رافع بجوازه الندمب والدهنة . اه . قلت : وهو ماروى في الصحيحين من رواية حنظة عن رافع في النهىءنه ، وفي آخره فقلت لرافع ، كيف هي بالدنانيرو الدرام ، فقال : رافع لابأس بها بالدنانير والدراهي، وفي المحلي أكثر رافع فلم يفرق في النهي بين الكراء بيعض ما يخرج من الأرض. وبين الكراء في النقد فالنهبي إنما هو عن الأول، أه.. وقال الباجي: يريد أنه روى من النهي. ما منع منه ومالم يمنع وإن النهى إنما توجه إلىمنفعة بغيرالذهب والورق الحكن رواه بلفط العموم أو نقل اللفظ على ما سمع ، ولم ينقل منه ما يمنع حمله هل العموم من العرف والعادة أو ماجوجب التخصيص ويدل هايه قوله (لو كانت لى مرَّرَعَة) النبم ظرف أي أرض تزيع (أكريتها)

مالك عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أنه كان يكرى أرب بالذهب والورق .

وسئل مالك ، عن رجل أكرى مزوعته بهائة صلح ، بن تدر ، أو يما يخرج منها من الحنطة ، أو من غير ما يخرج منها ، فكره ذلك ، تم كتاب الكراء .

عند مالك والشائص والاكثر ويؤيده ، ماقال ابن رشد : أما الموقت الذي هو شرط في مدة المساقاة فإن الجهور على أنه لا يجوز أن يكون بجهولا أعلى مدة غير مؤقتة ، وأجاز طائفة أن يكون إلى مدة غير موقتة ، منهم أهل الظاهر ، وعمدة الجهور ما يدخل في ذلك من الغرر قياسا على الإجازة ، وعمدة أهل الظاهر ما وقع في مرسل مالك من قوله صلى الله عليه وسلم أقركم على ما أقركم الله على الله إلا أن يقال : أن الأصل فيه أن لا يجوز إلا مدة معينة لكن لما شرع العامل في عمل سنة لزمته تلك لما شرع العامل في عمل سنة لزمته تلك الله السنة كما تقدم هناك من كلام الباجي .

(مالك ، عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يكرى) بضم أوله (أرضه) أى يعطيها بالكرا. (بالذهب والورق) وقد عدا البخارى عروة فيمن يزرعون على الثلث والربع ، قال الحافظ : و أثر عروة وهو ابن الزبير وصله ابن أن شببة ، قلت : وهذا لا ينافي ما في الباب فإنه لعنه كان يعظى أرضه بالكراء على العين وعلى الثلث أوالربع معافلا منافاة .

(وسئل) ببناء المجهول المالك عن رجل أكرى) بفنح الهمزة (مزرعته بما قصاع من تمر) مثلا أو مما يخرج مها) أى من الارض عطف على من تمر (من الحنطة) مثلا بيان لما يخرج (أو من غير ما يخرج مها) من الطعام كالمبنو العسل (فكره ذلك) مالك وهذا مبنى على ماتقدم من مذهب الإمام مالك أنه لا مجوز كرائها بالطعام أو بمنا تنبته الارض ، وتقدم خلاف الاثمة في ذلك في أول الباب ، وتقدم أيضاً أؤر ال فيها للمالكية أيضاً . والمرجح ماقال الدردير : وفعد كراه الارض صالحة للزراعة بطعام سواء أنبته كالمقمح أو م تنبته كالمبن أو بما تنبته غير طعام كقطان وكتان وعصفر وزعفران وتبن ، إلا أن يكون ما تنبته كخشب وحطب وقصب فارسي وعود هندى وصندل من كل ما يطول مكته فيها حتى يعد كانه أجذي منها فيجوز ، اه . (تم كتاب الكراه) كذا في النسخ المصرية .

مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تسكارى أرضا ، فلم تول في يديه بكرا. حتى مات ، قال ابنه : فما كنت أراها إلا الما من طول با مكنت في يديه حتى ذكرها لنا عند موته ، فأمرنا بقضا. شيء كان بتى عليه من كرائها ذهب أو ورتى .

من الإنمال في النسخ المصرية ، والافتعال في الهندية ، قال الباجى : على معنى تجويز الكراء في الجلة لا على معنى تجويز كراتها بكل عوض ، وإنها يقتضى ذاك أنه يرى اكتراء ها جائزا في الجلة ، اه . ولفظ البخارى برواية جويرية عن مالك عن الزمرى أن سالما أخبره ، قال : أخبر رافع عبد انه بن عمر أن عميه وكاما شهدا بدرا أخبراء أن رسول انه صلى انه عليه وسلم جمى عن كراء المزاوع. قنت : لسالم متكريها أنت ؟ قال : نعم إن رافعا أكثر على نفه ، قال العبر مانى : عان قلت رافع رفع الحديث إلى رسول انه صلى انه عليه وسلم فلم قال هو أكر على نفسه ؟ قنت : لعل غرضه أنه لا يفرق بين الكراء ببعض ما بحصل من الارض والدكراء بالنقد ، ونحوه والاول هو المنهى عنه لا مطانعا ، اه .

(مالك، أنه مانه أن عبد الرحن بن عوف) أحد العشرة (تكارى أرضا) بفتح المنانة الفوقية والراء أى أخذها بالكراء (فلم تول) الأرض (في يديه) وتصرفه (بكراء كان) يؤديه (حتى مات قال: ابنه) أبو سلة أو حيد، قاله الزرقاني، واقتصر صاحب المحلى على الأول (فحا كنت أراها) بضم الممزة أى أض الأرض المذكورة (إلا) مملوك (لنا من ضول الأول (فحا كنده أو يديه) أى الوالد (حتى ذكرها لنا عند موته) أما بالكراء عنده (فلم منا بقضاء شيء كان عليه) أى بني على ذمته (من كرائها) بيان لشيء (ذهب أو ورق) بالشك من الراوى بالجر بدل عن شيء، قال الباجي: يحتمل أنه كان أكتراها مساقاة ، وذالك بالشك من الراوى بالجر بدل عن شيء، قال الباجي: يحتمل أنه كان أكتراها مساقاة ، وذالت بالشك من الراوى بالجر بدل عن شيء، قال الباجي: عجمل أنه كان أكتراها مساقاة أوله صلى انه عند مالك جاز ، ومنع منه الشافي وقال: هو باطل ، والدايل عنى ما نقوله قوله صلى انه عليه وسلم ليهود نقركم على ذالك ما شنا، وهذا نص في موضع الحلاف، ومن جهة المني أن عليه وسلم ليهود نقركم على ذالك ما شنا، وهذا ناس في موضع الحلاف، ومن جهة المني أن يخرج ما حاز المقد على واحد منه غير معيز جاز العقد على واحد منه غير مقدرة ، كا لوقال: اشترى منك هذه الصبرة كل قميز بدرهم، وإذا أنبت ذالك فإنها يلزم الكراء لما معني والمكترى أن يخرج مني شاء ، رواه عيدى عن ابن الغاسم في العتبية ، لان عدم التقدير ينافي الأروم ؛ ولا يلزم منه إلا وجبية واحدة في المشهور من المذهب ، اه . وهذا ينون ما منافي ما منافي أول الباب في قصة خيبر من قول الابي إن الماتية والحراء الى أول المنافر لا يجور كل يديل من قول الابي إن الماتية المنافرة في أول الراب في قصة خيبر من قول الابي إن الماتية المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة على المنافرة اللهافرة المنافرة الم

44

قال مالك : فإن كان صحب المال يربد أن يخرج من رقيق المال أحدا فليخرج ، أو يريد أن يدخل فيه أحدًا فليفعل ذلك قبل المساقاة ، ثم ليساق بعد ذلك إن شاء ، قال : ومن مات من الرقبق أو غاب أو مرض فعلى رب الممال أن يخلفه . كل كتاب المماقاة بحمد الله ويتلوه

كتاب كراء الارض

ما جاه في كراء الأرض

العقد ، وقد تقدم ذلك في أول الباب مع اختلاف الأنمة في ذلك مفصلا ، قال الزرقاني تبماً للباجي: وذلك لأن المساقاة مبنية على منافاة ازدياد أحدهماعلي ما عقد إلا أن مالكا جوز للمامل شرط اليسير كعبد ودابة في الحائط الكبير لا الصغير لأن فيه شرط جميع العمل حينتذ، أه. قلت: وبسط فروع ذلك الباجي .

(قال مالك) وهذا تبكملة للسكلام السابق (فإن كان صاحب المال بريد أن يخرج من رقيق المال أحدا فليخرجه) قبل عقد المساقاة (أو يريد) رب المال (أن يدخل فيه أحدا فليفعل ذلك) أى الإدخال والإخراج (قبل المساقاة) أى قبل العقد (ثم ليساق بعد ذلك بعد ذلك إن شاء) لآن عقد المساقاة لابد أن يكون مي ما كان عليه عند المقد (ومن مات من الرقيق) التي كانت عند العقد (أو غاب) عن الحائط (أو مرض فعلي رب المال أن يخلفه) أي يعطى العامل خالما وبدلا له لأن المساقاة المقدت عليهم ، فإذا تعذر عملهم لوجه فلابد على رب المال من الخلف لئلا يشتدالعمل على العامل أكثر بما كان عليه عقد المساقاة (كمالِ ثاب المساقاة بحمد الله وينلوم كتاب كرا. الأرض) هكذا في النسخ الهندية ، وليس في النسخ المصرية إلا كتاب كراء الأرض فقط.

ما جاء في كراء الأرض

قال ابن رشد : أما كرا. الأرضين فاختلفوا فبها اختلافا كثيرا ، فقوم لم يجيزوا ذلك بنة وهم الأقل وبه قال طاوس وأبو بكر بن عبد الرحمن ، وقال الجمهور ، بجواز ذلك ، واختلف هؤلاء فها يجوز به كراؤها، فقال قوم : لا يجوز كراؤها إلا بالدرام والدنانير فقط، وهو مذهب ربيمة وسعيد بن المسيب ، وقال قوم : يجوز كراؤها بكل

شىء ماعداالطمام سواءكانالطمام الخارج منهاأو لمريكن وماعدا ماينبت فيهاكان طعاما أو غيره ، و إلى هذا ذهب مانك وأكثر أصحابه ، وقال آخرون: يجوز كراؤها بماعدا الطعام فقط، وقال آخرون: بجوزكر ا. الأرض بكل العروض والطعام وغير ذلك مالم بكن بجزء بما يخرج منها من الطعام. ويمن قال به سالم بن عبد الله وغيره من المتقدمين ، وقول الشافعي ، وظاهر قول مالك في الموطأ ، وقال قوم يجرز كراؤها بكل شي. وبجزء مما يخرج منها ، وبه قال أحمد والتورى واللبث وأبو يوسف ومحدوابن أبي لبلي والأوزاعي وجهاعة ، وعمدة من لم يجز كراؤها بحال . ماروی مالك بسنده عن راهم بن خديج أن رسولالة صلى الله عليه وسلم نهمى عن كراه المزارَع ، قالوا : وهذا عام وهؤلاً ملم يلتفتواً إلى ماروى مالك من تخصيص الراوى له حين سأله حَنظلة عن كرائها بالذَّهب والورقفقال . لابأس به وروى هذا عن رافع وابن عمروأخذ بعمومه وكالنابن عمر رضي الله عنهما قبل يكرى أرضه فترك وهذا بناء على رأى من يرى أنه لا يخصص العموم بقول الراوى ، وروى عن رافع بن خديج قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إجارة الأرضين . قال ابن عبد البر : واحتجواً أيضاً بحديث جابر قال ، خطبنا رسول اللهُ صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أوليزرعها ولا يواجرها ، فهذه جملة الأحاديث التي استدل مها من لم بجز كرامها ، وقالوا أيضاً من جهة المعنى أنه لم يجز كراؤها لما في ذلك من الغرر لأنه ممكن أن يصيب الزرع جائحة فقد لزمه كراؤها من غير أن ينتفع من ذلك بشيء . قال القاضى: ويشبه أن يقال في هذا إن المعني في ذلك قصد الرفق بالناس لكثرة وجود الأرضكا نهى عن بيع الماء، ووجه الشبه بينهما أنهما أصلا الخلقة ، وعمدة من لم يجز كرا.ها إلا بالدراهم والدناتير ، فحديث رافع مرفوعا إنما يزرع ثلاثة : رجل له أرض فيزرعها ورجل منح أرضاً فهو يزرع مامنح ، ورجل اكثرى بذهب أو فضة ، قالوا فلا يجوز أن يتعدى ما في هذا الحديث ، والآحاديث الآخر مطلقة وهذا مقيد ومن الواجب حمل المطلق على المقيد ، وعمدة من أجاز كراه ها بكل شيء ماعدا الطعام. حديث رافع مرفوعاً: من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها الحاه ولايكرها بثلث ولا ربع ولا بطمام ممين ، قالوا : وهذا هو معنى المحاقلة التي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا: وأيضاً هو من باب بيع الطعام بالطعام نسية ، وعمدة من لم يجز كراءها بالطعام، ولا بشيء بما يغرج منها أما بالطعام فحجته حجة من لم يجز كراءها بالطمام , وأما حجته هل منع كرائها بما ينبت : فهو ما ورد من لهيه صلى الله عليه وسلم عن المخابرة ، قالوا وهي كراء الأرض بما يخرج منها ، وهذا قول مالك وكل أصحابه ، وعمدة من أجازكراءها بجميع العروض والطعام وغير ذلك نما يخرج منها أنه كراء منفعة معلومة بشىء

معلوم ، فجاز قياسا على إجازة سائر المنافع ، وكان دؤلا. ضخوا أحاديث رافع روى عن سالم

وغيره أنهم قالوا اكترى رافع، قالوا: وقد جاء في بعض الروايات عنه ما يجب أن يحمل عليه سائرها، قال كنا أكثر أهل المدينة حقلا وكان أحدنا يكرى أرضه ويقول: هذه القطمة لى وهذه وأما من لم يحز كراتها بما يخرج منها، فعمدته النظر والأثر، أما الآثر قا ورد من النبي عن المخابرة وما ورد من حديث ظهير قال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أم كان جارفها، الحديث. وفيه قلنا: نؤاجر طل الربع وعلى الأوسق من النمر والدعير، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أم كان جارفها، المحديث، وفيه قلنا: نؤاجر طل الربع وعلى الأوسق من النمر والدعير، فقال رسول الله صلى الله عليه البخارى وصلم، وأما من أجاز كراه ها بما يخرج منها فعمدته حديث ابن عمر النابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أم يناه عليه وسلم مل نصف المخرجه الإراض والمرم على أن يملوها من أموالهم على نصف ما تخرجه الإراض والمرم على الله عن ابن عباس أنه قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولمكن قال إن يمنح أحدكم أخاء عن ابن عباس أنه قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولمكن قال إن يمنح أحدكم أخاء يكن خيرا له من أن ياخذ منه شيئا قالوا: وقدم مماذ بن جبل البمن حين بعنه رسول الله صلى يكن خيرا له من أن ياخذ منه شيئا قالوا: وقدم مماذ بن جبل البمن حين بعنه رسول الله صلى يك غيرا به وسلم وهم يخارون فأقوهم، اه . مختصرا .

الله عايه وسلم وجم يحابرون فافرتم، أه . فحصرا .
وقال المرفق : تجوز المزارعة بيمض مانخرج ومعنى المزارعة دفع الأرض إلى من بزرعها أو يعمل عليها ، والزرع بينهما وهي جائزة فى قول كثير من أهل العلم ، قال البخارى : قال أبو جعفر : ما بالمدينة أهل بيت إلا ويزرعون على الثلث والربع وزارع على وسعد وابن مسعود وعمر بن عبد الدزيز وغيرهم كما تقدم قريبا فى كلامه ، قال : وأما ما احتجوا به قالجواب من حديث رافع من أربعة وجوه : أحدها أنه قد فسر المنبى عنه فى حديثه بما لا يختلف فى فساده قال : كنا من أكثر الانصار حقلا فكنا نكرى الارض على أن لنا هذه ولهم هذه الحديث ، متنق عليه وهذا ضارج عن محل الحلاف فلا دليل فيه عليه ولا تمارض بين الحديثين ، النافى أن حديثه ورد فى الكرار بثك أو ربع والنزاع فى المزارعة ولم يدل حديثه عليها أصلا وحديثه مضطربة جدا ، الرابع لو قدر صحة خبر رافع وامتنع تأويله و تعذر الجمع لوجب حملة على مضطربة جدا ، الرابع لو قدر صحة خبر رافع وامتنع تأويله و تعذر الجمع لوجب حملة على معمولا به من جهة النبي صلى الله عليه وسلم إلى موته ثم من بعده إلى عصر النابعين ، ثم قال بعد مسط القول فى صحة المزارعة - وتجوز إجارة الارض بالورق والذهب وسائر المروض سوى

المطموم فى قول أكثر أهل العلم قال أحمد : قلما اختلفوا فى الذهب والفضه ، وقال ابن المنذر أجم عوام أهل العلم أن اكتراء الارض وتنا معلوما جائز بالذهب والفضة ، روينا هذا القول عن سعيد ورافع بن خديج وابن عمر وابن عباس ، وبه قال سعيد بن المسيب وعروة المقالم وسالم وطالك واللبث والشافعي واسحق وأبو ثور وأصحاب الرأى ، وروى عن طاوس والحدن كراه ذلك ، لما روى رافع أن النبي مائية نهى عن كراء الارض .

ولنا أن رافعا قال أما بالذهب والفيضة فلا بأس متفق عليه ، وعن سعد قال : كنا نكرى الارض بما على السواقى فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأمرنا أن نكريها بذهب أو فضة رواه أبو داود ، وأما حديثهم فقد فسره الراوى بما ذكرنا عنه فلا يجوز الإحتجاج به على غيره ، وحديثنا مفسر لحديثهم فإن راويهما واحد وأما إجارتها يطمام فنقسم للانة أقسام أحدها أن يؤجرها بمطموم غير الخارج منها معلوم فبجوز نص عليه أحدوهو قول أكثر أهل العلم ، منهم سعيد بن جبير وعكرمة والنخمى والشافعي وأبو الور وأصحاب الرأى ، ومنع منه مالك حتى منع إجارتها باللبن والعسل ، وقد روى غن أحمد أنه قال : ربما تهيبة . قال القاضي وهذا من أحمد على سبيل الورع ، ومذهبه الجواز . والحجة لمالك ماروى رافع عن بعض عومته قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانتـله أرض فلا يكريها بطعام مسمى ، رواه أبو داود وابن ماجة ، وروى أبو سعيْدَ قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة استكراء الأرض بالحنطة ، ولنا قول رافع فأما بشيء معلوم مضمون قلا بأس به ، وحديث رافع قد سبق الكلام عليه في الزارعة ، وحديث أبي سميد يحتمل المنع من كراتها بالحنطة إذا أكثراها لزرع الحنطة ، النابي إجارتها بطعام معلوم من جنس ما يررع فيها كإجارتها بقفزان حنطة لزرعها ، فقال أبو الخطاب: فيها روايتان : إحداثهما المنع وهي الى ذكرها القاضي مذهبا وهي قول مالك، والثانية جواز ذلك إختارها أبو الخطاب ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، والثالث إجارتها بجزء مشاع مما يخرج منها كنصف ولك. فالمنصوص عن أحمد جوازه وهو قول أكثر الاصحاب، واختار أبو الحطاب أنها لا تصح ، وهو قول أبي حنيمة والشافعي وهو الصحيح إنشاء الله لما تقدم من الاحاديث في النهي من غير معارض لها . ولانها إجارة بعوض بجهولٌ فلم تصح كإجارتها بثلث ما يخرج من الارض الآخرى ، ولانه لا نص فيجوازها ولا يمكن قيامها علَّ المنصوص ، فإنَّالنصوص وردت بالنهى عن إجارتها بذلك ولا نعلم في تجويزها نصا ، والمنصوص هل جوازها [جارتها بذهب أو فعنة أو شيء مصمون معلوم ، وليست هذه كذلك ، وأما نص أحمد في الجواز فيتمين

مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحن ، عن حنظة بن قيس الزرق ، عن رافع بن خديج ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سهى عن كراء المزارع ، قال حنظلة : فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق ؟ فقال : أما بالذهب والورق فلا بأش به .

حمله على المزارعة بلفظ الإجارة فيكون حكمها حكم المزارعة في جوازها وازومها وسائر أحكامها أه ، مختصرا . وقال الآبي منع الحسن وطاوس كراه الارض البتة لحديث جابر عند مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراه الأرض ، ولنهيه صلى الله عليه وسلم عن الحاقلة ، وفسرها الرايى بكراه الأرض فعم والمشهور عندنا منهه بالطمام وإن لم تغبته كالمسل والمائن ، وبا تتبنه خالقطن والكتان والزعفران ما عدا الحشب والحطب ، وقال ابن نفع : يجوز بكل شير وبالطمام ما عدا الحنطة وأخراتها إذا كان ما تنكرى به خلاف ما يزرع فيها ، وقال ابن بغيرها طماما كان أو غيره ونسه للى مالك ، اه .

(مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) الرأي (عن حنظلة بن قبس) بن عمرو بن حصن بن خلدة (الزرقي) الأنصاري من رواة السنة إلا الترمذي ، ذكر. ابن عبد البر في الصحابة جانحاً لَنُولَ الواقدي أنه ولدعلي عهد النبي صلى الله عليه وسلم (عن رافع بن خديج) الإنصاري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهمي عن كراء المزارع) جمع مزرعة وهي مكان الزرع . وظاهر، منع كرائها مطلقا وإليه ذهب الحسن وطاوس وأبو بكر الاصم ، قال الحافظ : قال طاوس، وطائفة قليلة، لا يجوزكرا. الأرض مطلقاً، وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة فيذلك، اه . وقال الباجي: ذهب إليه طاوس في أحد قرليه ، وذهب فقهاء الامصار إلى تجويز ذلك ، ووجهه أن الراوى للمنع باللفظ العام لم ينقل لفظ النبي صلى الله عليه وسلموانها أخبره عنه،وهوالذي أخبر بأن ذلك مقصور على غير الذهب والفضة ، اه . قال الزرقاني: وقد تأول مالك وأكثر أصحابه أحاديث المنع على كرائها بالطمام أو بما تنبته كقطن وكتان ، ا ه . (قال حنظلة : فسألت رافع بن خديج) أنهى عن كرائها (بالذهب والورق) أيضاً ولعل منشأ السؤال تجويز العامة ذلك ﴿ فقال ﴾ رافع ﴿ أما بالذهب والورق فلا ﴿ بأس به) يحتمل أنه قال ذلك اجتهادا أو علم ذلك بالنص على جوازه أو علم أنالنهي عنه لبس ـ على إطلاقه بل بما إذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك ، فاستنبط منه جوازه بالذهب والفضة ، ويرجح كونه مرفوعاً ما أخرجه أبو داود والنسائى باسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال: نهمي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة ، وقال: إنما يزرع ثلاثة : رجلًا. أدض

مالت ، عن أن شماب قال : سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب والهرق ؛ فقال . لا بأس بذلك .

مالك ، عن ان نتماب ، أنه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن كراء الزارع ، فقال : لا يأس بها بالذهب والورق ، قال ابن شهاب : فقات له . أوأيت الحديث الذي يذكر عن والله بن خديج فتال : أكثر والع بن خديج ولوكانت لي مروعة أكثريتها .

ورجل منح أرضا ورجل اكترى أرضا بذهب أو فضة . لكن بين النسائى من وجه آخر أن المرفوع منه النهى عن المحافقة والمزابنة ، وأن بقيته شدج سكلام ابنالمسيب ،كدا في الفتح وفى المحلى : أما ما رواد الارمذى من طريق مجاهد عن رافع بن خديج فى النهى عن كراء الارض بيمه من خراجها أو بالدراهم فقد أعله النسائى بأن مجاهدا لم يسممه من رافع ، قال الحافظ : وفى إسناده أبو بكر عباش . وفى حفظه مقال ، ا ه .

(مالك ، عن ابن ثماب) الزهرى (أنه قال : سأنت سعيد بن للسيب عن كراء الأرض بالذهب والورق ، فقال: لا بأس بذلك) ولعل تلاسف أشار بذلك إلى أن جوازه مستمر إلى زمن النابعين ، وفى انحلى : قال ابن المنذر : إن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة . وقد نقل ابن بطال إنفاق فقهاء الأمصار عليه ، اه .

(مالك عن ابن شهاب) الزهرى (أنه سأن سالم بن عبد الله بن غر عن كراه المزارش جمع مزرعة (فقال لا إس ج) أى يجوو (بالذهب والورق قال ابن شهاب فقلت له) أى لسالم ارأيت) أى ها عرف أو بمعنى أخبرتى (الحديث الذي يذكر) بيناء الحجول (عن رافع ابن خديج) في الذي عن كراه المزارع مطلقا (فقال) سالم (أكثر) بقعل الماضي من الإكثار و رافع بن خديج) قال الورقاتى : أى أنى بكذير موهم بغير المراد ، وكأنه لم يبلغه أخبار رافع بحواره بالنهب والدهة ، أه . قلت : وهو ماروي في الصحيحين من رواية حنظلة عن رافع في النهبي عنه ، وفي آخره فقلت لرافع ، كيف هي بالدنانيروالدراهم ، فقال : رافع لا بأس بها بالجنانير والدرام ، وفي أخبر أن المؤلى أكثر رافع فلم يغرب من لارض ، وبين الكراء بدعض ما يخرج من لارض ، وبين الكراء في الناقد فالنهي إنما توجه المحتفقة بغير الناهب والورق اكن رواء بافظ العموم ما منع منه ومالم يمنع وإن النهي إنما توجه المحتفقة بغير الناهب والورق اكن رواء بافظ العموم أو نقل الانفط على ما سعمه ، ولم ينقل مه ما يمنع حمله على العموم من الدرف وانعادة أو ما يوجب التخصيص و بدل هايه قرله (لو كانت لي مزرعة) اسم ظرف أي أرض خروع (أكريم))

ملسلة مطبوعات بالنبوية هذا الكناب يتوى على تما بين جلي لين و من من فرس الشرار هج الما د- من فرس الراكم المراكم المحالي

> مُكُنِّفَ الحَافِطَ الْجَهَ الإمام الكبيرشَّعَ الاسمَّ أُرُومِح *عَلِّبِ بِن عَبِلِ إِرْحَ الِوارِي* المولودسنة 111 هـ والمتوفى م⁰²هـ

٢. تخيج الدامى وتصحيح تحقيفه

المعبالنة النبوية وضادمها السيدعب الله هاشم يمانى المدنى بالمدينة المنورة (الجاز) 1877 هـ - 1977

فقال اخبر في ثابت بن الضحاك الانصاري ان رسول الله تَتَلِيْنَةُ عَبَى

عن المزارعة قال لمبدالله تقول به قال لا اقول بالأول (باب في النهي عن بيع الارض سنتين)

(اخبرنا) ابو نعيم ثنا زهيرعن ابي الزير ع. حـــ امرة السريرين الشريخ الله عند يعم الإر

(باب في الرخصة في كراء الارض بالذهب والفضة)

المرض بالذهب والفضة عن المربع ثنا يزيد بنهارون إنا ابراهبم بن سعد عن

المنظمة (اخبرنا) استحاق بن الراهيم تنا زيد بنهارون انا ابر اهيم بن سعد عن محمد بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن محمد بن عبدالرحمن ابن ابي ابن ابي لبية عن سعيد بن المسيب

و بعض معد بن ابي وقاص قال كنا نكري الارض على عهد من الماء منها منها الله مي الله منها و الله منها الله من

ونهانا رسول الله عليه عن ذلك وآذن لنا او قال رخص لنا في ان الكريها بالدهب والورق (باب في الحرص)

(باب في الحرص)

(باب في الخرص) (حدثت) هاشم بنالقاسم تنا شعبة بن خبيب بن عبدالرحمن عن عبدالرحمن بن مسعود بن نيار الانصاري قال جاء سهل عن بهيسة عن ابهما عن النبي سَلِيَّةِ أَنَّهُ أَنَّى النبي عَلَيْتِهُ فَاسَدُهُ مَّ فَدَخُلُ بِينِهُ وَبِينَ مَيْصِهُ وَقَدْ قَالَ عَبَانَ فَالزَمَهُ فَقَــل مَا الشيُّ الذي لا يُحل منعه قال ان للح والما، فقال ما الشيُّ الذي لا يُحل منعه قال ان تنما

الخير خيرلك وانهى الى الملح والماء قيل لعبدالله تقول به فاوماً رأسه (باب ان النبي عِيَّلِيْتُهُ عامل خيبر) (حدتنا) مسدد تنا مجي عن عبيدالله حدثني نافع عن عبدالله أن رسول الله عِيَّلِيَّهُ عامل خيبر بشطر ما يخرج منها

من بمرة او زرع (باب في النهمي عن المخابرة) (اخبرنا) ابوالحسن عن زكريا بن اسحاق ثنـــا ابوالزبير انه، سمع جابراً يقول كنا نخابر ق

نسا ابوالزبير انه سمع جابراً يقول كنا نخابر قبل ان ينهانا رسول الله عَيِّلِيَّةِ عن الحبر بسنتين او ثلاث على الثاث والشطروشي من تمن نقال لنا رسول الله عِيِّلِيَّةِ من كانت له ارض فليحرشا فان

كره ان يحرثها فليمنحها اخاه فان كره ان يمنحها اخاه فليدعها (باب فيمنهمي عن المزارعة بالثات والربع)

(اخبرنا) محمد بن عينة عن علي بن مسهر عن ابي اسحاق السباي عن عبدالله بن المسائب قال سألت عبدالله بن مغفل عن المزارعة

(باب في النهي عن بيع الارض سنتين)

عن جار قال نهى رسول الله ﷺ عن بيع الارض البيضاء

(مات في الرخصة في كراء الارض بالذهب والفضة)

عن سعد بن ا بي وقاص قال ڪنا نکري الارض علي عهـ د

يَرَ. رسول الله عَيُطَالِينِ بِمَا عَلَى السواقي من الزرع وبما سعد من الماء منها

فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك وآذن لنا أو قال رّخص لنا في أن

(باب في الحرص)

عن عبدالرحمن بن مسمود بن نيار الانصاري قال جاء سهل

(حدثنا) هاشم والقاسم ثنا شعبة بن خبيب بن عبدالرحمن

و اخبرنا) اسحاق بن ابراهيم ثنا تريد بنهارون انا ابراهيم بن سعد عن يهِ محمد بن عكرمة بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن محمد بن عبدالرحمن

عن الهزارعمة قال لعبدالله تقول به قال لا اقول بالأول

(اخبرنا) ابو نعیم تنا زهیرعنایی الزیر

فقال اخبر في أات بن الضحاك الانصاري أن رسول الله بينييز سي

إن ابي ليبة عن سعيد بن السيب

نكربها بالذهب والودق

فدخل بينه وبين قميصه وقد قال عثمان فالزمه فقدل ما الشيئ الذي

لايحل منعه فقال الملح والماء فقال ما الشيُّ الذي لا يحل منعه قالمان

تفعل الخبر خبر لك قال ما الشي الذي لا يحل منعه قال ان تنعل

الخبر خبرلك وانتهى الىالملح والماء قيل لعبدالله تقول به فاومأ برأسه

(باب ان الذي عَيِّينَةُ عامل خمر)

عن عبدالله أن رسول الله عَيْسِيَّةِ عامل خيبر بشطر ما يخرج منها

(باب في النهبي عن المخابرة)

ثنا ابوالزبعر انه سمم جائراً يقول كنا نخائر قبل ان نهانا

رسول الله عَيْثَالِيُّو عن الخبر بسنتين أو ثلاث على الثلث والشطر وشيُّ

من تهن فقال لنا رسول الله عِيْسَاتُهُ مِن كانت له ارض فلمحرثهـــا فان

(باب جميف النهي عن المزارعة بالثلث والربع)

عن عبدالله بن السائب قال سألت عبدالله بن معفل عن المزادعة

(اخبرنا) محمد بن عبينة عن على بن مسهر عن ابي اسحاق الشيباني

كره ان يحرثها فليمنحها اخاه فان كره ان يمنحها اخاه فليدعها

(حدثنا) مسدد ثنا بحبي عن عبيدالله حدثني نافع

(اخبرنا) ابوالحسن عن زكريا بن اسحاق

من تمرة او زرع

عن مهيسة عن البها عن النبي عَيِّلْتُهُ إنه أني النبي عَيِّلْتُهُ بَاستُدْهِ

نقال اخبر في ثابت بن الضحاك الانصاري ان رسول الله عَيَالِيَّةُ بَهِي عن المزارعة قال لعبدالله تقول به قال لا اقول بالأول

(باب في النهى عن بيع الارض سنتين) (اخبرنا) ابو نعيم ثنا زهيرعن ايي الزبير

عن جار قال مهي رسول الله عَيْلِيَّةِ عن بيع الارض البيضاء سنتين او ثلاثًا (باب في الرخصة في كراء الارض بالذهب والفضة)

الله المرنا) اسحاق بن الراهيم ثنا زيد بنهارون انا ابراهيم بن سعد عن محد بن عكرمة بن عدالرحمن بن الحارث بن هشام عن محمد بن عبدالرحمن ابن ا بي ليبة عن سعيد بن السيب

عن سعد بن ابي وقاص قال ڪنا نکري الارض علي عهـــد عِنْ رَسُولَ اللهُ عَيْمُ عَلَيْكُ عَلَى السَّواقي من الزرع وبما سعد من الماء منها فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك وآذن لنا او قال رخص لنا في ان تنكرمها بالذهب والورق (ياب في الخرص)

عن عبدالرحمن بن مسعود بن نيار الانصاري قال جاء سهل

(حدث) عاشم نالقاسم ثنا شعة بن خبيب بن عبدالرحمن

عن مهيسة عن ابيها عن النبي عَيِّلَاتُهُ إنَّهُ أنَّى النبي عَيِّلَتُهُ فَاسَـٰذُهُ

فدخل بينه وبين قميصه وقد قال عثمان فالزمه فقـــل ما الشيُّ الذي لايحل منمه فقال الملح والما. فقال ما الشيُّ الذي لا يُحلِّ منمه قال إن تفعل الحبر خير لك قال ما الشي الذي لا يحل منعه قال الت تفعل الخبر خبرلك وانتهى الى الملح والماء قيل المبدالله تقول به فاومأ برأسه

(باب ان النبي عَلَيْنَةٍ عاملُ خمير) (حدثنا) مسدد تنا مجي عن عبدالله حدثني نافع عن عبدالله أن رسول الله عَيْطِاللهِ عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من عرة او زر ع

> (باب في النهبي عن المخابرة) (اخبرنا) ابوالحسن عن زكريا بن اسحاق

ثنا ابوالزبعر انه سمم جائراً يقول كنا نخار قبل ان ينهانا رسول الله ﷺ عن الخبر بسنتين أو ثلاث على الثلث والشطروشي * من تمن فقال لنا رسول الله ويتالينو من كانت له ارض فليحربُ فان

كره ان يحرثها فليمنحها اخاه فان كره ان يمنحها اخاه فليدعها (الب كم النهي عن المزارعة بالثلث والربع)

(اخبرنا) محمد بن عبينة عن على بن مسهر عن الى اسحاق الشيالي عن عبدالله بن السائب قال سألت عبدالله بن مغفل عن المزارعة

عن جـار قال بهي رسول الله عِيْنِيْنِ عن بيع الارض السضاء

(باب في الرخصة في كراء الارض بالذهب والفضة)

على (اخترنا) استحاق بن ابراهيم ثنا نريد بنهارون انا ابراهيم بن سعد عن

عن سهيسة عن السماعن النبي عَلِيْكُ أنه أنَّي النبي عَلِيْكُ وَاسْدُدُ، فدخل بينه ومن قمصه وقد قال عثمان فالزمه فقال ما الشيئ الذي لايحل منعه فقال الملح والماء فقال ما الشيُّ الذي لا يحل منعه قال ان

تفعل الخبر خبر لك قال ما الشي الذي لا يحل منعه قال ان تفعا الخبر خبرلك وانتهى الى الملح والماء قيل لعبدالله تقول به فاومأ برأسه (باب أن الذي عليه عامل خير) (حدثنا) مسدد ثنا محيى عن عبدالله حدثني نافع

عن عبدالله ان رسول الله عِيَطِيَّةُ عامل خيعر بشطر ما يخرج منها من تمرة او زرع

(باب في النهى عن المخابرة) (اخبرنا) ابوالحسن عن زكريا بن اسحاق

ثنا ابوالزبير انه سمع جاراً يقول كنا نخار قبل ان ينهانا رسول الله ﷺ عن الحبر بسنتين أو ثلاث على الثاث والشطروشي

من تمن فقال لنا رسول الله عَيْطَانُهُ مِن كَانْتُ له ارضُ فليحرُبُ فان كره ان يحرثها فليمنحها اخاه فان كره ان يمنحها اخاه فليدعها (باب ميني النهي عن المزارعة بالثات والربع)

(اخبرنا) محمد بن عبينة عن على بن مسهر عن ابي اسحاق الشيابي

عن عبدالله بن السائب قال سألت عبدالله بن مغفل عن المزادعة

(باب في الحرص) (حدث) هاشم بنالقاسم تنا شعبة بن حبيب بن عبدالرحمن

عن عبدالرحمن بن مسعود بن نيار الانصاري قال جاء سهل

انكرتها بالذهب والودق

فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك وآذن لنا او قال رخص لنا في ان

(اخبرنا) ابو نعيم ثنا زهيرعن ابي النوجر

سنتين او ثلاثًا

مجمد بنعكرمة بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن محمد بن عبدالرحمن ابن ا بي لبية عن سعيد بن السيب عن سعد من ابي وقاص قال ڪنا ،کري الارض علي عہـــد ﴿ رَسُولَ اللَّهُ ﷺ ؟! على السواقي من الزرع وبما سعد من الماء منها

(باب في النهى عن بيع الارض سنتين)

فقال اخبر في أات بن الصحاك الانصاري أن رسول الله بيتلاق مى عن الهزارعة قال لعبدالله تقول به قال لا اقول بالأول

يرثونا الاالرجل يرث عنده او امته

عن جابر قال قال رسول الله عَيْنَاتُهُ لا برث اهل الكتاب ولا

(حدثنا) سليان بن حرب ثنا حماد بن سلمة عن داود عن الشعمي عن مســروق قال كان معاوية يورث المسلم من الــكافر ولا

يودث الكافر من المسلم قال قال مسروق وما حدث في الاسلام "ضاء احَّم الي منه قبل لاني محمد تقول بهذا قال لا

(حدثًا) يزيد بن هارون عن داود بن ابي هند عن عامر أن المفترة بلت الحارث توفيت باليمن وهي يهودية

فركب الاشعث بن قيس وكانت عمته الى عمر في ميراثها فقال عمر ليس ذلك لك يرثها اقرب الناس منهــا من اهل دينها لايتوارث ملتان

(حدثنا) سلمان بن حرب ثنا حماد بن زید حدثنا انس بن سبرين قال قال عمر بن الخطاب لا نتوارث ملتان شتى ولا يحجب من لا يرث (حدثنا) نصر بن على ثنا عبدالاعلى عن معمر عن الزهري عن على ف

حسين عن عمرو بن عثمان عن اسامة بن زيد أن رسول الله عِيناتِيةِ قال لا برث المسلم الكافر ولاالكافر المسلم

(حدثنا) جعفر بن عون عن سعید عن ابی معشر

عن ابراهيم قال اذا مات المت وحبت الحقوق لاهلها ولم يحمل

لمن اسلم او اعتق قبل ان يقسم الميراث شيئاً ـ (اخترنا) محمدبن بوسف ثنا مُميان عن عبد الله بن عيسي عن از هري عن

أعلى بن حسين

عن اسامة بن زيد قال قال رسول الله ﷺ لارث المسلم الكافر

ا ولاالكافر المسلم

🧦 (حدثنا) عمرو بن عون ثنا سفيان عن الزهري عن على بن حسين عن

عن اسامة بن زيد عن النبي عِيَالِيَّةِ قال لا يرث المسلم الكافرولا

الكافر المسلم

(حدثنا) ابو النعان ثنا ابو عوانة عن مغيرة

عن ابراهيم قال ايس المكاتب معراث ما بقى عليه شيء من مكاتبته عن عطاء في رجل له بنون قد اعتق من بعضهم النصف ومن

أبعض الثلث ومن بعض الربع قال لا يورثون حتى يمتقو

عن الشعبي قال حد المكاتب حد الملوك حتى يعتق

(حدثنا) عبدالله بن جعفر الرقي وسعيد بن المغيرة عن ابن المبارك عن

عن ابراهیم فی رجل اشری ابنه فی مرضه قال ان خرج من

﴿ الثلث ورثه وان وقمت علمه السعاية لم يرث

(مات المسكاتب)

(حدثنا) ابو نعيم ثنا حسن عن ابيه

روض را مرب القرار موس المربي المحرادة المربي المعرب القاسم على بن ممرّين احمداده بي المعناني المدود من المعرب الم

حنتها وقدم لها وترجم لمصنفها الخصابي الد*كتورص*لاح الدّين النّاهي

الاستاذ ورئيس فيم الفنوان الحساس في كلية اطفرق يجمعة بفسيداد وسابقاً و ورئيس جميسة الفارن الغارن العراقيسة ورئيس الجميسة عرقيسة للوانين الثامين

دار الفرقاق عمان

هؤسسة|لرسالة بيروت

فصـــل شوط زراعة نوع بعينه

ر ور. ۲۹۵۹ ــ واذا شرط ان يزرع في الارض نوعا فزرع ما هو أقل ضــردا

٢٩٦٠ ــ وقال أهل الظاهر لا يحوز الا ما شرط خاصة •

نصل

المزارعة على أربعة أوجه:

۲۹۹۱ – وتفريع كتابالمزارعة على قول من اجازها فقال ابو يوسف ومحمد : المزارعة على اربمة اوجه : [فتلانة اوجه منها تجوز المزارعة عليها ، ووجه منها لا تحوز المزارعة عليها ، وهم منها لا تحوز المزارعة عليه "١١" .

۲۹۹۲ ــ احدها اذا كانت الارض والبذر الواحد والعمل والبقر لأخسر جازت المزراعة لان رب الارض يستأجر العامل ببعض الخارج ، والبقر غسير مستأجر بل هو مع العمل فجازت المزراعة .

۲۹۹۳ ــ والنانى ان تكون الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد فهو جائز ايضا لان العامل مستأجر للارض ، والبقر غير مستأجر ، وانما يستعمله لنفسه وذلك لا يمنع صحة العقد ه

٢٩٦٤ ـ والثالث أن تكون الارض وألبقر والبذر لواحد والعمل من جهــة

(۱) من مختصر الطحاوي (ص ۱۳۳) ٠

(١) المزارعة عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج ، وهــــو اجارة الارض والعامل ببعض الخارج (التحقة ٣٠-٣٦) وتسمى المخابرة بلغة أهـــل المدينة والمحاقلة ، ويسميها أهل العواق القراح (مجمع النهوين ٢ - ٤٨٠) وقد عرف ابن عرفه مزالمالكية المزارعة بانها شركة الحرت(البهجة نى شرح النحقة ٢٠٣/٢).

- 0.4-

كتاب المزارعة

جواز المزارعة^(١)

٢٩٤٩ ــ اعلم ان المزارعة عقد اختلف الفقهاء في جواز. وصحته في اصله . ٢٩٥٠ ــ فقال ابو حنيفة لا تجوز بحال .

٢٩٥١ – وقول الشافعي اذا انفردت الارض عن النخل والشجر ٠
 ٢٩٥٢ – وبه قال مالك ٠

۲۹۵۳ ــ وهو قول ابن عباس وابن عمر وزید بن ثابت ورافع بن خدیج سن الصحابة رضی الله عنهم •

۲۹۵۶ ــ وقال ابو يوسـف ومحمد وسفيان النورى وابن ابى ليلى واحمد هي جائزة ^(۲) .

٢٩٥٥ – وهو مذهب علي بن ابي طالب رضى الله عنه وعمار وابن مسعود
 رضى الله عنهما •

مــــــل

ما بجوز استئجار الأرض به

۲۹۵۲ ــ ويجوز استئجار الارض بكل ما جاز ان يكون بدلا في البيعوثمنا له لان البدل لا يختلف في العقود .

۲۹۰۸ ــ واذا كان العخارج من الارض لا يمنع ان يكون عوضاً في البيسع فكذلك الاجارة •

(١) فى خزانة الفقه لابى الليث السيرقندي (ص ٣١٣). وقال أبو يوسف ومحمد (ر) جائزة اذا كانت معلومة ، وان يكون الخارج شائعا بينهما ، . (٢) وقد أخذ الطحاوي بذلك (ص ١٣٣ من مختصره) .

_ 0.4 _

كتاب المزارعة

جواز المزارعة^(١)

۲۹٤٩ ــ اعلم ان المزارعة عقد اختلف الفقهاء في جوازه وصحته في اصله . ۲۹۰۰ ــ فقال ابو حنيفة لا تجوز بحال .

٢٩٥١ – وقول الشافعي اذا انفردت الارض عن النخل والشجر •
 ٢٩٥٢ – وبه قال مالك •

۲۹۵۳ – وهو قول ابن عباس وابن عمر وزید بن ثابت ورافع بن خدیج
 من الصحابة رضی الله عنهم •

۲۹۵۶ – وقال ابو يوسـف ومحمد وسفيان التورى وابن ابى ليلى واحمد هي جائزة ^(۲) .

۲۹۵٥ ــ وهو مذهب علي بن ابي طالب رضى الله عنه وعمار وابن مسعود
 رضى الله عنهما •

صـــــل

ما يجوز استئجار الأرض به

۲۹۵۲ ــ ويجوز استثجار الارض بكل ما جاز ان يكون بدلا في البيموثمنا له لان البدل لا يختلف في العقود ٠

۲۹۰۸ ــ واذا كان العارج من الارض لا يمنع ان يكون عوضاً في البيسع فكذلك الاجارة .

(١) في خزانة الفقه لابي الليث السيرقندي (ص ٣١٣). وقال أبو يوسف ومحمد (ر) جائزة اذا كانت معلومة ، وان يكون الخارج شائعا بينهما ، ٠ (٢) وقد اخذ الطحاوي بذلك (ص ١٣٣ من مختصره) .

- 0 · Y -

فصـــل شوط زراعة نوع بعينه

۲۹۰۹ ــ واذا شرط ان يزرع في الارض نوعاً فزرع ما هو أقل ضــررا ــا: .

٢٩٦٠ ــ وقال أهل الظاهر لا يجوز الا ما شرط خاصة ٠

نصـــل

ا المزارعة على أربعة أوجه :

۲۹۲۱ _ وتفريع كتاب المزارعة على قول من اجازها فقال ابو يوسف ومحمد : المزارعة على اربعة اوجه : [فلاتة اوجه منها تجوز المزارعة عليها ، ووجه منها لا تحوز المزارعة علمه](۱) .

۲۹۹۷ ــ احدما اذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخسر جازت المزراعة لان رب الارض يستأجر العامل ببعض الخارج ، والبقر غسير مستأجر بل هو مم العمل فجازت المزراعة .

٢٩٦٣ ــ والثانى ان تكون الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد فهو جائز ايضا لان العامل مستأجر للارض، والبقر نمير مستأجر، وانعا يستعمله لنفسه وذلك لا يمنع صحة العقد •

٢٩٦٤ ــ والثالث أن تكون الارض والبقر والبذر لواحد والعمل من جهــة

(۱) من مختصر الطحاوي (ص ۱۳۳) .

(١) المزارعة عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج ، وهـــو اجارة الارض والعامل ببعض الخارج (المتحفة ٣٠٠٦٣) وتسمى المخابرة بلفة أهــل المدينة والمعاقلة ، ويسميها أهل العراق القراح (مجمع النهوين ٢ - ٤٨٠) وقد عرف ابن عرفه منالمالكية المزارعة بانها شركة العرد(البهجة نمى شرح النحمة ٢٠٣٢) .

فصـــل شرط زراعة نوع بعينه

٢٩٥٩ ــ واذا شرط ان يزرع في الارض نوعا فزرع ما هو أقل ضــررا نه حاز •

٢٩٦٠ ــ وقال أهل الظاهر لا يجوز الا ما شرط خاصة ٠

فصـــل هـ المزارعة على أربعة أوجه:

۲۹۹۱ – وتفريع كتابالمزارعة على قول من اجازها فقال ابو يوسف و صحد : المزارعة على اربعة اوجه : [فتلاتة اوجه منها تجوز المزارعة عليها ، ووجه منها لا تجوز المزارعة عليه] (۱) •

۲۹۹۷ _ احدها اذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخس جازت المزراعة لان رب الارض يستأجر العامل ببعض الخارج ، والبقر غسير مستأجر بل هو مع العمل فجازت المزراعة .

٣٩٦٣ ــ والنانى ان تكون الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد فهو جائز ايضا لان العامل مستأجر للارض ، والبقر نمير مستأجر ، وانعا يستعمله لنفسه وذلك لا يعنع صحة العقد ه

٢٩٦٤ ــ والثالث أن تكون الأرض والبقر والبذر لواحد والعمل من جهــة

(من مختصر الطحاوي (ص ۱۳۳) ٠

(١) المزارعة عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج، وهمسو اجارة الارض والعامل ببعض الخارج (التحفة ٣-٢٦٣) وتسمى المخابرة بلفة أهمسل المدينة والمعاقلة، ويسميها أهل العواق القراح (مجمع النهوين ٢ - ٤٨٠) وقد عرف ابن عرف من المالكية المزارعة بانها شركة العرث (البهجة في شرح النحفة ٢٠٣٢)،

كتاب المزارعة

جواز المزارعة^(١)

7919 ــ اعلم أن المزارعة عقد اختلف الفقهاء في جوازه وصحته في اصله . 7900 ــ فقال ابو حنيفة لا تحوز بحال .

7901 ــ وقول الشافعي اذا انفردت الارض عن النخل والشجر . 7907 ــ و به قال مالك .

٢٩٥٣ ــ وهمو قول ابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت ورافع بن خديج من الصحابة رضي الله عنهم •

ع ۲۹۰۶ – وقال ابو يوسـف ومحمد وسفيان النورى وابن ابى ليلى واحمد هي جانزة ^(۲) •

۲۹۵٥ ــ وهو مذهب علي بن ابي طالب رضى الله عنه وعمار وابن مسعود
 رضى الله عنهما •

مــــل

ما يجوز استئجار الأرض به

۲۹۵۲ – ويجوز استئجار الارض بكل ما جاز ان يكون بدلا في البيعوثمنا له لان البدل لا يختلف في العقود .

۲۹۰۷ ــ وقال بعض الفقهاء والسلف لا تجوز الا بالدراهم والدنانــــير ، ولا تجوز بما يخرج منها .

۲۹۵۸ – واذا كان الخارج من الارض لا يمنع ان يكون عوضا في البيسع
 فكذلك الاجارة •

_ 0.7 _

 ⁽١) في خزانة الفقه لابي الليث السيرقندي (ص ٣١٢، وقال ابو يوسف ومحمد (ر) جائزة اذا كانت معلومة ، وان يكون الخارج شائعا بينهما ،
 (٢) وقد أخذ الطحاري بذك (ص ١٣٣ من مختصره) .

كتاب المزارعة

جواز المزارعة^(١)

۲۹۶۹ ــ اعلم ان المزارعة عقد اختلف الفقهاء فمى جوازه وصحته فمى اصله . ۲۹۵۰ ــ فقال ابو حنيفة لا تجوز بحال .

٢٩٥١ ــ وقول الشافعي اذا انفردت الارض عن النخل والشجر •
 ٢٩٥٢ ــ وبه قال مالك •

۲۹۰۳ – وهو قول ابن عباس وابن عمر وزید بن ثابت ورافع بن خدیج من الصحابة رضی الله عنهم •

۲۹۵۶ ــ وقال ابو يوسـف ومحمد وسفيان الثورى وابن ابي ليلي واحمد هي جائزة ^(۲) •

٢٩٥٥ – وهو مذهب علي بن ابي طالب رضى الله عنه وعمار وابن مسعود
 رضى الله عنهما •

فصــــل

ما يجوز استئجار الأرض به

٣٩٥٦ – ويجوز استثجار الارض بكل ما جاز ان يكون بدلا في البيعوثمنا له لان المدل لا يختلف في العقود .

۲۹۵۷ – وقال بعض الفقها، والسلف لا تجوز الا بالدراهم والدنائسير ، ولا تجوز بما يخرج منها .

۲۹۰۸ ــ واذا كان العارج من الارض لا يمنع ان يكون عوضاً في البيسع فكذلك الاجارة .

 (١) في خزانة الفقه لابي الليث السيرقندي (ص ٣٦٢ ، وقال ابو يوسف ومحمد (ر) جائزة اذا كانت معلومة ، ران يكون الخارج شائعا بينهما » .
 (٢) وقد آخذ الطحاري بذلك (ص ١٣٣ من مختصره) .

_ 0.7 _

فصـــــل

شرط زراعة نوع بعينه

۲۹۰۹ ــ واذا شرط ان يزرع في الارض نوعاً فزرع ما هو أقل ضــررا ه حاز ٠

٢٩٦٠ ــ وقال أهل الظاهر لا يجوز الا ما شرط خاصة ٠

فصـــل

المزارعة على أربعة أوجه:

۲۹۹۱ _ وتفريع كتاب المزارعة على قول من اجازها فقال ابو يوسف ومحمد : المزارعة على اربعة اوجه : [فلانة اوجه منها تجوز المزارعة عليها > ووجه منها لا تحوز المزارعة علمه](۱) •

۲۹۹۷ ــ احدها اذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخس جازت المزراعة لان رب الارض يستأجر العامل ببعض الخارج ، والبقر غسير مستأجر بل هو مع العمل فجازت المزراعة ،

٢٩٦٣ ــ والنانى ان تكون الارض لواحد والعمل والبقر والبذر لواحد فهو جائز ايضا لان العامل مستأجر للارض ، والبقر غير مستأجر ، وانعا يستعمله لنفسه وذلك لا يعنم صحة العقد ه

٢٩٦٤ ــ والتالث أن تكون الارض والبقر والبذر لواحد والعمل من جهــة

(🧢 من مختصر الطحاوي (ص ۱۳۳) •

(١) المزارعة عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج ، وهـــو اجارة الارض والعامل ببعض الخارج (التحفة ٣-٢٦٣) وتسمى المخابرة بلفة اهــل المدينة والعامل بعص الخابرة بلفة اهــل المدينة والمحاقلة ، ويسميها إهل العراق القراح (مجمع النهوين ٢ - ٤٨٠) وقد عرف ابن عرفه مزالمالكية المزارعة بانها شركة العرف (البهجة ني شرح النحفة ٢٠٣٢) .

الآخر لانه مستأجر للعامل ببعض ما يبخرج من الارض وذلك جائز ، والبقـــــــر فليس يستأجره لان الرجل لا يستأجر بقر نفسه وأنها يعمل بها .

7۹٦٥ ـ والرابع : اذا كان البذر والعمل لواحمد والارض والبقر للآخر فهي باطلة ، لان صاحب البذر هو المستأجر ، والبقر في همذه المسألة مستأجر بعض الخارج لانه تابع للعمل المعقود عليه وذلك لايبچوز .

وقعد روى عن ابني يوسف فسي الاملاء ان همذا الوجمه أيضا جائسز لان العامل كالمضارب، ولو دفع رب المال دابة يحمل عليها المناع جاز ذلك فكذلك هـ نما م

فصــــل جهالة المدة

٣٩٦٦ ـ ولا تجوز عدهما على مدة غير معلومة كما لانجوز الاجارة الا على مدة معلومة ، وكذلك كان القياس في البدل الآخر ، لكنه ترك للاثر والحاجة .

الشياع في جميع الخارج

٢٩٦٧- ولا تجوز الا أن يذكر اسم العامل على طريق الشياع في جميــــع الخارج كالعامل في المضاربة .

۲۹۹۸ وان شرط له من الربع قدرا معلوما فسدت المزارعة لانه يجوز أن
 لايخرج نجر ذلك القدر ، فلايهما شرط ذلك فهو سواء في الفساد .

مـــان

أجر العامل في المزارعة الفاسدة

٢٩٦٩ـ واذا فسدت المزارعة فللعامل أجر مثله ، ويكون الربع لصساحب البذر لانه مما ملكه ، وللآخر اجر عمله لانه به حصلت الفائدة .

فصــــل لإشىء للعامل مع عدم الخارج

-٢٩٧٠ وان لم يخرج في الارض شي. فلا شي. للعامل في المزارعة الصحيحة -- ١٩٥٠

لانه شرط له جزءا من الخارج ولم يحصل ، كما لايكون للمضارب منهما اذا لم يربح •

قصـــل البذر من رب الأرض

۲۹۷۱ـــ وان كان البذر من قبل رب الارض فللعامل اجر مثله لانه لايز داد. على مائــــــــ ط .

۲۹۷۲ ــ وقال محمد أجر مثله بالغا مابلغ لأنها عقد كالاجارة ، وقــد تقدم شأن ذلك ٠

قصـــل البذر من العامل

٣٩٧٣ ــ وان كان البذر من قبل العامل فلرب الارض أجر مثلها لازالعامل ا احتوفي منفعة الارض فكان علمه بدلهها ه

٢٩٧٤ قالاً : وإذا عقدا المزارعة فاشع صاحب البذر من العمل لم يجسِر

عليه ، وإن امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره التحاكم على العمل ، لان السذى من قبله البذر الجبره التحاكم على العمل ، لان السذى من قبله البذر لايتوصل الى الوفاء بالنقد الا باتلاف ماله الذى هو البذر فسلا يجبر عليه ، كمن استأجر رجلا لهدم داره ، لانه يلحقه ضرر فلا يلزمه الوفاء ،

_ 0 • 0 _

٢٩٦٥ ــ والرابع : اذا كان البذر والعمل لواحــد والارض والبقر للآخر فهي باطلة ، لان صاحب البذر هو المستأجر ، والبقر في هـــذه المسألة مستأجر ببعض الخارج لانه تابع للعمل المعقود عليه وذلك لايجوز .

وقد روى عن أبي يوسف فسى الاملاء ان هـذا الوجــه أيضًــا جائــز لان العامل كالمضارب ، ولو دفع رب المال دابة يحمل عليها المتاع جاز ذلك فكذلك هــــذا .

فصــــــل جهالة المدة

٢٩٦٧ - ولا تجوز الا أن يذكر اسم العامل على طريق الشياع في جميسع الخارج كالعامل في المضاربة .

٢٩٦٨ـ وان شرط له من الربع قدرا معلوماً فسدت المزارعة لانه يجوز أن لايخرج غير ذلك القدر ، فلابهما شرط ذلك فهو سواء في الفسساد .

فصــــل أجر العامل في المزارعة الفاسدة

۲۹۲۹ـ واذا فسدت المزارعة فللعامل أجر مثله ، ويكون الربع لصساحب البذر لانه مما ملكه ، وللآخر اجر عمله لانه به حصلت النائدة .

فصـــل لا شيء للعامل مع عدم الخارج

- ٢٩٧٠ وان لم يخرج ُ في الارضُ شيء فلا شيء للعامل في المزارعة الصحيحة - ٢٩٠٠ -

لانه شرط له جزءا من العفارج ولم يحصل ، كما لايكون للمضارب منهما اذا لم يربح •

فصـــل البذر من رب الأرض

۲۹۷۱ وان كان البذر من قبل رب الارض فللعامل اجر مثله لانه لايزداد
 على مائسسرط .

٢٩٧٢ – وقال محمد أجر مثله بالفا مابلغ لأنها عقد كالاجارة ، وقمد تقدم شأن ذلك . • •

فصـــل البذر من العامل

٣٩٧٣_ وان كان البذر من قبل العامل فلرب الارض أجر مثلها لانالعامل استوفى منفعة الارض فكان عليه بدلهـا «

فصـــل امتناع صاحب البذر

۲۹۷۶ قالاً: واذا عقدا المزارعة فامتع صاحب البذر من العمل لم يجسر عليه ، وان امتع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العمل ، لان السذى من قبله البذر لايتوصل الى الوفاء بالعقد الا باتلاف ماله الذى هو البذر فــــلا يجبر عليه ، كمن استأجر رجلا لهدم داره ، لانه يلحقه ضرر فلا يلزمهالوفاء ،

فصــــل انقضاء المدة والزرع لم يدرك

۲۹۷۵ واذا انقضت مد المزارعة والزرع لم يدرك كان على الزارع أجر مثل نصيبه من الزرع الى أن يستحصد لانه متنع بملك غيره من غير اذن ، وذلك لا يحوز بغير عوض ، وقلع نصيبه ضرر عليه ويمكن ايفاه الحقين بتنقيته الى وقت الحصيساد .

_ 0.0 _

۲۹۹٥ – والرابع: اذا كن البدر والعمل لواحــد والارض والبقر للآخر
 فهي باطلة ، لان صاحب البدر هو المستأجر ، والبقر في هــذه المسألة مستأجر
 بعض الخارج لانه تابع للعمل المعقود عليه وذلك لايجوز .

وقعد روى عن آبي يوسف فسى الاملاء ان همذا الوجمه أيضًا جائــز لان العامل كالمضارب، ولو دفع رب المال دابة يحمل عليها المتاع جاز ذلك فكذلك همــــذا .

فصـــل جهالة المدة

٣٩٦٦ـ ولا تجوز عدهما على مدة غير معلومة كما لاتجوز الاجارة الا على مدة معلومة ، وكذلك كان القياس في البدل الآخر ، لكنه ترك للاثر والحاجة .

فصــــل
الشياع في جميع الحارج

٢٩٦٧- ولا نجوز الا أن يذكر اسم العامل على طريق الشياع في جميــــع الخارج كالعامل في المضاربة .

٢٩٦٨ وان شرط له من الربع قدرا معلوما فسدت المزارعة لانه يجوز أن لايخرج غير ذلك القدر ، فلايهما شرط ذلك فهو سواء في الفسساد .

تصـــل أجر العامل في المزارعة الفاسدة

٢٩٦٩ واذا فسدت المزارعة فللعامل أجر مثله ، ويكون الربع لصساحب البذر لانه مما ملكه ، وللآخر اجر عمله لانه به حصلت الثائدة .

لا شيء للعامل مع عدم الخارج

-۲۹۷۰ وان لم يخرج فمي الارض شي. فلا شي. للعامل في المزارعة الصحيحة - ٥٠٤ _

لانه شرط له جزءا من النخارج وام يحصل ، كما لايكون للمضارب منهما اذا لم يربح •

قصـــل البذر من رب الأرض

۲۹۷۱ـــ وان كان البدر من قبل رب الارض فللمامَل اجر مثله لانه لايز داد على ماشــــرط .

۲۹۷۲ ــ وقال محمد أجر منله بالنا مابلغ لأنها عقد كالاجارة ، وق. د نقدم شأن ذلك .

فصـــل البذر من العامل

٢٩٧٣_ وان كان البذر من قبل العامل فلرب الارض أجر مثلها لانالعامل احتوفى منفعة الارض فكان عليه بدلهــا «

------انقضاء المدة والزرع لم يدرك

۲۹۷٥ و اذا انقضت مدة √راوعة والزرع لم يدرك كان على الزارع أجر مثل نصيبه من الزرع الى أن يستحصد لانه منتفع بملك غيره من غير اذن ، وذلك لايجوز بغير عوض ، وقلع نصيبه ضرر عليه وبمكن ايفاء الحقين بتبقيته الى وقت الحسساد .

_ 0.0 -

لانه شرط له جزءا من الخارج ولم يحصل ، كما لايكون للمضارب منهما اذا لم يربح •

فصـــل البذر من رب الأرض

۲۹۷۱_ وان كان البدر من قبل رب الارض فللعامل اجر مثله لانه لايزداد على مائــــــرط •

ر المستور - وقال محمد أجر مثله بالغا مابلغ لأنها عقد كالاجارة ، وق.د تقدم الله والله و الله و الله

فصـــل المذر من العامل

٣٩٧٣_ وان كان البدر من قبل العامل فلرب الأرض أجر مثلها لانالعامل استوفى منفعة الارض فكان عليه بدلهــا «

٢٩٧٤_ قالاً : وإذا عقدا المزارء، فامتع صاحب البدر من العمل لم يجب

عليه ، وأن امتع الذي ليس من قبله البدر اجبزه الحاكم على العمل ، لأن السذى من قبله البدر اجبزه الحاكم على العمل ، لأن السذى من قبله البدر لايتوصل الى الوقاء بالعقد الا بانلاف ماله الذي هو البدر فسلا يجبر عليه ، كمن استأجر رجلا لهدم داره ، لانه يلحقه ضرر قلا يلزمهالوقاء .

٣٩٧٥ واذا القضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على الزارع أجر مثل نصيبه من الزرع الى أن يستحصد لانه منتفع بملك غيره من غير اذن ، وذلك لايجوز بغير عوض ، وقلع نصيبه ضرر عليه ويمكن ايفاه الحقين بتبقيته الى وقت

- 0.0 -

الآخر لانه مستأجر المعامل بعض ما يخرج من الارض وذلك جائز ، والبقسسر فليس يستأجره لان الرجل لا يستأجر بقر نفسه وأنما يعمل بها • 7970 والرابع : اذا كان البذر والعمل لواحد والارض والبقر الآخر فهي باطلة ، لان صاحب البذر هو المستأجر ، والبقر في هذه المسألة مستأجر بعض الخارج لانه تابع للعمل المقود عليه وذلك لايجوز .

وقد روى عن أبي يوسف فسى الأملاء ان هـذا الوجـه أيضًا جائـز لان العامل كالمضارب، ولو دفع رب المال دابة يحمل عليها المتاع جاز ذلك فكذلك

فصــــــل جهالة المدة

٢٩٦٦_ ولا تجوز عندهما على مدة غير معلومة كما لاتجوز الإجارة الاعلى مدة معلومة ، وكذلك كان القياس في البدل الآخر ، لكنه ترك للاثر والحاجة ، فصــــــل فصــــــل الشياع في جميع الخارج

المسيح في بسيع الحارج الشياع في جميس العامل على طريق الشياع في جميسح الخارج كالعامل في المضاربة •

٢٩٦٨_ وان شرط له من الربع قدرا معلوما فسدت المزارعة لانه يجوز أن لايخرج غير ذلك الفدر ، فلايهما شرط ذلك فهو سواء في الفسساد .

فصـــل أجر العامل في المزارعة الفاسدة

٢٩٦٧ واذا فسدت المزارعة فللعامل أجر مثله ، ويكون الربع لصساحب

البذر لانه مما ملكه ، والآخر اجر عمله لانه به حصلت الفائدة •

لا شيء للعامل مع عدم الخارج

٧٩٧٠ـ وان لم يخرج فيالارض شيء فلا شيء للعامل فيالمزارعة الصحيحة

الآخر لانه مستأجر للعامل ببعض ما يخرج من الارض وذلك جائز ، والبقــــــر فليس يستأجر، لان الرجل لا يستأجر بقر نفسه وأنما يعمل بها .

۲۹٦٥ – والرابع : اذا كان البذر والعمل لواحمه والارض والبقر للآخر فهي باطلة ، لان صاحب البذر هو المستأجر ، والبقر في همذه المسألة مستأجر بعض الخارج لانه تابع للعمل المقود عليه وذلك لايجوز .

وقعد روى عن ابي يوسف فسى الاملاء ان هـذا الوجمه أيضًا جائـز لان العامل كالمضارب، ولو دفع رب المال دابة يحمل عليها المناع جاز ذلك فكذلك هـ نـا .

فصــــل جهالة المدة

٣٩٦٦ ـ ولا تجوز عدهما على مدة نمير معلومة كما لاتجوز الاجارة الا على مدة معلومة ، وكذلك كان القياس في البدل الآخر ، لكنه ترك للانر والحاجة .

٢٩٦٧ ـ ولا تنجوز الا أن يذكر اسم العامل على طريق الشياع في جميسع الخارج كالعامل في المضاربة .

---ل

أجر العامل في المزارعة الفاسدة .

٢٩٦٩ـ واذا فسدت المزارعة فللعامل أجر مثله ، ويكون الربع لصــــاحب البذر لانه مما ملكه ، وللآخر اجر عمله لانه به حصلت الفائدة .

<u>مــــل</u>

لا شيء للعامل مع عدم الخارج ٢٢– وان لم يخرج فيالارض شيء فلا شيء للمامل

-۲۹۷۰ وان لم يخرج في الارض شيء فلا شيء للعامل في المزارعة الصحيحة - ۲۹۰ -

لانه شرط له جزءا من الخارج ولم يحصل ، كما لايكون للمضارب منهما اذا لم يربح •

فصـــل البذر من رب الأرض

۲۹۷۱_ وان كان البذر من قبل رب الارض فللعامل اجر شله لانه لايزداد على مائـــــــــ ط •

۲۹۷۲ ــ وقال محمد أجر مثله بالله «بلغ لأنها عقد كالاجارة ، وقـــد تقدم شأن ذلك •

٣٩٧٣_ وان كان البذر من قبل العامل فلرب الارض أجر مثلها لانالعامل استوفى منفعة الارض فكان عليه بدلهـا •

فصــــــل امتناع صاحب البذر

۲۹۷٤ قالا: وإذا عقدا المزارعة فامتع صاحب آبذر من العمل لم يجسر عليه ، وإن امتع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العمل ، لان السذى من قبله البذر لايتوصل الى الوفاء بالمقد الا باتلاف ماله الذى هو البذر فسلا يجر علمه ، كمن استأجر رجلا لهدم داره ، لانه يلحقه ضرر فلا يلزمه الوفاء .

۲۹۷٥ ـ واذا انقضت مدة المزارك والزرع لم يدرك كان على الزارع أجر مثل نصيبه من الزرع الى أن يستحصد لانه منتفع بملك غيره من غير اذن ، وذلك لايجوز بغير عوض ، وقلع نصيبه ضرر عليه وبمكن ايفاء الحقين بتبقيته الى وقت الحصيباد .

_ 0.0 _

الآخر لانه مستأجر للعامل ببعض ما يخرج من الارض وذلك جالز ، والبقــــــر فليس يستأجره لان الرجل لا يستأجر بقر نفسه وأنها يعمل بها .

وقد روى عن ابي يوسف فسى الاملاء ان هـذا الوجـه أيضًا جائـز لان العامل كالمضارب ، ولو دفع رب المال دابة يحمل عليها المتاع جاز ذلك فكذلك هــذا •

فصـــــــل جهالة المدة

٢٩٦٦ ولا تجوز عدهما على مدة غير معلومة كما لاتجوز الاجارة الا على مدة معلومة ، وكذلك كان القباس في البدل الآخر ، لكنه ترك للانر والحاجة .

الشياع في جميع الخارج

٢٩٦٧ - ولا تجوز الا أن يذكر اسم العامل على طريق الشياع في جميسع
 الخارج كالعامل في المضاربة •

قصـــل أجر العامل في المزارعة الفاسدة

۲۹۲۹ـ واذا فسدت الزارعة فللعامل أجر مثله ، ويكون الربع لصساحب البدر لانه مما ملكه ، وللآخر اجر عمله لانه به حصلت الفائدة .

فصـــــل لا شيء للعامل مع عدم الخارج

٢٩٧٠ وان لم يخرج في الارض شيء فلا شيء للعامل في المزارعة الصحيحة - ٢٩٠٠

لانه شرط له جزءا من الخارج ولم يحصل ، كما لايكون للمضارب منهما اذا لم يربع .

فصـــل البذر من رب الأرض

فصـــل البذر من العامل

۲۹۷۳ وان كان البفر من قبل العامل فلرب الارض أجر مثلها لازالعامل
 احتوفي منفعة الارض فكان عليه بدلها.

فصـــــل امتناع صاحب البذر

٢٩٧٤ قالاً: وإذا عقدا المزارعة فامتح صاحب البذر من العمل لم يجسر عليه ، وإن امتع الذي ليس من قبله البذر اجبره الجاكم على العمل ، لان السذى من قبله البذر الجبره الجاكم على العمل ، لان البذر فسلا من قبله البذر لايتوصل الى الوفاء بالعقد الا بالاف ماله الذي هو البذر فسلا يجبر عليه ، كمن استأجر رجلا لهدم داره ، لانه يلحقه ضرر فلا يلزمه الوفاء .

فصــــل انقضاء المدة والزرع لم يدرك

۲۹۷۵ واذا انقضت مدة المزارعة ألزرع لم يدرك كان على الزارع أجر مثل نصيبه من الزرع الى أن يستحصد لانه منتفع بملك غيره من غير اذن ، وذلك لايجوز بغير عوض ، وقلع نصيبه ضرر عليه ويمكن ايفاه الحقين بتبقيته الى وقت الحصيداد .

_ 0.0 _

فلسن يستأجره لان الرجل لا يستأجر بقر نفسه وأنها يعمل بها •

٢٩٦٥ ــ والرابع : اذا كن البذر والعمل لواحــد والارض والبقر للآخر فهي باطلة ، لان صاحب البذر هو المستأجر ، والبقر في هــذه المسألة مستأجر بعض الخارج لانه تابع للعمل المعقود عليه وذلك لايحوز .

وقد روى عن ابي يوسف فسي الاملاء ان هذا الوجه أيضًا جائز لان العامل كالمضارب ، ولو دفع رب المال دابة يحمل عليها المتاع جاز ذلك فكذلك

فصــــل جهالة المدة

٢٩٦٦ــ ولا تجوز عندهما على مدة غير معلومة كما لاتجوز الاجارة الاعلى مدة معلومة ، وكذلك كان القاس في البدل الآخر ، لكنه ترك للاثر والحاجة .

الشياع في جميع الخارج

٢٩٦٧_ ولا تجوز الا أن يذكر اسم العامل على طريق الشياع في جميــــع الخارج كالعامل في المضاربة •

٢٩٦٨_ وان شرط له من الربع قدرا معلوما فسدت المزارعة لانه يجوز أن

أجر العامل في المزارعة الفاسدة

٢٩٦٩ــ واذا فسدت المزارعة فللعامل أجر مثله ، ويكون الريع لصــــاحب الـذر لانه مما ملكه ، وللآخر اجر عمله لانه به حصلت الفائدة •

لا شيء للعامل مع عدم الخارج

٢٩٧٠ وان لم يخرج في الارض شيء فلا شيء للعامل في المزارعة الصحيحة

لانه شرط له جزءًا من الخارج ولم يحصل ، كما لايكون للمضارب منهما أذا لم ير بح •

البذر من رب الأرض

٢٩٧١_ وان كان البذر من قبل رب الارض فللعامل اجر مثله لانه لايزداد على مائـــــــ ط •

٢٩٧٢ ــ وقال محمد أجر مثله بالغا مابلغ لأنها عقد كالاجارة ، وقــد تقدم

البذر من العامل

٢٩٧٣ـ. وإن كان البذر من قبل العامل فلرب الارض أجر مثلها لازالعامل استوفى منفعة الارض فكان علمه بدلهما ١٠

امتناع صاحب البذر

٢٩٧٤_ قالاً : واذا عقدا المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبس عليه ، وإن امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العمل ، لأن الـــذي

يجبر علمه ، كمن استأجر رجلا لهدم داره ، لانه يلحقه ضرر فلا يلزمهالوفاء •

انقضاء المدة والزرع لم يدرك

٢٩٧٥_ واذا انقضت مدة المزارع والنررع لم يدرك كان على الزارع أجر مثل نصيبه من الزرع الى أن يستحصد لانه منتفع بملك غيره من غير اذن ، وذلك لايجوز بغير عوض ، وقلع نصيبه ضرر عليه ويمكن ايفاء الحقين بتبقيته الى وأن

النفقة على الزرع

٢٩٧٦ – والنفقة على الزرع عليهما على مقدار حقوقهما .

٧٩٧٧ــ واجرة الحصاد والرفاع والدياس عليهما ، وكذلك التذرية لازهما عمل بعد كمال الزرع فكان عليهما .

۲۹۷۸ ــ وما كان [من] بذر وسقي فعلى المزارع لانه معقود عليه ، وسا كان بعد القسمة فعلى كل واحد منهما اجرة عمله .

موت دب الأرض قبل الزرع

۲۹۷۹ـ واذا مان رب الارض قبل أن يزرع الزارع بعدما كرب وحفــر الانهار بطلت المزارعة ، ولم يكن على ورثة الارضُّ شيء لَاجل الكواب وغير. ، لانه ليس في الفسخ اتلاف مال المزارع فلم تجز تبقية المزارعة حتى يستستوفي حقه ، واما العمل فلم يقومه بالعقد ، وانما قومه بالبخارج ولم يوجد ذلك(') .

 ۲۹۸۰ واذا شرط بعض الخارج لعبد احدهما والعبد مأذون له ، والبذور من قبل رب الارض والشمرط لعبد رب الارض ولا دين عليه فانه يكون للمولى ، سواء شرط عمل العبد أو نم يشرط ، وان كان على العبد دين فان شرط عليسه العمل جاز ، وان لم يشرط عليه العمل فما شرط للعبد يكون للدافع .

٢٩٨١_ وان كان عبدالمزارع ، ولم يكن على العبد دين فما شَرَط للعبــــد

اعتبارُها العمل عرضًا فلا يعوض مالمَّ يترك آثراً أو يقيُّم فتكون العبرة بما قيم به ، ولكن هذه النتيجة النطقية لايخفى ماتجره من هدر الجهود الزارع لان العمل ان يكُنُّ مَن وجهة النظر الفلسَفية عرضًا لايبقى في زمانين ويُفنى كُلماً وجد فانه من وجهة النظر الاقتصادية منفعة وجهد بذلا فأفتقر المزارع بذلك وافاد رب الارض منه ، فكان على الورثة ان يعوضوا العامل عمله أو أن تَبقى الاجارة الى نهــــــاية الموسم فيقتسم العامل والتوكة الناتج .

-0.7-

بمن للمزارع ، وإن كان عليه دين فن شرط عليه العمل جاز وصار كأنه دفسع . الزارعة الى النين وان لم يشرط عليه العمل فان قياس قول ابني حنينة ماتـــــــــرط الزارعة الى النين وان لم يشرط عليه العمل

۲۹۸۲ ـ وفي قول ابي يوسف ومحمد ماشرط المعبد يكون لمولاه لان المولى لمعه يكون لربالارض والندور • بلك كسبه وان كان عليه دين ، وهذا اذا كان البذر من قبل الدافع •

التين لمن؟

٢٩٨٣_ وحكى الطحاوي في المختصر أن النبن أصاحب البذر عند محمد ، وروى عن ابي يوسف انه لايجوز حتى يكون النبن بينهنا ، وروى ذلك فسمي الاملاء، ثم وجدنا محمدا قد رجع الى قول أبى يوسف

الحصاد والدياس على من؟

٢٩٨٤_ واذا شرط الحصاد والدياس على المزارع فالمزارعة فاســـــــــــة • ۲۹۸۰ وروی عن ابی یوسف آنه پیچوز ، وهو اختیار شیوخ خراسسان وما وراءُ النَّهُورُ لأنَّ العادةُ أَنَّ يَفْعُلُ ذَلْكَ •

اختلاف الحصة باختلاف ميعاد الهرع

٢٩٨٦- وان دُفع أُرضًا على أنه ان زرع في أول جمادي الأولى فللزارع

- 0.Y_

٢٩٧٦ – والنفقة على الزرع عليهما على مقدار حقوقهما .

٧٩٧٧_ واجرة الحصاد والرفاع والدياس عليهما ، وكذلك النذرية لازهما عمل بعد كمال الزرع فكان عليهما . ۲۹۷۸ ــ وما كان [من] بذر وسقي فعلى المزارع لانه معقود عليه ، وما

كان بعد القسمة فعلى كل واحد منهما اجرة عمله .

فصـــل

موت رب الأرض قبل الزرع

۲۹۷۹ـ واذا مات رب الارض قبل أن يزرع الزارع بعدما كرب وحفس الانهار بطلت المزارعة ، ولم يكن على ورثة الارضُّ شيء لَاجل الكواب وغيره ، لانه ليس في الفسخ اتلاف مال المزارع فلم تجز تبقية المزارعة حتى يسستوفي حقه ، واما العمل قُلم يقومه بالعقد ، وأنما قومه بالعظرج ولم يوجد ذلك(١) .

۲۹۸۰ واذا شرط بعض الخارج لعبد احدهما والعبد مأذون له ، والبذور

من قبل رب الارض والشرط لعيد رب الارض ولا دين عليه فانه يكون للمولى ، سواء شرط عمل العبد أو نم يشرط ، وان كان على العبد دين فان شرط عليــــه العمل جاز ، وان لم يشرط عليه العمل فما شرط للعبد يكون للدافع .

٢٩٨١_ وان كان عدالمزارع ، وام يكن على العبد دين فما شرط للعب.

(١) هذه النتيجة المنطقية التي وصل اليها المؤلف يكمن وراءها فكـــــرة اعتبارُها العمل عرضًا فلا يعوض مالم يترك آثراً أو يقيُّم فتكون العبرة بما قيم به ، ولكن هذه النتيجة النطقية لايخفى ماتجره من هدر الجهود الزارع لان العمل ان يَكُنُّ مَنْ وَجَهَةَ الْنَظْرُ الْفُلْسَفِيةَ عَرْضًا لاَيْبَقَى فَي زَمَانَيْنِ وَيَفْنَى كُلُمَّا وَجِد فَانَهُ من وُجِهَةُ الْنَظْرُ الاقتصادية منفعة وجهد بذلا فَافتقر المزارع بذلُّك وافاد رب الارض منه ، فكانُ على الورنة أن يعوضوا العامل عبله أو أنْ تَبقَّى الاجارة الى نهـــــايةً الموسم فيقتسم العامل والتركة الناتج .

النفقة على الزرع

۲۹۸۲ وفي قول ابي يوسف ومحمد ماشرط المعبد يكون لمولاه لان الولى لهبد يكون لربالارض والبذور ·

يملك كسبه وان كان عليه دين ، وهذا اذا كان البذر من قبل الدافع •

التدر لمن؟

كمون للمزارع ، وان كان عليه دين فان شرط عليه العمل جاز وصار كأنه دفسح

٢٩٨٣_ وحكى الطحاوي في المختصر ان النين اصاحب البذر عند محمد . وروى عن ابمي يوسف انه لايجوز حتى يكون التبن بينهما ، وروى ذلك فسمي الاملاء، ثم وَجِدنا محمدا قد رجع الى قول أبنى بوسف •

الحصاد والدياس على من؟

٣٩٨٤_ واذا شرط الحصاد والدياس على النزارع فالمزارعة فاســـدة • ۲۹۸۰- وروی عن ابی یوسف انه یجوز ، وهو اختیار شیوخ خراستان وما وراء النهور لان العادة أن يقعل ذلك •

اختلاف الحصة باختلاف ميعاد الز ع

٢٩٨٨ وان دفع أرضا على أنه ان زرع في أول جمادي الاولى فللزارع

- 0.Y -

_0.1-

النفقة على الزرع

٢٩٧٦ – والنفقة على الزرع عليهما على مقدار حقوقهما .

٧٩٧٧_ واجرة الحصاد والرفاع والدياس عليهما ، وكذلك التذرية لازهما عمل بعد كمال الزرع فكان عليهما .

۲۹۷۸ ــ وما كان [من] بذر وسقي فعلى المزارع لانه معقود عليه ، وس كان بعد القسمة فعلى كل واحد منهما اجرة عمله .

موت رب الأرض قبل الزرع

۲۹۷۹_ واذا مان رب الارض قبل أن يزرع الزارع بعدما كرب وحفــر الانهار بطلت المزارعة ، ولم يكن على ورثة الارضَ شيء لآجل الكراب وغير. ، لانه ليس في الفسخ اتلاف مال المزارع فلم تجز تبقية المزارعة حتى يسستوفي حقه ، واما العمل فلم يقومه بالعقد ، وانما قومه بالعظرج ولم يوجد ذلك(١) .

 ۲۹۸۰ واذا شرط بعض الخارج لعبد احدهما والعبد مأذون له ، والبذور من قبل رب الارض والشرط لعبد رب الارض ولا دين عليه فانه يكون للمولى ، سواء شرط عمل العبد أو نم يشرط ، وان كان على العبد دين فان شرط عليــــه العمل جاز ، وان لم يشرط عليه العمل فما شرط للعبد يكون للدافع .

٢٩٨١_ وان كان عدالزارع ، ولم يكن على العبد دين فعا شرط للعبد

(١) هذه النتيجة المنطقية التي وصل اليها المؤلف يكمن وراءها فكــــــرة اعتبارُها العمل عرضًا فلا يعوض مالمَّ يترك آثراً أو يقيُّم فتكونَ العبرة بما قيم به ً. ولكن هذه النتيجة المنطقية لايخفى ماتجره من هدر الجهود الزارع لان العمل ان يكُنُّ مِن وجهة النَّظُو الفلسَفية عرضًا لايبقي في زمانين ويفني كلماً وجد قانه من وجهة النظر الاقتصادية منفعة وجهد بذلا فأفتقر المزارع بذلك وافاد رب الارض منه ، فكان على الورثة أن يعوضوا العامل عبله أو أن تَبقى الاجارة الى نهـــــاية الموسم فيقتسم العامل والتركة الناتج .

فصـــا.

الزارعة الى اتنين وان لم يشرط عليه العمل فان قياس قول ابي حنيعة مانسسرط ۲۹۸۲ وفي قول ابي يوسف ومحمد ماشرط المعبد يكون لمولاه لان المولى لمهد يكون لربالارض والبدور • يملك كسبه وان كان عليه دين ، وهذا اذا كان البذر من قبل الدافع •

بكون للمزارع ، وإن كان عليه دين فن شرط عليه العمل جاز وصار كأنه دفسع

التين لمن؟

٢٩٨٣_ وحكى الطحاوي في المختصر ان النبن أصاحب البدر عند محمد . وروى عن ابي يوسف انه لايجوز حتى يكون التين بينهما ، وروى ذلك فسمي الاملاء ، ثم وجدنا محمداً قد رجع الى قول أبي يوسف.

الحصاد والدياس على من؟

٢٩٨٤_ واذا شرط الحصاد والدياس على النزارع فالمزارعة فاســـدة • ۲۹۸۰ وروی عن ابمي يوسف انه پيچوز ، وهو اختيار شيوخ خراســــان وما وراء النهو لان العادة أن يفعل ذلك •

اختلاف الحصة باختلاف ميعاد المرع

٢٩٨٦_ وان دفع أرضا على أنه ان زرع في أول جعادي الاولى فللزارغ

- 0.Y_

-0.7-

وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ـ اعلم أن الخلاف في جواز المسافاة كالخسلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ ــ وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة • با يحيزها بحال

وجزء معلوم شائع من النمر •

٢٩٩٥ – وهو قول الشافعي ومالك • ٣٩٩٦ ــ وسوى أبو حنيفة بينها وبين الزارعة في البطلان ، وسويا هما في

٢٩٩٧ ــ وفرق الشافعي بين النزارعة وبين الساقاة فاجاز الساقاة وابطسال الصحة والحواز •

المزارعة ، ولا فرق بينهما فيمًا ورد من الأثر واليحاجة لان النبي عامل بجزء من

۲۹۹۸ _ وقال أبو حنية ينغي ان تأخذ بالنهي وقد روى عن النبي عليــــه العخارج فاشبه المزارعة •

السلام أنه نهى عن المخابرة (٢)

(١) جاء في لسان العرب في عادة سفى الساقاة في النخيل والكروم على

ر ربي . يقال ساقى فلان نخلة أو كرمه اذا دفعه اليه واستعمله فيسه على أن يعمره يقال ساقى فلان نخلة أو كرمه اذا دفعه اليه الثلث والربع وما اشبهه • ى - يسمت ويستقيه ويقوم بمصلحته من الآبار وغيره ، فما الحرج الله منه فللعامل سهم مسن

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الخبر والخبر : المزادة العظيمية والجمع خبورٌ ٠٠٠ والخد ا منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصــول السدر، وقبل الخبراء أرع، ينبت السدر، والجمع الخباري والخباري مسل الصحاري والصحاري ... وخبراء الخبرة مسجرها ، وقبل الخبسر منبت السدر في الفيعان ، والخبرا، قاع مستدير يجنم فيه الما، وجمعه خباري. الليت: الخبراء شيخرا، في بطن روضه يبغى فيها السياء الى الفيط ، ومنها ينبت الخبر وعو شجر السفار والاراك وحواليها عسب كبر ونسمى الغيرة والحمسع -

النصف ، وان زرع في آخره فله النلث فالشرط الاول جائز ، والناني باطل عم ابي حنيفة، على قياس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكون عندهما الشرطان جائزيين .

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٧٩٨٧_ واذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أففزة فالقول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القول فول المزارع -

اختلافهما في العشر

٢٩٨٨_ وانِ اختلفا في العشر فكله على رب الارض في قياس قول ابـــــــي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩ـ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشر وعليه أن يغرم نصف العشر .

• ٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١ ـ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر الخارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل الحصاد وبعد. .

الغاصب يزرع الأرض

٢٩٩٢_ والغاصب اذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عدهم جميعاً ، وان نقصت الارض فالعشر والخراج على رب الارض عند ابي حَيْفَة ، لأنه اخذ العوض عنها ، وعندهما على المزارع في جميع الاحوال . واذ قد ذكرنا مسائل المزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقاة.

وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ــ اعلم أن الخلاف في جواز المسافاة كالخسلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ ــ وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة • لا يحسرها بحال

وجزء معلوم شائع من الثمر • ٢٩٩٥ ـ وهو قول الشافعي ومالك ٠

٢٩٩٩ ــ وسوى أبو حنينة بينها وبين النزازعة في البطلان ، وسويا هما في

الصحة والحواز • المزارعة ، ولا فرق بينهما فيماً ورد من الأنر واليخجة لأن النبي عامل بنجزء من

٢٩٩٨ _ وقال أبو حنينة ينبغي ان ناخذ بالنهى وقد روى عن النبي عليـــــه الخارج فائب المزارعة •

السلام أنه نهى عن المخابرة (٢)

(١) جاء في لسان العرب في مادة سقى النساقاة في النخيل والكروم على

ر بريات يقال ساقى فلان نخلة أو كرمه اذا دفعه اليه واستعمله فيسه على أن يعمره ى - - الله من الآبار ونميره ، فيما الخرج الله منه فللعامل سهم مسن

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الغبر والخبر : المزادة العظيمـــــــــة · والجمع خبور . . والخبراء منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصــول السدر، وقبل الخبراء الغاع، ينبد السدر، والجمع الخباري والخباري مشسل الصحاري والصحاري ... وخبراء الخبرة تسجرها ، وقبل الخبسر منبت السدر في القيمان ، والغيرا، قاع مستدير يجتمع فيه الما، وجمعه خياري. الليت: الخبراء تنجراء في بطن روضه سبقي ديها السباء ال الفيط ، ومنها ينبت الخبر وهو شجر السدر والاراك وحواليه عسب كبر ونسمى الخبرة والحسسي

النصف ، وان زرع في آخر. فله النلث فالشرط الاول جائز ، والناني باظل عد ابي حنيفة، على قياس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكمون عندهما الشرطان جائزين

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٧٩٨٧_ واذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أففزة فالفول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المزارع .

اختلافهما في العشر

٢٩٨٨- وان اختلفا في العشر فكله على رب الارض في قياس قول ابـــــــي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩ــ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشر وعليه أن يغرم نصف العشر .

۲۹۹۰ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١_ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر الخارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل الحصاد وبعد. .

الغاصب يزرع الأرض

٢٩٩٢ــ والغاصب آذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عندهم جميعاً ، وان نقصت الارض فالعشر والخراج على رب الارض عند ابي حَيْفَة ، لأنه اخذ العوض عنها ، وعندهما على المزارع في جميع الاحوال .

واذ قد ذكرنا مسائل النزارعة وذكرنا بعضا من جملهاً وجب ذكر المساقاة.

_ 0.4 -

كتاب المساقاة وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ــ اعلم أن الخلاف في جواز المسافاة كالخـــــلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ - وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة منيعة لا يجيزها بحال •

وجزء معلوم شائع من النَّمو • ٢٩٩٥ - وهو قول الشافعي ومالك ٠

معا في البطلان ، وسويا هما في البطلان ، وسويا هما في ٢٩٩٦ ــ وسوى أبو حنيته بنها وبين المزارعة في البطلان ، الصحة والحواز •

المزارعة ، ولا فرق بينهما فيما ورد من الأثر والحاجة لأن النبي عامل بجزء من

٢٩٩٨ – وقال أبو حنيقة ينبغي ان نأخذ بالنهبي وقد روى عن النبي عليــــه الخارج فاشبه المزارعة •

السلام أنه نهى عن المخابرة (٢)

(١) جاء في لسان العرب في عادة سقى السافاة في النخيل والكروم على

ر بريا . يقال ساقى فلان نخلة أو كرمه إذا دفعه اليه واستعمله فيسه على أن يعمره

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الخبر والخبر : المزادة العظيمية والجمع خبور . . والخبراء منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصــول السدر، وقبل الخبراء الغاع. ينبت حمدر، والجمع الخباري والخباري مسل الصحاري والصحاري ٠٠٠ وخبراء الخبرة شحرها ، وقبل الخبسر منبت السدر في القيعان ، والخبرا، قاع مستدير يجتمع فيه الماء وجمعه خياري . الليت : الخبراء شجراء في بطن روضه ببقى فيها السناء ال القيط ، ومنها ينبت والخبر وهو شجر السندر والاراك وحواليها عسب كبر ونسمى الخبرة والجمسع

النصف ، وان زرع في آخره فله الثلث فالشرط الأول جائز ، والناني باطل عد ابي حنيفة، على قبلس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكمون عندهما الشرطان جائزين .

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٧٩٨٧_ واذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أففزة فالقول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القولَ قُولُ المزارع و

اختلافهما في العشر

٢٩٨٨_ وان اختلفا في العشر فكله على رب الارض في قياس قول ابسسي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩_ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشر وعليه أن يغرم نصف العشير .

• ٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١_ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر الخارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل الحصاد وبعد. .

الغاصب يزرع الأرض

٢٩٩٢_ والغاصب اذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عندهم جميعاً ، وان نقصت الارض فالعشر والخراج على ربِّ الارض عند ابي حَيْفَة ، لانه اخذ العوض عنها ، وعندهما على المزارع في جميع الاحوال .

واذ قد ذكرنا مسائل المزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقاة.

كتاب المساقاة وهذا كتاب المساقاة(١)

٣٩٩٣ ـ اعلم أن الخلاف في جواز المسافاة كالخسلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ ـ وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة منينه لا يجيزها بحال •

وجزء معلوم شامع من الثمر •

معا في الطلان ، وسويا أبو حنينة بينها وبين المزارعة في البطلان ، وسويا هما في ٢٩٩٦ – وسوى أبو حنينة بينها وبين المزارعة في ٢٩٩٥ - وهو قول الشافعي ومالك •

الصحة والحواز •

٢٩٩٧ – وفرق الشافعي بين المزارعة وبين السافاة فاجاز المساقاة وابطــــــل المزارعة ، ولا فوق بينهما قيمًا ورد من الأثر واليخاجة لأن النبي عامل بجزء من

الخارج فاشبه المزارعة •

السلام أنه نهي عن الميغابرة (٢)

(١) جاء في السان العرب في عادة سفى «انساقاة نمى النخيل والكروم على

ويستقيه ويقوم بمصلحته من الآبار ونميره ، فما الحرج الله منه فللعامل سهم مسن كذا وكذا سهما مما تغله ، والباتي لمالك النخل ، وأهل العــــــــراق يســـــــونها

والجمع خبور . . والخبراء منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصــول السدر، وقبل الخبراء الفاع، ينبد سيدر. والجمع الخباري والخباري متسل الصحاري والصحاري ٠٠٠ وخبراء الخبرة شحرعاً ، وقبل الخبسر منبت السدر في القيعان ، والخبرا، قاع مستدير يجتمع فيه الماء وجمعه خباري . الليت : الخبراء شجراء مي بطن روضه ببغي فيها الساء الى القيط ، ومنها ينبت الغبر وعو شجر السدر والاراق وحواليها عسب كبير ونسمى الغبرة والجسم

النصف ، وان زرع في آخره فله النلث فالشرط الاول جائز ، والناني باطل عد ابي حنيفة، على قياس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكـون عدهما الشرطان جائزين

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٣٩٨٧_ وإذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أفغزة فالقول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المزارع .

اختلافهما في العشر

٢٩٨٨ــ وان اختلفا في العشر فكله على رب الارض في قياس قول ابــــــي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩_ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الأرض نصف العشير وعليه أن يغرم نصف العشر .

-٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١_ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر العذارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل الحصاد وبعد. •

الغاصب يزرع الأرض

٢٩٩٢_ والغاصب اذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشـــر على الزارع أو الخراج عندهم جميعاً ، وان نقصت الارض فالعشر والبخراج على رب الارض عند ابى حنيفة ، لانه اخذ العوض عنها ، وعندهما على المزارع في جميع الاحوال .

واذ قد ذكرنا مسائل الزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقاة.

وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ـ اعلم أن الخلاف في جواز المسافاة كالخسلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ – وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة منيعة لا يجيزها بحال •

وجزء معلوم شامع من النمو • ٢٩٩٥ ــ وَهُو قُولُ الشَّافِعِي وَمَالِكَ •

٠٠٠ - وسوى أبو حنيثةً بينها وبين النزازعة في البطلان ، وسويا هما في ٢٩٩٦ - وسوى أبو حنيثةً الصحة والحواز •

الزارعة ، ولا فرق بينهما فيما ورد من الأثر واليحجة لأن النبي عامل بجزء من

٣٩٩٨ ــ وقال أبو حنيفة ينبغي ان تأخذ باتهمي وقد روى عن النبي عليـــــه الخارج فاشبه المزارعة •

السلام أنه نهى عن المخابرة (٢) .

(١) جاء في لسان العرب في عادة سفى «انساقاة في النخيل والكروم على

التلث والربع وما اشبهه • ويسقيه ويقوم بمصلحته من الآبار ونميره ، فما الحرج الله منه فللعامل سهم مسن كذا وكذا سهما مما تغله ، والباص لمالك النخن ، وأعل العـــسراق يســـــــونها

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الخبر والخبر : المزادة العظيمــــة والجمع خبور ٠٠٠ والخبراء منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصدول السدر، وقبل الخبراء الفاع، ياشم السدر، والجمع الخباري والخباري مشكل الصحاري والصحاري ... وخبراه الخبرة شحرها ، وقبل الخبسر منبت السدر في القيمان ، والغبرا، قاع مستدير يجتمع فيه الماء وجمعه خباري . الليت : الخبراء شجراء في بطن روضة يبغى فيها السناء الى الغيط ، ومنها ينبت الغبر وعو شجر السدر والاراك وحواليها عسب كدر وتسمى العبرة والجمسع

النصف ، وان زرع في آخره فله النلث فالشرط الأول جائز ، والناني باطل عد ابي حنيفة، على قياس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكمون عندهما الشرطان جائزين

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٧٩٨٧_ وإذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أقفزة فالقول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المزادع .

اختلافهما في العشر

٢٩٨٨ وان اختلفا في العشر فكله على رب الارض في قياس قول ابـــــــي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩_ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشير وعليه أن يغرم نصف العشير .

• ٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١_ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر الخارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل الحصاد وبعد. .

الغاصب يزدع الأرض

٢٩٩٢_ والغاصب اذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عندهم جميعاً ، وان نقصت الارض فالعشر والخراج على رب الارض عند ابى حَيْفَةَ ، لأنه اخذ العوض عنها ؛ وعندهما على المزارع في جميع الاحوال . واذ قد ذكرنا مسائل المزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقاة.

وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ــ اعلم أن الخلاف في جواز المسافاة كالخسلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ ــ وأبو يوسف ومجمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة • با يحيزها بحال

وجزء معلوم شائع من الثمر • ٢٩٩٥ ـ وهو قول الشافعي ومالك ٠

معا في البطلان ۽ وسوي أبو حليقة بينها وبين النزازعة في البطلان ۽ وسويا هما في ٢٩٩٦ – وسوى أبو حليقة بينها وبين النزازعة في

الصحة والحواز • المزارعة ، ولا فرق ينهما فيما ورد من الأثر والحاجة لأن النبي عامل بجزء من

_۲۹۹۸ _ وقال أبو حنينة ينبغي ان تأخذ بالنهى وقد روى عن النبي عليـــــه الخارج فائسه المرارعة •

السلام أنه نهى عن المخابرة (٢)

(١) جاء في لسان العرب في عادة سفى «انساقاة في النخيل والكروم على

- ب... يقال ساقى فلان تخلة أو كرمه إذا دفعه اليه واستعمله فيسه على أن يعمره يقال ساقى فلان تخلة أو كرمه إذا دفعه ويسقيه ويقوم بمصلحته من الآبار ونميره ، فيما الحرج الله منه فللعامل سهم مسن

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الحبر والخبر : المزادة العظيمية والجمع خبور . . . والخبراء منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصــول السدر، وقبل الخبراء الغاع، ينب سندر، والجمع الخباري والخباري مسل الصحاري والصحاري ... وخبراء الخبرة تسجرعاً ، وقبل الخبــــر منبت السدر في القيعان ، والخبرا، قاع مستدير يجمع فيه الما، وجمعه خياري. الليت: الخبراء شعواء مي بطن روضه ببغي فيها السناء الى الفيط ، ومنها ينبت الغبر وعو شجر السدر والاراق وحواليه عسب كبر ونسمى الغبرة والحسم

النصف ، وان زرع في آخره فله النلث فالشرط الاول جائز ، والناني باطل عد ابي حنيفة، على قياس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكــون عندهما الشرطان جائزين

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٧٩٨٧_ واذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أقفزة فالتمول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القولَ قول المزارع .

اختلافهما في العشر

٢٩٨٨_ وان اختلفا في العشر فكله على رب الارض في قياس قول ابسســي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩_ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشر وعليه أن يغرم نصف العشر .

• ٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١_ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر الخارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل الحصاد وبعد. •

الغاصب يزدع الأرض

٢٩٩٢_ والغاصب اذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عندهم جميعاً ، وان نقصت الارض فالعشر والخراج على رب الارض عند ابي حَنْيَفَةَ ، لأنه اخذ العوض عنها ، وعندهما على المزارع في جميع الاحوال .

واذ قد ذكرنا مسائل النزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقاة.

-0.4-

وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ــ اعلم أن الخلاف في جواز المسافاة كالخــــــلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ – وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة خيفة لا يحيرها بحال •

وجزء معلوم شامع من الثمر • ٢٩٩٥ ـ وهو قول الشافعي وعالك •

مع وسوى أبو حسينة بينها وبين المزارعة في البطلان / وسويا هما في ٢٩٩٩ ــ وسوى أبو حسينة بينها وبين المزارعة في الصحة والحواز •

٢٩٩٧ – وفرق الشافعي بين الرارعة وبين المسافاة فاجاز المسافاة وابطحال المزارعة ، ولا فرق بينهما فيما ورد من الأثر واليحاجة لأن النبي عامل بجزء من

٣٩٩٨ _ وقال أبو حنيَّة ينغي ان ناخذ بالنهي وقد روى عن النبي عليــــه الحارج قائبه المرارعة •

السلام أنه نهى عن المخابرة (٢) (١) جاء في لسان العرب في عادة سقى والساقاة في النخيل والكروم على

يقال ساقى فلان تخلة أو كرمه اذا دفعه اليه واستعمله فيسه على أن يعمره الثلث والربع وما اشبهه . ويسقيه ويقوم بمصلحته من الآبار ونميره ، فما الحرج الله منه فللعامل سبهم مسن

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الخبر والخبر : المزادة العظيمـــــة والجمع خبور . . والخبراء منتقع الماء , وخص بعضهم به منتقع الماء في أصــول السدر، وقيل الخبراء القاع. أمن السدر، والجمع الخباري والخباري منسل الصحاري والصحاري . . . وخبراء الخبرة شحرعاً ، وقبل الخبسر منبت السدر في القيعان ، والغبرا، قاع مستدير يجنمع فيه الما، وجمعه خباري الليت : الخبراء شجراء في بطن روضه ببغي قيها السباء الى الفيط ، ومنها ينبت الغبر وعو شجر السدر والاراك وحواليها عسب كنير وتسمى الغبرة والحمسم

النصف ، وان زرع في آخره فله الثلث فالشرط الأول جائز ، والناني باطل عم ابي حنيفة، على قباس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكـور عدهما الشرطان جائزين

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٧٩٨٧_ واذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أقفزة فالقول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المزارع .

اختلافهما فى العشر

٢٩٨٨ـ وان اختلعا في العشر فكله على رب الارض في قياس قول ابـــــــي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشر وعليه أن يغرم نصف العشر .

• ٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١ ـ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر العفارج والشرك، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل الحصاد وبعده .

الغاصب يزرع الأرض

٢٩٩٢_ والغاصب اذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عِدهم جميًّا ، وان نقصت الارض فالعشر والخراج على رب الارض عند ابي حنيفةً ، لأنه اخذ العوض عنها ٢ وعندهما على المزارع في جميع الاحوال . واذ قد ذكرنا مسائل المزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقاة.

وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ــ اعلم أن الخلاف في جواز المساقاة كالخـــــلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ ــ وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة • بالعبرها بحال

وجزء معلوم شائع من الثمر • ٢٩٩٥ ــ وهو قول الشافعي ومالك •

٢٩٩٦ ـ وسوى أبو حنيفاً بينها وبين الزارعة في البطلان ۽ رسويا هنا في

الصحة والحواز • الزارعة ، ولا فرق بينهما فيمًا ورد من الأثر والعاجة لأن النبي عامل بجزء من

٢٩٩٨ _ وقال أبو حنفة ينغي ان تأخذ بالنهى وقد روى عن النبي عليسه الخارج فأشبه المزارعة •

السلام أنه نهى عن المخابرة (٢)

(١) جاء في لسان العرب في عادة سفى «الساقاة في النخيل والكروم عني

ر س. . يقال ساقى فلان نخلة أو كرمه اذا دفعه اليه واستعمله فيسه على أن يعمره يقال ساقى فلان نخلة أو كرمه اذا ويستقيه ويقوم بمصلحته من الآبار وغيره ، فما الحرج الله منه فللعامل سهم مسن

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الخبر والخبر : المزادة العظيمــــــة والجمع خبور ٠٠٠ والخبرا، منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصدول السدر، وقبل الخبرا، القاع "ينبت السدر، والجمع الخباري والخباري منسل الصحاري والصحاري ... وخبراه الخبرة نسجرعاً ، وقبل الخبسر منبت السدر في القيمان ، والخبراء قاع مستدير يجنم فيه الماء وجمعه خياري . الليت : الخبراء شجراء في بطن روضه ببغي فيها السباء الى الفيض ، ومنها ينبت الغبر وعو شجر السدر والارال وحواليها عسب كبر ونستى العبرة والعسم

النصف ، وان زرع في آخره فله النلث فالشرط الاول جائز ، والناني باظل عد ابي حنيفة، على قياس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكمون عدهما الشرطان جائزين .

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٢٩٨٧_ واذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أفغزة فالقول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المزارع .

اختلافهما في العشر

٢٩٨٨_ وان اختلفا في العشر فكله على رب الارض في قياس قول ابـــــــي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩_ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشر وعليه أن يغرم نصف العشر .

• ٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٢٩٩١_ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر الخارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل الحصاد وبعد. .

الغاصب يزرع الأرض

٢٩٩٢ــ والغاصب اذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عندهم جميعاً ، وإن نقصت الارض فالعشر والخراج على رب الارض عند ابي حَنْيَفَة ، لأنه اخذ العوض عنها ٢ وعندهما على المزارع في جميع الاحوال .

واذ قد ذكرنا مسائل المزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقاة.

وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ـ اعلم أن الخلاف في جواز المسافاة كالخـــــلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ – وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة • با يحيزها بحال

وجزء معلوم شائع من النمو •

بعد . ٢٩٩٦ ــ وسوى أبو حنيثةً بينها وبين النزازعة في البطلان ، ويسويا هما في ٢٩٩٥ ـ وهو قول الشافعي ومالك •

الصحة والحواز ا

المزارعة ، ولا فرق بينهما فيمًا ورد من الأثر والحاجة لأن النبي عامل بجزء من

٢٩٩٨ _ وقال أبو حنيقة ينبغي ان ناخذ بالنهمي وقد روى عن النبي عليــــه اليخارج فانب المزارعة •

السلام أنه نهي عن المخابرة (٢)

(١) جاء في لسان العرب في عادة سقى «الساقاة في النخيل والكروم على

ويسقيه ويقوم بمصلحته من الآبار ونميره ، فما الحرج الله منه فللعامل سهم مسن كذا وكذا سهما مما نفله ، والباقي لمالك النخل ، وأعل العـــــــراق يســــــــونها

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الخبر والخبر : المزادة العظيمية والجمع خبورٌ ٠٠٠ والخبراء منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصدول السدر، وقيل الخبراء الغائر بنبت السدر، والجمع الخباري والخباري مسل الصحاري والصحاري ... وخبراه الخبرة نسجرها ، وقبل الخبسر منبت السدر في القيمان ، والخبرا، قاع مستدير يجنع فيه الما، وجمعه خباري الليت: الخبراء تسجراء في بطن روضه يبقى فيها السباء الى القيظ ، ومنها ينبت الغبر وعو شجر السدر والارام وحواليها عسب كبر وتسمى الغبرة والعسم

النصف ، وان زرع في آخره فله النلت فالشرط الاول جائز ، والناني باظل عد ابي حنيفة، على قباس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكمون عندهما الشرطان جائزيين.

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٧٩٨٧_ واذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أنْفَرْة فالقول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة .. وقال ابو يوسف ومحمد القولُ قول المزارع .

اختلافهما فى العشر

٣٩٨٨ وان اختلفا في العشر فكله على رب الأرض في قياس قول ابـــــــي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩_ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشر وعلبه أن يغرم نصف العشم .

• ٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١_ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر الخارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل العصاد وبعد. .

الغاصب يزرع الأرض

٢٩٩٢ــ والغاصب اذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عندهم جميعاً ، وان نقصت الارض فالعشر والخراج على رب الارض عند ابي حنيفة ، لانه اخذ العوض عنها ، وعندهما على المزارع في جميع الاحوال .

واذ قد ذكرنا مسائل المزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقات.

وهذا كتاب المساقاة(١)

٢٩٩٣ ــ اعلم أن الخلاف في جواز المساقاة كالخـــــلاف في المزارعة ، فأبو

٢٩٩٤ ــ وأبو يوسف ومحمد يجيزانها على شرائط منها ان تذكر مدة معلومة • با يحيزها بحال

وجزء معلوم شائع من الثمر • و٢٩٩٥ ــ وهو قول الشافعي ومالك ٠

٢٩٩٦ ـ وسوى أبو حنية بينها وبين الزارعة في البطلان ، وسويا هما في الصحة والحواز •

٢٩٩٧ – وفرق الشافعي بين النزارعة وبين المساقاة فاجاز المساقاة وابطسال المزارعة ، ولا فرق بينهما فيما ورد من الأثر والحاجة لأن النبي عامل يجزء من

٢٩٩٨ _ وقال أبو حنيقة ينبغي ان تأخذ بالنهى وقد روى عن النبي عليسه اليخارج فائب المزارعة •

السلام أنه نهى عن المخابرة (٢)

(١) جاء في لسان العرب في عادة سقى «الساقاة في النخيل والكروم على

ر بن -يقال ساقى فلان تخلة أو كرمه إذا دفعه اليه واستعمله فيسه على أن يعمره يقال ساقى فلان تخلة أو كرمه إذا دفعه الثلث والربع وما اشبهه •

(٢) في لسان العرب في مادة خبر : الخبر والخبر : المزادة العظيمية والجمع خبورٌ ٠٠٠ والخبراة منتقع الماء ، وخص بعضهم به منتقع الماء في أصــول السدر ، وقيل الخبراء الله)، ينبت السدر ، والجمع الخباري والخباري منسل الصحاري والصحاري ... وخبراه الخبرة شحرها ، وقبل الخبسر منبت السدر في القيعان ، والخبرا، قاع مستدير يجتمع فيه الما، وجمعه خياري . الليت : الخبراء شجراء نمى بطن روصه ببغى نيها الساء الى القيط ، ومنها ينبت والخبر وهو شجر السدر والاراع وحواليها عسب كمير وتسمى الخبرة والجمسع

النصف ، وان زرع في آخر. فله النلث فالشرط الاول جائز ، والناني باظل عد ابي حنيفة، على قباس قول من اجاز المزارعة ، وهو مثل اختلاف الاجارة فيكمون عدهما الشرطان جائزين

اختلافهما القول لمن في حصة المزارع؟

٧٩٨٧_ وإذا اخلتنا فقال الدافع شرطت لك النصف وقال المزارع النصف وزيادة عشرة أففزة فالنمول قول الدافع في قياس قول ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد القول قول المزارع .

اختلافهما في العشر

٢٩٨٨ـ وان اختلفا في العشر فكله على رب الأرض في قياس قول ابـــــــي

سرقة الزرع قبل حصاده أو بعده

٢٩٨٩_ وان سرق الزرع بعدما حصد سقط عن رب الارض نصف العشر وعليه أن يغرم نصف العشر .

-٢٩٩٠ وان سرق قبل الحصاد سقط عنه الكل .

٧٩٩١ ـ وقول ابي يوسف ومحمد العشر عليهما على قدر الخارج والشرط، وان سرق سقط العشر ولا فرق فيما قبل العصاد وبعد. .

الغاصب يزرع الأرض

٢٩٩٢_ والغاصب آذا زرع الارض فان لم ينقص فالعشــر على الزارع أو الخراج عندهم جميعاً ، وان نقصت الارض فالعشر والخراج على دب الارض عند ابي حَنَيْفَةَ ، لأنه اخذ العوض عنها ، وعندهما على المزارع في جميع الاحوال . واذ قد ذكرنا مسائل المزارعة وذكرنا بعضا من جملها وجب ذكر المساقاة.

٢٩٩٩ ــ قال ابن الاعرابي ذلك مشتق من معاملة أهل خيير ثم صارت بعد مستعملة حتى يقال الإجارة مخابرة (١) وهما في معنى واحد فاذا ابطل احدهمسا

٣٠٠٠ ــ واجازها الشافعي على النخيل وانكرم في قوله الجديد ، وقال في القديم للجوز على كل الثمار ، وهو قول ابي يُوسف ومحمد . ٣٠٠١ ــ ومن الناس من قال 🕶 تجوّز الا على النخل . ٣٠٠٢ - لأنها شحوة كالنخل .

٣٠٠٣ ـ واجاز أبو يوسف ومحمد المساقاة على الشمرة القائمة .

٣٠٠٤ – وهو قول الشافعي في الأم ، لأنه اذا جاز على المعدوم فعلى الموجود

٣٠٠٥ ــ وقال الشافعي في (مختصر) البويطي لاتجوز لان الساقاة عقد على غرر ، وانما أجيز على المعدوم المحاجة .

وهي المخابرة • . واشتقت من خيبر لانها أول ما اقتطعت (كذا وهـــذا الإشتقاق محل نظر) والمخابرة المزارعة ببعض مايخرج من الارض وهو الخبر أيضا بالكسر. وفي الحدّيث : كنَّا نخابَر ولا نرى باسا حتى آخبر رافع ان رسول الله (ص) نهى عنها ، وفي الحديث انه نهى عن المخابرة ، قيل هي المزارعة على نصيب معـــــين كالثلث والربع وغيرهما ، وقيل هو من الخبار الارض اللينة . وقال اللحيانسي

هي المزارعة فعد بها ، والمخابرة ايضا المؤاكسرة والخبير الاكار ٠٠ والخسسبر الزرّع والخبير أسبات ، والخبير يفع على الوبر والزرع والاكار والخبير الوبر . . والخابور نبت او شجر ٠٠ والخابور نهر او واد بالجزيرة لاقيل موضع بناحيـــة

(١) في نسخة قليج (للاخارجة) وهو غلط رقع فيه ناسخ نسخة المهــد ولعل صواب العبارة حتى يقال للمزارعة مخابرة . _ 010 -

______ به ٣٠٠٠ ـ واذا دفع نخله مسافة وام يذكر المدة حمل على النمرة التي تخرج

في السنة استحسانا عندناً • ٣٠٠٧ ـ وقال الشافعي لا تصح المساقاة ٠

مساقاة في أحد القراحين

القراحين (١) أما هذا او هذا ، لأنه (مجهول) عندنا فلا يصح مع الجهالة كالبيس والاجسارة •

لا مساقاة على ما لا حمل له

٣٠٠٩ ــ ولا يصبح على شنجر لا حمل له ولا يرجى ذلك منه لأنه لا عوض

يسلم للعامل من حيث الظاهر •

حدوث الثمرة بعد المدة ٣٠١٠ ـ ولو سافي عشرة سنين فانقضت المدة ثم اطلعت تعرة السنة العاشرة

لم يكن للعامل فيها حق لأنها المرة حدات بعد القضاء الدة • ٣٠١١ ــ وان اطلعت قبل انقضاء المدة وانقضت المدة وهي ظلع او بلح تعلق

بها حق العامل لانها حدثت في المدة •

لا تصح المساقاة إلا على جزء معلوم ٣٠١٢ ــ ولا تجوز (الساقاة) الا على جزء معلوم كالنصف والربع وسا

(١) في لسان العرب في مادة فرح : القراح: الماء الذيلايخالطه ثقل منسويق ولا غيره ، وهو الماء الذي يشرب ائر الطّعام • • • والقراح من الارضين كلّ قطعــة على حيالها من منابك النخل وغمير ذلك والجمع افرحمة كمستدال واقتلة قال أبوَّ حنيفة : الفراح الارض المخلصَّة لزرع أو لفرس ، وقبل القواح المزرعــة التي اليس عليها بناء ولا فيهـــا شجر ، الازَّعري : القراح من الارضَ البارز الظاعرَ الذي لا شجر فيه ، وقبل القراح مثالارضاًلئيليس فيها شنجر ولم تختلط بشيء"

٢٩٩٩ ــ فَلَ ابن الاعرابي ذلك مشتق من معاملة أعلى خبير تم صارت بعد مستعملة حتى يقل الأجارة مخابرة(١) وهما في معنى واحد قادًا ابطل احدهمسا يطل الآخر .

٣٠٠٠ – واجازها الشافعي على النخيل والكرم في قوله الجديد ، وقال في القديم تجوز على كل الثمار ، وهو قول ابي يوسف ومحمد .

٣٠٠١ ـ ومن الناس من قال المجوَّز الا على النخل .

٣٠٠٢ - لأنها شحرة كالنخل .

٣٠٠٣ ـ واجاز أبو يوسف ومحمد المساقاة على النمرة القائمة .

٣٠٠٤ – وهو قول الشافعي في الأم ، لأنه اذا جاز على المعدوم فعلى الموجود

٣٠٠٥ ــ وقال الشافعي في (مختصر) البويطي لانجوز لان الساقاة عقد على غرر ، وانما أجيز على المعدوم المحاجة .

وهي المخابرة . • واشتقت من خيبر لانها أول ما اقتطعت (كذا وهـــذا الاشتقاق محلُّ نظر) والمخابرة الزارعة ببعض مايخرج من الارض وهو الخبر أيضا بالكسر. وفي العديث : كنا نخابر ولا نوى باسا حتى آخبر رافع ان رسول الله (ص) نهي عنها ، وفي الحديث أنه نهى عن المخابرة ، قَيل هي المزَّارعة على نصيب معـــــينَّ كالثلث والربع وغيرهما ، وقيل هو من الخبار الارض اللينة • وقال اللحيانسي هي المزارعة فترَّم بها ، والمخابرة ايضا المؤاكسيرة والخبير الاكار ٠٠ والخسسبر الزُرَع والخبير ننبات ، والخبير يقع على الوبر والزرع والاكار والخبير الوبر . . والعَابُور نبت او شجر ٠٠ والْخابُور نهر أو واد بالجزيرة لاقبل موضع بناحيـــة

(١) في نسخة قليج (للاخارجة) وعو غلط وقع فيه ناسخ نسخة المهــد ولعل صواب العبارة حتى يقال للمزارعة مخابرة . _ 01. -

في السنة استحسانا عندنا .

٣٠٠٧ _ وقال الشافعي لا تصح المساقاة .

والأجمارة •

مساقاة في أحد القراحين

٣٠٠٩ ـ واذا دفع الخله مسافاة ولم يذكر المدة حمل على النمرة التي تخرج

انقراحين (١) أما هذا او هذا ، لأنه (مجهول) عندنا فلا يصح مع الجهالة كالبيت

لا مساقاة على ما لا حل له

٣٠٠٩ ـ ولا يصح على شجر لا حمل له ولّا يرجى ذلك منه لأنه لا عوض

يسلم للعامل من حيث الظاهر •

حدوث الثمرة بعد المدة

٣٠١٠ ــ ولو ساقى عشرة سنين فانقضت المدة ثم اطلعت تمرة السنة العاشرة

لم يكن المعامل فيها حق لأع المبرة حدات بعد الفضاء المدة • ٣٠١١ ــ وان اطلعت قبل انقضاء المدة وانقضت المدة وهمى ظلع أو بلنج تعلق

بها حق العامل لانها حدثت في المدة •

لا تصح المساقاة إلا على جزء معلوم

٣٠١٢ – ولا تجوز (المساقاة) الا على جزء معلوم كالنصف والربع وسا

(١) في لسان العرب في مادة قرح: القراح: الماء الذيلايخالطه تقل منسويق ولا غيره ، وهو الماء الذي يشرّب اثر الطعام ٢٠٠ والقراح من الارضين كل قطعــة على حيالها من منابك النخل وغمير ذلك والجمع اقرحمة كعمدال واقدلة قال أبَوْ حَنْيُفَةً : الْغَرَاجُ الارضُ الْخَلْصَةُ الزَّرْعُ أَوْ لَغُرْسُ ، وقبل القراح المزرَّعَـةُ التي ليس عليها بناء وَلَا فيهــــا شجر ، الازْعرى : القراح مَنَ الاَرْضَ البَّارِوْ الطَّاعَرِ الذي لا شجر فيه ، وقبل القراح منالارضالتيليس فيها شنجر ولم تختلط بشيء "

٣٩٩٩ ـ قَالَ ابن الاعرابي ذلك مشتق من معاملة أهل خيير ثم صارت بعد مستعملة حتى يقال للرجارة مخابرة (١) وهما في معنى واحد فاذا ابطل احدهمسا بطل الآخر .

٣٠٠٠ ــ واجازها الشافعي على النخيل والكرم في قوله الجديد ، وقال في انقدیم تجوز علی کل الثمار ، وهو قول ابی یوسف ومحمد . ٣٠٠١ – ومن الناس من الله لا نجوز الا على النخل . ٣٠٠٢ – لأنها شجرة كالنخل .

٣٠٠٣ ــ واجاز أبو يوسف ومحمد المساقاة على الثمرة القائمة . ٣٠٠٤ – وهو قول الشافعي في الأم ؛ لأنه اذا جاز على المعدوم فعلى الموجود

٣٠٠٥ – وقال الشافعي في (مختصر) البويطي لاتجوز لان الساقاة عقد على غرر ، وانما أجيز على المعدوم المحاجة .

وهي المخابرة . • واشتقت من خيبر لانها أول ما اقتطَّعت (كذا وهــــذا الاشتقاق محل نظر) والمخابرة المزارعة ببعض مايخرج من الارض وهو الخبر أيضا بالكسر. وفى العديث : كنا نخابر ولا نوى باسا حتى آخبر رافع ان رسول الله (ص) نهى

عنها ، وفي الحديث انه نهى عن المخابرة ، قَيل هي المزارعة على نصيب معـــــين كالثلث والربع وغيرهما ، وقيل هو من الخبار الارض اللينة . وقال اللحيانسي هي المزارعة نعتم بها ، والمخابرة ايضا المؤاكسيرة والخبير الاكار ٠٠ والخسسبير" الزَّرَعُ وَالْحَبِّرِ النَّبَاتِ ، والخبر يقع على الوبر والزرع والاكاد والخبير الوبر . . والخابور نبت او شجر ٠٠ والخابور نهر او واد بالجزيرة القيل موضع بناحيــة

(١) في نسخة قليج (للاخارجة) وهو غلط وقع فيه ناسخ نسخة المهسد ولعل صواب العبارة حتى يقال للمزارعة مخابرة . _ 01. -

٣٠٠٩ ـ واذا دفع تخله مسافة ولم يذكر المدة حمل على النمرة التي تخرج

في السنة استحسانا عندناً • ٢٠٠٧ _ وقال الشافعي لا تصح المساقاة .

مساقاة في أحد القراحين

القراحين أما هذا او هذا ؛ لأنه (مجهول) عدن فلا يصح مع الجهالة كالبيــــع والأجسارة •

لا مساقاة على ما لا حمل له

٣٠٠٩ ــ ولا يصح على شجر لا حمل له ولّا يرجى ذلك منه لأنه لا عوض يسلم للعامل من حيث الظاهر •

حدوث الثمرة بعد المدة

٣٠١٠ ـ ولو ساقى عشرة سنين فانقضت المدة ثم اطلعت تمرة السنة العاشرة

لم يكن المعامل فيها حق لأنها المرة حدات بعد المُضَاءُ الدة • ٣٠١١ ــ وإن اطلعت قبل انقضاء المدة وانقضت آلمدة وهمى طلع أو بلح تعلق

بها حقى العامل لانها حدثت في المدة •

لا تصح المساقاة إلا على جزء معلوم ٣٠١٢ ــ ولا تجوز (المسافاة) الا على جزء معلومٌ كالنصف والربع ومسا

(١) في ليسان العرب في مادة قرح : القراح:الما، الذيلايخالطه ثقل منسويق ولا غيره ، وهو الماء الذي يشرب انر الطّعام • • • والقراح من الارضين كلُّ قطعــتُــُــ على حيالها من منابك النخل وغسير ذلك والجمع افرحمت تحميدال واقدُّلَّة قال ا أبو حديثة : الفراح الارض المخلصة لزرع أو لغرس ، وقبل القراح المزرعــة التم اليس عليها بناء ولا فيهـــا شجر ، الازَّعرى : القراح من الارضَ البَّارِز الطَّاعر الذي لا شجر فيه ، وقبل القراح منالارضالتيليس فيها شنجر ولم تختلط بشيء "

٢٩٩٩ ــ قال ابن الاعرابي ذلك مشتق من معاملة أعل خبير تم صادت بعد مستعملة حتى يقال اللاجارة مخابرة (١) وهما في معنى واحد فاذا ابطل احدهمسا

٣٠٠٠ – واجازها الشافعي على النخيل والكرم في قوله الجديد ، وقال في القديم تجوز على كل الثمار ، وهو قول ابي يوسف ومحمد . ٣٠٠١ ــ ومن الناس على قال لا تجوز الا على النخل .

٣٠٠٢ - لأنها شحرة كالنخل .

٣٠٠٣ ـ واجاز أبو يوسف ومحمد المساقاة على النموة القائمة . ٣٠٠٤ – وهو قول الشافعي في الأم ، لأنه اذا جاز على المعدوم فعلى الموجود

٣٠٠٥ ــ وقال الشافعي في (مختصر) البويطي لاتجوز لان الساقاة عقد على غرر ، وانما أجيز على المعدوم المحاجة .

مُحلُّ نظر) والمخابرة المزارعة ببعض مايخرج من الارض وهو الخبر ايضا بالكسر. وفي الحديث : كنا نخابر ولا نرى باسا حتى اخبر رافع ان رسول الله (ص) نهى عنها ، وفي الحديث انه نهى عن المخابرة ، قبل هي المزارعة على نصيب معـــــينّ كالثلث والربع وغيرهما ، وقيل هو من الخبار الارض اللينة . وقال اللحيانسي هي المزرِّعة فعُم بها ، والمخابرة ايضا المؤاكسيرة والخبير الاكار ٠٠ والخسسبر الزَّرَعُ وَكَخْبِرُ النَّبَاتُ ، والخبرُ يَقْعُ عَلَى الوَّبُرُ والزَّرْعُ والآكارُ والخبرِ الوَّبُرِ . . . والعَابُور نبتُ او شَجَر ٠٠ والْخَابُور نَهُر او واد بِالْجَزِيرة وقيل موضع بناحيــة

(١) في نسخة قليج (للاخارجة) وهو غلط وقع فيه ناسخ نسخة المهدد ولعل صواب العبارة حتى يقال للمزارعة مخابرة . _ 01. -

٣٠٠٩ ــ واذا دفع نخله مسافاة ولم يذكر المدة حمل على النمرة التي تنخرج

في السنة استحسانا عندناً •

٣٠٠٧ _ وقال الشافعي لا تصح المساقاة .

مساقاة في أحد القراحين

القراحين (١) أما هذا او هذا > لأنه (مجهول) عندنا فلا يصح مع الجهالة كالبيسع والاجسارة •

لا مساقاة على ما لا حمل له ٣٠٠٩ ــ ولا يصح على شجر لا حمل له ولا يرجى ذبك منه لأنه لا عوض

يسلم للعامل من حيث الظاهر •

حدوث الثمرة بعد المدة

٣٠١٠ ـ ولو ساقى عشرة سنين فانقضت المدة ثم اطلعت تمرة السنة العاشرة

لم يكن المعامل فيها حتى الأنها المعرة حداث بعد انقضاء المدة • ٣٠١١ ــ وان اطلعت قبل انقضاء المدة وانقضت المدة وهي طلع او بلح تعلق

بها حتى العامل لانها حدثت في المدة •

لا تصح المساقاة إلا على جزء معلوم

٣٠١٢ – ولا تجوز (السافة) الا على جزء معلوم كالنصف والربع وسا

(١) في لسان العرب في مادة قرح : القراح:الماء الذيلايخالطه ثقل منسويق ولا غيره ، وهو الماء الذي يشرب اثر الطعام • • والقراح من الارضين كل قط- \$ على حيالها من منابك النخل ونمايد ذلك والجمع افرحانة كفال والغذلة فال أبوَّ حنيفة : الغراج الارض المخلصة لزرغ أو لغرس ، وقبل القراج المزرَّعــة التي اليس عليها بناء وَلَا فيهــــا شجر ، الأرْعرى : القراح مَنَ الارضَ البَّارِزُ الطَّاهُرِ الذي لا شجر فيه ، وقبل القراح مزالارضالتيليس فيها شنجر ولم تختلط بشيء"

٢٩٩٩ ــ قال ابن الاعرابي ذلك مشتق من معاملة أهل خيير تم صادت بعد مستعملة حتى يقال الاجارة مخابرة(١) وهما في معنى واحد فاذا ابطل احدهمسا

٣٠٠٠ – واجازها الشافعي على النخيل والكرم في قوله الجديد ، وقال في انقدیم تجوز علی کل الثمار ، وهو قول ابی یوسف ومحمد . ٣٠٠١ ــ ومن الناس من قال لا تجوَّز الا على النخل . ٣٠٠٢ - لأنها شحرة كالنخل.

٣٠٠٣ ــ واجاز أبو يوسف ومحمد المساقاة على النمرة القائمة . ٣٠٠٤ – وهو قول الشافعي في الأم ، لأنه اذا جاز على المعدوم فعلى الموجود

٣٠٠٥ ــ وقال الشافعي في (مختصر) البويطي لانجوز لان المساقاة عقد على غرر ، وانما أجيز على المعدوم المحاجة .

وهي المُغابَرَة • واشتقت من خيبر لانها أول ما اقتطعت (كذا وهـــذا اَلاشتقاق محلُّ نظر) والمخابرة المزارعة ببعض مايخرج من الارض وهو الخبر أيضًا بالكسر. وفي العديث : كنا نخابر ولا نوى ياسا حتى اخبر رافع ان رسول الله (ص) نهى

عنها ، وفي الحديث انه نهى عن المخابرة ، قَيل هي المزَّارعة على نصيب معسَّــينَّ كالثلث والربع وغيرهما ، وقيل هو من الخبار الارض اللينة . وقال اللحيانسي هى المزارعة فَعَمْ بها ، والمخابرة ايضا المؤاكسيرة والخبير الاكار ٠٠ والخسسبرُّ الزرع والخبير النبات ، والخبير يقع على الوبر والزرع والاكار والخبير الوبر . . والعَالِور نبت او شجر ٠٠ والْخابور نهر او واد بالجزيرة وقيل موضع بناحيــة

(١) في نسخة قليج (للاخارجة) وهو غلط وقع فيه ناسخ نسخة المهسد ولعل صواب العبارة حتى يقال للمزارعة مخابرة . _ 01. -

٣٠٠٩ ـ وإذا دفع لبخله مسافاة ولم يذكر المدة حمل على النمرة التي تنخرج

في السنة استحسانا عندناً . ٣٠٠٧ _ وقال الشافعي لا تصح المساقاة ٠

مساقاة في أحد القراحين

القراحين (١) أما هذا او هندا ، (مجهول) عندنا فلا يصح مع الجهالة كالبيسع والاجسارة ٠

لا مساقاة على ما لا حل له

٣٠٠٩ ـ ولا يصح على تنجر لا حمل له ولا يرجى ذلك منه لأنه لا عوض

يسلم للعامل من حيث الظاهر •

حدوث الثمرة بعد المدة ٣٠١٠ ـ ولو ساقى عشرة سنين فانقضت المدة ثم اطلعت ممرة السنة العاشرة

لم يكن المعامل فيها حتى لأنها "مرة حدات بعد انقضاء المدة • ٣٠١٩ ــ وان اطلعت قبل انفضاء المدة وانقضت المدة وهمي ظلع او بلح تعلق

بها حق العامل لانها حدثت في المدة •

لا تصح المساقاة إلا على جزء معلوم ٣٠١٢ – ولا تجوز (المساقاة) الا على جزء معلوم كالنصف والربع وسا

(١) في السان العرب في مادة قرح : القراح: الماء الذيلايخالطه ثقل منسويق ولا غيره ، وهو الماء الذي يشرب اثر الطعام . . . والقراح من الارضين كل قطعـــة أبَوْ حَنَيْقَةَ : الفراح الارض المخلصَّة لزرع أو لغرس ، وقبل القراح المزرعــة التي اليس عليها بناء ولا فيهــــا شنجر ، الأرَّهري : القراح مَنْ الأرضَ البَّارِز الطَّاهر الذي لا شجر فيه ، وقبل القراح منالارضالتيليس فيها شنجر ولم تختلط بشيء"

يجري هذا المجرى من الاجزاء المعلومة ، لتحديث ابن عمر انه عامل على شنطر الثمرة ، والشطر النصف في ظاهر اللغة .

٣٠١٣ – ويجوز عدهما على سائر الشجر والنبات والرطبسات وأصول الباذنجان لأن النبي عليه السلام عامل أهل خبير على نصف الشمــــــــر ، وهي بلاد لا تخلو من سائر ما ذكرناه ، ولانها (١) جازت للضرورة ، وهذا موجود فيسا

تناهى التمر

٣٠١٤ – وان كانت الثمرة تزيد بالعمل جازت المسافاة ، وان كانت قد تناهن أم تجز ، لأنها ان زادت فقد وحد العمل الذي تزيد به فصحـــت ، وفي الناني

٣٠١٥ – ويكون للعامل أجر مثله لأنها اجارة فاسدة .

ى ىطلانها بالموت

٣٠١٦ – وتبطل عندهما بالموت .

الاغترار

٣٠١٧ – وتفسخ بالاغترار كما تفسخ الاجارة .

٣٠١٨ ــ وقال الشافعي لا تبطل ، كما لا تبطل الاجارة عنده . فصـــل

دفع الشريك نخله مساقاة

٣٠١٩ ـ وقالاً : لو دفع أحد الشريكين الى شريكه نخلة مساقاة ، لم يجز ٣٠٢٠ ـ وقال الشافعي لا تصح الا على عمل معلوم .

وان عمل لم يستحق الأجرة لأنه عمل في ملك نفسه فلا يُجِب له اجرة على غيره . (١) في النسخترا (ولا) .

_ 017 -

قان قال : أن سقيته بالسبح قلك اللت وأن سقيته بالناضح (١٠) قلك النصف الم يجز لانه عقد على مجهول •

ما تنعقد به المساقاة من الألفاظ

٣٠٢١ ــ وتتعقد بلفظ السافاة وبما يؤدى الى معناه ، لأن القصد فيه المعنى دون اللفيظ •

خيار الشرط في المسافاة

٣٠٢٢ ـ ولا يُثبت عند الشافعي فيها خيار الشرط ، لانه اذا فسنخ لا يمكن

خيار المجلس

٣٠٢٣ ـ وفي خيار المجلس لاصحابه وجهان •

رد المعقود علمه ۳

معيار ما ينبغي على العامل عمله

٣٠٢٤ ـ وعلى العامل أن يعمل بما فيه مستزاد في النموة من النفيسج وضرب الجريد واصلاح الأجاجين (١) وتنقية السواقى والسقر (٢) (كذا) وقلع

(١) في لسان العرب في مادة نضح : النضح سقى الزرع وغيره بالسانية، ونضح زرعه سقاء بالدلو ، والناضح البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقى عليه

(١) في نسخة قليج : الاجابة ولا معنى لها • وفي لسان العرب في مادة الماء والانشى بالهـ ماضحة وسانية .

اجن : الآجن الماء المتغير الطعم • • • والإجانة والانجانة والاجانة ، الاخيرة طائية ، عن اللحياني : اللركن • والصحها الجانة واحدة الإجاجين وهو بالفارسية اكسانة وفي مادة ركَّن : المركن بالكسر ﴿﴿جَالَةَ النَّنِي تَفْسَلُ فَيْهِا النَّبِيابُ وَلَعُومًا ﴿

(٢) في نسخة قليج فراغ والظاهر انها الشجر ٠ - 017 -

٣٠٣٣ ـ وأن هرب رجع الامر الى الحاكم ليستأجر عنه من يعمل عنـــه ٠ (١) ماي

٣٠٣٤_ وإذا عمل العامل ، وتقاسما الشعرة ثم استحق النخل ، رجع العامل على من ساقاء بالاجرة لان الغرض (٢) لم يسلم له ، وقد غره فلزمه الضمان (٢) •

اختلافهما في العوض

٣٠٣٥_ وإذا اختلفا في العوض المشروط فغال العامل : شرطت النصـف ، وقال رب العمل شرطت الثلث ، فقياس قول ابي حنيفة ان يكون القول قسول

٣٠٠٣٦ وقياس قولهما أن يكون القول قول الدمل كما فالا في المزارعة •

٣٠٣٧_ وعند الشافعي يتحالفان قياسا على البيع • ٣٠٣٨_ وعندنا القياس في البيع ان لا تحانثُ وانما تركناه للاتر ٠ ٣٠٣٩_ واذ قد ذكرنا عقود المعاوضة من الطرفين وجب ذكر ماليس ك

عوض من أحدهما وهذا يكون في الهبـــة •

(١) هذا التطبيق جزئية من قاعدة عامة في تنفيذ الالتزام جبرا عملي المدين عندما يكون في الامكان تنفيذه باستنجار غيره عليه ليعمل بدله على أن يكون ذلك

بقــرار من الحاكم • (٢) اى الغرض المقصود فى العقد • (٢٪ مسؤولية العاقد عن فوات الغرض من العقد اذا فات هذا الفرض بتغرير من الطرف الآخر ، حيث تتحقق المسؤولية العندية بحيث بمكن القول كفـــاعدة عامة ان العاقد يلتزم بضمان العقــد كلما فات الغرض المقصود بتغريره الطرف الآخر و تقصيره في تنفيذ ماعليه •

الحشيش الضر بانتخل وعلى رب النخل ما فيه حفظ الاصل من سد الحيطسان ونصب الدولاب وشراء الثيران ، لأن ذلك يراد لحنظ الاصل .

٣٠٢٥ ـ واختلف في النجذاد واللقاط فمنهم من قال لا يلزم العامل بسبل يكون عليهما ، كما يكون الحصاد عليهما لأن ذلك يحتاج السب عبد الكمال ، ومنهم من قال يلزم العامل لانه لا تستغني الشمرة عنه .

٣٠٢٦ - وأن شرط أن يعمل معه غلمان وب الارض لم يصح لان عمسل الغلام كعمل المالك .

٣٠٢٧ – ومنهم من قال يجوز لانهم ماله فهم كالنُور والدولاب .

فصـــل متي، تملك الثمرة

٣٠٢٨ – ويملك العامل الثمرة بالظهور ، كما يملك في المضاربة . ٣٠٢٩ ـ ومن أصحاب الشافعي من خرج ذلك على القولين فسي العامل فسير المضارية .

٣٠٣٠ – ومنهم من قال : يملك في المساقة قولا واحدا لان النموة نسم تجعل وقاية لرأس المال .

العامل أمين

٣٠٣١ ــ والعامل أمين فيما يدعى عليه من هلاك أو خيانة لان رب المـــــال اثنمنه في ذلك فهو كالمــودع .

ثبوت خيانة العامل

٣٠٣٢ ـ واذا نبتت خانة ضم اليه من يحفَّظه ، ولانزال يده لان العمــن مستحق علمه . ٢٩٩٩ ــ قال ابن الاعرابي ذلك مشتق من معاملة أعلى خيير ثم صارت بعد مستعملة حتى يفال اللاجارة مخابرة (١) وهما في معنى واحد فاذا ابطل احدهمسا بطل الآخر .

٣٠٠٠ ــ واجازها الشافعي على النخيل والكرم في قوله الجديد ، وقال في انقديم تجوز على كل الثمار ، وهو قول ابي يوسف ومحمد .

٣٠٠١ – ومن الناس من الله الله تجوز الا على النخل . ٣٠٠٢ - لأنها شحرة كالنخل .

٣٠٠٣ ـ واجاز أبو يوسف ومحمد المساقاة على النموة القائمة .

٣٠٠٤ – وهو قول الشافعي في الأم ، لأنه اذا جاز على المعدوم فعلى الموجود

٣٠٠٥ – وقال الشافعي في (مختصر) البويطي لاتجوز لان الساقاة عقد على غرر ، وانما أجيز على المعدوم للحاجة .

محلُّ نظر) والمخابرة المزارعة ببعض مايخرج من الارض وهو الخبر أيضا بالكسر. وفي العديث : كنا نخابر ولا نوى باسا حتى آخبر رافع ان رسول الله (ص) نهي عنها ، وفي الحديث انه نهى عن المخابرة ، قَيل هي المزَّارعة على نصيب معسَّمينَ كالثلث والربع وغيرهما ، وقيل هو من الخبار الارض اللينة . وقال اللحيانسي هى المزار برُ فعتم بها ، والمخابرة ايضا المؤاكسيرة والخبير الاكار ٠٠ والخسسبر الزَّرَعُ وَالْسَهِرُ الْنَبَاتُ ، وَالْخَبِيرُ يَقَعُ عَلَى الْوِبْرُ وَالْزُرْعُ وَالْأَكَارُ وَالْخَبِيرِ الْوِبْرِ . . والخابور نبت او شجر ٠٠ والخابور نهر أو واد بالجزيرة لاقيل موضع بناحيـــة

(١) في نسخة قليج (للاخارجة) وهو غلط وقع فيه ناسخ نسخة المعهمد ولعل صواب العبارة حتى يقال للمزارعة مخابرة .

مساقاة في أحد القراحين

٣٠٠٩ ـ واذا دفع لخله مسافاة ولم يذكر المدة حمل على الشمرة التي تخرج

القراحين (١) أما هذا او هذا ، لأنه (مجهول) عندنا فلا يصح مع الجهالة كالبيسع

والاجسارة •

٢٠٠٧ _ وقال الشافعي لا تصح المساقاة .

في السنة استحسانا عندنا •

لا مساقاة على ما لا حمل له ٣٠٠٩ ـ ولا يصح على شجر لا حمل له ولا يرجى ذلك منه لأنه لا عوض

يسلم للعامل من حيث الظاهر •

حدوث الثمرة بعد المدة ٣٠١٠ ــ ولو ساقى عشرة ساين فانقضت المدة ثم اطلعت تميرة السنة العاشرة

لم يكن للعامل فيها حتى لأنها تميرة حدثت بعد انقضاء اللدة •

٣٠١١ _ وان اطلعت قبل انقضاء المدة وانقضت المدة وهي طلع او بليح تعلق بها حقى العامل لانها حدثت في المدة •

لا تصح المساقاة إلا على جزء معلوم

٣٠١٢ – ولا تجوز (الساقاة) الا على جزء معلوم كالنصف والربع وسا (١) في لسان العرب في مادة فرح: القراح: الما، الذي لا يخالطه تقل منسويق.

ولا غيره ، وهو الماء الذي يشرب اثر الطعام • • والفراح من الارضين كل قطعت أبِوَ حَنِيْفَةً : الْقَرَاحِ الارضُ الْمُخْلِصَةُ لَزْرَعُ أَوْ لَغُرْسَ ، وقبِلَ القراحِ المزرعـةُ التي اليس عليها بناء ولا فيهــــا شجر ، الازَّعرى : القراح مَنَ الارضَ البَّارِز الطاعر الذي لا شجر فيه ، وقيل القراح مزالارضالتيليس فيها شنجر ولم تختلط بشيء"

٢٩٩٩ ــ قَلَ ابن الاعرابي ذلك مشتق من معاملة أعل خبير ثم صارت بعد مستعملة حتى يقال الإجارة مخابرة (١) وهما في معنى واحد فاذا ابطل احدهمسا

٣٠٠٠ ـ واجازها الشافعي على النخيل والكرم في قوله الجديد ، وقال في القديم تحوز على كل الثمار ، وهو قول ابي يوسف ومحمد . ٣٠٠١ – ومن الناس همن قال لا تجوز الا على النخل .

٣٠٠٢ – لأنها شجرة كالنخل .

٣٠٠٣ ــ واجاز أبو يوسف ومحمد المسافاة على الثمرة القائمة .

٣٠٠٤ – وهو قول الشافعي في الأم ؛ لأنه اذا جاز على المعدوم فعلى الموجود أولى .

٣٠٠٥ – وقال الشافعي في (مختصر) البويطي لاتجوز لان المسافاة عقد على غرر ، وانعا أجيز على المعدوم المحاجة .

وهي المخابرة . . واشتقت من خيبر لانها أول ما اقتطعت (كذا وهـــذا الإشتقاق محلُّ نظر) والمخابرة المزارعة ببعض مايخرج من الارض وهو الخبر أيضا بالكسر. وفي الحديث : كنا نخابر ولا نرى بأسا حتى آخبر رافع ان رسول الله (ص) نهي عنها ، وفي الحديث انه نهى عن المخابرة ، قيل هي المزَّارعة على نصيب معـــــين كالثلث والربع وغيرهما ، وقيل هو من الخبار الارض اللينة . وقال اللحيانسي هي المرِّيَّة فعَّم بها ، والمخابرة ايضا المؤاكسيرة والخبير الاكار ٠٠ والخسسبرُّ الزرع رَالخبير النبات ، والخبير يفع على الوبر والزرع والاكار والخبير الوبر . . والخابور نبت او شجر ٠٠ والخابور نهر أو واد بالجزيرة لاقيل موضع بناحيـــة

(١) في نسخة قليج (للاخارجة) ومو غلط رقع فيه ناسخ نسخة المهــد ولعل صواب العبارة حتى يقال للمزارعة مخابرة . _ 01. -

٣٠٠٠ ـ وإذا دفع نخله مسافاة ولم يذكر المدة حمل على النمرة التي تخرج

ني السنة استحسانا عندناً •

٣٠٠٧ _ وقال الشافعي لا تصح المساقاة •

مساقاة في أحد القراحين

القراحين (١) أما هذا او هذا ، لأنه (مجهول) عندنا فلا يصبح مع الجهالة كالبيسع والأجسارة •

لا مساقاة على ما لا حمل له

۲۰۰۹ ـ ولا يصبح على تسجر لا حمل له ولّا يرجى دلك منه لأنه لا عوض

يسلم للعامل من حيث الظاهر •

حدوث الثمرة بعد المدة

٣٠١٠ ـ ولو ساقى عشرة سنين فانقضت المدة ثم اطلعت تعرة السنة العاشرة

لم يكن المعامل فيها حق لأنه المعرة حدات بعد القضاء المدة • ٣٠١١ ـ وان اطلعت قبل انقضاء المدة وانقضتَ المدة وهي طلع او بلح تعلق

بها حق العامل لانها حدثت في المدة •

لا تصح المساقاة إلا على جزء معلوم

٣٠١٢ ــ ولا تجوز (المسافاة) الا على جزء معلوم كالنصف والربع ومــا

(١) في لسنان العرب في مادة قرح : القراح:الما، الذيلايخالطه ثقل منسويق ولا غيره ، وهو الماء الذي يشرب اثر الطعام • • • والقراح من الارضين كل و ٠ ـ ـ ق أبو حنيقة : الفراح الارض المخلصة لزرع أو لغرس ، وقبل القراح المزرعـــة التي اليس عليها بناءً ولا فيهــــا شجر ، الازَّعرى : القراح من الارضَ البارز الطاهر الذي لا شجر فيه ، وقبل القراح منالارضالتيليس فيها شنجر ولم تختلط بشيء" - 011 -

يجري هذا المجرى من الاجزاء المعلومة ، لحديث ابن عمر انه عامل على نسطر الثمرة ، والشطر النصف في ظاهر اللغة .

٣٠١٣ – ويجوز عدهما على سائر الشَّجر والنبات والرطبسات وأصول الباذنجان لأن النبي علمه السلام عامل أهل خيبر على نصف النمسسر ، وهي بلاد لا تخلُّو من سائر ما ذكرناه ، ولانها (١) جازت للضرورة ، وهذا موجود قيمنا

تناهى التمر

٣٠١٤ – وان كانت الثمرة تزيد بالعمل جازت المسافاة ، وان كانت قد تنامت أم تجز ، لأنها ان زادت فقد وجد العمل الذي تزيد به فصحـــت ، وفي الناني

٣٠١٥ – ويكون للعامل أجر مثله لأنها اجارة فاسدة .

فصــــل بطلانها بالموت

٣٠١٦ – وتبطل عندهما بالموت .

الاغترار ٣٠١٧ – وتفسخ بالاغترار كما تفسخ الاجارة .

٣٠١٨ ــ وقال الشافعي لا تبطل ، كما لا تبطل الاجارة عند. .

دفه الشريك نخله مساقاة

٣٠١٩ – وقالاً : لو دفعُ أحدُ الشريكين الى شريكه نخلة مساقاة ، لم يجز ٣٠٢٠ ـ وقال الشافعي لا تصح الا على عمل معلوم .

وان عمل لم يستحق الأجرة لأنه عمل في ملك نفسه فلا يُجِب له اجرة على غير. • (١) في النسختين (ولا) ·

فان قال : أن حقيته بالسبح قلك اللت وأن حقيته بالتاضح (١) فلك النصف ام يجز لانه عقد على مجهول •

ما تنعقد به المساقاة من الألفاظ

٣٠٢١ ــ وتنعقد بلفظ المسافة وبما يؤدى الى معناه ، لأن القصد فيه المعنى

دون اللفــــظ •

خيار الشرط في المساقاة ٣٠٢٢ ـ ولا يثبت عند الشافعي فيها خيار الشرط. ، لانه اذا فسنح لا يمكن

رد المعقود علمه ٠٠

خيار الجلس

۳۰۲۳ ـ وفي خيار المجلس لاصحابه وجهان ٠

ر معيار ما ينبغي على العامل عمله

٣٠٧٤ ـ وعلى العامل أن يعمل بما فيه مستزاد في التموة من التلقيسح وضرب الجريد واصلاح الاجاجين (١) وتنقبة السواقي والسقر (١) (كذا) وقلع

 (١) في لسان العرب في مادة نضح: النضح سقى الزرع وغيره بالسانية، ونضح زرعه سقاه بالدلو ، والناضح البعير أو الثور أو الحيار الذي يستقى عليه (١) في نسخة قليج : الاجابة ولا معنى لها • وفي لسان العرب في مادة الماء والانشى بالهاء ناضحة وسانية .

اجن : الآجن الماء المتغير الطعم • • والإجانة والإنجانة والآجانة ، الاخيرة طائية ، عن اللحياني : المركن - وافصحها اجانة واحدة الإجاجين وعو بالفارسية اكسانة وفي هادة ركَّن : ٱلمركن بالكسر الإجانة التي تفسل فيها النياب والحوعا .

(٢) في نسخة قليج فراغ والظاهر انها الشجر • - 017 -

يجري هذا المجرى من الاجزاء المعلومة ، لحديث ابن عمر انه عامل على نسطر الثمرة ، والشطر النصف في ظاهر اللغة .

٣٠١٣ – ويجوز عدهما على سائر الشجر والنبات والرطبسات وأصول

الباذنجان لأن النبي عليه السلام عامل أهل خيبر على نصف التمسس ، وهي بلاد لا تخلو من سائر ما ذكرناه ، ولانها (١) جازت للضرورة ، وهذا موجود فيسا

تناهي التمر

٣٠١٤ – وان كانت الشمرة نزيد بالعمل جازت المسافاة ، وان كانت قد تناهن نم تجز ، لأنها ان زادت فقد وجد العمل الذي تزيد به فصحـــت ، وفي الثاني

٣٠١٥ ــ ويكون للعامل أجر مثله لأنها اجارة فاسدة .

بطلانها بالموت

٣٠١٦ – وتنظل عندهما بالموت .

الاغترار ٣٠١٧ – وتفسخ بالاغترار كما تفسخ الاجارة . ٣٠١٨ ــ وقال الشافعي لا تبطل ، كمَّا لا تبطل الاجارة عند. •

فصــــل دفعه شریك نجله مساقاة ٣٠١٩ ـ وقالاً : لو دفع احد الشريكين الى شريكه نخلة مساقاة ، لم يجز

٣٠٢٠ ـ وقال الشافعيُّ لا تصح الا على عمل معلوم .

وان عمل لم يستحق الأجرة لأنه عملٌ في ملك نفسه فلا يجب له اجرة على غيره . (١) في النسختن (ولا) .

فان قال : أن حقيته بالسبح فلك اللك وأن حقيته بالناضح (١) فلك النصف لم يجز لانه عقد على مجهول •

ما تنعقد به المساقاة من الألفاظ

٣٠٢١ ـ وتنعقد بلفظ المسافاة وبما يؤدى الى معناه ، لان القصد فيه المعنى

دون اللفظ •

رد المعتود علمه ۱۰

خيار الشرط في المياقاة

٣٠٢٧ _ ولا يُنبِت عند الشافعي فيها خيار الشرط ، لانه اذا فسنح لا يمكن

خيار الجلس

٣٠٢٣ ــ وفي خيار المجلس لاصحابه وجهان •

معيار ما ينبغي على العامل عمله

٣٠٢٤ ـ وعلى العامل أن يعمل بما فيه مستزاد في الثمرة من التلقيسح وضرب الجريد واصلاح الاجاجين (١) وتنتية السواقي والسفر (٢) (كذا) وقلع

(١) في لسان العرب في مادة نضح: النضح سقى الزرع وغيره بالسانية، ونضح زرعه سقاه بالدلو ، والناضح البعير أو النور أو الحمار الذي يستقى عليه الماء والانشى بالهاء ناضحة وسانية

اجن : الآجن الماء المتغير الطعم . . . والإجانة والإجانة ، الاخْرِة طَائية ، عن اللحياني : المركن . واقصحها الجانة واحدة الاجاجين وهو بالفارسية اكـانة وفي مادة ركَّن : ٱلمُوكَّن بالكسر الاجانة التي تفسل فيها الثياب وتحرما ٠ (٢) في نسخة قليج فراغ والظاهر انها الشجر

- 014 -

يجري هذا المجرى من الاجزاء الملومة ، لحديث ابن عمر انه عامل على تسغر الثمرة ، والشطر النصف في ظاهر اللغة .

٣٠١٣ – ويجوز عدهما على سائر الشجر والنيات والرطبسات وأصول الباذنجان لأن النبي عليه السلام عامل أهل خبير على نصف التعسسر ، وهي بلاد لا تخلو من سائر ما ذكرناه ، ولانها (١) جازت للضرورة ، وهذا موجود فيميا

تناهي التمر

٣٠١٤ ـ وان كانت النمرة تزيد بَّالعمل جازت المساقاة ، وان كانت قد تناهن لم تجز ، لأنها ان زادت فقد وجد العمل الذي تزيد به فصحـــت ، وفي الثاني بخسلاف،

٣٠١٥ ــ ويكون للعامل أجر مثله لأنها اجارة فاسدة .

بطلانها بالموت ٣٠١٦ – وتنظل عندهما بالموت .

الاغترار

٣٠١٧ - وتفسخ بالاغتراد كما تفسخ الإجارة .

٣٠١٨ ـ وقال الشافعي لا تبطل ، كما لا تبطل الاجار: عنده .

دمر الشريك نخله مساقاة

٣٠١٩ ـ وقالاً : لو دفع أحد الشريكين الى شريكه نخلة مساقاة ، لم يجز

٣٠٢٠ ــ وقال الشافعي لا تصح الا على عمل معلوم .

وان عمل لم يستحق الأجرة لأنه عمل في ملك نفسه فلا يجب له اجرة على غيره . (١) في النسختين! (ولا) .

_ 017 -

فان قال : أن حقيته بالسبح فلك الملت وأن حقيته بالناضح(١) فلك النصف ام يجز لانه عقد على مجهول •

ما تنعقد به المساقاة من الألفاظ

٣٠٢١ ــ وتنعقد بلفظ السافاة وبما يؤدى الى معناه ، لأن انقصد فيه المعنى

دون اللفظ •

خيار الشرط في المساقاة

٣٠٢٧ ـ ولا يثبت عند الشافعي فيها خيار الشبرط ، لانه اذا فسنخ لا يمكن

رد المعقود علمه *

خيار المجلس

۳۰۲۳ ـ وفي خيار المجلس لاصحابه وجهان •

معيار ما ينبغي على العامل عمله

٣٠٢٤ ـ وعلى الدامل أن يعمل بما فيه مستزاد في النموة من التلقيسج وضرب الجريد واصلاح الاجاجين (١) وتنقية السوافي والسفر (١) (كذا) وقلع

ر) . في نسخة قليج : الاجابة ولا معنى أنها • وفي لسان العرب في مادة (١) . في نسخة قليج : اجن : الآجن الماء المتغير الطعم . . . والإجانة والإجانة ، الاخيرة طائية ، عن اللحياني : المركن ، والصحها الجانة واحدة الإجاجين وعو بالفارسية اكتابة

وفي مادة ركن : ٱلمركن بالكسر الإجالة التي تفسل فيها التياب والعوما . (٢) في نسخة قليج فراغ والظاهر انها الشجر

- 017 -

⁽١) في لسان العرب في مادة نضح: النضح سقى الزرع وغيره بالسانية، ونضح زرعه سقاه بالدلو ، والناضح البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقى عليه الماء والانشى بالهاء ناضحة وسانية

يجري هذا المجرى من الاجزاء المعلومة ، لحديث ابن عمر انه عامل على تسطر الثمرة ، والشطر النصف في ظاهر اللغة .

٣٠١٣ – ويجوز عدهما على سائر الشَّجر والنبات والرطبسات وأصول الباذنجان لأن النبي عليه السلام عامل أهل خيبر على نصف التمــــــر ، وهي بلاد لا تخلو من سائر ما ذكرناه ، ولانها (١) جازت للضرورة ، وهذا موجود فيسا

تناهى التمر

٣٠١٤ ــ وان كانت الثمرة نزيد بالصل جازت المسافاة ، وان كانت قد تناهن أم تجز ، لأنها ان زادت فقد وجد العمل الذي تزيد به فصحـــت ، وفي الثاني

٣٠١٥ – ويكون للعامل أجر مثله لأنها اجارة فاسدة .

٣٠١٦ – وتبطل عندهما بالموت .

الاغترار

٣٠١٧ – وتفسخ بالاغترار كما تفسخ الاجارة .

٣٠١٨ ـ وقال آلشافعي لا تبطل ، كما لا تبطل الاجارة عده .

ع الشريك نحله مساقاة

٣٠١٩ ــ وقالاً : لو دفع أحد الشريكين الى شريكه نخلة مساقاة ، لم يجز ٣٠٢٠ ـ وقال الشافعي لا تصح الاعلى عمل معلوم .

وان عمل لم يستحق الأجرة لآنه عمل في ملك نفسه فلا يُجب له اجرة على غيره .

(١) فى النسختن (و٤) .

فان قال : أن سقيته بالسبح فلك اللث وأن سقيته بالناضح (١٠) فلك النصف

ام يجز (نه عقد على مجهول • ما تنعقد به المساقاة من الألفاظ

٣٠٢١ ــ وتنعقد بلفظ المسافاة وبها يؤدى الى معناه ، لأن القصد فيه المغنى دون اللفظ •

خيار الشرط في المساقاة

٣٠٢٢ ـ ولا يثبت عند الشافعي فيها خيار الشرط ، لانه اذا فسنح لا يمكين رد العقود علمه ۳

خيار الجلس

٣٠٢٣ ـ وفي خيار المجلس لاصحابه وجهان •

معيار ما ينبغي على العامل عمله

٣٠٢٤ ـ وعلى العامل أن يعمل بما فيه مستزاد في النموة من التلقيسح وضرب الجريد واصلاح الاجاجين (١) وتنقية السواقي والسفر (٢) (كذا) وقلع

(١) في لسان العرب في مادة نضح: النضح سقى الزرع وغيره بالسانية، ونضح زرعه سقاء بالدلو ، والناضح البعير أو الثور أو الحيار الذي يستقى عليه

(١) في نسخة قليج : الاجابة ولا معنى لها ﴿ وَفِي لَسَانَ العَرْبِ فِي مَادَةُ الماء والانشى بالهاء ناضحة وسانية .

اجن : الآجن الماء المتغير الطُّعم ٠٠٠ والإجانة والانجانة والآجانة ، الاخبرة طَّالية ، عن اللحياني : اللوكن ، والصحها الجانة واحدة الإجاجين وهو بالمارسية اكسانة وفي مادة ركن : ٱلمركن بالكسر الاجالة التي تفسل فيها التيباب ولعوعا ٠

(٢) في نسخة قليج فراغ والظاهر انها الشجر • - 017 _

_ 017 -

٣٠٢٣ ـ وأن هرب رجع الامر الى الحاكم ليستأجر عنه من يعمل عنسه · (۱) ماعب

٣٠٣٤ وإذا عمل العامل ، وتقاسما الثمرة ثم استحق النخل ، رجع العامل على من ساقاه بالاجرة لان الغرض (٢) لم يسلم له ، وقد غره فلزمه الضمان (٢) •

اختلافها في العوض

٣٠٣٥_ وإذا اختلفا في العوض المشروط ففال العامل : شرطت النصـف ، وقال رب العمل شرطت الثلث ، فقياس قول ابي حنيفة ان يكون القول قسول

٣٠٣٣ـ وقياس قولهما أن يكون القول قول العامل كما قالا في المزارعة •

٣٠٣٧_ وعند الشافعي يتحالفان قياسا على البيع • ٣٠٣٨_ وعندنا القياس في البيع ان لا تحالف وإنما توكناه للاتو ٠ ٣٠٣٩_ واذ قد ذكرنا عقود المعاوضة من الطرفين وجب ذكر ماليس ك عوض من أحدهما وهذا يكون في الهبـــة •

(١) هذا التطبيق جزئية من قاعدة عامة في تنفيذ الالتزام جبرا عسلي المدين عندما يكون في الامكان تنفيذه باستنجار غيره عليه ليعمل بدله على أن يكون ذلك بقــرار من الحاكم •

(٢) اى الغرض المقصود فى العقد ٠ (٣/ مسؤولية العاقد عن فوات الغرض من العقد اذا فات عذا الغرض بتغرير من الطرف الآخر ، حيث تتحقق المسؤولية العقدية بحيث يمكن القول كقساعدة عامة ان العاقد يلتزم بضمان العقسد كلما فات الغرض المقصود بتغريره الطرف الآخر و تقصيره في تنفيذ ماعليه ٠

- 010 -

الحشيش المضر بالنخل وعلى رب النخل ما فيه حفظ الاصل من سد الحيطسان ونصب الدولاب وشراء الثيران ، لأن ذلك يواد لحفظ الاصل .

٣٠٢٥ ــ واختلف في الجذاد واللقاط فمنهم من قال لا يلزم العامل بسل يكون عليهما ، كما يكون الحصاد عليهما لأن ذلك يحتاج اليسم بعد الكمال ، ومنهم من قال يلزم العامل لانه لا تستغني الشمرة عنه .

فصـــا،

٣٠٢٦ - وأن شرط أن يعمل معه غلمان رب الارض لم يصح لان عمسل الغلام كعمل المالك .

٣٠٢٧ ــ ومنهم من قال يجوز لانهم ماله فهم كالنُور والدولاب .

فصـــل متى، تملك الثمرة

٣٠٢٨ – ويملك العامل الثمرة بالظهور ، كما يملك في المضاربة .

٣٠٢٩ ــ ومن أصحاب الشافعي من خرج ذلك على القولين فسي العامل فسير المضارية .

٣٠٣٠ ــ ومنهم من قال : يملك في المساقاة قولا واحدا لان التموة نسسم تجعل وقاية لرأس المال .

فصـــل العامل أمين

٣٠٣١ ـ والعامل أمين فيما يدعى عليه من هلاك أو خيانة لان رب المـــــال اثتمنه في ذلك فهو كالمــودع .

ثبوت خيانة العامل

٣٠٣٢ ـ واذا ثبتت خيانة ضم اليه من يحفظه ، ولانزال يده لان العمـــن مستحق علمه .

٣٠٣٣ ــ وأن هرب وجع الامر الى الحاكم ليستأجر عنه من يعمل عنــــه ٠ (١) ماعي

٣٠٣٤_ واذا عمل العامل ، ونقاسما الثمرة تم استحق النخل ، رجع العامل على من ساقاء بالاجرة لان الغرض(٢) لم يسلم له ، وقد غره فلزمه الضمان(٣) ه

اختلافها في العوض

٣٠٣٥ـ وإذا اختلفا في العوض المشروط فقال العامل : شرطت النصـف ، وقال رب العمل شرطت الثلث ، فقياس قول ابي حنيفة ان يكون القول قسول

٣٠٠٣٨ وقياس قولهما أن يكون القول قول العمل كما قالا في المزارعة •

٣٠٣٧_ وعند الشافعي يتحالفان قياسا على البيع • ٣٠٣٨_ وعندنا القياس في البيع ان لا تبحانب وانما تركناه للاتر ٠

٣٠٣٩_ واذ قد ذكرنا عقود المعاوضة من الضرفين وجب ذكر ماليس ك عوض من أحدهما وهذا يكون في الهبــة •

(١) هذا التطبيق جزئية من قاعدة عامة في تنفيذ الالتزام جبرا عـــلى المدين عندما يكون في الامكان تنفيذه باستنجار غيره عنيه ليعمل بدله على أن يكون ذلك بقـــوار من الحاكم • (٢) اى الغرض القصود في العقد .

(٣/ مسؤولية العاقد عن فوات الغرض من العقد اذا فات هذا الغرض بتغرير من الطرف الآخر ، حيث تتحقق المسؤولية أنعفدية بحيث يمكن الفول كفساعدة عامة ان العاقد يلتزم بضمان العقــد كلما فات الغرض القصود بتغريره الطرف الآخر و تقصيره في تنفيذ ماعليه •

- 010 -

الحشيش المضر بالنخل وعلى رب النخل ما فيه حفظ الاصل من حد الحيطــــان ونصب الدولاب وشراء الثيران ، لأن ذلك يواد لحفظ الاصل . ٣٠٢٥ ـ واختلف في العجداد واللقاط فعنهم من قال لا يلزم العامل بـــــل يكون عليهما ، كما يكون الحصاد عليهما لأن ذلك يحتاج السب بعد الكمال ، ومنهم من قال يلزم العامل لانه لا تستغنى الشمرة عنه .

٣٠٢٦ ــ وأن شرط أن يعمل معه غلمان رب الارض لم يصح لان عمــــل الفلام كعمل المالك .

٣٠٢٧ ــ ومنهم من قال يجوز لانهم ماله فهم كالنُور والدولاب .

متى، تملك الشمرة

٣٠٢٨ – ويملك العامل النُمرة بالظهور ، كما يملك في المضاربة . ٣٠٢٩ ـ ومن أصحاب الشافعي من خرج ذلك على القولين فسي العامل

فسم، المضارية .

٣٠٣٠ – ومنهم من قال : يملك في المساقة قولا واحدا لان النموة نسم تجعل وقاية لرأس المال .

العامل أمين

٣٠٣١ ــ والعامل أمين فيما يدعى عليه من هلاك أو خيانة لان رب المســـال اثنمنه في ذلك فهو كالمــودع .

ثبوت خيانة العامل

٣٠٣٢ – واذا ثبت خيانة ضم البه من يحفظه ، ولانزال يده لان العســن مستحق علمه .

_ 018 -

٣٠٢٣ ـ وأن هرب رجع الامر الى الحاكم ليستأجر عنه من يعمل عنـــه ٠ (١) ماعي

٣٠٣٤_ واذا عمل العامل ، وتقاسما الشمرة ثم استحق النخل ، رجع العامل على من ساقاء بالاجرة لأن الغرض(٢) لم يسلم له ، وقد غوه فلزمه الضمان(٣) و

اختلافهما في العوض

٣٠٣٥ـ واذا اختلفا في العوض المشروط ففال العامل : شرطت النصـف ، وقال رب العمل شرطت الثلث ، فقياس قول ابني حنيفة ان يكون القول قــول

٣٠٠٣٣_ وقياس قولهما أن يكون القول قول العمل كما قالا في المزارعة •

٣٠٣٧_ وعند الشافعي يتحالفان قياسا على البيع • ٣٠٣٨_ وعندنا القياس في البيع ان لا تحانف وانما تركناه للاتر • ٣٠٣٩_ واذ قد ذكرنا عقود المعاوضة من الطرفين وجب ذكر ماليس ك

عوض من أحدهما وهذا يكون في الهبــة •

(١) هذا التطبيق جزئية من قاعدة عامة في تنفيذ الالتزام جبرا عــلي المدين عندما يكون في الامكان تنفيذه باستنجار غيره عليه ليعمل بدنه على أن يكون ذلك بقــرار من الحاكم •

(٢) اى الغرض المقصود في العقد · (٣/ مسؤولية العاقد عن فوات الغرض من العقد اذا فات هذا الغرض بتغرير من الطرف الآخر ، حيث تتحقق المسؤولية العقدية بحيث يمكن الفول كفساعدة عامة ان العاقد يلتزم بضمان العقمة كلما فات الغرض القصود بتغريره الطرف الآخر و تقصيره في تنفيذ ماعليه ٠

- 010 -

الحشيش المضر بالنخل وعلى رب النخل ما فيه حفظ الاصل من سد الحيطسان ونصب الدولاب وشراء التيران ، لأن ذلك يراد لحفظ الاصل .

٣٠٢٥ – واختلف في الجذاد واللقاط فمنهم من قال لا يلزم العامل بسل يكون عليهما ، كما يكون الحصاد عليهما لان ذلك يحتاج البيسة بعد الكمال ، ومنهم من قال يلزم العامل لانه لا تستغنى الشعرة عنه . ﴿ ﴿

٣٠٢٦ - وأن شرط أن يعمل معه علمان وب الارض لم يصح لان عمسل الغلام كعمل المالك .

٣٠٢٧ ــ ومنهم من قال يجوز لانهم ماله فهم كالنور والدولاب .

متى، تملك الثمرة

٣٠٢٨ – ويملك العامل الثمرة بالظهور ، كما يملك في المضاربة . ٣٠٢٩ ــ ومن أصحاب الشافعي من خرج ذلك على القولين فسي العامل فسسي المضارية •

٣٠٣٠ – ومنهم من قال : يملك في المساقة قولا واحدا لان النموة نسم تجعل وقاية لرأس المال .

العامل أمين

٣٠٣١ ــ والعامل أمين فيما يدعى عليه من هلاك أو خيانة لان رب المـــــال اثنمنه في ذلك فهو كالمــودع .

ثبوت خيانة العامل

٣٠٣٢ - واذا ثبتت خانة ضم اليه من يحفظه ، ولانزال يد، لان العمــن مستحق علسه .

_ 018 -

٣٠٢٣ _ وأن هرب رجع الامر الى الحاكم ليستأجر عنه من يعمل عنــــه ٠ (١) ماعب

٣٠٣٤_ واذا عمل العامل ، وتقاسما النمرة ثم استحق النخل ، رجع العامل على من ساقاء بالاجرة لان الغرض (٢) لم يسلم له ، وقد غوه فلزمه الضمان (٣) •

اختلافها في العوض

٣٠٣٥ـ واذا اختلفا في العوض المشروط فقال العامل : شرطت النصـف ، وقال رب العمل شرطت الثلث ، فقياس قول أبي حنيفة أن يكون القول قسول

٣٠٠٣٦ـ وقياس قولهما أن يكون القول قول الهامل كما قالا في المزارعة •

٣٠٣٧_ وعند الشافعي يتحالفان قياسا على البيع • ٣٠٣٨_ وعندنا القياس في البيع ان لا تحالف وانما تركناه للانر • ٣٠٣٩_ واذ قد ذكرنا عقود المعاوضة من الطرفين وجب ذكر ماليس ك

عوض من أحدهما وهذا يكون في الهبــة •

(١) هذا التطبيق جزئية من قاعدة عامة في تنفيذ الالتزام جبرا عــلى المدين عندما يكون في الامكان تنفيذه باستنجار غيره عليه ليعمل بدله على أن يكون ذلك بقـــوار من الحاكم •

(٢) اى الغرض المقصود في العقد • (٣/ مسئوولية العاقد عن فوات الغرض من العقد اذا فات هذا الغرض بتغرير من الطرف الآخر ، حيث تتحقق المسؤولية العقدية بحيث يمكن الفول كقساعدة عامة أن العاقد يلتزم بضمان العقب كلما فأت الغرض القصود بتغريره الطرف الآخر و تقصيره في تنفيذ ماعليه •

- 010 -

الحشيش المضر بالنخل وعلى رب النخل ما فيه حفظ الاصل من سد الحيطسان وُصِبِ الدولابِ وشراء التيران ، لأن ذلك يراد لحفظ الاصل .

٣٠٢٥ ــ واختلف في الجذاد واللقاط فينهم من قال لا يلزم العامل بسيل يكون عليهما ، كما يكون الحصاد عليهما لأن ذلك يحتاج اليسم بعد الكمال ، ومنهم من قال يلزم العامل لانه لا تستغني الشمرة عنه .

٣٠٢٦ - وأن شرط أن يعمل معه غلمان وب الارض لم يصبح لان عمسل الغلام كعمل المالك .

٣٠٢٧ ــ ومنهم من قال يجوز لانهم مالهُ فهم كالنَّور والدولابِ .

مة، تملك الثمرة

٣٠٢٨ ــ ويملك العامل الثمرة بالظهور ، كما يملك في المضاربة .

٣٠٢٩ ــ ومن أصحاب الشافعي من خرج ذلك على القولين فسي العامل فسى المضارية .

٣٠٣٠ – ومنهم من قال : يملك في المساقة قولا واحدا لان النموة نسم تحمل وقاية لرأس المال .

العامل أمين

٣٠٣١ ــ والعامل أمين فيما يدعى عليه من هلاك أو خيانة لان رب المـــــال اثنىنه فى ذلك فهو كالمــودع .

ثبوت خيانة العامل

٣٠٣٢ ـ واذا ثبتت خيانة ضم اليه من يحفَّظه ، ولانزال يده لان العمـــن مستحق علمه .

> [قوبلت هذه الطبعة على عدة نسخ خطية بدار الكنب للصربة] وصححها نخبة من العلماء

> > ملبة بدارة البساء الكريساليترسيّة هيسى البابي الحيسلبي وكشيشه كاهُ

أنه ثال ه إن السلم إذا أنفى على أهله نفتة عنسهاكانت له صدقة ه أخرجاه من حديث شعبة به وقال ابن أبي حتم حدثا أبو زرعة حدثا سلمان بن عبد الرحن حدثا عجد بن نعيب قال سحت سعيد بن يسار عن يزيد بن عبد اله بن عرب الليكي عن أبه عن جده عن البي مل اقاعليه وسلم قال نزلت هذه الآية و الدين يفقون أموالم باللياد النهاز وعلاية المهم أبو عند مهم عند بهم ع في أصحابا لحيل وقال حبش الصنعاني : عن ابن تهاب عن ابن عباس في هذه الآية قال هم الدي بملقون الحيل في سبيل الله ، رواه ابن أبي حاتم ثم قال وكذا روى عن أبي أمامة وصيد بن السيب ويكول ، وقال بن أبي حاتم تم يتان عن عبد الوهاب بن مجاهد عن ابن جبير ويكول أبي قال : كان لهل أربعة دراهم فأنفق درهما ليلا ودرهامهاراً ودرها سراً ودرهما علاية فنزلت (الدين ينفقون أمراكم إليل والنهار سمراً وعلاية) وكذا رواه ابن خيل بن أبي طالب ، وقوله (فلهم أجرهم عند ربهم) أي مروديه من وجه آخر عن ابن عباس أنها نزل على بن أبي طالب ، وقوله (فلهم أجرهم عند ربهم) أي

﴿ الَّذِينَ يَأْ كُلُونَ الرَّبُوا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَطَّهُ الشَّبِطَانُ مِنَ السَّنَّ الْلِينَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّا النَّيْمُ مِنْكَ الرَّبُوا وَأَحَلَ اللهُ النَّيْمَ وَحَرَّمَ الرَّبُوا فَتَنَ جَاهُ مُوعِظَةٌ مَن رَقِّهِ فَانتقَى فَلَهُ مَا سَلَتَ وَأَمْرُهُ إِنَّى الْهُ وَمَنْ عَادَ لَمُولِئِكَ أَصْحُبُ النَّارِمُ فِيهَا خَلِيدُنَ ﴾

لما ذكر تعالى الأبرار للؤدين النفقات المخرجين الزكوات المتفضلين بالبر والصدقات لدوى الحاجات والقرابات في جميع الأحوال والأوقات شرع في ذكر أكلة الربا وأموال الناس بالباطل وأنواع الشهائم جرعتهم يوم خروجهم من قبورهم وقيامهم منها إلى بعثهم ونشورهم فقال (الندين بأكلون الربا لا يقومون إلاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس) أي لا يقومون من قبورهم يوم العيامة إلاكما يقوم الصروع حال صرعه ونخبط الشيطان له وذلك أنه يقوم قياما منكراً ، وقال ابن عباس . آكل الربا ببعث يوم القيامة مجنونا نخيق ، رواه ابن أبي حاتم قال وروى عن عوف ابن مالك وسعيد بن جبير والسدى والربيع بن أنس وقنادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك وحكى عن عبد الله بن عباس وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقتادة ومقاتل بن حيان أنهم قالوا . فيقوله (اللدين بأ كلون الربا لا يقومون الاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس)يمني/ يقومون يوم القيامة ، وكذا قال ابن أبي نجيح عن مجاهد والضحالدوابن زید، وروی ابن أی حاتم من حدیث أی بكر بن أی مربم عن ضعرة بن حنف عن أنى عبدالله بن مسعودعن أبیه أنه كان غيراً _ الله بن يأكلون الربا لا يقومون إلاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس يوم الممامة _ وقال ابن جرير حدثني اللني حدثنا مسلم بن إبراهم حدثنا ربيعة بن كلثوم حدثنا أبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباسقال غال يوم القيامة لآكل الريا خذ سلاحك للحرب وقرأ (الدين أكلون الريا لا يقومون الاكا قوم الذي ينحيثه الشيطان من المس) وذلك حين يقوم من قبره وفي حديث أني سعيدفي الإسراء كما هو مذكور في سورة سبحان أعمليه السلام مر للننذ بقوم لهم أجواف مثل البيوت مسأل عنهم نقيل : هؤلاء أكلة الربا . رواه البهتي مطولا ، وقال ابن أي حائم حدثنا أبو بكر بن أي شبية حدثنا الحسن بن موسى عن حماد بن سلمة عن على بن زيد عن أي الصلت عن ألى هريرة قال : قال رسمول الله يَرْتُيُّ ﴿ أَنْيَتُ لِيهَ أَسْرَى فَي عَلَى قَوْمِ بَطُونِهِمْ كَالْبِيوْتُ فَهَا الحيساة بجرى من خارج يطه نهر فقلت . من هؤلا. يأجريل ؟ قال عؤلا. أكلة الربا ﴾ ورواه الإمام أحمد عن حسن وعفان كلاما عن حماد ان سلمة به ، وفي إسناده ضعف وقب دروي البخاري عن سمرة بن جندب في حديث النام الطويل فأنينا على تهر حبّ أنه كان يقول أحمرمثل الدم وإذا في الهر رجل سائج يسبح وإذا على شط النهر رجل قد جمع عنده حجارة كشيرة وإذا ذلك السابح بسبحتم بأي ذلك الذي قدجم لحجارة عنده فيفقر له فاه فيلقمه حجراً وذكر في تفسيره أنه آكل الربا

وقوله (ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا. وأحل لله البيع وحرم الربا) أي إنما جوزوا بذلك لاعتراضهم على أحكام الله في شرعه وليس هذا قياسا منهم للرباعلي البيعالان الشركين لايعترفون عشروعية أصلالسعالدي،شوعه الله في التمر آزولو كان هذا من باب القياس لفالوا: إنما الربامثل البيعورة و (إنما لبيع مثل الربا) أي هو نظير، فلم حرم هذا وأبييع عذا ؟ وهذا اعتراض منهم على الشرع أي هذامثل هذا وقد أحل هذا وحرم هذا وقوله تعالى (وأحل الماليم وحرم آر با) . يحتمل أن يكون من تمام الـكلام ردا علمهم أي عليما قالوه من الاعتراض مع علمهم بنفريق الله بين هذا وهذا حكما وهو العلم الحكم الذي لامعقب لحكمه ولأيسال عمايفعل وهم يستاون وهوالعالم يحقائق الأمور ومصالحها وماينفع عياده فسيحه لم وما يضرهم فيتباغ عنه وهو أرحم مهم من الوائدة بولدها الطفل ولهذا قال (فمن حاءه موعظة من ربه فاشهر فله ما سلف وأمره إلى أله) أي من بلغه نهى الله عن الربا فانتهى حال وصول الشرع آليه فله ماسلف منَّ العامسلة لقوله . (عفا الله عما سلف) وكما قال النبي عَرَائِتُهِ يوم فتح مكه ﴿ وكل ربا في الجاهلية موضوع تحت قــدى هانين وأول ربا أضع ربا العباس » ولم يأمرهم برد الزيادات المأخوذة في حال الجاهلية بل عفا عمـــا سلف كما قال تعــالي (فله ما سلف وأمره إلى الله) قال سعيد بن جبير والسدى : فله ما سلف ما كان أكل منَّ الربا قبل النحريم . وقال ابن. أى حاتم قرأ على محد بن عبدالله بن عبد الحكم أخبرنا ابن وهب أخبرتي جريز بن حازم عن أي إسحق الهمداني عن أم يُونس يعني امرأته العالية بنت أبقم أن عائشـة ﴿ رَوِّ النِّي مِيِّرَتِهِمْ قالت لهــا أم بحنة أم ولد زيد بن أرقم يا أم المؤمنين ﴿ أتعرفين زيد بن أرقم قالت : نَعْمَقَالت : فإنى بعنه عبداً إلى العطاء بناعاته فاحتاج إلى تمنه فاشتريته قبل محل الأجل بسنائة فقالت بئس مااشتريت وبئس ما اشتريت أبلعي زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صــلى الله عليه وســلم قعد بطل إن لم يتب قالت : فقلت أرأيت إن تركت المائتين وأخدنت السَّمَائة قالت : نعم (فمن جاءه موعظة من ربه فاشهى فله ما سلف) وهــذا الأثر مشهور وهو دليل لمن حرم مـــئلة العينة مع ماجًا. فيها من الأحاديث الذكورة القررة في كتاب الأحكام وقه الحد والبة ، ثم قال تعالى ﴿ وَمِنْ عَادَ ﴾ أي إلى الرَّبا ففعله بعد بلوغه نهى الله عنه فقد استوجب الصقوبة وقامت عليه الحجةولهذا قال(فأولناكأصحاب النارهم فيها خالدون) وقد قال أبوداود : حــدثنامجي أبوداود حدثبامجي بن معين أخبرنا عبدالله فارجاءالكي عن عبدالله بزعابان من خشرعين أبي الزبير عزرجاس قال: لما نزلت (الذين يأ كلون الربا لايقومون لا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس)قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ مَنْ لِمَ يَدُرُ الْخَابِرَةُ فَلَيْوْدُنْ مُحْرِبِ مِنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ ورواه الحاكم في مستدركه من حدث أي خشم، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم نخرجا. وإنما حرمت المخابرة وهي الزارعة بعض ماغرج من الأرضُ والزائنة وهي اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالتمر على وحه الأرض والمحاقلة وهي اشتراء الحب في سنبله في الحقل بالحب على وجه الأرض إنما حرمت هــذه الأشــياء وما تناكلها حــها لمادة الربا لأنه لا يصلم النساوى بين الشيئين قـــل الجفاف ولهذا قال الفقهاء : الجهل بالمائلة كحفيقة الناضلة ، ومن هذا حرموا أشياء بما فهموا من تضييق السالك الفضية إلى الربا والوسائل الموصلة اليه ونفاوت نظرهم محسب ما وهب الله لسكل منه. من العلم وقد قال تعالى (وفو ق كل ذي عسلم علم) وباب الربا من أشكل الأبواب على كثير من أهسل العلم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الحظاب رضي الله كنه ثلاث وددت أن رسول الله ﴿ يَرْتُقُ عَهِدَ البَّا فِيهِنَ عَهِداً نَنتَهِي اللَّهِ : الحد والسكلالة وأنواب من أنواب الربال بعني بذلك بعض للسائل التي قبها شائبة الربا والشريعة شاهدة بأن كل حرام فالوسسلة الله مثله لأن ما أفضى إلى الحرام حرام كما أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد ثبت في الصحيحين عن النعمان بن بنسب قال : سمعت رسول الله ﴿ يَرْتُكُمُ يَقُولُهُ إِنَّ الحَمَالُ بِينَ والحَرَامُ بِينَ وَبِينَ ذَلِكَ أَمُورُ مشتهاتَ فمن انتم الشهات استشرأ لدينه ﴿ وعرضهومن وقد فيالشهات وقع فيالحرام كالراعي رعي حول الحي يوشك أن يرتع فيه ٥وفي السنن عن الحسرين على ا رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله عِمْنِيُّهُ إِنَّولَ لا دع مايريبك إلى مالا يريبك ﴾ وفي الحديث الآخر لا لاترما ا

حالة في تملب وترددت فيه النفس وكرهت أنَّ بطلع عليه النَّاس s - وفي رواية p استفت قلبك وإن أفناك الناس وأفنوك s

وقوله (ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا. وأحل ائم البيع وحرم الربا) أي إنما جوزوا بذلك لاعتراضهم على أحكام الله في شرعه وليس هذا قياسا منهم للرباعلي البيعائن الشركين لايعترفون بمشروعية أصلالبيعالذىشرعه الله في القرآذولو كان هذا من باب القياس لقالوا: إنما الربامثل البيد وإنماة إو (إنما لبيد مثل الربا) في هو نظيره فلرحرم هذا وأيسح عذا وهذا اعتراض منهم على الشرع أي هذامتل هذا وقد أحل هذا وحرم هذا وقوله تعالى (وأحل أقاليهم وحرم الربا) . يحتمل أن يكون من تمام السكلام ردا عليهم أي عليما قالوه من الاعتراض مع علمهم بنفريق الله يين هذاً وهذا حكما وهو العلم والحكم الذي لامقت لحكمه ولايسئل عمايفعل وهم يسئلون وهوالعالم بحقائق الأمور ومصالحها وماينفع عباده فببيحه لمه وما نضم هم فشهاهم عنه وهو أرحم مهم مهز الوائدة بولدها الطفل ولهذا قال (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله) أي من بلغه نهي الله عن الربا فانهي حال وصول الشرع اليه فله ماسلف من المعاسسة لقوله (عفا الله عما سلف) وكما قال النبي ﷺ يوم فتح مكم ﴿ وكل ربا في الجاهلية موضوع تحت قـــدى" هانين وأول ربا أضع ربا العباس ، ولم يأمرهم برد الزيادات الأخوذة في حال الجاهلية بل عفا عمـــا سلف كما قال تعـــالى (فله ما سلف وأمره إلى الله) قال سعيد من جير والسدى : فله ما سلف ما كان أكل من الربا قبل التحريم . وقال ابن أبي حاتم قرأ على محد بن عبدالله بن عبد الحيكم أخبرنا إبن وهب أخبرني جرير بن حازم عن أبي إسحق الهمداني عن أم بونس يعني امرأته العالية بنت أبقع أن عائشـةً زوج الني مِؤلَّتِم قالت ليــا أم بحنة أم ولد زيد بن أرقم يا أم المؤمنين -أتعرفين زيد من أرقم قالت : نعرقالت : فإنى بعنه عبدًا إلى العطاء بناعاته فاحتاج إلى عُنه فاشتريته قبل محل الأجل بستانة فقالت بئس ماأشتريت وبئس . اشتريت "بلغي زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عابه وسلم قــد بطل إن لم يتب قالت : فقلت أرأبت إن نركت المائتين وأخــذت السنانة قالت : نعم (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف) وهـــذا الأثر مشهور وهو دليل لمن حرم مــــئلة العينة مع ماجاء فيها من الأساديث الذُّكورة القررة في كتاب الأحكام ولله الحمد والنة ، ثم قال تعالى (ومن عاد) أي إلى الربا ففعله بعد بلوغه نهي الله عنه فقد استوحب العبقوية وقامت عليه الحجةولمذا قال(فأولئكأصحاب النارث، فيها خالدون) وقد قال أبوداود : حدثنامي أبوداوه حدثنامي بن معين أخبرنا عبدالله فرجاه السكي عن عبدالله بن عالى فيتمرعن أبي الزبير عن جابر قال : لما نُزلت (الذن يأ كلون الربا لا تمومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس)قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ مَنْ لِمِينَدِ الْخَارِرَ فَلْيُؤْذِنْ بِحَرْبِ مِنْ الله ورسوله ﴾ ورواه الحاكم في مستدركه من حديث أبي خبم ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم مجرجاه وإنما حرمت المخابرة وهي الزارعة بعض مانخرج من الأرض والزابنة وهي اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالتمر على وحه الأرض والمحافلة وهي اشتراء الحب في سنبله في الحفال بالحب على وجه الأرض إنما حرمت هـــذه الأشـــياء وما تناكلها حــما لمادة الربا لأنه لا يعــلم التساوى بين الشيئين قبـــل لجفاف ولهذا قال الفقهاء : الجهل بالمعاثلة كحقيقة الفاضلة ، ومن هذا حرموا أشباء بما فهموا من تضبيق السالك تمضية إلى الربا والوسائل الوصلة اليه ونفاوت نظرهم بحسب ما وهب الله لسكل منهم من العلم وقد قال تعالى (وفوق كل ذي عسلم علم) وباب الربا من أشكل الأبواب على كثير من أهسل العلم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الحطاب رضي اللَّهُ عنه ثلاث وددت أن رسول الله ﴿ يُؤْلِيُّهُ عهد البَّا فِيهن عهداً ننتهي الله : الجد والسكلاة وأبواب من أبواب الريا _ يعني بذلك بعض للسائل التي قبيها شائبة الربا والشريعة شاهدة بأن كل حرام فالوسسيلة اليه مثله لأن ما أفضى إلى الحرام حرامكما أن مالا نم الواجب إلا به فهو واجب . وقد ثبت في الصحيحين عن النعمان بن بنسبر قال : سمت رسول الله ﴿ يَرْتُجُهُ مِنْولِهِ إِنَّ الحلال بِينَ والحرام بِينَ وبينَ ذلك أمور مشتهات فمن انتي الشهات استجرأ الديم، وعرضه ومن وقع في الشهات رقع في الحرام كالراعي برعي حول الحمي يوشك أن يرتع فيه هوفي السكن عن الحسن بن على ا رضي الله عنهما قال : فعمت رَسُول الله مِتْرَجَّةٍ فَهُول ﴿ دَعَ مَايِرِيكِ إِلَى مَالاَ يَرِيبُكَ ﴾ وفي الحديث الآخر ﴿ لاتهما حالًا في القلب وترددت فيه الفسروكرهت كن طلع عليه الناس a - وفي رواية • استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك e

حدثنا أبو زرعة حدثنا سليان بن عبد الرحن حدثنا محد بن شعيب قال صعت سعيد بن يساد عن يزيد بن عبد الحين عرب الليكي عن أيه عن جده عن الني صلى اقدعله وسلم قال نزلت هذه الآية ﴿ اللَّذِينِ يَعْقُونَ أَمُوالْم باللِّلُ والنَّهَار سراً وعلاية فلم أجرهم عندريهم a فيأصحاب الحيل. وقال حيش الصنعاني : عن ابن شهاب عن ابن عباس في هذه الآية قال هم الذي يعلنون الحيل في سبيل الله ، رواه ابن أبي حاتم ثم قال وكذا روى عن أبي أمامة وسعد بن السيب ومكمول، وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد الأخيم أحيرنا محي بن عان عن عبد الوهاب بن مجاهد عن ابن جبير عن أيه قال : كان لهلي أربعة دراهم فأنفق درهما لبلاً ودرها تهاراً ودرهما سراً ودرهما علانية فنزلت (الخبين ينفقون أموالهم بالبل والنهار سراً وعلانة) وكذا رواه ابن جرير من طريق عبدالوهاب بن مجاهد وهو ضعف لكن رواء ان مردوبه من وجه آخر عن ابن عباس أنها نزلت في على بن أبي طالب ، وقوله (فلهم أجرهم عسد ربهم) أي وم القيامة على ما فعلوا من الانفاق في الطاعات (ولا خوف علم ولا ﴿ يَحْرُنُونَ ﴾ تقدم تفسيره : ﴿ اَنَّذِينَ يَأْ كُلُونَ ٱلرَّبُوا لَا بَقُومُونَ إِلَّا كَمَا مَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ ٱلسَّنَّ ذَٰكَ بأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا ٱلْبَيْدُمُ مِثْلُ ٱلرَّبُوا وَأَخَلَ اللهُ ٱلْبَيْمُ وَحَرَّمَ ٱلرَّبُوا فَمَن جَاهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَبِّهِ فَانتقَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥ إِلَى أَ لَلْهُ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَبُ النَّارِ ثُمْ فِيهَا مَنْ إِنَّا لَهُ وَنَ ﴾ لما ذكر تعالى الأبرار المؤدين النفقات المخرجين الزكوات المتفضلين بالىر والصدقات للدوى الحاجات والقرابات في جسم الأحوال والأوقات شرع في ذكر أكلة الربا وأموال الناس بالباطل وأنواع الشهات برعهم يوم خروجهم ير قبورهم وقيامهم منها إلى بعثهم ونشورهم فقال (الندين يأكلون الربا لا يقومون إلاكما يقوم اللبي يتخبطه الشيطان مِنَ السَ ﴾ أي لا يقومون من قبورهم نوم القيامة إلاكما يقوم الصروع حال صرعه وتخبط الشيطان ا- وذلك أنه يقوم قياما منكراً ، وقال ابن عباس . آكل الربا بيعث يوم القيامة مجنونا تخلق ، رواه ابن أبي حاتم قال وروى عن عوف ابن مالك وسعيد بن جبير والسدى والربيع بن أنس وقنادة ومقائل بن حيان نحو ذلك وحكى عن عبد أله بن عباس وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقتادة ومَّقائل بن حيان أنهم فالوا. في قوله (الذين بأ كلون الربا لا يقومون إلاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس) يمنى لا يقومون يوم القيامة ، وكذا قال ابن أني نجيح عن مجاهد والضحاكوابن زيد ، وروى ابن أي حاتم من حديث أي بكر بن أي مربم عن ضمرة بن حنيف عن أي عبدالله بن مسعودعن أيه أنه كان قِرأ _ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس يوم التمامة _ وقال ابن جرير حدثني الشي حدثنا مسلم بن إبراهم حدثنا ربيعة بن كلثوم حدثنا أبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عَالَ بِمِ الْمُهَامَةُ ﴿ كُلُّ الرُّمَا خَذَ سَلَاحَكُ لِلْحَرِبُ وَقُرَّا (الدَّبِنِيمُ كُلُونَالر با لا يقومون إلا كا يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) وذلك حين يقوم من قبره وفي حديث أبي سعدفي الإسراء كما هو مذكور في سورة سبعان أنه عليه السلام مر لينتذ يقوم لم أجواف مثل البيعة فسأل عنم فقيل : هؤلاء أكلة الربا . رواه البهق مطولا ، وقال ابن أي حائم حدثنا أبو من الله عددنا الحسن بن موسى عن حماد بن سلمة عن على بن زيد عن أبي الصلت عن ألى هريرة قال : قال رسمول الله يَرْتُقُو ﴿ أَنْيَتَ لِيهَ أَسْرَى في على قوم بطونهم كالبوت فيها الحباء بحرى من خارج بطونهم فقلت . من هؤلا. يا جبريل ! قال عؤلا. أكلة الربا ٥ ورواه الإمام أحمد عن حسن وعفان كلاها عن حماد ابن سلة به ، وفي إسناده ضعف وقعد روى البخاري عن سمرة بن جندب في حديث النام الطويل فأنينا على بهر حسبت أنه كان يمول أحمرمثل الدم وإذا في الهر رجل سائح بسبح وإذا على شط النهر رجل قد جمع عده حجارة كشيرة وإذا ذلك السابح يسبح ثم يأتى ذلك الذي تدجم الحجارة عنده فينفر له فاه فيلقمه حجراً وذكر في تفسيره أنه آكل الربا

أنه قال ه إن السلم إذا أنفى على أعلمه نفقة عنسها كانت له صدقة ع أخرجاه من حديث شعبة به وقال ابن أي حتم حدث أبو زرعة حدث المبان بن عبد الرحن حدثا عجد بن نعيب قال سمت سعيد بن يسار عن يزيد بن عبد الهبن عرب اللبكي عن أيه عن جده عن النبي سل قدعليه وسلم قال نزلت هذه الآبة و الدين يغفون أموالم باللبا والهار حرار علاية فلهم أجرع عندرم مع في الله والماحب على وفال حبش الصنعاني : عن ابن شهاب عن ابن عباس في هذه الآبة و الدي يعفون أجرا غيل سبيل ألله ، رواه ابن أبي حاتم ثم قال وكذا روى عن أبي أمامة وصعيد بن السيب وكمحول ، وقال ابن أبي حاتم : حدثنا أبو صعيد الأجم أجرنا عبي بن عان عن عبد الوهاب بن مجاهد عن ابن جبيد أبي أبي قال المناقب المناقب المناقب بن عاهد عن ابن جبيد أبي أمام إلى المناقب عند ربه م) أن المناقب ال

﴿ الَّذِينَ يَأْكُونَ الرِّبُوا لَا يَقُومُونَ إِنَّا كَمَا بَقُومُ الَّذِي يَتَغَطِّفُهُ الشَّبِطُنُ مِنَ السَّنِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّا النَّبِيمُ مِنْكُ الرَّبُوا وَأَحَلَّ اللهُ النَّبِيعَ وَحَرَّمَ الرَّبُوا فَنَن جَاهُ مُوعِظَةٌ مِّن رَبِّعٍ فَانتَعَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِنَّا لَهُ وَمَنْ عَادَ فَاوَلَئِكَ أَصْحُبُ النَّارِ مُمْ فِيهَا أَبُدُونَ ﴾

لما ذكر تعالى الأمرار المؤدمن النفقات المخرجين الزكوات المتفضلين بالبر والصدقات لدوى الحاجات والقرابات في جميع الأحوال والأوقات شرع في ذكر أكلة الربا وأموال الناس بالباطل وأنواع الشهائ برعنهم يوم خروجهم من قبورهم وقيامهم منها إلى بعثهم ونشورهم فقال (الندين بأكلون الربا لا يقومون إلاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس) أي لا يقومون من قبورهم وم الميامة إلاكما يقوم الصروع حال صرعه وتخبط الشيطان له وذلك أنه يقوم قياما منكراً ، وقال ابن عباس . آكل الربا بيعث وم القيامة مجنونا نحنق ، رواه ابن أبي حاتم قال وروى عن عوف ابن مالك وسعيد بن جبير والسدى والربيع بن أنس وقنادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك وحكى عن عبد الله بن عباس وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقنادة ومفاتل بن حيان أنهم قالوا . فيقوله (الدين يأ كلون الربا لا يقومون الاكما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس)يمني/ يقومون يوم القيامة ، وكذا قال ابن أبي نجيح عن مجاهد والضحالدوابن زيد، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي بكر بن أبي مربم عن ضعرة بن حيف عن أبي عبدالله بن مسعودعن أبيه أنه كان يقرأ _ الذين يأ كلون الربا لا يقومون إلاكا يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس يوم القيامة _ وقال ابن جرير حدثني التني حدثنا مسلم بن إبراهم حدثنا ربيعة بن كلثوم حدثنا أبي عن سعيد بن جير عن ابن عباسقال يمال يوم القيامة لآكل الربا خذ سلاحك للعرب وقرأ (الدين يأكلون الربا لا يقومون إلا كايقوم الذي يتخبطه الشيطان من الس) وذلك حين يقوم من قبره وفي حديث أبي سعيد في الإسراء كما هو مذكور في سورة سبحان أخطيه السلام مر ليلتنذ يقوم لهم أجواف مثل البيوية فسأل عنم نقيل : هؤلاء أكلة الربا . رواه البهتي مطولا ، وقال ابن ألى حاتم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسن بن موسى عن حماد بن سلمة عن على بن زيد عن أبي الصلت عن أبي هريرة قال : قال رسول الله مَرْتُقِع ﴿ أَنبِتَ لِهُ أُسِرِي في على قوم بطومهم كالبيوت فها الحباة مجرى من خارج يطونهم فقلت . من هؤلاء يأجبريل ؟ قال هؤلا. أكلة الربا ﴾ ورواه الإمام أحمد عن حسن وعفان كلاها عن حماد اب: سلمة به ، وفي إسناده ضعف وقسد روى البحاري عن سمرة بن جندب في حديث النام الطويل فأتينا على تهر حسيت أنه كان يقول أحمرمثل الدم وإذا في الهر رجل ساء بسبح وإذا على شط النهر رجل قد جمع عنده حجارة كشيرة وإذا ذلك السابح يسبح ثم يأتي ذلك الذي تدجمه الحجارة عنده فيفقر له فاه فيلقمه حجراً وذكر في تفسيره أنه آكل الربا

وقوله (ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا. وأحل نه البيع وحرم الربا) أي إنما جوزوا بذلك لاعتراضهم على أحكام الله في شرعه وليس هذا قياسا منهم للرباعلى البيعائن الشركين لايعترفون بمشروعية أصلالبيعالذىشرعه الله في القرآن(ولو كان هذا من باب القياس لقالوا: إنما الربامثل البيع وإنماة أو الإنما لبيع مثل الرباع أي هو نظره فلرحر مهذا وأسح عذا ؟ وهذا اعتراض منهم على الشرع أي هذامتل هذا وقد أحل هذا وحرم هذا وقوله تعالى (وأحل أفمالهيم وحرم آريا). يحتمل أن كون من تمام السكلام ردا علمهم أى علىما قالوه من الاعتراض مع علمهم بنفريق الله بين هذا وهذا حكما وهو العلم الحكم الذي لامعقب لحكمه ولأيسئل عمايفعل وهم يسئلون وهوالعالم عتدثني لأمور ومصالحها وماينفع عباده فبسحه لهم وما يضرهم فشاهم عنه وهو أرحم مهم من الوالدة بولدها الظفل ولهذا قال (فمن حاءه موعظة من ربه فاشهى فله ما سلف وأمره إلى الله) أي من يلغه نهي الله عن الربا فانتهى حال وصول الشرع اليه فله ماسلف من العامسلة لقوله (عَمَا الله عَمَا سَلْفَ) وَكَا قال النبي مِرْتِيْتُهُم يُوم فَتَحَ مَكُمْ ﴿ وَكُلُّ رَبًّا فِي الجاهنية موضوع تحت قسدى هاتين وأول ـ ربا أضع ربا العباس ﴾ ولم يأمرهم برد الزيادات المأخوذة في حال الجاهلية بل عفا عمــا سلف كما قال تعــالى (فله ما سلف وأمره إلى الله) قال سعيد بن جبير والسدى : فله ما سلف ما كان أكل من الربا قبل النحريم . وقال ابن أبي حاتم قرأ على محمد بن عبدالله بن عبد الحبكي أخبرنا ان وهب أخبرني جرير بزحازم عن أبي إسحق الهمداني عن أم يُونس يَعَى امرأته العالية بنت أبقع أن عائشـةً زوج النبي يَرْكِيُّهِ قالت لهــا أم بحنة أم ولد زيد بن أرقم با أم المؤمنين . أتعرفين زيد بن أرقم فالت : نَعْمَالت : فإنى بعنه عبداً إلى العظاء بْبَاعَانَة فاحتاج إلى ثمنه فاشتريته قبل محل الأجل بستمانة فقالت بئس مااشتريت وبئس ما اشتريت أبلغي زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قــد بطل إن لم ينف قالت : فقلت أرأيت إن تركت الناتين وأخــذت الــنانة قالت : نعم (فمن جاءه موعظة ً من ربه فالنهى فله ما سلف) وهـــذا الأثر مشهور وهو دليل لمن حرم مــــئة العينة مع ماجًا. فيها من الأحاديث الذكورة القررة فيكتاب الأحكام ولله الحمد والنة ، ثم قال تعالى ﴿ وَمَنْ عَادَ ﴾ أي إلى الَّهِ ا ففعاه بعد بلوغه نهي الله عنه فقد استوجب العـقوبة وقامت عليه الححةولهذا قال(فأولئكأصحاب النارهم فيها خالدون) وقد قالمأبوداود : حـدثنابحي أبوداود حدثنامجي بن معين أخبرنا عبدالله بنرجاءالكي عن عبدالله بن عمان بن خيترعن أبي الزبير عن جاس قال : لما نزلت (الدِّن يأ كلُّون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخيطه الشيطان من المس)قال رسول الله صلى الله علمه وسلم ﴿ مَنْ لِمُ نَذِرُ الْخَارِرَةُ فَلَمُؤْذِنَ مُحْرِبُ مِنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ ورواه الحاكم في مستدركه مهز حدث أي خشم ، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم تحرجاه وإمّا حرمت الخابرة وهي الزارعة بعض ما غرج مهر الأرض والزابلة . وهي اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالتمر على وحه الأرض والمحاقلة وهي اشتراء الحب في سنبله في الحقل بالحب على وجه الأرض إنما حرمت هــذه الأشــياء وما شاكلها حـما لمادة الربا لأنه لا يعــلم التساوى بين الشيئين قبـــل. الجفاف ولهذا قال الفقهاء : الجهل بالمائلة كحقيقة الفاضلة ، ومن هذا حرموا أشياء بما فهموا من تضييق المسائك النضة إلى الربا والوسائل الموصلة اليه ونفاوت نظرهم محسب ما وهب الله لكل منهم من العلم وقد قال تعالى (وفو ق كل ذي عسلم علم) وباب الربا من أشكل الأبواب على كثير من أهسل العلم وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الحطاب رضي الله عنه ثلاث وددت أن رسول الله ﴿ يُؤْلِجُهُ عهد البَّا فيهن عهداً ننتهي اليه : الجد والسكلالة وأبواب من أبواب الربال يعني بذلك بعض للسائل التي قبها شائبة الربا والشريعة شاهدة بأن كل حرام فالوسسيلة اليه مثله لأن ما أفضى إلى الحرام حرامكا أن مالا يتم الواجب إلا يه فهو واجب . وقد ثبت في الصحيحين عن النعمان بن بنسج قال : سمعت رسول الله ﴿ يَرْتُنْكُمْ يَقُولُهُ إِنَّ الحَلَالَ بِينَ والحرامِ بِنَ وَبِينَ ذَلِكُ أَمُورَ مشتهاتَ فَمن اتتى الشهات استجرأ ألديه . وعرضه ومن وقع في الشهات وقع في الحرام كالراعي برعي حول الحي يوشك أن يرتع فيه ٥ وفي السنن عن الحسن بن على ا رضى الله عنهما قال : شمعت رسّول الله مَرَّجَيُّه مِ يُنول ٥ دع مايريبك إلى مالا يريبك ﴾ وفى الحديث الآخر ﴿ لاتهما حالة في القلب وترددت فيه النفس وكرهت أن يطلع عليه الناس ﴾ وفي رواية ﴿ استفت قلبك وإن أفناك الناس وأفنوك ﴾



ْعـمَّال مَوسُوعيَّة مسَّاعُدة تَحَفِق لِنران الفقهيُ ۳

الفروق للكرابيسي

اسعَدبُن محمدبُن الحُسَين النيسَابوُري الحَنفيَ شِند 20 - 20 - 20 م

> حققت الدكتورممك طمتوم داجعتها

راجعت. الدكنور عبداليئنارا بوغدة

الى الضيان فلا يعود الا بتجديد عقد امانة ، ولم يوجد .

وليس كذلك الستوقة ‹‹لأن الستوقة› والرصاص ليسا من جنس الدراهم ، بدليل ‹›› انه لو تجوز به لم يجز ، فلم يصر المنقود٬›› قبضاً٬›› ، (•وهو، قد جعل امانة في يده الى وقت القضاء ، فلم ‹‹› يقع ٬›› القضاء بالأداء ، فاذا رد صار كانه لم يسلم اليه ، فبقي امانة في يده ، فاذا تلف تلف٬›› من مال الأمر .

• ٦٧ ولو ان مدبرا امر رجلا ان يشتري له نفسه من مولاه بالف درهــم فاشتراه وبين انه يشتريه للعبد عتق ، ولم يكن للمولى على المشتري سبيل .

والفرق انه بالدخول معه في الشراء ملتزم حكم عقده ، وشراء^(١٦) المدبر لا يوجب ضيان الثمن على المشتري .

وفي العبد بالدخول معه في الشراء التزم حكم عقده(١٢٠ ، والعقد على العبد يوجب ضمان الثمن على المشتري فلزمه .

	(1) الزيادة من ب
(٩) في ب د القين ،	(۲) لیست موجودة فی (ب)
(١٠) ليست موجودة في (ب)	(٣) في أ (المقصود)
(11) ص ٧١ مخطوط سنة ٦٧٥ بدار الكتب	(٤) في برنضاً،
المصرية	(*) الزيادة من ب
(۱۲) في أ د وبشراء ،	(٦) في ب د ولم ،
(۱۳) في أ د عقد ،	(٧) الزيادة من ب
(١٤) في أ (اليوجب)	(۸) فی آ د امر، (۸)
(۱۰) في أ د عقد ،	(۱۱) ق. د د د

يوجب للعاقد حق القبض لا يوجب عليه ضهان البدل ، كالنكاح والخلع فثبت ان الضهان (۱) عليه يوجب (۱) حق القبض له والمدبر في يد نفسه ، (افصار كانه قد (۱) قبض نفسه من المولى ، فلزم الوكيل الزاما (۱) بقبضه ، فصار كان الوكيل قبضه ، ولو قبض المدبر على حكم العقد لا يلزمه الثمن ، ولا يكون مضمونا ، كذلك هذا .

واما العبد فهو في يد نفسه ايضا ، فلزم الوكيل الرضا^(۱) بقبضه ، فكأن الوكيل قبض ، ولو قبض الوكيل من المولى رقبة العبدكان الثمن واجبا عليه وكان قبضه مضمونا ، كذلك هذا .

١٧٦ أذا قال: انت وكيل فلان في قبض دينه. ودفع الدس اليه. فتلف عنده الوكيل وجحد (١٧) الوكالة، فليس للدافع ان يضمن الوكيل (١٨).

ولو قال : هذا الشيء لك فبعه مني . فباعـه منـه ، ثم استحـق من يد المشتري ، رجع على البائع بالثمن .

والفرق انه بالاستحقاق تبين (۱۰ الملك فيه لغيره ، وانه قبض ثمن (۱۰۰ ملك غيره ، وقبض ثمن ملك الغير يوجب ان يكون مضمونا (۱۰ عليه ، كها لو باع ملك غيره وقبض الثمن ، ثم استحق المبيع ، فإن الثمن يلزم (۱۰ ، كذلك (۱۰ هذا .

وفي الوكالة لما جحد لم (تأيشت الوكالة)، فصار قابضا مال غيره بإذنه من

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	(^)	ð	(۱) في أ د ضيان ،
في ب ١ بين ،	(4)		(۲) في ب د بوجوب ،
) في ب ١ من ١	(۱۰)		(٣) في ب (فكانه (
) ما بين القوسين ليس موجودا في (ب)	(11)		(٤) الزيادة من ب
) الزيادة من ب	(11)		(٥) في ب و الى ان يقبضه
ا في أ و لم يشتا لوكاله ،	(17)	أ) (الرضى)	(٦) في ب و الموصى ، وفي (
		•	(Y) في ب (وحجه ا

واست نيالام السيندي

صححت هذه الطعة بمعرفة بعض أفاضل العلماً. وأوبلت على عدة نسخ وقرثت في المرة الاخيرة على حضرة صاحب الفضيلة الأسانة الحسير الشيخ حسرت محمد المسعودي المدرس بالقسم العالى بالازهر حقوق الطبع محفوظة

لشاعبها: مصطفی محمت

الطاغالطاية بالألفر الرة تميم ما حيف ذكر الأحاديث المختلفة في النهمي عن كرا، الارض بالثلث والربع واختلاف الفاظ الناقلين للخبر

أَخْبَرَنَا نُحَدِّنَ أَبْرَ الْمِهِمْ قَالَ أَنْبَأَنَا خَالَدُ هُوَ اَبُنُ الْحَرْثُ قَالَ قَرَاتُ عَلَى عَبْد الْحَيْدِ بِنْ جَدْفَر أَخْبَرَى أَبِي عَنْ رَافِع بِنَ أُسَيْدُ بِنْ ظُهْرِرَ عَنْ أَبِيهُ أَسَيْدُ بِنْ ظُهْرً وَ أَلَهُ حَرَجَ إِلَى قَيْمَهُ مُصَيَّةٌ قَالُوا مَاهِى قَالَ نَهَى رَسُولُ اللّهَ إِلَى بَيْنَى مِنَ الْحَبَّ قَالُ اللّهُ عَلَيْهُمْ مُصَيَّةٌ قَالُوا مَاهِى قَالَ نَهَى مِنَ الْحَبَّ قَالَ اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّه

إِبْرَاهِمَ عَنْ أَنِي سَعِيد قَالَ إِذَ الْمَنْأَخُرُتَ أَجِرًا فَأَعْلَهُ أَجْرُهُ . أَخْرَنَا مُحَمَّدُ فَهَ أَنْبِأَنَا حَبَّانُ قَالَ أَنْبَأَنَا عَبْدُ الله عَنْ حَمَّد بَنْ سَلَمَةً عَنْ يُونُس عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كُونُانَ يَسْتَأْجَر حَبَّانُ قَالَ أَنْبَأَنَا حَبَّانُ قَالَ أَنْبَأَنَا حَبَّانُ قَالَ أَنْبَأَنَا حَبَّانُ قَالَ أَنْبَأَنَا عَبْدُ الله عَنْ مَعْدَ عَنْ حَمَّد عَنْ حَمَّد عَنْ حَمَّد عَنْ حَمَّد عَنْ حَمَّد عَنْ حَمَّد قَلَ الله عَنْ رَجُلِ السَّنَا عَبْدُ الله عَنْ مَعْمَر عَنْ حَمَّد قَلَ لَا لَكَ لَا تَعْبُدُ الله عَنْ مَعْمَر عَنْ حَمَّد وَلَا لَكَ لَا لَكَ مَنْ مَكْ إِلَى مَكَةً بِكَذَا وَكَذَا فَالْ سُرْتُ شَهْرًا أَوْكَذَا فَلْ مَرْدُ لِللهُ عَنْ مَعْمَر عَنْ حَمَّد وَكَذَا فَالْ سُرْتُ شَهْرًا أَوْكَذَا فَلْ مَلْ عَلَى وَكَذَا فَالْ فَلْعَلَى مَلْكَ إِلَى مَكَةً بِكَذَا وَكَذَا فَالْ سُرْتُ شَهْرًا أَوْكَذَا فَلْ مَنْ مَنْ كَاللهُ عَنْ مَعْمَر عَنْ حَمَّد عَنْ حَمَّا وَكَذَا فَالْ فَلْعَلَى مَلَكَ إِلَى مَكَةً بِكَذَا وَكَذَا فَالْ فَلْكُ مَنْ مُورَ فَقُصْتُ مِنْ كَرَائِكَ كَذَا وَكَذَا فَالَ فَلْكَ مَلْكُ مِنْ مُؤْلِكُ وَكَذَا فَالْ عَبْدُ اللهُ عَنْ الْمَا عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قوله ﴿ فَأَعَلُهُ } من الاعلام. قوله ﴿ غال طعامه ﴾ أى على أنه يأكل معه أو من بيته . قوله ﴿ فَأَنْ سرت أَكْثَرُ مَنْ شهر نقصت الحُرَّ سريد أَنْ الازدياد في الاجر لاجل الاستعجال في السيرجاليّ وأماالنقصان

فه لاجا الابطا. فيكروه فانالاول شبه العطاء والهبة والثاني يشبه الظلم والنقص من الحقوانة تعالى أعلم

قوله لاقلت لعطا.عبدأ واجروسنة بصدامه وسنة أخرى بكابا وكذا الخ كالانهصورالمستأجرق لمسألة عطا.

كإيشيراً ليه آخر كلام عطا. وهوقوله لإتحاسبني لمسامضي ومقتضي جواً به أن الاجارة بالطعاء عنده جائزة وقوله

و بجزتك الخانه لبيان أنالب: غير لازمة وأنما اللازم ماشرطه من الأيام وقوله ﴿ أُوآجِرَتُه ﴿ أَوْ الْحَر

^{. . .}

ان جربج والمتعالى أعلم . قوله لااذا فكربهاك من الاكراء لايساعى الربيع الساقىك أى بما يزرع على الربيع أى النبو الصغير والمرادمن الساق المنى يستقى الزرع لإكربيها كم خطاب لصاحب الارض أى الزرعما أنت بفسك واذا منحها أى اعطها أخاك بلا أجر ليزرعها . قوله لاعن المحقل كم المجتمل الزرع والمرادكراء المزارع فروا لحقل الثلث كم أى كراء الارض بلك مزيخرج منها ما وسقاك بفتح فسكون

عَلْيه وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِكَانَ لَنَا نَافِعًا وَطَاعَةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلْيهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ لَكُمْ شَهَا كُمْ عَنَ الْخَقْلِ وَقَالَ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضَ قُلْيَمْنَحْمَا أَنْ لِيَدْعْيَا وَسَهَى عَنِ الْمُزَانَةَ وَالْمَزَانَةُ الرَجْلُ يَكُونُ لَهُ لَلَمَالُ الْعَظيمُ مِنَ النَّخُلِ فَيَجِيءُ الرَّجُلُ فَيَحَدُمُا بِكَانَا وَكَذَا وَسُقًا مِنْ تَمْسِ

أَوْرَبِ مُرَدِّهُ مُ مُرَّامَةً قَالَ حَدَّتَنَا جَرِيرِ عَنْ مُنْصُورِ عَنْ كِجَاهِدَ عَنْ أَسَيْدُ بْن ظُهِيْر قَالَ أَ أَتَى عَلَيْنَا رَافَعُ ثِنُ خَدِيجٍ فَقَالَ وَلَمْ أَفْهُمْ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ أَنَّهُ صَلَّى أَللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ نَهَا كُمُ عَنْ أَمْرِكَانَ يَنْفُعُكُمْ وَطَاعَةُ رَسُول أَنَّهُ صَلَّى أَنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرِ لَكُمْ مَّا يَنْفُعُكُمْ شَاكُمْ

رَسُولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَفْلَ وَالْحَقْلُ الْمُرَارَعَةُ بِالثُّلُثِ وَالْرَبُعِ فَنَ كَانَ لَهُ أَرْضَ فَاسْتَغْنَى عَنْهَا فَلْيَمْنُحْهَا أَخَاهُ أَوْ لِيَدَعُ وَمَهَا كُمْ عَنِ الْمُزَانِثَةُ وَالْمُزَانِثَةُ الرَّجِلُ يَحِيءُ إِلَى النَّخُل ٱلْكَثيرِ بِالْلَالِ الْعَظيمَ فَيُقُولُ خُذُهُ بِكَذَا وَكَذَا وَسُقًا مِنْ تُمْرِ ذَاكَ الْعَامِ. أَخْبَرَني إبْراهيمُ

أَبُنُ يَعْفُوبَ بْنِ إِسْحَقَ قَالَ حَدَّتَنَا عَفَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبُدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيد بن أَبُنُ يَعْفُوبَ بْنِ إِسْحَقَ قَالَ حَدَّثَنَا عَفَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبُد الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعيد بن عَدُ الرَّمْنِ عَنْ مُجَاهِد قَالَ حَدَّتَنِي أُسَيْدُ بُنُ رَافِع بْنِ خَدِيجِ قَالَ قَالَ رَافَعُ بْنُ خَدَيج مَهَا كُمْ

رَسُولُ ٱللَّهِ صَلَّى ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِكَانَ لَنَا نَافِعاً وَطَاعَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَنْفَهُ لَنَا قَالَ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلَيْزْرَعْهَا فَانْ عَجَرَعْنَهَا فَلْيْرِعْهَا أَخَاهُ خَالَفَهُ عَنْدُ الْكَرِيم أَبُّ مَالِكَ . أَخْبَرَنَا عَلَى بْنُ مُجْرِ قَالَ أَنْبَأَنَا مُبْدُلُهُ يَعْنَى أَبْنَ عَمْرُوعَنْ عَبْد الْكَرج

عَنْ مُجَاهِدَ قَالَ أَخَذْتُ يَد طَاوُس حَتَّى أَدْخَلْتُ عَلَى أَبْنِ رَافِع بْن خَدِيج خَدَنْهُ عَنْ أَلِيه

قوله ﴿ أُولِيدِ عَهِا ﴾ أُى لِيْرَكِها فارغة أنُّ لِيزرعها بنف . قوله ﴿ فَقَالَ وَلَمْ أَفَهِم } لعل المراد مافهمت

عَنْ رُسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَهَى عَنْ كَرَاء الْأَرْضِ فَأَبِّي طَاوُسْ فَقَالَ سَمعت أَبْنَ عَبَّاسَ لَا يَرَى بِذٰلِكَ بَأْسًا وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي حَصِينِ عَنْ مُجَاهِد قَالَ قَالَ يَنْ رَافع

مُرْسَلًا ۚ . أَخْبَرَنَا تُتَنِيْنَةُ قَالَ حَنَيْنَا أَبُوعَوالَةَ عَنْ أَبِي حَصِينِ عَنْ مُجَاهِد قَالَ قَالَ رَافَعُ بِنُ خَدِيجِ نَهَانَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا نَافِنًا وَأَمْرُرَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلْهُ وَسَلَّمَ عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ نَهَانَا أَنْ نَتَقَبَّلَ الْأَرْضَ يَبْعُض خَرْجِهَا تَابَعُهُ إِبْرَاهِيمُ أَبْنُ مُهَاجِر

أَخْدِرَنَا أَحْمُهُ بْنُ سُلْمِانَ عَنْ عُبِيد أَلله قَالَ حَدَّثَنَا إِسْرَاثِيلُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْن مُهَاجِر عَنْ بُجَاهِدِ عَنْ رَافِعِ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَرْضِ رَجُلِ مِنَ الْأَنْصَارِ قِدْ عَرَفَ أَنَّهُ مُخْتَاحٌ فَقَالَ لَنْ هٰذِهِ الْأَرْضُ قَالَ لَفُلَانَ أَعْطَانِهَا بِالْأَجْرِفَقَالَ لَوْمَنَحَهَا أَخَاهُ فَأَتَى رَافَعٌ الْأَنْصَارَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ أَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلْيهِ وَسَلَّمَ نَهَا كُمْ عَنْ أَمركَانَ لَكُمْ نَافَعًا وَطَاعَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُمُ لَكُمْ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّد بن الْمُشَّى وتحمَّد بن بَشَّار قَالًا حَدِّنَا مُحَدِّدُ قَالَ حَدِّثَنَا شُعْبُهُ عَنِ الْحَكَمُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ رَافَعٍ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ مَهى

رَسُولُ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَقْلِ . أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَى عَنْ خَالد وَهُو ابْن الْمُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا شُعْنَةُ عَنْ عَبْد الْمَلْكُ عَنْ تَجَاهِد قَالَ حَدَّثَ رَافَعُ بْنُ خَديمِ قَالَ حَرَجَ الَّيْنَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلْيه وَسَلَّمَ فَنَهَانَا عَنْ أَمْرِكَانَ لَنَا نَافَعًا فَقَالَ مَنْ كَانَ لَهُ أَرْضُ

مرهذا النهي و بأي سبب جاءالنهي والله تعالى أعلم. قوله ﴿ وأمررسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الرأس والعين) مشدا وخبر وتولد (أن تقبلُ أن نكرى الاوض ﴿ يعض خرجها ﴾ أى يعض

وَلاَ يُكْرِيهَا تَابَعُهُ عَنْدُ الرَّحْنِ بْنِ عَمْرُو الْأَوْزَاعِي ۚ أَخْبَرَنَا هَشَاهُ بْنُ عَمَّارِ عَنْ يَحْنَي بْن

خَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا الْأُوْزَاعَيُّ ءَ عَطَاء عَنْ جَارِ قَالَ كَانَ لِأَنَاسَ فَضُولُ أَرَحَٰيَ يُكُمُ ونَهَا

بالنُّصْفَ وَالنُّكُ وَالرُّبُعِ نَفَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى أَنَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ مَنَ كَانَتْ لَهُ أَرْضُ

. و مريّة قَايَرْوَعُهَا أَوْ مُزْرِعُهَا أَوْ مُصْمَعُهَا وَاقْقَهُ مَطَرُ فِنْ ظَهْمَانَ . أَخْبَرَنَا عيسَى بن محمّد وهو

أَو مميه و مِن النَّجَاسَ وَعِيسَى بِن يُونُس هُوَ الْفَاخُورِيُّ قَالًا حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ عَن ابْن شَوْدَب أَبُو عَمِير بِن النَّجَاسَ وَعِيسَى بِن يُونُس هُوَ الْفَاخُورِيُّ قَالًا حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ عَن ابْن شَوْدَب

عَنْ مَطَرَ عَنْ عَظَاء عَنْ جَارِ بْن عَبْد أَلَلْه قَالَ خَطْنَا رَسُولُ أَللَّهُ صَدِّلَى أَللَّهُ عَلَيْهُ

وَسَلَّمَ فَقَالَ مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيْرَعْهَا أَوْ لَيُرْرِعْهَا وَلَا يُؤْلِجُرُهَا . أَخْبَرَنى مُحَمَّدُ

أَنْ إِسْمَعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ مَطَارٍ عَنْ عَظَاء عَنْ جَابِر رَفَعُهُ

نَهَى عَنْ كَرًا. ٱلأَرْضَ وَاقَقُهُ عَنْدُ الْمَاكُ بُنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنَ جُرَيْجُ عَلَى النَّهِي عَنْ كَرَاء

الْأَرْضِ . أَخْبَرَنَا تُعْيَبُهُ قَالَ حَدَّتَنَا الْمُفَضَّلُ عَنِي أَنِن جُرَيْجٍ عَنْ عَطَا، وَأَبِي الزَّبِيْرِ

عَنْ جَارِ أَنَّ النَّبَىِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَن الْخَابَرَةَ وَالْمُزَانَةَ وَالْحَاقَلَةَ وَيَنْعِ الْتَمْرَ

حَتَّى يُطَمَّمُ إِلَّا الْعَرَايَا تَابَعَهُ يُونُس بِن عَيْدٍ . أَخْبَرَني زِيَادُ بِنْ أَيْوِبَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بِنْ

فَلَيْزُرَعْهَا أَوْ يَمَنَّهُمَا أَوْ يَلُورْهَا . أَخْبَرَزَ عَبْدُ الرَّهْنِ بْنُ خَالِدَ قَالَ حَدَّثَ عَجَابُ قَالَ حَدَّثَنَى مُعْدَةُ عَنْ عَبْدِ الْمُلَاكُ عَنْ عَظَاء وَطَاوُسٌ وَنُجَاهِدٌ عَنْ رَافِع بْن خَصِح قَالَ خَرَجَ الَّيْنَا رُسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَهَانَا عَنْ أَمْرِكَانَ لَنَا نَافَعًا وَأَمْرُ ۚ لَ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ

النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع

طَاوُسًا لَمْ يَسْمَعُ هٰذَا الْخُديثَ . أُخْرَنَى مُتَمَدُ بْنُ عَبْد اللهُ بْن جَارَكَ قَالَ حَدَّثَنَا زَكَريًّا أَنْ عَدَى قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ مِنْ زَيْدَ عَنْ عَمْرُو بْن دِينَارِ قَالَكَانَ طَالُوسِ يَكْرُهُ أَنْ يُؤَاجِرَ

أَرْضَهُ بِالَّذَهَبِ وَالْفَضَّةِ وَلَا يَرَى بِالنَّنُثُ وَالرَّبُعِ بِأَسًّا فَقَالَ لَهُ بَجَاهِدُ هَبْ إِلَى ابْن رَافع أَنِي خَدِيجِ فَأَسْمَعُ مِنْهُ حَدِيثُهُ فَقَالَ إِنِّي وَاللَّهِ لَوْ أَعْـَامُ أَنَّ رَسُولَ اللّه مِنَ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَـلّمَ

نَهِي عَنْهُ مَافَعَلْتُهُ وَلَكُنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مُنْهُ أَنِي عَبَّاسِ أَنَّ رَسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَالَ لَانْ يَمْنَهُ أَحُدُمُ أَحُدُمُ أَخُدُوا ضَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَأْخُذُ عَنَّيْهَا خَرَاءِ لَمُومًا وَقَد أَخْتُلَفَ

قوله ﴿ فَضُولُ أَرْضِينَ ﴾ فِلْتَحْتِينِ هِمْ أَرضَ أَيْ أَراضَ فَاصْلَةً عَنْ قَدْرُ مَا يُخَلِّجُونَ الذرعة ﴿ يَكُرُونَ ﴾ يضم ياء

المضارعَة من أكرى أرضه . قوله ﴿ شيءن الخابرة ﴾ المشهور أن الخابرة هي المعاملة على الأرضَ يعض الخارج وهي المحاقة فذكرها بعد يشبه أشكر أو الا أن يقال أحد النهيين لصاحب الارض والثاني للآخذ لكن سبَّحي. في كلام المصنف أن المخابرة بيع الكرم بالزبيب فلااشكال لم ِّحني بطعم }. على بناء المفسول أي حتى يصير صالحاً للاكل ﴿ الاالعراباتِ جَمْعِ عَرِبَةً وظاهرِ هذا الاستَنَارُ أَنِ الْمُرَادُ مَا يَعْطِهُ صَاحب المـال وَسَلَّمَ خَيْرٌ لَنَا قَالَ مَنْ كَانَ لَهُ أَرْضٌ فَلَيْزَرَعْهَا أَوْ لِيَدَرْهَا أَوْ لَبَهِ حَهَا بِمَمَا يُمَا يُدُنْ عَلَى أَنَّ

عَلَى عَطَاد في هٰذَا الْحَديث فَقَالَ عَبُدُ الْمَاكُ بِنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَطَاء عَنْ عِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكُرُنَا

لَهُ وَقَالَ عَنْدُ الْمَلَكِ بْنُ أَي سُلَيْآنَ عَنْ عَطَا، عَنْ جَارِ . حَدَّتَنَا إِلَى بِلُ بْنُ مَسْعُودَ قَالَ

حَدَّثَنَا خَالُهُ ثُنِ الْحُرِثَ قَالَ حَدَّثَنَا عَلْدُ الْمُلَكُ عَنْ عَطَاء عَنْ جَارِ ﴿ يُسُولَ اللهُ صَلَّى اللهُ

عَلْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ كَانَ لَهُ أَرْضَ فَلْيَزْرَعْهَا فَانْ عَجَزَ أَنْ يَرْرَعَهَا فَلْهِ بَهَا أَخَاهُ الْمُسْلَمَ وَلَا يُرْرِعُهَا إِيَّاهُ . أَخْبَرَنَا عَمْرُو بُنُ عَلَى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْنِي قَالَ حَدَّثَنَا عَبْ لَمُلَك عَنْ عَطَاء عَنْ

ماخرج منها . قوله ﴿ لَانْ يَمْنِحُ ﴾ بفتح أفحدة من قبيل وأن تصوموا خِيراكَ

الْقَرَ قَالَ أَنْهِ يَرْهُوَ وَالْخُسَارَةُ بَيْعُ الْكَرْمِ بَكَذَا وَكَذَا صَاعِ خَالَقَهُ عَرُو بْنَ أَي سَلَةَ فَقَالَ عَنْ أَيِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْن قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيانُ عَنْ سَعْدُ بِنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَمْرَ بِنَ أَبِي سَلَمَةً عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ نَهَى رَسُولُ الله رَصَلًى اللهُ عَلْيهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَلَقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةَ خَالَفَهِما مُحَمَّدُ بْنُ عَمْروفَهُ رَعْنَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَيِي سَعِيدٍ . أَخْبِرَنَا نُحَمِّدُ بُنُ عَبْدِ اللهُ بِنِ الْمُأْرَكُ قَالَ حَدَّثَمَا يَخْبِيَ وَهُوَ ابْنُ آدَمَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبُدُ الرَّحِيمِ عَنْ مُحَمَّدُ بْنِ عَمْرُو عَنْ أَبِي سَلَغَةً عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ قَالَ نَهِي رَسُولُ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَلْقَلَةِ وَالْمِزَانَةِ خَالَفَهُمُ الْأَسُودُ بِنَ الْعَلَاءُ فَقَالَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ رَافِع بْن خَديج • أَخْـنَبَرَنَا زَكَرِيًّا بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا خَمَـدُ بْنُ يَزِيدَ بْن إِرَاهُمِ قَالَ حَدَّنَا عَبِيدُ ٱللهِ بن حَمْراًنَ قَالَ حَدَّنَا عَبْدُ الْمَيْدِ بن جَعْفَر عَن الْأَسْوَدُ بن الْعَلَا. عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ رَافع بْن خَديج أَنَّ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلْيهُ وَسَلَّمَ مَهَى عَن الْحُاقَلَة وَالْمُزَانَةَ رَوَاهُ الْقَاسُمُ بْنُ نُحَمَّد عَنْ رَافع بْن خَديج . أَخْبَرَنَا عَمْرُوبْنَ عَلَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم قَالَ حَدَّتَنَا عُثْمَانُ مِنْ مُرَّةَ قَالَ سَأَلْتُ الْقَاسَمِ عَن الْمُزَارَعَة خَدَّثَ عَنْ رَافع مِن خَديج أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَي عَن الْحُاقَلَةَ وَالْمُزَابَةَ قَالَ أَلُو عَبد الرَّحْن مَرَةً أُخْرَى . أُخْبَرَنَا عَمُرُو بُنُ عَلَى قَالَ قَالَ أَبُو عَاصِم عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُرَّةً قَالَ سَأَلْتُ الْقَاسَمَ عَنْ كَرَاهُ ٱلْأَرْضِ فَقَالَ قَالَ رَافعُ بْنُ خَديج انَّ رَسُولَ اللهٰ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ

النهى عن كراء الأرضَ بالثلث والربع

الْعَوَّامِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيانُ بْنِ حُسَيْنِ قَالَ حَدَّثَنَا بُرِنُسُ بْنُ عُبِيْدِ عَنْ عَظَاء عَنْ جَابِر أَنَّ النِّمَى صَلَّى اللهُ عَلْيه وَسَلَّمَ نَهَى عَن الْحُاقَلَة وَالْأَرْانَةَ وَالْخُارَةَ وَعَن الثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ . وَفَى رَوَالَةٍ هُمَّامٌ مِن تُحْيَى كَانَدْلِيلَ عَلَى أَنَّ عَظَامٌ لَمْ يَسْمَعُ مِنْ جَابِرٍ حَدَيْتُهُ عَن النَّبَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ لَهُ أَرْضَ فَأَيْزُرَعْهَا . أَخْبَرَنَى أَخَمُدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثْنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا هَمَّامُ مُنْ يَحْيَى قَالَ سَأَلَ عَظَاءٌ سُلْيَانَ بَنْ مُوسَى قَالُ حَدَّثَ جَابِرُ أَنَّ وَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ كَانتُ لَهُ أَرْضٌ فَأَيْزُرَعُهَا أَوْ لِيُزْرِعُها أَخَاهُ وَلا يُكْرِجَا أَخَاهُ وَقَدْ رَوَى النَّهَى عَن نُحَاقَلَة يَرِيدُ بن نَعْيمِ عَنْ جَابِر بن عَبْد الله . أَخْبَرَنَا محمَّد بن أَخَاهُ وَقَدْ رَوَى النَّهِي عَن نُحَاقَلَة يَرِيدُ بن نَعْيمِ عَنْ جَابِر بن عَبْد الله . أَخْبَرَنَا محمَّد إِدْرِيسَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُرِ تَوْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا 'هَاوِيَّةُ بْنُ سَلَّامِ عَنْ يَحْبَى بْن أَبِي كَثْيرِ عَنْ يَرِيدُ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ جَابِر بْنِ عَبْدِ اللهَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَدَّلَمَ نَهَى عَنِ الْحَقْلُ وَهِيَ الْمُوَانِيَةُ خَالَقَهُ هَشَامٌ وَرَوَادُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةً عَنْ جَابِرٍ . أَخْـبَرَنَا الثَّقَةُ قَالَ حَدَّثَنَا خَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ هَشَام بْنِ أَبِي عَبْدِ أَلله عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرِ عَنْ أَبِي سَلَةَ عَنْ جَارِ أَنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُزَانَةِ وَالْخَاصَرَةَ وَقَالَ الْخَاصَرَةُ يَعْمُ

لبيض الفقراء ون نخلة أونخلتين ثم يقل عليه دخول الفقير في ماله كل يوم لحدمة النخلة فيسترد منه النخلة على أن يعطيه تدرا من اتحر في أوانه و لايناسب للحديث تفسير العربة بنخلة يشتربها من يريد أكل الرطُّب و لانقد يده يشتريها به بشتريها ندر بقى من توته اذلاوجه للرخصة في الشراء قبل بدو الصلاح بل دو أحوج الى اشتراط بدو الصلاح من غيره فكف يرخص له فى خلافه من غير حاجة الا أن بجمل الاستشاء عن المزانسة كافي سائر الاعاديث وانكان بعيدًا من هذا الحديث فلينامل قوله ﴿ وَعَنَ النَّمَا ﴾ في كانتها وزنا اسم من الاستثناء المجهول لآنه يؤدى الى النزاع وكذا استثناء كيل معلوم لانه قد لايتي بعده شي. واقد أمالي أعلم. قوله ﴿ الْمُحَاضِرَةُ بِعِ النَّرِ } بالنَّاء المثلثة أراد به

الرطب أر الشار مطلقا ﴿ قِبَل أَن يَوْمِ ﴾ أَي قِبل أَن يبدر صلاحه ﴿ بِيعِ الكَرْمُ ﴾ أَي بيع العنب

كُرَاء الْأَرْضَ وَانْخُتُلُفَ عَلَى سَعِيد بْنِ الْمُسَيَّبِ فِيهِ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّد بْنِ الْمُثْنَى قَالَ حَدْثَنَا يُحْيَى عَنْ أَي جَعْفَرِ الْخَطْمَى وَأَسْمَهُ عُمِيرٍ بِنْ يَزِيذَ قَالَ أَنْسَلَنَي عَمَّى وَغُلَاماً لَهُ إِلَى سَعِيد أَنِ الْمُسَيِّبِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْمُزَارَعَةِ فَقَالَ كَانَ أَنْ عُمَرَ لَا يَرَى سِهَا أَشًا حَتَّى بَلَغَهُ عَنْ رَافع بن خَديج حَديثُ فَلَقيهُ فَقَالَ رَافع أَنَّى النِّبي صَلَّى أَللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنَى حَارِثَهَ فَرَأَى زَزْعَك فَقَالَ مَاأَحْسَنَ زَرْعَ ظُهَيْرٍ فَقَالُوا لَيْسَ لِظُهَيْرِ فَقَالَ أَلَيْسَ أَرْضُ ظُهِيْرٍ قَالُوا بَلَ وَلَكُمْنَهُ أَرْرَعَهَا فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُذُوا زَرْعَكُمْ وَرُدُوا الَّهِ نَفَقَتُه قَالَ فَأَخَذْنَا زَرْعَنَا وَرَدْهُنَا لَيْهِ نَفَقَتُهُ وَرَوَاهُ طَارِقُ بْنُ غَبْدِ الرَّحْنِ عَنْ سَعِيدٍ وَٱخْتُلُفَ عَلَيْهُ فِيهِ . أَخْبَرَنَا تَتَيَةً قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ طَارِق عَنْ سَعِيد بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ رَافع بْن خَديجٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلْيهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَرْآبَنَةِ وَقَالَ إَنَّكَ يَزْرَعُ ثَلَاثَة أَرْضًا بَذَهَبٍ أَوْ فَضَّة مَيْزَهُ إِسْرَائِيلُ عَنْ طَارِق فَأَرْسَلَ الْكَاِّـْمَ الْأُوِّلَ وَجَعَلَ الأُخيرَ مِنْ قُول سَعِيدٍ . أَخْبِرَنَا أَحْمِدُ وَرُ سُلِيهَانَ قِالَ حَرَثَنَا عَبِيدُ اللَّهِ بِنُ مُوسَى قَالَ أَنباناً إِسْرَائيلُ عَنْ طَارِقَ مَنْ سَعِيدٍ قَالَ مَهِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَاقَلَة قَالَ سَعِيدٌ فَذَكَّرَهُ

الذى على رؤس الكرم. قوله ﴿ أَزْرَعَهَا ﴾ أَى أَعظى غيره ليز رغ بالكراء ﴿ خَدُوا زَرَعَكُم ﴾ هذا الحديث يقتضى أن الورع بالمقد الفاسد ملحق بالزرع في أوض الغير بغير اذته والله تعالى أعلم تجمّيل ان حديث رافع بن خديج مضطرب مثناً وسنداً فيجب تركه والرجوع الى حديث خير وقد جا. أنه عامل أهل خير بشطر ما يخرج نها من تمر أو زرع وهو يدل على جواز المزارعة و به قال أحد والصاحبان من علماتنا الحنفية وكثير من العلما. أخذوا بالمنع مطلقاً أوفيها إذا لم يكن المزارعة تبعاً

نَحُوهُ رَوَاهُ مُفْيَانُ التَّوْرِيُّ عَنْ طَارِقٍ ، إِنْجَرَنَا مُحَدِّبُنُ عَلَى وَهُوَ أَبْنُ مِيمُونَ قَالَ حَدَّتَنَا مُحَدِّ قَالَ حَدَّتَنَا سُفْيَانُ عَنْ طَارِق قَالَ سَمْعَتُ سَعِيدَ بْنَ الْسُيَّبِ يَقُولُ لَايُصْلُحُ الزَّرْعَ غَيْرُ ثَلَاثَ أَرْضَ مَلْكُ رَقَبَتَهَا أَوْ مُنَحَة أَوْ أَرْضَ بَيْضَاءَ يَسْتَأْجُرُهَا بِذَهَبِ أَوَّ فضَّة وَرَوَى الزُّهْرِيُّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ عَنْ سَ-يد فَأَرْسَلَهُ قَالَ الْحُرْثُ بْنُ مسْكين قرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَشَمَهُ عَن أَبْنِ الْقَاسِمِ قَالَ حَدَّثَنَى مَالَكُ عَن أَبْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيد بْنِ الْمُسِيَّبِ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَهُ وَسَلَّمَ نَهِي عَنِ أَكْمَاقَلَةَ وَالْمُزَانِةَ وَرَوَاهُ مُحَدِّهُ بِنُ عَبْدِ الرَّحْنِ بن لَبِيبَةَ عَنْ سَعيد بن الْمُسِيِّبُ فَقَالَ عَنْ سَعْد بْنِ أَنِي وَقَاصٍ . أُخْبِرَنَا عَبِيدُ اللَّهُ بْنُ سَعْد بْنِ إِرَاهمَ قَالَ حَدَّثَني عَمِّي قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّد بن عَكْرِمَةَ عَنْ مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْن بن لَبيبَة عَنْ سَعيد أَنْ الْمُسَيَّبَ عَنْ سَعْدُ بِنَ أَبِي وَقَاصَ قَالَ كَانَ ۚ أَضَحَابُ الْمَزَارِعِ يُكْرُونَ فِي زَمَان رَسُول الله صَـلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَـلَّمَ مَرَارِعَهُمْ بَمَـا يَكُونُ عَلَى السَّاق منَ الزَّرع فَجَاؤُا رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاخْتَصَمُوا في بَعْض ذَلْكَ فَنَهَاهُمْ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْه وَسَـلَّمَ أَنْ يُكْرُوا بِذٰلِكَ وَقَالَ أَكْرُوا بِالدَّمَبِ وَالْفَضَّة وَقَدْ رَوَى هٰذَا الْحَديثَ سُلْيْانُ عَنْ رَافع فَقَالَ عَنْ رَجُل مِنْ عُمُومَته . أُخْبَرَني زِيَادُ بِنْ أَيُّوبُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِنُ عُلَيَّةً قَالَ أَنْبَأَنَا أَيُّوبُ عَنْ يَعْلَى بْن حَكيم عَنْ سُلَيَمَانَ بْن يَسَار عَنْ رَافع بْن خَديج قَالَ كُنَّا نُحَاقلُ

النهى عن كراء الأرض بالثلث والربع

النهى عن كرا. الأرض بالثلث والربع عَنِي أَنْهُمْ كَانُوا أَيْكُرُونَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْد رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ بَمَا يَنْبُتُ عَلَى الْأُرْيِعَا، وَشَى، مَنَ الزَّرْعِ يَسْتَثْنَى صَاحِبُ الأَرْضِ فَنَهَانَا رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَنْكُ فَقُلْتُ لَوَافِعِ فَكَيْفَ كَرَاتُوهَا بِالدِّينَارِ وَالدُّوْمَ فَقَالَ رَافَهُ لَيْسَ بَهَا بِأَسُ بِالدِّينَارِ وَالدُّومَ عَالَفُهُ الْأُورَاعُ . أُخْرَنَ أَلْغَيرُهُ بْنُ عَد الرَّحْنَ قَالَ حَدَّثَنَا عِيسَى هُو أَبْنُ

يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا الْأُورَاعَيْ عَن رَبِيعَةً بِن أَى عَبْد الرَّحْن عَن حَنْظَلَة بِن قَيْس الْأَنْصَارِي قَالَ سَأَلُكُ رَافَعَ بْنَ خَديج عَنْ كَرَاه الْأَرْضِ بِالدِّينَازِ وَالْوَرِقِ فَقَالَ لَاَبَأْسَ بِلْلَكَ إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدَ رَسُولِ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَاجِرُونَ عَلَى الْمَاذِيَانَات وَأَقَالَ الْجُدَاوِلَ فَيَسْلُمُ هَٰذَا وَيَهْكُ هُ مَنَا وَيَسْلُمُ هُ مَنَا وَيَهْكُ هَٰذَا فَلْمَ يَكُنُ لِلنَّاسِ كَرَادُ إِلَّا هَٰذَا فَلِنْكَ زُجَرَ عَنْهُ فَأَمَا شَى مَعْلُومُ مَضْمُونَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَافَقَتُهُ مَالِكُ بِنِ أَنَسَ عَلَى إِسْنَادِه وَعَالَقَهُ فِي لَفظه . أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنَ عَلَيْ قَالَ حَدَّثَمَا يَعْنِي قَالَ حَدَّثَنَا عَلكُ عَن رَبِيعَة

وَيُعَنُّ حُنظَلَةً بْنَ قَيْسَ قَالَ سَأَلْتُ رَافِعَ بَنَ خَدِيجٍ عَنْ كَرَاهِ الْأَرْضِ فَقَالَ مَهَى رَسُولُ الله

مَ صَلَّى اللهُ عَلْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَرَاهِ الأَرْضِ قُلْتُ بِالنَّهَبِ وَالْوَرِقِ قَالَ لَا إِنَّكِ الْمَي ﴿ وَأَوَالَ الجداولُ ﴾ بَهمزة مفتوحة وقاف وموحدة هي الاوائل والرؤس جمع قبلتم إقد يكون يع قبل بالتحريك وهُوالكلا فيمواضع منالارض والجداول جمجدول وهوالبر الصغير

مِمَا لَمُوا عَالِمَةً عَلَى الْكُرْلِمَا ﴾ جع ربيع وقو الهر الصغير وفي، عطف علما يقيت (يستنئ سماحت

الْنَسْنَى جَاْءَ ذَاتَ يَوْمَ رَجُلُ مِنْ عُمُومَتِي فَقَالَ نَهَانِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلْيهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرَكَانَ لَنَا نَافَنَا وَطَوَاعَةُ إِلَٰهَ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ وَنُكْرِهَا بِالثُّلُثُ وَالْرَبُعُ وَالطَّعَامِ ٱلْمُسَمَّى وَالْمَرَرَبِّ الْأَرْضِ أَنْ يُزْرَعَهَا أَوْ يُزْرِعَهَا وَكُرهَ كَرَاءَهَا وَمَاسُوى مَنْ اللَّهُ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعُهُ مِنْ يَعْلَى . أَخْسَرَنَى زَكَّرِيًّا بْنَ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنَ عَبِيدُ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُوبَ قَالَ كَتَبَ إِنَّى يَعْلَى بْنُ حَكَيْمِ أَلَى شَمْتُ سُلْيَانَ بْنَ يَسَار يُحَدَّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيحٍ قَالَ كُنَّا نُحَاقُلُ الْأَرْضَ نُنكُرِ بَمَا الدُّكُ وَالْرِبُعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى رَوَاهُ سَعِيدُ عَن يُعْلَى بن حَكِيمٍ . أُخْبَرَنَا إِسْهَاعِيلُ بنُ مَسْعُودَ قَالَ حَدَّثَنَا خَالدُ بنُ الْحارث عَنْ سَعِيد عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ سُلْيَانَ بْنِ يَسَارِ أَنَّ رَافَعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ كُنَّا نُحَاقُلُ عَلَى عَهْدُ رَسُولَ أَلَّهُ صَلَّى أَلَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ فَرَعَمَ أَنَّ بَعْضَ عُمُومَتَه أَنَّاهُ فَقَالَ نَهَاق رَسُولُ أَللهُ وَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِكَانَ لَنَا نَافَعًا وَطَوَاعِةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَفْعُ لَنَا قُلْنَا وَمَا ذَاكَ قَالَ وَ اللَّهِ اللَّهِ مَلَّى اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانْتُ لَهُ أَرْضَ فَلْيزَرَعْهَا أَوْ لُيزْرَعْهَا أَخَلُهُ وَلَا يُكَارِبَهَا ﴾ مِنْ اللَّهِ وَلَا رُبُعُ وَلَا طَعَامٍ مُسَمَّى رَوَاهُ حَنْظَلَةُ بِنُ قَيْسٍ عَن رَافِعٍ فَاخْتَلَفَ عَلَى ربيعةً في مَنْ رُوَايَتُهِ . أُخْبَرَنَا مُحَدِّنُ عَدَاللهُ مِن لَلْبَارَكُ قَالَ حَدَّنَا حُجِيْنِ بِنَ الْمُتَّى قَالَ حَدَّنَا

وَلِلْكُ عَنْ رَبِيعَةً بِنَّ أَنْيُ عَدِ الرَّحْنَ عَنْ حَنْظَلَةً بِنِ قَيْسٍ عَنْ رَافِعٍ بِن خَدِيجٍ قَالَ حَدَّنَى

﴿على الربيعِ ﴾ أهو النهر الصغير أ

وَوُرُو مِنْهَا فَأَمَّا النَّذِبُ وَالْفَضَّةُ فَلَا بِأَشِ رَوَاهُ سَفَانُ النَّورِي رَضَى اللَّهُ عَنه عَنْ رَبِيعَةَ وَلَمْ يَرْفَعُهُ . أُخْبَرَنَا مُحَدِّدُ بْنُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارِكُ عَنْ وَكَيْعِ قَلَ حَدَّثَنَا . سُفْيَانُ عَنْ رَبِيعَةَ بن أَبِي عَبْد الرَّحْمٰنِ عَرْبِي حَنْظَلَةَ بن قَيْسِ قَالَ سَالْتُ رَافعَ بنَ أَ خَديج عَنْ كَرَاء الْأَرْضِ الْبَيْضَاء بالذَّهَبِ وَالْفَضَّة فَقَالَ حَلَالٌ لَابَأْسَ بِهِ ذَلْكَ فَرَضُ الأرض رَوَاهُ يَحْمَى ثُنَّ سَعِيد عَنْ حَنْظَلَةَ بْ قَيْسٍ وَرَفَهَهُ كَمَا رَوَاهُ مَالَكُ عَنْ رَبِيعَةً ٠ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيب بْنِ عَرَبَى في حَديثه عَنْ حَيَّاد بْنِ زَيْد عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعيد عَنْ " حَنْظَلَةُ بْنَ قَيْسِ عَنْ رَافع بْن خَديج قَالَ نَهَانَا رَسُولُ الله صَـلَى اللهُ عَلَيْه وَسَـلَمَ عَنْ كراء أَرْضَنَا وَلَمْ يَكُنْ يَوْمَنْذ ذَهَبْ وَلَافِضَّةٌ فَكَانَ الرَّجُلُ يُكْرِي أَرْضَهُ بَمَا عَيَ لرَبِعوالْأَقْبَال وَأَشَيَاءَ مَعْلُومَة وَسَاقَهُ رَوَادُ سَالُم بْنُ عَبْد الله بْن خَمَرَ عَنْ رَافع بْن خَديج وَاخْتَلْفَ عَلَى يَّةُ وَ يَعْدُ مُنْ الْمُعْدُ وَمُ مِهِمَ . الزَّهْرِيَّفِيهِ . أَخْبِرَنَا مُحَدِّ بِنَ مِحِيمِ بن عَبِدَ الله قَالَ حَدَّنَا عَبْدُ الله بن مُحَمَّد بن أشماءعن جُوَيْرَيَّةَ عَنْ مَالِكَ عَن الزُّهْرِيَّ أَنَّ سَالَمْ بْنَ عَبْد ٱللهَ وَذَكَرَ نَحُوهَ تَابَعُهُ عُقَيْلُ بْنُ خَالد . أُخْرِنَا عَبْدُالْمُلُكُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ ٱللَّيْتِ بْنِ سَعْدَ قَالَ حَدَّثَنَا أَيْ عَنْجَدًى قَالَ أَخْبَرَنَى عُقَيْلُ أَبُنُ خَالد عَن أَبْنِ شَهَابِ قَالَ أُخْبَرَنِي سَالُمْ بْنُ عَبْدَاللَّهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهُ بْنَ عُمْرَ كَيْنَ يُكُرِي أَرْضَهُ حَتَّى بَلَغُهُ أَنَّ رَافَع بْنَ خَديج كَانَ يْنْهَى عَنْ كَرَاء الْأَرْضِ فَلَقَيْهُ عَبْدُ اللَّه فَقَالَ يَاأَبْنَ خَديج مَاذَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُول الله صَـلَى اللهُ عَلَيْه وَسَـلَّةٍ في كرَاء الْأَرْضِ فَقَالَ رَافعٌ لعبْدُ الله سَمَعْتُ عَمَّىَّ وَكَانَا قَدْ شَهِدَا بَدُرًا يُحَدِّثَان أَدْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللهَ صَلَّى اللهُ عَنَيْه وَسَلَّمَ نَهَى

قبله لإفتر للكواء الارض). أي احترازًا عن الشهة وأخذًا الاحتراط في الورع ا

عَنْ كَالِمِ الْأَرْضِ قَالَ عَدْدُ اللهُ فَلَقَدْ كُنْتُ أَغَدُّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَوْرُونَ مُكُرَى ثُمَّ خَشَّى عَدْ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّم أَحْدَثَ . • في ذاكَ شيئًا أو نكن يعلمه فَتَركَ كراهَ الأوض أرسَله شعب من أبي حَرةَ . أخيرَ في محمّد أُنْ خَالد مْن خَلِّ قَالَ حَدَّثَنَا بِشُرْ بْنُ شُهَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَن لِوْهْرِيَّ قَالَ بَلَقَنَا أَنَّ رَافَعُ بْنَ خَديجُ كَانَ كَدَّتُ أَنَّ عَنِهِ وَكَانَا رَعْمُ شَهِدَا مَذَرًا أَنَّ رَسُولَ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَم نَهِي عَنْ كُرَاء الْأَرْضَ رَوَاهُ عُبَالَ بْنُ سَعِيدَ عَنْ شُعِيبٍ وَلَمْ يُذَكِّرُ عَلَيْهِ . أَخْبَرَنَا أَحْمُدُ بْنُ مُمَّدُ مِنْ الْمُغِيرَةَ قَالَ حَدَّثَنَاعَتُهَانُ مِنْ سَعِيدَعَنْ شُعِيبٍ قَالَ الْزِهْرِي كَانَ أَنْ الْمُسيِّبَ يَقُولُ لَيْسَ بِاسْتَكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقَ بَأْسٌ وَكَانَ رَافَعُ بِنُحَدِيجٍ يُحدَّثُ أَنَّ رَسُول الله صَلَّى أَلَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ نَهَى عَنْ ذَلِكَ وَافْقَهُ عَلَى ارْسَالهعِيدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْحَرِث قَالَ الْحَرْثُ أَبْنُ مُسْكِينِ قَرَاءَةٌ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنِ أَبْنِ وَهُبِ قَالَ أَخْبَرِ نِي أَبْوِ خُزِيَّهَةٌ عَبْدُالله بن طَريف عَنْ عَبْدَ الْكَرِيمَ بْنَ الْخُرِثَ عَنَ أَبْنِ شَهَابِ أَنَّ رَافَعَ بْنَ خَدَيجِ قَالَ نَهِي رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَرَاءِ الْأَرْضِ قَال اُبْنُ شَهَابِ فَسُتُلَ رَافَعْ بَعْدُ ذَلَكَ كَيْمُ كَانُواْيكُرُ وِنَ ﴿ الْأَرْضَ قَالَ بِشَيْء مَنَ الطَّعَامُ مُسَمِّي وَ يُشْتَرَكُ أَنَّ لَنَا مَا نُنبِتُ مَاذِيَانَاتُ الْأَرْضِ وَأَقْالُ الْجَدَاوَلَ رَوَاهُ نَافَعْ عَنْ رَافع بْن خَديج وَاخْتَلْفَ عَلَيْه فيه . أُخْبَرَنَا نَحْمَدُ بْنُ عَبْد الله بْن يَزِيعُ قَالَ حَدَّثَنَا فَصَنْيِلْ قَالَ حَـدَّثَنَا مُوسَى بْن عُقَّبَةَ قَالَ أُخْبَرَى نَافَعْ أَنَ رافعَ بْن خَديج

الُّلْثُ عَنْ أَبِهِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ فَوْقَدَ عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدُ أَلَلُهُ بِنِ عُمْرَكَانَ يُكْرِي الْمُزَارَعَ فَخُنَّتَ ا أَنْ رَافَمَ بْنَ خَدْيِجِ يَاثُرُ عَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَدًّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ أَنَّهُ نَهِي عَنْ ذَلَكَ قَالَ نَافَعْ نَخُ جَ اللَّهُ عَلَى الْلَاطِ وَأَنَّا مَعَهُ فَسَأَلُهُ فَقَالَ لَعَمْ نَهَنَّى رَسُولُ اللَّهَ صَلَّى أَللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَنْ * كَرَاء الْمُؤَارِعَ فَتَرَكَ عَبْدُ الله كَرَاهَا . الْخُبَرَنَا إِنْهَمَاعِيلُ نَنْ مَسْمُود فَالَ حَدَّثَنَا خَالَدْ وَهُوَ أَنْ الْحَرِثُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبِيدٌ أَلَهُ فِنْ عُمِرَ عَنْ فَافَعَ أَنَّ رَجُلًا أُخْبِرَ أَبْنَ عُمراًنَ وَافَعَ بَنَ خَديجٍ يَازُ فِي كُرَا. الأَرْضَ حَدِيثًا فَلْطَلَقْتُ مَعُهُ أَنَا وَالْرَجُلُ الَّذِي أَخْبَرُهُ حَتَّى أَقَى رَافَعا فَأَخْبَرُه رافع أَنْ رَمُول أَللهُ صَلَّى أَللَّهُ عَلَيْهِ وَمَلْمَ نَهِي عَنْ كَرَا الْأَرْضَ فَتِلْ عَبْدُاللهُ كَرَاءَ الْأَرْضِ. أَخْبِرَهُ مُمَنَدُ أَنِ عَبْدَ أَلَهُ بْنِ يَزِيدَ الْمُقْرِئْ قَالَ حَدَّثَنَا أَنِي قَالَ حَدَّثَنَا جُورِيلَةُ عَنْ نَافعِ أَنَّ َ رَافَعَ بْنَ خَدِيجٍ حَدَّثَ عَبْدَ أَلَهُ بْنَ عُمْرَ أَنَ رَسُولَ ٱللَّهِ صَنَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم مَهَى عَنْ كرَاء الْمُزَارِعِ . أُخْبَرَنَا هَشَامُ إِنْ عَمَــارِقَالَ حَدَثَنَا يَحَى أَنْ حُزْةَ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَورَاعَى قَالَ َ زَنْ رَوْلُ ۚ وَلَٰ عَلَىٰ ثَافِعُ أَنْهُ مَنْ أَنَّا لَهُ مَا أَنَّا لَهُ لَا أَنْ عَمْرِ يَسْكُرى أَرْضُهُ بِيعْضَ مَا يُخْرِجُ حَدَّثَنَى حَفْضَ بِنَ غَيَاتُ عَنْ نَافِعُ أَنْهُ حَدَّتُهُ قَالَ كَانَ أَبْنِ عَمْرِ يَسْكُرى أَرْضُهُ بِيعْض مْنَهَا فَبِلْغُهُ أَنْ رَافَعَ بْنَ خَدَيْجَ يَزْجُرُ عَنْ ذَلْكَ وَقَالَ نَهَى رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ عَنْ ذَاكَ قَالَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ قَبْلَ أَنْ نَعْرِفَ رَافِعًا ثُمَّ وَجَدَ في نَفْسه فَوَضَعَ يَدُهُ عَلَى مَنْكَ يَ حَتَّى دُفَعْنَا إِلَى رَافِعِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهَ أَسَمَعْتَ النَّيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ نَهِي عَنْ كَرْاهُ الْأَرْضَ فَقَالَ رَافَعْ صَعْتُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمٍ يَقُولُ لَا تُتكَّرُوا الْأَرْضَ بِشَيَّهُ. أُخْبِرُنَا هَمِيْدُ أِنْ مُسْعَدَةً عَنْ عَبِدِ الْوَهَابِ قَالَ حَدَثُنَا هَشَهُمْ عَنْ مُمَنَّدُ وَنَفَع الْحُبِرَادُ عَنْ رافع بْن خَدَيْجِ أَنْ رَسُولَ أَلَهُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنْ كُرَاء ٱلْأَرْضَ رَوَاهُ أَبُّن عَمَرَ

أُنْهِرَ عَنْدَ اللَّهُ بِن عَمَرَ أَنَّ عُنُومَتُهُ جَاؤُا إِلَى رَسُولِ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ ثُمَّ رَجَعُوا فَأَخْبَرُوا أَنَّ رَسُولَ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم نَهَى عَنْ كَرَا. الْمَزَاعِ فَقَالَ عَبْدُ الله فَدْ عَلْمَا أَنَّهُ كَانَصَاحَبَ مَزْزَعَةُ يُمْرِجًا عَلَى عَهْد رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلْيه وَسَلَّمَ عَلَى أَنَّ لهُ مَا عَلَى الَّرْبِيعِ السَّاقِ الَّذِي يَتَفَجُّرُ مِنُهُ الْمُاءُ وَطَائَةٌ مِنَ النَّبْنِ لَا أَدْرِيكُمْ هِيَ رَوَاهُ ابْنُ عُونَ عَنْ نَافِع فَقَالَ عَن بَعْض عُمُومَته . أُخْبَرَني مُحَمَّدُ بُنُ إِسْمَاعِيلَ بْن إَبْراهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَريدُ قَالَ أَنْبَأَنَا ۚ أَبُنَ عَوْنَ عَنْ نَافِعَ كَانَ ٱبْنُ عَمَرَ يَأْخَذُ كَرَاءَ ٱلأَرْضَ فَلِلَغَهُ عَنْ رَافع بن خَديج شَيْءٌ فَأَخَذَ يَبِدَى فَشَنَى إِلَى رَافِعِ وَأَنَا مَعَهُ خَتَنَهُ وَافْعِ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتُهُ أَنَّ رَسُولَ أَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلْيه وَسَلَّمَ مَهِي عَنْ كُولِهِ الْأَرْضِ فَتَرَكَ عَبْدُ لَلَّهُ بَعْدُ . أَخْرَنَا مُمَدُ بُنُ عَدْ الله بِالْلِمَارَك قَالَ حَدَّتَنَا إِسْحُقُ الْأَزْرَقُ قَالَ حَدَّنَا اللَّهِ عَوْنَ عَنْ نَافعٍ عَنِ اللَّهِ مُحَرَّ أَنْهُ كَانَ يَأْخُذُ كَرَاهُ ٱلْأَرْضِ حَتَّى حَدَّنَّهُ رَافَعٌ عَنْ يَغْضِ عُمُومَته أَنَّ رَسُولَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كَرَا. ٱلأَرْضَ فَتَرَكَهَا بَعْدُ رَوَاهُ أَيُوبُ عَنْ نَافع عَنْ رَافعِ وَلَمْ يَذُكُمُ عُمُومَتُهُ . أُخْبَرَنَا مُحَمَّدُ أَنْ عَبْدُ اللَّهُ بْنِ نَزِيعِ قَالَحَدَثَنَا يَزِيدُ وَهُو أَلْبُنُ زُرَيْعِ قَالَحَدَّثَنَا أَيْوبُ عَنْ نَافعٍ أَنَّ أَلْنِ عُمْرَ كَانَ يُكَرِي مُزَارِعَه حَتَّى بَلْغَهُ في آخر خلاَفَة مُعَاوِيَة أَنَّ رَافَعَ بْنَ خَدَيج نَخَرُ فيهَا بَنْهِ ﴿ رَسُولَ اللهَ صَلَّى اللهُ عَلَيْء وَسَلَّمَ فَأَنَّاهُ وَأَنَّا مَعُهُ فَسَأَلُهُ فَقَالَ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ يِّنُهِي عَنْ كَوَا الْمُزَارِعِ فَتَرَكُها أَنْ عُمَرَ بَعْدُ فَكَانَ إِذَا سُلَ عَنْهَا قَالَ زَعَم رَافعُ بُن خَديج أَنَّ النِّبَيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهٰي عَنْهَا وَافَقَه عَبَيْدُ اللَّه بْنُ عَمْرَوَ كَثْير بْن فَرْقَد وَجَويْرِيَّةٌ أَنُّ لَنْهَا. . أَخْبَرُنَى عَبْدُ الْمِحْنُ لِنَّ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الْحُكَمِ بْنِ أَعَيَنَ قَالَ حَدَّتَنَا شُعَيْبُ بَرْ

عَمْرٍو بْنِي دِينَارِ عَنِ أَبْنِ عُمْرَ وَجَابِرِ مَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَ الْثَمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَنَهَى عَنِ الْخَابِرَةَ كَرَاءِ الْأَرْضِ بِالنَّلْثُ وَالرِّبْعِ رَوَاهُ أَبُو النَّجَاشَى عَطَاءُ بْنُ صَهِيبُ وَاخْتُلُفَ عَلَيْهِ فِيهِ . أَخْبَرَنَا أَنُو بِمُرْمُعَدُ بِنُ إِسَاعِيلَ الطَّرَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبِدَالرَّحِين ابُنُ يَحْنِي قَالَ حَدَّثَنَا مَبِارَكُ بِنُ سَعِيد قَالَ حَدَّنَاكَيْنِي بِنْ أَن كَثيرِ قَالَحَدَّثَني أَبُو النَّجَاشيّ قَالَ حَدَّثَنَى رَافَعُ بنُ خَديجٍ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ قَالَ لرافع أَتُواجرُ ونَحَاقلَكمْ قَلْتُ نَعْمِ يَارَسُولَ اللَّهُ نُوَاجُرُهَا عَلَى الرُّبْعِ وَعَلَى الْأَوْسَاقَ مَنَ الشَّعِيرِ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ لَا تَفْعِلُوا الْزَرَعُوهَا أَوْ أَعِيرُوهَا أَوِ امْسَكُوهَا خَالَفَهُ الأَوْزَاعِي فَقَالَ عَنْ رَافع عَنْ ظُهْيْرِ بْن رَافع . أُخْـبَرَنَا دشَامُ بْنُ عَمَّــار قَالَ حَـدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خُرْزَةَ قَالَ حَـدَّنَني الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَى النَّجَاشِّي عَنْ رَافع قَالَ أَتَانَا ظُهَيْرٌ بُنُّ رَافع فَقَالَ نَهَانى رَسُولُ الله صَاَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا رَافِقًا قُلْتُ وَمَا ذَاكَ قَالَ أَمْرُ رَسُول الله صَالَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوحَتْ سَأَلَني كَيْفَ تَصْنَعُونَ في مَحَاقِلكُمْ قُلْتُ نُوَاجِرُهَاعَلَى الزُّبُمُ وَالْأَوْسَاق منَ انْمَرْ أُو الشَّعيرَقَالَ فَلاَ تَفْعُلُوا أَزْرُعُوهَا أَوْ أَز رُعُوهَا أُوامْسكُوهَا رَوَاهُ بُكَيْرٌ بْنُ عَبْدالله بْن الْأَشْحَ ﴿ ءَ ۚ عَنْ أَسَٰدٍ بْنِ رَافعِ لَجَعَلَ الرَّوالَيَةَ لأَخي رَافع . أَخْبَرَنَا نُحَمَّدُ بْنُ حَاتم قَالَ حَدَّثَنَا حَبَّانُ قَالَ حَدَّنَا عَبْدُ الله بُنُ الْمُبَارِكَ عَن لَيْتَ قَالَ حَدَّنَى بُكَيْرُ بُنْ عَبْد الله بِن الأَشَجَّ عَن أَسَيْد أَنْ رَافِع بْنَ خَدْيجٍ أَنَّ أَخَا رَافِعِ قَالَ لَقَوْمه قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيه وَسَلَّمَ الْيُومِ

عَنْ رَافِعِ بْنَ خَذِيجِ وَٱفْخُلُفَ عَلَى مَحْرُو بْن دِينَار . أَخْبَرَاۤ الْحَمَّـٰدُ بْنَ عَبْد الله بْنِ الْمُبْارَك قَالَ أَنْبَأَنَا وَكُيْعٌ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارِ قَالَ سَمْعْتُ ابْنَ عَمَرَ يَقُولُ كُنَّا ـ نْحَارُ وَلَا نَرَى بِلْلُكَ بَأْسًا حَتَى زَعَمَ رَافَعُ بْنُ خَديجٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَـلَّمُ نَهِي عَن الْمُخْاَرَةِ . أَخْبِرْنَا عَبْدُ الرَّحْن بْنُ خَالد قَالَ حَدَثْنَا حَجَّاجٌ قَالَ قَالَ ابْنُ جُريَعِ سَمْعُتُ عَمْرُو بِنَ دِينَارٍ يَقُولُ أَثْمِهُ لَسَمْعُتُ أَنِي عُمَرَ وَهُو يَسْأَلُ عَنِ الْخَبْرِ فَيَقُولُ مَا كُنَّا زَى بِذَلَكَ بَأْتِنَا حَتَّى أَخْبَرَنَا عَامُ الْأُوِّلُ ابْنُ خَديجٍ أَنَّهُ سَمَعَ النَّبَىَّ صَلَّى الله عَلَيْهُ وَسَلّمَ نَهَى عَنِ الْخَبْرِ وَانْقَهُمَا مَّادُ بْنُ زَبْدٍ . أَخْبَرَهَ يَحْيُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَرَى عَنْ حَمَّاد بْن زَيْد عَنْ عَمْرُ و بْن دِينَارِ قَالَ سَمْعُتُ أَبْنَ عُمَرَ يَقُولُ كُنَا لاَ نَرَى بالْخُبْرِ بَأْسَا حَتَّى كَانَ عَامَ الْأُوَّل فَرَعَرَ رَافَعَانَ نَبِيَّ اللَّهَ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهِى عَنْهُ خَالَفَهُ عَارْمَ فَقَالَ عَنْ حَسَّاد عَنْ عَمْرُو عَنْ جَارِ قَالَ حَدَّثَنَا حَرَمَىٰ بِنُ يُونُسَ قَالَ حَدَثَنَا عَارِمْ قَالَ حَدَثَنَا حَمَّـادُ بْنُ زَيْد عَنْ عَمْرُوبْن دِينَارَ عَنْجَارِ بْن عَبْد أَللهُ أَنَّ النَّبِيَّصَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كُرَّاء الأرُّض تَابَعَهُ مُحَدِّ بن مِسلمِ الطَّائِفُ . أَخْبَرَ فِي مُحَدِّ بنُ عَامِرٍ قَالَ حَدَّنَنَا شُرِيْحٍ قَالَ حَدَثَنَا مُمَدِّشُ أَبْنُ مُسْلم عَنْ عَمْرُو بْن دينَار عَنْ جَارِ قَالَ نَهَانى رَسُولُ الله صَـلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَـلَّم عَن الْخَارَة وَالْحَاقَلَة وَالْمُزَابَنَةَ جَمَعَ سُفْيَانُ بْنُ عُييْنَةَ الْحَدَيْثِينَ فَقَالَ عَن ابْنَ عُمْزَ وَجَابِ وأَخْبَرَنَا . و الله بن محمَّد بن عَبْد الرَّحْن قَالَ حَدَّثَنَا أَبْنُ الْمُسُورِ قَالَ حَدَّثَنَا مُفْيانُ بن عُيينَةُ عَن

قوله ﴿عَنْ بِيعَ النَّرْ حَيْ يَبْدُو آخَ}. الظاهر أن الثَّر بالمُثلثة لابالمُشاة

كَتَابْ كَتَنَهُ فُلَانُ بْنُ فَلَان بْنِ فُلَان فِي صَعَّة منْهُ وَجَوَازِ أَمْرِلفُلَان أَنْ فُلَان إِنَّكَ دَفَعَتَ إِلَّ جَمِعَ أَرْضِكَ الَّتِي بَمُونِع كُذا في مَدينَة كَذَا مُزَارَعَةً وَهِيَ الْأَرْضُ التِّي تُعْرَفُ بكَذَا ُ وَيَجْمَعُ خُدُودُ أَرْبَعَةُ كُومُ مَا كُمَّا مَا وَأَحِدُ تَلْكَ الْحُدُودِ بِأَسْرِهِ لَوْ يَقُ كَذَا وَالنَّابِي وَالثَّاكُ وَالَّرَابِهُ دَفَعْتَ إِلَىٰ جَمِعَ أَرْضَكَ هٰذِهِ الْحُذُودَة في هٰذَا الْكِتَابِ بِحُدُودِهَا الْمُحِيطَة بها وَجَمِع حُقُومًا وَشْرَبُها وَأَنْهَارِهَا وَسَوَاقِهَا أَرْضًا يَيْضَاءَ فَارِغَةً لَاشْيَ، فيهَا مَنْ غَرْس وَلَا زَرْع سَنَةً تَامَةً أَوْلُمَا مُسْتَبَلَ شَهْرِ كَذَا منْ سَنَةً كَذَا وَآخِرُهَا ٱنْسَلَاخُ شَهْرٍ كَذَا منْ سَنَةً كَذَا عَلَى أَنْ أَزْرَعَ جَميعَ هٰذِهِ ٱلْأَرْضِ الْمُخْدُودَة في هٰذَا الْكَتَابِ الْمُوصُوفُ مَوْضَعُهَا فيه هٰذه السَّنَةَ الْمُؤْقَّنَةَ فِهَا مِنْ أُوَّلَمَا إِلَى آخرِهَا كُلُّ مَا أَرِدْتُ وَبَدَالِي أَنْ أَزْرَعَ فيهَا مِنْ حَنْطَة وَشَعِيرِ وَسَهَاسِمُ وَأَرْزِ وَأَقْطَانَ وَرَطَابِ وَبَاقَلَّا وَحَمَّص وَلُوبِيَا وَعَدَس وَمَقَاثَى وَمَبَاطِيخَ وَجَزَروَشَاْجَم وَجُهْل وَبَصَل وَثُوم وَبُقُول وَرَيَاحينَ وَغَيْر ذٰلكَ منْ جَمِع الْغَلَات شَنّاً. وَصْيْفًا بْبُرُورِكَ وَبَذْرِكَ وَجَمِيعُهُ عَلَيْكَ دُونَى عَلَى أَنْ أَتَوَلَى ذٰلَكَ بِيَدَى وَبَمْنْ أَرْدْتُ مَنْ أَعُواني وَأَجَرَانِي وَبَقَرِي وَأَدَوَاتي وَالى زِرَاعَة ذٰلكَ وَعَمَارَتِه وَالْعَمَلِ يَمَا فِيه نَمَـاؤُهُ وَمَصْلَحَتُهُ كَرَابُ أَرْضه وَتَنْقيَةُ حَشِيشَهَا وَسَفَى مَا يُحْتَاجُ إِلَى سَفْيه مَّا زُرعَ وَتَسْميد مَا يُحْتَاجُ إِلَى تَسْمِيد وَحَفْر سُوَاقِيهِ وَأَنْهَارِهِ وَاجْتَنَاءَ مَا يُجْتَنَى مَنْهُ وَالْقَيَامِ بَحَصَاد مَا يُحْصَدُ مَنْهُ وَجَمْع

النهى عن كراء الأرض بالثلث والربع

عَنْ شَيْ كَانَ لَكُمْ رَافَقًا وَأَثْرُهُ طَعَةٌ وَخَيْرٌ نَهَى عَن الْحَقُّل . أُخْبَرَنَا الرَّبعُ بْنْ سُليْإَنَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْتَ عَنِ اللَّيْتَ عَنْ حَفْصِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْنِ أَبْن هُرْمُزَ قَالَ سَمَعْتُ أَسَيْدَ بْنَ رَافع بْنِ خَديجِ الأَنْصَارِيُّ يَذْكُرُ أَنَّهُمْ مَنْعُوا الْحُالَقَةَ وَهَيَ أَرْضُ زُرَعُ عَلَى بَعْض مَافِيهَا رَوَاهُ عِيسَى بْنُ سَهْلِ بْن رَافع . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم قَالَ أَنبَأَنَا حَبَانُ قَالَ أَنْبَأَنَا عَبْدُ الله عَنْ سَعِيد بن يَزِيدَ أَي شُجَاعِ قَالَ حَدَّثَنَى عِيسَى بْنُ سَهْل بن رَافع بن خَديج قَالَ إِنَّى لَيَتِيمٍ فِي حَجْرِ جَدِّى رَافع بن خَديج وَبَلْغْتُ رَجُلًا وَحَجَجْتُ مَعَهُ فَجًاءَ أَخَى عُمْرَانُ بْنُ سَالِي بْن رَافع بْن خَدِيج فَقَالَ يَاأَبْنَاهُ إِنَّهُ قَدْ أَكُرَيْنَا أَرْضَنَا فُلاَنَةَ بِسائتَى دْهُمْ فَقَالَ يَابُنَى دَعْ ذَاكَ فَانَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَيَجْعَلُ لَكُمْ رِزْقًا غَيْرُهُ انَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَدَ نَهَى عَن كَرَاء الْأَرْضِ . أَخْبَرَنَا الْخُسَائِرُ بْنُ نُحَمَّد قَالَ حَدَّثَنَا إضمعيلُ بْن إِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّحْن بْنُ إِسْحَقَ عَنْ أَبِي عُبِيْدَةَ بْنُ مُمَّد عَن الْوليد بْن أَقِ الْوليد عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْزِيَرِ قَالَ قَالَ زَيْدُ بْنِ ثَابِت يَغْفُرُ اللَّهُ لَوَافِع بْن خَديج أَنَا وَاللهَ أَعَلَمُ بِالْحَديث منْهُ إَنَّمَا كَانَا رَجُلَيْنِ اقْتَلَكَ فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللهُ عَليْه وَسَلَّمَ إِنْ كَانَ هٰذَا شَأَنْكُمْ فَلَا تُكُووا الْمَزَارِعَ فَسَمِعَ قُولُهُ لَاتُكُرُوا الْمَزَارِعَ . قَالَ أَبُو عَبْدالرَّحْن : كَتَابَةُ مُزارَعَة عَلَى أَنَّ ٱللَّذَرَ وَالَّنَفَقَةَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ وَلَلْزَارِعِ رُبُعُ مَاكُثُرُجُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْهَا: هَذَا

نهى أصلا والله تعالى أعلى. قوله . (في صحة منه وعجواز أمر كـ أي حين كان صحيحا وكان أمر م نافذا في أمواله كه لاصباً ولامريصاً لأوث بها ً. دو بكسر ثين الحظُّ من المناه فإيوسوا فيها كم جمع مناقبة لم يبز و رك كم جمع بزروهوكل حب يُعزر للنبات والبذ. هو ماعزل الزراعة من الحبوب ﴿وَلَسْمِيدُ مَا يُحَتَّاجِ٪ُ

قوله لإان كان هذا شأنكم الحَّزِّم أي نالنهي مخصوص بمنا اذا أدى الى النزاع والحصام والافلانجي أو ٠ المرادبهذا الزجر عن الخصام والبزاع لاالنهي عن الكراء فإن مثل هذا الكلام كثيرا ما بحي المناك النهي فلا

وَدَالَسَةَ مَالُدَاسُ مِنْهُ وَتَذْرِيَته بِنَفَقَتكَ عَلَى ذَلْكَكُمَّهُ دُونِي وَأَغْمَلَ فِه كُلَّه بِيدي وأَعْوَاني دُولَكَ عَلَىٰ أَنَّ لَكَ مِنْ جَمِعِ مَا يُخْرِجُ أَنَّهُ عَزَّوَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ كُنَّهِ فِي هٰذِهِ الْمُدَّةِ الْمُوصُوفَة في هٰذَا ٱلكَتَابِ مِنْ أَوِّ لَهَا إِلَى آخرِهَا فَلَكَ ثَلَانَةُ أَرْبَاعِهِ بَحَظَّ أَرْضَكَ وَتَعْرِبكَ وَنَذْركَ وَنَفَقَاتكَ وَلَى الْزُبُعُ الْبَاقِي منْ جَمِعِ ذٰلَكَ بِرَرَاعَتَى وَعَمَلَى وَقِيَامَى عَلَىٰ ذٰلَكَ بَيْدَى وَأَعْوَانَى وَدَفَعُكَ إِلَّى جَمِعَ أَرْضَكَ هٰذه الْتَخْدُودَة في هٰذَا الْكتَابِ بَجِمِيع حُقُوقَهَا وَمَرَافَقَهَا وَقَبَضْتُ ظَكَ كُلَّةُ مِنْكَ يَوْمَ كَذَا مِنْ شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةَ كَذَا فَصَارَجَمِيعُ ذَٰلَكَ في يَدى لَكَ لَامِلْكَ لي في شَيْء مْنُهُ وَلَا دَعْوَى وَلَا طَلَيَةَ إِلَّا هٰذِهِ الْمُزَارَعَةَ الْمُـوْصُوفَةَ فِي هٰذَا الْكِتَابِ في هٰذِه السُّنَةَ الْمُسَمَّة فه فَاذَا أَنْقَضَتْ فَذَلَكَ كُلُهُ مَرْدُو ذَالَنْكَ وَإِلَى مَدَكَ وَلَكَ أَنْ تُخْرِجَني بغدَ أَنْقَضَاتُهَا مْنَهَا وَتَخْرَجَهَا مِنْ مَدَى وَيَدَكُلُ مَنْ صَارَتْ لَهُ فِيهَا يَدْ بَسَبَى أَقَرَّ فُلَانْ وَفُلَانْ وَكُتَب هَذَا الْكُتَابُ نُسْخَتَيْن

ذكر اختلاف الالفاظ المأثورة في المزارعة

أَخْبَرَنَا عَمْرُ وِ يُنْ زَرَادَةَ قَالَ أَنْبَأَنَا إِسْمِعالُ قَالَ حَدَّثَنَا أَيْنُ عَوْنِ قَالَ كَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ الْأَرْضُ عندى مثْلُ مَال الْمُضَارَبَة فَمَا صَلْحَ في مَال الْمُضَارَبَة صَلْحَ في الْأَرْض وَمَالْم يَصْلُحْ فِي مَالِ ٱلْمُصَارَبَةَ لَمْ يَصَالَحْ فِي الْأَرْضِ قَالَ وَكَانَ لَايَرَى بَأَسًا أَنَّ يَلْفَعَ أَرْضَهُ إِلَى الْأَكَّارِ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ فيهَا بَنْفُسه وَوَلَده وَأَعَوَانه وَبَقَره وَلَا يُنْفَقَ شَيْنًا وَتَكُونَ النَّفَقَةُ

في الفاموس سمدالارض تسميد اجعل فيها السهاد أي السرقين بماد

كُلُمُ مَنْ رَبِّ الأرض . أُخْرَنَا قُتِيبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا لَلَّيْثُ عَنْ لَحَمَّد بْنِ عَبْدالرَّحْن عَنْ فَع عَنَ أَنِي عَمْرَ رَضِي اللَّهُ عَنْهِمَا أَنَّ النَّيُّ صَلَّى أَللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ دَفَعَ إِلَى يَهُو خَيْبَرَ تَخَلَّ خَيْبَرَ وأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْدَلُوهَا مَنْ أَمْوَالْهِمْ وَأَنَّ لِسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَالَيْه وَسَلَّم شَطَّرَ مَا يَخْرَجُ منْهَا . أُخْبَرَنَا عَنْدُ الرَّحْنِ مِنْ عَنْدُ الله بِنْ عَنْدُ الْحَكَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بِنُ اللَّيْثَ قَالَ حَدَّثَنَا أَى عَنْ مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْن عَنْ نَافع عَن ابْن عُمْر أَنَّ النَّيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلّم َفَعَ إِلَى يَهُود خَيْرَ نُخْلَ خَيْرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا بِأَمْوَالْهُمْ وَأَنْ لَرَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

اختلاف الأاءاظ المأثورة في المزارعة

شَطْرَ ثَمْرَنَهَا . أَخْرَنَا عَبُدُ الرَّحْن بُنُ عَبْد الله بن عَد الْخَكَة قَالَ حَدَّثَمَا شُعَيْبُ بن اللَّيْث عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَحَمَّد بْنِ عَبْد الْرَحْن عَنْ نَافع أَنْ عَبْد الله بْنَ عُمْرَكَانَ يَقُولُ كَأَنَت المُزارعُ تُكْرَى عَلَى عَهْد رَسُول أَللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّهَ عَلَى أَنْ لَرَب الْأَرْضِ مَاعَلَى رَبِع السَّلق منَ الزَّرعِ وَطَائِفَةً مِنَ النَّبْنِ لَا أُدْرِي كُمْ هُوَ . أُخْبَرَنَا عَلَيْ بْنُ حُجْرِ قَالَ أَنْبَأْنَا شَرِيكْ عَنْ

أَبِي إِسْحَقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْنِ بِنِ الْأَسْوَدِ قَالَكَانَ عَلَى يَزْرَعَكِ الثَّلُثُ وَالرَّبُعِ وَأَقِي شَرِيكَهُمَا وَعَلْقَمُةُ وَالْأَشْوَدُ يَعَلَمَان فلا يُعَيِّلُن حَدَّثَنَا نُحَمَّدُ إِنْ عَبِد الْأَعْلِي قَال حَيْثنا للْمُتَعِرْ قَالَ سَمِعْتُ مَعْمَرًا عَنْ عَبْدِ الْكريمِ الْجَزَرِيُّ قَلَ قَلَ سَعِيدُ إِنْ جُبِيرِ قَلَ اللَّهِ عَبَّاسِ إِنَّ خَيْر مَأَنْتُمْ صَانُعُونَ أَنْ يُؤَاجِرَ أَحَدُكُمْ أَرْضَهُ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ . أَخْبَرَنَا فَتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرْ

عَنْ مَنْصُورِ عَنْ إِلَاهِمَوَسَعِيدِ بْنِ جُبِيرِ أَنَّهُمَا كَأَنَا لَاَرْيَانَ بِأَمَّا بِاسْتُجَارِ الأَرْضِ الْبَيْضَاء أَدْ رِيَا عَمْرٍ وَ رِيْرٍ وَ إِذَ قَالَ حَدَّنَا إِنْهُ عِنْ أَوْنَ عَنْ مُمَدِ قَالَ لَمُ أَعْدَلَ شَرِيحًا كَانَ يُّفنى في الْمُضَارِبِ إِلَّا بِمُصَامِّنِكَانَ رُبِّمَنا قَالْ للْنُصَارِبُ بِينْتَكَ عَلَى مُصِيبَة تُعذرُ بَا

بالشمرة عن غيرها كالتون الذكر ومالا يقصد غره كالصنو يرفلا تحورا اساقاة علمه ماعلى القولين اه لذله والخرالسابق من مغى (قوله قوله) الى قوله وشرط فى الغنى (قوله في الحمر السابق بن غر د ررع) قد مد فع مان قوله في الحمر ثم أوزر عولعموم الحاحة من غمر بعد قوله على نخلهامصر وف المرالخل فلستأمل سم و رشدى وعش (عمله والحتير) عبارة الهامة واختبر والحديد النعلائها والفني واحتاره الصف في تعجم التنبيه اه (قوله لام ارخصة) في رد لدليل القدم تطريانه استدل عموم رحسة فعيرية ردها أغرفي الحبرلا بالنساس قوله فعنص وردها) قد مقال بردعا مقياس العندة ن برق تعنق ثير طالقياس ودليه عنم في الفل كم صعه فى العنب دون غيره فلناه سَدَالاً يضدم عفرض الرخصة ومنع القياس فيه او أيضافه سدّم الحاق سأتوالا تُحار المصع وتصمعلي أشعار حينا ذلعام تحقق شرط القياس لاللكون وخصة فلدتأمل على أن حاصل كالمجمع الجوامع أن السجيع منمرة تمعاللحل والعب حوازالفياس فالرخص خلافلاي · ميغة مم على = اهرشدى (قوله وداء) كالمحدد اهعش (قوله اذا كانت شهماوان كثرت ف المقل) أي لدوم اله عش عبارة الفلموس والقبل المركم شعر الدوم اله (قولدوالعنب) الواو وشرط بعضهم تعذرا فرادها عملي أو در (قوله منهدها) أي من النحل أوالعنب اله عش قوله وشيرط بعضه ومالخ إعبار والنهامة وشيرط بالسق ظهرالم ارعة وعلمه الزركشي يحثان عذرانخ اه ومبارة الغررفان سأقي علما تمعالنكل أوعن ولاحه في الروضة الصدكا زارعة فيأني هناجسع ماناتي ثمر . يؤخذ من الشب وأنه بعتبر في ذلك عسرافر إنها بالسبق كالزارعة وكلام المآوردي بفهمه اه وظاهر من انحاد العامل وما عده منه على وشرحي الروض والمهمج أن لافرق مث اطاقوا وسكتواين قد عسر الافراد (تعلد وعليه فيأتي و شدار طروعة الساقي هنا حسع مالاتي الزيمنه أثلا مقدم الزراعة مان ماتي مهاعة بالساقاة كإستأني فيشتره هناأن تتأخر الساقاة علمه وتعييدفلايصعءلي على تائياً آلا مُعارِعن السافاة على النخل والعب فلواسم لايستان مع النخل والعب على غيرهما فقال سافيه لما غـير مرثى ولاعلى بهـم ولى أشعارهذا السنان لم يصح للمة رنة رعدم الناخر فليراجم اهسم أفول وقد يفيد وقول الغي والروض كاحدد الحديقتين ولاياتي وشرحه فيالمزارعة مانصه وأفهم الاول أنه لايغسني لفظ احدهماعن الآخر ولكن لوأتي بلفظ يشملهما فمه خلاف احدى الصرتين كعاملتك على النخل والبياض بالنصف فسهما كفي الديحر فدسه الامام الاتفاق اهد مت صرح بلفظ النخل السابق للزوم السافاة (ولا والبياض(قوله، على غير مربي الخ)ولاعلى غـ برمغر وس كماني قول المتن (ولاته حراله الرة الـ)ولاالشاطرة تصم الحارة) قبل اتفاق لمسمياة أبضالا أخاصة عوجاء معدصا دمهملة التي تفعل بالشاهروهي أن بسلم المه أرضال غرسهامن عنسده الذاعب الاربعد (وهي والشحر ويهماوني فتاوى القفالأن الحاصل في هذه الصورة للعامر ولمالا الأرض أحرفه الهاء الماه مغني عسل الارض)أى المعاملة قُولُهُ وَعَبِرِ بِهِ أَى بِلَغُطُ العاملة (قُولِهِ وَشَارٍ) والمصنف (اليه) أي الي أنالم (دياً عدمل المأملة (هنا) علماكالصله ودبربهني عى اله ج (بقوله الح) أى في تعر يف الزارعة الاستى آ نفا (قوله والختار جمع عبار الغرروالغي الروضتوا شارال مهنا قوله شرحى الروض والمنهج واختارالنو وى تبعالان المنسذر وابن خرعة والخمااي بعثهمامعا ولوم فردين رهى، دراعا له (سعض العمة أخدارهما وحلوا أخدار النهي على مالذاخ اله (قوله لواحد) أي من المالة والعامل و (قوله درع مايخرجمنها والسدرمن نطعة) أي ما يخرج منها و (قوله أخري) أي نطعة أخري اي زرعها (قوله النه) أي اعسال ورواهل الدينة العامل ولاالزارعسةوهي لانوحدقمه جوبالزكاة وامكان الخرض الاان مقال هذا باعتبار مامن شأنه باعتبار الجنس و بدعي مهول هذه العاملة والبسدرمن التمرفى لفظ النص لطاع الذكور وحسنذلا بلزم بناءهذا على القدم وقدله اقوله في الحبرالسابق من نمرأ و المالك النهي الصحرة نهما زرع) تديدفع إن أوله في الحبرمن غربه قوله على تخلها عبر وف المرا أتخل ظيناً مل (قوله لانم ارخصة) ولسهوله نحصال سنعة في رده لدايل القديم الطرلاله المستدل بعموم الثمر في الخبرلا بالقياس وقوله فتخص عور دها قسد يقال مرد الارض بالاحارة واختسار عليه قباس العنب فأن فرق بتفقق شرط القياس أن العنب دون غيره فلناهذا لا يفيدمع فرض الرخصية حمع حوازهمما والولوا ومنع القياس فيم. وأيضافعــدم الحال سائر الاشعار ح شذلعــدم تحقق شرط القياس للكون رختـــة الالدويث عسلي مااذاتسرط فليتأمل المان مسل كام جع الجوامع الالعجم حواز القياس في لرخص خد الافالا يحديف لواحدررع اطعامعنية (قوله وعليه في هناج بم مالات م) منه كرا أي الايقدم الزراعة بالبانيم اعقب السافاة كراف ولا خراخرى واستداوا فيشد فرط هذات تتأخرالم أفازعه لي تال الانحارين المدافازة لي النفل والعنب فلواشئل البسدن والنفل بعدمل عررض المعنده والعنب الي غسيره ماذذال ساق المنتالي المحاره ذاالبستان لم يصم المقار اذوعد مالنا حرفا براجه و (قوله وأهال الدينة وبردياتها وأشاراك هنايقوله وهي هذه العاملة) أى الآني آيفا نعسلمان قول المزعل يعني العاسلة (قولِه

وقائم فعلمت ملة في المزارعة لدكونها ترعاوفها وفي المخام الكونها بالدي الطرف الآتية ومن دارع على أرض بحرمن الغلة فعطل بعضها لزم أحوية على ما أفق به ألما ف الكن المعالمة الناج الغزاري وليس كأرعم ففي العرب (١٠٩) التَصريجة أفي به لكن في الهابور أفعمل

(وقائعان؛ أي وبان فعل العماني و على الدينة للسر يحمه أه رئسدر (عَوَلَهُ فعلل منهـ) كالم يزرعه رقوله زمة أحرنه الم) أي اذا بعث العاملة أخذا بما الى بن السبكي الدكروي (قوله لـ كن غاطة فسه الناج الفزاري وفال بعدم المر وموهوالاوحه مفسي ومهابه فال عش وخرجها زارعة أنحاس فيضمنونه صرحان، إه (قوله الكن في الهارة) كان آخر في أن الهار في معنى من الراص في الرم أحربه اوان عط بهاينالف الزارعة مه في معنى الاحدولي على فلا يلزم شي أذاعط للامام سوف منععم ولا ماشرا للافعا فلاوجد للزوم سم على جالد عش (قوله كازمم) أى النبع و (قوله كادمه) أى المسلف الاكردي (قوله على) أيء تسد المارة (قوله لو رال السق في الروس موشرحه تول سقه اأى الارض عدا اه فقد بالعمد اله سير (قوله مع صحة العاملة) أي علاقهم فسادها اذلا لمزمة بل وقد مرا السدر بالاذن اه رشدى عبارة السدع قرقوله مرسم المعاملة بان كانت ابعظلما فالأولك بالمتارم وصفها مطلقا اه (قوله حتى فسدالز رع) أى اوا غُرٌ اه عش (عُوله ضنه) هسذالا شيكل على مقله الناج الفرارى لات الاجيرغ لم يتعدول يفرط محاتف بهالعين التي في يُدَّعَامة الأمرأنة ترك أنعمل الواحب السه وهولا توجب ضمان أحرة ولاذ برها يحدِّون ما الأنه في ط في العين التي على محفظها قراء سقيها سيم على به الدين أن قوله. والعنب) الى قوله لان الزراعاني المغني إلاني له خلافا خدعوالي فتعين وقبه له وكذا الحيالين والحي ألف سأبق لهُ: به الأقوله خلاَّ فالحديم وقوله ،ل بشاهُم طالي لان الحمر وقوله والتأمُّ ص الَّيا المَدِّر وقوله و م سذا علم الى المَّتَّر قول الذ (حاض)ولو كآن فيمز ر عمو جود فني جوازا لزارة وجهان أر حجهما كالحالز كشي الجواز فعالم بدورالاحه في الذلا اختصاص المعمن مالساص الحرد الد ، عنى وشرح الروض وسدكره الشارح. تسل وأنه لايمو ران معام ١ قه له وعلمه) كي ماني المن (قوله وان تعدد) فلوساقي حياعة ورار عهم بعقد واحد صم اه مغنى قوله على بابه)أى حقيقته وابس المرادية النعذر (قالم مخلف تعسر حدهما) كان أمكن الرآدالارض فررآعة وعسرافر ادا الخل بالسدقي اه عش قول التراف يفصل) بضم أوله وفق بالسم بخطه أيلا يفصل العاقدان تهارم ومغني وقديقال اشتراط اتحادا لعقد بغني عن اشستراط عدم الفصل سم وعش (قوله؛ النصف)أى من نمرة هذا الشجر العبن اله رشيدى(قوله أن ياتى ج عقهما ولوفع ل ا كن الماه الداج الفزاري وهوالاوج مشر حمر (قوله لكن في الغراج) كان الفرق ان الها بوق معنى سنأحوالارض فيلزمه أحر الوانء طالها يخلاف المزارع فانه فيدهني ألاحترعلي عل فلا لزمه شي الذاعطل لانه لم ستوف معنها ولاباشرا تلافهافلاو جهالز ومشرح مر (قاله وصرح السبكالخ) في الروض وشرح مانصه فيضمن فهاأي في المزارعة ماتلف من الزرع آذا صف ترك مقهداً ي الارض عمد الانه في مده وعلمه وهذاذكرها اصل في الاحارة النهن وفرمالة قد مالعمل وليحبر رمفهو مقوله اذا يحت إقفاله أ صنه) هذالايدكرا عنى مأذله الناج الفراري لانالا حمر ثم لم متعدوله بفرط عبا تفسدته العين التي هي في مده غابة الامرأبه تولة العمل الواحب على وهذا بالوحب ضمان أحرة ولاغسيره يخلافه هنالابه فرط في العار لتى عليه حفظها قرك الدقى (قوله فتعين حل التعدر الم) كذاشر عمر (قوله في المؤانه يشتره الا بفصل يهما) وقد يقال اختراط الحدد المقد يغني من اشتراط عدم الفصل فالتأمل (قوله وأنه بشغرم الحد دالعقد) لأيقال أشقراط اتحاد العقد يغنى عن أشتراط عدم الفصل لان فلك تخيج لسكن المصنف اقتصرولي المستمراط نناني وهولا غنيءن المتراط لاول ذنبه المنارح على المتراطة (فرع) لو تنوت لمرازعة لمكن فصل القال في القبول وقدمها كقبلت الزارعـــةوالمـــ فالمربعد البطلان (قرع آخر) فالفي لروض والعامـــلة المتمله مداتي المسافاة والمزارعة فان فالرعامات على الفغل والبراض بالصف بأفروكذ لوجعل أحرهما أفلأوشرط البقرعلي العامل انهي ويفاجرا فلوقال عاملانك على هذين مشسير اللحل والساحل لم محولان الساص لم شحا الزارة تلان تعدد العقد مزيل النبعة (و)الاصع له يشقره رأن لا يقدم الزارة :) إلى السادة أن بأي جاعة جالان الثاني. لا يقدم على منبوعه

يلامه ومرحالكي مان اله ــ لاح لو توك السبق . معرصحة العاملة حتى فسسد ازرعضمنه لانه في دورعليه حفظه (فاوكان من التغل) أوالعنب (بماض) أي أرب لارر عفه ولاشعر (صت الزارعة على مع المسافاة على النفسل) أو العنب تبعاللمساقاة لعسر الافراد وعلمجلمامرمن اهاماه أهل حامرعلي شطر الثمر والزرع إشرط اتحاد العاسل) أىأن لا يكون من ساقاه غيرمن زارعه وان تعدد لان افر ادها معامل بخدرجهاء والتبعسة (وءسر)هوءلي مانه عسلي لاو حـمحـلاه لحـعل فولهم الاتعوان كأبر لساض صر عود ونعين طالتعذر فيعمارةالر وضة وأصدلها علموكذا عبير خرمن بعدمالامكان إفراد النحه ل بالسبقي) فراد (الساص العمارة عالزراء الان لتسعماعا تنعفق حاذ المخلاف تعسر أحددهم (والاصعراله والرطان لايغضل سهما) كى المسافحة والمزارعسة لابعه لرافح حاءل الانصال لخصل المعس واله اشدتره اتحادالعقا فسأوة لرسافت لمنصل النصف بقبل مرارعمعل

وبالتمرة عن ديرها كالتوت الذكر ومالا يقصم تمره كالصاو يوفلا تحورا اسافاة علمه ماعلى القوات أه لذله والجرالسابق من معنى (قوله غوله) الى قوله وشرط في المعني (قوله في الحبر السابق بن غر د ر رع) قديد نع بات قوله في الحبر ، عرأورر عولعموم الحاحة من غمر بعد أوله على نخلهامصر وف للمرالنخل قلبنا مل سم و رشيدي وعش (غوله والختير)عبارة النواية ا واختبر والجدد النعلاما والفني والمتاره الصف في تعجم التنبيه اه (قوله لام ارخصة) في رد الدليل القدم تطريانه استدل عموم رخصة فتغذين توردها لْمُرِقِ الخَيرُلايالَ مِاسِ (قَولُه نَعِينُ ص وردها) فديقال بردعا ، قياس العند فان رق بَعَدَق شهر طالقياس ودلم متنعرفي المقلكج صحعه فى العنب دون غير، قلناه ـــــ الأيفيد مع فرص الرخصة ومنع القياس فها وأيضا فعسد ما لحاق ساثو الاستحار المصف وتصميملي أشحار حننذله ومعقق شرط القياس لاللكون وخصة فلتأمل على أن حاصل كالمجع الجوامع أن السجع منمرة تمعاللعلوالعب حوارالقياس في ارخص خلافالاي نيفة سم على عداه رشدى (قوله ردام) ي الجديد اهع شر (قوله اذا كانت بنهماوان كغرت في المقل أى لدوم اله عش عبارة القاموس والقسل المكر عمر شعر الدوم اله (قوله والعَّب) الواد | وشرط بعضهم تعذرا فرادها عيني أو و (قوله برمسما) أي بين النخل أوالعنب الدعش (قوله وشيرط بعضيهم الح اعمار النهامة وشرط مالسق فالرائر ارعة وعلمه لزركشي محتآنعذرالخ أه ودبارةالغررفان ساقى علمها تبعالتخل وعب فالاصرفي آلروضة الصحكا زاردة إ فيأتى هناجيع ماياتى ثم وتخذمن الشبيه أنه يعتبرني ذلك عسرافرا دهابالسسق كالزارعة وكلام المار ويفهمه اه وظاهر من اتحاد العامل وما بعده ينه عالفني وشرحى الروض والنهج أنالافر ف حيث الماهوا وحكتواهن فيدعسرالا فراد (غوله وعله فيأتي و اشدائر طر ؤلة الساقي بناجمه عرائاتي المنه أنلا يقدم الزراعة بان بالى جماعة المساقاة كيسياتي فيشتره هناك تتأخر المساقاة عالمه وتعلمنا فلانصح على على تلك الانتجارة ن السافاة على النحل والعنب فلواستيل البسة مان مع النحل والعنب على عمره هما فعال ساف مل ف_ير مرفى ولاعلى بم_م ولى أشحار هذا السنان لم وصد للمة رنة وعدم الناخو فليراجع الهسم أقول وفد يفيده قول الفي والروض كاحدد الحديقتين ولاماتي عشرحه في الزارعة مانصه وأفهم الاول أنه لا يغيني لفظ احدهماعن الآخر ولكن لواتي بلفظ يشملهما فمه خلاف احدى الصرتين كعاملنك على النحل والسياض بالنصف فهما كفي الحكي فيسمالا مام الانفاق اهدمت صرح بافظ النحل السابق للزوم الساقاة (ولا والساض قوله على غير مرى الم) ولا على غـ يرمغر وس كم بأني قول المنز (ولا ته م اله ارة الم) ولا الشاطرة تصم الحارة) قبل الفاق المسمياة أبضاما أخاصه عوجية معلاصا دمهملة التي تفعل بالشام وهي أن سلم المه أرضا أبغرسهامن عاسله الذاعب الاربعد" (وهي الشحر ببهماوفي فتاوى القفالأن الحاصل في هذه الصورة للعامز ولمالنا لأرض أحرم الهاعامه اه مغي ع_ل الارض)أى المعاملة قهاله وعبريه أي بلفظ العاملة (قوله و شار) علم المن في (اليه) أي الى الراد بالعد مل الماملة (هذا) ى في النه ج (يقوله الح) أي في تعريف الزارعة الاستى آنها (قوله واختار جمع) عبارة الغرروالغي علما كماسله ودبريه في الروضتوأشارال مهنا قوله شرحي الروص والمهم واخترالنو وي تبعالان المنسذر وابنخ عقوا لحمالي بصفهمامعا ولوم فردي لعمة أخدارهما وحلوا تحبارا لله بي على مااذا لم الهراه (قوله لواحد) أي من الحالث والعامل و (قوله رزع رهى درااعا له (سعض نطعة إلى مايخرج منهاو (قولة أخرته)أى قطعة أخرى اى رجها (قوله النه) أى اعمال بروأهل الدينة مايحرجمها والسدومن العامل ولاالزارء متوهى لانوجدفيه جوجالز كأدوامكان الخرصالا ان مقال هذا باعتمار مامن شأته باء جارا لجنس و بدع شمول هذه العاملة والسدرمن التمرق لفنغ النص لطاع الذكور وحسنذلا يلزم خاءهذاعلى القديم وقبله افوله في الحمرالسابق من تمرأو أ الالان للهدى الصحيح ونهما رْرَعَ) نَدَيْدَ فَعَرَانَ وَلَّهَ فَي الحَرَمِن غُرْ بِعَدْ قُولُهُ عَلَى تَعْلَقُهَا عَمْرُ وَفَلْ لَلْمَا الرَّحْمَةُ ﴾ ولسهولة تحصيل منفعة في ودولدا ليل القديم لفارلانه استدل عموم الثمر في الخيرلا بالقياس وقوله فقد عن عوردها قسد يقال مرد الارض بالاجارة واختمار عليه قياس العب فان فرق بحقق شرط القياس أن العنب دون عبره فلناهذ الايفيدمع فرص الرخصة جع جوازهما وباولوا ومنع القياس فبم وأيضافع دم الحال سائر الاسحار ح تتذلع دم يحقق شرط القياس الكون رجعة الاعاديث عسلى مااذا شرط فليتأمل عملي ان مصل كارم جمع الجوامع ان العجيم حسوار القياس في لرخص حد الافالان حاسف لواحدررع طعسعنة ولا خواخرى والمدندلوا فيشد قرط هذان تنأخراني آفاء يربي تلك الاشعارين المسافاة ولي النحل والعنب فلوسنل السيدن والنحل بعدمل عررضي الله عنده والعنب الي في برهما فذال سافر بما تعلى المعلوه في البستان لم يعتم المقاونة وعدم الناخر فالمراجع (قوله أ وأهل الدينة وبردياتها وأشارالهم هنابقوله وهي هذه العامسلة) أي الآفي آ نفافعه لم ان قول المزعل بعمي لعاسلة (قوله

لزمة أجرته على ما أفتى به المستف لكن علمة التابع الفراري ولبس كارتم ففي النعر (١٠٩) التَّصر بجه عا أفتى به لكن في الهام و فعصل كلامه علموصر حااسكي (وقالع الزر أي ومان تعل العماني وأهل الدينة السر بجعة أه وسُدر (قولة تعلل عضها) عام تزرعه رقولة رَّمَّةُ عَرْمَهُ ٢) أى اذا بعض عاملة أخذا ما يأتي ن السبكي الديخروي (قوله ليكن عاملة فيسه الناج الفزاري/وقال بعدم اللز وم وهو الاوحمه فعنى وضابه قال عش وحرج با زارعة الحالر: فيضمن وبه أ صرحان، إله (قوله اكن في الحارة) كان العرق أن الخار في معنى من حرالارض في لزمه أحرثها وان عط هايخلاف الزارعةانه في معني الاحبرة في بمل فلا يلزم شي اذاعطل لابه مستوف منفعته ولا باشرا الدفها فلار جدالز وم سم على جاه عش (قوله كذهم)أى الذجو (قوله كادمه) أى الصنف اهكردي (قوله عله) أيء حدالماور (قوله لو ترك السق) في الروض موشرحه ترك صفها أي الارض عمدا اله فقيد بالعمد أه سر (قولهم صفاً العامله) أي خلافهم فسادها اذلا لمزمة على وقد شر السدر بالاذن اه رشدىعبارةالمد دغرقوقه موصحا لمعاملة بأن كانت ابعةللمسا قاءا وللمايالختار من صحتها مطلقا اه (قوله حتى نسدالز رع) أي اوا غرق اه عش (غوله ضنه) هسدًا لا شكرًا على ما فه الناج الفراري لان الاجريم لم يتعدول يغرط عاتف بهالعيز التي في يدعاية الامرأة تراة أعمل الواجب عاسة وهولا يوجب ضمان أحرة ولاذبرها يخلافه هذالايه فرط في العن النيء المحقظها قرك عقبها المبر على ≈ اه عش (عُمَّلُه والعنب الىقولة لان الزراعة في المغير الاقولة خراط خياجالى فتعن وفولم وكذا الحالين والى الفصل في لهابه ألاقوله خلافأ لحبع وقوله بل شغرط الى لان الحمر وقوله والتغرض ألى انتز وقوله وبهم سذاعه إلى المتن فولاً لمن (حاص)ولو كان فيبر ر عمو جود في جوازا ازاده وجهان ر ≈هما كم قال از ركشي الجواز في لم يدصلاحه في تذلا العنصائر للبعية بالساص الحرد الد وفي وشرح الروض وسد كرو السارح قسل وأنه لا يحور ان محامرا قد أدوعك على منى المن (قد أدوان تعدد) فلوساقي حماعة برارة بهم بعقد واحد حَمَ اهَ مَعْنَى قُولُهُ عَلَى بَامِهُ } أَى حَمْقَتُ ولِسِ المرادية النَّعَدُر (قُولُهُ عَلَافُ نَعْسَرُ حَدَهُما) كان أُمَان مِ أَدَالِارِضَ مِنْ رَاعَة وَعَسْرَ أَفِرَادَا أَغَلَ بِالسَّقِي أَهُ عَشْ قُولُ أَنْكُ (أَنْ لِيفُصل) بضم أوله وفض اللسة بخطه أىلا يفصل العاقدان تهابغ ومغني وقريقال انثراط اتحاد العقد بغني عن اشستراط عدم القصل سم وعش (قوله»: النصف)أي من تمرة هذا الشجر المعين اله رشيدي (قوله ان ياتي م " فلهما ولوفع ل إ اكن فلطه الناج الفزاري) وهوالاوجمشر حمر (قوله لكن في الخروان) كان الفرق ان المناوف معني مستأخرالارض فبلزمه أحرتهاوان عطالها يخلاف المزارع فانه فيمعني الاجترعليء لي فلا لمزمشي الهاعطل لانه له سيسوف معنها ولاباشرا تلافها فلاوحه للزوم أسرح مرر (قعيله وصرح السبحاح) في الروض وشرحهانصه فيضمن فهائي في المرارعة ما تلف من الزرع الاصت برئا مقهداً ي الاوض عمد الأنه في ده وعليسه حفظه وهذاذ كروا اصل في الإجارة التهري وفر والتقد دبالعمل وليحرز مفهوم قوله اذابعث القوله صنه) هذا لايشكل على ماقاله الناج الفراري لان الاجبر ثملم يتعدوله يفرح عما تفسديه العين التي هي في قده عامة الامرأمة ترك العمل الواحب على وهذا لا توجب ضمان أحرة ولاغت بره بخلافه هذا الأمه فرخ في العن لتى عليه حفظها قرلة السقى (قولد فتعن حل التعدر الخ) كذا شرح مر (قولد في المنزالة يشقر ما اللا يفصل ينهما) قديقال اشتراط التحاد العقد يغني من اشتراط عدم الفصل فايناً مل (قبوله وأنه يشترط الحاد العقد) لايقال المغراط اتحاد العقد يفيءن اشتراط عدم الفصل لان ذلك تصبح لسكن المصنف اقتصرولي المستراط لناني وهولا بغني عن اشتراط الاول فابعال الرحة لي اشتراطه (فرع) لو شخرت لمزار عانك وقصل الغالي فيالقبول وتدمه كقبلت الزارع خوالمد فالهربعد البعانان (فرعآلم) فالفيالر وغرو العامسة المجلهدة أي المسافاة والزارة خفان فالعاملان على التخل والديض بالصف وكذلو جعل أحدهدها أقل أوشرط البقرة لي العنمل النهبي ويظهرانه لوفال علملتك على عذ منستسيم اللحل والبياض لم يصحلان الباص لم تصوار او ملان عدد العقد مريل النبعة (و)الاصد تعيشهم رأن لا بقدم الراوعة) على الساقة النافع ما عنه الانالات

ووازم فعليت تعالمة في الزارعة لكوم اتر عاوفها وفي المحارة لكومها احدى الطرف الأترة ومن رازع على أرض بحرمين الغلة فعطل معضها

مان المسلاح لو ترك السني مع صحة العاملة حتى فسسد ررعضمنالاله في دوعلنه حفظه (فأوكان من النخل) أوالعنب (ساض) أي أرض لازر عفه ولاشعر إصف الزارعة على مع المسافاة على التغسل أو العنب تبعاللمسافاة لعسر الافراد وعلمجل مامرمن وعاملة أهل حديره لي شطر الثمر والزرع إشهرط اتحاد العامل أي أن لا بكون من سافاه عدمن رارعه وان تعدد لأزافر ادهابعامل محمر جهاء والتبعسة (وءسر)هوءلي بابهء الي لاوحمخ للفالحع ال فولهم الاسموان كابر الساص صريحة مفتعين حل النعذر في عبارة الروضة وأصدلها علموكذا عم خوبن بعدمالامكان إفراد النحدل مالسبة افراد (الساص العمارة أى الرراء الان لتسعماع تنعفق حنا ديخلاف تعسه أحددهم (والاصعرار ومرمان المصل سهما أى المنافاة والمزارعة التابعة بلمانح سماءا الاتصال لتحصل التبعب واله كستره انحدالعة ف او فالساف المساف الاسفافقيل غزارعمم

لايقدم على مبوعه

والاصل عدم انتة له الله عن الدافع وعدم (١٠٦) اصغنمن الجالبين المشرطة في القرض دون الود ، عنفر استراب امرأ وله القرض الوكلة (قوله والوكاة والوديعة الخ) دلىل لمخالف ة الانوار (عوله والاوجسمانه البغوي)مشي في آخر العارية على خلاف قاله النغوى أهدر أوله عنه)أى داقاله النغوي من تصريق الآخد وكذا ضمير علمه (قه له وكأنه الس) في أمار وعدو كذات معرود لله المستقر وضمرا سندل قه له أنه عند من المناعم الأول ان والنائي الباعث (تَمَالِه هذا) عن فيما تعن فيه و (قوله ش) أي في مسئلة الصطر (مله كالوكس) الى المكتاب أ في النه إنه والفني الأقوله يحعل وقوله ولوادع ألى لمن (قهله وانتفاعه) أي العامل بارجه (هوليس) أي الانتفاع (م) عي العسين قول الذ (لواختلفا لخ) وأن قال العامل فارضتني فقال سالل وكتلف سدق المالك بمناه ولاأحرة للعامل مغنى وروض وفى شرحه مان أفاما بمنتين فالظاهر تقسد يربينة العامل لان معها ر بادة علم أه قول الذر (تحالفا) ولو كان القراص لمعهو ردار مومدع العامل دون الاحرافلا تحالف كنظيره فى الصداق مانة ومعى وشرح روض (قوله فاشها) الفاهر فاشمه أى ما فرادلكن في أصله صور والتثانية فهوها تقد رمضاف اله سدعر أى والاصل أشب ماند الرفهما (قوله ولاينة والعقدها مالتحالف) بل يفسخانه أوأحدهم أوالماكم كمفرز بإد الروضية عن البيان وان أضعر كازم المستنب بانه ينفسط يحرد النحه لف وصرحه الروياني مغيني وعش وذكريهم بين شريحالر وض ما بغيره و (خاتمة) بيلواتسة بري لعامل ولوفساما تتنع معتكم أوأم ولدوسالله تعالثهن ضدن وان كان عادلا أوفار ضد البجل من بلدة الى أخرى لم صراً لا له تم لزا الدعل التحارة ولوالمثرى بالفين لمقارض له وقدة ن فاشتها على وقعاله وغرم لهما الالفين التغريطه بعدم الافراد لاقهمتهما وان مالعامل واشتياما القراص بغير فكاود يبع عوت وعمده الوديعة والتآمت غيرها وسأتى في مايه وال حنى عبدالقراض فهسل يفديه العامل من ما لا أفراض كالنفقة علمة أولاوحهان أسهما تعراه غوامة وكذافي المعنى والروض معشر حمالامسللة موت العامل وقوله أصَّهما المرفقالا أرجهما لاذًا دره المالك من مال نفسه لآمن مال القرآض كالوأبق فان المقاوده على الحالك

والوكلة والوذ بعسة متحدان لان الاه اعتوكل والاوحساقاله النغوى ثمرأت أباز رعة يحشه وكاله لم بطاء عاء وعله مانا لاصل براءة فمشسه

انهرها لواختافا فيذكر

الدلمدقاة تخذوقول

الروضة لواعث لمدتمن

لادينه عاسه شاغرقال

بعثته بعوض صدف المعور

المد ومانحن فيهأولي واتميا

صدق معام مضطرفيانه

بعوض حلاللناس عسل

هذهالكه مة العطيمة والقاء

النفوس وأمضا الاصل

هنا عدمانتقالالك

علافهم (وكذا) صدق

في (دعوى الردفي الاصم)

كالوكمل محمل لانهأخذ

العسن النفيعة المالك

والتفاعسه هوليس مابل

بالعسمل فنها ويه فارق

الرجن والمستأحر ولوادعي

تلفاأوردائما كدبنسه

ثم ادعى أحدهماوأمكن

فسـلکالوادع.الربح ثم ^ا

وأمكن (ولواحناهافي

المشروط) له هوالنصف

لاخسلافهمافي وض

سعت وأسهاء زف

الشامعان (وله حرالشل)

لتعد ذروح وعاله الب

فوحسله قت وهوأحرة

مناه والمالك لوع كيه ولا

ينفسط العفدهنا والمحالف

و كلدالساقاني

هى معاملة على تعهد عر

أغابر مآمرفي البيبع

(كاب السافاة) (قَعْلَه هي معاملة) لي قوله وأفق في المفسى الأقوله و ما تغ إلى وأركانه "والي قوله وليس يَهْ زعه م في النه ايع الإ اكذب نفسه ثم قال خَسرت | قُولة و به يندنو إلى الكن النصر وقوله وأشار اليمالي الذر قوله معادلة) أي صيغة، عـ عِمة فيؤخذمنـــه جربه أركانها اهتعه برمي (قوله على تعهد أبيم) أي مخصوص هوالنخل والعنب سفي وغسيره (تولك من السق خبرنان اقوله غيء عُروَّا لنهامة والغني وهي مأخوذة من السق فقم السسن ويحكوب القاف اه وفي ا أوالنات منسلا (تحالفا) | عن عن عن سم عاصب وقول من السبة مكسر القاف وتشديد الماعوه وسيغار النحل (ه (قوله الذي هو الخ) هذائي معنى العادلاخذهامن السو دون تبرموا لرادأن على العامل وانهم كن فاصراعلي السور لكنه العسقد مع انفاقهما على | لمنا كان أكثر أعمه "جانفه اومؤنة أخذ تسنه (قوله فبل الإجماع)همه ذاصر بج في أنه بجره علم أمع أن أما حنيفة منعها كأسسأني الأن بقال لم يعتد يحلافه أشدة ضعف كآشارا ليه بقوله آلا تي وياغ أن المسلموالخ التقدها مر (عَمَالِهُ والأوحـ مماقله المغوى)مشي في آخرا اعار ية على خاذف وفيه البغوي (قوله كما ادع الربعاله / وَإِنْ أَذِهِ مِر بِحِهُ ادعى غَامِنا أُوكِدُ إِلْمِ مَقَالَ فَالْرُوسَ وَقَرَاتُهُ وَمَا فَالْسُرِحِ مر بادة (أي لدولاً بسفيده العقده أبالآغة المسالم) فال في سرح الروض واذاتحا لفيا فسعا العقد والنزاب الرجع الخسران المالنان ورحبت لاج تفايعالها مل الجانهي وأول الشارح ولاينفسط العقديا تحالف لايناني

ا بالخسران استادور جبست را المسلم التعلق أعلم الفائل الفائل المسلم التعلق التعلق التعلق المسلم التعلق المسلم ا

يحزعهن فمرافعين الستي الذي هوأهم اعمالها والاصل وبروبل الاجماح معاما مصلى المعطمة وسلم بهو دحيرعلي مخله وأرضها بشارنا بخرج منهامن غرأو زرعرواها أعان والحاجة رأسالها

والاجارة تعهادم ريتغر عالمالل علامع انه قدلا يطلع ثين وقديته ونالاجير في العمل لاخسده الاحراق بالغراب المشرق وديخالفة أيحداغة رصى المه عند فيها ومن تمد لفع صاحد وراعدان المعاملة مع الكفار عدمل (١٠٧) الجهالات مردود بان قل حركا فواستأسان

قدلا عَمْنَ الأَعْمَارِ فَعَمَا بِهِ ذَالَ إِلَى الأَسْعِمَ لَ وَهَذَا إِلَى العِملِ مَعْتَ وَشَرَ عِمْهِ وَ إقوالِهِ وَالأَسْرَةِ لَذَا يَجُوابٍ عماية لبان الحاحثة، فع الاحارة وقوله قدلا بعالم الح) أي قدلا يحصل له ثبي أن المسارم عني وشرح النهيج قَهِ لِهُ فَهِ دِينَهُ لَفَةَ أَي حَدَّ فِهَ اللهِ) والرِّدِمضاف الحرمفة والحالف الفائد القولة ومن ثم) أي من أجل أشتداده مف منع أني حدَّ فَدَّ للمَّ فَاذَ (قَوْلِهُ وَ زَعْمَا لَحَ)رد لِجُوبِ أَبْ حَدَّهُ فَتُونَ الْحَرِيان أَعْمَ لِهَا الْحَرْقِيلِيمُ مردودمان أهـــ آخ برالخ) عي والعاملة نم تحتمل الجهالات معالحر سن شدي وعش (قوله وعامل الخ) ولو كانا عامل صد آلم تعصوله أحرةالشل و مضمن بالاتلاف لانه لم يسلطه على الاتلاف لا بالتلف ولو متقصير مراهسم على جورتوله لم صحرك الذاعة رهالنف عملاف موعقدله واسماصف والبغ العمة كالعاره للرع مثار وقديشتمله قول المصنف واصبى مان براد في مله أوذا له ليكون عامارًا اه عش (قوله دون غيره) أى الرائصرف (قوله تعد) إلى عني أعلم وأنغى عن تقدير: وتقدير فوله من ولهم يتقدير انفسه عقب الزالا صرف والعد في حدالة كافي الرشدي تعجمن ما تزالا تصرف وصفها منه لافرق فها بيز كونها لنف م الاصلة ومن كوم الصي ويحدون الولاية (قولد وأست المالات) عبارة شرح الروض وف معم الولى الإمامة بساتين بيت المال ومرالا بعرف ماله كمو كذاّ رساتين الغائب فيما مفاهد قالوالز ركشي اه وكسذا في المغنى والهابة ألكن الففاكما قالة الزركسي (قوله من الامام) عن أوراً به ولوت بن الالك عدد لك هل يصح التصرف أملًا ف تفكر والافر ب الاوللان ألامام بالسال الكثم ان كأث الشعرة ماقدة أخذه او الارجاء على ستالمال الدعش قهله أرض موليه) أي رض بسنانه قوله في مناشمر) عطف الى منفعنا الزور قوله مُمسافة المراعطة على المجارال (قوله ساسالح) منعلق هوله اللابعد أي مدم العد (قهال ورده البلقيني الم عيارة النهارة وردا آباة يستى الم مردود كالله الولى العراق بالعام رل الم اله (قهله أنتصرله) أىلان الصلاح وقد يقالان كان اخال يحتشلولم يضير أحد العقاء ن الحالا أخر يحصل من مجوء عهما أكثر تمايح صل مع الانضمام فالوجه امتناع مذكره اب الصلاح وان كان يحدث لولم يحصل هذا الضير حصل أقل وتعمل الدالعقدين ولم يرغب فبذهالو حمحوا زماناكره مل وحويه وفد شيرالي ذلك قوله لتعين المصلحة الخ المراه لي جا أها عش الهَ بدُّوتُساوي الحاصلان ولم مخفًّا تعمل ولعل الأفراب حائلة عسَّدم الحوارّ لعسده الصلحة فليمر و (قوله و يحكمون به) أي فت الركالجمع عاسم الدعش قول المن (ومو ردها) أي الردم ... معدة مدا السافاد على مدأ مد الد معدى (قولد وتحو رصاحد الحصال الخ)ود والمهرية عبارته رمورده أنخل لوذكو را كاقتضا الخلاق ومرحبه الخفاف ونديناز عف بالعانس الجاه فارعش قوله الخفاف هوصاحب الخصال اه عبارة الحلمي فولة كويه نخلاه لوذكوراً مروذ كرأهل الخبرا أن ذكور انخل فد تذهر اه قول المن (في سامر لا محار الشهرة) احستر ريالا مجارة الاسفال كالمعلم وقصب السكر (غوله مردود بان على برانخ) بتأمل هذا الرد(قعله كالواسة أمنين) كو دهراهم ككام السلمين (قعله وليت المال بن الامام الم)عبآرة شرح لل وض وفي معنى الولى لامام في بسات بن ست المال ومن لا يعرف رائكموكذا ساتيزالفالسة ما فلهرقله الزركشي اله (فرع) فوكت لعمسل صياله يصحافه عر المال ويضمن الصي بالاتلاف لامالناف ولوية قصه برلالة لم ساملة على الاتلاف مرير قوله كان التصراف ر رعة عداء تمادمه باله الوروعسة آلى قوله و بالهمانة قد واالغين ألح) قديقًال انْ كان خَالَى بِعَالُولْمِ يَضِمُ حَسِدَ العقد بن الى مالال بريء حول غاره أتحوجلوم مجلوتهما كترم إعطلهم الاللماه فلوجه المتناع الأكر النالط زج والاكاستحت والفائدة الفقياء بفعارت لولم يحصرها الضمرحصل أنل أوتعشل أحدآ بمقاد من ولموقب والممقلوج والرماذ كرابل وجو بهوانه ذان ويحكمونه وباحم يشيران ذان أوله العين المصلحة لح فله أمل (قوله بأنه ليسي في عني المصوص علمه) كان رجه هذا المني اله غانسر والعناق أحمد

وركام سناء قسدان وموردوع ل وتمراساغة وكينامعهم وطهالعارمن يزمه (تعصمن)مالك وعامل (حاترالاعرف) وهوالرشب دالهتار دون غيره كالقراف (و) تصم (لعني ومحنون) وسعبة من ولهم بالولاية علهم عند المصلحة الإحسام الي الن ولبيت المال من الامام وللوقف من لاطره وأفتي ان الصدارح بعماعار لولى لساص أرض موليه باحرةهي مقددار منفعة الارض وقيمة الخمر خمسافة المتأحربسهم للمولىمن ألف سهماتمرط اللابعد دلك عيرة غيافاحشافي عقد الساقاة بسالضمامه العدقد الاحار أوكونه قصا محمور مزياد الاحرة الموثوق ماورده الملفي عماصله الهرماصفتان متمامنتان أ فلا تحراحداهم بالاحرى وبه يندر فدع استسهاد الزَّركشيله كَانَ الولِّي اذا وحدما اشتراه للمهلي معسا والعطة فيالفائه ألقارلو بزارش لكن التصرله ألو

العسقد تالاسة. واكد في الا خواته نيا الصلحة ذيه القرنسة إلى توكيه ضاء الشحر والغر (وموردها النحل والعنس) للنصر في الخل وألحق به العنب يح مع وجوب الزكاة و مكان الحرص وتجو ترصحب ألحدار الهاعلى له وأن التحل فتدود المنظر في إيام ليس في معنى المصوص علم واله ما معلى احتمار والقديمي قوله (وحو رها القديم في سائر الاعتراب أرد)

والاصل عدمانية لاالك عن الدافع وعدم (107) اصفيمن الجانبين الشغر طني القرض دون الوديعة ثماسندل بماس أول القرض ا الوكالة (قوله والوكالة والوديعة الخن) دليل لمحالف ة الانوار (عوله والاوحـــما قاله البغوي/مشير في آخر لعارية على خلاف د قاله الغوى أه سمرا أوله عنه)أي د قاله البغوي من قصدق الآخد ذوكذا ضمير علمه (قوله وكانه الم) أي أمار وعنو كذات معرود لله المنتر وضمرا سندل قوله أوعلمه المنامر الإول ان والثاني لآمات (تولدهذا) عن في الحين فيدو (قولدهم) أي في مسئلة الضطر (أولد كالوكيل) الحالسكاب في الله إنة والغني الاقولة بحقل وقولة ولوادع إلى لمن (قوله وانتفاعه) أي العامل بالربية (هوليس) أي الانتفاع (١٦) عَي العسن قول الآن (لواختلف الح) وأن قال العامل قارضتني فقال المالان وكيتلاصيد ق المالك بمنته ولاأحر تالعامل مغنى وروض وفي شرحه فان أفاما سنتبن فالظاهر تقسد يرسنة العامل لان معها ر بادة علم اه قول المذر (تحالفا)ولو كان القراض لمحمو وعلمه ومدعى العامل دون الاحرة فلاتحالف كنظيره ف الصداق م امه ومغني وشرح روض (قه له فاشهها)الفلاه رفاشيه أي ما ذفراد ليكن في أصله بصورة التشفية فهو على تقد مرمضاف اله سدع رأى وألاصل أشب ماخة الافهما (قوله ولا ينف صالعقدها ما التحالف) بل بغ-حفاله أوأحدهم أواخا كمكافي والدنالر وضهة عن السان والأشعر كالمالمصنف ماله ينفسخ بمعرد النح لف وصرحه الرو باني مفسني و عش وذكر سم ين شرح الروض ما يفده ، (خاتمة) *لوانستري لعامل ولوفساها يتنو معمكهم أوأم وآلدوسا للمائع الثمين ضهن وآن كان حاهلاأ وفارضه وليحلب من ملاة [الى أخرى لم صحرلانه على (الدعل التحارة ولواشتري بالفين لمقارض زله رقدة زفاشتهما على وقعاله وغرم لهما [الانفيز لتغر بطة معدمالافرادلاقه متهماوان والعامل واشد مال القراص بغيره في كالود مع توت وعنده الوديعة واشتهت غيرها وسأتي في مايه وان حني عبدالقراض فهيل يفديه العامل من مال القراض كالنفقة علمة ولاوحهان أسيهم نع اه شهامة وكذافي المغيني والروض مع شرحه الامسالة موت العامل وذوله

أصحهما نعرفقالا أرحهمالا فالديه ألمالك من مال نفسه لامر برال القرآض كم لوأيق فان نفقتروه على المالك

والوكالة والوذيعسة متحداث لان الابداع توكيل والاوحدماقاله البغوي ثمرأت أباز وعة يحشه وكاله لربيا بوعاله مان الاصل مراءة ذمشه

الهرحما لواخنافا فيذكر

الدلصدقان خذوهول

از وضية لو معث لمت من

لادنله عاسه شاغرقال

بعثته بعوض صدق المعور

المه وماتحن فيه أولي واتما

صدق معام مضط في أنه

ىعوض جلالأناس =_لى

هذمالكرمة العفايةوا قآء

النفوس وأبصا الاصل

هنا عدمانتقال اللك

علانهم (وكذا) بصدق

في (دعوى الردفي الاصم)

كالوكمل ععما المأخذ

العدش المفسعة المالك

وأتفاعمه هوليتي سامل

بالعمل فها وبه فارق

الرمن والمسأحر ولوادعي

تلفاأوردائما كذب

ثم ادعى أحدهماوأمكن

فسلكم لوادى لرمح ثم

وأمڪيز (ولواختاهافي

المشروط) لهأهوالنصف

أوالناثم شدلا (تعالفا)

لاختملافهسمافيءوض

العيقد مع اتفاقهما على

معتبه فأتسهداخذان

التمايعين (وله أحراسل)

لتعدذر رحوع قالدالب

فوحسله فتنه وهواجه

مناه والممالك الرعاكية ولا

ينفسط العقده نأر أعدلف

بوز كلاسافان،

أغاير مأمرفي البيدع

وان كان في المال راء اه *(كتاب الساقاة) * [(تَهْ لِهُ هِي معاملة) إلى قوله و أفتى في المفسى الأقوله و ما غزالي وأركانه " وإلى قوله وليس تأرّ عسم في النها إلا ا اكذب نفسه ثم فالخَسرتُ || فُولَة وبه منذ فع الى لكن النصر وقوله وأشار اليَّمالي النَّر (قِولُه معادلة) أي صيغة، عــ لومة فيؤخذمنــــه هده أركانها أه عد مرمي (قوله على أعهد أبعر) أي منصوص هو النخل والعنب سفي وغسره (تمالك من لسُق خبرنان اقُولُه هي عبارةً النهامة والغني وهي مأخوذة من السق فخرالسسان وكلون القاف أهروفي عش عن سير على مهم وفيل من السفي مكسر القاف وتشديد الماء وهوص غاز النحل اه (قوله الذي هو الناع هذائي معني العلة لاخذهامن السبق دون غيره والرادأن عمل العامل وانهم كن فاصراعلي السبق لمكنه الما كان أكثر أعمالها غواوم وتأخذت منه (قولوفيل الاجياع) هـ ذاصر به في أنها بحمو علم مع أن أما حنيفة منعها كأسساقي الأن بقال إمع ديخ لأوه أشدة ضعف كأشار الدمقولة آلا تحويا المرآ بن المنطوالخ (قوله والحاجة السالخ الانمالك لائم را دلايحسن أمهده أولا يتفر عله ومن بحسن و يتفرغ اعتمدهدا مر (عمله والاوجمه ماقاله البغوي)مشي في آخرا العار ردع إخار ف ما قاله البغوي (عماله كم ادع الريحال) وإن أذ يويحة ادى غلطا وكذبالم بقبل قاله في الروض وقد أقدم هذا في الشرح مر بادنا أي إدراً بعقب العقدة الما أنحد الماني الماني مر مراروض وإذانع الفرام العقد والحام الرجم الخسران الالادورجيت لاحزعا ملعامل المانتهي وتول الشارح ولاينفسه العقاب المحالف لايناني

ذلكلان الانفساخ عَبر الفسوالتهي والمد عمالي أعلم * الماساط عَبر الفسوالتهي والمد عمالية علم الماساطة) • هىمعاملة على تعهد يحر يحزعهن ثمر زمين السبق المذي هوأ هماع بالهاوالاصل فبدقيل الاجتاع معاملا مصلى المعلمه وسلم بهود حسيرعلي تخلف وأرضها بشعارماعرج مهامن تمرأو زرعرواه اشعان والحاجة رأسالها

والاجارة تعهاطير ويتغر بمال اللف الامرائه قدلا يطلع أي وقديته ون الاجير والعمل لاخسده الاحراق بالتراي المنظوق ودمخالفة أب حلفة رضي المه عنه فهاومن ثم فلفصاحبه ورعمه ان المعامل مع الكفار نحتمل (١٠٧) الجهالات مردود بان أهل حرير كافواستأمان

> ودلاعها لانعار فعتاج ذال اليالاسعد لوهداالي العمل معسني وشرح مهسور قوله والاجارة الخرجواب تما يقال ان الحاجة تنه فعر الاحارة وقوله الالا عالم النا) أي وولا عصل أنها من المارم على وشرح النهيج (قَهْلِهُ فَرِدِينَهُ لَفَةَ أَيْ حَنَّهُ فَمَاكُ)والردمضافِ الى مفعوله والخالف الى فاعلِه (قَمْلُهُ ومن ثم) أي من أجل استداده مفع منع أي حدَّ هذا للمنَّ فيهُ (قولدو زعم الحُرَّ) رد لجواب أي حدَ هُهُ مَن الخبريان العبدلة الخراق إله مردودبان أهدل خيرالل) أى والعمل أنه تحتمل اجهالان مع الحرسين شدى وعش (قوله وعامل لخ) ولو كانالعاما صدالم تصووله حرنالنها و يضمن بالاثلافيلانه لم سلطة على الاتلاف لامالناف ولو متقصير مراهيم على جوتوله لم أعجر كواذاءة دها الفسه علاف دلو اغتله واسه اصلحناه فالمغ كالمحاره الرعيمة الزوزد شتمله قول المستمواصي مان وادفيماله أوذاته لكون عاملا اهعش (قوله دون غيره) أي ما زُالتُصرِف (قوله تصد) إلم تغني الحرَّ وأنغي عن تقديره وتقديرة وله من ولهم متقد ترانفسه عقب الزالاصرف والمعدني حدائد كأفي الرشدي تصدمن بالزالتصرف ومفتها مندلافرة فهما بيز كونها لنف مالاصالة وميز كوخ الصي ومحنون الولاية (قول وأست المال الم) عدرة شرح از وص وفي معم الولى الإماري ساتين سيالمال ومرالا بعرف مااركه وكذآر ساتين الغائب قيما مفاجرة للوالز ركشي اه وكسذا في لمغنى والهابة للكن بالفظ كاقاله الزركشي قهادمن الامام عني أونا أبه ولوسين الالك عدد لك هل يصح النصرف أملًا فيه نظه والاقرب الإول لان ألامأم لأنب المالك ثمان كأت الثمر فهاقية تخذه اوالارجياء على سَالَالَ له عَشْ (قَولُهُ أَرضُ مولِمه) أي رض سَنالَه قولُه وَمَا النَّمِر) عَلَفَ إِلَى مَنفَعِنا لر وَقُولُه تُمُمسافاناكِ) عَمَامُتُ عَلَى الْجَارَا لِمُ ﴿ وَوَلَّهُ سِنْجًا لَمُ ﴾ منعلق يقوله اللايعد أي عدم العد (قدلي ورده البلقيني المني) عبارة النهاية وردالبلقيدني المردود كم قاله الولى العراق بالله مزل المناه (قوله التصرله) أى لأن الصلاح وقد بقال ان كان الحال يحتشاه لم يضر أحد العقد من الى الأسخر يحصل من مجموعهما أكثر تمايحصل مع الاتضمام فالوجه امتناع مذكرها ب الصلاح وان كان يحيث لوا يحمل هذا الضر حصل أقل أوتعمال أحدالعقد مزوله يوغب فبذاقلو حدحوازماذكر مهل وحويه وفد شيرالي ذلك قوله لتعيين المصلحة أ الح المبر على جداها عش مؤاملة تساوى الحاصلان ولمتحف المعمل ولعل الاقرب حائلة عسدم الجواز لعَسده المصلحة قليم ر (قوله و يحكمونه) عي فت ركالهمع عاسه الدعش قول المن (ومورده) عي ما ردم منة عقد الساقات علم مع له الد مغرى (قولد وتحو رصاحت الخصال المر)ولا والمهم عبارته ومورده أنخل لوذكو را كمافتضا اخازة، ومرَّمُ مَا الخفاف وقد مَارْعَف ما مَا أَسْرِ الح اهْ فَارْعَشْ قوله الخفاف هوصاحب الخصال اه عبارة الحلبي ولة كونه لخلارلوذ كورا مروذ كرأهل الحيرا أنذكورا لتخل قد تنصر اه قول المن (في سائر لا مجار الشمرة) احسر را بالا عارة الا عاله كالبطيم وقص السكر قوله مردودبان على برالخ) يتأمل عدا ارد (قوله كانواستأسير) عودمايم ككم السلين (قعله ت المال من الامام الماع بآدة شرح لو وض وفي معنى الولى لامام في بسات ن مث المال ومن لا معرف ا لكموكذا ساتها العالمة عاينة ما ينهرقله الزركشي اله (فرع) لوكان لع مسل صباله ينح وله حرة المال ويضمن الصبي الاتلاف لامالناف ولوما قصد للإلغالم بساطاء بالانلاف مرار قوله كان التصراه أ أنورُ ردَّمَةُ الى قوله و بالمهادِّنة والغيران) قديقال ان كان خاليجيناً ومينهم أحسد العقدين الى [تشخره صوره المجموعة مأكستر فما يحصل والالتاماء فالوجه المتداعة وأشير الناكص جوان كل يحسن لولم يحصل هذا الضبرحصل أنل أوتعمل أحد أعقد من وموتب والمعقوج وحوار مذكر بن وجو به والد يشيران ذلك قوله لا غيز المصلحة الخ فتبرأ مل (قوله بأنه ليسرف ، عني المنصوص عليه) كان رجه هذا المفياله

وأركاتم مستدء قسدان ومبردوع ل وغر صاغة وكإنباسع شرومها أعارمن كازمية (الصحمن) مالك وعامل (حاترالاصرف) وهو الرشب دانحة ر دون غىرەكالقران (و)تصح العبي ومحنون)ومـف من ولهم الولاية علمهم يمد الصلحة الأحماح الي لك واستالمال والامام وللوقف من الطره وأفني ان المسارح بعماير الولى لساض أرض مواسه باحرةهي مقسدارمنف عنا الأرض وقعمنا لثمر غمساقاة المتأحر بسهم للمولىمن ألف سهماشم طانلانعا ذلك عسرة عساق حسافي عقدالما وواسا بالشمامه اعدة دالادار وكونه اقصا محبور بزياد الاحرة الوثوق ماورده البلقيني عاماصله الهده اصفتان متما منتان

فلاتنجراحداهمابالاخرى

ويه شدد فدع استشبهاد

الزُركشيلة أن الولى اذا

وحدداشتراه للمولى معسا

والعبطة فيالفائه أغارلو

، زارش لكن النصر**له أنو**

ر رعة عداعةمادية باله

مازال تریء۔ ولیا تنا رہ

والفناء الفقهاء يفعلان

ذان ويحكمونه وباتهم غنفسر والعنافي أحمد العسقد فالاست. راكه في الأخولة من الصلحة في المرتب إلى تركها تداء المتحروا أمر (ومورده أنتيل والعاب) لمنصر في الخل وألحق به العنبيج مع وجوبالزكاتو مكانا لحرص ونجو تزدحب ألحداد لهأغلى فمول لتخل مقصودة منظرف بالعلب في معنى المصوص عليه وباله يناء في اختيار اللقديم في قوله (وجو رهـ القدَّ عَلَى سار الاعتار الثمرة) أ

والوكالة والوذيعسة متحدان لان الابداع توكسل والاوجعماقاله البغوي ثمرأيث أباز رعة يحشمو كانه لم بطاء عالم والماد المسام واعتذمته والاصل عدم انتقال اللاغان الدافع وعدم (١٠٦) اصفتمن الجانبين الشرطة في القرص دون الوديعة فراسندل بمامر أول القرض انهيما لواختاها فيذكر إ

اً الوكلة (قمله والوكاة والوديمة الخ) دامل لمحالف ة الانوار (عوله والاوجسماة له البغوي)مشي ف آخر الدلورفاا تخذوهول لعارية على خلاف، فله لغوى أه مرا أوله عنه أى ما قله البغوي من قص يق الآخد وكذا ضمير الروضة لومعث لمنتمن علمه (قوله وكاله اخ) أي أمار وعدوكذا صمر وعليه المستر وضمرات دل قوله أوعده المحمر الاول ان لاديناله علب شاغرقال والثاني للَّباعث (تُهَالِدهذا) مي فيماليون فيه و (قوله ثم) أي في مسئلة الضطر (أه له كالوكس) الى المكتاب ا بعثته بعوض سدق المعور في النه له والعلى الأقوله بجعل وقوله ولوادع إلى لمن (قوله والنفاعه) أي العامل الربه (هوليس) أي الهه ومانعين فيهأولي وانمأ الانتفاع (م١) عيها عدين قول الذر (لواختلف الخ) وأن قال العامل قارضتني فقال سالك وكينا لمصدق صدق معام مضطرفي اله خالك بمنته ولاأحر تالعامل مغنى وروض وفي شرحه فان أفاما سنتبز فانظاهر تقسد برسنة العامل لان معها بعوض حلاللناس عَلي إمادة علم أه قول المتز (تحالفا) ولو كان القراض لمحمو وعلمه ومدعى العامل دون الاحرة فلاتحالف كنظيره هذهالكم مة العظيمة والقاء في الصداق مُنه له ومغني وشرح وحول قوله فاشها / الفاهر فاشه أي ما ذوا دليكن في أصله بصور النشاءة النغوس وأبضا الاصل فهو على تقد رمضاف اله سيدعم أي وألاصل أشهائ الافهما (قوله ولاينة من العقدها الالتحالف) بل هنا عدمانتقالالك يفسخانه أوأحدهم أوالماكم كأفرز بادنالر وضمة عن السان وان أشعرية مالمستف بانه ينفسخ عمره عغلافه ثم (وكذا) بصدق النح لف وصرح به الرو باني مفسني و عش وذكر سيم ين شرح الروض ما يفده ، (خاتمة) * لواتسترى | في (دعو عالردفي الاصد)

العامل ولودساما تنفو معمكم وأوأم ولدوسا للدائع الثمن ضمن وآن كان عاه لاأ وفارضيه لتحلب من ملدة كالوكمل ععما إنه أخذ الى أخرى لم يحمولانه ترلى (الدعلي التحارة ولوائنتري بالفين لمقارمة بزله رقبة بزفائنتها على وقعاله وغرم لهما العسر الفيعة المالك الالقين لتغر يطه بعدم الافرادلاق متهما وان دان العامل واشتب مال القراض بغيره فيكانو دربع توت وعنده والتفاعسه هوليس جابل الوديعة واشتهث غيرها وسيأتي في مايه وان حني عددالقراض فهيها ريفديه العامل من بدل الفراض كالنفقة بالعسمل فنها ويه فارق علمة أولاوحهان أسحهم العرامه العرامة وكذافي المعسني والروض معشر حمالامساله موت العامل وقوله ألمرتهن والمستأحر ولوادعي أصُّهما تعرفقالا أرحهما لافًّا لديه ألما لك من مال نف لامر وال القرآص كالوأبق فان نقتروه على المالك تلفاأوردائما كذب نهسه وان كان في المال رب اه ثم ادى أحدهماوأمكن

(كال الساقاة) [(قوله هي معاملة) إلى قوله وأفق في المفسني الأقوله و ما غرالي وأركائها وإلى قوله وليسريخ زء يسم في النهامة الإ اكذب نفسه ثم قال خسرت | قَدِلُه و به بندنج الى لكن النصر وقوله وأشار النمالي المنز (قوله معادلة) أي صغة معد يومة فيؤخذ منه ه...ه أركام أله عد برمي (قوله على تعهد أجر) أي يخصو تبر هو النفل والعنب في وغسر: (تماله من المشروط) له أهوالنصف [[السَّق]خبرنان|قوله هيءبأرة النهاية والغني وهيءأخوذة من السقى ففج السسين وكون القاف اه وفي إ أوالثلث منسلا (تحالفا) | عش عن سيرعل منهج وقبل من السبق مكسرالفاف وتشديد الماعوه وصد فارا نخل اه (قوله الذي هو ا أألخ) هذا في معني العليالآخذ هامن السور دون غير ووالم ادأن على العامل وان لم مكن فاصراعلي السور ليكنه المآكان أكثراً على الهالفعاوم والمأخذت منه (قوله قبل الاجماع) هـ ذاصر بحق أنه بحمه علمه مع أن أبا الحنىفة منعها كأسسائي الأن يقاللم يعند يحالافه تشدقضعف كأشاراله مقوله الآثي وبالغ إن المنسلوالخ ا (قَالَةُ وَالحَاجِةُ سَالَمِالحُ)لانهاك لانحة رَّدَلاعِسن أَعَهُدَهُ وَلاَ يَتَفَرَّ لِلهُ وَمَنْ تَحِسن و يَ فَرَغُ

اعتمدها من (عُولِه والاوحد ماقاله النغوي)مشي في آخرااها وردع خلاف فالد البغوي (قعله كلوادي الربحال وأن أذر مربح مُرادى غاط أوكذ بالم بقبل قاله في الروض وقد تقدم هذا في الشرح م بادة (أني لد ولا يتفسم العقد هذا النج المدالة) قال في مرس الروض واذا تعالفه فسط العقد والخام بالرجم الخسران بالماللة ورجبت لاحرتها عالعامل الجانفي وقول الشارح ولاينفسط العقد بالتحالف لاينافي

قسل کے لوادعی لر سے ثم

وأمكن (ولواختلفافي |

لاختىلافهـمافي،وض

العسقد معاتفاقهما على

معت فأتسها ختلاف

المتبايعان (وله أحرَّالنثل) ا

لتعمذر وحوء عمله الب

فوحسله قتنه وهوأجؤ

سلدو للمالك لريح كهولا

ينفسط العفده بالراغداف

و كالسافاة) و

أفابر مامرقي السبغ

ذلك لانالانفساخ غير الفسط النهى والله عدلى أعلم * (كل المدافات) •

هى معاملة على تعهد تحر يحزعمن ثمر أدمن السبق الذي هوأهماع بالهاوالاصل فهرقبل الإجماعة عاما مصل المعلمة وسلم بهو دحيع على مخله وأرضها بشعارها بخرج مهامن عمرأو ورعرواه الشخان والحاسة وآسالها

والاجارة تعاضرو بتغر ماشالا تسلاموا فادلا ملامش وقديته وبالاجير في العمل لاخسذه الاحرة وبالغراب المنذوفي والخالفة أمحافة رضي المه عنه فهاومن تم فلفصا حده وزعمان المعامله مع الكفار يحتمل (١٠٧) الجهالات مردود بان هل حريم لواستأمان

والاعلى الأعدار فعد البرذال الي الاستعمال وهذا الى العمل مفيني وشرح منه وقوله والاجارة الخرجواب عماية لمان الحاجدة، فع بالإسارة وقوله وَلا عالم الحرائي وَلا عصل له ثبي من المُعارِم فلي وشرح النهيج (قَولَ فِي ديخِهُ لَفَةَ أَنِي حَدَّ فَهَاكُ)والردَّمِضَافِ الْمِمْعُولِهُ وَاغْنَالْفُ مِنَالِي فَاعْلِهِ (قَولُهُ وَمِنْ ثُمَ) أَي مِن أَجِهِ لِ أَسُدُ ادرَهُ عَفَ منع أني حَدَ فَعَالِمَهُ قَاءً (قَالِهِ و زَعِما لح)ريبلوب أي حدَه فَتَنَ الخبريان أعمه لوا الزقولية مردودبان أنسل خبرالم) عي والعدمل نمه تعتمل الجهالات مع الحربين شيدي وعش (قولِه وعامل الخ) ولو كانالعامل صدآله تصوفه محوة الشيار والضمن بالاتلاف لانه لم سلطة على الاتلاف لامالناف ولو منتقصة بر من الصبير على جودتولا لم تصور أي الااية وهاراف مجازف ملو عقدله ونسه اصطناه وسافعها كالمحاره الرع مثلا وأديشتمه قول الصنف واصبى بان برادفي مله أوذاته ليكون عامانا اه عش (قوله دون غيره) أي الزالنصرف (قوله تصد) إله تغني أنمل وألغي عن تقديره وتقد مُرفوله من ولهم يتقُد تُركنفه م عقب الزالة صرف والمعه في حاللاً كرفي الرشادي تعجم من حائز التصرف وصفها منالا فرف فعها بيز كونها ذلك واعتالمال من الامام لنفسه الاصالة ومن كوم الصي ومحنون الولاية (قولدوا بت المال الم) عبارة شرح الروض وفي معني الولى وللوقف من ناظره وأفتى لامام في سياتين مث المبال ومن لا يعرف ما يه يمو كذار بياتين الغائب فيما مناه رقاله الزركشي اه وكسذا في ان المداع بعدا محا المغنى والنهارة ألمك بالففائخ قاله الزركشور (قولومن الأمام) وأوراث ولوتيسين المالك عدد لك هسل يصح التصرف أملًا فيهانط والاقرب الاول لان ألاه مناك المالك ثم ان كات الثمرة ماقية تُخذه اوالارجيه على ا ـ تالمال الدعش (قوله أرض مولمه) أي رض سنانه قوله إذ منالهم) عطف إلى منفعة الزور قوله عُمُ مَسَافَةًا لِي عَالَمُ عَلَى الْجَارِ اللَّهِ (قَوْلَهُ سَيِّتًا لَيُ) مَعَلَقَ عَوْلَهُ اللَّالِيعَدُ أي عدم العد (قَوْلَهُ وَرَدُهُ اللقيني المرَّ)عَهُ رَدَّالْهَامَةُ ورِدَالْبِالْقِدِينِي الْمُمْرِدِينَهُ قَالِهُ الولْحَالِمُ اللهُ مِزْلَا لِ الْهِ (قَوْلُهُ انتصرله) أى لا من الصلاح وقد بقال إن كان اخال يحدث ولم يضير أحد العقد من الى الأسخر يحصل من مجمى عهما أكثر تماعصل مع الانضمام فالوحدامتناع مذكروا ب الصلاح وان كان عدث لولم يحمل هذا الصر حصل أفل أوتعمال احدالعقد مزوام يوغب فبذهالو حدجواز مذكره مل وجويه وقد يشيرالي ذاب قوله لتعبين المصلحة أ اعهقدالاحار أوكونه نقصا الخراسم عاليج آهاعش تؤيمانوتساوى الحاصلان ولإبخضا تمعمل ولعلىالاقرب حاللذ عسدما لجوازأ محمور بزياد الاحرةالموثوق لعدم الصلحة قاعر ر (قوله و يحكمون 4) كوف ركالجمع السداد عش قول المن (ومو رده) كي ماورده البلقيني عاجاصله رارده منه عقد الساقات ما من له عد مفرى وقوله وتحو رصاحت الحصال الخرى وقالم به عدارته المسماصفتان متسابنتات ومورده أنخل ولوذكو راكافتضا اطلاقه وسرعُ به الخفاف وقد منزع فسما به لسوال اه قالعش قوله الخفاف هوصاحب الحصال اهتبارة الحاني أولة كونه نخلا، لوذكورا مروذ كرأهل الخبرا أنذكور 🛘 فلإنجبرا حداهم بالاخرى نخل قد تنمر اه فول المن (في سائر لا محار الشمرة) احسار زيالا محار تالا به فياه كالعليم وقص السكر ا عواد مردود بان على برالخ) يتأمل عد الرد (قوله كانوامسنامين) كي وهمادم حكام السلين (قوله وليت المال من الاماماك) عبآدة شيرح لو وض وفي معنى الولى لامام في بسائسين مت المال ومن لا معرف رائكموكذا إساتين الغائب في ما يفهرقله الزركشي اله (فرع) لو كان له مسل صبيالم المحرفة عرق المثل ويضين الصبي بالاتلاف لأمالنا لمساولو متقعد لميلانه لم ساماته على الانتلاف مراء قوله لكنَّ المصرام أنورَ رهــــة الى قولة و المهاه تقر والفيزاخ) قديَّة الناتُ كان خاليجيت لومُ ينضمُ حَــــد العقدين ال أخوحصل مجمونة مأعكر مماعصل والاضمامة فوجامتنا فبرناس العازجوان كالمحت لوايحصل هذا الضمحصل أنل أوتعمل أحدآ معقدين والمونب ويساقلو جاجواز وذكر بل وجو بعواد إ

العسقدين لاستدراكه في الأخرانه بن الصفحة دما ترتب بني تركه ضاع لشعبروا الجر (ودوردها لتحل والعب) تنتصر في الخل وأخلق به العنب يحمع وجوبالزكاز مكانا لحرص وتحو ترصاحك الحصاراتها تأتي لهول لتخل مصودة منفرق العابس في معلى المصوص ملمه وراله ماه على اختيار الفديمي قوله (وحورها القديم في سائر الاستار الفرو)

آ وأركام سناء فسدان وموردوي ل وتمراصاغة وكيمامع ثمر وطها تعارمن كزمية (نقصمن) مالك وعامل (ماتران عرف) وهو الرشد الحدر دون غبر: كالقران (و) تصح (اعنى والجنون)وسفية من ولهم الأولاية) علمهم صدالمصلحة لازحتاج ألي

ولي الباص رضموله باجرةهي مقددارمنف عا الارض وقعاله فمرغمساقاة الستأحربسيم للمولىمن أنف سهم إشرط الالعاد ذلك عسرة مسافحشاني عقد الماقة مسالهمامه

ويه بأردف م استسهاد الزركشي له بأن الولى اذا وحدما اشتراه للمولى معسا والعلمة فيالقاله أيقاولوا رزارش ليكن التصرله أ**نو**

مال وي مر ول عار والذرا الفقوة فافرن دنان وعكموناه وبأتهم يشيران ذال توله لا عين المصلحة الح فليداً مل (قوله باله ليس في عين المنصوص علمه) كان رجمه هذا المتي اله

غانسروالعزف حمد

والوكالة والوذيعسة متحسدان لان الانداع توكسل والاو حصاقاله البغوي ثمرأيث أباز رعة يحشه وكاله لم بطاء عاسه وعله مان الاصل براء ذفشته والاصل عدم انتة ل اللاعن الدافع وعدم (١٠٦) اصفتمن الجانبين الشغرطة في القرص دون الود اه نثر استدل بامرأول القرض انهمما لواختافا فيذكر

والإجازة تعاصرو بتغر بمالى الاسلام اله قدلا عللم شي وقديته وبالاجيرى العمل لاخسده الاحرة وبالغ إن المنفوق وديخالف أي حدافة

رضي المدعنة فهاومن ثمّنا لفعصا حده وراءم إن المعاسلة مع السكفار بحدم ل (١٠٧) الجهالات مردود بان على حركانوا مستأسان

الاعلى الأعمار فعد الردال الى الاستعمل لوهذا الى العمل معدد وشر عرمهم (قهله والاسرة للم حواب

عماية ل إن الحاجة تنه فع بالا عارة (قولة فدلا يعالم النه) في فدلا يحصل له نبي من المعارم عني وشرح النهج إ

(قَولَهُ فِي دِينِهُ لَغَةَ أَي حِدْ فَمَاكُ) والرَّدْمُ عَالْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَاغْنَا فُكَ الْحِ ال

أستداد منعف منع أن حدَّ فعالمه في قارقول و رهم الح)رد لجوب أبي حدَّ هُ فَيَن الحربان أعد له الحرقول إ

مردودبان أهـــلنخ برالم) عي والمعاملة عمد تحاصل الجهالات مع الحربسين شدي وعش (قوله وعامل

الخ) ولو كانا العامل صدالم تصعوله أحرة الشها ورصعين الاتلافي لانه لم سلطة على الاتلاف لا النلف ولو

متقصد مر مر الهسم على جوقه له لم أصم أي الذاءة وها مناف منالاف ولو مقدله ولسه اصلحة ولن في العجد

كالحاره الرعومثلا وندبشماله قول المستف واصي بان مرادفي مله أوذاته لكدن اماز اهعش (قوله دون

غيره) أى الرائصرف (قوله أصد) إلى غنى العلى والغنى عن تقديره وتقدر والمن ولهم بتقدير الغسه

عقب الزالتصرف والمعدني حياتذ كأق الرشدي تعجمن بالزالتصرف وصفه أمندلافرق فهابيز كونها

لنفه مالاصالة ومن كوم الصي ومحنون الولاية (قول ولسن المال الم)عيارة أمر حالروض وفي معم الولي

الإمام في سياتين ست المبال ومرولا بعر في ما يسكمو كذاً رساتين الغائب قنا مفاهور قالوالز ركشي اه و كسذا في

الغني والنهارة ألك الففاكلة له الزركشين في إلى إلى الدام ، و أورا للمولو تسين المالك عدد لك هسل يصحر

التصرف أملًا ف الملك والاقرب الأول لان ألام لم لائت الم لك ثم ان كانت لذمر فياقمة أنحاذه والارجاء على

ت المال له ع ش (قوله أرض مولمه) أي أرض سنانه قوله إذ منا تشمر) معاف على منفعة الخزو (قوله |

مُمسافاة الله) عطف على المحارال (قوله بسبب الله) متعلّق قوله اللابعد أي عدم العد (قوله ورده

لبلقسني الح)عبارة النهارة ورد البلقسني الخمر دودكي قاله الولى العراق باله لم زال الحراق اله (قهله التصرله)

كىلاين الصلاح وقد بقاليان كان الحال يحبث لولم يضير أحد العقدين الى الأشخر يحصل من مجموعهما أكثر

العصل مع الأنضمام فالوجوامتناع ماذكرها بم الصلاح وان كان عيث لوا يحصل هذا الضر حصل أقل

وتعطل احدالعقدن ولم ترغب فبله فالوحمحوا إماذكره بل وجو به وقد شيرا في ذلك قوله لتعان المصلحة

لخ نسم على جداه عش مؤردلونساوى الحاصنان ولم يخف المعمل ولعل الأفرب حالله عسدم الحوار

لعسدم الصلحة فاعرر (قوله و يحكمونه) أي فت ركالجمع علمه الدعش قول المن (وموردها) أي

دارد مستفدة قد الساقات المام أصلة أه مفين (قوله وتحو رصاحب الخصال الخ)وف قالم منا عمارته

مُورده آنتخل ولوذكو را كاقتضا الفاذة وومر حُربه الخفاف ونديناز عف مالة أسرالج الهُ قال عش

نخل قد تنمر اه قول المن (في سائر لا محار النمرة) احسار را لا محارة الا ـ قاه كالبطيخ وقصب السكر

عَوله مردود بان على يرالج) يتأمل عد الرد (قوله كانوامستأمنين) ي وعماهم كمم السلمين (قوله

وليت المال من الامام اللي عبآرة شرح لو وص وفي معنى الولى لامام في بسائسين بت المال ومن لا يعرف

المثل ويضمن الصبي بالاتلاف لابالتلف ولوية قصد مرلانة لم بساطة على الاتلاف مرار قعاله كمن التصراء

نور ردحنالي ولهو بالهمادتية والغيزاخ) قديقاليان كان خانيج بدلوم ينضم حسدالعقدين الي

لولم يحصرهذا الضمرحصل أفل أوتعطل أحدآ لعقد من ولم يؤجب وسافا وجرجوا ومذكر بالروجو بعواما

يشيران ذلك قوله لاهيز المصلحة الح فليتأمل (قوله بالهليس في على المنصوص عليه) كان وجمعه اللي اله

وباله بناه على اختياره المقديم في قوله (وجو زها القدَّ عَلَى سائر الانتجار النَّمْرُ أَ)

تخرحصل مجمودتهما كترثم إعصل والالتماماة لوجه المتباسدة سراان لعارج وان كالمتعث

توله الخفاف هوصاحب الخصال اله عبارة الحلبي قولة كونه نخلا الوذكورا مروذكر أهل الخبرة أنذكور 🛘 فلا تجبرا حداهم بالاحرى

لعسقدن لاسبة واكدني الأخوانه زالصلحة ذيا المرتب ليتركه طباء المتحروالثمر (وموردها للعل العنب)تنصر في العل وأطق به

لعنبيع معوجوبالزكاذو مكانا الحرص وتتحو تزصحت أخصارا فهاتأتي لمول أنخل فصودة منفارق بالعليس فيمعني المصوص علمه

ا وأركام --- الما فــدان

وموردوم ال وتمر مصافة

وكإنبامع شروطها أعارمن

كازمية (تقصمن) مالك

وعامل (ماترال عرف)

وهو الرشب دالختار دون

غىروكالقرات (و) تصح

(اعبى وجنون) وسف

من ولهم بالولاية) علمهم

مند المصلحة الإحتمام ألي

ذلك ولبيت المال من الامام

وللوقف من ماخره وأفتى

ان المدارح العدايمار

لولى لساط أرض موليه

باحرقهي مقدارمنف عة

الارض وقهما الثمرغ مساقاة

المنتأحر بسبم للمولىمن

أنف سهدوشم طان لابعد

ذلك عرر فاعتناه حشافي

عقدالماقة باسالضمامه

اعسقدالاحار وكونه نقصا

محمور برياد الاحرة الموثوق

ماورده المفنى عاماصله

انه_ماصفتان متماينتان

ويه بندر قدع استسهاد

ارزكشي إله أن الولى اذا

وحدداشتراء للمولى معسا

والفاطة فيالقائه ألقاءرلو

بزارش لكن التصر**له أبو**

زرعة مسداعتماداله باله

مازال بریء۔ ولا عارا

والمناء الفقياء بفعارت

ادال وبحكمون بهوراحم

اغانسر والعراقي حمد

الوكلة (قَوْلُهُ وَالْوَكَاةُ وَالْوَدِيعَةَ أَخُ) دَلَيْلُ نِخَالُهُ مِنْ الْأَنْوَارُ (عَوْلُهُ وَالْرَحِمَا فَالْهُ الْبَغُوى)مشي في آخر الدلمد فالأخذو قول لعارية على خلاف منه لغوى أهدر أوله عنه أى الله النغوى من أعد قالا خدو وكذا ضمير الروضة لومعث ليبتمن علمه (قعاله وكله الم) أى أمار رعم و كذاف معر وجله المستر وضمرا سندل قعله أه علمه) المعمر الاول أن لادينه عاسه شاغرقال والنَّانَ البَّاعِثُ (أَهْ لِهُ هُمَا) عَنْ فِي مَا يَحْنُ فِيهُ وَ (عَوَلَهُ ثُمَّ) أَيْ فُرِيسُهُ الْفِيطُ بعثته بعوض صدق المعور فى النه له والفنى الاقوله يحفل وقوله ولوادع إلى لمن (قهله وانتفاعه) أى العامل الربد (هوايس) أي البه ومانعن فمأول وانسأ لانته عُ (١٦) عي بالعسين قول الذي (لواختلف الخ) وأن قال العامل قارضتني فقال المالك و يتلاصد ف صدق معام مصط في أنه المالك بمناء ولاأحر العامل مغنى وروض وفي شرحه فان أفاما سنتبئ فالظاهر تقسد برسنة العامل لان معها بعوض حلاالماس عسلي ر بادة علم اله قول الذر تحالفا)ولوكان القراض لمحمو رداسه ومدعى العامل دون الاحرافلاتحالف كالظايره هدوالك مة العظامة والقاء فى الصداق نهامة ومغنى وتسرح روض (قوله فاشها) ألفاه وقائمه أي ما افراد ليكن في أصله حورة التثلية أ النغوس وأبضا الاصدل فهوعلى تقد رمضاف اله سدعراً يوالاول أشد ماخة الافهما (قهاله ولاينف ما العقدها مالتحالف) بل هنا عدمانتقال الك يفسحنانه أوأحدهم أوالماكم كجفرز بادنالرون أعن البدان وانأ شعرية مالت نف باله يافسخ بمعرد

مخلافه ثم (وكذا) بصدق المحد لف وصرح به الروياني مغسني وعش وذكريهم بيرشير حالر وض ما مفيده * (خاتمة) * لوائستري في (دعر يالردفي الاصم) العامل ولوفساما تتنع معمكم وأوأه ولدوسا لله ثعالثي ضمن وآن كان عاه لأأ وفارضه التعلب من ملدة كالوكمل محمد الانهأخذ الى أخرى لم صحراً له على ذا أند على المحارة ولواسترى الفين لقارت زله رقاة بن فاشتها على وقعاله وغارم لهما العسر الفسعة المالك الالفين لتغر اطماعه والافراد لاقرمتهما وان مات العامل واشد والافراض بفيره في كالود وعوث وعنده والتفاعيه هوليس مابل لوديعة واشتهت غيرها وسأثى في مايه وان حني عبدالقراض فهل يفديه العامل من مال القراض كالنفقة بالعمل فنها ونه فارق علمة أولاوجهان أسحهم انع أجامة وكذافي المغيني والروض معشر حدالامسيالة موت العامل وقوله الرنهن والمسأحر ولوادعي أتَّهُ هما العرفقالا أرحهما لأفَّ لديه ألما لك من مال نفسه لأمن مال القرآض كم لوأيق فأن نه قدّروه على المبالك تلفاأوردائما كذب نسه وان كان في المال رب اه

(كأب الساقاة) (قَوْلُه هي معاملة) لي قوله وأفقر في المفسني الأقولة و بالغ الي وأركانها والي قوله وليس تازعهم في النها يه الأ قولة و به مندفع الى اكن النصر وقوله وأشار المهالي المن (قوله معاملة) أي صفة، عالومة فيؤخذ منه حمد أركانها اله عد مرمي (قوله) تعهد أحرى أي خصوص هو النخل والعنب و غسره (تماليس السُّقِ)خبرنان القوله هي عبارة الفراية والغني وهي مأخوذة من السقِّ فضر السَّدَرُ ويكون القاف الهوفي عش عن سير على منهيج وقبل من السبق مكسير القاف وتشديد الماء وهوصه غاز انتخل اه (قهله الذي هو لَحْ) هذا في معنى العاد لأخذها من السبق دون غيره والمرادأن على العامل والنام كن قاصراعلى السبق لكنه

لمَّا كَانَ أَكْثِرُ أَعِمَالِهِ الْفِعَاوِمُ وَمُؤَامَا خُذَتْ مِنْ وَهُولُهُ قِلْ الْإِحَاعِ) هذا صرب في أنها بجدع علم مع أن أبا حنيفة منعها كأسسائي الأن يقالل يعد يخلافه لشدة ضعف كأشار الدمقولة الآني وبانغ أن النسفوالخ وتجاله والحاجة اسنالها لخ)لان مالك لاشح والدلايحسن تعهدها ولايتفر الهومن يحسن وينفرغ التنمده المر (غولدوالاو حدماقاله المغوي)مشي في آخرا الهار ردّ على خارف ما قاله البغوي (قوله كم إدع الريحالي وان أنه مو يحثم إدع غاما أو كذبالم بقبل فاله في الرون وقد تقسده هذا في الشهرج ير بادة لا أيراله ولا يسفسه العقد هذا بالتحالف المرافال في أمر حالروض وإذا تعالفه فسط العقد والحاجب الرجع

*(كأراا_ افا) *

يحزمن ثمرته من السقى الذي هوأهم اعمالها والاصل فجرفها الإجماع معاما مصلى المه عليه وسلم بهو دحير على مخلج

الخسران المالك ووحبت لاحزاءا ملعامل المزانهسي وأول الشارح ولاينفسط العقد بالتحالف لايناني

والمالانفساخ فيرافس التهى والماعالي أعلم

وأرضها بدمارماعر جمنهامن عمرأور رعرواه المعدد الحاحدات الما

ثم ادعى أحدهماوأمكن

فسلكالوادع الرع ثم 📗

اكذب نفسه ثم قال خسرت

وأمكن (ولواحتاهابي

المشروط) له هوالصف

أوالتلثمث لا (تحالفا)

لاختىلانه_مافي،وض

العيقد مع اتفاقهما على

معت فأنسبها خذاف

المسابعان (وله أحربالشل)

هى معاملة على تعهد تنعر

الماير مآمرفي البسع

* (كلارالمسافاة) *

ينفسح العفده ذار لنحالف

فوحسله فنمته وهوأحرة مناه والمالك الريوكيه ولا

لتعد فررحوع عاله الب

والوكالة والوذ بعسة مخدمان لان الامداع توكيل والاوحدماقاله البغوي ثمراأت أباز وعايعته وكانه لربطاء عارموعاله بان الاصل تراء ذمشه والاصل عدم النة له الله عن الدافع وعدم (١٠٦) الصيغة من الجالبين المشرطة في القرض دون الوديعة تراسيد ل بمام أول القرض انهمما لواختافا فيذكر الوكلة (قماله والوكاة والوديعة الخ) دليل لهائف الانوار (عماله والاوحب ما فاله البغوي)مشي في آخر البدل صدف الشخذو قول العارية على خلاف و قله النعوى أه سر أوله عنه المي راقاله النعبي من قص بق الا تحسد و كذا فتمسر الروضة لو معث لمدت من عليه (قه له وكنه الم) عن أبار رعة وكذات مبر وعله المستر وضميرات دل قهله أه عاسه) المعمر الاول أن لادينه علمه شاغمقال والثاني لأباعث (تولدهنا) عي فيمانيون في و (قوله ثم) أي في مسئلة الضطر (أوله كالوكيل) الحالسكاب بعثته بعوض صدق المعول في النه الله والفني الأقوله بحمل وقوله ولوادعي ألى لمَّنَّ (قَولَ والمُقاعه) أي الْعَلْمَل بالريَّة (هوابس) أي الانتفاع (م١) عي العدن قول الذن (لو اختلفه الخ) وأن قال العامل قارضتني فقال ما الك وكيتلا صدف

المد ومانحن فدوأولي وانسأ صدق معام مضا في أنه السالك بمينه ولاأحرنا لعامل مغنى وروض وفي شرحه فان أفاما سنتب فالفاهر تقسد بربينة العامل لان معها بعوض حلاالناس أمسلي ر بادة علم أه قول التر (تحالفا) ولو كان القراض لمحمور وعلمه ومدعى العامل دون الاحرافلا تحالف كالمامره هذمالكرمة العظامةوا قاء في الصدّاق مُزالة ومغلى وشرح روض قوله فاشها/الفلاه فاشمه أي ما ذفر ادليكن في أصله بصورة النثامة . النفوس وأبضا الاصل فهوعل تقدر موضاف الدسدي وعيرالاب أشدان الفهما وقمامولا بفه مالعقده الالتعالب ال هنا عسدمانقالالك يفسخناله أوأحدهم أواعا كمكافي زياد الروضة عن السان وان أشعري زم المتسنف باله ينفسخ بمعرد مخلافهم (وكذا)صدق المحد لف وصرحه الروياني مغيني وعش وذكريهم بي شير حالر وض ما بغيره ، (خاتمة) *لواشيتري في (دعو عالردفي الاصم) لعامل ولوفساما نتنع تنعه كحمر أوأم ولدوسا للمائع الثمي ضمن وآن كان حاهلا أوفارضه المحلب من ملاء كاوكمل محمل الهأحذ الى أخرى لم صحد لايه تمل أرا ثديل أخدارة ولو المثري بالفين لمقارمة بالهوق قاب فاشتها على وقعاله وغرم لهما العسار أنفيعة المالك الانفين لتغر اطه بعده الافراد لاقهمتهما وان مالعامل واشته مال القراص بفيره في كالود مع عوت وعنده وانتفاعه هوليس مايل الوديعة واشتهت يغيرها وسأتى في مايه وان حيز عبدالقراض فهيل يفديه العامل من مال القراض كالنفقة بالعسمل فنها وبه فارق علمة أولاوحهان أسحهم العراه الهامة وكذافي المغسني والروض معشرحه الامسالة موت العامل وقوله

وان كان في المال راء اله

المرخن والمتأحر ولوادى

تلفاأورداغ اكذب

ثم ادعى أحدهماوأمكن

فسل کے لوادی الربح ثم

المشروط) له أهوالنصف

أوالنلث مشالا (نحالفا)

معتبه فأشبها اختلاف

المتبابعان (وله أحربالشل)

أغامر مآمر في البدع

و كاراساقان) و

هي معامل على تعهد عر

وأرضها بشطرها بخرجمها من عرأو زرع رؤاه اشتخان والحاجة داستالها

اكدب نفسه ثم فالحسرب ا أقوله وبه يندنع الى اكن النصر وقوله وأشار النمالي المن (قوله معادلة)أى صفة، عساؤمة فمؤخذ منه وأمكن (ولواخاه في ا حميه أركانها الاعصاري (قوله). تعهد نعم / أي ينصوب هو النخل والعنب وعصر: (قوله من السُّق خيرنان المُولِم هي عبارة النهاية والغني وهي مأخوذة من الستى فقع النيسان وكون القاف أه وفي ا عِشْ عن سير على منهم وقدل من السبق مكسير الفاف وتشديد الماء وهوصهُ عَارَالْتَعَلَّ 'ه (قَعَلَه الذي هو لاختىلاقه_مافي،وض آخَ) هذا أنَّ معنى العابدُ لاتخذها من السوَّ دون تعرووا له إدأن على العامل والنَّام يكن قاصراعلي السقي لكنه العيقد مع اتفاقهما على لمَّ الكَانِ أَكِيرُ أَعِمَانُهَا لَغُوا وَمُؤْلِةَ أَخَذَتُ مِنْهُ [قولُه قبل الإجباع]هـ لذا صربح ف أنها بحدج علمه مع أن أبا حنيفة منعها كأسساني الأن بقاللم بعاد يح الافه أشدة ضعف كأشار المهقولة الآتي وبالغ آن المنطوالخ (قَالُهُ وَالْحَاجِةُ. مُمَّا لَهِ الْحَرَاكُ لَا تُعَرَّا لَالْعَالِمُ لَا تُعَرِّفُ وَلَا يَتَفَرَّا لَهُ وَمن يُحسن و يَ فرغُ

أجهما العرفة الأرحم مالاذًا له المالك من مال نفسه لام برال القرآض كم لوأ بق فات فقتروه على المالك

(كاك الساقاة)

[(قَدْ (هجي معاملة) إن قوله وأفق في المغين الأقوله و ما غزالي وأو كانهم والي قوله وليس يَرْعه سبف الهمالة الإ

لتعدذر رحوع عالدالب اعتمدها مر (عمله والاوحسه ما قله النغوي) مشي في آخرا اعار ردع إخارف ما فيله البغري (قعاله فوحسله فتنه وهوأحرة كِلْهُ الدِّعِ الرِّيجَانَا ﴾ وأن أقه مو بحثم لاعي غالما أوكلا بالم مقبل قاله في الرُّ ومن وقد تقدم هذا في الشرُّ ح مناه وللمالك لوعد كيه ولا ير بادنه إلى ولا يتفسط العنده فالأتحد لف إلى في تريم الروض وإذا تعد الفرائع الموالعند والحراب الرجع ينفسم العفده نآرانحال الخيسرأن المالادورحت لاحزاءا ملعامل الماانهي وتول الشارح ولا ينفسه العقابا تحالف لايناني و المسرو والدلان الانفساح تير الفسط النهى وأنه عمالي أعلم * (كأسالسافان) •

يحزمن فرردمن السق الذي هوأهما عمالها والاصل فبدقبل الاجماء معاما مصل المعامد وملم بهو وحسرعلي مخلب

والاجارة نته دنمر ويتغر بمالى اللنسالام والديد لليطلع شي وقديته ون الاجيري العمل لانجسده لاحراق بالغرابن المذوفي والمخالفة أي حدافة رصى المدعن فهاومن تم في لفعصا حده وراءم أن المعاملة مع السكفار عدم لل (١٠٧) الجيالات مردود بان أهل حرك تواسستأسان € وأركام مستعندان ولا عن الأميمار فعد أجذاك الى الاسعد لوهذا الى العمل معدى وشرح مهر (قوله والاجارة - حواب وموردوم ال وتمراصاغة عما يُقِل ان الحاجة تد فو الإجارة (قوله قد لا يقالوا لم) أي فولا يحصل له شيء من المازم على وشرح المهمج وكالبامع ثمر ومهاتعارمن (قول: فرديخ لفذ أي حدَّ هذا لـ) والردمضاف الي مفعوله وانحالف ذالي فاعلا (قوله ومن ثم) أي من أحسل كالمسه (عدم) مالك أَسْتَدَادَ صَعَفَ منع أَنْ حَدَيْقَة للمَسْ قَاءُ (قَوْلَة و رَعْمِ الحَ)رِد لجوب أي حدَيْمَة عُن الخبريات أه -إما الحراق إله وعامل (مارالاصرف) مردودمان أهـ لنه برالم) أي والمعلملة غد تحتمل الجهالات معالج سن شدي وعش (قوله وعامل وهو الرشب دالحتار دون الخ) ولو كانا العامل صدالم تصعوفه أجرةانشيل و يضمن بالاتلافي لانه لم سلطة بيل الأثلاف لا بالتلف ولو غبره كالقرائب (و) تصم متقصير من اهميم على جوقولدلم أمم أي اذاءة دها الف علاف ملوءة دله واسه اصلحة والمعق العمة (لعبي ومنون)وسيف كامحاره للرعيمة الزوقد شتمله قول الصنف واصمى مان يراد فيمله أوذاته ليكدن امراه عش إقوله دون من ولهم بالولاية)علمهم غيره) أى الزالنصرف (قوله أحد) إلى تعلى ألحل وألغى عن تقديره وتقديرة واله من وأسم متقدير الفسه عند المصلحة الإندياج الي. عقب الزالتصرف والعدني حداثذ كأفي الرشدي تصعين والزالتصرف ومعتبا مدالافرق فهاريز كونها ذلك ولسسالمال من الامام النفسه الاصالة ورمز كونرالصي ومحنون الولاية (قول واست المال الـ) عدارة شرح الروس وفي معني الولى وللوقف من باطره وأفتي الامام في ساتين سيالمال ومن لا يعرف ماله كموكذاً رساتين الغائبةَ بما نفاه رقاله لز ركشير اه وكسذا في ان الصارع بعماية لمغنى والنهابة ليكن الففاكاقاله الزركشي (قوله من الامام) أي أونا لبدولو تبسين الذلك عدد للذهال إصحر الولى لساص أرض موليه النصر في أملًا ف تغابر والاقرب الاول لان ألام آم ماائب المالك ثم ان كانت لذمر فياة مة تحذه. والارجيه على [باحرةهي فددارمنف عا شالمال اله عش (قوله أرض مولمه) أي رض بستانه قوله قسة الثمر عداف يا منفعة الجور قوله الأرض وقهة الثمر غمسافاة ثم مسافة الـ) عداف على المحار الخ (قوله ساسا لـ) منعلق فوله ان لا بعد أي عدم العد (قولي ورد. المتأحربسهم للمولىمن للقمن الم) عمارة النهامة ورد الماقسني المرمر درد كالله الولى العراق باله لم مزل الما هر قوله التصرله) الف سهديشرط الابعد أى لا من الصلاح وقد مقال إن كان الخال يحدث لولم يضير أحد العقد من الى الاستخر يحصل من مجمَّة عند ما أكثر ذلك عسرة غيناقحشاني تابحصل مع الأنضمام فالوحدامتناع ماذكر واس الصلاح وان كان تحدث لولم يحتمل هذا الضير حصيل أفل عقد الساقاة بسانضمامه أوتعملل احدالعقد من ولم يرغب فبه فالوحم حواز داذكر ميل وحو به وقد شيراني ذلب قباله لتعرين المصلحة إ لعمقدالا مأراوكونه اقصا لخ المير على جداه عش مؤرناوتساوي الحاصان ولم محف تعمل ولعل الاقرب حائلة عسده الحوارّ محمور بزياد الاحرةالموثوق لعدد مالصلحة قليم ر (قوله و يحكمون به) عي فصر كالمعم علسه اه عش قول النز (ومورد دار) و ماورده المقبير عاماصله الردمينية وهذا اسافاده أسيلة الدمغين (قوله ونحو رصاحب الحصال الروفولاس يرعمارته الهدماصفتان متمامنتان ومورده أنخل ولوذكو راكما قنضا اطلاقه وممرئ به آلخه اف والديناز عف مالة أسيرانه اهاف عش أوله الخفاف هوصاحب الخصال اه عبارة الحلبي أولّه كونه نخاز الوذكورا أمر وذكر أخل الخيرا أنذكور 🛘 فالزنتج براحداهما بالاخرى ا ويه مندرف براستشهاد لتحل قد تذهر اه قول الذن (في سائر لا شحار الشهرة) احستر زيالا تحاري الا عاري الا عاري الما وقصب السكر الزركشي إله أن الولى اذا عَولَه مردود بان عَلَى حِيرًا لِي يَتَأْمُلُ هَذَا الرَّدِ (قَوْلَهُ كَانُوا مَسَانَمَاتُ) وَوَهُمُ لِهِم حكم السلمَ (عَوْلُهُ مِنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ مُعَلِّمُ السلمَ (عَوْلُهُ مِنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مَا يُعْلَمُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مَا يَعْلَمُ اللهِ عَلَيْهِ عَلِي قَالِهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْ وحدما اشتراء للمولى معسا وليت المال والامام الم)ع وأرة شرح لروض وفي معنى الولى لامام في بسات بن المال ومن لا بعرف ا والغبطة في القائمة ألقاء ولو مراكمه وكذا بــاتين الغائب في ما فلهرقاله الزركشي اله (فرع) لوكت لع مسل صبياله يتحج وله أجرة بزارش لكن الممرله أبو

بشيرال ذلانة وله العيز المصلحة لح قلمة مل (قوله باله ليس في عين المنصوص علمه) كان وجه هذا المني اله غنضر والعزاق أحسد العسقدن لاست راكه في الانتوانه طهة في ما الترتب على تركه ضاء تستعروا أثمر (وموردها النمل العنب) تمنص في الخلواطقيمه لعنب عامع وجرباز كانو مكان الحرص وتعوا ترصاحه آلحصان تهاغاتي فحول لتحل مفسودا منفرف بالعليس في معلى المصوص عليم

رعة عبيد عثمادية بأنه

مازال تری تنه ولیا شار

و لذن.؛ "فقيه بفعارت

دلك ومحكمونيه ويجم

ورائه ماه على حساره القديمي قوله (وحوره القديم في سائر الأعجارا فمرة)

المثلو يضمن الصي الاتلاف لاءالتلف ولو راقت عبرلائه لم ساملة على الاتلاف مرار قوله كأن تتصراه

أنورْ رءـــــالى قولهو بالمهاء تلفر واالفيناخ) قديقالان كان خائبي يشالونم ينضم حسد العقديناك

الخرحال مجونهما كثرتم يحال الاندماه فوجدا متناع فاكران لعاج والالاعيث

لولم يحصر هذا الضهرحصل أنل أوتعش أحدآ بمقد من ولم يؤشب وسه فيلوج، حوازه في كور بل وجو به والم

لة له في الجوالسابق من نمرأ وررع ولعموم الحلحة واختير والجديد المنعلائها رخصية فعدرة وردها ودلم متنعرفي المفلك كمصحه الصف وتصماليا شعار منميرة تبعاللتعل والعب اذا كانت بهماوان كغرت بالسبي فابرالزارعة وعلمه فيأني هناجسع مالاي ثم من اتحادالعامل وبالعسده و السائر مر وله الساقي علمه وتعبيه فلانصح على غــير مرئى ولادلى مهــم كاحدد الحديقتين ولاياتي فمه خلاف احدى الصرتين الساق للزوم السقاة (ولا تصم الحرم) قبل إنفاق الداعب لاربعـ (وهي عسل الارض)أى العاملة علماكماصله ودبريهفي الروضتوأشارال مهنا قوله وهىددا عا له (سعض ماير حمنها والسدرمن العامل ولاالزارء يتوهى هذه العاملة والبسذرمن المال) النهي العجم عنهما ولسهوله تحصال سفعة الارض بالاجارة واختسار جع جوازهما وبادلوا الالكديث عسلى مااذا شرط لواحمد زرع أطعتمعنمة ولا خواخرى واستدلوا بعدمل عررضي المعنسه وأهمل الدينة وبردبانها

الشمرة عن غيرها كالنوب الذكر ومالا يقصمه غروكالصاو بوفلانجو رااسا فأتطب ماعلى الغولين اه معنى (قاله قرله) لى نوله وشرط في المعنى (قوله في الميرالسابق رغر و درع) نديد نعرات نوله في الحير من ثمر مقد وله على نخله المصروف الشمر النخل قليناً مل مع و رشيدي وعش (غوله واختبر) عبارة الهاية وانفنى واحتروااصف في تعجم التنبيه اهراقوله لام ارخصت في رد الدلل القدم تظرلانه استدل عموم المُرِقِ الدِيرِلايال مِاس (قولِه فَحَدَّص وردها) قديقال ردعا مقياس العنسة أن وق يحتق شرطالقياس فى العنب دون غيره فلناه سدّالا يفيد مع فرض الرحمة ومنع القياس فها وأيضافه سدّم الحاق سأتوالا تعار حدثا لعدم تحقق شرط القياس لاللكون وخصة فليتأمل على أن حاصل كالم جمع الجوامع أن العجاج وازالفياس في الرخص خلافالاي منعة سم على ج اهرشدي (قوله ودام) ي الجديد اهم شر (قوله أ وترم بعضه تعذرانرادها في المقل) أي الدوم اله عش عبار:الفلموس.والقسل! يح تمرحبرالدوم اله (قولدوالعاب) الواد || ععني أو و (قوله «مسما) أي من انتخل أوالعنب اله عش قوله وشيرط مصدوم المزاعمار النهزامة وشيرط لزركشي يحاة تعدران أه وصارة الغررفان ساقي علها تبعالفنل وعسافالاصدفي الروضة العصاكا زارعة يؤخذمن انشبه أنه يعتبرفي ذلك عسرافرا دها بالسسق كالزارعة وكلام المآوردي يفهمه اه وطاهر به على أغنى وشرحي الروض والنهيج أن لافر ف حدث الماهوا وسكتوا عن قيد عسرالا فراد (عَولَه وعليه فيأتي ناجيع ماياتياع عصمة أنالا يقدم آلز واعتبان باتي جهاعة الساقاة كاسياني فيشتره هناأن تنأخرا لساقاة ولي تك الانجعارة ن السافاة ولي النخل والعنب ولواشن الرسة مان مو النخل والعنب ولي عبره هدا فقال ساقه لك] تشعارهذا البستان لم يصح للمقارنة زعدم التأخر فليراجه ع اهسم أفول وقد يفيده قول الفني والروض شرحه في المزارء: مانصه وأفهم الاول أنه لا يغدني لفظ احدهما عن الآخر ولكن لوأتي بلفظ يشملهما إ كعاملنك على النخل والساص بالنصف فسهما كفي للحكر فب الامام الاتفاق اله حث صرح بلفظ النحل البياض(قوله على غير مرفى الح)ولاعلى غـ يرمغو وسكم بأني قول المنز (ولاء ه الخارة الـ)ولاالشا طرق لسماة أبضاله لناصبة عوجدة مقدصادمهمله التي تفعل بالشامرهي أن سلواليه وضال غرسهامن عاسده الشحر بإنهماوفي فتاوى القفال أنا لحاصل في هذه الصورة للعامر ولمالك الارض أحرم الهاعلماه مغني قوله وعبريه أي الفظ العاملة (قوله و شار) على المسف (اليه) عالى نالر ديا عدمل العاملة رهنا) ى في النهاج (بقوله الح) أي في تعريف الزارعة الا "في آلفا (قوله والحتار جمع) عبارة الغرروالغي شرحى الروص والمنهم واختارا انووى تبعالا بزالمنسدروا بزخر عنواطعابي فعشهمامعا ولومنغردين صة أخبارهما وحلوا أخبار النهبي على مااذا لم أهراله وإله واحد) أي من المالا والعامل و (قوله درع وَمِلْهِ } أي ما يحر جمها و (قوله أحرى) أي وَهَلِه أَخرى أي رعها رقوله الهر) أي اعمال ، روأهل الدينة لالوحدف جوبالز كاتوامكان الخرض الاان مقال هذا ماعتباد مامن شأنه بأعاب والجنس ويدعى شمول انجرفي لفظ النص لطاع الذكور وحديثذلا يلزم بنا هذاعلى القدم (قبله اقوله في الحمرالسابق من عمراً و إ زرع) تديدفع بان وله في الحيرمن غربه : قوله على مخلها صر وف لتمر النحل فلمنا أمل (قوله لانم ارحصة) ا فى رد الدارل القديم ظرلاله استدل بعموم الشرقى الجبرلابالقياس وقوله فتعص عوردها قسديقال مرد عليه قبياس العاب فان فرق بتعقق شرط القياس أن العنب دون عيره فلناه ذالا يفيدح فرض الرخصة ومنعالقياس فبها وأيضافعسدم الحاف سأتر الاحجارح تتذلعسدم تحقق شرط القياس الكرون رخصة فلينامل المان ماصل كالمحم عالجوامع الالعجم حوالالقياس في لرخص حدالاه لاب حاملة (عوله وعلمه في في هناجيم مالي من كاس أي الله يقدم الزراعة بان باقيم اختسانسا فأنكس أي فيتسترط هذان تناخرال أفاعسلي تلاثالا شعارين السافاة على النخل والعسافلو شنمل البسدن والنخل والعنب الي فسيره ما اذال منذ بالمثالي المحمره ذاالستان لم يعم المقار اذوعد ما اناخرفا مراجع (قعاله وأشاراله والعوله رهي وذوالمعاملة أيالا في آ نفافعه إن فول المزعل بعيي العاملة (قوله

ووالموفعلة بمتعلمة في المزارعة لدكوم وعاوزه وفي الخارة الكومها مدى الطرق الاستدة ومن دارع على أرض بحرمن الغلة فعطل يعضها ومد ورماني ما أف ما أن الما التاج الفراري وليس كرعم في العر (١٠٩) التصريح ما أني به الكن في العراق م يلامه ولم وصرح السكي (وقالم المرا أي وبان فعل العماني وأهل الدينة السريجية الهرسيدر (قوله فعطل عضه) علم مزرعه مان المسلاح لوتوك السقى رقولة رمة عرنه ك أى اذ بعث العاملة أخذا ساباني بن السبكر الدكر دى (قوله لـكن غلطه و... مع صحة العاملة حتى فسسد الناج الفراري وقال بعدم الار وموهوالاوجه فسي ومهاه قال عش وحرج بالزارعة الحاس فيضمنونه ررعضمه لايه في دورعلم مرح ابنج اه (قوله اكن في الحارة) كان الفرق أن الحابر في معنى مناحرالارض في لمزمه أحرتها وان حفظه (فلوكان بن الغفل) عط لم علاف الزارع وأنه في معني الاحبرة لي عل فلا يلزم شي اداعطل لانه لم ستوف منفعت ولا باشرا ثلافها والعب (ساص) أي فلارجه للزوم سم على جاه عش (قوله كردم) أى الدجو (قوله كردمه) أى المستف المكردي أرض لازر عضو ولاشعر (قوله، على) أي: حداله الرز (قوله لو ترك السنق) في الرون مع شرحه قرك سبقه أ ي الارض عمدا الع وصف الزارعة علممع المسافاة على النفسل) أو نفيدبالعمد أه سم (قوله مع محمدًا عاملة) أي علاقهم فسادها أذلا لمزمم على وقد بذر السنر بالاذن اه رشيدي عبارة السيدعم قوله مع محيا المعاملة بأن كانت ابعة للمسافة أوقله بالمختار من صحفها مطلقا الع العب تعالمسافا العسر (قَوْلُهُ حَنَى فَسَدَارُ رَعَ) أَمَاوَا ثَمَرُ ۚ الْهُ عَشَ (تَقَوْلُهُ صَنَّهُ) هَسَدُا الْمُشْكِلُ عَلَى تَقَالُهُ النَّاجِ الفَرَارِي لانَّ الافراد وعلمجل مامرمن الاحيرة لم يتعدوا يفرط عاتف بهالعن التي في لديماه الامرأة تولا أنعمل الواجب السهوهولا يوجب عدله أهل حدرعلي شطر صمان أحوة ولا ذيرها يخلافه هما الانه فرط في العيز الثيء المحفظة إقرال حقها السم على = اه عشَّ (قَوْلُهُ لثم والزرء (شهرط اتحاد ولعنب الىقولدلان الزراعة في المعنى القولة خلافا خياف فقعن وقوله وكذا الى التن والى الفصل في لعاسل) أى أنالا مكون للهاية ألاثوله خلافا لله م وقوله بل مشترم الى لان الحبر وقوله والتأرض ألى أمكن وقوله وبهم سذا عزالي المتن من ساقاه غدر من زارعه وان قول الذ (باض) ولو كان فيدر و عمو حود في جوازا ازارة توجهان أر عهما كرقال الزركشي الجواز أ تعدد لان افرادها بعامل فبالم بيدصلاحه فمنتذلا الحنصائ للتبعية بالساط الجرد اهيا فني وثهر حالو وض وسذكره الشارح مخدر جهاء ـ نالسعدة قبيل وأنه لا يحور ان يحامرا قبيله وعلمه على ماني المن (تجوله دان تعدد) فلوساني جماعة درارة جم بعقد واحد صع اله معنى قوله على ماله)أي حدة مقدولس المرادية النعار (قول يخلاف تعسر حدهما /كان أكن ا (وءسر)هوءلي بابهء على الاوحد محسلافا لحمل ا برادالارض و لزراعة وعسرافوادا لفل بالسبقي أهاعش فولَا أَنْكُو أَنْ لا يفصل) منهما وله وفنح بالنسه فولهم الاتعوان كثير بخطه أيلا يفصل العاقدان تهادة ومغني وقديقال اشتراط اتحادا لعقد بفني عن اشستراط عدما لفصل سم البياض ضريج فيه فتعين وعش (قوله، النصف)أى من تمرة هذا النجر العبن اله رشدي (قوله ان بالي م عقب ولوفع ل حل النعدر في عمارة الروضة اكمن خلطامالناج الفزاري) وهوالاوجه شرح مر (قوله لكن في الخ والخ) كان الفرق ان الفنوفي معنى وأصدلها علموكذا عمر متأخوالارض فيلزمه كوبرياون علاها يحلاف الزارع فادفى الاحترعلي قل فلا الزمدشي الااعطل آخوين بعددمالامكان لاله لم سوف فعنها ولاباشرا للافهافلاوحه للزومتر عمر (قه ادومر السيحال) في الروص (افراد النحه ل بالسبق وشرحه مانصه فيضمن فهائي في الزارعة ما تلف من الزرع آذا بعث برُدَ مقه أي الارض عد الأمه في يده) في ادر الساص بالعمارة وعالمه مغظه وهذاذكرها اصلفي الإجارةانته بي وفرهالنقيد والعمل وليحروم فهوم قوله اذا يحت (قيماله عى الزراء، لأن التسعماعيا ضنه) هذالايشكل على ماقاله الناج الفراري لان الاجبر ثملم يتعدولم يفرص عما تفسديه العين التي هي في بده تنعفق حباذ المخلاف تعسه غاية الامرأبة ترك العمل الواجب لآموهذا لانوجب ضمان أحرة ولاغم يزهر يخلافه هذالابه فرط في العن أحددهم (والاصعران لتى عليه حفظها ترك الدقى (قوله فنعب حل التعدد الني كذا شرح مر (قوله في الناي له يشتره الايفصل المرطان لا يفصل سهما بينهما) قديقال اشتراط اتتحادا تعقد يغني من اشتراط عدم الفصل فلينا ملأ (قوله وأنه يشترط انحداد العقد / ى المالة والمزارعة لأبقال أشارا ما اتحادا العقد بغيءن شراطءهم الفصلان ذليا ضج لسكن المصف انتصرولي المستراخ النابعة للماتح سماعل ندنى وهولا نفني عن انتقراط الاول فلهما لذارح على انتقراطه (فرع) لو أخرت لمزاره الكن فصل الغالل الاتصال لغمل التبعي فيالقبول وندمه كقبك الزارء خوالما فالمهبعداليطات (درعآخ) فلافيار رضوو لعامسلة واله شدترخ انحادالعة المتملهدية أي المسافية والمزارة بمان فالعاملين على التغل والبريض بالصف بالزوكذ لوجعل محدهدها ف وه لساف الماسا

أفل أوثهرط الدغرجلي العنمل انهبى ويقلهرا له لوقال علملتك على هذين ستسيرا للمغل والساطي لم يعجلان

الدعل إصحار اروة لان تعدد اعتدار اللبعد (و) لامع له شرم رأولا عدم الزاردة) على الدادة والعالم علم لانات

المفافقيل غرارعمما

السيذر وصف منعة الارض) تامعن (لبزرع النصف الاسو) من اليذر (في النصف الاسومن الارض) بيشتركان في العلم مناسفة ولا أحوالا حدهماي الاستولان العامل ويتحق من منفعة الارض وترز صيمن لأرع والمالان يستحق من منفعة العامل مدرنصيه من الزرع وتَعَارَقَ لاولىهُ قَدْمَهَا بِالاَجْرَةُمْ ءِ يَرْوِهَا مَبْرُومَنْهُ عَدْرُمْ مِنْكُرُسُ الرَّجُوعَ بَعَدُ [١١١] ۖ الزَّرَاعَةُ فَ نَصَفَالاَرْضُ وَالْحَذَالاَجْرَوْهِ مَا لايتمكن ولوف سدسنب وتفارفا لاولى أي صورة أن يستأجو بنصف السفرايز رعاماك (هذه) أي صورة أن يستأجريه | الارض في السدة الزمانية و منصف عنعة الارض أنه و (قبله مُن) و في الاولي و (قبله وهذا) أي في النسبة (قبله وثم ينه كن النه) الاولى | نصفها شملاهنالات العارية مضمو تترمن الطرف أسا لمنظهم العطف وباله أي العامل تمية تكن الخوباله لوفسدت الخراج **(تولد وا**خذا لاحرة) أي المديرة فيما يظهر ال ان مقرضيه تصدف البذر (قوله وهنالا بحكن العل الفرق الشمال الصفقة ثم على عقداله أدية الفيحوس العقود الجاشرة يخلافه هنا | ويؤجره نصف الارض وظاهرا ملاقه عدمالنكن ولوقنع باصف البذر وتوك اصف منفعة الارض المالك فليراجه ع (تجوله ولوفسد ينصف عله واصف منافع النبت عيم الراعضم وعش ورشدى (قوله أيضا) أي كالطريقين الذكور من المنزو (قوله ان يَعْرِضَ آئِحُ أَوْلَنَ بِعِرِهُ صَفَى الْأَرْضَ وَالْبِلْزِرُ مُهُمَّامُ يَبْعِ عَالِعَالَى الْعَلْمِ الْعَلْمَ وَشَرِحَ الْهِبِحِ (فَوَلَكُ | | أَكُنَّهُ وَالْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمِينَ فان كان البذرائي بين به العلريق العصيح للمهذا بو وتنصيصال كاز مالصنف والمافالي الحالي في وتسرح | العامل فن طروه أن مستأس النهيج وطريق حمل العل الهماف الحاج ولأمرو أن ستأج العامل المنتاع شر (قوله بسف البدرال) في العامل صف الارض بنصف من الرؤية وتقسد والدفوة برهما اله مغني (قوله ولانه صارت مرهوة) هذا بدائيل أن هناك معادلة | سنافرآ لانه أومنه حائف اله سد كي فعوليا أشارح أذن لغيره فحاز رع كم تأي شرارعة فليراجدع أله وشدى والقائد وأنالمراد 📗 مرفة أن يؤحو الصف أن الاذن في زرع الارض الحرابط للالعمل وللمتزلة علد الأجاز (قيلة ترحيه) الأولى التذكيري في النهابية 📗 لأرض بتعقق التع عله الاماران وحسودجسع أثم وطهاالاً تمنه (فرع)* *(فصل في بيان الاركان الثلاث)* (قولمه و سان) الحقوله ولوساقاة في دُمَت في النهاية الأقوله و وقع الحاقيل | و وله و باني و وله ان علم الحد يفسد (فقوله الثلاثة الاخيرة) أي العمل والنمر والصنعة وأما انتلاث الاول أدن لغدر في روع أرضه

> عارة النهاية لذالث فبرقن أحدهما فسسدا لعقد كالقراص تعرفشر طيفة قن المالك على العامل مأرقات قدرن نذلً والانزنث بألى لوسط العناد اه قال عش قوله أمر عبرقن الخ ومن الغير حجراً حدهما إ اه (قوله برنهما) أى المسافاة والقراض(قوله في آلك) أى في الاسترام النالث أى في جوازه و (قوله على ا أَنْ فَرْفَهُ } أَيْ مَافِرْقِهِ (قُولُهُ وَ وَمُعْمَمُ) أَيْ فَى السِيعِ بِعَدْقُولِ النَّانِ وَفِيضَ الْمُقُولِ عَوْلِهُ الْهُ كُرْدِي (تمهان الباءاك) بيان لمآمر و بالى (قوله لدخل على القصور والقصور عليه) أي وان غلب الاول قول المثل والمتراكهماتين وجسافاء بدراهم لم تنعقدما فالولالبارة الااذ فصل الاعمال وكالتمعلمة مغني وشرى ل وف (قيله بالجزائة) أى وان ذل كراء ن الفسوة ولوساقا على فوع تصحاني بالنصيف وآخر كصوة رازات صعانه ويوفنوكل من النوع زوالافلالماؤ ممن الغروفان المشروط فيعالاقل فديكون أكثروان أ ـ قاديلي الندف من كل منهما صعر والنجهلا فدرهما والنساقة على فوع بالنصف على أن يستقدعلي آخر |

أى العاقدان والورد فقد مرت اله عش (قوله رهرب العامل) أي وراية عدلك كوت العامل واصب

المشرف اذائبت خياة العامل وخروج المتمرسة عقافول المنزار يشترم كالععة الساقاة (قوله فسيخمر الم) ال وسرزا ون أيمنه المالك فأراد

في نها وهاها للزراءة

رهنها وسعهام الامن غبر

ادنالعامل لرصولتعدر

الانتفاع بها بمون ذلك

العدمل المحترم فسها ولانها

مارت مرهدونة في ذلك

العدمل الزائدية فتتهاوقد

صرحوا بالأخوالقصار

حسى الثوب لرهها ماحرته

حق سية وفها وللفاصب

اذاغره فسمة الحسلولة غم

وحدالفصوب حسيحتي

بردله ماغرمه عسنيماهم

. (عصل) في الداركات

الملاز الأحسيرة ولروم

المدفأ وهوب عاملة

(قَوْلُونَ النَّالَةُ) أَيْ وَلِهُ الرَّجُونُ لِلْوَلِي وَانْ دِلْمُ السَّادِلاللهِ دَخُلُ طَالِمًا الْعُرْعِش أَيْ عَلَى مَسْلِتُ النَّجِيمَةُ ولوميدمنت الارض الم) أي فسيديع سبب المراوعة (قوله دلائم اصارت مرهونة الم) هذا يال ال هنال معاملة (قوله حبامه) وان كان الاصح خلافشر ح مر قوله على مام) ي من الخارف . (فعل في سِن الاركان الخلالة الانتجابي) . (قوله تفدولا أجرته في النابة) والجهل الفد دشر ع

لنلث فدوالاول للشرط الفاسد وأمالنان فان عنده علميان فسنعا لآول فكذاك والافراء صعفي وأحي

(يشتره نعم مدالتي مما) ولوسرط وصدائدات مكامري القراص مفصله وووم الشارح العرب بعيمال عض المناوليس صعيم على ال ذرة، في نف غبر صحيح أبضا كريدف بتأمله مع كالمهجة ل صواب العشارة المقتصالية على المراد أو مردد المروباتي النام تعلق على القمور والقصور عليه (واشتراكهمافيه) بالجزئج تلفره أمرأي القراض فهرجل الالتمرة كيمانك ولي تعدولا عزته في التامية واشتركا الداري سانسامور علادشر يلنو به فارف عدم اشتراط بيانه في الأسارة (ز)الاحتر (الكثير ليساش) بأن السيم يكين معاوس الشجر (كقليله) لاناله من تعسر الاعرادوا لحاجة لمنح المع الهلاية المبارط أسادى الجزء الشروط من الفروالزرع) فعورتسرط أهدم الزرع وربع البمرم الالعامل لان الزراء وان كانت المعقمي في حكم عقد مستقل وكون النفاضل مريل التبعية من أصفا أتنوع ويفرق بن هذه وازالته آنها في بعثل الشحرة بعشرة والمرة بخمسة حتى بحتاج قبل موالصلاح لشرط القطع على مامر بان المرة قبل بدؤه عمر صراخة الفافلام الالعقيقلم وحدها (١١٠) من تعرشه فطع فحتاجت لنبوع فوي ولا كذلك البياض هندام من جوارا لزارة مستقله عندكثير مزوفضة الموحب كذلك لكن فصل القابل في القبول وفدم الزارعة كفيات المزارعة والساقاد لم يبعد البطلات اله كازمهم أنه الحق البداف ـــــم أَوْدِلُ بِل شِهـــاله المَنْ اذا اراد أن لا نقـــدما ارار، تابحا باوفبولاو ، و مالو حل أنعامل القبول كقوله فيمامرو وعادد سلاحه قبلتهما بعدقول لائل اقتبلك وأارعتك والفاهر فيها أسحة لان الضمير حكاية للبذهر قبسله وفي سيمر أيضا (و) الاصن (العلاجوز ريطه أنهلوقك الملتكعلى هدن مشيرالتحل والساعر لم يحم لازا فقر بأسافي الأبع بالنهبي الأعش أن عاربه السالة)

بليشترط أن يكون الدر لَـُهُمْ طِلِلْتِهِمَةُ أَهُ عِشْ (قُولُهُ في يعتلنا لخ)قد يقال الزيل لهِ لَـِسِ هُوا لِتَفَاصَلُ بِدايلِ الاحتياج الي منرب التعل لان الحرورد شرطالقطعوان تساوي الثمنان أوزادتن التمركه والفناهر وليالز وليالتفصل للثمن الوجب لتعدد العقدسم في المرارعة تبعاني قصة خبر اورئــ دى قالدانبوع فوي)أى وهوالشهر شرط أنالا يفردال مرد من العاعش (قوله لمامر) وهي في معمى السفاقس أى في شرح ولا الزارعة الخ أى وصاحب القول لراجلا يقتلع الخاره من الرجوح (قولة وفعيمية كالمهما حث اله لدي على العامل الم) عبارة لروض وتصم الزارعةولوعلى زرعمو حودته عالمساقاة الهسم (قولدفيمامر) أى في ا فهرما الاالعمل مخلاف العمة تبتا شروطها اله عَشَ (قَهْلُهُ لَ شَرَصًا لَهُ) فَدَّ نَالِعَقْدَ مِنْتُدَ عَسَيْرِمُرُ أَرْعَةُ لَا يَارَ وَلِعَسَلُ الفران فاله يكون علسه لهذا أسقطها نهاية والغني (قولهلان الخبرالخ) لايخني مافى تقريب هذا للتعليل سارة النهاية والمغرى لعدم و روده للدوال الي نحو ركالمزارعة وأجاب الاول بان المزارعة في معنى السافة الخ اله (قوله منهم) العما والدنرواءترص ال___ك هذالتعالمات أي. رزأهل خسر (فشكون هي) أي المعاملة معهم قول المذر ' رض) أي قرام أو ساتَ متخال ، رَ النحل أو إ العنب اله معي (قولهان كانشله)الى الفرع في المغنى الأقوله وجمدًا علم للي المَمْ (عَوَلَهُ وسلم الرَّزع) عرمن أ الواردفي طرف الخبرط هره الناف (قوله في نظيرو) عن عقد المزارعة الفاسد و (قوله في الشيركة الزاسان النظير و قوله فعالدًا الزامد ان المدر منهم فتكون هي ن في نامر و (قوله أنه لانبي الخ) بيان لكانم النولي (قوله وود) تى الأخذ (قوله مان فياسع في القراف الخارة (فان أفردت أرض لل حرميه الاتنفى اله يتمر قوله لاتحاد السافاة الحر) الاولى المزارعة (عُولُه فأنه مل هذا) عن في المسافاة بالزراء فالغمالك) لانه غماء ا ﴿ وعالم -ةَّ شَهُ مِهُ الْحُرُّ ﴾ ي مالعامل (قولَهُ أو آفردت الخرعطف على قول الصاف أفردتُ السِّوالافراد ليس بقيد عمارة ا لروض معشره فان داور تبعا له يصع كالو أفرده والزرعالعامل وعليه الاحرة وله حكم الستعير للعامل أحر السله ودوابه في القالم آهر (قولِه وعليه لمالك الارضالخ) أغية أنه لآبؤمر بقلع الزرع قبل أوان الحصادر وجهه وآلامه) ان كات ولم اله انمآز وعالاذن فحصوص المخامرة وان بطل الكن وعوم الاذن كأنوكاة الفاسدة عش وأسلى الررع ليطالان العقدوع له (**عَوْلِهُ وَا** كُلُّ عَلِي الْآخُوالِينَ) أي حيث سلم الزرع على ما مرعن المنولي لان هـ ذه الا كَ شركة فاسدة لايحبط محاماأم دالمسلم لَهُ عَشَ (قَوْلُهُ مَأْصَرُفُ) كَذَافَيَأُصُلَهُ بِصَافَةُأَفَعَلُ وَعَبَارَةَالْهَالِهُ صَرَفَهُ الهُ سَيَدَّيَر (قَوْلِهُ فلاشئ للعامل علم مأحد

القرزة تعافى الشعبة كالنقدم فاتأمل (قوله واشترط الداري الله) كذا شرح مر (قوله ويغرف سين

هذا وازالته لياتي عتلنا لخ) قديقاً له الربل لهاها للسره والنفاصل بدليل الاحتياج التأكر ما القطع وان

تساوى الثمنان أوزادتمن الثمركاهوا ألفاهر طالمز بل النفصيط للثمن الوجب لتعسده العقد (قوله

وقضة كازمهماله يلحقالم) عبارةالروض فتصحالزارعة ولودلي روع وجودلاالحارة بعالمسافاناخ

انه ي (قوله وردبان فياسه الح) كذا شرح مرآ واقتصر في شرح الروض على الجزم بهذا الفياس (قوله |

ورديأن فباستعلى القراض الفاسدة وجدلانجانا السافة زانفرانس في أكفرالاحكام فالعامل هنا أشيعيه في القراض من النسريك وكأن اخرف من الشريك والعامل الناشر يك يعمل في مان فسه فاحتج في وجوب أحرته لوجود فعرشر يكه تخلاف العامل في القر ص والمساقاة أرا فردت بالخارة فانغل العامل لان الزرع بتسع البذرو علىمالة الارص أحرة مثله ولوكان البذر لهما فانغلة الهم ولكاعل الاستراح وأحرقه أصرف من منافعه على حصةصاحبه (ومر يق جعل العله لهما ولاأجرة) في افراه الزارعة وان اسستأجره) أي السالف العال إلى مصال لمر رسالعا (ليز وعله النصف الا تنو) من الدذوني أندف الارض مشاعل وإميره أصف الارض) مشاعل و باذا علم جوازا عادة المشاع (أويست مو أحدف

من تصدو ب اصلف

لكلام المتولى في لفاهرومن

الشركة الفاسدة فيحاذا

للف الزرع الهلاشي العامل

لانه لم بحصل المدَّك في [

في صحة يتعدم طلقا وبشرط الايقاء وقياد ، هذا إن مالا يبدر صلاحه بابيع سايد اصلاحه فيبطل في الجسم اه عِشْ قُولُ الذَرْ ولوساقاه على ودى الح) تمارنا المغنى و سَنْرُط في الشَّهِ آلْمَا في عليه أن يكون غر وسأ كمِّمر وَءَ هذا لوساقا؛ للزاه قول الماز (لَمُنَعَزُ) وَذَا وَقُولُهُ، يَا لَصُو رَمَّنُ وَمَلِ الْعَامِلُ فله أحرا المثل على المثاللة ان توقعت النمرة في آلمه قوالافلا وله أحرة الارض أرضاان كانشله ولو كان الفراس للعامل والارض للم الذفلا أحرفاه و بلزمة عر الارض مغنى و روض مع ثـ حدواً قرء سم (قمالانتها رخصــة أى المسافاة (قبوله منعها) أى المسافاة على ودى الجوكذاضمير به ارضمير جوازه: (قَوْلِه على ذلك) أي المنع(قوله والشحر لمالكه) أي: إلمام أه سم (قوله وعلمالذي الأرض الح) أرقيمانًا كان الدالشُّعرغ سيرمالك ا الارض و (قوله كَأَنْ عَلْ ذي الارض المز) أي فيما إذا كَالْعَبْرِ العامل اله رشدي عبارة عش قوله وعلىملذىالارض المزهذا صريجي أنه حل المتزعل مالو كان الشعير للعامل والارض للمذلك ولسكن المنبيادر مرالكن أن الشعر والارض للمالك وهوماذكر ورقوله كأن على ذي الارض الحراه (قوله هذا) أي فيما اذا كان الشعر في السافاة على الودي غير مالك الأرض (قوله مامر آخرالعارية) أي من تخيير مالك الارض من تبقية الشجر بالاحرة وتالكه بالقمة وقلعه وغرم أرش أقصه قول المن (فان قدر) أي في عقد السافا خرامن آله على حرمن الفرو (قوله عالما) أي تكمس سيزم ابه ومعي (قوله والكان أكثرها الم) أَيَالَهُ وَكُلُوسَافَارْحُسُسَنِينَ وَالْمُرَّوْنَعَلْسُوحُودُهَا فِي الخَاسِمُوسَةُ اللهُ مَعْنَى قَوْلُهُ فَيْهِ } أَيْف الآكثرو (قوله لانما) أي سني الدَّ المقدرة أهُ أَسني (قُولِه قَالُم يَثُر الْحَ)عبار المُغني قَالَ آنف أنه لم يثمر ا لم يستمق العامل شــاً كمالوـــاقاهء لم المخدل المثمرة فلم تثمر أه (قملة ذلانسيَّله) وكذالا ثمي في أثمرة الغسير لمتوقعة قال في الروض مع شرحمولوسافاه عشر سينين لشكون الثمرة منهما ولم توقع الافي العاشرة حارفان إ أَعْرَفِهِ العَاشِرَ وَلَا نُدَى فَى الْهُرِلِلْعَامِلِ لالعَلْمِ وَالْمُعْرِقِ مِنْ اللَّهِ عَلَى الْعَلَمُ وعَشْر (تَوْلِلْهُ فَالْمُوالْعَالَمُ الْعَلَمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلْمُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْ أى فيمالو كان الودى مغر وسا وشرط الج ولايختص الحبكه بذالصورة بل مقتضى ماعال به أن هذا مارفي إ جيع صورالسافانحيث لبتخرج الثمرة وسسأى النصر عيه في آخراً باب اله عِش (فوله والايفرفها عالباآلج) والنفي راجع للقيدكم هوالغالب والمعني واناتنني غلبغالاتحار فهابان أمكن فها لاتحار نادراأو ولم عدمة أوات و ما أو حيل الحال (قوله أو الاخبرتين) عن عن وربي الا - أوا والحيل (عوله لانه طامع) قال في شرح الروض مع أن السافاة بالها آه خرج بذلك ما اذا صحت بان المدرت الى المدالتي تنصر فه عالبا فالهلائي لداذا اتفق دم الاعمار والكانعل مامعا كألو فارضه فرم بحكهم ربه الروض عمرحه قبال واكن نتبغي نفريق الصففة فبصع فعياله يبدصلاحه ويفسيدفيه بداصلاحه شرط تأني العمل على مالم مدلصلاحه وحدوان تمزون فمره ولوساقي على ماله بدصلاحه فقط فسبغي أن وعصمذا مالدا صلاحة تبعاوقد يتوقف في اشتراط هذا الشرط في السلامي فليتأمسل (قَعْلُه لا المستناميحز) قال في الروض وشرحافان ونم ذلك وعمل العامسل وكانت النمرةمة وقعنى الدة فله أحرة عابه على السالك والافلا لاان كان الغراس للعامل فلا أحرته بل بلزمه للمالك أحوة الارض فان كان الارض للعامل أسفى أحرة عله وأوضه انتهبي وفوله استحق أحوذعن لعله اذاكات الامرةمة وفعة لخذا مما تقسدم وقمله والاسحر سالكه أ لخ) أيء لم المنع (قوله كان على ذي الارض المزاينيني أجمالة اكان دلث الشعر است. حريب في ان الراد | بدى الارض المستسدّا م (قعله فان له تهمر فلاثيه آله) أى وان أثعر نه فله أى ان أغر نه فدمه اثواء فدسه اثميارها أ لامطلة قال في الروض ولوساً قاه عشر سنين لتكون النمرة بضما ولمتنوقه الافي العاشر تمجازه في أثمر قبله أي العاشرة فلانسي فيه أي في المسر للعامل أي لانه لم يطعم في شي مها نهسي [تمولها مها الإحراك) [تعده هر (قَوْلِهُ لانهُ مَامِع) قَالَ فَي مُرح لووض مع أن المداني أباطها التهي غَرْج بَذَا يُدَرُ الْأَصْفَ لَهُ لا تَ اتفقءه مالانمآروان كان تمل طامعا كمَ قَالَ في الروض وشرحه فبسل هذَا كَن قدوه أي المدة التي تشمر فهاغالباولم تشرفانه لا يستحق أحرة كالوفارضه فلم وجراه ولوأ غرت في العام مرتبز المتحق العامل حصه

(١٥ - (شروان وابنقاسم) - سادس)

القدامة الراج شرط النّاف وسلف بكونه (١١٢) لاحدهما والمابعد ولانهم الانتسان والشركة العدق بكونه الهدما على الإجاه وال سافاه على دمية سافي دبروأو والمغبى وأماالتحفة فانها فصلت في القراص في الأولى مضاء في العسار الفساد فلاشي له و بين الجهل بذلك فاء عسه فلافان فعل ومضت الاحرة (عُمَلُة ان عزالفساد المر) خالفه النهارة والمغنى فقالاوان حيل انفساد اله (عَمَّالهُ غليرمامر)أي في الدةالفسعة العسقدوالثمر القرائر (قولة الشرط التمرلوا حدوالعب الم) لعله فند اذا كأت الحديقة منه ملة على المنحل والكرم للمالك ولآني للزول مطاف (قَهْلُهُ النَّمْرُ) بِالنَّاءَالمُثَلَّمُةُ فَأَكْثُرُ النَّسْطُولِعُلْهُ مَنْ يَجْرُ بْغُوالْمُ النَّاءُ (قَهْلُهُ الْهُولِهِ الْعَالَمُ اللَّهُ اللَّ ولالاثاني انء لم فساد العقد وانترا كهد مده و (قوله ما دله) أي من قوله بنسترم نعصص الزو (قوله مه) أي ما وسله و (قوله ا والافل أح مثل على الاول أيضا) أي كفهم الاشتراك (قوله ولما بعده) أي لقوله والعلم الخرجه علف . في قوله ليذا أقول وقد مقال أنّ وكدا حاث فسارت نعاسير العد وبغي عنه (قوله لانه) أي آلهم (قوله ساقي غيره) غران شيرط له منل عسه أو درية فذاك أو أكثر من إ مامر في الغراص (والعلى) تصيبه صحالعقد فصايقا لل فدراصيبه دون الزائد تفر بقالاصفقة ولزمه ان بعطي الثاني للزائد أحرة الشيل مهما(بالنصيين،الجروب ه مَعْسَىٰ زَادْشُرَ ﴿ الرَّوْضُ نَعِمُو كَانَ النَّانِي عَالِمَا الْعَالَقَالُهُ مِنْ أَنَّهُ ۚ إِسْتَعَقَّبْ أَذْكُرُ وَالْأَذُرِينِ الْمُ ومنها للننالجله على المناصفة وقوله لايستحق الرأى للزائد (تمله أوعنه) الى قوله وكذا في النهامة والعني والروس مع شرحه (قوله | (كالقراض)فيجيه مامر ومضَّا لَدُ: فَحَوْالْعَقَدُ) أَيُ يُفْسَمُ عَضَى الْمَدَّمَ مَرَكَ العَمَ الْأَيْمُودُ العَقَدَ أَهُ سَمِ عَمَارَةُ اللَّهُ أ ف ولوة وت بن الشيني فدهت بركه العمل أي بفوات العمل عضي الده أو بعمل الثاني لا يحر دانعند اه (قوله طالقا) أي الجزء الشروط لم عمع على على الفسادة ولا (قوله ان: إفساد العقد) أي وأنه لا شيله (عَوله نفاه مامراخ) أي فلوف دب الساقاة وأي إ مافى الروضة واعسترض المال بالعمل التمقى أحرة المثل لعمله والشعرة كاجاله ما المأسل المتراث رح مر في عامل القراض وخرج بالثمر ومثسله القنو أنه يستعق الاحرة وانتام الفسادالااذاقال الساوكل الشمرة لي فلاأحرة للعامل الدعش وقوله للشارح | وشمأر يخه الجريدوأصله مر أى والمغنى خسلافا للنحفة (تَهِ له ومنها) الى قول المهن و شغرط أن لا يشسقرط في النهاية الاقولة وكذا ا وكذا العرجون ءلىأحد العرحون الى والله ف (قعله ومنها) أي من الجزئيسة ونتنا أهاعش وادالمغني وكذامنها قول المالان على ا و حهن شم**ر ج**عددان أَنْ النَّاسَفُ الدُّ (قُولُهُ وَاعْتُرْضُ) اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّ أرىديه أمسلالقنوكاهو الروض لم عمر اله وعبادة شرحه و وقع في الروضة لم يصوره وتحريف الد (قوله الجريد الم) فاعسل أحددمدلولانه الذكورة حرج (قوله: صله) أي الجريد (قوله وكذا العرجون المن) اعتمده الغرر (قوله ل أوبداخ) عبارة عش في القاموس والا ف يختص والقنوهو محمع الشماريخ أما العرجون وهوالساء _ ذفك اللثالثيبي شيخد الزيادي (يُقِله والليف) أي مه المالك فان شرطت الشيركة الكرنافودوة مانع إلجريد اه (قوله أوجههما فسادها) اعتمده مر و(قوله أوشرط للعامل إ فاسه فوجيان أوجههما بطلةطعا) هذا يؤ بدالبطلان فتامله أه أمير أى في اشتراط الشركة (قولة فعن ص) أي بماخر ح فسادهالانه خلاف قضمها مَّالْتُمْرُ وَكُذَا صَمِرُوْهُ ﴾ (**قُلُهُ** فُوجِيَّا نَالُمُ) عَبَارِةُ النَّهَائِمُ لِمُجَرِّخُهُ الْفُلْعِضُ المَّاخُونُ الْهُ أَيْ سَجِّ شردأت شعدا فالران البعدة الاسلام عش أى في شرح الروض وتبعد الغني (عماله ومر) أي في القرائل العامل) أي في السافة أوجا أوشرط للعامل طل (قەلەنە) ئىالنىمۇنسلىدۇالىلام (قەلەملەنبىلىدۇالىلام) اداھىلىدۇسالعاملىن النمرة قطعا ومران العامل تاك الموجودة مخارف مالوسا فاعلى انتحل المشمر على ما محدث من ثمر العام فلا تعد تساءا الهر مغني (قدله ولوني حسته ينلهو رالنم وتحل لبعض) اطاهر الفسادق هسد الحالة في الجدع وليكن بنبغي تفر اق التفقية فيصح فيمالم بمدمك لزجه ان عدد قبل طهور والا ومفسدف أسامداه لاحه ولوساقي على مالم بمده لأحسه فقط فينبغي أن يصع بشرط لأي العمل في الصور تين ملك بالعقد (والاطهر صهة على مالم بيدصلاحه وحده ولايدخل رابداصلاحيه تبعاوفديتوقف في هذا الشرط سير على بجوها اقتضاء المساقاة بعدامهو والامرق ظاهر كإدمالشارحهوالفالفولماعللهمن القياسعلي البسع وفيمنانا يبدوك لاحدتابهم لمآبداك لاحه كإندل طهورها لي وليلاه مر (قوله رند بعد) عطف على لهذا ش (قوله فان فعل ومضاله فن) ي مع تركد العمل (قوله ومضت أبعد عنالفر رولوقوع الدة) أيَّ التعردالعقد(قولدا عصم على مالي الرّوضة)عمارة الروض المنظرة للله المرحدو وقع لي الروضة الأفة ومكثيرالزلمنزلة لم يصع وهو تحريف اه (قوله بسله القنواك) اعتده مر وكذا قوله أرجههما فساده (قوله أوشرط المعدوم فلدس اشتراط حزء للعامل سل نماه) هذا يؤد البطلان فنامله (قوله دلوفي البعض) لهاهر والفسادفي هسذه الحالة في الجميع مب كانستراط مزه من النخسل (لكن الأمطاعة إلى فول عدائص لاح الدناء معظم العمل عذر فعده ودولوق البعض كالبيدع فبمناع فعامان فيل

اجاع (ولو-اقاء على وي) غيرم قروس منع قد كمر المهدم النفية تمشده وهوصغار النفر البقر مع وكون الشعر) وعريه اذا أغر (الهما

ان عام الفساد واله الشيالة نظام مامروتف أيضان شرط الغراوا حدوالعنب الذكاخر واحذج لهذام فهمه بمباقبله الانه قديفهم منه أبضان

أيحز) لانهارخصة ولم نرد فيمثل ذلاوحتج الستج عن قضما الدهالار بعد سعها معترضا بهدارحكم فضاة الحنايلة تهأ ونقسل عبره احماءالامدعز ذلك الكنه معترض بأن فضهة كالام جمع من السلف حوازها والنعر لمالكه وعلممالي الارض حوة الهاكان على ذى الارض والشعدر أحرةالعما. والأكان ويافى في القاءم والأبقياء هنامامرآخر العارية (ولو كان)الودي مغروساويم طله) معامله فقه . ل أدءكسه (حرأمن الثمر على العمل فات قدرله مدة يتمر فهاغاله صحر)وان كانأ كثرها غرذف الانوا حائسا فثالة النهورمن السينة الواحدة فان لرتمر ف الاثم إله وفي هذه الحالة لايصم يمع الشعم ولان للعامل حقافي الثمر ذانز قعة فكان الماثع المتثنى عضها (والا)ية رفعها عامه (فلا) منا لحاوه عسن العوص سواء عدالعدم أمعلب أم اسويا أمحهل الحال مر له الخرق لان برتيزلاله. طامه (وقبل أن تعارض لا-تمالان) لازتمارودد. الى السواء (صع) كاتفراص

و رقباً نالظاهر وجودالر بح غسلاف هـ خا(وله ساتانشر يكه) في الشعر اذا شرطله (ذيادة) معينة (على حصنه) كاذا كان بنهما نصفين وشرطه ثاني النمرة فان شرط قدر حصته (١١٤١) يصع لعد مالعوض وكذالا أحرقه علاف الذاشرط السكا كم مرواستسكا هذا بأن عملالاحبر بحسكونه إ ذلك أه سم ومرتزالفني وسأتى عنه وعزالها بة النصر يديد لك أيضافول المن (وله مسافات شريكه في خالص ملك المد تأخر الخ) أي إذا استقل الشريك بالعمل فعها ثهامة ومغنى أما إذا لم يستقل مان شرط معاويته أه في العمل فيفسيد وأحاب الستكرية ناصورة العقد كالوسق أحسبها الشرط فانعاونه واسوى علهمافاة عوالاحدمام عي الأخر وكذالاأحرة المسئلة أن بقول وزيل للمعارن أنزاد ميه تحزف الآخراذاراد عبيله فله أحراعيله مالحصة على المعاون آمه لم ممل بسالم فأ على نصبى وجدَّالمورَّ تو و روض مع مرح، (عَمَاهُ تَدَوَّحُتُ)أَيَّ أُودُونُهُ الْمُ مَعَيْ إِقَمَالُهُ رَاسَتُكُمْ هَذَّ) أَي سُالِهِ السَّكَابِ الْهِ العا مكالمه في قال إلكر مَعَى (قَوْلَهُ قَالًا) أَي السَّبِّرِ (قَوْلُهُ الْعُلَا فَرَفَا لَجُ) وهوا الْعَثْدُ وَلُوسَاقَ حَدَّ الشَّرِي كَنْ عَلَيْ الْمُ الْعُلِيدُ وَلَوْسَاقً حَدَّ الشَّرِي كَنْ عَلَيْ الْمُ الْعُلِيدُ الْمُ الخاهر كالم غيرهما كالتن بغيراذن شريكه لمرسع كأحرىءك إنالقري في شرح ارشاده وأوتي به الوالدرجه أية تعيالي خلافال عيش أنه لافسرق منذلك وفوله أتأخرين وأناساقي النس بكان نالثا لمؤشئرط معرفته يحصة كل منهما الاان تفاويا في النبر وطله فلابد من على حمع همد الحديقة معرفة تحصمة كل سهما اله شهاية خلاة للمغنى في ألسله الاولى وله ولشر حالز وغر في الثانب ووفاقاً أىوداره فقدعان أنه لهدفى النالنة يسارة الغنى بعدذ كركاهم السبكر والذي ينبغيان بقال ان قال السائسان على الشحر لم يصعر العنفر في السافان الانعنف أوعلى نصبى أو صوَّ صد والفا هركم قال شعنا يحمد مساقاة أحد الشير مكن على أصمه أحساول معرادين في الاحار ((و سنرما) لعماً شريكهانَ ْ حَرْ ﴿ وَقُولُهُ وَعَلَمُهُ أَى مُاهْرِ كَالْمُغْيَرِ أَى الطَّلْسُ وَالْمَرْفُ كُلَّمْنَ الْخ (قَولُه مانه العَنْفُرْ في المساقة (ان يشتره على الساقانالخ) هسنا بناءعلى تفرقنه بينه حافي هذا المديم كإساني له في الإسارة في شرح ولواستأجره المرضع العام سلمال سرمن حس ارقيقا سعنه مرز خريك سندرق هامش ذلانا الحل والمعقد حلانه مراج إلم عش ورشدي أعمالها ۗ)الذِّ سَلا كُوفر بِها غَوله ليحة المسافق الى توله و مفرف في النهامة الاقوله فيأتي هذا الى المثن (قوله لم يزعم أي الاعتراض) أنهاعك ولااعسراض الزَّاعههوالدبيرى ووادمه أغدى رقوله كديه) أي الصدنف و (قوله أعلَك) أي العامل و (قوله تم ا علمه مخد لافائر زع ، ذكرحكم) عطف: لي جله قدم و (قبلًه. لوشره الح) مامصدرية ولو زائدة و (تباله وعكس هنا أي ا ويوجيه كونه في الذراص فى المساقاً: عطف إلى قوله فى القراض ندّما م و (قوآله بان الاعمال) منعلق بقوله و توجب و (قوله ا قدم ماعلم مزدكر | فقدمت) الانسى فقدمها و(قوله ثم ذكرالح) عطف على حله نقددمت و (قوله وهذار لعكس) عطف | مالو سرط على ماليه على على قوله ثم قاللة الله و(قوله ثم أحرث) الاولى ثم ذكرها (تيله فاذا شرطي الي قوله و بغرق في لمغينين وعكس هنارأن الأعمال الاقوله وأسر البوينى الى التَّن وقوله غايرماممال المرّ (تَعِلْهُ الْمِلَا بِصْرَالِحُ) عَبَادَةُ المغني والروض مع شرحه قلسلة والسرفع كسير فلوشرط عمل المالك عدد سد مخلاف مالوشرط اعمل غسازم المألك معه بلاشرط يدولا مشاركة في قد مرفاله تفصيل ولاخلاف نقدمت يصح ولالدمن معرفة بالرؤية أوالوصف والفقة معلى المالك يحكم اللن فاوشر طت للمماز وكان تاك ماولو ثم ذك حكمها وهنا المرضف المترة بغير تقدير بحزء معساؤم لهايصها وشهرطت على العامل وقدرت صه ولوغ تقسدر صعرابضا بالعكس فقسدم حكمهاثم منهد حاولو كاخر عمارها عن عام السافاة فان كان لعارص استحق مند موالا واز عرر (قولهو رديان الماهد أحرب اطول الكلام الما وحودالر بحة منزف هذا) وعليه فله الاحرة والناء تثمر لانه عل طامع شرح مرز فه له في المن وله مساقاة فاذنه ط علمذلك كرزء لم تكماني ولوساقي عدائس يكن على فصابه أحلسا بفيرا ذن أسر يكملم بصح يُحرى علسما بن القري في ا حدارا لحديقتم سمالعقد مرس ارشاده و فقي مه سحف انشهاب الرمل فان ساقي الشير مكان بالشالم اشتره معرف مدعصة كل منهما الاان لابه استعار بلاء ـ وط تفاو بالمانشر وصله وزندمن معرفة معصمة كل مهمانسر عمر (قوله وكذا الأودلة) كذالسرح مراكى وكذاشرطماءلي لعامل لانه لبرمطمع زقوله فالكن ظاهركانا مغيرهما كالمترانه لاقرف بين ذلك وزوله على حييع عذا الحديثنا في [على السالان كالسووس [عبارة الروض وشرحه والماقاء كي مريكه لي الدكل بطل وليكن لا الحوة لانه عن ما معدود ... والعرال . أأبو يطي الهلابط شرطه العاملة تفقها عاد معفرا نفسادا تتبسى أي غسار ف ما اذاعل الفساد وهو طاهران عسير ، وذلك ان لا أحوما على المالك و به حرم لدارس [(غَوِلُه يَغَفُرِفُ السَّهُ وَدَلًا يَغَفُرِقُ الْإِجَارَة) هذا مُنْعَلَى تَفْرَقُهُ بِيسْمِناني هَذا الْحَي ضعف (ون نف د)

فينمرح فول اصف ولواستأجره الترضع وقيقابيعض في المال مازه إلى المجيع لكن من بن في هامش ذان

الحلان العنمد حسارة و (توله كالسق) اعتمده مر

معه غليرمامر في القرائس بل أولي لان مصر أعمال المدافقة في المالان في أي هذا حديم مامر م (والدوقي الحديقة)

العامل (بالعسمل) تعرلا

يضرشر لم على عبد البالك

ليعمل متى شاء فشرط كوش الدال الأأوعده

فالعرف كاف والانثار ط العامل على الغلام في حواثج نفسه أواستثجارمه ون بجزامن الذهرة أومن عسيرها من مل المال المال يستح العقدار الاجعلت الاحرة من مال العامل فيه يصعبه اله (قي لدمايز) أدخل به أجيره الحروا للاهرأنه المرق وأن المرادمين يستحق منفعة وان كنحرا آه شرح الريش (تُحالِدولامؤيدة). أى ولا، وْقَدْمُهُ وَالْمُعْرِوْمُهُ عَادْةُ الله عِشْ عَى كَمْمُ (نَوْلِهُ وَهَذَا) ؟ اسْتَرَاطُ معرفة العمل الحزر قبوله | ولوادركة النمرة) أي التي ظهرة في آلدة التي توفع ظيورها فها عش وقدمر عن الفي والروض معشرحمو سم مثله (قوله وعلى المالك التيقية والتعهد) خالا أمالا النصار والرشد من أنه علمهما ه مهايه زادالمغني ولايلزم العامل حرة تبقية حصته على الشحر الي حين الادراك لانه يستحقها تمره مدركة عكم العقد الد (عمله الدهد) في استرالسة ، وعبار اللهانة الدهة وصور والموجود في أصل الشارح غطمأ فبرسال النبق اه سدتم إقعاله وبفرق بن هذا أي حدث لم يكن التعهد في معلم مامع أشترا كهماني النمرة والاشارة بغوله هُكذا وقوله الاستيهذ الدمالوا قضت المدقوالشعر طلع أوبلو ، قوله غيرمقصودة منه) أيمن جهة العمل و يحتمل أن الضمير واجمع في لعقد بقر ينة المقام فلا تقسد برقي الكلام (قولهولاحقالعاملاكم) عبارةالفنيرانالم بحدث النصرالابع دالمدة للاثوللمال أه زاد النهاية وأقره سير وهوصحيمان ماخر لابسب عارض فان كان عارض كسيردولولا والماء ف المدة ستحق همة القول الحاور دى والرباق النجيع أن العامل شريك اله فالارشيدى أوله مر عابسيا الأأى والصورة كنابادة يدللونها حتى تسح آسافاه وثوله مر القول المدوردى ولروياني الخصارا القسوت وأماحدوث اطلع معدالمدة ففي الخاوى والتحر أمها فاطلعت مدتقضي المدنأن الحجيمن المدهب ك العامل سريك والثمر بنهمالان تمرة العام حادثة على ملكهما ولابلزم العمل بعدا نقضاء الداومن أصحامنا من قال العامل أحبر فعلى هذا الاحق له في النَّعرة الحديثة بعد القضاء المدَّمل له أحرَّ المَان فالخريد أنه شريك أوأحيرانهت اهوقال عش قولة مد استحق حصته وعليه فهل الخسده تناي الماك والعامل فرماظير وقضه الهلاقهم أنهاعلي الآول ونقل بالدرس عن بعض الهوامش مانوابقه اهرأقول مامرآ نفاعن الرشدى من قوله ولا بلزم العمل الخزوق الشارح في مسسلة انقصاء الدة والنصر طلع أو بلومن أن التعهد على المالك صرية فدوفرع في النهاية وأقر وحواشب وسيرما عاصله لوكان النخل العقود علمه السايشعرفي ال العام مرتبن قال أغرب من مع قب ل انقضاء المدناسي العام مرتبن قال أغرب النائمة عدد لفضائها فالارحدأنه لفو زجوا البالك ولاحق للعامل فعها اهو لسنغ تقسده خذا بمنامر عنسم عناذاكان التأخير لانعارض بحويرد والأفلاعامل مها-صة كالأولى (قوله أي حذاذه) الى قولة لمكن الذي في المعنى والى التنبية في الله الله (قوله كافله) أي أن المراد بالادر النا المذاذة ول المنز (بَكذا) وهم تعمر مكذا ا اعتبارة كرالعوض فالجبكت عنسه لم يعم وفي استحقاقه الاحرة وجهان وجيهما المرشرح مر أه سم | (ولا بحوز النوقت بادرك وقال العني أوجههما عدم الاحتمقاق آه قال عش قوله مر وجهيم نع أى وان عربالفساد على ا (قولدو يستعنى عن العمل) كذاشر ح مر وهل يشكل ادخه في اذل م وله الا كدان الخف وهوطاع الخالقتضي عدرماس المزامها للأسستغذء الاأن يفرسر هسدافه مالذاركن القضاؤه معكدته طَلَقَانُولِ لَمَ لِقَارِضَ (عَوَلَهُ عَلِيقَتَهَا رَلا مُعِبَوانِ انقَضَادُهُ وَمَاعِ اللهِ فَصْرِح مر وَانْ مُجَدَّدُتُ ا الله الانعدادا. والألم العامل قال من لوفعة وهو المعامل الأخر الاست عارض قات كان عارض كيرد. ه لذا أحدل و عنب ولولاءً! مَلْمُوقَ السَّدَةُ استَعَقَّ حصَّتَهُ أَقُولَ النَّاوُ وَدِينَ وَالْرَوْبِ لِنَا لَا لَعَالَمُ مَلْ لوكان أَتَعَنَّ العَقْبَادِ ا علم تساتتكم في العدم تبن فا طام الشمرة الأولى قب ل: قنب السدة والنسامية ودها ديل بفورًا لسائلُ [[(أكذ) من الأمرا بهاأو يكون انعمل شريكاله فهالانها تمره عام فيسه احتمال والاوجب لاول الدرقه لدوي إنسالك ليضغوالنعهدالي للدذر فسلاه سافي الانصار والرسدين تعطيهم شرح مرز وقولدو يغرق ينهذا/ أيحد شالميكن النعهدة وعنام ملانسترا كهما (قولدني النكذا) وقومة وله تُخااعتُهُ ﴿

ماسلا وومعاد العامس يعسدها ومعرفه لعمل - إدار تفصير القدر الدة كسنة) وأقل اذأ قل مدنها مطلعف المروب عني عزالعمل أو كنرالي مدة تبقى فيها عدين عا ١٠ الاستغلال فلاتصدر مطادة ولامؤ لدة لانهاعتهدلارم وكات كالاحارة وهذامها أبدالفت فد القراط والسلمة الطلقة وراويده شرط الره. ان علما وله أدرات الشمرة قبزا فضاء الدة عمسل بقمته اللاأحرة وان القصتوهو ملعأو لحافله حصيته منه وعلى البالك النه ة والنعهداليالحذذ ويفرق بين هذا والشركين الأسركة العامل هااوقعت بأبعت فبرمقصو داميدفل بازم مرساماته ولاحق للعادل فعرحمد ثابعه ها الاسمر)أى حداده كافله السبكر (في الاصم) للعهل به و به دار مقدم ودر الحر رص عنه) صر بحة وكاله فرومرانحها إسانيتك بل

بمعراستعاره المالكة ولوقعل ماعلى المالك ماذنه على العامل و (قوله بصم الم) خعره (قوله راو فعل ماهلي المالك) الانسب رماه لي المالك الناو فعله (قوله ماذنه) مفحقء لمه الاحرة تغزيلا أي ين غير تعرض لا حق سيم على يه أه عش أي وا: فيستحقه نطعا (فه له استحق عليه الاحرة الح) فيا مه ه منزلة قوله لغسرها قص أنماو حب لى العامل اذا فعله المالل بالآنه المحقق به الاحرة على العامل العلم المدكورة الهرعش (قوله . نے وبه فارق فیله له اغسل تغزيلا منزلة انصَّ ديني أي يحام الوجوب اذم يحصه يجب عاليه فعله - ق العامل الهرنسيدي رقوله أوابي وماء كرمهماتما و به فارف) أي النسنزيل (قوله له) أي لا تنو (قوله وه وطاهر بناه اخ) أي وما تقسدم أن المطاق يحمل ذكروا الهابي العامل و في كل للديسة على العسرف الغالب ان كان عرف عالب وعرفاه المدينية ماذا أنهل ذلك العرف الغالب جسع الله مرغير تعويل فيه ماتبين له على العامل والافلاد حـ العمل المسه اله سم (غولد فعث)عبار: النهامة فقول الشيخ في شرح وسل عادة لا بالنفت فيهالي مهم عنه اه (قوله ذكر ووعلى العامل) الاولى ذكر واأنه على الحراقوله غيرصيم) حبر فوله فتحت الجراقوله عادة مخالف مله وهو طاهر ولوترك العامل أغ)هدذا كقول شرح الروض اذاشرط المالك على ألعامل عملات لزمه فأغرت الأمحار ءءلى ان العرف الطارى والعامل لم يعمل بعض تلك الاعبال استحق من الشهرة بقدوما عل فان عل عصد الرمه استعق صف ماشرط لابعمل به اذاخالف عرفا له اهسني على والعامل أحبر لكن العجم أنه شر يلنوعلى هدذاف سنحق جميع ماشرط له ان تول جميع سقه وهو مادل علمه كالأم الاعمال سواء في ذلك المسافاة تلى العسير واللهمة وفي العباب ولوأ طلح المنحر قبل العمل فيسه فبض العمل لزركشي في فواعده بل النءرأ ملااستمق حصة من النمرة ولزمه أحرزما لتزمهم الععل انتهبي اهسيروباني عن النهابة والغسني بزمهم في الوصنوالاعان ماوانقه قول! تن(- فظ الاصل) أي أصل النمر وهوالشعر (قوله واصب) الى نوله واستسكل في المغنى وغيرهما صرعافيات والى قوله ويحت غير واحد في النهاية (قوله وفاس الم) عطف على بناء الحيطان (قوله ومعول ومنحن) انعاذكر ودعمل العامل كنبر والاول الفاس لعظ مة التي ينقر م التحر والتأني الديدة التي يقضب الزرع (قوله واستسكل واعتدمه شيءل انسالك باتباع العرف الح)، وصع هذا الأسكال في ل قول التي وتعريش الله كم يفهر من الجواب الفرف من الخيط لزمه غيرصع ولوتولا والملكوفان الطالم مذكو رهناك اهكردي عبارة السدعر ماوجهار تباضه سابقه مع عدم ذكر الطلعم الم وأيت فيأصل الشاوحة ل واستشكل وطلع الذكو والذي ينوفي طلع لانات وضرب عليه فلعل الضرب العامل بعض ماعلمه نقص وفع لغيرالشار حمينة برنامل فلمنامل آه وفي الرشيدي ما توافقها قَدْلُهُ رَبِّطُكُ) أَي الْفَرِقْ قِلْهُ ثُمُ ﴾ ال من حصنه عار کرفی الجعلة أى الا عارة (قولة والذي يعه) أي و دم الاشكال قوله هنا) ي في الدلع اله كردي (قوله وثم) أي (وما قصديه حفظ الاصل في الحيط (قوله دعمل مه) أى بالعرف و (قوله في الاول) أى في مااذا الصط و (قوله في الناب) أى في ما اذالم ولا يتكر وكالمستة كبناء ينصبط اله رشيدي قول المنز (وحفر نه رجديد) أي واصلاح مالنه ارمن النهر مفي ور وض وشرح منه يج لح طان) وأصد نعو باب . فولالذ (فعلى المالك)وعاء أيضاخراج الارض الحراحية مغنى و روض (قوله لامه) الى قوله و يحث في ودولات وفاس ومعدول المغنى ثمقال وفى فروع الرالقطات أن العامل لوقطع الثمرة قبل أن تبلغ كان معدياقال ولاء وله مهاوالاؤل ومنعل ويفرنجرث أدندين الدولات واستشكل بأتباع ولوفعل ماعلى المالك باذنه) أي من غير تعرض لاحزا (قوله وضاهر كلامهما لخ) عند مدر (قوله وهوضاهر لعرف في تحوخه طالحهاطة ناه المن في تقدد مانه يحمل في كو ناحدة على العرف آله لسان كان وفي غالسوعرفا مأتماً يتحه اذا شمل فيالاجارة وفرق بالمقدامه ذلا القرف الغالب حسم ما تبين الله على العامل والأفلاو حه للعمل عله (قولة ولو مرك العامل عض ماعليه فوام الصنعة عالاودواما نقص من حصته بقددرًه) هذا كقول شرح الروض فرع في فناوى القرضي اذا شرطالما الله على العامل والطاء نفعه العقادالثمرة أعبالا تلزمه فأغرت الاشعار والعامل لوعمل بعض تلث الاعبال استحق من الشعرة بقدر اعمل فأنعل صف ولا تم سينفيءنه عسد مازمهاستحق تصف اشرطه اه سبيء لم أنالعامل أحبرلكن الصيم كافأه المداوردى والر وبانياله وسطاله جعلهم ثمالطلع لمربلا وعلى هذا فيستحق جمد مماشرة له وآن ترك جميع الاعبال التي تآمسوا ه في ذلك المسافاة على العبن ا والذمة وفي العباب ولواطع الشعير فبال العمل فيمانيض العامل الشحير ملاستحق حصة مس الثمرة ولزمسه كالحما والدي يغيب ان أجرتمان البزيمة والعمل أه والمله في تجريده عن المناوردى وهوسيني على العشر بالماو أمانوله في حل المرق هدالم سيبط فعمل لروضافان كالتأكيالساناة على بالوعامل فسير الفسطت بتركه العمل الها فتعامل تغريفه على اله وسمام لاانالعيزعلي الداك وترقد بنضبط وقا أجير ويحتمل خسلافه ويغرق ينعو بينصر والغرك بالنقساقا الغسيرمع الغرث مزيدا عراص ومناهة المعار بالعمل فالاؤل لله ل تفضى الانفساخ فلحر (قوله والذي يحد الح ؛ كذا شرح مرنك فأمل ووحب البيان فيالذني (وعفرج رجد دفعلي المالك) لانه المتعارف ف وصحعافي دالنم البياع العرف وكيد وضم الشوال على راس الجدار

عدم الناقت وتصعيبا شارة حوس والمكامة ع النية ولومن اطق دون تنصل الاعمال) ورسترط لتعرض له ف العقد ولو معرافظ أسافاة على الاوجه إن الحكم فيها العرف كالله (117) (ويحمل المعالى في كل احدة على العرف العالم) لانه يحكم في من ذلا هذا ان كان ع ـ رفيا حرورفاء والا قياس مامرله غيرمرة هذا وفي القراض اه (قوله نه)أى لففا سافستا على هذا الخ قوله له) علمساقا وحب النفت لحرما (وعلى (قَولُه ومن ثم اعتمدا بن الرفعة خصراحتها) وهو الظاهر مفسني وضابة وشرح الروض قال عش وهو العامل) مفسه أوبالمه عل العتمد اله (قوله ولو بغيرالخ)أىولو كانالعقد بغيرالخ(قوله على الاوحه)وفا فاللهالة والعني (قوله (ماعد ح الالصلاح التر لانه يحكى الى النَّسْمَق المَعْيَ قُول المَن (على العرف العالس) أي فما في العمل معي ونهامه (قهله هـــــــذا واستزادته عمام يكروكل ان الخ) "تقدد للمنز والمشار الدكفانة الإطلاق وحله على العرف الغالب في خسل العقد قول المنز (وعلى سدنة كسقى ان لمدنمر ب العامل) أىء ــ الاطلاق اله معدى قوله على عناج الح) فدراك ارع مَل كَامِري ولك أن تقولُ ا يعر وقمه وتوابعه كأصلاح بغنىءنا تفسيرمابعمل اله سم (قوله يحيل حقَّ فنه)أى اذالمتبآدر بالسقى جسع ما يشونف السندوصول إ طرق الماءواد ارة الدولات آلماء (قوله أيحــرىالماء) آلىقوله فانام يتحفظ فىالمغــنىوالىقوله وهومّادل فى النهــاية قول المنّا وفخر رأس السافسة أي (مرر) كيورير اله معسني (قولدمن طبنالج)متعلق شقية الحقول الذر (يثبت) يحتمع قول المن الفياة وسدهاء نساو السو ووتلقيم وقداستغيى عندلكون الانات تحت وتجالذ كورانخ مل الهواءر بجالذكو والسانهمانة ومفسى *(ئىدى)* قدىقال حعل ماذكر تواسع للسني بحيل | قول المتنز وتنحيفا لني) أى المالة قول النيز (وقضيات) عمرالقاف وكسرها جمع قضيب وهوالعص (قوله ا وة دنا لخ) الطرَّهٰ لأخرهذا عن جميع ما على العامل الله رسيدي (قوله وفيدنا علمه بالعمل الح) بعني أ حقىقته وحواله الهأر بد عَنْ رَادَتُهُ تَفْسَيْمُ العَمْلُ كَامِرُ الْعُسِمُ قُولُ النِّنْ (رَتَعْرِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الوَّفِي مه انصال الماء و شواعمه لعن المباشر منهج ومفي (قوله وصع مشش الح) بالجر عطفاءلي سي ولوأخره وأدخله في تفسير ماعصله فلااحاله (وتنقه حفظ النمر كانعل المعنى لكان أنسب (قوله من محود ارق المز) أى كالزنابير اه معنى (قوله فالرَّف عليه) نهر) ئى محرى المائمين طبن ا أىالعامل معتمدو (قوله لكن فال الاذرع آلخ) هوضع في آه عش (قوله معوسه) أى العامل (عليه) ا وغُمره (واصلاح الاحاجيز) أىءلى الكراء (قولهأى تطعه) الى توله وظاهر كازمهم في المُعَنَّى (قوله بهما)عبار النهاية والمغنى لانها أ رهى المفرحول النحل (النم من مصالحه اله ماريخ النسم والى الثلاثة الذكورة بعدوكذا قولة لكنسع مرص الح وعكن دفع رات فهاالماء) شهب الا يتراض بحمل معناد التحفيف في كازم الروض وأصلها على ما يحف برردى وأي يح زف مالا يحف أصلا بالأحالة السبيء فسسل فها و يحف ردينا فلاعب تعفيفه (قوله واذا وحم) أى التحفيف (قوله وماعليه) سنداً ووكل عمل وحب (وتلقيم)وهو وضع بعض ذكرالعوض فأوكت مم وفي المحقاق الاحرارجهان أوجهه ما أمرشرح مرر (قوله ومن ثم طلع ذكرء لي طلع أنثي (وتنعه معشبش) وتورضا اعتمدان الرفعة صراحة)وهوطاهر كازمهمشرح مر (قوله على الاوحية) اعتمده مر (قوله في التما al العرف العالب؛ أي ان شال ذلك العرف جماع ما ياتي أنه على العامل كهو ما هر والالم يتحدا خل على واطلاقه علىالغةوان كأن العرف كأفادذ للنافوله هدذا الخ (قولِه في المنزمايخ إج السمالخ) فعد الشارح على توى والشأن مقولًا الأشهر اله الباس (وقضيات مضرة) لاقتضاء العسرف بغيرَ عن تقديره تأويل ما معمل معان تقدير الا بغني عن التأويل الذكور فعداج حل ما على العمل تعني ذلك وقد إماعله بالعمل الحياصل بالصيدر والعمل انقرتر بالعني المصدري لان الحنصل بالصدرأ ثردولا يتنأني العكس اذالحاصل بالصدر لايكون العني الصدري أثره وحمائذ بلزم ان الكفيه العني الصيدري والسي تعج فأن القررقي لالهلاعب دلمه عن أصلا فتعوطك يلقعه وأوصرا الاسول ان المكف ه الحاصل بالصدر لا به الوجودي ولا تركم ما لا يوجودي والمصي أنص دري لبسر بوجودي كم تقرر مرفل فلام فدر فلاره الاالضرر وتأمل تقوله يحيل حقيقته) بدأمل كيف اوردد (قوله دو مدماً تمحفظ لعنقودين الطابير ماهله بانعه مل الح) يعنى عن ربادته تفسيرمانه كامر (قوله الكن قال الاذرى الح) كذا شرح مر (قوله على المالك (ونعر بشرحرت يه) أي العربير (عانة) في ذلك الحل ليمة دالكرم عليه و وضع حشيش على العنافيد صوبالهاعن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الثمر) على انتخل وفي الجربن من نحو ارق وضرفان لم يتحفظ به ليكثرة السراق وكبرابستان فالجنة على مكا أغضاه اطلاقهم الكن فال الافرع الذي يقوى انه لا يلزمه ان يكرى عليمين ماله بل على المدالل معوشه عليه (وحداده) أي قطعه (وعجة فعني الاصم) أن الصلاح يحصل م ما تعمال في الروضة

وأصلها تقييدو حوبالتخفف بمداذاا يتبدأ وشرطه لكنمعترض بان الوحدة أطلقه المزمن وجوبه مطالقا اذمقابل الصحالا بتأقيالا عندانتفاء العادة والشرط اذلا بسعه مخالفتهما وذاو حسوج ساصلاح موطعه وتهشته ونفل النمرة المع تقليم في الشمس وماعاته

لانها اوضوع له (اوسانسه اليك التعهد،) واعمل علم علم التعهد مكذ الاداء كل من هذا الثلاثمعي الاولوس ثما عمدان الوقعة صراحتها

ليك الذياغ تده السكووالاذرع أنها كأية وشترط القبول لفظامت لانظيرام في السبع ومن ثماث ترط في اصفة هنامام فهاثم الا

إنبالهاماً عَانَ مُدَارِّكُه صَدَقَ السَّالْثُورُومُ (IIA) العامل بالعمل لأنَّ الأصل عدَّمَهُ و عَكنه الها، السنةوان لم سَقَيْمِ ولأأَمْكُن بَدار كه صَدَقَ العامسل لنضعن دءوي ماهر والثاني لاياني على القول بان العامل على حصة بالظهور أه (قوله و عضفهر واحدالج) و توافق المالك العساحية والاصل هذاماً تقدم عن السيَّر قبل الفصل قبيل ولو كان مز النجل ... ص اه سمَّ (فوله و يوزر عـــة آلخ) عطف عدمه (والمساقاة لأزمة)من على غيرواحد (قوله دن بقياخ) هذا التفصيل لانفاهر مالنسبة لاستحقاق العامل-سع حصة على التحج الحانهين قمل العمل ربعده أن العامل شريك والموافق استحداق العامل حصته وان توك العمل والنفصل وتسديق المالك أو لانعلها في اعمان المسة العامل لأأثرك مراه سم (قوله صدق المالك) قد يقتض هذا تصديقه بالنسبة ليامن من الدة- في عالها واشهدالا مرةدون ي قص من حصت بقدره كرسبق قريد اه سم (قهله ولا أمكن نداركه) الاحصر الانساءكن نداركه القراص فسلزمه اتمام قُولِهُ لَتَصَمَّنَ دَعُوى الْمَالِكَ إِلَى عِلْ عَلَى أَنْ تَرَكُ الْأَعْمَى لِقَالَمَ تُوسِبُ الْفُساخ السافا فالفائفكر ، قدمتسه الاعمال وانتلفت النمرة قريبًا اله سم تُى في شية ولوثرك العامل الخ (قوله من الجانبين) الى قوله و محث السبكر في النهامة كالهاما أو مرتعوة صدكما وكذاف الغني الافوله في الزمه الى المنز (قوله دون القراص) لاتيق أعداله بعد العمل شيه لو كالة اله مغني ، ـ لمزم عام ـ ل القير اض (عُولُه كَالِمُومَا لِي العَلَى العَالَة وَلَا المُزَّرُ (ولوهِ والعامل) والهرواليس بقد كم أشر المالشارح من الناضاض مع عدم الربح ية وله والنم عسم مع حضور كذلك اه رشيدي أي ويه وله ولوام عم المرق له ومرض الم) أي أوعر و فاوهب سالعامل)أو ف- يردلك أه معنى فول المن (وأعداله الله)و لاتمام اس بقسد فالوتيرع عدم عدم العمل كان كذلك مرض أوحس إقبدل ه تماية وإدا نفي والمالك أيضال مر يقدر فلوفعله أسنى سمرعاه والعامل في كذات آه وأشار الشارح الفراغمن العمل) دلوقيل الى الاولىقوله ولوت الشروع فيه والى الشاف قوله كلو تعرع أجنى الخ (قوله كلو تعرع أجنى ذلك) الشهر عفه (وأتمالم الك سواء أجهله المالك أمعله أي تبرع الاجنبي عم لا يلزمه أي المالك البابة الاجنبي النطر عمعني وشهاية فال متبرعا) مالعمل أوعولته عِشْ خَلَقُرُهُ وَلُوا مِنْ اعْدُ وَاوْ مِنْ بَغِي خَلَافَهُ أَخَذَا مُنَانِي فِي الوَارْثَادَا الظاهرة و ما الغرق ولانه لاضروفه م ءنالعامل (مو المحقاق على الالذوق فع العدامل فأش معالواستا حرس بعمل عنه اله (قوله ذلك) أي بالفام وكذا بالحسيع العامه ل) إراشرطاه كجلو كامر (تَولُه والنَّرَع) أَي تَهر عالمالك أوا رَجني (عنه) عالعا لَ و(قولُه كذلك) أَي كُلترع بعد [تعرعأ حنى بذلك والتعرع هربه (تماله المالح) أى المالك (قراله لا تعرعاعنه) يشمل الاطلاق (قوله وهوطاه ر)وه قالنسر حالرون ا عسمعحضوره كدداك وخلافا أنهابه والغني ولسمهمارته التحما تحقاقا ولسرهذا كالجعالة لابه عقدلارم يحلافها مر وأبضا وعث لسكى الهاوعل لاستحقاق هوالوافق لماقدمتمه قرأ سامن أن لحجم إنه ثمر مانوأنه لوترك الاعمال جمعهااستحق الها في مال نفسه لا تبرعاه، وأو قُولُهُ ﴿ وَإِرْلَكُ ﴾ أَى الحِيلة (ولز وم هـنه) أي السرقة (قوله تكن الفرق) أي بالسافة والجعالة فدما عمل الاحنى عن الماللا اذاعل الاجنى عن العالمة (قولد عامه) عن العامل (قولد عنه) أي عن العامل بمله (تر أور فير، عطف على العامل لم يستحق العامسل استعارالغ (قوله والعمل في حصم على الاحسى مازم العمل من أعد لالسافة (قوله لان قصده الخ) شسأكاخعالة وهوصاهر | أي الاحدى أي وكذا المالك عند عدم قصد والعامل ينصرف اله الى نفسه (عوله صرف 41 -) على العمل ولاتفاسر لجواز تلك ولزوم اخبران (قبله عليه) كالدان (قبله ينبرع أحد) الى توله على مار جعن الغني الاتوله وليكن الي المن والي هذه فان فلت عكم الفرق أ قول المنمان أراد لرجو على النهامة الاقولة وان قل قول الحسان (من يتمه) أي ولوالمالك كياني (قوله ا لانالاعبال سارت كالدس والهرب) عطف إلى السافاذو (قوله وتعذو الح) عناف إلى ثبوت الخ (قوله لانه وجب) عمالا عمام (عليه) علمه کاروا مراسیم ر (قوله و يحذ غبر واحدان العامل الخ) و توافق هذا ما تقدم عن السبكي فسلو ترك الفلاح السقي مع صحة ا الحاكم عندونيره بماماني | الماء له حتى فسدالزرع (قولدفان بقي من أعماله الخرزهذا التفصيل لا غلهر بالسبة استحق في العامل حميع إ حصنون ول العمل والنفسل بن تصديق المالان أوالها ولا أفراه مر وقوله صدف الدلك فديق في [هذ أصديقه بالنسبة المضيمن المدنحتي ينقص من حصته بقدرد ، حتى ماستق تر بيا (ق**هال**ه لتضمن أ [د=وي البالك الفساخها) هذا يدل على أن توك الاعمال في المدانوجب الفساخ المساقاءة الطرم قدمة ــــــــ ور ببارقوله لم ستحق لعامل شب كاجعالة) المتحدا لتحقاق وأبس هذا كالجعالة زنه : قلدلازم مخلافها

ويحت غير واحدان العامل لوترلة ماعليه حتى فسدت الانجر صهن وأمور وعقائم سمالوا ختلفاأ تناها الدقاق اتدن أغاسل تسالزه فأت بقي من

فالعسمل فيحصنه كفضاء دينه وهو يقع عنهوان لم مقصيدونو عيدة، فك منو علان قصد المالك صرف له عن حهة العامل فهو كالاداء إذا أن بقصدات عدار والا يسرع حدياء مهور فع الامرالحاكم ولم بكن له ضامن في الرمه وأعرال السافاة وكانواراء كالتقلص منع إسارا ما واخاكم عليمس بعد البوالله والدوا المرافعة واحداد والمعالمة واحب عليه ؛ (فوله حنى ماسق) هكذا بالنسم الني بأبديدا ولعله فسافى ماسق

أى لعامل (فناب) على الحاكم اعنه فده كاعي والعامل في الاتباء (قوله ولوامنه) أى العامل من العمل ولوق الشروءنيه (قوله ف كذلك) أي كالهرب فيستأخوا لحاكمه عاً من يعمل (قوله من ماله الـــ) أي ولوء: زاء هم مغني (قولة ولوين صبحاك) عبارة المغي وشرح الروض والغرر وان لريكن له و له فأن كان إ بعديدة الصائح باع صب العادل كاه أو يقضه يحسب الحاحة وأستأخر جمنون كان قبل بدوا اصلاح سواء أطهرت النمرة ولا افرض عاب من المالك أواجني أو يت المال أن المعدم بعمل بالود والمسدد إلى حاضر فكذلك استأخر من الدواك الثمرة تنعذر ببيع صيموحد اللحاجة ليشرط قطعه وتعذروني الشائع واستأحره بالقبرضه ويقضه العامل عددوال العاو يقضه الحاكم من تصيدم الثير وبعد مرااص وحرم بترالعمل مالك المنغني عن الانتراض وحصل الغرض ولواستأخرا خاكم البالك وذناله في الاغان فانفق ليرحمه رجم كالوافترض منه اه (قوله اذا كان) أي نعوه رب العامل أواستعارا الكراقه أو ومن مرصى ما حرة اللي لعله، معلوف على قوله من ماله الخ (قوله ذلك) أى الاستفار (قوله افترض علمه الح) وقولهم استقرض واكترى عَنه يَفْهِمَ أَنْهُ لِيسِ لهُ أَنْ بِسَاقَى عَنْهُ وهُو كَذَلِكُ مَعْنَى وَأَسَى الله بهم وعش (أُولِهُ أُومِن غَيرُهُ) أي من أحدى وبد المال واستاح بما افترضه مني وأسني (قوله فان تعدرا نتراضه الح) ليسر بقيد كم من ال عن المغير والروض والمناقبديه لتعين على المالك بنفسح سنذ (قوله عمل المالك بنفسه) أي ورجه ما احرة ال اله عش (قوله فعلماذكر) أىالاستخار سم ورشيدى(غالهماذنا لحاكم)والاولدرحوعالكيا. من - آلالالذونعل ماذكر لموافق مامر عن المغنى والروض وأخذا مما بافي في شرح فليشهز على الانغ أفيات [أرادالرجو ع(نهلاعلي، ار حما ن الرفعة الخ)عدارة النهاية كمرحما ب الرفعة وقيده السبكي الخ اهـ قال ا عِشْ قُولَةً وَ وَالسِّيلِ المُومَعَمُدُ اللَّهُ لَكُنَّ عِبَارُوالنَّهَامُ وَشُرِّ عَالًا وَصُوالْعَنِي وَالغر رَكِامَ نَامُ هُرَةً | الحاكم الأحرود والاجر تى ترجيدا شازى فابراجع (قوله هذائكه) أى الاستخار على العامل بصور و(قوله للسله) أى للعامل !! والالم يحره فذا كهان كأنت المساق على من (تعليه أن يستنب) أي يسافي كاء بريه في شرح وأشعرا كهمانيه، وقال وض فان كانت | المسافاة على الدمة فان كانت المسافاته إعسه وعالمل نمير الفسجت بثركه العمل الثهت اها أي فيصع الاستعالة بالغيرف الساقاعلي العن كالنَّمة (مَّه إذا له لا يست أحرال)خبر قوله فقنه سنة الخراقية له معلقاً) أي وجد للعامس وال أو لأعذر ا الانتراض ولاوتيل عِش عَيْ سوآه تعذر عله أم لا كان العامل السالك من ونريناه أحرة أم لا أه (قوله | وقال لمسكوالل ببارة شروح المهم والم عقوالروص تعران كأن اساقاة على العسن فالذي حرم بعصاحب المعنالين وآتشائيوا تنظهر، غيرهما أنه لايكترى علىه أنكن البالك من الهسعر اله وأدالمغي وهذا ا عو الظاهر اه (قولدوالشائي)تكسرالنونوالمدنسبةلبسع الشاء مرماوي أه مجبري (قوله بن 🏿 الفسمواليمر)هذا أنالم تفلهرا للمرزكم بالى اله كردى وفسآ غذرلان مائي فبماذا كانت السافاة على ا الذمة والكيزم هناف بالذاكات في العسين تمرأيت ماباني آنف من سير الصريح في الهلاف التخديره ال وقيله بزالغ حذوالصر)واذا فسح بعد طهو والثمر أفلا ببعددا سنحة فالعامل لحمة ماعل بناء على أنه ثُمر كن والقداس أن يستحق أحوة آنتل لان قضمة الفسعة تراد العوضين ومرجع ليدل عمله وهوأحرة النمل وفاقا المرملي وقد يؤليه دقوله في غلير والشمركاة للعالمة فليناً مل سير على عالم عش و وله وفا قاللرملي أي والمغنى وشرح الروض كأياني (قبوله بان كان) لي قوله فان عجز في المعنى لافوله أو المهان المسائز (قاله بان | ا كان فوق مسافة العدوى الخ) أوتجزش النائبات العاشم حالروض بهار القلمون وما الدنجز السائل عن ير وأبينا لاستقال هوا أواقو لاله أمر بلناواله لوترا الانسال استحق تجديب ورازا وأله فالتعذر ذلك المَرْضَ، اللهُ ﴾ قال في شرح الرُّوض وتواهم التقريل واكثرى، تديفهم اله يس له النَّيساني مندوهو أ سَدُلُكَ ﴿ وَقُولُهُ وَلِمَالِكُ فَعَلَمَ أَذَكُمْ ﴾ أى الأستخارا لما (قبله فقي قوله ماليس له الم) كما أشرح مرأ (قَوْلُهُ وَنَعَلَ الْفُسِعَدُ بِقُرْكَهُ) عِبَارِ الرَّوْفِ فَانْ كَانْتَ الْسَافَ عَلَى عَسَوَعَ الْمُسْعَدُ بِقُرْكُهُ العمل اله (قوله ولكن يتخيرالمالك بزالغسم والصبر) والانسم عدمهو والشهر ولا يبعداستحقاق

فذب عنه فبه ولوامتنع وهو مله آن و جدواوس انتسمه اذ كان بعد دو العالام أو من وضي احرام حله ان وحده فان تعمدوذاك انترض علمه منالمالك أو فالمره والوفي من الصامة من النهم وفأن تعذرا وغراضه على المالك بنفسه والمالك فعل راذكر باذن الحاكم عيرمارهما فالرفعةلكن قار، لسكى عنالذا قدرله على العال فقت موالهما لسوله الاستناب غسيره فارفعل المسيحت بثرك العمل والثمركة للمالك اله لاستأج عنه مطاقا قاله الاذرعي وقالىالستتني و الشائي وصحب العن

لاستأح عناقطعا راكن

يغًه مراك لا مزالفهم

والصمر (والليقدر)

لمالك (على الحياكم). أن

كان فوق مسافة العددى

أوحاصر اولوعد ماراللسه

أوأيانه الماكن ممال

بعطسه والاقسل كأهو

مطلقاة بستمرالعامل وباخذ نصيم (ولوتينت خيانة عامل) بافراده أو يستة ادعن (١٢١) مردودة (متم اليمسترف) ولاتزال مدلان

باستقلال المالك ومردالفرق الانفساخ ءوت العامل واستقلال العامل الفسح في المحالف

(كالادارة)

استعقها من فيل الواقف وفي الثانسية استحقاق الوارث الشعرة تركة حتى لو كان على المت دين تعلق بهامة دما على-قالورنه اه (قولِه مطلق)أى-واءكانـالماقاة على العيناوالممة اه عش (قولِه نعين) ك هذا العاريق (قوله لريسة وقط) كي بان لم تشف الحيانة والكن رئاب المالك ويسه (قوله عن الحياة) أي الثانية عِسام، (قولدمراً نفا) أى فبيل والله يقدوعلى الحاكمة ول المتزول مرج النمرم- تعقد الح) قال أ فى الروضة ف الفتأى النصرة أوالشحر طول العاصب وكذا العامس الحسع علاف الاحسير العمل في الحديقة المفصوبة أى لايطالب و وحدم العامل لكن قرار نصيبه على على عـ اهـ عش (قوله أما العالم فلاشي لها لخ)وكذا اذاكان الخروج وسل العمل ولواختلفاني قدر الشروط العامل ولأبن الحدهما أولهما ينتان وسقطتا تحالفا وفسخ المقد كإفي القراض وللعامل على المالك أحوقتماه ان فسخ العقد بعسد العمل وأن لم يشعر الشحر والافلا حوله فأن كأن لاحسدهما بينة فضي لهب مغي وسرح الروض وفي المغي والهديد وتصع الافاله في السافاة كاهاله الزكشي فان كان ثم ثمرة لم ستعقبه العمل ولا يصع بسع عجر المسافاة من المالان قبل خروج الشعرة ويصع بعدها والعامل مع الشميري كم كان مع البنات ولوشر ط المالك على العامل أعلا الزمر وفاغرت الاشحار والعامل لم يعمل بعض لا الاعمال استحق حميه ماشرط له كالولم بعمل ألانه شريك كاقاله الماوردي وغير. اه وقولهما لم يستحقها العامل أي وله أحوا عله أخذا من

(قوله نثلث الهمزة) الحالمـــتن في النهارة الأقوله من آحره الحاهي لغـــة وقوله كالحجر الرزق وتوله وللثالي ا وأمَّاد بَدُ (قُولُه ثُمَا نَشَهُر بِدَا لِحَ) أَي الْعَنْ عَلَى وَجِهُ الْجِيْلُ لِهِ لِيلَ فُولُه وشرعا الح بعنيءوض الآحارة الشامل للمنفعة والاحرة أماضهر قبولها فللمنفعة والدأن تقول انضهرعو ضهاللمنفعة إيضااذكو كان الدجارة فلا ترد المسافاة أصلالان أحدالعوضين فصاوه والعمل لاتكون الابحمولا أه رضدي (قوله رقبوله) عطف على علم الخراق وله للبذل بالذال المحمة على الأعطاء (قوله والاباحة) عمض أفسر مر على البيدل اله عش (قوله الاختير) أي بشرط قبولها الزقوله تحومنه منالبت م) فنز تعجاجارة الجوارى للوطه اه عش (قوله على أن الزوج الخ) أي غر جَ عقد كلح تما للمنفعة (قوله نُ سَفَع بها)الاولىيه أى البضّ (قوله و بالعسلم) أى خرج بشرط علم العوب (قوله كالحيم الرزف) ... الما لحد له [(قوله فاله لايسترط فهماعلم الخ) في وأنه لا يلزم من عدد مالا شراط شراط العدم فأشكال الشارج الاسمى منع التعريف بحوالجعالة علىءوض معلوم على اله لايندفع بذلك عبارة عش حاصل الجواب أن العدار بالعمل والعوض شرط فى الاجارة واس ذلك شرطافي السآفة والجعالة وأنا تفق وجوده واعسترنس مهم على يج على هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا دخلله في دفع الاعتراض لانه مني دخل في النعر عِف فردمن أ

الغاصب وكمدا العامل بالحميع عسلاف الاجيرالعمل في الحديثة المصورة كالايصاب ومرجع العامل لكن قرار أصبه عالم أه *(كارالامرا) (قَوْلُهُ فَاللَّهُ لا يُسْتَرَّمُ فَهِمَاءُ لِمَا العَوْضُ) لَقَائُلُ أَنْ يَقُولُ هَذَا لا يَطْ إِنْ أَفْدُهُ النَّقَرِ يَفَ مُذَكُورُلانَ أ

حاصل هذا النقيد التعر يف اشتراط علم لعوض وعاصل التعريف لفه غس نعسلم الاترى الى قوله منهماأي

وجعالة على معساوم فاستقدم لشارح هنار لاصل فهاقبل (١٦ - (شروال وابن قاسم) - مادس) الإجاع آبان منهافان ترئيس أحكوه أفومن أجورهن ووازاة الاستوى في الأست الآل م امر دودا الأمفاد والوقوع الارسع فأراكاه اثبان هرب العامل اه (قوله يعطمه)أى للعاكم أى أولن نوسله النه اله عش قول المنز (فاشهد أ على الانغاد)وين بي الاكتفاء لواحدو يحلف معهان أرادالر حواع الهاعش وينسي تقييد عمااذا كان | ه اله قاص برى ذلك والافلايد من شدين (قوله وأنه الح عطف لي الآنة فـ (قوله أوعلى العمل) عطف على قول المنزعلي الانفاق و (قوله وانه اعبا الخ) عطف على العمل (قوله تنزيلا) آرالكتاب في بعض نسخ ا النهاية وسقط في مضياة وله واعسر على أما ذا (قوله الاشهاد حديثة) أى اذا في يقدو إلى كم (قوله واله اغيا معيمل بشرط ويصدق ال) اعتده النهاية واعتد الغي تصديق العامل قياساعلى نصريق الحيال في مسئلة هر به (قوله الرجوع انأرادالرجوع) حبنكذ) أي حيزان أنفق وأشهد علمه (قوله لان المالك مقسرا لم) نديقال هذا موجود فع الحن فيه أيضا تغرىلاللاشهاد حسننذمنزلة (قُولُهُ فَانْ تَعَدُّرُ الانتهادَ لِم رَجِعِ) طاهر ولو باطناولو قبل مان له الرجوع باطنالم يكن بعيدا بل ومثله سائر الحكواصدة حسدد الصورالني قبل فهابعه مالرجوع لفق دالشهود فانالشهودانما تعتبر لآثبان المق طاهر اوالافال دارني المالك في قسدوما أبغقه كما الاستحقادو: دمه على ماني نفس آلامر اله عش وهو وحه (قوله فانعزا لخ)صر يه في استناع الفسخ رعه السبكي واعترض عندالفدرفوا ايجزم اذالم تكنءلي العنالم أتقدمهن الستكرومن معداه سترواد عش أماآذاكات بان كالمعماقيهر سالحال على العن حبر بين الفسم والصروطافة اله (قوله حسند) أي حين اذا يقدر على الحاكم (قوله والافسم) صريح في تصديق العامل لان آلمالك مقصر بعد قالف الروض لاجل الشركة اله سم (قوله قبل العمل) أي قبل تمام، وهو الرااباب في المعنى قول المن الاشسهاد على عبن مأأ نفقه (تركة) رقى عنى التركة نصيممن الشمرة قاله القاص وغسير. اله معنى زاد عش وقد أفاده الشارح معكونه فيرمستندلا تتمان يقوله السابق ولومن عمده اه (قوله والاالفسخت عوله ائي ولوار ته أحر مثل ماضي ان لم تظهر النمرة من حهة الحراكم أمااذالم فان صورت أخذ حزاً من وهل ورع ماعسار المدتن وان تفاو ناأو باعتم العمل لانه ويعتلف في المدة قلة يشهدكاذكرنافلابرجع ا وكثرة فبه انذر والافر ب الثاني اله عن وقوله فان طهرت الزباني آنفاءن الرملي خلافه (قوله انفسخت لظهو رأنه متبرعفان تعذرا عوته) قال في شرح الروض قال السبب كروة - من وينبغي أن يكون محله اذاماز في أثناء العمل الذي هو عدة ا الاشهادلم وجع أصالانه المسافاة فأنامت عديدة الصلاح أوالجداد ولم يبق الاالحف ف ومحوه فلاانتهى ولو كانت الثمرة ظهرت أو عذر بادرفان عربين كانتالسافاه بعداههو رهاهل يقطع استحقاقه من الشمرة في منظر ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ماعمل عن العمل والانفاق ولم قبل مونه والقياس أن يستحق أحرة المتسل دون الشعرة لارتفاع العقد بالانفساخ وفدوافق الرملي آخراعلى تظهر الشمرة فله الفسخ هـــذاالقياس مم على على اله عش ومسمألي عن الغني والاسني مانوانق القياس المذكور (قولهولا والعام ل أحرة عسار وآن تنفسم عوت المالك الخ) آلالوساقي البطن الاقل البطن الثاني ثمرت لاقل في أثناء السدة وكان الوقف وقف طهرت فلافسح وهي لهما ترتب فيابغ أن تنفسخ كاقله الزركشي لانه لايكون عاسلالنفس واستني مع ذلك الوارث أي الحيزاذا (ولومات) العاملةبـــل سافاه مو وته تمان الورث فتنفسخ نهاية ومغسني أقول ينبغي أن يستنبي مالوأوسي الانسان بشمرشير العمل (وخلف تركناتم لشخص ثمر فالمتلقم ممال المالك أه مسيد بمرقال عش وفائدة الانفساخ في الصورة الإولى القطاع الوارث العمز منها) كسائر 🛚 تعلق حقاليطن الاقل بالشمرة حتى لو كان على مدن لم يتعلق بالشمرة لانه السند من السفر كة والوارث اغما دىونمور ئە(ولە أن، ـ تىر العامل مهالحصاماته ل بناعصلي العشر يلا والقياس أبه يستحق أحر الثل لان قضاة الفسخ تراد العوضان العمل بنفيه أوعياله اولا فيرجيع لدل عله وهوأحوا النل وقافالر فوراوقد يؤيده فوله في نظيره والدمر كامالم اللفائية مل (توله فان يحسرعلى الوفاءمن عسن عِرْحِينَا عَن العسمل) الخصريج في امتناع الفسط عند القدرة والدكام اذالم يكن على العين الماتقد معن التركةوعلى المالك تكسنه الب دوس معه (قوله ولانسم) قال في الروض لاحل الشركة اله (قوله وهي لهمه) انظر هذا مع عث أن كان أمسا عار فاما لعول السكر السابق عقب فوله بقي أستحقاق العامل الاأن مكون داله عمااذا المتقله رانشعر موعلى ماذكر ملآه هاله ان الاوجد الاستحقاق لااله كال (قهله والاالفسخت عوله) ظاهره وان طهرت النمرة (قهله والاالفسخت عونه) فالفشر ح الروض قال السسبكر وغيره و شغى أن يكون عله اذا دات في ثناء العمل الذي هوعدة المساقاة فانمات بعدبدوالصلاح أوالجذاذولم ببق الاالتحفيف ونحوه فسلا اه ولو كانت النمرة طهرت للزمه هذا كلمان كانت إ الذمة والاانفسعت عونه

تطاهر (فلشهده لي الانفاق) أى لمن اسستأحره والهائما يبذل بشرط الرحوع أو على العمل انجل للفسه

فانامتنع بالكيلمةاسترح الحاكم علمة أمااذا لمعلف ثركة فالوارث العمل ولا

أوكأت الساقة بعد ظهورهاهل ينقطع اصحقاقه من الثمرة فيه أذار ولا يبعدان يستحق منها ومسطماعل قسلموته والقياس ان يستحق أحوالنل دون النمرة لارتفاع العقد بالانفسخ وقدوافق مر آخراءلي

لعمل حق علموعكن مد فاؤمنه مذاالطريق فاهمين حعاس الحقسن وأحرة الشرف علسه فان برالمار سانقط فاحرته وإلاالمالك (فانام يحفظ) لعامل (م) عالمشرف على الحمالة (المؤخرمن

الذمة والانحراليالك على الاوحه افليرمامرآ نفا(ولو خرج الثمر مستعقا) لغير لساقي (فالعامل) الحاهل نظائرهالسا فمة خسلافا لعرش حستقال ظاهره أنه لاأحراله ثمرون كون الاقالة بالنوافق سهماوالفحم الحال (على إنساق أحرة المال) لايه فوت منافعه عوض فاحد قرجم ببدلها

له عامل التعذر الاستنفاء

منه هذا أن كان العامل في

يَالُم استأخر رحالاً للعمل في مفصوب نعمل عاهلاأما العالم فلانس له قطعا بتثلثالهمزة والكسر أفصم مزآح بالمدامحارا وبالقصر بأحر كسرالجم وضمهاأحراهي لغسةاسم

لازحرة ثمانيتهرت في العقد ونمرعا تللك منفعة بعوص بالشروط الاآ تسقمنهاعلم عوضه وقوله السدل والاباحنتفرج بالاخترمحو هدذ االقدس (قوله والاغيرال الذعلى الاوجه) في شرح الروض له صهر المعلم الاذري وغيره اه منفعة المضع على النالز وج واعتمده مرز قَوْلِه في المنزولونوج الشعرم عنه الغ) قال في الروض ة ن تلفُّت كي النعرة أوانف مرطواب أ الم: احستهار شامت ن لأهوسار ولعسرا أسافة والحقالة كالحو مارزدهه

لاستره صماء والعوص وأناكان فديكون معاوما كسافا على غراء وجودا

كالاحبرا العسبن ولا أنفسخ بموتالمالك

والوكالة والوذ بعسة مخددان لان الابداع توكسل والاو حصاقاله البغوى ثمراأت أباز رعة يحشمو كالعام بطاء عامه والهمان الاصل براء ذفمت والاصل عدم انتقال الماناعين الدافع وعدم (١٠٦) اصيغتمن الجانبين المشترطة في القرض دون الوديعة تم استداء بامرا ول القرض

انهيما لواخنافا فيذكر لوكلة (قوله والوكة والوديعة الخ) دال لمخالف الانوار (عوله والاوجـــما فاله البغوى)مشي في آخر الدلصدقالا خذوهول لعارية على خلاف وفاه النعوى أهدر أوله عنه وأى وفأه النعوى من قصايق الأحدوكذا ضمير الروضة لو معثلات من = لمه (قُه له وكانه اخ) عَي أمارُ رعة وكذات مع وعليه المستثر وضمراً سندل قه له له عند») المعمرالاول أن لادينه علمه شاغم قال والثاني الباعث (تمالدهما) عن فيما لحن فيدو (قعالدهم) أي في مسئلة الضطر (أماله كالوكس) الى السكاب بعثته بعوض صدق المعوث في النبرية والفي الافراد عدا وقوله ولوادع إلى لمن (قوله وانتفاعه) أي العامل الريد (هوالس) أي المه ومانحن فيهأولي واتما لانتفاع (م١) عي أعسين قول الذن (لو اختلف الح) وأن قال العامل قارضتني فقال ما الك وكيتك صيدف مسدق معام مضط في اله المالك بمناه ولاأح تتعامل مغنى وروض وفى شرحه ون أفاما سنتين فانظاهر تقسد عبينة العامل لان معها بعوض حلاللناس عسلي رْ بادة عَايْرِ الله قَوْلَ النَّذِ (تحالفا)ولو كان القراض لمعهو وعلمه ومدعى العامل دون الاحرة فلاتحالف كنظيره هذمالك مة العفاية والقاء في الصداق ثم الله ومغلى وتمريج وطن (قوله فاشما) الذاه. فاشمه أي ما افراد لكن في أصله بصورة المثالمة النفوس وأبضا الاصل نهوه لي تقد ترمضاف الاسدعر أي وألاصل أسبه اختلافهما (قولهولا ينفسط العقدها مالتحالف) بل هنا عدمانتقالالك بفسخانه أوحدهم أوالماكم كأفياز بادذالروت عن السان والأنعر كالماسنف باله ينفسخ عمره مخلافهثم (وكذا)سدق لفح اف وصرحه الرو باني مفيني وعش وذكر سيرين شرحالر وض ما مفدده ه (خاتمة) والسّمتري في (دعو يالردفي الاصم) العامل ولوذمه المأةتنع معمكمر أوأم والدوسل للبائع الثمن ضمن وان كان عاهلاأ وفارضه العلب من بلدة كالوكمل محمل الهأحد الى أخرى لم صحراً لا منه أرز أثدها إلى تعارة ولواسترى بالفين لمقارمة زاله رقية زايا شهرا على وقعاله وغرم الهما العمر المفعة المالك الالفين لتفر بطبة بعدم الافراد لاقه متهما وان متالعامل واشته مال القراص بغيره فكالود يبع عوت وعنده والنفاعيه هوايس مابل لوديعة واشتهث غيره اوسأتي في مايه وان حني عدد القراض فهيل يفديه العامل من مال القراض كالنفقة بالعسمل فنها ويه فارق علمة أولاوحهان أحمهم أم اه مهامة وكذافي المغيني والروض معشر حمالامسة الاموت العامل وقوله أنرتهن والمستأحر ولوادعي أصحهما تعرفقالا أرحهمالا فأخده ألمالك من مال نفسه لامن مال القرآص كالوأبق فان لم قتوده على المالك تلفاأوردائما كذبناسه وان كان في المال رب اه ثم ادعى أحدهماوأمكن *(كأك السافاة)*

قبسل كالوادع الريح ثم 🖟 (قاله هي معاملة) ليه نوله وأفقى في المغسني الأنولة وبالغرالي وأزكام والي فوله وليسر تهزعه مرفي النهم اله الا قُولُهُ وَبِهِ يَنْدَفُعِ لَى أَنَا النَّصِرُ وقُولُهُ وأَشَارُ البِعَالَى النَّزِ (عَمْلُهُ مَعَالَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ حدة أركانها أه عد برمي (قوله عن تعهد عمر) أي خصوص هوالخل والعنب سفي وغسيرة (تمالك من السَّقي)خبرنان اقُولُه هي عبارة النهابة والغني وهي مأخوذة من السقي ففتم السَّين وسكون القاف أه وفي ا عِشْ عن سير على منهم وقبل من السبق بكسير القاف وتشديد الماء وهو صد غاز النخل اه (قوله الذي هو الخ) هذا ني معني العابد لاخذها من السوِّ دون نعر ووالرادأن عمل العامل وان لم يكن فاصراعلي السوِّي لسكنه العسقد مع اتفاذيهما على 📗 لما كان أكثر أعمالها فعاومؤنة أخذت منه (قبيله نبيل الإجماع)هـ مذاصر بج في أنه بجمع وعلم مع أن أبا حنيفة منعها كأسساني الأن يقاللم يعاد يخالافه أشدة ضعف كأشار المهقولة الاتي وبانخ إن المنسلو الخ (قوله والحاجة اسنة الهدالح)لان مالك لائح والدلايحسن تعهدها ولايتفر للهومن يحسن ويتفرغ التنزيف ذا من (عَم إدوالاو حدماقاله النعوي) مشير في آخرا اعار ردّ على خلاف ما في له الدغوي (قعاله كِلَهِ ادع الربح الما) وإن أو مرجع أدى غلها أوكذ بالم بقبل قاله في الروس وقدة مدم هذا في المسرح مز بادة (أي له وآلا يستفسم العقد ه أبارا أنحالف الم) فإلى أبراج الروض وإذا تع الله فسعة العقد والحاص **الر**جم إللمسرأت بالبالان ورجبت لاحوتها ملعامل المؤانهي وقول الشارح ولاينفسم العقد بالتحالف لايناقي ر المسلم على المسلم على المسلم المسل

> بحزامن فارتسن السق الذي هوأهم اعسالها والاص وجروبل الاجماع معاما الصلي المعامدو سلم بهود حميرعلي تخليه وأرضها بشطره انخرج منهامن تمرأو زرع رواها شحنان والحاجة راسة البدا

اكذب نفسه ثم فالخسرت

وأمڪن (ولواحنافافي

المشروط) له أهوالنصف

أوالثلث مثالا (نحالفا)

لاختىلانهـمانىءوض

معت وتسهاء ال

المتمايعان (وله أحرائش)

لتعد فررحوع تاهالب

فوحناله فتته وهوأحرة

مناه وللمالك لوعري وولا

ينفسط العقده ذار أعداس

و كارالسافان) .

هي معاملة على تعهد عبر

أفاير مامرفي السع

والاجارة تهاخر وبتغر بمال الاسالام واله قدلا يطلع شراوه ويهاون الاجير في العمل لاخسد والاحرة وبالغ ابن المنطوق ود مخالفة أب حداثة رضى المعند فهاومن عمد لفعصاحد وورعم ان العاملة مع الكفار يحتمل (١٠٧) الجيالات مردود بان على حركانوا مستأمان وركام سناء فسدان

ولاعان الانتحار فعتاج ذال الي الاستعمال وهذاالي العمل مفسني وشرح منهيج (قوله والاجارة لخ سبواب عما يقال الخاجة تنافع الاحرة (قوله لدلايعام الم) أى ودلاعصل أني من المارمغي وشرح المهم وكانبامع شروطها تعارمن قَولَهُ فِردينَ لِعَدَ أَيْ حَدَّ هَذَا لِي وَالرِّدَ مَنافِ الصَّعْقِولُهُ وَانْمَالُفَ ذَالِي فَاعْلِهِ (قَولَهُ وَمِن ثُم) أي من أج كالمسه (عصمن) مالك الشدادضعف منع أني حدَ هذالمه قا: (قبله و زعم الح)رد لجواب أبي حدَ هٰذَ عُن الخرران أهم له الخزق له وعامل (ماترالا صرف) مردودمان أهدل خبرالل عي والمعاملة أي تحتمل الجهالات معالج المن شدى وعش (قوله وعامل الخ) ولو كانااعاهل صداكم تصورفه أحرقان له و مضمن بالاتلاف لانه لم اسلطه على الاتلاف لا الناغب ولو متقصير مر اهمم على جوتولالم تعمر واذاءة دهارنف يخلاف الوعقدله وأسه اصلحة وأبعية العمة كابحاره الرعى مثلا وقديشمله قول المصاف واصبى بان مرادفى مأله أوذاته ليكون اماراه عش وقه لهدون غيره) أى الرالتصرف (قوله تصح) إلى غنى الحل والغنى عن تقديره وتقدير فوله من ولهم متقدير انفسه عقب حائز التصرف والمعيني حداثآ كإفي الرشدي تصعيب حاثر التصرف وصحتهامنه لافرق فهرارم لنفسه ، لاصالة و من كونم الصي ومحنون دالولاية (قيل وليب المال! عمارة شير حاز وص وفي معير الولي الإمام في بساتين ستالمال ومربلا بعرف ماليكه وكذا رساتين الغالب قيماً مفاهر قاله تؤركشي اه وكسذا في ا لغني والنهارة ألكن الففاكاة للركشي (قولدس الامام) عن أولات ولوتب زالالك عدد لك هسل يصح النصرف أملا فالمنظو والاقر الاول لان الامآم فائسا المالك ثمان كأنسالهم فافته تخذه والارحدم على و الله الم عش (قوله أرض موليه) أي رض سنانه قوله و مناشم عداد و منهما - و رقوله ثم مساقاة الح) عطف على انتحار الخ (قدله سنسالخ) متعلق غوله ان لا يعد أى عدم العد (قم إنه ورده البلقيني المخ)عبارة النهامة وردالبلقية في الخ مردود يخافله الولى العراقي مانه لم مزل الخ اه (قهله التصرله) كالأمن الصلاح وقد يقاليان كان الحال يحت لولم بضيرا حد العقاد من الى الاستخر يحصل من مجموعهما أكثر نابحصل مع الانضمام فالوجه امتناع مذكره ابر الصلاح وان كان عنث لولم يحصل هذا الضير كصل أقل وتعطل المدالعقد مزولم وغدفيه فالوجمحوا إماذكره مل وحويه وقديشيرالي ذلك قوله لتعسن المصلحة لخ تسم على جداه عش مؤرالوتساري الحاصلان ولمخف التعمل ولعل الاقرب حائلة عسدم الحواز لعبد مالمصلحة فليحبر (قوله و محكمون به) أي فيه 'ركالهمع عليه اه عش قول الآن (ومو ردها) أي الردمسيغة عقد الساقاة عداسة أصلة الدمغين (قوله وتحو رصاحب الحصال الخ)وقة المرية عدارته ومورده النخل ولوذكو را كاقتضا اطلاقه ومسرخ به ألخفاف وتديناز عفسه ما مه أسراك اهافاك عش قوله الخفاف هوصاحب الخصال اه عبارة الحلبي قولة كويه مخلاء لوذكورا مروذكر أهل الخبر أنذكور 🏿 فلا تحرا حداهم بالاحرى تنخل فد تشمر اه قول المن (في سائر لا محار الشمرة) احستر زيالا محارته الاستقله كالبطيع وقصب السكر

وقوله مردودمان على برالح) يتأمل هذا الزد (قوله كالوامستأمنين) ي وهم اليم ككام المسلمين (قوله رك آل الدن الاماما الم)عبارة شرح لروض وفي معنى الولى لامام في بسات بن مت المال ومن لا يعرف لكموكذا الماتين الغالب في ما يظهر قاله الزركشي اله (فرع) لو كان الع مسل صيالم يعجرله عرق المنا ويضي الصير الاتلاف لابالناف ولورت قصد مرلانه لم سلطة على الاتلاف مرر قله الكن النصراه الوزَّرهـــةآلى،ولهو بالهماءتـفر والغيرانخ) قديةالـان كان خالبحيثـلوميـضم حَـــدالعقديماني أسموحصل مجموعهما كثرتما بحصل موالاضماء فاوجهامتنا عرفاس لصاجران كالكحب لولم يحصل هذا الضبرحصل أفل أوتعمل أحدآ لعقد من ولد مؤلف حمد وألوجه حوازماذ كرآبل وجوابه وذالم بشيران ذلان قوله لا هيز المصلحة الح فلمنامل (قوله بأنه ليسر في معني المنصوص عليه) كان رجه هذا المفياله

من ولمهم بالولامة) علمهم منداللصاحة الإحتاج الى ذلك وابيت المال من الأمام والوقف من ناظره وأفتي المالصالح العناجار لولى لساص أرض موله باحرتهي مقدارمنف ما الأرض وقهما الثمرغ مساقوة المنتأحر بسهم للمولىمن ألف سهميشرط اللايعاء ذلك عررة غيناه حشافي عقد الساقاة إسسالهمامه اعتقدالا حارا وكونه اقصا محمور مزيادة الاحرة الموثوق ماورده البلقاء عاماصله انهما صفتان متباينتان ويه بنساد فسع استسهاد الدركشير له أن الولى اذا وحدماشتراه للمولى معسا والعطة فيالقائه أغادرلو بزارش لكن التصرله أبو زرعة فكاعتمادية بأنه مازال بريء حاولا خار والمنان الممياء مماري دان و عکمونه و باخم

غانسر واالعرفي أحمد

وموردوع ال وتمراصالهة

وهو الرشب دانجة ر دون

غيره كالقران (و) تصح

(لعني ومحنون)**و-ـ**ـفـه

العمقد نالاستدراكه فيالا خولتعن الصلحة في ما تقرت على تركها ضاع لشجروا أثمر (وموردها النخل والعنب) تنصر في الخل وألحق به العنبء مع وجو بالزكانو مكان الخرص وتحو ترصاحت ألحمان لهاتاتي فول أنخل مُعودًا منظرة الله ليس في معني المصوص عليم وباله عادة في احتيار القديم في قوله (وحوره القديم في سائر الاعتبار المراع)

لاله في الخوالسابق من تمرأوزرع ولعموم الحلحة واحتر وألحدد النعرلام رخيسة فتخذب بموردها ودل متنعرفي المقل كمصحه المنف وتصمالي أشعار منميرة تمعاللتحل والعاب اذا كانت بنهماوان كثرت وشرط بعضهم تعذرا فوادها بالسق ظعرالمزارعة وعلمه فيأتى هناجيع ماياتي ثم من إتحاد العامل وما معده و شــ ترطر ؤية الساقي علمه وتعسن فلايصع على غـير مرئى ولاعلى مهـم كاحدد الحديقتيز ولاماتي فمه خلاف احدى الصرتين الساق للزوم المائلة (ولا تصم المارة) فيل الفاق الداَّعب الاربعد (وهي ع للارض) أى المعاملة علماكماصله ودبريهفي الروضتوأ شارال معنا يقوله وهىددا عا له (سعض مايخرجمنها والبسدرمن العامل ولاالزارعسةوهي هذه العاملة والسذرمن الالك) للنهى الصحامة ولسهوله تحصيل سنعة الارض بالاجارة والحسار حرع جوازهمما وبأولوا الالآديث عسلي ماأذا شرط لواحدررع اطعتمعنمة ولا خراخرى واستدلوا بعدمل عررضي المعنده وأهمل الدينة وبردبانها

و بالشعرة عن غيرها كالرون الذكر ومالا يقصد غره كالصو و فالتحور السافاة علم هاهل القولين اه مغني (قوله القوله) إلى قوله وشرط في المغني (قوله في الخير السيابق. ن غرو د روع) فلا مذع مات توله في الخير ا من غر بعد وله على تخله المصروف المرالفخل ولينامل سم و رشيدي وعش (تجوله واحتير) عبارة النهاية [وانفني واحتاره الصنف في سحيح التنبيه اه (قوله لانم ارخصة) في رد الدلس القديم تظر لانه استدل عموم ا الثمر في المبرلا بالنياس (قوله تحقص موردها) قديقال مردعا مقياس العنسفان مرى تحقق شهر طالقياس فى العنب دون غير وقلناه تذالاً يضدم ع فرض الرحمة ومنع القياس فها وأيضافه عدم الحال سأثوالا يحاد ا حدالالعدم تحقق شرط القياس لاللكونوخصة فلمتأمل اليأن حاصسل كلام حع الجوامع أن العجع حوارالقياس في الرحص خلافالاي . منعة مم على = الدرت دى (قوله ردا.ه) عي الحديد الدعش (قوله في المقل أى الدوم اه عش عبارة القاموس والقسل الكرثم شُعر الدوم أه (قبلة والعاس) الواو عدى أوو (قولد مدسما) أي من الخفل أوالعنب الدعش (قولدوشرط مصدعم الخ) عبار النهامة وشرط الزركشي تعنآ تعذرانح اه وعبارة الغررفان ساقي علسا تبعالتكل ارعنك فالاصرفي آلروضة الصحة كأنزادعة يؤخذمن النشبية أنه بعتبرني ذلك عسرافرانها بالسيق كالزارعة وكلام الماوردي يفهمه اه والخاهر يسع الغني وشرحي الروض والنهيج أنلافر ف حساط المواوسكة واعن فيدعه سرالا فراد (عواد وعليه فيأي اجسع مذاقها لم إصدة أن لا يقدم الزراعة بإن ماتى بهاعة سائسا قاة كإسباني فيشتر معناات تنأخرا لساقاة ءلى تلك الأمحار عن المسافاة على النخل والعنب فلواشني البسة مان مع النخل والعنب على غيرهما فقال ساقه لم على أشحارها البستان لم يصو للمقرر نه زعدم الناس فليراجه م اهسم أقول وقد يفيده قول الفي والروض رشرخه في الزارعة مانصه وأفهم الاول أنه لا يغيني لفظ احدهماعن الاتخر ولكن لوأتي بلفظ يشملهما أ كعاملنك على النخل والساص بالنصفهما كفي لكر فيسه الامام الاتفاق اهدمت صرح بلفظ النخل الساض قبله على غير مرقى الح) ولا على غـ مرمغر وس كما ماتي قول المن (ولاته عرائم الرة الح) ولا الشاطرة المسماة أبضالا أخاصة عرودة بعدصادمهمله التي تفعل بالشام وهيأن ساراليه أرضال غرسهامن عاسده الشيء ومهماوفي فناوى القفال أنا لحاصل في هذوالصورة للعامر ولمالك الارض أحزم الهاعام معنى قوله وعبريه أي بلفظ العاملة (قوله وشار) أي المستفر الله) أي الى نالم دا العسمل المأملة رهنا) ى في الله جرارة وله المرائي في تعريف الزارعة الاتنى آنفا (قوله واختار جع) عبار الغرروالغنى وشرحى الروض والمهت واختز النو وي تبعالان المنسذر وابن غز عنوا عامان يصفهمامعا ولوم فردين العمة أخبارهما وحلوا أخبار النهبي على مااذا لم أه (قوله لواحد) أي من المالمان والعامل و (قوله وزع فعلمة كأى ما يخرج منهاو (قوله أخرى) أى فعلمة أخرى الحذر رعها (قوله مانها) أى اعمال عروا هل المدينة لاوحدفيه حوصال كاتوامكان اللرضالا الايقال هذا باعتبار مامن شأته باعتبارا لجنس ويدعى شمول الْمُرْفِلْفَقَا النصَ لِطَاعِ الذَّكُورُ وحَيِثْدُلَا يَلْزُم مِنَا هَذَاعَلَى القَدْمِ (قَوْلُهُ أَقُولُهُ والخبرالسابق من عُرَأُهُ إ ررع) فد دفع ان وله في المرمن عُربه قوله على خلها عبر وف المرالتحل فلمنا مل (قوله لام ارحمة) في وده لدليل القديم تفارلانه استدل بعموم الثمر في الخبر لابالقاس وقوله فتخاص بمورد هاقد يقال مود علىمقياس العنب فانفرق بتحقق شرط القياس أن العنب دون عبر ملناه ذالا يفيدمع فرض الرخصية ومنع القياس فعها وأبضافع دم الحال سائر الاحجار حشذاه دم تحقق شرط القياس للكون رخصة فلمتأمل المال المحمال كالام جمع الجوامع النالعج حسواز القياس في لرخص حا الافالاي حنيفة (قوله رعليه في في هناجيم ما ياتي من كم سأتي الله يقدم الرراء بان بانيم القب السافة كم سأتي فيد ترط هذان تدأخوا المافاء 1 مالا الاسعار عن السافاة ولي النفل والعد فاواستل البسدان والنفل والعنبءلي فسيرهما فغالساة بالمتعلى المحاره فاالبستان لم يعنع للمقار بغرعدم الناحرفليراجع وقوله

وفائه فعلم يحتمله في المراوعة لدكوم : وعاوم إوفي المحارة لكومها مدى الطرف الآتة ومن راوع في أوض بحرمين الغله فعطر يعضها لزمة أجوزه الي ما أفتى به الصنف لكن الطفال العزاري ولبس كارعم في العرب (١٠٩) النَّصر بجه الني بعث ن المناون فيصل (وقائع إن أي ومان فعل العماني وعلى الدينة السريحية أه وشدى (قوله فعطل عضها) علم مزوعه (عُولُهُ رَمَّا مُرَمَّا لَمُ إِنَّا الْعَمْدُ الْعَالِمُ الْعَلِّمُ الْعَالِمُ مَا السَّجَى الْعَ كردي (قُولُهُ لَكَنْ عَالِمُهُ فَلَ الناج الفزاري وقال بعدم اللز وموهوالاوحمد فعن وطهامة فالعش وخرج بالزارعة الحامرة فيضمن وبه صرحان، إنه (قوله الكن في الهارة) كان الغرق أن الهام في منا حرالارض في لزمه أحرنها وان عط هايخلاف الزارع فأنه في معني الاجعرة لي عل فلا يلزم شي أذاعطل لامه إستوف منفعته ولا باشرا ثلافها فلاوجه الزوم سم على جاه عش (قوله كردم) أى الناج و (قوله كادمه) أى الصنف اهكردي (قوله عليه) أيء تسداله أمرز (قوله لو ترك السني) في الروض موشر حد ترك سنفه اأى الارض عمدا الع فقد بالعمد اله سمر (قولهم صحة العاملة) أي خلافهم فسادها اذلا للزمه على وقد شر السدر بالاذن اه رشدي عبارة السدعم قوله مع محمد المعاملة بأن كانت العقالمساقا أوقلنا بالمحتار من صحتها مطلقا اه (قوله حتى نسدالر رع) أي اوا ثمرة اله عش (عماله صمنه) هــذالانسكا على قله الناج الفراري لان الاجيرتم ويتعدوا يغرط عاتف بهالعيز التي فيكد عاله الامرائه ترك العمل الواحب عاسة وهولا وجب ضمان أحرة ولاذ برها يخلاف هذا لا به فرط في العن التي عليه حقظها قراءً سقها سم على = اه عَسُ (قَوْله والمعت الىقوله لانالز واعتفى المعني الاقوله خلافا لجمع الىفتعين وقوله وكذاالي انتن والي آلفصل في النهاية ألأغوله خلافا لجدع وقوله ول مشغرط الى لان الحمر وقوله والتقرض الحالمني وقوله وبهر سذا علمالي المتن ا فولالان (ياض)ولو كان فيمر رعمو جود في جوازا ازارعة وجهان أر حهما كافال از ركشي الجواز | فه لم يبد صلاحه فحد نشذ لا اختصاص لذبعية بالسياض المجرد اله ، هني وشرح الروض وسيذكره الشارح قسل وأنه لا يحو وان بحامرا قول وعلمه) عن في المن (قوله وان تعدد) فلوساتي حماعة وراوعهم بعقد واحداً صَمَ الله معنى قوله على مله)أى حقيقته وابس المرادية النعار (قول مخلاف تعسر أحدهما) كان أمكن ا ر [دالارض ولز راعة وعسرا فرادا المحل السدقي أه عش قول أنتن أن يفصل) بضم أوله وفتم السه بخطه أىلا يفصل العاقدان شابغ ومغني وقديقال انتراط اتحادالعقد بفي عن اشستراط عدمالفصل سم وعش (قوله؛ النصف)أى من تمرة هذا الشجر المعين اله رشيدي(قولهمان باقيم عقبها /ولوفعـــل (كمن غلطه الذبج الفراري) وهوالاوجه شرحمر (قوله لكن في الخروالخ) كان الفرف الناخ لوفي معنى ستأجرالارض فبلزمه أحرب اوان عطالها يخلاف الزارع فاله في معنى الاحترعلي عل فلا الزمشي اذاعطل لانه له ســوف فعنها ولاماشرا تلافه فلاوحه للزوم شرح مر (قالدوصر -السبحال) في الروض وشرحهانصه فيضمن فهائي في المرارعة اللف من الزرع أذاصت بترك مقهدا أي الاوض عد الانه فيده وعاسمة فظه وهذاذ كرما صلى الاحارة التهري وفرمال قد دالهمل ولعر رمفهوم قوله اذا يعت (قهله ضنه) هذالايشكل على ماقاله الناج الفراري لان الاجبر ثم لم يتعدول يفرط عما تفسديه العين التي هي في يده غابة الامرأية ترك العمل الواحب على وهذا بالوحب ضمان أحرة ولاغسيرها محلاقه هذالايه فرط في العن التي عليه حفظها قرك السقى (قولد فتعن حل التعدر الخ) كذاشر مهر (قوله في المنواله يشتر ما اللا يفصل ينهما) قديقة لا اشتراط اتحادا العقد يغني من اشتراط عدم الفصل قلبتاً مل (قوله درأته يشترط انحداد العقد) لايقال انثراط اتحادالعقد يغني عن انتراط عدم الفصلان ذلك ضيم لسكن المصنف اقتصر على اشستراط لناني وهولا غني عن اشتراط الاول فاجه الشارحة لي اشتراحه (فرع) لو تُحوث لمزارعة أسكن فصل القال في انقبول وتدميها كقبلت الزارعة توالسية فلم يبعد البعلان (قرع آخر) فالحي الروض والعامسة تشملهم وأي المسافاة والمزارة يخان فالرعاء لمتنا على الفغل والبياض بالصف جاز وكذ لوجعل أحرهما أفل أوشرط البقرعلى العامل انتهبى ويفلهوانه لوفال عاملالماعل هدن مشسيم اللحل والسياص لم يصح لان أ

البياص لم تصوار اردة لان العدد العقد مريل النبعية (و)الاصداة بشقرة رآن لا يقدم الزاردة) على الساقة الرياق ماعة جالان الناب

كلامه عليه وصرح السكي مان المسلاح لوثرك السقى مع صحة العاملة حتى فسسد ررعضمه لابه في دوعليه حفظه (فاوكان بن النغل) أوالعب (ساض) أي أرض لازر عفه ولانحر (معت المرارعة عليمع المساقاة على النخسل) أو العنب تنعاقامساقاة لعسر الافراد وعلمجل مامرمن عاملة أهلخمرعلى شطر الثمر والزرع(شيرط اتحاد العاسل) أى أن الا كون من سافاه عدر من رارعه وان تعدد لان افر ادها بعامل عدر حياء وبالسعدة (وءسر)هوعلى ما به عسل لاوحه حسلافا لحعل فولهم الا فعوان كأبر لساص صريحقه فتعين حل التعدر في عماره الروضة وأصدلها علموكذاتعمر خرمن بعدمالامكان (افراد النخه ل مالسيقي) فراد (الداض العمارة) ى الرراء الان السعماعا تعقق حاذر مخلاف تعسر أحددهم (والاصماله د رمان مصل سما) ى المسافاة والمزارعمة لنابعة لراقبع حماءلي لاتصال لغميا التعسة واله شديره انعادالعقد ف وه ل سافت لمنعدا السف نقبل مرارعمع

لانتقدمها متموعه

و بالثمرة عن غيرها كالنوت الذكر ومالا يقصد غرو كالصو موذلا تحورا السافاة علمه ماعلى الغوان اله لة و الخرالسابق من مغنى (قوله غوله) لى قوله وشرط في الغني (قوله في الخير السابق بن غرو در رع) قديد فع بالناوله في الخير [نمرأوررع ولعموما لحاحة من غر بعد ذوله على نخلهامصر وف لشعر النخل طبينا مل سم و رشدري وعش (تجوله والحتير) عبارة المهامة أ واختبر والجديد النعرلانها والغني واستروا لصف في تعجم التنبيه اهراقهالا نهارخصة) في رد الدلس القديم فطر لانه استندل عموم رخصة فغني مءوردها الفرقي الحبرلابال باس قوله فيحتص وردها) قديقال ودعا مقياس العنسفان وفي يحقق شرطالقياس أ ودلى عننع في الفل كم صحه في العنب دون غيره ولناهب ذالا يضدم عفرص الرخصة ومناع القياس فهاو أيضافه مدم الحاق سام الانتجاز الصف وعصمالي أمعار حدنذلدد متحقق شرط القياس لاللكمون وخصة فلدأ مل على أن حاصل كالم جع الجوامع أن الصح منميرة تمعاللحل والعاب حِوازَالقياس في الرخص خلافالايي. نيغة سم على ﴿ اهر شدى (قوله (داره) عَي الجديد اهم ش (قوله اذا كان بنهماوان كثرت في المقل) أي لدوم اه عش عبارة الفلموس والقسل الكرثمر تحرالدوم اه (قوله والعاب) الواد | وشرط يعضهم تعذوا فوادها عد أور (قولد مرسما) أي من الخل أوالعن الدعش (قولدوشرط بعضهم الم اعمار المالة وشرط بالسق فلنزالز ارعةوعلمه لزركشي يحتنفذوالخ أه وصارة الغررفان ساقي علماته فأنتخل وعنب فالاصطفى ألروضة الصمكا زارعة فيأتى هناجيع ماياتي ثم يؤخذمن الشبيه أنه يعتبرفي ذلك عسرافرا دهابالسبق كالزارعة وكالام المأوردي يفهمه اه وظاهر من انحاد العامل وما بعسده يم الغيي وشرحي الروض والمهرم أن لافرق حيث الهاقوا وسكروا عن فيدع سرالا فراد (عماله وعليه فيأت و اشــــئرطر ؤية الساقى ناجمه مرانيا لإيمنه أنلا يقدم الزراعة بان باليهماعة بالساقاة كإسبأ تي فيشفره هذاان تنأخرا لمسافة علمه وتعييدفلا يصحعلي على تلك الإنحيارة بالسافاة على النخل والعنب ذلواشنل البسة مان مع النخل والعنب على غيرهمه وقال سافية لل غـــبر مرئى ولاءلى مهــم في أشعارهذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجم اهسم أفول وقد يفيده قول الفي والروض كاحدد الحديقتين ولاياتي شرحه في المرارة: ما تصوراً فهم الاول أنه لا يغيني لفظ احدهما عن الآخر ول كن لو أني بلفظ بشملهما فيه خلاف احدى الصرتين ا كمالناك على النفل والساص بالنصف فهما كفي الحكر فسه الامام الاتفاق اهدت صرح بلفظ النحل والساض قوله على غير مرقى الح) ولا على غد يرمغو وس كما لى قول الذن (ولاته عز لخارة الـ) ولا الشاطرة الساق للزوم الساقاة (ولا المسماة أبضالا لناصبة عوجدة معلوصانه مهمله التي تفعل بالشامرهي أن يسلم المه وضال غرسهامن عاسده تصم الحاوة) قبل اتفاق الشعر بينهماوفي فناوى القفال أن الحاصل في هذا الصورة للعامز ولمالك الارض أحوام الهاعلماه مغني الذاهب الاربعة (وهي قوله وعبريه أي لفظ العاملة (قوله وأشار) أي المسف (اليه) أي الى فالمر ديا عسمل العاملة رهنا) ع_لارض)أى المعاملة ى في النه ج (بقوله الم) أي في تعريف الزارعة الا "في آنفا (قوله والحتار جع) عبار الغررو المغي علماكماسله ودريهفي شرحي الروض والمهم واختارا النو وي تبعالان المنسذر وابن مو عنوا لحمالي محتهمامعا ولوم فردين الروضتوانه راله هنا هوله صة أخدارهما وحلوا أحبار المهي على مااذال أه (قوله لواحد) أي من المالك والعامل و (قوله درع وهى دراعا له (سعض فعلعة أى مايخر جمهاو (قوله أحرى)أى فطعة أخرى أى درعها (قوله بانها) أى اعمال قروأهل المدينة مايخرجمنها والبددومن العامل ولاالزارء ــ توهي لابوجدفيه جوبالز كانوامكان الخرضالا ان يقال دذابا عبدار مامن شأنه باعبارا لجنس و مدعى شمول هدء العاملة والسدرمن التَّمَرِ في لفظ النص لطاع الذكور وحسندلا بلزم بنا هذا على القدم (قوله الحولة في الحبرالسابق من عُراً و إ الالك) لنهي الصحام زرع) نديد فع بن نولة في الحرمن ثمر بعد قوله على مخلها عهر وف لثمر التحل فليناً مل (قوله لانه ارخصة) ا ولسهولة تحصيل سفعة في رد الدليل القديم فارلانه استبدل بعموم الشمرفي الخبرلابالقياس وقوله فتحص عواردها قسد يقال مرد الارض بالاجارة والحنسار علمه قياس العنب فأن فرق بتحقق شرط القياس أن العنب دون تعيره فلناهذا لا يفيديع درض الرخصة جع جوازهمما والأولوا ومنع القياس فبد وأيضانف دما لحان سائرالا محارج للذلع دم تحقق شرط القدس الكرون زخصة الاحاديث عساي مااذا شرط بلمنأمل تسلى أن ماصل كالأم جمع الحوامع ان التصبيح حسوار القياس في لرخص خد الأه لا ي حنيف في لواحدررع طعتمعنمة (قوله رعليه في في الحب ما الى م) منه كرا أي الله عدم الزراعة بالنباقيم القب السافاة كرا في ولا خواخرى واستداوا فيت قرط عدان تناخر الماقاة على تلك الانتحارين الماقاة دلى النخل والعنب فلوشفل البستان، والنخل بعدمل عررضي المعنده والعنب الوشير دمااة الساقية لمنتالي المحاره فالنبستان لم يحد للمقاونة وعدما لناخرفا مراجع (قيله وأهرل المدينة ومردبانها وأشاراك ، ها نقوله وهي هذه المعامسلة) أي الآئي آ نفانع المان قول المنزع ل بتعني العامسلة (قوله ا

(وفاعات أي وبان فعل العمان و على الدينة نس محمد اله رشيدر (قوله نعطل مضه) علم مروعه رقوله رَّمَّةُ عُرِيّةٌ لا أي اذا بعث العاملة أخذا ساباني من السبكي الدكر دي (قوله لكن غلطة في ا المتاج الفزاري وقال بعدم اللز وموهو الاوحمه فسي وشائه قال عش وخرج بالزارعة الحاس فيضمن ومه صرح ابن يج أه (قهلة كمن في الحارة) كان الفرق أن الحارق معنى مناحر الارض في المربه أحربها وان عط هايجلاف الزارع فأنه في معي الاحتراعي على فلا يلزم شئ أذاعطل لانه لم سنوف منفعته ولا باشرا تلافها فلاوجد الزوم سم على جاله عش (قوله كردم) أى النبع و (قوله كادمه) أى الصنف اهكردى (قوله علمه) أيء: سداله أبو (قوله لو ترك السن) في الروس مع شرحه توك سسة به أي الارض عمدا اله نفيد بالعمد اله سر (قولهم محمدا عاملة) أي علاقهم فسدها دلا بازمه على وقد بدر السدر بالاذن اه رشدى عبارة السدعم قوله مع محما المعاملة بان كانت ابعة العساقانا وقلما بالخنار من صحتها مطلقا اه [(قولِه حتى فسدالزُ رع) أى اوا غرزُ اله عش (عُولُه صَنه) هــذالانشكل على ما قاله الناج الغراوى لان الاحبرتم لم يتعدول يفرط عاتف بهالعين التي في يديّناية الأمرأته توك العمل الواجب عاسم وهولا توجب ضمان أحرة ولادبره ايحلاقه هذالانه فرط في العرالتي المحفظه إثرك عقبها سم على جاه عش رقهاله والعنب اليقوله لان الزراعة في الغيي القوله خلافا خيع اليفتعين وقوله وكذا اليابين والي أتفصل في النهاية الأقولة خيزة كالحدج وقوله بل مشقرم الى لان الحمر وقوله والتقرض ألى المئز وقوله وبهم سذاعرالي المنز قول آني (حاص) ولو كان فيدر ر عمو حود نبي حواز الزارعة وجهان أر ≤يهما كمال الزركشي الجواز إ فهالم بدصلاحه فمائلة لااختصاص للتبعدة بالساص الجرد اهاء فني وشرح الروض وسلاكره الشارح قبيل وأله لا يحور ال بحامر اقد أدوعله) عنداني المن (قولدوان تعدد) فاوساقي جماعة وزارة هم بعقد واحد صم اه معنى قوله على بانه)أى-معندواب المرادية النعذر (قولم مخلاف تعسر حدهما كان أمكن الرادالارض وزراعة وعسرافوادا الفل بالسدقي الدعش قول الفرا أنوا يفصل) بضم وله وفض النسه يخطه أيلا يفصل العاقدان تهابغ ومغني وقديقا لياشترا ماتحادالعقد بغني عن اشستراط عدمالفصل سم وعش (قوله:: النصف)أى من مرة هذا الشجر المعين اله رشيدي(قوله النباق م عقب الوقع ف لكن الممالناج الفراري) وهوالاوجمسر حمر (قوله لكن فيالغ بونالخ) كان الفرق ان المخالوف معنى مستأجرالارض فبلزمه أحربهاوان عالها يتحلاف الزارع فاده في معني الاحترعلي تمل فلا الزمدشي الماعطل لاله لم يستوف غفها ولاماشرا تلافها فلاوجه للزوم شرح مر (عواد وصرح السكرال) في الروض وشرح مانصه فيضعن فهائي في المزارعة ماتلف من الزرع آذاصت بمرك مقه أي الارض عمد الانه في بده وعلمسه حفظه وهذاذ كرما اصل في الاجارة التهربي وفرمالتقم بدياله مل وليحروم فهوم قوله اذا يحت (قهاله ا ضنه) هذالا يشكل على مأفله الناج الفزاري لان الاحير ثمام لتعدوله يفرح بما تفسدته العن التي هي أني لده عاية الامرأية ترك العمل الواحبء أعوهذا لاتوجب ضمان أجرة ولاغم يره عظلاقه هنالايه فرط ف العين التي المحفظها قرل السق (قوله ننعن حل التعدر الخ)كذا شرح مر (قوله في المناولة يشتر ما اللايفصل ينهما) قديقال اشتراط اتحدادا تعقد يغني من اشتراط عدم الفصل فليتأمل (قهاله وأنه يشترط الحداد العقد) لأيقال أشتراط اتحادا العقد يغنى عن اشتراط عدم الفصللان ذانا تضج لسكن المصنف انتصرالي المستراط أنتاني وهولا فلي عن اشتراط الاول فنهما لذارح على اشتراطه (قرع) لوأخوت المزارعة لدكن فصل الفالل فيالقبول وندمه كقبلت الزارع والسافالم يتعداليطلان أفرعآخي فملتى از وضوفا لعاملة التملهم أي السافاة والمزارة فافان فالعاملات على الغلو الراض بالصفحار وكذ لوجعل أحدهم أفل أوشرط البقرعلى العنمل أنهب ويظهرانه لوقال علملالتاي هذين مشسيرا للنفل والبياض لم يصحلان السائص لوتنس الزارة خلان تعدد العقد من مل التبعية (و) لاسع له يشهر أن لا يقدم الزارة 6) على الساقة بالناج اعتم الان الناب

وفالوفعلة يحتمله فالمزارعة لكونها ومواني الخارة لكومها احدى الطرف الآتة ومنزار ععلى أرض عرممن الغلة فعطل مصفا وم أوية إلى النصر عد أفي به المن الما الناج الفراري وليس كأراع فق العر (١٠٩) النصر عد أفي به اكن في اله موافعها كلمه تلموصر حالسكي مان المسلاح لوترك السني مع صحة العاملة حتى فسسد ررعضمه لايه في د وعلمه حفظه (فأوكان مِن النخل) أوالعب (بياض) أي رف لازر عنماولا معر (معت الزارعة علمه المسافاة على العالم الد لعنب تبعاللمسافاة لعسر الافراد وعلمحلماصمن هاملة أهلخ مرعلى شطر لثمر والررع (شرط اتحاد لعاسل) أىأنلامكون من سافاه غدر ن رارعه وان تعدد لان افر ادها بعامل بخرجهاء نالسعمة (وءسر)هوءلي بابه ءسلي الاوحد خدلافا لجدعل فولهم الالعموان كثبر الساض صريحة مفتعين حل التعذر في عبارة الروضة وأصدلها دارموكذا عبمر آخرين بعددمالامكان (افراد النحدل بالسور) فراد (الساص العمارة اى الرراء ، لان لتسعه الما المحفق حبائذ مخلاف أعسم أحددهم الوالاصمالة المترط نال يفصل يتهما ى المسافة والمزارعب النابعة لرباقيج سماءلم الاتصال لتعصل التبعب واله المسترم انحادالعة ف ولالمافيد لماعد المفانقيل تمرارعمعا

لذله والخوالسابق من تمرأوررع ولعموم الحاحة واختبر والجديد النعلانها رحصة فتعنز برءو ردها ودلم متنعرفي الفل كمصعه الصع وصدعل أمحار منمسرة تمعاللخلوالعاب اذا كانت بهماوان كثرت وثبرط بعضهم تعذرا فرادها مالسق فايرالمزارعة وعلمه فيأتى هناجسع ماباتى تم من اتحاد العامل وما بعده علمه وتعبيدفلانصحعلي غـبر مرى ولاعلى مـمـم كاحسد الحديقتيز ولاياتي فمه خلاف احدى الصرتين الساق للزوم الساقاة (ولا تصم الحزوم) قبل الفاق الداهب الاربعد (وهي ع_ل الارض)أى العاملة علما كالصله وعربهفي الروضتوأشارال مهنا قوله وهىهدااعا له (سعض مايخر جمنها والسدومن العامل ولاالزارء مقوهي هذه العاملة والبسدرمن الالك) الهي الصح ولسهولة تحصال منفعة الارض بالاحارة والحسار جع جوازهمما وباقلوا الالمديث عسلى مااذا شرط لواحدرر وتطعتمعندة ولا خراخری وا ... دلوا بعدمل عررض المعنده وأهمل الدعة ويرديانها

وبالشمرة عن غيرها كالنوب الذكر ومالا يقصم غروكالمناو يوولا تحورا المناوة علمه ماعلى الغواس أه بغني (قالة اقوله) الى قوله وشرط في الغني (قولة في الخيرالسابق بن نمر و دروع) قديد فعرات قوله في الخير من غر بعد فوله على مخلهامصر وف لا مرالنخل قليناً مل سم و رشاري وعش (عَوله واختر) عبارة الهراية ا وانفني واحتاره الصفف تحج التنبيه اعراقه لهام ارخصت فرد الدليل القديم فلزلانه استدل عموم المرفى الحبرلابالساس قوله فيختص وردها ونديقال بردعا وقياس العنسون وفريحة قشر طالقياس فى العنب دون غيره فلناهد الأيفيد مع فرض الرخسة ومنع القداس فها وأيضا فعدما لحاق سأتو الاسحار حنذلاله ومتعقق شرط القياس لاللكون وخصة فليتأمل الى أن ماصل كالمجمع الجوامع أن السعيع حوار القياس في الرخص خلافالاي منيفة مم على = اهر شدى (قوله دعام) عالجدد أهع شر (قوله ا في المقل) أي الدوم اه عش عبارة الفاموس والقــل الكرثمر عجر الدوم اه (قوله والعبُّ الواو عنى أوو (قولد مسما)أى من انتفل أوالعن الدعش (قولدوشرط معنسهمالخ) عبار البهامة وشرط الزركشي تعالقدرانخ أه ومبارة الغررفان ساقي علها تبعالتنل وعنب فالاصرفي الروضة الصحاكا زارعة وتخذمن الشباءأنه بعتبرفي ذلك عسرافراء هابالسق كالزارعة وكالامالما ودي يفهمه اه وطاهر منسع الفي وشرحي الروض والهمج أنالافرق حث الالقواوسكة واعن فيدعسرالافراد (تولد وعليه فيأتي ناجيع ماياتيالخ منهأن لايقدم آلز راعة بان باتي جاعة بالساقاة كإسبأ في دشتر مهناك تنأخر السافاة ولي تلك آلا محارة ن السافاة على النخل والعنب ولواسمل الرسة مان مع النخل والعنب وبي غيرهمه أفعال ساقه لما ا لى أشعارهذا السنان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجم اهسم أقول وقد يفيده قول الفي والروض وشرحه فيالمرارئ مانصه وأفهم الاول أنه لايغلني لفظ احدهماعن الاسعر واكن لوأني بلفظ يشملهما تعاملناعلى النغل والساص بالنصف فهما كفي للحكر فسه الامام الانفاق اه حت صرح بلفظ النخل والساض قوله على غير مرى الح) ولا على غـ برمغو وس كم مأتى قول المنز (ولا ته م اله الرة الـ) ولا الشاطرة [المسماة أيضابا الماصية ورداد بعدصادمهمله التي تفعل بالشام وهي أن يسلم البه وضال غرسهامن عاسده والشعر ويهماوفي فتاوى القفال أنا لحاصل فيهذه الصورة للعامز ول للنا ألارض أحرم الهاعامه اه مغي (قوله وعبريه أي يلفظ العاملة (قوله و شار) علم أن المدن أي الي أن الرويا عصمل العاملة رهنا) كَيْنَانَامْ جَ(يَقُولُهُ الحُ)أَى في تعرُّ يَعْمَالُوارِعِمَالاَسْتِي آيَفًا (قَوْلُهُوالْحَنَارِ حَع يشرحى الروض والمنهيج واختا والنو وي تبعالان المنسذو وابن خر عنوا المعاني بصنهمامعا ولوم غردين لصمة أخبارهما وجلوا أخبار النهبيء لي مااذا لخ أه **(قوله لواحد)** أي من المالمذ والعامل و (قو**ل**ه زرع فملعة)أى مايخر جممهاو (قوله أخرى) أى فَعَلَمْه أخرى اكْرَرْعِها رقوله بانه) أى اعسال بروأهل المدينة لا وحدقيه جوب الزكاة واسكان المرص الاان يقال هذا باعتبار مامن شأة باعتبار الجنس و مدع عول الْجُرِفَى لَفَظَ النَّصَ لِطَامَ الذَّكُورُ وَحَبِينَدُلا يَلْزُمَ مَنَا هَذَاعَلَى القَدْيَمُ (قَوْلُهُ الْحَوْلُ الْحَرَالِسَابِقَ مَنْ تَحْرُأُوا ررع) تديد فعران أولة في الحرمن عربه قوله على تغلها عمر وف المراليخل فليسامل (قوله لام النصة) في رده الدليل القديم فلرلانه استدل عموم النمرفي الخبرلابالة اس وقوله فتخص بمو ردها قسد يقال مرد عليه قياس العاب فأن فرق بتحقق شرط القياس أن العنب دون نعيره فلناهذا لا يفيديع فرض الرخصة وماع القياس فيد وأيضافع دم الحال سائر الاشجار ح شذاه مدم تحقق شرط القياس الككون رخصة فليتأمل المالي المحاصل كازم جدم الجوامع الاالتعج حسوارا لقياس في لوخص خد الافالاي حليفة (قوله وعلمون في هناج مرمالي من كم منه كرساني الأيقدم الزراعة بان باني ما عقب انسافا الكرساني فيشد ترط هذان تتأخر المسآفاة عدلي تلا الاشعار عن المسافاة ولي النفل والعد فلوسفل المستدن والنفل والعنبءلي فسيرهما فغال سافرتك المتجلى السحاره فاالنستان لم يعهم للمقارنة وعدمانا اعرفا مراجع (قوليه وأشاراله هنايقوله وهي هذه المعاملة) أي الآني آ إنفاقه الران قول المنزع ل يممي المعاملة (قوله ا

وفالم فعليت تمل في المزارة تلكوم ترعاوم وفي الهزارة لكومها ما دى العلوف الأترة ومن رارع على أرض بحرم من الغلة فعطل بعضها لزرة أجرته على ما أفي به أصف لكن المفالتاج الفرادي ولبر كارعم في العدر (١٠٩) النَّصر بجه أنني بعلكن في الخابو أفيحمل كامه ولموصر حالسكي (وقائمات أي وبان فعل المعاني و على الدينة السريحية الدرسدر (قوله فعلل عضها) عام تزرعه بان اله ــ لام لو توك السبق رقيله رمة أعرنه الى أى اذ بعث العاملة أخذا مالى من السكر الم كردي (قوله لكن علمه وسم مع صحة العاملة حتى فسسد لتاج الفزاري وفالبعدم اللز وموهوالاوجه مفي ومايه فالعش وحرجها زارعة الحارة فيضمنونه روعنمالانه في دوعله مرحاين ع اه (قوله اكرني انجارة) كان الغرق أن الحاوق معنى سناحرالارض فيلزمه أحرتهاوان أ حفظه (فأو كان من النخل) عط لهايخلاف الزارع فأله في معني الاحتراء لي تمل فلا يلزم شي أذاعطل لانه استوف منفعته. ولا باشرا أثلافها أوالعن (باض) أي فلاوجه الزوم سم على جاءعش (قوله كردم) أى الناج و (قوله كادمه) أى الصنف المكردي أرض لازر عفم ولاتحر (قوله عله) أيء أحداله آمرة (قوله لوثرك السني) في الرون موشرحه توك سفه اأى الارض عمدا اه الموارعة علممع ففيد بالعمد اله سم (قولهم محقة العاملة)أى علاقمه فسادها اذلا يلزمه على وقد شر السدر بالاذن المسافاة على النعسل) أو اه رشدى عبارة السدعمر قوله مع صحا المعاملة بأن كانت ابعة للمسافة أوتلنا بالختار من صحتها مطالحا اه لعنب تعاللمساقاة لعسر (قوله حتى فسدائز رع) إى أوا عرب أله عش (عمله ضمنه) هسدالات كما على مقله الناج الفراري لان لافراد وعلمحلمامرمن الأحيرتم لم يتعدول يقرط عباتف بهالعين التي في يدعانه الامرائه ترايا العمل الواجب عاسة وهولا يوجب وهاملة أهلخ مرعلي شطر ضمان أحرة ولاغيره ايخاز فدهنالانه فرط في العين التيء المحفظها برك سقيها سم على ≈ اه عش(قه له النمر والزرع (شرط اتحاد والعنب الىقولة لانالز واعتلى المغنى التوله خلافا لجمعاني فتعيز وقوله وكذا الحالتي والحالفصالي العاسل) أىأنلامكون الهابه الأقولة خلافا لخدع وقوله بل شقرط الى لان الحبر وقوله والتقرض الحالمني وقوله وج سذاعفم الحالمة من ساهاه عدر من زارعه وان قول المن (باض) ولو كان فيمز ر عمو حود في جوازا ازارة وجهان أر ≈هما كمَّال از ركشي الجواز تعدد لان افراده ابعامل فهالم يبدصلامه في تذلا اختصاص النبعة بالساص المود الد مفي وسرح الروض وسد كره الشارح بحدرجهاء نالسعسة قبيل وأنه لا يحور ان محامر ا قبيله وعلمه) عدى المن القولة وان تعدد) فلوساقي حماعة ورارعهم بعقد واحد صع اه معنى قوله على باله)أى حقيقته وليس المرادية النعذر (قوله عنلاف تعسر أحدهما)كان أمكن (وءسر)هوءلي مابه عسلي الاوج محسلافا لحمل الرَّادالارض باز رَّاعة وعسرا فرادا النَّفل بالسبق الدَّعْش قول النَّمْ (أَن لا يفصل) بضم أواد وفض نالشه قولهم الاتفوان كابر بخطه أيلا يفصل العاقدان مهارم ومغني وقديقال اشتراط اتحادا لعقد بغني عن اشتراط عدمالفصل سم

البياض صريحة مفتعين وعش (قوله: النصف)أى من تمرة هذا الشجر المعين اله رشيدي (قوله بان باتيام عقمها ولوفعـــل حلالتعدر في مآرة الروضة اكن الطمالة جالفراري) وهوالاوجمشر حمر (قَهْلُهُ لَكُنْ فَاللَّهُ مِنَّا لِمَ) كَانَالْفُرْفَ انْ الْحَدُوفُ مَفَى وأصدلها علموكذا عبير مساأحوالارض فبالزمه أحرتها والعطالها يحلاف الزارع فاله فيمعني الاجترعليء لي فلا الزمعشي الماعطل آخرىن بعددمالامكان لانه لم سيوف معنها ولاباشرا تلافه فلاوحه للروم تسرح مر (قعله وصرح السبحال) في الروض افراد النحال بالسم وشرحهانصه فيضمن فهائي في المزارعة ما تلف من الززع آذا صحب يترك مقدما ي الارض عمد الامه في مده و) فراد (الساص العمارة وعاسم حفظه وهذاذ كرما اصل في الاحارة التهربي وفر مالنقم دماله مل وليحر ومفهوم قوله اذا يحتز قوله أ ىالزراء الأن لتسعماني ضنه) هذالايشكل على ماقاله الناج الفزاري لانالاجبر ثملم يتعدولم يفرط بمبا تفسديه العن التي هي في مده. تتحقق حبذا يخلاف تعسم عابة الامرأبة ثولنا العمل الواحب عآمه وهذا الوحب ضمان أحرة ولاغسيره بخلاقه هنالايه قرطني العن أحددهما (والاصعرانا لتى الميحة فنها برك السقى (قوله فنعب حل التعدد الني كذا أمرح مر (قوله في المناولة يشتره اللايف ل وشروا ولايفضل بنهما ينهما أنديفال اشتراط أتحادا المقديفي من اشتراط عدم الفصل فابتأمل (قوله وأنه يشترط انحد دالعقد) أى المسافاة والمزارعت لايقال انثراط اتحادا العقد يغنى عن اشتراط عدم الفصللان ذلك ضيم لسكن المصنف اقتصر على المستراط النابعة لربان وسماعل النابي وهولا غني عن اشتراط الاول فنهما لذارح على اشتراطه (قرع) لو أخرت المزارة بالكان فصل الله ل الاتصال لتعصل التبعي فيالقبول وتدمه كقبات الزاوعــةوالمدة المهيبعداليطان (فرعآخ) قلق الروض والعامسة واله شبيرة اتحدالعة أشملهم أأى المسافة والمزارة فأن فالعاملات على لفل والبراض بالصف حاروكذ لوحفل أحرهم ف أولا الماقد المنصل أفل أوشرط البقرعلي العامل أنهبى ويقابوا للوقال عاملتك على هذين ستسير اللغل والساعل لم يعجلان الاسف نقبل غرارهما البياص لم تصح الزارة والان تعدد العقد من بل التبعيز وم) لاحت أنه يشترط رأت لا يعدم الزارة وكان العقد البياعة بهالان التاب

وبالشمرة عن يبرها كالنون الذكر ومالا يقصم ثمره كالصاو وولا تحورا اساقاة علمه ماعلى القوابن اه لةوله فالغيرالسابق من مغنى (قاله المرله) الى قوله وشرط في المغنى (قوله في الجبرالسابق بن تمر و زارع) قد مذه مان توله في الجبر غمر أورزع ولعموم الحاحه من غر بعد فوله على نخلهامصر وف لا مرا النخل قلبتاً مل سم و رشدى وع ش (تجله واختر)عداد النه له واختبر والجديد النعلاما والغنى واحتاره الصف في تحج التنبيه اه (قولها نم ارخصة) في رد الدلس القديم لله لانه استندل مموم رخسة فعاسه وردها نَهْرِ فِي الحَبِرُلَابِالْ مِنْ مِنْ إِنْ فِي الْمُعْتَصِ وَرِدُهَا) قَدْ نَقْلُ مِرْدُهَا مَقَاسِ العَسَانَ ودلم متنعرفي المقل كمصحه في العنب دون غير، فلناه سنَّ الأيف دم قرص الرحمة ومنَّ والقداس فيها وأيضا فعدم الحاق ساثوالا يحزر الصف وعصماي أعمار المدند لعدم محقق شرط الفياس لاللكون وخصة فلدنامل على أن ماصل كالم جمع الجوامع أن المعمم منيرة تعالى والعب ورازالقياس في الرخص خلافالاي. نبغة سم على = اهر شدى (قوله ودار) ع آلحد د اهم ش (قوله اذا كانت بنهماوان كغرت في المقل) أي الدوم اله عش عبارة القلموس والقسل الكرثمر شعر الدوم اله (قوله والعاس) الواو وشرط بعضهم تعذرا فرادها تعنى أو و (قوله بهدما) أي بين انتخل أوالعند اله عش قول وشرط معضه مالخ إصارة النهامة وشرط بالسق فالرامرارعة وعلمه لزركشي بحاة تعذرانخ أه وعبارة الغررفان سأق علمها تبعالنخل وعنس فالاصرفي الروضة العصة كأزارعة فيأتي هناجيع ماياتي تم يؤخذمن الشبيه أنه يعتبرني ذلك عسرا فرادها بالسيق كالزارعة وكالإم الميازودي يفهمه اه وطاهر من اتحادالع مل رما عده نسع الغني وشرحي الروض والمهيج أن لافر ق حدث اطلقوا وسكنوا عن قيد عسر الافراد (قوله وعلمه فيأت و السائر أورة الساقي ه ناجيه عداياتي المهامة أن لا يقدم الزراعة بان ياق مهاعة سالساقاة كاستأني فيشتره هناأن تتأخرا اساقاة الى تالياً الإنجارة والسافاة على النحل والعنب فلواسهل الرسة ان مع النحل والعنب على عمره هما فقال ساقه تك عالمه وتعييد فلانصح على غــير مرنى ولاعلى بهـم على أشعار هذا السنان لم يصر المقرز نفزعدم الناخو فالراجع اهسم أقول وقد بعيده قول العي والروض كاحدد الحديقتين ولأباثى شرحه في المرازية مانصه وأفهم الاول أنه لا يغسي لفظ احدهماعن الاستر ولكن لواتي يلفظ يشملهما فمه خلاف احدى الصرتين كعالمنا على النخل والساص النصف فهما كفي لحك وسه الامام الاتفاق اهديث صرح بلفظ النخل را بياض قوله على غير مرقى الخ) ولاعلى غـ يرمغو وس كما لى قول المنز (ولا ته حاله الوه الـ) ولا الشاخرة الساق للزوم الماقاة (ولا لمسماة أيضا بالماصية عوجانة بقدصادمهملة الني تفعل بالشامرهي أن يسلم المه أرضا اغرسهامن عاسده تصم الحرم) قبل أتفاق الشحر ببنهماوني فناوى القفال أنالحاصل فيعد الصورة للعامز ولمالك الارض أحزم الهاعلماه معيي الذاعب الاربعد (وهي قوله وعبريه أي الفظ العاملة (قوله وشار) أي المستقر اليه أي الي تالر ديا عدمل الماملة رهنا) ع لارض)أى العاملة ى في الهم ج(بقوله الح) أي في تعر يَّف الزارعة الاسنى آلفا (قُولُه واختار جمع) عبار الغرروالغي علم اكم اصله وعربه في شرحي الروص والمنهج واختارا انو وي تبعالان المنسذر وابن خرعة والحطابي بعثهمامعا ولوم فردين الروضتوا تراك هذا قوله صه أخبارهم وحلوا أتعبار النهي على ما اذالخ اه (قوله لواحد) أي من المالا والعامل و (قوله زرع وهىددالعا له (سعض فطعة)أى مابخر جمنهاد (قطله أخرير)أى فطعة أخرى أكَّ زرَّعهار قوله بانه) أى اعمال بحرواهل الدينة مايحرجمها والسذومن العامل ولاالزارء متوهى لابوجدفيه جوبالزكاةوامكان الخرص الاآن مقال عذا باعتباد مامن شأنه باعا بادا لجنس ويدعى شهول هذا العاملة والسدرمن التمرفي لفظ النص لطاع الذكور وحسندلا يلزم شاءهذا على القديم (**قوله** اقوله في الحيرالسابق من ثمراً و الالالالها العجرعهما زرع) تديد فع بن تولة في الحرمن ثمر بعد قوله على مخلها صر وف لثمر النخل فليتأمل (قوله لانم الرحصة) | ولسهولة نحص لأسفعة في ردهادليل القديم فلزلانه استبدل بعموم الثمرفي الجرلابالة باس وقوله فتخص عو ردها قسد يقال برد الارض بالاجارة والحتسار علمة واساله ب فانفرق جعقق شرط القياس أن العنب دون عبره فلناهذ الايفيديع فرض الرخصة جرء حوارهما وباؤلوا ومنع القياس فيد وأيضافع دمالحان سائر الاحجار حشلالع دم يحقق شرط القياس الكون رخصة المديث عسلى مااذا شرط فليتأمل على انحصل كلام جمع الجوامع ان التحج جسوار القياس في لرخص خد الافلاني حليفية لواحدزرع اطعامعندة (قوله رعليه في في الحديم ما الفي عم) مدة كرية في الله يقدم الزراعة بالديافيم التقب السافة كريد في ولا خواخري واستدلوا فيت قرط هذان تنأخر للساقاة عدلي تلك الانجعار عن السافاة على النخل والعب فلواسن للبستان، والنخل بعدملء ررضي المعنده والعنب الي فسيره هما فغال سافر تلاءلي المحاره فالابستان لم يصح العقار تذره دم الناخر فالبراج ع (قوله وأهمل الدينة ويرديانها وأشاراليه هنا يقوله وهي هذه العاملة) أي الآني آ إغافه المان قرل المن على معي العاملة (قوله

كلامه علموص حالكي (وقائعات أي وبان نعل العماني و على الدينة ليس يحقة اله وشدر (قولة نعطل مضه) عام يزرعه مان اله ـ لا حلو توك السبق (قُولُهُ زَمَّا أَرْبُهُ الْمُ) أَيَّادُ بَعِمَا لِعِمْلُهُ أَعْدَامُا لِي بَنِ السِّبَى الْمُكَرِدِي (قُولُهُ لَكُنْ غَلَطُهُ فَسَهُ مع صحة العاملة حتى قسيد الناب الفزاري وقال بعدم اللز وموهو الاوجمه في وم اله قال عش وخرج الزارعة الحامرة فيضمن وبه ررعضمالاله فيدوعله صرحابن بج اله (قوله لكن في المحارة) كان الفرق أن المحارف معنى. ــــــا حرالارض في لمزمه أحربها وان مفطه (فأو كان من النخل) عط هاعلاق الزارع فآله في معني الاحبرة لي بمل فلا يلزم شي أذاعطل لانه لم يستوف منفعة ولا باشرا تلافها أوالعنب (ساص) أي فلاوجد للروم سم على عالم عش (قوله كروم) أى النجو (قوله كردمه) أى المصنف المكردي رض لارر عنه ولانعر إصعت الزارعة عليهمع ففيد بالعمد اله سم (قولهم صحةًا عامله)أى غلافهم فسادها اذلا بلزمة على وقد بدر السدر بالاذن لسافاة على النفسل) أو أه رشيدى عبارة السيد عمر قوله مع محمد المعاملة بان كانت ابعة للمسافاة أولله بانحتاره ن صحتها مطلقا اه لعنب تبعاللمسافاة لعسر (قوله حتى فسدالز (ع) أي اوا ثمرة العاعش (تحاله صمنه) هسذالانشكا على مآقله الناج العراري لان أ الافراد وعلمحلمامرمن المحيرتم لم يتعدول يغرط عائف بهالعين الني في يُدَّعَامة الأمرأنه ترك العمل الواجب عاسمة وهولا توجب عامله أهل حابرعلى شطر صمان أحرة ولا غيرها محلانه هذا لا يه و العن التي عليه حفظها ترك مقها مهم على عداه - ش (عّها له لنمر والزرع (شرط انحاد والعنب) الىقوله لان الزاراعة في المغيى القوله أعلافا لحموال فقعن وقوله وكذا الحالمين والحالفص ال العامل) أي أنالا بكون النهابة الاذولة خلافا لحدعرة وله مل شقره الى لان الحمر وقوله والتفرض ألى المذر وقوله وسم سذاعم الى المنن من سافاه غير من راعه وان قول المنز (ۦاص)ولو كان فيدر رعمو حود في جوازا ازارعة وجهان أر ≆هما كمال از ركسي الجواز العدد لأنافر ادهابعامل فها لم مدصلات في تذلا احتصاص النبعة مالساص الحرد الد ، فني وسرح الروص وسد كره الشارح بخدرجهاء نالتبعسة قسل وأنه لا يحو زان يحاموا قوله وعلمه) كي داني المن (قوله وان تعدد) فلوساقي حماعة وزار عهم بعقد واحد (وعسر)هوعلى بابه عسلى مع اه معنى قوله على بابه)أى-ة.غندواب المرادية النعلو (قولېمخلاف نعسراً-دهما)كان أكن الاوحمة خملافا لجمع ال الرآدالارض الزراعة وعسرافرادا الخل بالسبق اهاعش فول المكر أن لا يفصل) بضم اوله وفض الشه فولهم الاتعدان كثبر بخطه أيلا يفصل العاقدان شابغ ومغني وقديفنال اشتراه اتحاد العقد بغني عن اشتراط عدم الفصل سم البياض صربح فيعفن وعش (قوله: النصف)أى مرغرة هذا الشجر المعين اله رشيدي(قوله النباق م عقبها ولوفعـــل حل التعذر في عماره الروضة اكن فلطه الناج الفراري) وهوالارجمشر حمر (قهله لكن في الخيرة الخ) كان الفرق ان انجار في معنى أصدلها علموكذا عبير مستأحرالارص فيلزمه أحرنهاوان عطالها يخلاف الزارع فانه في معنى الاجبرعلى عل فلا الزمعين الذاعطل آخرين بعددمالامكان لانه لم سستوف هدنها ولاماشرا تلافها فلاوحه للزوم شرح مر (فهادوصر السكواخ) في الروض افراد النحمل بالسمق وشرحه مانصه فيضعن فهائي في المزارعة داللف من الزرع آذا صف بقرك مقهداً ي الاوض عمد الانه في مده ر) و ادرال اص العمارة وعلب حفظه وهذاذكرها اصل في الاحارة التهري وفره النقد دبالهمل وليحرز مفهوم قوله اذا يحت (قهأله ى الرراء الان لسعه اعما ضنه) هذالا يشكل على مأفاله الناج الفراري لان الاحمر ثملم يتعدوله يفرح بما تفسدته العين التي هي في مده لتحقق حبالا مخلاف أعسه عامة الامرأية ولذ العمل الواحب على موهد الموحب صمان أحرة ولاغت مره بتعلاقه هذا لاية قرط في العين أحدرهم (والاصرانا الني عليه حفظها فرلما السقى (قوله فنعبن حل النعدر اللي)كذا أسرح مر (قوله في المنز الله يشتر ما اللا يفصل والرمانا يعصل سهما سنهما) قد يقال اشتراط التحاد التحديقني من اشتراط عدم الفصل فليناً مل (قوليد وأنه يشترط الحد والعقد) أى المسافة والمزارعت لايقال اشتراط اتحاد العقد يغنى عن اشتراط عدم الفصل لان ذلك تصبح لسكن المصلف اقتصر الى اشستراط النابعة للمانح حماء أنثاق وهولا بفي عن اشتراط الاول فابها لذارح على اشتراطه (قرع) لو شون المرازعة لكان فصل الله ال لاتصال لغصل البعب فيالقبول وندمه كقبلت الزارء يتوالسا فالهريعدالبطلات (فرعآخ) افلاف لررض وأعاملها واله مسترم انحدالعه اشتملهم ماأى المسافاة والمزارعة فأن فالحاملات على الفغل والبراض بالصف وازوكذ لوجعل أحدهم ف وول ما قدام المعدا أفل أوشرط البقرة بي العامل انهي ويفاجرانه لوقال عاملان على عذ يوست بإللغل والسياض لم عملان النصف فقيل تمزارعه البياص لم تصوار اردة لان تعدد العقد من النبعة (و)الاصد به يشعره رأن لا يقدم الزاردة) على السادة الناف بم اعتم الانالات لانتقدم على مأسوعه

وفاع فعلما تتخطه في المزارة ذلكونهم ترهاونه وفي الخابر الكونها إحدى الطرف الآثرة ومن زارع على أرض بحزهمن الغلة فعطل مصها لزمة أجونه يري ما أفق به الصنف لكن المضاليا جالفواري وليسر كم زعم في النحر (١٠٩) النَّصر بجد أفي بعث ن في المن وتعمل

```
البسدر واصف منعة الارض) تنامعين (لبزرع النصف الأسنو) من البذر (في النصف الاستومن الارض) ويشتر كان في النعل مناصفة ولا
   أ ووالاحدهماء في الا تولان العلمل ويحق من منعه الارض ومرز صيمن زارع والمبالك وستحق من منعة العامل فدرنصيه من الزرع
   وتَعَارَىٰ الاولىه قَدْمَانِ الآجِرَتُم عِنْ رَهِمَا مِبْرُومِنْ فِعَارِمْ إِنَّكُنَ مِنْ الْرَجُوعِ هذَّ [11] الزَّرَاعَةَىٰ أَصْفَالارْضُ والحَذَّالاجْرَوْوَهُمَّا
   م لايمكن ولوف دست
   وتفارق الاولى) أي صورة أن يستناجع بتصف السفرايز وعاد اله (هذه ) أي صورة أن يستناجريه | الارض في السدة لزمانية
                            و منصف مفعة الارض ا - و ( قوله من أي في الاول و ( قوله وهذا) أي في أنك ما ( قوله ومن من الف) الاولى ال
   نصفها شرلاهد لات العارية
                            لمفلهم العطف وباله أي ألعامل تميز كان الخوباله لوف وتبالخ (ته له وباخذا لاحرةً) أي المدن أقيم الطهر ال
   مضمو تومن الطرق أيضا
  (قوله بهذالا : تكن / اعل الفرق الناح ل الصفقة غرى عقد العرار بة الذي هو من العقود الجائز ، تمثل العمل الناس عقر مساق البلاز
  ا وياحو نصف الارض
                            وظاهرا طلاقه عدماليكن ولوقنع باصف المذروتوك اصف منفعة الارض للمالك فليراحه م ( قوله ولوفسد |
   بنصف عله واصف سافع
                          المنت أى مغيرالز راعضم وعش ورشدي (قوله أنض) أى كالطر بغيرا لذ كور تنف النَّن و (قوله ال
  ان يقرض المَعَ أوان بعيره أصف درض والبدر مُهمام يتبرع العامل بالعمل على وشرح الهيج (قوله | ألته فال كان السلومن
  ا فان كان الدقرائي بين 4 الطريق المحسم للمغام و تنصيب الكرزة الصنف ولذا فاليالحلي أي والنفي وشرح | الدنسل فن ضروة أن يستأجس
  النهيج وطر بق حمل العلله ما في الهذا وزاد وزان سينا حرالعامل الم هع شر (قوله بسمف البدرالي) في [[الدسل اصف الارض بنصف
  اً و ينصف البَدَّر و يتسبر ع بالعمل ومُنافع الأنه مغنى وشرح النسيج (قوله وجُروج سيعشر وطها المَّمَ) أي | البَدّر وتصف عمله وسلف
  من الرؤية وتقدد براند توفيرهما الد مغني (قولدولانه صارت مرهونة) هذا بداعتي أن هنال معادلة 📗 سنتفرآ لانه أومنه معافمن
 اله سمر أى نقول الشارح أذن لغيره فحاز وعَاكمَ أي مزارعة فلبراجه ع أله رئيدي والظاهر أن المراد || خرقه أن يؤجره الصف
  أن الاذن في زرع الارض المناج لذلك العمل ول متركة عقد الاجارة ( قول مرهمها ) الأولى الشارية | الارض بتصف منافع عمله
 (قوله-بــــــــنىالم) وانكانالاصفخلافه اه نهمابة أى فى العاصفة طاعش (قوله على مام) || وآلانه ويشغره في هسذه
 الامارات وحسودجسع
* ( فصل في بدان الاركان الذائد) * (قوله در بدان ) الى قوله ولوساة ، في دمته في النهارة الاقوله و وقع الى قبل أ شروطها الا تهدا * ( فرع ) *
                         رقوله و باندو وله ان علم الحد يفسد (عقوله اللائة الاخترة) أي العمل والنمر والصغير أما النظ أنا الأول
 أدن لغ مروفي ورع أرضه
 فرنها وهدأه الزراء
                           أى العائدان والموردنقدمرت العاعش (قوله وهرب العامل) أي والتبسع ذلك بكوت العامل وأصب أ
 المشرف اذا نستخدا العامل وحروج المسرسخة تول المن (يشترم على العدة السافة (قوله فكمما لم) الدرادن أنهم مذلك فأراد
                           عنارة النهابة لثالث غيرقن أحدهما فسسدا لعقد كانقراض أعموشرط نفقة فن المالك على العامل مأرقات
 رهنها وسعها الاستفير
                           قدرت قد أنْ والانزلْتُ على لوسط العناد أه قال عش قوله أمر غيرقن الخ ومن الغير جيراً حدهما.
ادنالعامل أوعمله
                          اه (قوله برنهما) أي المنافأة والغراض (قوله في ذنك) أي في الاشتراط الناف كي في جوازه و (عوله على |
 الانتفاع سا تمون ذلك
                           أن فرقه) أي مافرونه (قولهو ودمامر) أي في السبع بعد فول المنزوقيض المقول نحويله اله كردي
لعدمل العقرم وساولاتها
                          (ة، إدان الباءك) بيان لمآمر وباني (قوله ندخل على القصور والقصور عليه) أي وان غلم الاول قول المتز
مارت مرهمونة في ذلك
                          (وأنترا كهمانية) فجسافاه بدراه ولمتنققه مبافاة ولااجاز نالااذ فصل الاعبال وكانت معلومة مغني وشرح
العدمل الرائدية فبتهاوقد
                          ل وض (قوله الجزئة) أي وان فل كرون ألف و ولو- فادعلى فوع كصيماني بالنصف وآخر كيموة
مرحوا بالأنجوالقصار
                          رادات صعبات وفقدر كل من النوع يزوالافلالما فو من الغررة بن المشر وط فيه الاقل فديكون أكثر وأن
حد النوب رهما ماحريه
                       له ودولي النصف من كل منهما مع والنجولا تدرهما والناف على أو عبالنصف على أن بساقيه على آخر
حق سيتو فهاوللغامس
                          لاللة فسادالاول للشهرط الفاسد وأمرائنان فان عقده جاهسان بفسادالأول فكذلك والافرع حدمقني وأسني
اذاء م قسمة الحساولة ثم
                          (قولدني الثارية) أي وله الحرقي الاولى وان دارالفسادلانه دخل شايعا اله عش أي على مسائلة النباية
وحدالقصوب حسمحتي
ودله ماغرمه عسنيمامن
                           ولوفيدمنت الارض الم) أي فيدروم سبسالم إردة (قوله ولانها سارت مرهونة الم) هذا إلى ال
ه ( عمل ) في الداركات
                                  هنال معاملة (قوله حبسه)وال كالاصف الاعدار عمر قوله على مامر) ي من الحدف
النسلانا لاخسر أولروم
                          ع(فصل في بين الاركان اشتان الاخبراك) م (قولة أصدولا أجراله في النابة) والمجهل الفيدشر
ا .. قانوهر ب العامل ،
(يشغره تحصيص التمرجما) فلوترغ بصهلتات مكامرتي تقراص بقصيله وويولشاوح العرق بسهدال عض الملتوليس معجعلي
ال فرقه في نف غير صبح أيضا كريد في تأمله وم كرامه و في ل صواب العبارة المتصافيه صابا أيكو الدو ردند أمرو بالى ان الباء منظل على
```

القصور والقصورغلية لإنسارا كهمانيه كالجزائب للمرمامكي القراض فهاعل النافرة تجمالنا وليقد ولا طرفه في الناجة

```
ر عله أنه لوقال علملك على هدى مشيراللحل والبداعل لم يحج لانا القاربة سافى النبعية انتهبي الدعش
                                                                                                أن عارتها للمساقاة)
 ل شرط ن كون الدر
 لَتَهَا مُنْ لِلنَّمَةِ أَهُ عِشْ (قُولُهُ في مَنْكَ الحِ)قد قال الزِّيلُ لِي أَسِي وَالتَّفَاضِيلِ دل الاحتياج الي
                                                                                                من رب العل لان الحرورد
 شرطالقطام وانتساوي الثمنان أورادتمن الثمركية والفاهر الماازيل النفصل للثمن الوجب لتعدد العقدسم
                                                                                                فيالم ارعة تمعافي فصة خمر
 ورئـــيدى رقوله ننبوع قوى)أى وهوالشجر شرط أنالا يفردان مرنيز من اه عِش (تحوله لماس) [
                                                                                                وهي في معدى الساقاتمن
  أي في شير حولا الرّازية الحّرائي وصاحب القول لرايجلا بقطع نظره عن المرحوح (قوله وفندسة كالمهما
                                                                                               حاث اله ليس على العامل
 الـ) عبارة لروض وتصم الزارعة ولوعلى زرعه و جودته المسافان اله سمر قوله في مرا) أى في أ
                                                                                                فهما الاالعمل مخلاف
 التحدة تبعاشير وطها أه عَشُّ (قوله ل تشرط الحُ)فَدُّ ن العقد - تنذيت يرضُر أرعالا نخار ، والعـــل أ
                                                                                               انخه مرة فاله يكون علمسه
 لهداأ مقطما نهاية والخني [قولهلان الخبرالخ) لايخني مافى تقريب هذا الاعلىل مبارة النهاية والمعربي
                                                                                               العمل والسدر واعترض
 لعدم و رودة لذوالناني نحو ز كالمزارعة وأحاب الاول بان المزارعة في معنى السافاة الخ اله (قوله منهم) [
 أي.ن أهل خسر (فشكون هي) أي العاملة معهم قول المنز ( أرض) أي قرام أو ساضٌ متخال ، نَ النحل أو ||
                                                                                               السسمكي هذاالتعالمات
                                                                                               الواردفي طرف الحبرطاهره
 العنب أه مغيرُ (قولهان كانته) إلى الفرع في المغنى القوله وجهذا علم المائز (غوله وسلم الزرع) محمن
 التلف (قوله في نظيره) كي عقد المرارعة الفاسد و (قوله في الشيركة المراسات النظيم و (قوله فعمالة اللم عدل
                                                                                               اناليذر منهم فتكونهي
 من في نفاهر و (قولة أنه لاثبي النه) بيان ل كانه ما المنولي (قولة ورنه) مي الأحذ (قولة مان فعالمه على القراف
                                                                                               المارة ( فان أفردت أرض
 الز) مرمد الاسمني اه ممر قوله لا تعدالسافاة الز الاولى الزارعة (عوله وأنه مل هذا) أي في المسافاة
                                                                                               مالزراء فالمعللهااك)
 ﴿ أَنْهُ مِهُ اللَّهِ أَي مِالعَامِلِ (قَهِ لَهُ وَأَقْرِدَتَا لَمُ إِعْطَفَ عَلَى قُولَ الصَّفَ أَفَرُدَتَ ا وَالافراد ليس بقيد عبارة
                                                                                               لانه نماءملكه (وعلمه-
                                                                                               العامل أحرءع له ودوابه
 | الروض معرشرحــه فان مايو تبعا لم يصع كملو أفرده والر رعالعامه ل وعلمه الاحرة وله حكم المستعير |
 في القلع آهر (قواله وعلمه لمالك الارض الح) فضيته أنه لا أوسر بقلع الزرع فبل أوان الحصادو وجهه
                                                                                              وآلام) انكاسا وسلم
 أنه اغباز رعبالاذن فخصوص المخابرة وان بعلل لكن بؤعوم الاذنكالوكالة آلفاسدة عش وأسسى
                                                                                               الزرع لبطلان العقدوعله
 (قوله واكراً على الآخرالخ) أي حيث الم الزرع على مامر عن المتولى لان هدد الآن شركة فاسدة
                                                                                               لاعبط محاناأما اذالم سدلم
 اه عَشْ (قَوْلُه مَاأَصَرُفُ) كَذَافَأَصَلُهُ بِصَعْدَأَفَعَلُ وَعَبَارَ النَّهَامَةُ صَرْفُهُ الْهُ سيدعمر (قَوْلُهُ
                                                                                               فلانسئ للعامل علىماأخذ
                                                                                               من تصدويسا الصاف
 القارنة تنافى التبعية كالنفدم فالمأمل (قوله والنفرط الداري الخ) كذا شرح مر (قوله و بفرف سين
                                                                                               الكلام المتولى في نفايروسن
 هذا والزالنَّة لها في عنايا أخ) قديقال الزيل لهاها ليس هوالنَّفاصيل بدل الاحداج الباشرة القطع وال
                                                                                               الشركة الفاسدة فسماذا
 تساوى الثمنان أورادتمن الثمر كإهوا الفاهر بل الزيل النفصيل للثمن الوجب لتعدد العقد (قوله
                                                                                              تلف الزرع الهلاشي للعامل
  وقضة كالمهمالة يلحق الم) عبارة الروض فنصح المزارعة ولوه لي رع وحودلا الحامرة وعالمسافاناك
                                                                                               لانه لم محصل المناكثي
 انه ی (قوله و ردبان قیامه الح) کذاشر ح مر واقتصر فی شرح الروض علی اجزم مذا القیاس (قوله
                                                                                               وردمان قراسه على الغراض
     الفاسدة وحلايحان المسقاد والقراص في أكرالاحكام فالعامل هنا أشبعه في القراص من الشريك وكان الفرف بن وتفارف
الشريك والعامل الالشريك يعمل فيمان فسنة حتج في وجوب أحرته لوجود نفرشر كاعتقلاف العامل في القراص والساقة أرأ فردت
بالخابرة فالغل للعامل لان الزرع يتسع البذروعليمت لآتك لارض أحرة مثله ولوكات آليدر لهما فالغلة لهم وليكاعلي الآخرأ حوامرأ صرف
من منافعه على حصقصاحيه (وطريق جعل الغله لهماولا أحرة) في افرادا بزارعة (ان يسسنا حرد) أى البالك العال (عصف البلدر) شائعة
( ليزرع النقف الا تو) من المدرق تصف الارض مشاع (وأعبره تصف الارض) مشاعاه م ذاع لم حوازا عادة الشاع (أويستاج وأحف
```

واشترط الداري سان سامزوع لانعشر يلنو مه فارف عدم اشتراط سانه في الأسارة إو)الاصم (ان كشيرالساخ) مان السويدأ من معاوس الشهير

(كقله) لان الفرض تعسر الاوراد والحاجة لاتخالف و)الاصع (الهلاية سترط أسادي الجزء الشروط من الفرواز رع) فتعوز شرط

أهسم الزرعور بم الثمرم الالعامل لان الزراء توانكات لآبعة هي في حكم عقد مستقل وكون النفاضل بريل التبعية من أصفاع ع

ويغرن بيزهذة وازالته لها في بعثل اشحرة بعشرة والممرة بخمسة حتى يحتاج قبل دوالصلاح لشرط القطع على مامر بان الخروقيل بدؤه عمر

صَالحَةَ الْفَاقَالَا وَالْعَقْدَعَالِمِ وَحَدَهَا ﴿ (١١٠) مِنْ عَبِرْشُرَاهُ فَطَعُ فَاحْتَاجِتُ لَنَبُوع فوي ولا كَذَلِكَ السِّياضُ هَدَامُ مِن جَوَازًا وَارْعَةُ

الموحب كذلك لكن فصل القابل في القبول وقدم الزارعة كقبلت المزارعة وأساقاه لم يبعد البطلان الهرأ

سم أقول بل يتمسله المتزاذا ارادأن لايقسدم الزارعة بحمالوقيولاو يؤمالو حلى العامل القبول كقوله

قباتهما بعدتول التزياق تلذو وارعتك والفاهر فيمالحجة لان الضمير حكامة للدهوق سلووفي سيم أيضا ال

مستقله عندكثير سوقصية

كالمهدألة بطق الساط ا

فسامرز وعلم بدصلاحه

(و) الاصع (الهلاعور

في صحة سعه مطلقا ويشرط الايقاء وقدام هذا ان مالا يبدو صلاحه باسع شايد اصلاحه فيبطل في الجسع اهرأ عِشْ قول الذر (ولوساقاه على ودي الح) عمارنا الغني و اشترط في الشحر الساقي علم أن يكون مفر وسآ كامر اعز الانه زخصة ولم تود وعلى هذالوساقا؛ الم قول المن (لمحز) د ذاوفع احدى الصور تمن وعلى انع مل فله أحرة الشلء إلى الله ا فيمثل دلذوحتي الستكي ان توقعت النابرة في آلمه ة والافتروله خوز الأرض أبضاان كانت له ولو كان الغراس للعامل والارض للم الك فلا ون قضنا الدها الاربعة أحراله و يلزمه أحرَّ الارض مغنى وروض مع تُدحه وأفر، سمر (قَوْلَهُلامُ أَرْخَصُهُ فَأَى أَلْسَافَاهُ (قَوْلُهُ منعها معترضا بهداليحكم معها) أى السفاء على ودى الم وكذا صمير م اوصمير حوازه. (قُولُه على ذلك) أي المنع (قَولُه على السَّمر فضاة الحداياما ونقسل المالكة) أي الما ه مر (قوله وعلمالذي الأرض المن) أو فيما إذا كان النا الشعرة ميرمالك عبره احماء الامهما ذلك الارض و (قوله كأن على ذي الارض آلم) أي فسما إذا كالمالع العامل اله رشدي عبارة عش قوله أكنه معترض بأن قصمة وعلىمادي الأرض الخ هذاصر يحني أنه حل المتزيع مالو كان الشحير للعامل والارض المبالك وليكن المنهادر كالم جمع من السلف من المنز أن الشعر والارض الما النوهوماذ كرورة وله كاأن: إذ في الارض الح اه (في إله هذا) أي فيها حوازه وأشحر لمالكه اذا كان مائن الشَّعِر في المسافاة على الودي غير مآلك الأرض ﴿ فَعَالِم مَا مُوالْمَةُ رِبِّهِ } أي م ي تنحسر مالك وعاسمادي الارض ح الارض بين تبقيعًا الشحر بالاحرة وتلكم لتممة وقلعه وخرم رش تقصه قول النز (فان قدر) أي في عقد الهاكات على دى الارض المساقاة خزَّامن آلة على حزَّمن الثمر و (قَوْلُهُ عَالَبًا) أَي تُكْمِس سَنبِ نَهَالُهُ وَمَعْنِي (قَوْلُهُ والْكُانَأُ كَثْرُهَا والشعد أحرةالعمل الح) أىالاة كملوساقاة خسرسنان والثم وتغلب وحودها في الخامسة عاصة اله مغني قولدند، أي في والأكات وسين في القام ع الآكثرو (قبلهالانها) كاسني المدانفدرة أها أسني (قبله فالمبثمراخ)عبار الغني فان آنفق أنه لميثمر ا والأبقياء هبامامرآخ الم يستحق العامل شدًّا كمالوساقاه على النخدل المثمرة فلم تثمر أه (قهاله ذائر ثبي إلى) وكذا لاثبي في أثمر والعاسر العارية (ووكان)الودي المتوقعة فالافي الروض معشر حعولوسا فاعشر سأخن لتكون آثمرة منهما ولمتنو قعرالافي العاشر فسازفان (مغروساوسرمله) معامله أغرقبل العاشرة فلاشي في الثمر للعامل لامه معالم مع في شيء مه أنهب القي سم وعش (تم له في هذه ألجالاً) فقه ل ويكسه (حزامن أى فعمالو كان الودى مغر وساوشره الجولايخ آص الحسكم مذاله وروبل مقتضير مأعال به أن هذا حارفي أغرعلى العمل فان قدرله جيع صورالسافاة حيث لمتخرج النمرة وسسأتى النصر يحبه في آخراً باب اه عش (فه له والايثمر فها مرّة يثمر فهاغالبه صمر)وان عالباًا لخ) والنفي راحيع للقيدكي هو الغائب والمعنى وان التقي غلية الاتحيار فسهالا تأمكن فيها لاتحيار نادراأو أ كانأ كترها تمرنف للشوا علم عدمه أواستو باأوجول الحال (قمله في الاخيرتين) عصورتي الاستواءوا إبهل قوله لانه طامع) قال ا حائسا فشابة الشهورمن فيشرحالر وضمع أنالساقاة ماهله آه خفرج بذلك مااذاصت مان ويدرت الحالدة التي تشعرفهم غالها إ السمنة لواحدة فادارتمر فالعلاث ياله اذا انفق عدم الانسار والكان عمل مآمعا كمالو فارضه فلومو يحكم صرحيه الروض شرحه قبسل فللأشئاله وفي هذه الحالة ولكن نفقي تفر بق الصفقة فيصرفي لم يبدصلاحه و بفيسيد فيما بداصلاحه بشيرط الق العمل على مالم لايصم سعالشع برلان سدصلاحه وحدءبان تمزءن فبروبولوك فيعلى مالم سدصلاحه فقط فنشغ أن يصحرع ذاالشبرط ولاندخسل عامل حقائي النمرة الذوقعة فكان البائع احتشى بعضها مالداصلاحة تبعاوفلاته فف في اشتراط هذا الشيرط في السلائي فليتأميط (قَوْلُه بي المستن له يحز) قال في الروض وشرحه قان وتع ذلك وعمل العامل وكانت النمرة متوقعة في الدة فله أحرة عمله على المالك والافلا (والا) إن رفعها عابيه (فلا) لاان كان الغراس للعامة ل فلا أحرته من بالزمة للمذلك أحرة الارض فان كانت الارض للعرمل استحق أحرة تمله صوبخاوه عسن العوص -سواء عبرالعدم أم علب أم الخ) أي: لم المعراقة له كان: لم ذي الرض الخ؛ منه في أيمالذا كان المثالث بحراسة. استويا أمجهل الحال مر بذى الارض المستناِّج (قوله دَن له تنمر فلاثية آله) أي وان أغرت فله أي ان أغر نه فه له الاحرة في لاخبر تبني لابه. لامطاة فالفازوض ولوسآقاه تشرسن لتكون النمرة بهما ولمتنوفع الافي العاشرة مازفت تمرقبله أي طامه (وقبل ازتعارض العاشرة فلانساد وأي في الممر للعامل أي لانه لم يعامع في نبي منه النهبي (تمالة عمله الاحرة الم) . تعده مر احتمالان إلذا تحاروعده (قَوْلُهُ لانَهُ مَامُو) قَالَ في بُرِح الروض من عان المناقَّة بأمالة النَّسِي غُوج بِذَالْكُ والأصحبُ في لا شي له اذا اتفق عدم الاتداروان كان عل طامع كافل في الروض وشرحه فيسل هذا سي فدوه أى المدة التي تشعر العلى السوام (صع) يتنفر اص فهما غالباولم تشمره له لا يستحق أحرة كالوقارضة فلم ترجم اه ولوأ غرت في العام مرتبز المتحق العامل حصام

النعام الفساد والدلاشي للانقام مامروتف وأنشان شرط الغرلوا حدواله مسالة كووا حتاج لهذاء ونهمه بمباقباه لأنه قد خهمه وأنشان القددة الريخ سرطدانال وسدن بكونه (١١٢) لاحدهداوا بالعد الانه مع الانتخاص والشركة بعد ف بكونه لهدما على الاجام ولو سافاً: عَلِي ذَمَّتُمَا فَي مُرهِ أُو والمفيى وأما لتحفظ فالماقصلت في القراض في الأولى يضابين العسلم الفساد فلاشي له و ميز الجدل بذلك فله عسه فلافان فعل رمضت الاجرة (قولهان المسادالم) عالفه الهابة والمغنى فقالاوان جول الفساد اله (قوله تنبرداس)أى في ا الدةانفسخ العمقدوالثمر القرائل (قوله الشرط التعرلوا حدوالعنب النا) لعله فيداذا كانت الحديقة منه لما على التخل والكرم للمالك ولانع للزؤل معانقا (قَوْلِهُ الْأَمْرُ) بِالنَّاءَالْمُنْنَانَعُونَا كُمْرَالْمُسْطِولُعُلُمُنْ تَعْرِيفُ النَّاحُولُهُ بالنَّمَازُ قَوْلِهُ لِلهِسَدَا) أَيْلُمُولُهُ أ ولالاثاني انءلم فساد العقد وانتراكهم فيه و (قوله مالله) أي من قوله يشسر من تخصص المرد (قوله منه) أي ما قبله و (قوله والافله أحرمته على الاول أيضا) أي كفهم الانتراك (قولد داسابعده) أي لقوله والعلم الخرهو عطف على نوله لهذا أقول وقديقال آل وكذا حرث فسارت نظاير ماً هذه هني عنه (قوله لانه) أي آلنصر (قوله- في غيره) ثم ان شرطكه منل أصيبه أو دوره فذاك أوا تكمرس أ مام في القراص (والعلم) تصبيه صحالعقد ذمآ يقابل قدرنصه مدون الزائد تفرا نقالاصفقة ولزمان بعط الناني للزائد أحرةالنسل منهما (بالنصيين الجزئة) ه معسى زادشر حالروض نعرلو كانا لثاني عائماً الحال فالغلاه رأمه لا يستحق شما ذكر والذرعي الدأ ومنها لاشالحله على الساصفة رفوله لا يستفق الح أى للزائد (قولة أوء به) الى قوله وكذا في النهامة والعبي والروس مع شرحه وقوله (كالقراض) في جديع مامر ومضَّا الدُّ الله عَلَمُ الله عَلَى الله عَلَمُ المسلمة عَلَمُ الله عَلَمُ العَمْلُ العَمْدُ العَقْدَ أَهَ سَم عَبَارة اللهُ ا فيه ولوفاوت بزالت ينفى المُصنَّف بْرَكُمَالُعُمَلُ أَى مُعُوالُ العَمْلِ بَضَى الْمُدَّأَو بِعَمْلِ الثَّانَى لابتَعْرِدالعدد اه (قوله طلق) أي الخزء الشروط لم يصع على علم الفساد ً ولا (قوله ان الم فساد العقد) أي وأنه لا شي له (تم له نابر مامرا لم) أي فلوف و السافاة وأن مافى الروضة واعسترص العالم بالعمل استحق أحر ألماز لعمله والشمرة كاجالاها ألكوقي سمامر لتسارح مر في عامل القراض أ وخرج مالثمر ومشسله القنو أنه يستحق لاحر: وان ثلم الفساد لااذا فاليال الشوكل الشمرة لى فلاأحر اللعامل الدعش وقوله للشارح وسماريحه الحريدوأسلا مر أى والغنى حَسلانا التَّحقة (توله ومنها) الى قول المنرَّ وشترَّ ما أن لا ينسَّمَرُ ما في النه به الاقوله وكذاً ا وكذا العرجون علىأحد العرجون الدوال في (قوله رمنها) أي من الجرئيسة بيننا اله عش زاد المفي وكذا منها توليا الله على إ وحهن ينحه توجعه ان تُللَّنَالَتِمَفَ اهْ (قُولُةُوَاعَرُضُ) بِلَّهَ سَلَاهِ تَعْرِيفُولِهِذَا حَمْمَا مُا مُوْيَعْلَانِد اهُ نماية عبارة أرهبه أمسلالة وكإهو الروض لم نشر اله رَعْبَارِ مُسْرِحه و وَقَعْ فَ الرَّوْسَةُ بِتَعْمُ وَهُوْعَمْ بِفُ الْهُ (قُولُهُ الجريد الم) فأعسل أحــدمدلولانه الذكو ر: حُرج (قُولُه: أَصْله) أى الجر بدأ قوله وكذا العرجون الح] عتمده الغرو (قُولُه أَنَّ أَوْ بداخ) عبّارة عش فىالقاموسوالا فبختص والقنوهو عمه الشماريخ أمالعوجون وهوالساء - دفله مالك النهيي شعدار إدى (توله واللبف) أي به المالك فان شرطت الشركة الكرنافودوة نافء لي آلجريد اه (قوله أوجههما نسادها) اعتمده مر و(قوله أوشرط للعسل ا فيسه فوجبان أوجههما بطل طعا) هذا يؤيد البطلان ذامله أه مم أى في اشتراط الشركة (عوله فعا عربه) أى بما خرج فساده الانه خلاف قضيتها الشمر وكذاصموب (قوله نوحبان الم) عبارة الهامة لم يحرخ الأفاليعن المناخرين اله أي سُخ غرزأ سشط فالران العدة لاسلام عش أى في شرح الروض وتبعد العني (عماله ومر) أى في القراض (أن اعامل) أي في السافاة أوحدا وشرط العامل طل (قەلەنە) ئىالنەرقىلىد زالصلاح (قولە بل فبل د زالصلاح) اداجعلى دوس العامل سالنمرة قطعا ومران العامل تلك الموجودة مخان مالوسا فادعلي المحل أشمرعتي مامحدث من ثمر العام فلاتحد فسعا الد معني (قوله دلوفي حصت فالمهورالثي وتحله البعش) أَصَاهِ والفسادق هسدُ الحالة في الحسم ولكن ينبغي تفر أق الدفقة فيصم فهمالم يبدُّ مسالحة ان،قدر قبل للهور،والا و نفسدة بالناصلاحة ولوساقي إمالم سدصلاحية فقط فينبغي تن يحد بشرط تالى العمل في الصور تين أ ملك مالعقد (والاظهر صحة على مالم بدُصلاحموحده ولامدخل الداصلاحية تبعاوفديتوقف في هذاالشرم سم على ≈وماافتضاه الساقاة بعد مهورال مرة) ظاهر كالامانشار جهوالقاعولماعال بممنالقياس على البسع وفيملا يبدرصانحه لايبع لمأبداصلاحه كرقبل طهورها بل أولى لانه مر (قوله رند بدر)عطف اليهذا ش (قوله فان فعل ومنت الدر) كي مع تركم العمل (قوله ومنت أبعسد عنالغرر ولوقوع المدة) أَيُ الْبَعْدِ (العقد (قيله لم يعلى ماني الروضة) عبارة الروض لم يشرف ألى الرحدو وقع في الروطة الأفة ومكامراترل منزلة [المرسح وهونحريف اه (قوله بسَّله القنوان) اعتمده مر وكذا فوله أوجههما فساده: (قبله أوشرط إ المعدوم فلدس أشتراط حزء للعامل سل تعلمي هذا يؤلد البطلان فترمله (قوله ولوق البعض) لهاهره الغسادق هــــذه الحالة في الجبرم مت كانسترام مزه من الخيسل (لكن الأمطاغا ل قبل مواندين بسنامه علم العمل يولا فديوي الومف كالبسيع فينه وقطعان فيل اجاعا رَوُّوه الله على ودي) غَيْر مفروس منع ويرام المهدارة فضد مشاورة وهرمة والنفل المنرسة وبكونا المعجر) أو ورنداذا عمر الهدا

(۱۵ - (شروان واین فاسم) - سادس)

وردّان الظاهر وحودال بمخللاف هذا (وله مسافاتير مكه) في الشعر اذا يرطه (زيادة) معنة (على حصة) كاذا كأن بينهما تصغين وشرطه انتي الثيرة فان شرط فدر حصامل (١١٤) يصع لعدم العوض وكذا الأخر أله علاف الذاشرط له السكام كم مرواستشكم هذا بأن تهل الاحبر بحسكونه ا ذلك الهاسم ومرعز المغيز وسأتى عنه وعن الهدية النصر يحبذ لك أيضاقول التن روله مسافات شريكه فيخالت ملث السا تأحر اخ) أي إذا استقل الشريك العمل فهام اله ومغنى إما إذا لم ستقل مات شرط معاويته في العمل في فسيد وأبيال السكيدان مورز العقد كوساقي أحسابيذا الشرط فأن علونه واستوى عالهماف أحرة لاحدمهم عرالا خروكذ الأخر المسئلة أن مقول وزيل للمعارن أنزاد ماله تحلاف الاخواذا زادعك فله أحراعك بالحصية على المعاون الهلم عمل عمال المفني على نصبي وجدَّاسؤر أبو و روض مع مرحه (قرله ندرحصته)أي أودونه اله مغني قوله والمنسكل هذا) أي سأله البكتاب اله العاب كالمرنى قال لكر مغنى (قَوْلَهُ قَالُ) أَى السَّدِّلِ (قَوْلُهُ الْعُلَافُرِقُ الْمُ) وهوا الْعَبْدُولُوسَاقَ حَدَّالشُرِيكَ بِعَلَى اللهِ مَأْحِدُمِنا طاهر كالمغيرهم كالتر اغيراذن ثسر بكاء لم يسعر كأحرى عليه الزالمقري في ثير سوار شاد دواً وتي به الوالدر حمالية تعيالي خلافال عض أنه لافسر ف من ذلك وقوله التاخوين واندق اتشر يكان نالثا لوثشترط معرفته تحصة كلمنهما الاان تفاونا في الشهر وطله فلابدمن على حبيع هـ د الحديقة معرفته تحصب كل مهمأ اه شهامة خلاه للمغنى في السئلة الاولى وله ولشر حالروس في الشنب ووفاقا أى وعالمه فقد عرباله لهمنى الثالثة يبارة الغني بعدذ كركاه مالسبكي والذي ينبغي ان يقال ان قال سآنستك إلى كل الشَّعر لم يصح بغتغم في السافا مالا بغتفه وعلى نصبي أوأطنق صعروالفا هركم فالأسحنا عبتمسافاة أحدالنسر مكنن والصبعة حنساولو بغيراذن في الاعار (ويسترم) الصيرُ شر مكمالاً خراه (قالهوهامه) أي ظاهر كالرم ثمر أي العلب والمزنى كالمنالخ (قوله مانه بغنفر في المساقا (أن يشتره على الساقاذالخ) هسذا بناءعلى تفرقة ورنهما في هذا الحبكم كإسائيله في الإحارة في شرح ولواستأح ه المرضع العام للمالس من حس اردَمَا يَعْتُمُمُورَاءُ لِكُنْ سَمَنَ فِي هَامِهُ ذَلَانَاهُمْ أَنَالُمُعَمِّدُ خَلَافَهُ مِمْ عَلِي جَاهُ عَش ورئيدي أعماله.)الني ما لا تحرفريها إِنَّهُ لَهُ السَّمَالِ إِلَى وَلِهُ وَ مَهِ فَقِي اللَّهِ لَهُ الأَوْلِهُ فَأَنَّى هِنَا لَيَ اللَّهُ وَقَلْ للمَّزاعَ وَأَي الاعتراضِ ا أنهاءا أمه فلااعستراض بَالزَّاعْمِهُوالدَّمِرِيْ وَوَافِقِمَالَغُدِينَ ﴿ قَوْلُهُ كَوِنَّهُ ﴾ أَيْ المُدنفُ و (قولُهُمُاعلَهُ) أي العامل و (قولُهُمُ علمه حدادفانه زء ، ذكركم عطف إجلاقدم و (قهله لوشرط الخ) مامصدر به ولو رائدة و (أم أدوعكس هذا، أي وبوج - كونه فى الدّراض | في المساقة: عطف، فوله في الفراض ندّما نم و (قوّلِه بإن الاعمال) متعلق بفوله و نوجه و (**قوله** | قدم ماعاسه نمذ كرحكم ا فقدمت) الانسب فقدموا و (قوله ثمرذ كرالخ) عطف على حلة فقد دمت و (قوله وهذا العكب) عطف مالو شرطعا بمالسرعانه على قوله شمَّة لله أ- و(قيله ثمَّا أُحرَث) الاولى ثمَّة كرها (تماله فاذا شرط) الوقوله ويغرف في لمغسني وعكس هناءأن الأعبال الاقولة ونب البوسطى اليالمآن وقوله تظير مامماليا لمان (تولة نعمآلا ضرالخ) مبادة المغني والروض معشرجه فلساه واسرنه كسبر فأوشرط عمل المالك معدوس ويخلاف مالوشرطاع لباغسازم المألك معدلاشرط مدولا مشاركة في تذرير فالله تفصل ولاخلاف فقدمت بصحرولا بدمن معرفت بالرؤية أوالوصف ونفقة معلى المالك عكم اللك فأوشر طت بلممار وكان تاكداولوا ثم ذكرحكمها وهنا شرطت في الثمر إعبر تفادير بحزء معساوم لم ايصها وشرطت على العامل وقادرت معاولي لم تفسد وصعم أيضا بالعكس فقسد محكمهاش منه ماولو تأخرا غمارها عن عام السافاة قان كان لعارص استحق منه والاحلام و (قوله و و ان العاله أحرب اماول الكلاء علمها وحودالر يحتف النف هذا) وعلمه فله الاحرة وان له تشمر لانه على طامع شرح مرز فه أله في المتن وله مساقاة فاذائم ط علمذلك كداء مريكها أني ولوساقي حدالشريكين على أصابه أجنبيا بغيرا ذن شريكه لم يصح يُرحى عالم عابن المقرى في حدارا لحد فتأر سماأعقد شرحادة أددوافة به شخفا أنشهاب الرمل فانساقي الشريكان ثانثنا لم بشتره معرفته يحصة كل منهما الاان لابه استعار بلاعسوص نفاو البالشروط له وزيد من معرفة محصمة كل منهم اشرح مر (قَمْلُهُ وَكَذَا الْأَحْرَالُهُ) كذا اسرح مر أي وكذاشرطماءلي العاسل الله لم يطمع في الجوال كن طاهر كالم غيرهما كانت اله لا فرق دين ذلك والوله على - سع هذا الحديثة الح على المالك كالسبق ونص عدارةالو وتن وشرحه وأرسافاه أي مر مكعدلي المركل بطل وليكزياه الاحوة لانه على ما معروف وه العرالي | أأبويطي الهلايضرشرطه كامامه تفقها بمبالذ لم يعلم الفسادا تهمي أي يحرز ف دالذاعل الفساد وهو فا هوان عرز و دلك ان لا أحوه على المالك و به حزم لدارس [(غولِه يغتفرف الساف الدلايغتفرف الإجازة) هذا إذاعلي تفرقته بينهماني هذا الحَسكِمَ جَسْبٌ أَيَّاله في الأسارة [مسعيف (وأن سفرد) فأبرح قول المعاف ولواستأ وه الترضع وقيقابيعه وفي المال مازه في المعيم لكن مدين في هامش ذلك العامل (بالعسمل) لع لا المحل المالمة تمدخ الأوه (توله كالسقى) اعتمده مر يضرشرط عل عبدائبالك

معه نايرمامر في القرائل بل أولي لان بعض عمال الماقة على المالان أني هذا حديم مامر ثم (والدني الحديقة)

المعمل مني شاء فشير ط كونيرا. والمالك أرعده

فالعرف كف دان شرط العامل على الفلام في حواثبة نفسه أواستشارمه ون عزم من النسرة أو نء - يرها من المالمالية بعمرا بعقداً را داحعلت الاحرة من مال العامل في يعجم اله (في العملا) أدخل به أحمره الحروا تلاهرأنه الرق وأنا الرادمن يستحق منفعاء وان كنحرا آه شرح لرَّبْ (غُولِله ولامؤبدة) أى ولامؤة: عدة لايشمر فهاعادة الدعش أى كلمر(أياه وهذا) أي السَّمَرَا له معرفة العمل الجرقباله [ولوادر كنالامرة) أي التي ظهرت في آلمة التي يوقع طهورها فها له عشروند مرعن المغيي والروض ح شرحه و سم مثله (قولهوع) المالك التبقية والتعهد) خرفه أعاني الانتصار والرخد من أنه علمهـــما | هَ مَهَا وَادَالْمُنَى وَلاَ يُرْوَالْعَامَلُ مُوتَدِّقَةَ حَصْمُهُ عَلِيالُهُ عِرَالُحِينَ الْادِراكُ لأه يستحقها تمرة مدركة الكسنة) وأفراداً فلمدنها عج العقد اله (عَمَالَهُ الدَّهُ مَن العَمَالَ المُنافِر النَّهَ الدَّهُ وَصِر رَمَالُو حَوْفُ أَصَلَ الشَّارِح عَمَا أَفْرِبِ الرَالِيْفِ أَ اهُ سَدَّمَر (قُولُهُ وَ بَعْرِي مِنْ هَذَا) أي حَدَثُ لِمِيكِ النَّعَهِدَ وَ المحالِمِ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ اللَّهِ الللَّلَّ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللللَّاللل المتراكهماني الثمرة والاشار أبقوله فكاوقوله الاتنى هذالي مالوا قضت المدة والثمر طلع أوبلم رقهله غيرمقصودة مندن أيمن حهة العامل وعتمل أن الضمير راجيع لي العقد قر ينتا أقام فاز تقسد رقي الكلام (قولهولاحقالمعامل الخ) عبارةالمعيران لميحدث الثمر الابع دالمدة نلاشي العامل الهراك ا الهابه وأقره آيم وهو يحجان أأخر لابساعارض فان كان عارض كسردولولاه اعول المداستحق حصة لمقول الحماور ويورالربآني العجم أن العامل شريك اله والنائر تسبيدي فوله عرر آذب بسب المؤي المدنف أغراض والسدة والصورة أن الدفيدللم فيهاحتي تسحم آلسافة وقوله مهر القول المدودة يوفر وبانى الخيمبارة القسوت وأماحدوث الطلع بعدائدة ففي الخاوى والعرأج أخاسا فاطلعت مسد تقضى المدنأن الحديم من المذعب أن العامل شر بلنوالثمر وبهمالان ثمرة العام حادثة على ملكهما ولايلزم العمل بعدا غضاء أخذومن أصحابنا من قال العامل أحبر فعلى هذا لاحق له في الشعرة الحدثية بعد القضاء المدنيل له أحرة المثل فالخسلاف مبي على أنه شريك أوأحد القرنال عن قوله من استحق حصاء وعليه فهل الخدمة على الدلك أوالعامل فالمنظر وقضة اطلاقهم أشهاعلي الآول ونقل بالدرسءن بعض انهوا مش مانوافقه اها قول مامرآ نفاءين الرشدي من قوله ولا يلزم العمل الخوفي الشارح في مسسئلة القصاء الدقوا الشرطلم أو يلومن أن التعهد على المالك صريحة بوافرع في النهاية والترمحوا أسبه وسم معاصسله لو كان النفل العقودة لمهاتب شعرفي ا العام مرتين فان أغم تسمرتين معافيسل انقضاء المدة استحق العرمل حصيبه مهمدان أغرت الشابية بعدد القضائها فالاوحدأله لفو رأحوا بالشولاحق للعامل فهما الدو ينبغي تقمده تخذا بمباهر دنب عبالذاكان التأخير لالعارض نحو برد و لافالعامل منها-صة كالاولى (قوله عرجذاذه) الى قوله كن الذي في العسى والى التنسم في الهامة (قمله كافله) أي أن المراد بالادرالذا لجذا فول المنز (بكذا) أدهم تعبير بكذا اعتبارذ كرانعوص فجيكت عنسملم يصفروني استعقافه الاحرة وجهان وجهيما ممشرح مر أهسم وقالها لعني أوجههما تسدم الاستحقاق آه قال عش قوله مر أوجههم لعرأى وانء (بالفسادة لي (قولدر بستعيءن العمل) كذاشرح مر وهـــل بشكل ادخاه في اذفل مواوله الا تحدوان القصت وهوطاجا لإالقتفى عددماسا المزامها للاستغذاء الاأن يفرس هسذا فيما فأاكن القضاؤه معكونه طَلَقاأً وَلَمْ العارضُ (تَقْلِهُ عَلَيْهَا لِلا عَزْدَانَ انْقَضْتُ وَهُرَمَا مَا لِحُ) فَيْشُرَح مر وانَّ يَخْدُثُ إ التصرالابعسدالماة ولاشي العامل فال بن لوفعة وهو صيمران تاخر الأحب بارض فأن كان هارس كبرد أ ولولاه أطاو في السدة استحق حصيته الفوليا الذوردي وقرو بالحيان العامل شريك لوكان أتنف العلمود علم إمالتكمر في العادم ، تن فاضلع السمر الاولى قب ل الفضاء السدة واللهام عده عدل مغور السائد ال إلها أو يكون العمل شريكاله فهدالانهم عمرة عام فيه احتمال والاوجه لاول فد وقوله وعلى ف النا التبقية والتعهدوالي لخدذ المحدلان فالانتصار والرسدون لهعام مرح مر وتولد ومرق بزهذا) أي حدث لم إن المعهدة معالم مالانسترا كهما وقوله في المنكذا) و مهمة وله بمنا المناور

بفسدها (ومعرفه عمل) - له أن تفصير (يتقد والدة مطلعفه للمروسافتي عرالعمل أو كثر الي مدة تبقى فها العسين عا ١٠ لاربتغلال فلايجترمطلية ودمويده لانهاعة للدارم وكات كالاحرة وهذاما الفاللقدر والريده شرط الرد.ان علما وو دركت التسمرة قازا قضاء الدة عسل يقمته للزاحرة وان القضتوهو ملعأو لحوفله حصيته منه وعلى المبالك النقة والتعهداليالحذذ ويفرق بن هذا والشركان الناشر كذالعامل هااوقعت بالعسا فالرمقصود ملدفار يلزم بدبسجه شي ولاحق العارفيم حدث عرها رولا مجورال وقب بادراك السمر)أى حداد كاقاله لبركو (في الأصم) للعهل مه و له فلا يتقدّم وفلا أحر وم عنه.) صر بحة وكامة فرمرانعها إسانيتاعلى ه دا العالم راكذ) من النعار

ماللا وومعهد العنامس

وردّان الظاهر وحودال بحضلاف هـ فا (وله ساقائش بكه) في الشعر اذا شرطله (زيادة) معينة (على حصته) كاذا كان بينهما تصغين وشرطه الني النيرة ون شرط ودرحصه لم (١١٤) يصولعد والعوض وكذالا أسراله علاف الذاشرط له السكل كم مرواستسكل هذا بأن عمل لاحتر بحسكونه أَذَلْكُ أَهُ لَمْمُ وَمُرْمَنِ اللَّهُ يَ وَسَأَنَّى عَنْهُ وَعَنْ الْهَالِتُصْرِ عِمْدَالْكَأَ الصَّاقُولَ النَّمُ (وله مسافَا أَشُرُ مَكُهُ في خالت ملك الما تأح

وأبيال السكلي أنصورة

السيئلة أن مقول و قال

على نصبى وجدّا مؤرّ نو

العا ب كالمسرى قال الكن

الطاهو كالمقارهما كالتن

أنه لافسرق مندلك وقوله

على جمع همذا لحديقة

أى وعالمه فقد عادمانه

بفتفر فيالسافاندلانفتفه

فى الاحادة (ويشترط) لعداً

المساقا (أن يشتره على

العامل السومن حس

أعماله)الني مذكرفريبا

أمهاءا مدوزاء براص

علمه مخد الافانوزي ،

وبوجيه كونه فىالدراض

قدم ماعاسه ثمذكرحكم

مالو شرم على مالس عليه

وعكس هنامان لاعمال ثم

فلسله ولسرفه كبسير

تغصل ولاخلاف فقدمت

ثم ذك حكمها وهنا

بالعكس فقسدم حكمهاثم

أخرت لعاول الكلامة لمهاأ

فاذائم ط علمذلك كمناء

حدارالحد فتأم عمالعقد

لانه استعار بلاء يوض

وكذاثرطماءلي العاسل

على المالك كالسؤونس

أأبو بطي الهلابضرشرطه

ضعف (وأن مفدد)

مضرشرط على عبداناك

إنفئ أي اذا استقل أنسر مك بالعمل فهانهما مة ومغنى أما ذام يستقل مان شرط معاورتما في العمل فيفسيد العقد كوسق أحسامذا أنسرط ونعاونه واسوى عالهما وزاحونلا حدمهما على الاسروك لألاأحرة المعاون أنزاد المتعلاف الاتخراذ ازادة سله فله أحواة سله بالحصية في المعاون أنه لم عمل المالحين وروض مع مرحه (قوله ندرحمه) أي أودوله الد معني قوله راست كا هذا) أي ساله المكان اله معنى (قَوْلَهُ قَالُ) كَيْ السِّكِي (قَوْلُهُ الْهُ لا فَرِقَا لَمْ) وهوا العَبْدَرُلُوساني حدالشريك من على اصبحه أحسبنا الغيراذن شركمه لم صعوكا حيءك الزالمقري في شرح ارشاده وأفتي به الوالرجه الله تصالي خلافال بعض تتنخرين وان وأيانشر نكان نالنا لمتشترط معرفته يحصه كلمنه ماالاان تفاونا في انسر وطله فلايدمن ه فته تحصية كارتهما الدنها ما تحلاه للمغني في أنسلة الاولى وله ولشرح الروش في الثانب ووفاقا الهمد في الثلاثة بيمارة الغني بعد ذكر كلام السبكي والذي شغ إن مقالان فالسائسة لمناع لي الشَّعو لم يصح

أوهل بصدي أوأصق صعروالغاهركم فالأشحذاء بنمسافاة أحدالشر يكين على أصبدأ جنساولو بغيراذن شر بكمالاً خر اله (قولهوهامه) أي ظاهر كلام نهر أبي الطب والمزنى كالمتزالخ (قوله مانه نفاه في أ الساقاذالخ) هدذ بناءعلى تفرقاء ببنهمه في هذا المايج كأساني أه في الإحارة في شرح ولواستأج ه المرضع رقيقا ببعث مرزال كريشين في هامش ذلك انحل أن المعتمد خلافه سم على جداه عش ورشيدي قَهُ لهُ الصَّمَالُ. وَفَى الهُولِهُ وَ هُو فِي اللهِ لهُ الاقولِهُ فِي أَيْ هِنَا لَيْ اللَّهُ وَأَقَولُهُ وَ والزَّاعهموالد بري ووادةما أغلَى رقوله كونه) أي المصاف و (قوله ماعلَه) أي العامل: (قاله ثم ا [ذكرحكم) عطف: لي جله قدم و (قوله. لوشرط الخ) مامصدرية ولو زائدة و (تم إله وعكس هذا أي ا

ا فقدمت) الانسب فقدمها و (قهاله ثم ذكرالم) علف على حله فقد دمت و (قباله وهنا بالعكس) عطف وَ قُولُهُ مُولَلُهُ أَنَّ وَ(قُولُهُ مُأْتَحِتُ) الاولَى ثُمَذَ كَرِهَا (تُولُهُ فَاذَاشِرِهُمْ) الْيُقُولُهُ وَ نَعْرِفَ فَي الْمُعْسَنِي الاقوله وزير اليويقلي الي المّن وثوله خايرمام اليالمان (توله نعم لا يضر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه | فاوشرطعل المالك معدو__ ديخلاف مالوشير طاعل غرانم المالك معد بلاشر طه ولامشار كذفي قد مرفاله

يصح ولابدمن معرفت بالرؤية أوالوصف ونفقته على الماك يحكم الملث فأوشر طب علمه حاز وكان تاكداولو شرطت في الثمرة بغير تقدير بجزء معساوم لم ايصح أوشر مت على العامل وقدرت مع ولولم تفسد رصع أيضا مُنهـماولو مَاخِراعُـارهاءن عام انسافاقون كان لعارص استحق منه والاديز مر (غوايمو رديان المناهر وحودال يجتف النف هذا) وعلسه فله الاحوة وان أو تثمر لا فعل طامع شرح مر (في له ف المن وله مسافاة

في المساقاً؛ عطف إلى فوله في القراض ندم الزر و قوله بان الاعمال) منعلق بقوله ويوجب و (قوله

لم تكمالي ولوساق حدالسر بكين على تصابعة حنسابغيراذن شر يكملم بصح يحرى علسه النالقري في شرحار شاددوافة به شخفا الشهاب الرمل فان ماقي الشر بكان نانشا لم شفره معرفته محصة كل منهما الاان نفاوتا بالشير وطاله فازندمن معرفته عصدة كل منهما شرح مر (قوله وكذا لا أحرفاله) كذا أسرح مار أي ا

الله له يعلمون قوله قال أحكن الهاهري (م غيرهما كانتن اله لا فرق من ذلك والوله على جميع هذه الحريفة الخ عدارة الروش وشرحه على وساقاه عي مروكه على المكل إهل وليكن الاستوقائلة على معارف العرالي

مرابع المسابق المستخدم المستح [(غَهِ له يغتفر في المساق أمالا يغتفر في الإجازة) هذا المتعلى تفرقته بإنهما في هذا الحَسكيمَ عَسَا أي له في الاجازة |

إفى أمرح فول الصنف ولواسسة أحره الترضع رقيقا بيعضه في الحال حازه في العجيم لكن سنبين في هامش ذلك العامل (بالعسمل) عولا الحل ان العمد خداد فه (تموله كالسق) اعتمده مر

معتقلير مامر في القرائل بل ولي لان بعض أعمال الماقة على المالان أبي هذج مرمام م (والد في الحديقة) المعمل مني شاء فشرط كونها . دالمالك أوعبده

فالعرف كاف والشرط العامل على القلام في حواثي نفسه واستثماره ون عز من النصرة أو بنء - يوها من مال المال المام والعقد أراد احملت الاحرة من مال العامل قديم عجر اله (قياليد ما العقد أراد احملت الاحرة من مال العامل قد يم الحروا لظاهرأله اقرق وأن الرادمور يستحقى منفعاء وان كنحرا آه شرح لردين (تجاله ولامؤبدة) أى ولامؤة تبدة لايشمر فساعاته اله عن عن كالمرا اليابه وهذا) أي السكر م معرفة العمل الجرقولة [ولوادر كتالامرة) أي التي ظهرت في آلمة التي توقع طبورها فها اله عبث وقد مرعن اللعي والروث ح شرحه و سم منله (قوله وعلى المالك التبقية والتعهد) لج (فأساق الانتصار والرشد من أنه علم مما ه نهاية زادالمفي ولا يلزم العامل وتبقية حصته على الشعر الىحن الادراك لانه بستحقها عرد مدركة الكسنة) وأفن اذا فل مدنها يحكم العقد اه (تَعِلْهُ النَّيْقَةِ) في سعرا السقية وعبار النهامة النَّيْقية وصوروا أبو حود في أصل الشارح عنداً فرب الى النبقي اله سدور (قوله ويفرق من هذا) عند منام يكن المعهدة - معلمه مامع اشتراكهماني الثمرة والاشارة بقوله دكراو قوله الاستي هذالي مالوا قضت المدفوالثمر طلع أوجر رقوله غيرمقصودة منه) أىمن جهة العمل وعنمل أن الضمير راجع لى لعقد تريننا المقام فلا تقسد بن ا الكازم (قولهولاحقالعامل الخ) عبارةالغني رائيل بحدث الشمر الابع المناده ورثي العامل أه أراد ا النهاية وأقره سم وهوصهمان تأخر لابسب عارض فأن كان هارض كسردوولا ولامام في المداسحي حصة القول المناوردي والرباى النعج أن العامل شريك اه فالنائر شديدي فولا عرر لابسيسالتي الدافسيف أغراض والسنة والصورة أناندة يدلع فساحتي تسح آنسافة وقوله هر نقول المدوردى ولروباني الخصارة القسوت وأماحدوث الطاع بعدالمدوفع الخاوى والعرامية فاطلعت مدد تقضى المدائن الحميمين المذعب أن العامل شر بالوالثمر والهمالان ثمرة العامهاد أشعلى ملكهما ولابلزم العمل بعدا غضاء ألمد ومن أصحابنا من قال العامل أحرفها هذا الحق له في الثمرة الحدثة بعد القضاء الدفيل له أحرَّ المثل فالحسلاف مبي على أنه شريك أوأجيرانهت اه وقال عش قوله م: استحق حصة موعليه فهل الحدد ماعلى السلك أوالعامل فاملظ وقضة أطلاقهم أنهاعلي الاول واقل بالدرسءن بعض الهوامش مانوافقه اها تتولىدامرآ نفاعن إ الرشيدي من قوله ولايلزم العمل المزوقي الشارح في مسسلة القصاء الدة والاسرطام أو بلمن أن التعهد على المالك صريجة وافرع في النهاية والورجوافسيه وسيرا الحاصلة لوكان النحل معقود علمها الساشمر في ال العام مرتين قان أغر تسرتين معاقب القضاء المدناسي العرمل حصاء منهما فان أغرت الشائية معسد القضائها فالاوحةأنه بفو رسهاا بالشؤلاحق للعاسل فعها اهاو ينبغي تقسده خذا اسمامر منسمة بالذاكان أأ التأخير لالعارض نحويرد والافلاعامل منها - صة مؤلا ولي (قوله أي حذاذه) الى قوله أيكن الذي في العسري والى التنبيمة النه اله (قوله كافله) أي نالمراد بالأدراك الجذاذة ول أبنز (بَكذا) وهم تعبير بكذا ا اعتبارذكر العوض فلإسكت عنسه لريصه وفي المتمقاقه الاحرفر جهان وجهيما العرشرح هر أهسم وقال المغني أوجههما تسدم الاستحقاق ه قال عش قوله مر أوجههم نير أي وأنء لم بالفساد على أ (عولهد بستغيءن العمل) كذاشرح مر وهـــلبشكل انسله في ازفل. وأوالا تحدوانا قضت وهوطا والجزالة تنفى عدد ماستلزامه الدستغناء الاأن بفرس هسدا فامعا ذا كن القضاؤه معكونه طَلَمَا أَوْلِهُمْ لَمَارِضَ (قَوْلُهُ عَلِيمُهُمُ إِلا أَجْرَانَا انْفَضْتُوهُ وَعَاجَاحٌ) فَيْشَرِح مر وانْأَيْجُـدُكُ إ النصر الارم المارة فلاشي اللعامل قال من لوفعة وهوصيم ان تاخر الأسب عارض فان كان عارض كيرد ولولاءًا طَاوِقَ السدة استَعْقَ حصَّته أقول الساوردي ولو وباليان العاطل شريعا الوائان أتخل العقباد إ علم اصابتكم في العادم رتن فا فالع المسمر الاولى قبل في قفت السدة والناب بعده دولي يغور المالك [إجهاأو يكون العمل شريكاله فعهالام عثره عام فيسه احتمال والاوحية لاول اله رقوله وعلى اسالك النشية والتمهيدالي لحدة كالمنسل الانتصار والرشيد من له علمه شرح مر (قولد و بغرف بزهذا) أي حدث لم يكن التعهدة متاجم لانستراكهما وقوله في المنكذا) وَ فهم قولُه بَكَذَا عَنْهُ وَلَا

منسلا وومعيد لعنامس يفسدها ومعرفه العمل - 4/ تفصير عقد والدة ميطلعفه لثمرو ستعيي عن العمل (أو كثر) إلى مده شو فيها عسماعاً ١٠ للاستغلال فلاخت مصلعة ودمؤ دة لاماعة ددرم وكات كالاحارة وهذاما الطاقية دريا ويعطشرط الردان على ووأدركت التسمرة قبرا قضاء الدة عمسل فحمته الأأحرة وان القصتوه, طاعأو لحافاه حصيته منه وعلى المالك انقة والتعهداليالحذذ ويفرق بين هذا والشبركان الأشركة العامل هااوقعت ربعت عرمقصود مندفذ بلرم ، بسبها شيارلاحق للعادر فبمدحسد شاهدها ورلا بحورال وقت ادراك

الاسمر)أى حداد اكواله

لستو (في الأحد) للعهل

مه فيه فلا يتقدّم وقد أأحر

(وصاعقه) صريحة وكاله

في صرائعها (مالمثلثال

ه دا التحدل؛ و هنت

ا آکذ) من شعراً

وردّان الظاهر وحودال بمخللف هذا (وله مناها شريكه) في الشجر اذا شرطه (زيادة) معينة (على حصته) كاذا كأن بينهما تصفين وشرط له الني الفروة فان شرط قدر حصته لم (١١٤) يصم لعدم العوض وكذا الأسواله علاف الذاشرط له السكا يخمر واستشكا هذا بأن تمل الاحتر بحب كونه ذلك أه سم ومرتزاللعي وسأتى عنه وعزااله به النصر جبالك أيضاقول النن (وله مساقات ثمريكه فىخالص ملك المه تأحر اخ) أى اذا استقل الشريك بالعمل فيهاتها به ومغى أما ذالم يستقل بان شرط معاورته له في العمل فيفسد وحد السكوران ورا العَقَدِ كَوْسَاقَ أَحِسِنَهِذَا الشرطَةَ تَعَاوِنهُ واستَوى عِلْهُمَافِذَ أَحْزَلُا حَدَمَهُمَاءَ إلا خر وكذَالاأجرة السيلة أن مقرل و ل للمعارنان(ادنهُ عَنْزُو الا خُرادَارَادة له فله أحرنته الخصة في المعاون أنه لم عمل مالحُفي على اصلى وجدًّا سؤر أو و روض مع مرحه (عَمَالِه ندرحصَّه) أي أودونه الدُّ مَعْني (قُولُه راسَتْ كَا هِذَا) أي سَالِه السَّكَابِ الْهُ العا ب كالمسرى قال إلكر مغنى (قَوْلُهُ قَالَ) أَى الْسَبِرَ (قِهِلُهُ اللهُ لا فرقَ اللهِ) دِهُوالْعَنْدُولُوسَاقَيْ حَدَّالَسُرِ يَكَ مَنْ عَلَى تُعَامِدَا ظاهر كالم ترهم كالن بغيراذن شريكه لم بسيح كرحرى علمة الزالمقرى في شرح ارشاده وأفتى به الوالدرجه الله تعالى خلافال هيش أبه لافسر ف من الذوفوله التاخرين وانبدقي آتيم بكان نالثا لاقشاترط معرفته يحصة كليه نهماالاان تفاونا في النبر وطله فلابدين على جميع هد ذوالحديقة ه فته تحصيه كي شهدا اله تهامه خلافاللمغني في السئلة الاولى وله ولشر حالر وحرفي الثانب ووفاقا أىوهاسه فقدعاسانه لهما في الثالثة عيازة الغني عددُ كر كلام السبخ والذي مليغ إن بقال ان قال سافيتك على كل الشجر لم يصحر معتفر في السافا أمالا مغتفر وعلى نصبى أوأصق صعر والغاهر كافال شعفنا عنفسافاة أحدالشر يكينها إصبه أحنساولو بغراذن في الاحارة (و سنرم) اصعة شريكه الأشخر الد (قوله وعلمه) أي ظاهر كالرم غير أي الطلب والمزنى كالمتناكخ (قوله مانه بفنفر في المساقا (ان يشترم على الساقاة الخ) هيدا بناءعلى تفرقة ومنهما في هذا اللبكم كإسباقياه في الإجارة في شرح ولواستأحره المرضع العامـــلومال سر من جنس الردة المعضمة والشرك سنين في هامش ذلانا نال أن المعاد خلافه مر على ﴿ أَهُ عِشْ ورشـــدي أعمالها)التي سنذ كوفريها إِنَّهُ لِهِ السَّمَةِ اللَّهُ وَهُ إِنَّهُ إِنَّهُ اللَّهُ إِنَّا الاتَّهِ لَهُ أَيَّهُ هِنَا لَيَ المَّ (قَوْلُهُ الرَّبَّةُ وَأَنَّى هِنَا الْحَالُمُ الرَّبِّهُ أَيَّا المَّرْاطُ) أنهاءا مدوراء مراض وَالزَّاعَمِهُوالدَّمِرِي وَوَاتَّمَا أَغَدَى ۚ رَقُولُهُ كَوَيْهُ ﴾ أيَّ الصَّافُ و (قَوْلُهُ مَاعَلُمُ) أي العامل و (قولُهُ ثم علمــهخــلافالمزرع ، ذكر حكم عطف الي جاه ندم و (قيه له لوشرط الخ) مامصدرية ولو زائدة و (آنا له و عكس هذا، أي ولوجه كونه فىالدراض فى المساقاة عطف على قوله فى القراض تدم اخ و (قوآيه بان الاعمال) منعاق بقوله و توجب و (قوله وقدم ماعاسة غرد كرمهم العقدين الاست فقديها ورقوله غرد كرائي) علق على وله نف دمت و رقوله وهنار لعكس) علق مالو شرطعا بمالس عليه على قوله ثم للمة النَّا و(قوله ثم أخرت) الاولى ثم ذكرها (توله فالأشرط) الى قوله و بغرق في المغسين: ويكس هنارأن الاعسال الاقولة واعلى المو أمني لي المن وقولة الهامرمام الي المال (أولة تعزلا يضر الح) عمارة المغني والروض مع شرحه فلبطه والمرفعة كمستر فلوشرط عمل المالك معدور ومخلاف مالوشرط على فيرتأم المالك معه تلاشرط مدولام شاركة في تدريرفانه ا تغصل ولاخلاف نقدمت يصحرولا دمن معرفة مالرؤية أوالوصف ونفقة معلى المالك يحكم المان فأؤشر بأت علىمال وكان تاكداولوا ثم ذكر حكمها وهذا شرضت فح الثمرة بغيرتقد برنجزه معسلوم لم ايصهم أوشرطت على العامل وقدرت صم ولولم تفسدر صعم إيضاً بالعكس فقسده حكمهاثم منهـ ماولو الحراثمارها عن عام الساقاقات كان لعارص استحق منه والاعلام ر (قولهو رديان العالد أحرب لعلول الكلام علمها وحودالربج يخد لاف هذا) وعلمه فله الاحرة وان له تشمر لانه عمل طامع شرح مرز فَهُ إِنَّه فَ المَنْ وله مساقاة فاذائم ط علمذلك كمناء مر بكماكم ولوساقي محدالشر بكين على نصابه أحنسانغيرا ذن شر بكملم يصحح كم حرى على المقرى في حدارالحد عناء سمالعقد شرح ارشاده وفتي به شخذانشهاب الرملي فان ساقي السر مكان نانشالم بشفرط معرفته عصة كلمنهم الاان لايه استعربلاء _وض فاوتابالشروطة في من معرفة محصمة كل مهمالشرح مر (غَوْلُهُ وَكَدَانَا أَحَوْلُهُ) كذا لمرح مرزأى ا وكذاشرطعاءلي العامل لانه لم يطمع (قوله قال كن الماهر كالم غيرهما كالمن اله لا فرق بين ذلك والوله على جميع هذه الحديثنا لل على المالك كالسؤوص عبارةالووتس وتمرحه وسافاه كي مريكه ولي المكل إطل ولكناه الاحوة لاله بمل ط معدود وروا العزالي أأبو يطي الهلايضرتم طه كامامة تفقها تمااذ أبيعم الفسادا تهسى أي يحدارف مااذاع إالفساد وهواط هران عيز مدذاك ان لا حو علىالمالك وبهخرم لدارس (غُولِه يَعْتَفُرِقُ الْسَاقَةُ مَلَّا يَعْتَفُرِقَ الْأَحَارَةُ)هذا مُلْعَالِي تَفْرِقُتُه بِيَهُما في هَذا الحَبْرَةِ ضعف (وأن سفد د) فيأمرح فول اصنف ولواسمة حره الترضع وقيقا بيعضه في الحال مازه إ التعج لكن مذيري في هامش ذلك العامل (بالعسمل) العرلا

الحلان العمد حسلافه (عوله كالسقى) اعتمده مر

معه تفاير مامر في القراعل بل أولي لان بعض عمال المالة أن هذا جميع مامر م (والدني الحديقة)

يضرشرطعل عبداناك

ليعمل مني شاء فشرط كونها . دال الأوا وعبده

فالعرف كاف وان شرط العامل عمل الفلام في حواثج نفسه أواستنجارهم ون عبز من الشعرة أو بنء - برها من مال المال المستعم العقد أر الاجعل الاحرة من مال العامل فريه يحج اله (قبيله مثلا) وخريه أحبر، الحروا ظاهراته أدرى وأن الرادمين يحقق منفعاء وان كنحرا آه شرح الرَّيْسَ (غَمَالُه والمؤسِّمُ) أى ولا، وْقْنَابُودْ لايشمر فه عادة الدعمُ عن عَلَيْهِم (لَيْله وهذا) "؟ السَّمْرُ لا معرف العَمَل الخراقوله ولوادر كتالامرة) أي التي ظهرت في آلمة التي يو فع طبورها فها اله عشوند مرعن الغي والروس ح شرحمو سير مثله (قوله وعلى أنبالك التيقية والتعهد) خرفه أبنا في الانتصار والرغد من أنه علم مما ه نهاية زادالمفي ولا للزم العامل عرة تبقية حصته على الشجرالي حين الادراك لانه يستحقها عمرة مدركة يحكم العقد اله (عُماله النَّمة من في سعرال قد فرعمار النهامة الدَّقة فرصور وقالو حود في أصل الشارح عطة أفرب الدائية الهسدة رقه أهو يفرق من هذا عصد ما يكر العهدة معلم مامع اشتراكهماني الشهرة والاشار أعوله هكذا وقوله الأتن هذالي مالوا غضت المدة والشهر طلع أوبلم رقهاله غيرمقصودة منه) أيمن حهة العامل وعتمل أن الضمير واجمع لى لعقد قر ينا المقام فلا تقسد وفي الكاذم (قولهولاحقالمعامل الح) عبارةالغني والتالم بعدث الشمر الابع بدالمادة للأناوي المعامل أه أراد النهاية وأقره سيم وهو يحجمان تأخر لابسب عارض فأن كان عارض كسردولولا ولاما هرفي المداستحق حصاملقول المناوردى والربان العج أن العامل مريك اه فالنارخسيدى اوله عركسيب الناأى 🌓 افت في أغراض والسنة والصورة أنا المدة يدلم فساحتي تصح إنسافة وقوله هر القول المدوردي ولروياني المجهدرا القدوت وأماحدوث الطلع بعد المدفق الخاوى والتعراب ذاهلعت مدتقفي المدنأن الحريم من المذهب أن العامل شر بالموالنصر وبجمالان غرةالعام حادثتها ملكهما ولابازم العمل بعدا لقضاء الداومن أصحامنا من قال العامل أحبر فعل هذا لاحق له في الأمرة الحدثة بعدا نقضا والدن مل له حرَّا لمثل فالخسلاف مبي على أنه شريك أوأحداثهت اهروقال عش قوله من استحق حصة موعليه فهل الحدد متعلى السلك أوانعامل ف منظر وقضة اطلاقهم أنهاعلى الأول ونقل بالدرس عن بعض الهوامش مانوافقه اه أقول ماس أنفاعن لرشدي من قوله ولايلزم العمل المزوق الشارع في مسسله القصاء الدة والشرطلم أو يلومن أن التعهد على البالك صريحة وافرع في النهاية وأقر محوالسيه وسيرما خاصيله لو كان النفل العقود تلها بمناسم في ا العام مرتبن فآن أثمرت مرتين معاقب لانقضاء المداسحق العامل حصينه مهما فان أثمرت الثالبة معسار القضائها فالاوحدأله يفور هوااسالك ولاحق للعامل فهما اهرو ينهي تقسده كخذا بمسامرة نسده ساذاكان الناف برلالعارض عو مرد و لافلهامل منها - صام كالاولى (قوله أي حداده) الى قوله ليكن الذي في العدي والى التنبيد في النهابة (قوله كافله) أي أن المراد بالادراك الجذاذة ول المن (بَكذا) * دهم تعاير بكذاً اعتبارد كرالعوص فالمنكت عند الم يصدوفي استعقاقه الاحرة وجهاب وجهيما تمشرح مر الهسم وقال المغني أوجههما تسدم الاستمقاق آه قال عش قوله مر أوجيهما نيم أى وأنء المالفسادة إ (عولهو يستغنىءن انعمل) كذاشرح مر وهاريشكل ادخله في أ. فل مزلوله الا في وأن ا فنت وهوطاها لإالمقتض عدد ماستالموا للاستغناء الاأن يفرس هسذا فالما ذاكن اقضاؤه معكرته طَلَقاأً وَإِلَمَا لِعَارِضَ (غَوْلِهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّ عَزَوانَا نَفَضْتُ وَهُوَمَا مِا لِمَ فَ شُرح مر وان مُعَدَّدُتُ الله الانعدال وولالم العامل قال من لوفعة وهو صيم ان تاخو الاست دارض في كان عارض كرد ه دا العمل) و علم ولولاه لا مُلموفي السدة استحق حصيته المُول الساوردي وقر وبالل أن العالم لشريف لو كان أتنفل العقراد علماممالتكمر في العادمر تبيزة طام السمرة الاولى قب لي القضاء السدة والشابية بعدها فيل يفوز السالك و · · · · () [بهاأو يكون العمل شريكاله فهاذم عرة عام فيه احتمال والاوحد لاول اه وقوله وعلى الله السَّقَة والنَّهِ عِدالي لحَدْ ذَي خَدِلُونَا فَالانتَصَارُ والرِّسُدِ مِن تُعَلَّمُ مَرِحَ مِر (قَعَلُهُ ويَغُرف بن هذا) أي حدث لم بكن التعهد في مناجم لانسترا كهما (قوله في المنكذا) و فهم فراه بكذا المنه و

مثملا وومعيد العنامس معدها ومعرفه العمل - إدار تفصير القدوالدة كسنة) أو فن إذ أقل مدتها منطاءف للمرويساعتي عن العمل أو كثر) إلى مدة تبغي فها عدين عا ١٠ للاستقلال فلأشم متلفة ولامو مدة لاتهاعة عدد زم وكات كالمار وهدائما الطلقة وواويتحشره الره. باعلما ووأدرك الشمرة قارا فضاء الماة عمسل قبلته للزاحرة وان الفضتوه وصلعا والحافله حصيته منه وعلى المالك الدهة والتعهداليالحذذ ويفرق بيزهدا والشريكن بالنشركة العامل همارقعت لأبعم عبرمقصود أمندفلم بلزم ، سے شی ولاحق للعادر فهرحسدت بعدها رولا محور للوقت ادراك لاسمر) ئىجدادەكرقالە السدو (في أناصه) للعهل يهونه فلأ نفذه وقلا أأحل (وماعنه) صريحةوكالة في صرائحها (سالمالماتي

وردّان الظاهر وحودال بمخسلاف هـ ذا (وله سافانشر بكه) في الشعر اذا شرطله (زيادة) معنة (على حصته) كاذا كان بيهما أصغين وشرطه الني النمرة فان شرم قدر حصته م (١١٤) يصع لعد مالعوض وكذالاً أحوَّله مخلاف الدُّاشر طه السكا بحمر واستشكا هذا بأن عمل الاحتر محسكونه الذلك أه سم ومرين المغنى وسأنى عنه وعن الجانة الناصر جال لك أضافه ل المن (وله مسافاتهم كه في خال ملك المه تأح اخ) أي إذا استقل النسريك العمل فهاشها به ومعى أما إذا بوستقل بأن شرط معاورته إلى العمل فيفسسه وأحاب الستكردأن صورة العقدكم وساقي أحساسدا الشرط فانعاونه واسوى علهمافية حوالاحدم معايالا حروكالاأحرة السيئلة أن عول وزل اللمعارب الداراد على تحكر في الاستخراد الرادة به فله أحراة بسله ما لحصية على المعاول المهم عمل من ما يغيل على نصبى وجداسؤر أبو وررضمع مرحه (عَمَلِه تدرحصُه)أَى أُودوه الدُّ مَعْنَى (غَيْلُه راسَاسُكُمْ هذا) أَى مَالُه السَّكَابِ الدّ العا ب كالمربي قال إيكر مغني (قهلة قال) أي آلسة في (قهله اله لافرق الخ) وهو العند ولوساقي محد الشرك زيل عد ماحد ما للمفركاز مفيرهما كالتن بغيراذن شريكه لم يسع كأحرى علمة ان المقرى في شرح أرضاده وأفتى به الواسر حمالية تصالى خلافالمعض أنه لافسرق سنذلك وقوله أتناخرين وانساقيانكم ككان نالثا لمتشاترط معرفته بحصة كلمهم ماالاان تفاوتا فيااشهر وطله فلإبدمن على جامع هـ ذالحديقة معرفته تحصية كاياضما اله شمالة خلافاللمغني في السئلة الاولى وله ولشير حالو ولحر في الثانب ووفاقا إ أىوداب فقد يحاسبانه الهمك في الذاللة عمارةً النفي بعد ذكر كلام السبكي والذي ينبغي ان يقدل ان فال سأنبتك على كل الشجر لم يصح بغتفر في السافاة مالا بغنف أوعل نصبي أوأطلق صعر والغاهر كإفال شيخنا يحتمسا فاذأ حرالشم مكين على ممأحنساولو مغيراذن في الايار (و سنرم) لعه. أ شر مكمالاً خر اله (قولهوه المه) أي ماهر كالروام أن الطلب والمزني كالمنالخ (قوله مانه معالم في المساقا (أن يشترم على الساقاذالخ) هــذابناءعلى تفرقته ببنهما في هذا اللَّه كم كاستأنياه في الاجارة في شرح ولواستأج ه المرضع العامل أمالس من حس [رقبقا بمعتبه عازالخائكار بشنزفي هامشرذلك انحل أن المعتمد خلانه المير على جراه عش ورنسادي [أعماله.)الذِّ مَـ ذَكُرُوريه فَهِ إِلَمُ السِّمَةِ أَنَّ الْيَوْمِ لَهُ وَفِي النَّهِ إِنَّهُ الأَوْمِ لَهُ وَأَنَّى هِذَا الْيَالُمُ (عَيْلُهُ الرَّعَمُ أَي الاعتراض / أنساءا فراعدران والرَّاءمهوالد، مرى ووادة مالغين رقوله كويه) أى المصاف و (قولهماء آمه) أى العامل و (قوله ثم ا علمه حدالفارزي ذكرحكي عطف إحلاقدم و (قوله. لوشرط الخ) مامصدرية ولو زائدة و (أوباه وعكس هذا، أي وبوج - كونه فى الدراض في المساقأة عطف على فوله في القراض ندم الز و (قوله بان الاعمال) متعلق نقوله وتوحمه و (قوله قدم ماءاب غذكر وَهُدَمَتُ الانست فقدمها و(قَوْلِه مُ ذَكَرًا ٤) عَمَافَ عَلَى حَلَّا فَقَدَرَتُ و (قَوْلَه وَهُنَا الْعَكَسَ) عَمَاف مالو شرط على ماليه عليه وَ وَوَلَّهُ مُواَلِلُهُ اللَّهِ وَإِنَّهُ لِهُمُ أَخِرَتُ ﴾ الاولى ثمرُذ كرها (تم له فاذاشير ط) الى قوله و بغرق في لمغينين وعكس هناءأن الاعمال الاقولة وأني اللو يقلى الى المن وقولة تظهرها مم الي ألمن (تمالة العرائي) عبارة المغي والروض مع شرحه فلسله واسرفها كسير فلوشرط عل المالك معه وسد ويخلاف مالوشرطاع ل غدارُ مالمالك معه للاشرط مدولام شاركة في تدبرفانه تفصل ولاخلاف نقدمت يصحرولابدمن معرفت مارؤيه أوالوصف ونفقته على المالك يحكم الملث فالإشراط تبليمماروكان تاكرداولوا ثم ذكرحكمها وهما مرطت في الثهرة بغير تقدير بحزء معساوم له ايصح أوشير طت على العامل وقدرت صرفولم تقسدر صعر أيضا بالعكس فقسد محكمهاثم منهـ ماولو بالواثمارهاين عام السافاقان كان لعارص استحق منه والافلا مر (قولهو رديان الماله أخرت اطول الكلام علما وحودالر يح عد الاف هذا) وعلب عله الاحرة وان لم تشمر لا معلى طامع شرح مرز غولة في المتن وله مسافاة فاذائم طاعلمدال كداء المر مكماكم ولوساقي أحدالشر مكن على نصامه أحدرا فعرا ذن أر مكه لم يصحرك حي عليه ان القري في حدارا لحديقتم صمالعقد مرح ارشاده وافتي به شحفنا الشهاب الرمل فان ماقي الشير مكان نالشالم بشتره معرفته يحصة كل مهما الاان لانه استعار بلاء بوص تفاوَّ بالماشروط له فازيدمن معرفة محصمة كل مهم شرح مر (قَوْلُه وَكَذَا ﴿ أَحِرْلُهُ ﴾ كذا اسرح مر أي وكذائم صاءل لعاسل الانه لونطمع (قدله قال الكن طاهر كالمغيرهما كانتنائه لافرق من ذلك وبوله على حسع هذا الحدرنة الخر) على المالك كالسبي وص عدارةالو وتن وشرحه ورساقاه أي مريكه بل المركل على وليكن له الاحوة لانه من ما معدوقه برو العزالي أأبو بطي الهلابطرشرطه ا كامامه تفقها بما أذالم بعفرالفسادا تتهسى أي يخب زف ما إذا علم الفساد وهو له هوان عسفر ، وذلك ان لا أحوه أ على السالك و بهحوم لدارس (غُولُه بِعَنْفُرِقِ السَّافَ مُرِقُّ بِعَنْقُرِقِ الأَعَارَةِ)هذا مُاءِيلِ تَفْرِقُه مِنْهِماني هذا الحَبِيخَ مسعف (وأن سفد د) فيأمرح قول اصنف ولواستأحره الترضع وقبقا بيعضه في الحال عارة إ الصح لكن مبين في هامش ذاك العامل (بالعسمل) تعرلا

الحل إن العمد خد الزفه (تموله كالسق) اعتمده مر

معه نفيرمامر في القراعل بل أوليلان بعض عمال السافة على المالان في هذا حريم مامر ثم (والدوني الحديقة)

بضرشرط عل عبد المالك

العمل مني شاء فشير ط كونها . والمالك أرعده

فالعرف كف والنشرط العامل على القلام في حوافي نفسه واستجارمه ون عرمه النسرة وينء برها من مال المال المياسم العقد أمراذ المعلم الاحرة من مال العامل في مجره أهر (قاله مثلا) دخوره أجبره الحروا فلاهرأته المرق وأن الرادمن يستحق منفعه وان كن حرا أه شرح الروف (فوليه ولامؤيدة) أى ولامؤة نابحدة لايشمر نهاعادة اله عش أى كامر (الله وهذا) والمستراط معرفة العمل الخراقيلة | ولوأدركت النمرة) أي التي ظهرت في آلدة التي يو فع طبورها فها اله عش وفد مرعن المغيي والروش ح شرحه و سم مثله (قوله وعلم إلىمالله التبقية والنعهد) خارة أبنافي النتصار والرشد من أنه علمه ما ال ه مهاية وادالمغني ولا لزم العامل وتنبق حصته على الشحر الي حين الادراك لانه يستعقها تمرة مدركة عكم العقد اله (تَعْلِه الدَّهْ مَا) في سعر الدَّه فرعبار النهامة الدَّه فرصر رفا أو حود في أصل الشارح يخطه أفرب الدائيقية اه سدور (قولهو بفرق بن هذا) أي حدث لم كن التعهدة علمهمامع اشتراكهماني النمرة والاشار أعوله هكذا وقوله الأتيء الدمالوا قضا المدقوالامر ملع وبلحي قدله غيرمقصودة منه) أيمن حهة لعامل ويحتمل أن الضمير واجمع لي لعقد قرينا المقام فلا تقسد وفي إ الكاذم (قولهولاحقاللعامل الح) عبارةالغنى رائالم بحدث الأمر الابع بدالمدة نازشي للعامل اله أراد النهاية وأقره كمير وهو يحجران بأخر لابسب عارض فان كان مارض كسيرد ولولاه الاهام والمدة ستحق حصالمقول المناوردي والريان العج أن العامل مريك اله فال ارشيدي ابله مرتب يا أي الدائمة في أو المناف والصورة أن المدة يدالم فصاحتي تسجم السافاة وقوله مهر القول المدور دي ولروباني الجعبارة القدوت وأماحدون اطلع بعد المدة فغي الحاوى والتعرأتات فاضلعت محد تقضى المدة فالحجمن المذعب أن العامل سريانوا لتمر وبهمان غرة العام حادثت على ملكهما ولا لزم العمل بعد القضاء آمد ومن أصحابنا من قال العامل أحرفها, هذا الاحق له في الثمرة الحادثة بعدا نقضاه الدنيل له أحرَّ المثل فالخسلاف من على أنه شريك أوأحيرانتهت اه وقال عش قوله من استحق حصة وعليه فهل الخدمة على الماك أوالعامل ف مظار وقضة اطلاقهم أنهاعلي الاول والله بالدرس عن بعض الهوامش مانوافقه اه أقول مامرآ نفاعن المسدى من قوله ولا بلزم العمل المزوفي الشار عنى مسئلة انف عائدة والنمر طلع أو بلومن أن التعهد على الباللاصر بافيه(فرع في النهابة وأقرمحوا فسيموسيرم خاصيله لو كان النخل العقود علمها تساسم في ال العام مرتين فأن أثمرت مرتين معاقب لما فضاء المدرا سحق العرام حصيده مرمد فان أثمرت الاستعماد القضائها فالاوحداله بفورتها المال ولاحق العامل فها اه وينبع تقسده خدامام داسه عاذاكات التأخيراللعارض يحويود والافالعامل منها - صنه كالأولى (قوله أي حذاذه) الحاقولة ليكن الذي في الغيبية ا والى التنبية في النه الله (قوله كافله) أي أن المراد بالادراك المذاذة ول النين (بكذا) وهم تعدير بكذا اعتبارذ كرالعوض فليكت عنسه لم يصعوف المحقاقه الالرة وجهان أوجهيما العرشرح مرأه سم وقال الغني أوجههما عسدم الاستحقاق آه قال عش قوله مر أوجهيم نعرأى وأنء فرالفساده إلى (عولهد بستني عن العمل) كذاشر ع مر وهال بشكل ادخاه في اذفل مراوله الا كيران ا فنت وهوطنوا لإانقتضي عدد ماستلزامها للاستغذاء الأن يقرب هسذا فنماذا كنانقت ؤه ممكرته طلعاً أوَّلِها لعارض (قَالُه على بقبشا لا عرة وان انقضتُ وهو ما جاءً) في شرح مر وان لُمُعَدَّدُتُ إ النصر الابعد والمدة ولاشي للعامل قال بن لوفعة وهو يعيمات تاخر لاميت عارض هن كان عارض كيرد أ وَوَلاَهُۥ مَلْهُ فِي السَّدَةُ اسْتَحَقَّ حصَّتَهُ تَقُولُ السَّارُ وَدِي وَكُو وَ لَيْ أَنْ الْعَلَم لِنَا ال ولمهالتقوق العادمر تازقا فالعرا للسعرة الاولى قبدل قضه السدة والشاب بعدها فطرا الدنت [[[[كالم] من التعرا مهاأو مكون العمل شريكاله فهالام عرة عام فسه احتمال والاوجه لاول ﴿ وَقِولُهُ وَعَيْ اللَّهُ الْمُ لتصفوالنه بدالي لحدة كالخدالف الانصار والرسد من تعظم شرح عرر (قولدو مغرف والله في المناج المناهدة ووالما المناسع المناج المن

ماسلا وومعيد العبامس يفسدها (ومعرفه العمل) - زدار تفصير (مقدوالدة كانة) أوأفراد أفلمدنها منطاء فبالأمرو بستعني عن العمل (أو كثر) إلى مدة تبقى فيها عسين عا ١٠ لاز معلال فلاتحر معلمة ولامو مدة لاتماعة عدلارم وكات كالاحارة وهذامها العلقة دربا ويعطشهم الرد العلم ووأدرك الشمرة قبزا فضاء الدة عسل فينه الاأحرة وان الفضتوهو طلعأو لحوفاه حصيته منه وعلى المالك النبقة والتعهداليالحذذ و خرق من هذا والشر كن رشركة العامل هناوقعت لأبعد فبرمقصود مندفل يذرم بديساماشو ولاحق للعادل فمرحسد تبعدها ورلا محورالتوقب بادراك المسمر)أىحداد كرقاله المكورف الأصعرالعها مه و له فلد القدّم وقد أحر (وصعب) صرعةوكاله في مراتحها (سالملفعلي ه دا العدل) و لعاب

الدولاروا منشكل مأتباع

فوام الصنعة حالاودواما

ملاغم سستغيىءنه بعسد

وسطاله حعلهم ثمالطلع

كالحما والذي ينعب أن

العرف هالوينسط فعمل

و ماحدل الانعيز على

الدال ومقدستها وقد

المعلر بالعمل فالاؤل

```
بصعراستعاره المالكة
    ولوقعل ماعلى البالك اذنه
                                على العامل و (قوله بصم الم) معره (قوله دلو نعل ماءلي المالك) الانسب رماء لي المالك لونعله (قوله ماذنه)
    -نىخىءلىمالاحرةتنز ىلا
                                أى ين دير تعرض لا حو سم على عداد عش أي والنسخفه انطعا ( فوله استحق عليه الاحرة الح) فعاده
   له منزلة قوله لعسيره اقص
                               أنماوجب لى انعامل اذافعله المدآن باذَنه الحقق به الاجوة على العامل للعلة الذكورة اله عش (قولِه
    ديني وبه فارق توله له اغسل
                               تنزيلال منزلة الضَّديني) أي بحمع الوجوب اذما يخصه بحب عليه فعله - ق العامل اهر نسيدي رقوله
    نوبي ومده كردمهمانما
                               و به فارق) أى بالنسنز يو ( قوله له ) أى لا منو ( قوله وهو طاهر بساء الح ) أى وما تقدم أن المعالى يحمل
   ذكروا الهجل العامل و
                               في كل ناحدة على العسوف العالب ان كان عرف عالب وعرفاه المدينة وأذا من ذلك العرف العالب حديم
   البالك منغير تعويل فيه
                               ماتبين أنه على العامل والافلاو حد العمل على علم العراقي لوفعت عبارة الهامة فقول الشبخ في شرح
   وسل عادة لا يا تفت فيه الى
                               منه مه اه (قوله دكر و على العامل) الاولى ذكر والله على الخ (قوله عبر صبم) حبر نوله فعت الخ (قوله
   عادةتنا فستله وهوطاهر
                               ولوترك العامل الم)هدذا كقول شرح الروص اذاشرط المالك على العامل عملات الزماقا عرب الأمحار
   ءءل إن العرف الطارئ
                               والعامل لم يعمل بعض ثلث الاعبال استحق من النهرة بقدوما عل فان عل أصف مرازمه استحق عصف ماشرط
  لابعهمل به اذاخالف عرفا
                               له اهميني على والعلمل أحير لكن التحيير أنه شر يلنوعلي هسذا فيستفق جيع ماشرط له ان توك جيع
  سقه وهو مادل علمه كلام
                              الاعمال سواءة وذلك المسافأة في العسن واللمة وفي العباب ولوأطلع الشحرفيل العمل فيسه فبض العامل
  لزركنبي في فواعده بل
                              الشعرام لااستمق حصامين الفرة ولزمه أحزتها لترممهن العمل انتهى اهسم ويأتي عن النهاية والفسني
  كارمهم في الوصنوالاعات
                              مانوانقه فول الذَّر - فظ الأصلُ أيَّ أصلَ النمر وهوالشحر (قوله رامب) الى نوله واستسكل في المعنى
 وغيرهما صريح فيه فنعت
                              والى قوله وبعث ير واحد في الهابة (قوله وفاس الم) عطف لى ساء الحيطان (قوله ومعول ومنحل)
  انماذك ودعمل العامل
                              تنبر والاول الفيس لعظيمة التي ينفر سرالقحر والتآني الحديدة التي يقصب الزوع (قوله واستشكل
  لواعتدمنه نبيء المالك
                              باتياع العرف الح)، وصَعَ هذا الانسكال في ل قول المن وتعريض الح كَيْ ظهر من الجواب الفرَّف مِن الخيطُ
 ارسه عسيرصعهم ولوتوك
                          والطلعةان الطلعمذ كورهناك اهكردي عبارة السيدعر ماوجهار تبامه سابقه مع عدمذكر الطلع ثم
 لعامل بعض ماعلمه نقص
                             وأيت في أصل الشارح فسسل واستشكل وطلع الذكو والذي يذوفي طلع الإناث وضرب عليه فلعل الضرب
 وفع اغيرال أرحمن غير المل فليتأمل آه وفي الرشيدي ما يوافقها (قيله ويبطله ) أي الفرق قوله نم) المن حصة بدروك في الجعلة
                             أَى فَالْالِيرَةُ (قَبْلَةُ وَاللَّذِي بَعْمَ) أَى فَي دَمَ الانسكال (قَفِلْهُ هَنَّا) 'ى فَى الدَّلْمَ اه كردي (قُولُه رغَّم) أَي
 (وما قصديه حفظ الاصل
                             ف الخيط (قوله وممل مه) أى العرف و (قوله في الاول) في در مااذا اضط و (قوله في الناف) أي في مأاذا لم
 ولا مذكر وكالصنة كمناه
                             ينضط اله رسدي قول النز (وحفر مرحديد) أي واصلاح مالم المرمقي ور وص وسرحمه يم
 لح طان) وأصد نعو بأب
                            .
فولاللن (فعلى المالك)وعليه أيضاخ إجالارض الخراجية مغنى و روض (قوله لانه) الى قوله و بحث في أ
 ودولات وهس ومعدول
                            المغنى ثمقال وفي فر وع امن القطان أن العامل لوقطع الثمرة قبل أن تباخ كان معدّ ياقال ولاء ير له مهاوالاؤل
ومنعل ويغرنة وندبو
                             ولوفعل اعلى الدالياديه) أي من غيرتعرض لاحزا قوله وصاهر كلامهما لم) اعتمدهم ( قوله وهوضاهر
 لعرف في تعوخ طالح اطة
                            يناه الخ) في تقسد مانه بحمل في كو ناحمة على العرف آلد لسان كان عرف غالسوعر فاه اعماليتحه اذا شمل أ
 في الإسارة وفرق بأن هذا به
                            ذلا العرف الغالب حميم مبراته على العامل والأفلاوجة للعمل على (قوله وأو ترك العامل بعض ماعليه
                            نقصمن حصة بقـــدرم)  هذا كقول ثمر حالر وص فر ع في فتاوي القـ صي اذا شرطالــالك: لي العامل
والطاء نفعه العقادالثمرة
                            أعمالا تلزمه فاعرت الاحتدار والعرس لديعهل بعض تلث الاعمال استحق من الشهرة مقدر ماعمل فان عمل صف
                           مالزمه اسحق صف ماشره له اه مسيء على أن العامل أحير لكن الصح كماله المباوردى والرو والحالة إ
                            لمربال وعلى هذا فيستفق حد وماشرها له وآن تول جيم الأعبال التي قلد مسواه في ذلك المسافاة على العين
                            والذماوق العبار وأطله الشحرفيل العمل فيمايض العامل النجرا ملااحق حصامس الثمرة وترمسه
                          أحر مال التربيمين العمل العم والماني تحر يداعن المناور دى وهومبنى على اله شريان وأمانوله في حل
                          لْرُوضُونَانَ كُلْتُ كَالسَّانَاءَ لِي مِنْ وَعَلَمْنَ أُحْسِرْمَ الْغَسَطْتُ بِثَرَكَةَ الْعَمَلُ آه فيحَلَمل تقر بَعَ عَلَى اللَّهِ
                          أجير ويحتمل خسلاقه ويغرق بينمو بين محرد الثرك بان في سساقة العسير مع الترك من ما عراض ومناه ا
                                                لله ل تقتضى الانفساخ فلعرو ( قوله والذي يقد الح) كذا تسرح مرتلك أمل
```

ووحب البيان في الذي (ومغرج رجديد فعلي المثالة) لانه المعارف ف وصعافي مدالتم الباع العرف وكذا وضم السوك على وأص الجلاء

```
لاندائه ضوعله ((وسلسه المالتعهد) واعل عليه مأوتعهد مكذالاداء كلمن هذه الثلاثميعي الازلومين ماغندا مالونعة صراحتها
 ل كر الذي اعتمده السبكي والاذرى أنها كابة و شغرط القبول الفطامت لانظرما مرفى البدع ومن ثما شغرط في اصفة هناما مرفعها ثم الا
 عدم النافيت وتصعيا شارة كنوس و بكتابة ع الندولومن لأحق وون تفصل الاعدل) ولا يشترك التعرض له في العقد ولو يعير لفظ أسافاة
 على الاوحدان المحكوفها العرف كالل (117) (وبعمل المناق في كل ناحمة على العرف العالب) لانه يحكم في مثل ذلا هذا النكان
                                                                                              عـرف الدوءرفاء والا
  قاسمامرل غيرمر أهذاوفي القراض اه (قوله نه) أى لفظ سافيتان على هذا المزقوله له) علمسافا
                                                                                             وحب النفص لحرما (وعلى
 (قهل ومن ثمانية مرا بنالرفعه خصراحتها) وهوالظاهر معسني ونهاية وشرح آلروض فال عش وهو
                                                                                            العامل كفسه أوماليه عل
 الهنمار اله (قوله ولو بغيرالخ)أى ولو كان العقد بغيرالخ(قوله على الاوجه) وفا فالله اله وألمني (قوله ا
                                                                                             (ماعداج الالصلاح التر
 لانه يميكم) الحالنشيم في المغتى قول النن (على العرف الغالب) أى فها في العمل مغنى ونها به (قوله هـــــــذا
                                                                                            واسترادته مماية بكرركل
  ان الخ) " تقديد للمنز والمشار الديكفانة الإطلاق وحله على العرف الغالب في محسل العقد قول ألمن ( وعلى
                                                                                             سدنة كسقى)ان لمدرس
 لهامل أى عند والاطلاق أه معدى (قوله على البحناج الخ) فدرالشارح عمل كالري ولك أن تعول
                                                                                            بعر وقمه وتوابعه كأصلاح
 ىغنىء، تفسيرما بعمل اھ سم (قولەيجىل-قىقتە) ئىادالمنبادر بالىقى جىعمايتوقف،لىسەرسول
                                                                                            م قالماءوادارة الدولات
 لماء (قوله أي-ريالماء) الدقولة فانام يتحفظ فيالمغسني والدقولة وهورَّادل في النهماية قول المن
                                                                                            وفقع وأسالساقسةأى
 (نهر) أي بغر اله مفسني (تمالدس طبن الخ)متعلق سقمة الجول المنز (منت)أي يحتمع قول المنز
                                                                                            الفيآه ومدهاعت السو
 وتلقع وقداستعي عندلكون الأناث تحتار بحالذ كورانحمل الهواءر بجالذكو والهام الهومف
                                                                                            *(تنده)* قديقالجعل
 قرل المن وتعدنك أى از التعول المن وفصان عمرالف ف وكسره مع فصد وهو العص (قوله
                                                                                            ماذكرتواسع للسفي محال
حقيقةً، وجوابه أنه أربَّة || وفردنا لخ) الطرة برأخرهذا عن جريع مأعلى العامل اله رشيدي (قول: وفردنا أعليه بالعمل لخ) بفي
عن يادَّيه تفسيرًا عمل كامر أه بتم قول المن (رتعر بش الح)وهوأن ينصب أعوادار يفاللهاو برفع أ
                                                                                            بهانصال الماءو بموابعه
 العنب المهاشر مهميم ومغنى (قوله و وضع مشبش الح) بالجرء طغاءلي سقى ولوأ مره وأدخله في تفسير
                                                                                           مايحصله فلااحالة (وتنف نه
حفظ المركة فعل المعنى لكان أنسب (قوله سَنْ نحو الرقّ الح) أى كازنا بير اه مغنى (قوله فالوّنة عليه) [
                                                                                           نهر) يجرىالمائمن طبن
أىالعامل معندر (قولدلكن فال الاذرع الخ) هوضه ف آه عس (قوله معونه)أى العامل(علمه)
                                                                                           وغيره (واصلاح الاحادير)
 أى على الكراء (قَوْلِهُ أَى مَطعه) الى قولة وضاهر كازمهم في المعنى (قولهم ما) عبار َّالْهَالِيةُ والعنى لأمَّا
                                                                                          رهي المفرحول النحل (التي
من مصالحه اله بارج عالف ميرالي الثلاثة الذكورة بعدوكذا قوله لكنم عسر صرالح وعكن دفع
                                                                                           المنتفهالماء) شهد
الانتراض عمل معناد الخصف في كالم الروضة وأصلهاء لى مابعف برردي وأي علاف مالا يحف أصلا
                                                                                           بالاحالة الستي العسسل فها
أو يحفردينا ولايت تحفيفه (قولدراد اوحب) أى التحفيف (قوله راءا م) منداً وكل علوج
                                                                                           (وتلفيم)وهو وضع بعض
ذكرالعوض فجكت عنه لم يصد وفي استحقاقه الاحراو حهان أو جههـ مستمرح مرز (قواله ومن ثم أ
                                                                                          طلع ذكرء لي طلع أثي
اعتمدان الرفعة صراحة )وهوماهر كالمهمشر ع مر (قهله، الاوحــه)اعتمدهمر (قوله في التن
                                                                                          (وتنع معشيش) وتورضا
على العرف العالب) أي ان ثنل ذلك العرف - به ما بالي أ. "على العامل كي هو مناهر والالم يتجه الحل على أ
                                                                                           واطلاقه علىالغةوان كأن
العرف كأفاد ذنت وله هداال (قوله في المتزماع اجاليه الم فعرال الرحل فترى والدأن تقول
                                                                                        الاشهراله البالس (وقضيات |
بغني عن تقسد مو: تاويل ما معمل معان تقدير ولا يغني عن النأو بل المذكو رفعتاج خل ما على العمل بعضي
                                                                                           مضرة) لاقتضاء العسرف
```

ذلك وقدناماعليه بالعمل

لانه لاعب علىه عن أصلا

فنعوطلع ياهيمه وقوصرا

تحفظ لعافودعن الطابر

على المالك (وتعر بشرح ب

به) کیالاہر نر (عا ہ)

الحامسل بالصدر والعمل القرر بالعني الصدري لان الخاصل بالصدر أثره والسأتي العكس اذالحاصل

بالصدر لايكون المعلى الصدري أمرور حيائلاً يلزم ان الكفيه المعنى الصدري وأبس جعيم فأن القرر في أ

الاصول ان الكفعه الخاصل بالمدرلانه الوجودي ولاتك صالا بوجودي والمعي أصدري السر

ا بوجودي كم قرر ر فرند مفدر الاالضر رفتاً مل قول عمل حقيقته ينه مل كيف اورود (قوله دفيداً

ماعليه بالعسموالي) يعي عن ريادته تفسيرمايه كامر (قوله الكن قال الافرى الي) كذا سرح مر (قوله ا

في ذلك الهل ليمد الكرم علمه ووضع حشس على العداقد صوفالهاعن الشمس عند الحاحة (وكذا حفظ الفر) على النفل

وفي الجرين من محود ازق وطيرفات لم يتحفظ به كثرة السراق وكبراستان فالؤنة علمكا أنضاه اطلاقهم اكمن قال الافرى الذي يقوى اله

لا يلزمه ان يكري علىمين ماله لرعلي الماللة معونه على وجداده) أي قطعه (وتحفيفه في الاصم) أن الصلاح يحمل مراجم الدي في الروضة

وأصله تقددو حوبالغفف تافااعند أوشرف لكسعفرض بانالو حماأ طلقمالمنزس وجوبه مداله ادمقابها الصدلات أيالا عندانتفاءالعادة والشرط اذلاب عمتخالفتهماو داو حسوج ساصلاح موطعه وتهشته ونقل القرة المعونقذ بهرفى الشمس وماعاته

```
مع استعاره المالكة
    ولوقعل ماعلى البالك ماذنه
                               على العامل و (قوله بصم الم ) خبر و (قوله ولوفعل ماعلى المالك) الانسب وماعلى المالك لوفعله (قوله ماذنه)
   المحقء للمالاح أتنزيلا
                                أى ن دير تعرض لاحق سم على يه اهرع شرأى والانستخفه تطعا ( قوله استحق عليه الاحرة الح) نباسه
    له منزله قوله لغسر واقص
                               أنماو حب لي انعامل اذا فعلم المالك بانتمه الحقق به الاحرة على العامل للعلمة الذكورة الهرعش (قوله
   دينى ويهدر وقوله له اعسل
                               تنزيلاه منزلة انصديني أي يحمع الوجوب ادم بخصه يجب عالمه فعله عنى العامل اهرتسيدي رقوله
   ثوبي وتذه كالمهمانما
                               و به فارق) أى بالنستزيل (قوله له ) أى لا تحر (قوله ردوطاهر بناء اخ) أى وما تقدم أن المالق يحمل
   ذكر وا الهالي العامل و
                               في كل بأحديثه على العسر فب الغالب ان كن عرف عالب وعرفاه المدينة ماذا عمل ذلك العرف الغراب جميع
   المالك مرغعر تعويل فيه
                               ماتبن أنه على العامل والافلاو حـ العمل علم عمر (غواله فعث) عبارة الهامة فقول الشيخ في شرح
   المرعادة لابانفت فيمالي
                               سهمه اه (قولهذكر وعلى العامل)الاولىذكر والله على الخراقوله عبرصهم) عبرنوله فتعت الحراقوله
   مادة تخالف قله وهو ساهر
                               ولوترك العامل الز)همذا كقول شرح الروض اذاشره المالكَ على العامل عَمَالا تسازه مفاغر ف الأمُعار
   ءعل ان العرف الطاري
                               والعامل لم يعمل بعض تلاثالات ال استحق من الشهرة يقدوما عمل فان عمل أصف الزمه استحق أصف مالسرط
  لابعه ملبه اذا حالف عرفا
                               له اهمين على أنالعامل أحمر لكن التحم أنه شر يلنوعلي همذا فستحق حميم ماشره له ان ترك حميم
  سقه وهو مادل علمه كالام
                              الاعال سواء في ذلك المساقات في العرب والله مة وفي العباب ولوأ طلع الشعر قبل العمل فيده فبض العامل أ
  لزركشي في قواعده بل
                              الشء وأملااستي حصة من الثرو وولزمة أحروما لترميس العمل انتهني اهسم وياتي عن الهاب والغسني
  كالمهم في الوصنوالاعبان
                              مايوانقه قول الذر(- فظ الاصل) أي أصل النمر وهوالشعر (قوله ونصب) لي توله واستشكل في المعيي
  وغيرهم صرعفه أعت
                              والى قوله وبعث غير واحد في الهاية (قوله وفاس الم) عطف على ساء الحسان (قوله ومعرل ومعل)
  انماذكر ودعما العامل
                              كنعر والاول الفس لعظمة التي ينفر من القحر والتاني الحديدة التي يقضم الزرع (قوله داستسكل
  لواعتدمنه ثبئ على انسالك
                              باتباع العرف الح)، وضع هذا الاشكال فيل قول التن وتعريش الح كَيْفَهومن الجواب الفرف ميز الخيط
 ازمه عسيرصيم ولوتوك
                             والطلع فالنالطة مذكو رهناك الدكردي عبارة السدعر ماوجهاوتها ممسابقهم عدم ذكر الطلع ثم
                              وأيت في أصل الشاوحة سل واستشكل وطلع الذكو والذي بنوفي طلع الاناث وضرب عليه فلعل الضرب
 العامل بعض ماعلمه نغص
                              ومَعَ الْعَبِرَ السَّارَ حَمَّى عَبْرِ مَامِلُ فَلْمُنْأَمِلُ أَهُ وَقَ الرَّسْدِي مَا تُوافَقُهَا (قَوْلُهُ وَبِطَلَهُ )أَى الْفَرْقُ قَوْلُهُ ثُمُ
 [من حصنه فدر كافي الجعلة
                              أَى فَالاَّــرُوْ وَقُولِهُ وَالْدَى يَعُوهُ ) أَى فَدِيعِ الاَسْكَالُوا قُولِهِ هِنَا) يَفَالدُّ لع الْه كُردي (قُولِهُ وَمُّ) أَي
  (وما قصديه حفظ الاصل
                             في الخيط (قوله دُمَمل مه) أي العرف و (قوله في الاول) في في مااذا الضيط و (قوله في الناني) أي في مااذا لم
 ولا يتكر وكل سنة كميناء
                             ينصيط اله رشيدي قول المن (وحفرته رحديد) أي واصلاح مائم ارمن النهر مغي ور وض وشرح منه يم
 ل طان) واصتحو باب
                             .
فولالذن (فعلى المالك)وعلمه أيضاخراج الارص الحراحية معنى و روض (قوله لانه) الى قوله و عصافي
 ودولات وقاس ومعدول
                             المغنى ثم قال وفي فر وع الن القطات أن العامل لوقطع الثمر قصل أن تبلغ كان معدياقال ولاء إله مهاوالاقل
 ومنعل ويفرغيرت أوندير
 الدولاب واستشكل بأتباع
                             ولوفعل مادلي الالاباذية) أي من غير تعرض لاحرة ( قوله وضاهر كلا مهم الح) اعتمد عمر ( قوله وحوظاهر
 لعرف في تحوخه طالحه المة
                             بناه المن في تقسد مانه محمل في كاحد على العرف الدلب ان كان ورف غالب وعرفاه الما يتحده اذا يمل
 في الاسارة وفوق مأن هذامه
                             ذلا المرف الغالب حديم تبين اله على العامل والافلاد حه العمل عليه (قوله ولو توك العامل عض ماعليه
فوام الصنعة الاودواما
                            نقصمن حصته بقسدره) هذا كتول ثبر حالر وض فرع في فتاوي القاضي اذا شرطالمالك على العامل
 والطاء نفعه العقادالثمرة
                            أتميالا تلزمه فأغرن الاشحار والعدمل إعصل بعض تلث الاعيال استحق من الشعرة بقدر دعل فأن عل أصف
الاشرستغىءنه مد
                            مالزمها سحق سف ماشرطه اه سبي على أن العامل أجبرلكن التصعيم كماله المباوردي والروباني انه
رسط إدحملهم تمالطلع
                            شريازه إلى هذا فيستحق جمد عماشره له وآن ترك جيسع الأعمال التي عَلَيْه مواه في ذلك المساقاة على العبن
                            واللمة وفي العبار وفوأ طلع الشعرفيل العمل فيه فبض العامل النعير ولااستحق حصامين الثمرة ولرمسه
كالحما والذي يتحسه أن
العرف هنالم ينتبط قعمل
                           أجزمال النزممن العمل اه وغله في تحريده عن المناور دى وهومني على العشر يلذوا مانوله في اسل
                           لروضافان كالتأى المساناة على إدوامل فسير الفسطت بتركه العمل أها فيعتمل تفريعه على اله
فدهام لاانالعين على
                           أجير ويحتمل خسلافه ويغرق بينعو بيريجر والغرك بالنق سساقا الفسيرمع الغرش مريدا عراض ومناهة
البال وترقد ينضبط وقد
اسطر بانعمل به في الاؤل
                                                 الع ل تقنض الانفساخ فلحرر (قوله والذي بعد الخ اكداشرح مرفل مأمل
```

ووحب السان قالتني (وحفر نهر جند فعلي اسالت) لانه المتعارف ف وصحها في مدالتم الباع العرف وكذا وضع السول على رأس الجدار

لاندالوسوعله (اوسلت اليك لتعهد،) واعل على مأوتعهد ، مكذ الاداء كل من هذ الثلاث معى الازلوس ثما عمد النالوفعة صراحتها ل كرا الذي آء بد والسبكي والا ذرعي أنها كامان و شغره القبول)لفظ المتصلانط برمام وفي البدع ومن ثما شغرط في الصبغة هنا مام فهاتم الا عدم الناقية وتصعيا شارة موس و بكاية م النه وليمن المق دون تنصل الاعدل) و الشرط التعرف أو في العقد ولو بعرافظ أسافاة على الاوحدان المحكم فيها العرف كافال (١١٦) (ويحمل المال في كل احية على العرف العالب) لانه يحكم في مثل ذلا هذا النكان عدرف بالسوءرفاء والا قاسمامرله غيرمر أهذا وفي القراص اه (قوله نه) أي لفظ سافسانا على هذا الخرق له له) على المسافا وحب النفعه إحرما (وعلى [قبله رمن ثماعتمدا بنالرفعة مراحتها) وهوالظاهرمغسني ونماية وشرح الروض قال عش وهو ال العامل) فسهأونا لمعل العتمد اله (قوله ولو بغيرالخ)أى ولو كان العقد بغيرا لخ (قوله على الاوجه) وفاقاللها به والعني (قوله (ماعداج الدلصلاحالة و لانه يجيم الحالنشيمة المفتى قول التن (على العرف الفاّل) أى فها في العمل مفه وثها له (قه له هُـــدًا واستزادته مما متبكر وكل ان الخ) تقدد للمنذ والمشار المكفانة الاطلاق وجله على العرف الفال في خسل العقد قول المنذ (وعلى سينة كسقى)ان ام دنسرب العامل أيء في الاطلاف أه معنى قوله علم المحتاج الح) قدرالشار عمل كالري والثأن تغول بعر وقسه وتوابعه كأصلاح بغنيمنه تفسيرما معمل اه سم (قوله يحيل حقيقته) عادالمتبادر بالدقى جميع ما يتوقف عليب وصول مرق الماءوادارة الدولات الماء (قوله أيجرريالماء) الدقولة فانام يتعفنا في المغرى والدقولة وهورَّ دل في النهماية قول المن وفتح وأسالساقسةأى (مر) أَيْ وِيشُرُ اللهُ مَعْدَى (تَوْلُهُ مِنْ طَيْهَ الْحُ)مُتَعَلَقُ بِشَقَيْنَا لَمُ قُولُنَا لَمْنَ القيادوسدهاء نساد السو وتلقيم وقديستغي عندلكوب الانات تحتر بمالذكور وتحمل الهواءر بمالذكو والهام الهومان *(تبده)* قديقالجعل قول المن وتعيمان أى الرالة فول المن (وقضيان) عمر القاف وكسرها جمع فضيروه والعص (قوله ماذ كرتواسع للسني يحل ووَ دَمَا لِمُ } الطُّرَهُ لا أَخْرِهُ ذَاعَرُ حَسِمِ عَلَى العَامِلُ اللَّهِ رَسْدَى (قُولُهُ وَفَرَنَامُ عَلْمُ اللَّمُ) بعني حقىقته وحواله ألهأر د عَيْرُ بَادَتُهُ تَفْسَرُمَا عَمَلَ كَمِمُ ۚ أَهُ سَمَّ قُولَا لَمَنْ (وَتَعَرَّ أَسُوا لَحُوالُوا يَظُلُلُهُ و وَفَع مه انصال الماء و سوانعيه العنب المهاشر حمههم ومغني (قوله ووضع حشاش الح) بالجرء طفاءلي سقى ولوأ توه وأدخله في تفسير ماعصله فلااحالة(وتنة ن حفظ الفركمانعل المفتى لكان أنسب (قوله من محو - رقّ الح) أى كالزبابير اه مغنى (قوله فالونة علـه) نهر) ئى بجرى المائمن طبن أىالعامل، هندو (قولدلكن فالالافرع الخ) هوضع في أه عش (قوله، معوسه)أى العامل(عليه) وغيره (واصلاح الاحاحير) أى على الكراء (قوله أي نطعه) الى نوله وطاهر كارمهم في المعنى (قوله سهما) عبار: الهامة والعني لاتما أ رهم المفرحول النحل (التي من مصالحه اله دار - عالف معرالي الثلا غالمذ كور العسدوكذا فولة لكنمع مرض الح و عكن دفع المنتفهاالماء) شهب الاتتراض عمل معاد آلنحف في كام الروضة وأصلهاء لي ماعف برردي أي علاف مألا عف أصلا بالاحانة الستيء فسلوفها أو يحفردينا فلايجب تحفيفه (قوله واذا وحب) أى التحفيف (قوله وما المراء الدي وكل عمل وجب (وتلقيم)وهو وضع بعض ذكرالعوض فامكت مماريهم وفي استعقاقه الاحروجهان أوجههم العرسرح مز (قوله دمن طامر ذكرء لي طلع أنثي (وتنعمة حشبش) وتورضا اعتمدان الرفعة صراحة)وهوط اهر كالمهمشر عرر (قوله على الاوجه) اعتمد مرر (قوله في التي

واطلاقه علىالغةوان كأن

الاشهراله الماسي (وقضيات

مضرة) لاقتضاء العسرف

ذلك وقدناماتله بالعمل

لانه لاعب على عين أصلا

فتحوطلع بالمحبهوةوصرا

تعفقا العافودةن الطابر

على المالك (وتعر بشرحرت

a العرف الغالب/ أي ان متل ذلك العرف حدة ماياتي أ. على العامل كي هو طاهر والألم يتحما حل على

العرف كما وادفات وله هدذا الخ (قوله في المن ما يحتاج السمالين) فدراك وعلى ترى والمناف تقول

بغني عن تقييد موء ناو بل ما يعمل موان تقد مودلا بغني عن النأو بل الذكو رفيعنا جلحل ما على العمل تعلى

الحياصيل بالصيدر والعمل القرتر بالعني الصدري لان الحاصل بالصدرا تردوز يتأتى العكس اذالحاصل

بالمصدر لايكونا الهن الصدري أفره وحسنتن بازمان الكف به العني الصدري وأس يحيم قان القررفي [

يوجودي كم تقررتم المريغاد أقدر الاالصر رفياً مل قوله يحمل حقيقة م) يشامل كيف الورد (قوله رفيداً ال

ماعليه بالعسمن الي) يُعني عن ريادته تفسيرمايه كأمر (قوله الكن فال الاذرع الح) كذا شرح مر (قوله ا

في ذلك الحمل ليمد الكرم عليه ورضع حشير على العنافيد صوبالهاعن الشهس عند الحاجة (وكذا حفظ الغرر) على النحل

وفي الجرين من محود ازق وطيرفان لم يتحفظ به لـ كثرة السراق وكبرابستان فالمؤنة عليه كما أنتضاه الطلاقهم اكمن فال الاذرى الذي يعوى اله

لا يلزمه ان يكرى عليمس ماله بل على المالك معوضه على وحداده) أي قطعه (وتحفيفه في الاصح) أن الصلاح بحصل مهما مع الدي في الروضة

وأصله اتقدو جو ببالتخفيف، لذا اعتبد أوشرخه أركنمعترض إن الوجيدا طاقعا لنترن وجو بعدائة المعقاراة صحالات كالا عندانتفاء العادة والشرط الألاسعت الفتهدادا وجيوجي اصلاح موهعه وهستعوقل الفرناليون قلب في الشمس وماعاً به

الاصول ان المكمنة الحاصل الصدر لانه الوجودي ولا تسكر ف الانوجودي والمعين أأصدري السر

تحمرأونصة (ويكني بدرّ صلاح بعث) أى الجنس الواحدوان اختلفت أفواعه (وان (٤٦٧) قل) كم بقراحد الان الله تعلى امن علنا بطيب الثمار عملي وان اختلفت) غامة و (قوله أنواءــه) أي كبرني و مقلى الهرعش (فوله كحية الحر) أي من عب ويسر الننر بجالطولرمن الفكه أونحوه اه خاله رقولة مام بدماندا) في السنان وكل من السسنانين اه نماية رقوله ران اختلف ملوشرط طسالسكا لادى النوع) أي على الاصر كامر أنه عن (عوادل) تقدم في معتف النابع ما المان على الثاني الىحرج شديد (ولو باع ثمر يكون للبرنع اذاكان البيب بعدتا بيرالحرا دول ويعضب وقضيته أنه اذا يداصلاح الحل الاول وبعضه كفي شان و بستان زيدام آلاح ونصلاح الناني اله سر (قولهمن البرشرط قطعه الح أي مأن راع علقا أو بشرط الفاله اله عش مضه فعلى مأسبق في الناسر) (قوله والاصل الح) سيد كري فرزه عوله وأما الم (ق أيالي وان الجداد) صلة سقيه (قوله فدرما ينميه) فلا سمع مديدمادا الا فلايكني مايدوم تنسه النلف والنعب بل لايدمن سورية معلى ابعاد فيمشله اله عش رقوله ويقيه) ان اتحداجيد وان اختلف عطف مغاير أه عِش (قوله فشرض على المشترى الله) أي سوا المرط على الشترى سقيه من الماء المعدلة النوع واتعبدالبسيان ومن غيره اله عَشْ (قُولُه أَرام مِشرط المَر) محمّر رفولُ من غير شرط قطعه الحرز قوله فلا يجب الح) أى بعد والعقد والجل فاناخاف التخلية مر قال انحلي ثماليب. يصدَّوه مشرطُ أنه على ولا يلزم فيه السبقي بعداً تخليه أخدامن تعليه ل بات واحد من هذالم بعد فعي

ومفهومه لزوم السوقي قبسل التخالمة ثمرتن حله على ماذكره الشارح بقوله الااذ لم سأت الخزولا يخفي اشعار عبارته هذه بحصول القبض معشرط القطع بالتخلية وتقدم ماسه في أوائل الفصل اهسم عبارة عش قوله مز لم يجب بعدا لتحا ممفه ومدورو ب أسو قراك المناوان أمكن تطعم لاوله ذكر جهذا القد فقضاته لَهُ لا فَرِقُ مِنْ مَا مِعِدًا لَهُمْ لَهُ وَهِ وَاللَّهِ وَهِ طَاهِمِ لانَ المُسْتَرِي لا يَسْخَقُ القَاءِ وَلا معهُ للسَّحِيِّ السَّقِيِّ السَّقِيِّ السَّقِيِّ السَّقِيِّ السَّقِيِّ للني ينهه غمراً بت سيرة لي جذكر ما بوانق هذا فراء معروقه مقال بوحو به قبيل التخليبة كم فهمه كلام الشارح مرو يوحهان التقصيرين البالعجيث لمعسل بين المشترى ويتنه فاذا تاف ترك السق كان من ضمانا وقديته سيهقولاالصينف أوليآب المدع فيل قيضه ويرضمه بالباثع وأبالباثع لايعرأ باسفاط لنهمة ان عنسه اه , قهله الااذالم متأت الن كره و " نُه لا فرق في وحور السبق حسَّندُ من م قبسل المخلسة ومابعدها اهسم (قولة وأمااذالم المناسل الم) من صوره مدم مك الأسسل أنضا سع الثمرة الثالث والفاهر فه لايب يضاهناه لي البائع اهسم (قولُه لا نقطاء الخ) يؤخذ منه أن الحبكم كذلك اذاباع الثمرة والشَّه وقمعا سم على جر بقي نو بآع الثمرة زيدةً باع الشَّحَو العمر وهـ ل يلزم البرثع السق أم لافيه غفر

والاقرب للزوم ويوحه بانه التزمله السبي فيه عرائشهم الغيره لايستط عنعما لتزمه وهذا مخسلاف مالوباع الثمرة لشخص عُم ماء بها لمشترى الذاك فان البائه لا لمزمه السسة على ما يوخذ من كارم سم على جوان كان مالكالمشحرة لأن المشتري الثاني لم يتاق من الماتع الاول فلاعلقة منهما ولكن نقل عن شحنا الزّ مادي أمّه يلزمه السقى لكونه التزمه بالبسع أهُ تَرْسُ والرهد ذامسل القالس (قوله أي المخابة) إلى وله مع بيان في الهُ به (قَرِله كَمْر) أَي في المبيعة مِل فيضه أه مه انه وقال الكردي أي عند قول المر وفيض العدة راه (قوله على قاوا) تقدم مانيه الدسم وسأني الدين عش آ شا (قوله ومعيا) الى فول أنز فان سمع في تَهَايَةُ (قُولُهُ سَاتَقْرُ رَمَنْ حَمُولَ القَبْضُ مِنْ) فَي وَآنَ كَانَ مِيعَ الْمُرْ بِعَدُ وَأَن الجدادكة تقدم في البسيع الشافع أكامتنا بدالامتناع التقلده القوله والجل تقدم فيمعث في التأسر حاصله ان حل لنخسل

الثاني يكون البائعاذا كان البيع بعدتا بيراطل الاول أو بعضه وقضيت انهاذا مداصلاح الحل الاول أو بعضه كَفِي مِنْ صَلاحًا لِنَاكُ (قَوْلُونَلَاعِت) أي عدا أَعَلَمَة مر قال الحلي ثم البيع تعدن مع شرط القطع ولايلزم فيهالسقي بعدا لتخليقا خذامن تعليل ماتى ومفهو بالمز ومالستي قبل التخلبة ثم تكن حلّه على ماذ كرَّه الشارح بقوله الاذاميتات لخولا يخفى المعارعيار لدهلا معصول القيض معرثهر طالقطع بالتخلية وتقدم مافيه في أراثل الفصل (قولة أذالم ينت تعاهم) الهاهره أنه لافرق في وجوب السقي حينتذبين ماقب ل التمالية وما بعده ((قوله وأمراذا لم تاك) من صور عدم ملك الاصل أيض بسع الثمر التب لمث والفناهر أنه لا يجب هناعلىالبائع وقوأولاة طاءاكم يؤدناه مأن الحكم كالماذا بإعاثمر واشحرت مازقوله على نقلها عرضمهان، أومعب ربعدها من غدير ترك مني واجب ركين إعد الرا واسكام التبعد عدوه مديد ته من صدرا المشتري الماغرو

من حصول القبض م الخبرسام أنه صلى المدعلية رسلم أمريا شصد ف على من أصب في عراستراه

فشره الاعلى مان فشروسا تركيه وفشر القصب لبعضه غالبانر ويه بعضعدالة (111) وفارق صحف ع فصب المتكرف على مافد وأيضافقشره لذر رَفي قشم به والسلوف مفي تشهر، لاسفل دون الاعسال الد سيم (تَه لِه البالماني) أي لان البسع معتمد الاسمة إكثه مراماتيس لمشاهدة يخلاف السارفانه يعتمدالصفات وهير لاتفر بالغرض فيذلك لاختلاف القشرخفة وارزآ تمولات معه فندار كاله في قشم وأحد عقدالسل عقدعر وفلاعتم المعروآخر ولاحاجة ومانقل عن فاوى الصف من أن الاصعبواز لسلوف الار زمحول على انقشو رنها به تومع في (قاله استعمالاله) على للفظ السكام وكذا ضيرادهو -- (قوله

لمالى فيه (وراله كارن) منى كام استعماله في الفرد مدار الذهو جيم كلمة أوكم مكسر أوله فقياس مناه كان أوكارتان (كالحور واللور

والباذلا) أى الفول برع في نشر والاسفل)لان بقاء فده بن مصلحة والايصر في الأعلى على الشحر أوالارض لاستنار وتباليس من مصلحته

كالرمانو بظهر الدالكلام فى أفلا لا ، ؤكل معمقشره فقداس منفاه) عيمانني كلمه بذؤكم قول المتن والماقلا) بتشديد اللاممع القصر ويكتب مأساء والتحفيف الاعمل والاحاركبهم اللوز في تشر الاعلى قبل انعقادالاسفل لانهماكول كه (وفي قول عم) بيعه في الاعلى (ان كان رطبا)

معالدو يكتب بالالف وقد يقصر أه نهاية (قوله صحبة يسع القصب) يسفى ولومرر وعالانحاسة مه في الرض عمير مقصود عالمها كلم روفي تاوي السموطي وشراء القلقاس وهوم الدفون في الارض اطل سمءلي ج اه عش (قوله والاحاز) خـــلافا للنَّهَ الغــني وقوله خفظه) الى انَّمز في النَّهابية (قولهوالاجماع الفعلي علمه) مبدأ وخسير (قوله فسل ومناه اللوبيا) أى الرطب عقده العني (قوله فيل العقاد السفل أى استداده قول المن (ويدو الصلاح) فسمه الماوردي عمامة أفسام أحدها الون لخفظمه رطو بتهفهومن كصفرة الشمس وحبرة العذب وسوادا لاحاص وسياض التفاح وتعوذ للثالم بالطع كملاوة قصب السكر مصلمته ورجعه كثعرون في وحوضمة الرمان اذازالت المرارة ثالاتها النفحة ألتسيز والبطح وتتعوهه ماوذاك بأن تلسيز صلابته الباقلابل فلدائره بالحص وابعها بالقوة والانتدادكا أهم والشمر خامسها بالعاول والامتسلاء كالعلف والبقول الاسهابالكبر الاصاب والاغذال للائذ كالقثاءسابعها بانشيقاق كلمه كالقطن والحو زثامنها إبانفتاحيه كالوردو ورقالتوقائنهي خطب والاحماع الفسعلي علسه وعمارة ح وتناهم ورفالتون وهي أولى اه عش (قوله بأن يتموه) الى فوا المتز ويتصرف في النهاية وحكاية تجدم أنالشافعي الاتوله وآلل (قيله بان ينوالله) تفسير لفاء و رمبادي النصر الم وقوله أي صفوا الم تفسير لقوله بنموا الم

(قهله متعاق مدرِّ وظهور) أي على النازع (قهله درصلاحه) موقعه ابن الواروف في المن (قوله أن أم الربيع بشرائه له سغدادمعترضة بان الرديع المدارا لم) بدل من قوله ما قرر و (قوله أن تحوالا أون الح) نا أب فاعل يؤخذ (أوله المقصود منه) نعت لم يعصه مراو بفرض صحته توهه و (قوالهذا صغرته) ط ف يوحد (قولهوكمرالفناء) عطف الم الاستداد اه رشدي (قوله فهومذهبه القديم وقدمالغ والضاط ألم أى ضابط بدر صلاح لفرو فره و وديلي هذا الضاط محواليفل فاله لا صحيعه الانسرط فيالام في تقر يوعدم صحة واقطع كامرمم أن الحالة التي وصل المايطات فما عالما اله عش (قوله وأصل ذلك) أي الضايط (قوله بمعه وسيأتى في احماء المواز ينصبه الاحدند ولو باعدالكان وحده أومع خسسه لريه مصحماه وطاهر لاستارا لحديد البكازم على الاحاء الفعل من صلاحه كالوياع منابل الروحدها ومعالزرع ولويا عاطش وحده وعليه الحصد كاهو فيل ومثله اللوساور دمانها طاهرالعلما ابسع فلمناطروف شرح مر قال ابن الرفعة والكان اذابد اصلاحه يظهر جواز سعدلانما ماكولة كالهاكاللوزنمسل مغز منه ظاهر والساس في اطنه كالنوى في التمرك ن هذا لا يتميز في رأى العين مخلاف النمو والنوى اه انعسقادالاسفل وبدؤ والاوحدان يحاله اخذاف مرماله سعمع مزوه عديدوت للحه والافلات كالحنطة في سلها اهد صلاح الثمر ظهور مسادي مالواطلق سعخش الكان وعلب المحبو ينبغي أن يعمو بعزل على الحشف فقط لانه بمزلة معرة نخسل النصيم والحلاوة) مان يهوه علهاغرمو وأوشعر نعوة زخوج تمرهاف لايتناول الحسكالا يتناول الشحر الذكور تمرهاوا تماله نقسل

بالتلون الانتلون الب وطى في باب الشركة وشراء العلقاس وهومد فون في الارض باطل وكذا القصف في الارض ان كان وفي غيره) دهو مايتلون بدرّ مت والقشر والأبصداه وفيماذ كروفي القصائفار (قوله والاحار) طاعر كلامهم يخالفه مر (قوله امر ملاحه إبان باخذ في الحرة الربيع) عكن ان يقال ان الربيع فلدفي شرائه الفائل بعمة باذن الشافي لكن بردوا سه اله عنته على أوالسوأد) أوالصغرةنع يؤخذ مماقر روءأن الرارعلي النهوا الهوالقصودمنة أنعو للمون ممالوجد تمؤهه لقه ودمنه فبل صفرته يكون

مستني مماذكر في المتلون ورود في غير الثمر بالسيداد الحسان بته الماهوا قص دمسموكيرا المناء عن عنى عابالا كارتف الورد وتناهى تحودرة التوت والضاط باوغه صفة يطلب فهاعالباوأ صل ذاك تفسيرانس الرادى الزهوفي حبربسي عن سع المسرسدي ترهى بان

و يلن اي سه و محري الماءفسم (فيما) متعلق وفارق معة بيدع قصب السكراء ينبغي ولومزر وعالان مايستنرمنه في الارض ديره قصود عالما كأمروني فتُذوَّى

شر ذلك في نعو زرع المنفذ لان القصود سنا لمه الخلاف الكتان فان القصود خد وفلت أمل (ته أله

فبض فبمتن قلها زولو

و مصرف مشار به بعده) أى التخلية لحصول القيض

لم يبده-الاحه الأشمط

قطعمه (ومن ماع مامدا

صلاحه)من غر وروعمن

فسير شرط فللعه أوقلعه

والأصل للذالبائع (لزمه

مقمه)انكان بمآسو إلى

أوان الجذاذ (خيل النفلة

ر عدها)قدرما شموسه

التلف لانه من عمالتسليم

لواجب فشرطه على اشترى

مبطسل لابسع امامع شرط

فطعاونلع للاعب وكإ

عنه السكر الأأذام أأن

تطعه الافررمن طويسل

عتاجفه لي لدقي ويكفه

على الاوجه احدامن تعليهم

المبلذكور والثانارصيه

الاذرعي واما اذالم عليك

لاصل مان ماع الدمرة المالك

الشعبرة فلاعب أأضا

لانفداع العاسق وتهسما

عداو ناجد درواب

م كالرسع النائل عها

معرامتعاره المالكة ولوقعل ماعلى المالك ماذنه على العامل و (قوله يعم الم) نعرو (قوله ولو فعل ماعلى المالة) الانسب وماعلى المالة لوفعله (قوله ماذنه) الخفق علمه الاحرة تنزيلا أى ن يرتعرض لاحرة سم على = أه عش أى وا : فيستحقه نطعا (قوله استحق عليه الاحرة للم) فياسه له مغراه قوله لعسر واقض أنماو حب لى العامل اذا فعله المالك باذنه التحق به الاحرة عنى العامل العلة الذكورة الهرعش (قوله دى رەدرى قولەلە اغسل تنزيلا منزلة انصديني أي يحمع الوجوب اذريحه بحبءا يمفعله والعامل اهرنسيدي رقوله فوى ومده كالمهمانما وبه فارد) أى بالنسريل (قوله له) آى لا سنر (قوله ردوطاهر بناء الم) أى وماتقدم أن المالق عمل ذكر وا اله على العامل و في كل ناحدة إلى وفالغالب ال كان عرف عالب وعرفاه الفديخماذ المل ذلك العرف الغالب حسم سال ما غير نعو بلفه ماتبين أنه على العامل والافلاو حماله عمل علمه اله سم (قيالة فعث)عبارة السهاية فقول الشيخ في شرح ول عادة لا الفت فيه الي منهميمه اه (قيلهذكر ووعلى العامل)الاولىذكر والله على الحرقيله غيرصهم كمرفوله فتصدأ لمراقية لله عادة تخانف تله وهو طاهر ولوترك العامل آخي) هـ ذا كقول شرح الروض اذاشرط المالات على العامل عمالاتسازه وفاغرت الأعمار عها إن العرف الطاري والعامل لم يعمل بعض تلاثالاء بال استحق من الشهرة بقدوما على فان على صف مالسرط لابعهمل به اذاخالف عرفا له اهمبني على والعلمل أحير لكن التحج أنه شريللوعلى همذا فيستحق جميع ماشرة له ان توك جميع سقه رهو مادل علمه كلام الاعمال سواء في ذلك المسافأة على العسيز وآلذمة وفي العباب ولوأ شلع الشحر قبل العمل فسده قبض العامل لزركشي في فواعمده ال الشعرة ملااستمق حصة من الثمرة ولزمه أحرزها لترمه من العمل انتهي اهسير وماتى عن النهاب والفسي كازمهم في الوصنوالاعبان ما وافقه قول النز (- فظ الاصل) أي أصل النمر وهوالشعر (قوله ونصب) إلى وله واستسكل في الغي وغيرهما صريحف فتعث والى قوله وبحث غير واحد في النهاية (قوله وفاس الخ) عطف في بناء الحدطان (قوله ومعرل ومنحل) انماذكر ودعمل العامل كنعر والاول الفاس لعظمة التي ينقر به الصحر والتماني الحدمة التي يقضم الزوع وقوله واستشكل لواعتدمه سيءل اسالك بالتباع العرف الم) موضع هذا الانسكال قبل فول الني وتعريش الحركم فلهرمن الجواب الفرف مين الخيط السه عسيره بع ولوتوك والعلم فانالطله مذكو رهناك اهكردي عبارة السدعر ماوجهارتباطه سابقهم عدمذكر الطلعثم ال وأيت في أصل الشاوح فسسل واستشكل وطاع الذكو رالفرى ينوفي طلع الاناث وضرب عليه فلعل الضرب لعامل بعض ماعلمه نقص امنحصد فالركافي الجعلة وتعرافيرال: ارحمن غير نامل فلمتأمل آه وفي الرشيدي، الوافقها (قبله ديبطله) أي الفرق قوله ثم) أى الأمارة (قولة والذي يعم) أي في دوم الاسكال قوله هذا) ي في الدّلع أه كردي (قوله رمّ) أي (وما قدريه حفظ الاصل في الخيط (قوله وممل») أي بالعرف و (قوله في الاول) في في منافذا الضبط و (قوله في الناب) عن في منافذا ولا يتكه وكل سنة كمناء ينضيط الله رَسْديقول!!!: (وحفرخ رَحديد)أي واصلاح النهارمنالنهرمغي وروض رئس منهج الحطان) وأصب تعوياب ة ولـ المان (فعلى المالك)وعلمة أيضاخراج الارض الحراجية معنى وروض (قولهاله) الى قوله و بحث في أ ودولات وه س ومعدول المغنى ثم فال وفي فر وع امن القعلات أن العامل لوقطع الفرة قبل أن تبلغ كان متعد بأقال ولاثير له منه والاؤل ومنعل ويقرني أوندي الدولابوا متسكل ماتباع ولوفعل المال المالانه) أي من تبرتعرض لاحزا قوله وما شركاه مها لح) اعتمد مر (قوله وحوضاهر لعرف في تحوخه طالحهاطة غادالم) في تقسد مانه يحمل في كالحدة على العرف الداب انكان وف غالب وعرفاه الفي يتحد الذاتهل في الاحارة وفرق بان هذامه ذلك العرف الغالب حد عراتين اله على العامل والأفلاد حه العصل على (قوله ولو ترك العامل بعض ماعليه فوام المسنعة الاودواما نقص من حصته بقد دره) هذا كقول شرح الروض فرع في فقاوى القد ضي اذا شرطالما الله على العامل والطاءنفعه العقادالثمرة أعيالا تلزمة فكرت الانعلاد والعرمل لعصل بعص تك الاعيال استحق من الشعرة مقدر ماعمل فان عمل صف بالاثرب يتغيى عنه بعسد مالزمها سحق صف السرافي الع سنى على أنالعامل أحيراكن الصحكاله الماوردى والروياني اله لر بالروعلي هذا فيستحق جم وماشرهم لموآن ترك جسم الاعمال التيء لمسواء في ذلك السافاة على العن واسطاله جعلهم تجالطكم والذراوفي العبار ولوأ فبلع الشكير قبل العمل فيعقبض القامل الشجيرا ولااستحق حصتهمن الثمرة وترمسه أحر مال الترسمين العمل اله والله في تجر يدوعن المناوردي وهوسي على اله شر يلنو أماقوله في صل

لانهال ونوعله (اوطنسه اليل لتعهد) واعل عليه مأوتعهد مكذ الاداء كل من هذا الثلاث معي الاولوس ماغندا من الوقعة صراحتها ل كن الذي اعتمده السبكي والاذرى أنها كنامة ويشترط القبول)لفظ احتصلانظير مام في البدع ومن ثم اشترط في الصيغة هنامام فعها ثم الا عدم التأفيت وتصع باشارة خوس و بكاية ع النه أوامن أطق دون تفصيل الاعدل) ولايشترط لتعرض له ف العقدولو بغير لفظ السافاة على الاوحد ن الحكم فيها العرف كما لل (١١٦) (و يحمل المالق في كل احدث على العرف الغالب) لانه يحكم في من ذلا هذا ال كان قاس مامرله غيرمرة عناوفي القراض أه (قوله انه) أي لفظ سافية لما على هذا الخرقي له له) أي للمسافا وحب النفت لحرما (وعلى (قَعِلْهُ وَمِن ثُمَّا عَنْمُوا بِالرَّفِعِـ مُصِرَاحِتُهَا) وهوالظاهرِ مَعْسَى وَمَهَا بِهُ وَشُرِحَ الرَّوضَ قَالَ عَشَّ وَهُو العامل) مسهأوما سعل العتمد اه (قوله ولوبغيرالخ)أىولو كان العقدبغيرالخ(قهله على الارحه)وفا فاللهامة والَّغي (قوله ا (ماعداج الالصلاحالة و واستزادته عمانتكر وكل ان الزا الته من والمشار المكفاية الأطلاق وحله على العرف الغال في عسل العقد قول أمان (وعلى سے: کسی)ان امدرب له مل الى المان أه معنى قوله على العناج الح) فدرالشارع على كانرى والدان تعول ا معر وقسه وتوابعه كأصلاح بغني، تفسيراً معمل أه مم (قوله يحيل حقيقته) كياذا لمتبادر بالدقي حسيراً يتوقف عليه وصول أ مرق الماءواد ارة الدولات المناء (قوله أىجسرىالمناء) آلىقوله فانام يتحفظ فىالمفسنى والىقوله وهوردل فى النهباية قول المثن أ وفقع رأس السافسةأى (شهر) كي بثر اه مفسني (تولدمن طبن الخ)متعلق بنسقية الجنول المنز (ينمث) أي يحتمع فول المنز [القياة وسدهاعنا السق وتلقيم وقديستعي عندلكون الاناث تحشر بحالذ كورانحمل الهواءر بحالذكو رالهام بأبة ومفسى » (تند) » قد نقال حعل قول المنز وتعيمان أعاز النه قول المنز (وقصان) علم الفاف وكسره احمد قصيده فوالعص (قوله ماذكرتوامع السويحال وة دناكم) الطرة بزأخرهذا عن جسعماعلى العامل اله رشيدى (قوله وقبرنا دعليه بالعمل الح) بغني حقيقته وحواله الهأر بد عن ريادته تفسيره عمل كرمن اله سم قول التن (وتعريش الح)وهوأن ينصب أعوادا ويطالها ويرفع مه انصال الماء و شواعمه لعنب المهاشر حمنهج ومغني (قولهو وضع -شبش الح) بالجرة علغاءلي سق ولوأخره وأدخله في تفسير ماعصله فلااحالة(وتنة نه حفظ الفركم فعن المغنى لكان أنسب (قوله من نحو سارق الح) أى كالزنابير اهمغنى (قوله فالونة عليه) مر) مجرىالماءُمن طين أئىالىماملەھنىدر(قولدلكىن قالىالانرىق الح)ھوضە فى آھ ع، (قوللەمموسە)ئىالىعامل(عليە) وغيره (واصلاح الاحاجيز) رهى المفرحول النحل(الله [] أيءلي الكراء (قوله أي نطعه) الى توله وظاهر كان مهم في المغنى (قوله بهما) عبار اللهام والعني لاتما [من مصالحه اله مارية النسمر الى الثلاثة الذكورة بعدوكذا فوله لكنم عسر صرالح و عكن دفع رزت فهااناء) شهب الانتراض بحمل مفناد التحفيف في كالمرالروض و صلهاءلي مابحف يررديء أي يحلوف مالابحف أصلا بالاحالة السعى بعسسل فها و عفرديد ولا ورجب عفيفه (قوله وادا وحم) أي التحف ف (قوله وماعله) سندا عوك عل وحب (وتلقيم)وهو وضع بعض ذكر العوض فجكت علم يصد وفي استعقاقه الاحراوجهان أوجههـ مستعرشرح مرر (قوله ومن ثم طام ذ كرء لي طلع أني اعتمدان الرفعة صراحة)وهو طاهر كالمهمشر عمر (قوله على الاوحه) اعتمده مر (قوله في التن (وَتَغِينُهُ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ وَلَوْدِ صِلَّا على العرف الغائب) أي ان ثنل ذلك العرف حديم ما باي أ. على العامل كم هو صاهر والإلم يتجه الحل على أ واطلاقه علىملغةوانكأن لعرف كالودة تنافوه هدذا المخ (قوله في المنزمات الهالم) فلوالشار ح على ترى والشأن تقول أ الاشهر اله البايس (وقصبات بغيا عن تقسد موء تأو ال ما بعمل معان تقد موه لا بعني عن النأويل المذكور فبعناج خل ما على العمل بعني مصرة) لاقتضاء العسرف الحاصل بالصدر والعمل القدر بالعني الصدري لانا لخاصل بالصدر أثره واليتأتي العكس اذالحاصل ذلك وقيدناماعليه بالعمل بالمصدر لايكون العني الصدري أثره وحسنة بالزمان الكفيه العني الصدري واس معيم فان القررف لالهلاعب على عن أسلا الاصول ان الكيف ما الحاصل الصدرالانه الوجودي ولاتك فالانوجودي والمعني ألصدري السر فتعوطلع يالمحيهوةوصرا ا و حودي كر ففر رغوفز بفده فدر الاالضر رف أمل (قول بحيل حقيقته) بنا مل سعيالور د (قوله رقيلاً ا تحفظ العاقودةن الطابر ما علمه بالعسمونة) لعني عن ريادته تفسيرمانه كامر (قوله ليكن قال الاذرى الح) كذا شرح مر (قوله ه لي المبالك (ونعر سرح ب مه) عالفريش (عادة) في ذلك الهل ليمد الكرم عامد ورضع حسَّر على العناف دصوبالهاعن الشمس عند الحاجة (و كذا حفظ النَّمر) على النخل

وفي الجراب من محود ال وطهران لم يتحفظ و كنوه السراق وكبرابستان فالمؤنة عليه كم انتضاه اطلاقهم الكن فالبالافوع الذي يتويمانه

لا يلزمان يكرى عليمين مله بل على الماللة معوضه على وحذاذه) أي قطعه (وتحفيفه في الاصم) "ن الصلاح يحصل به ما لع الدي في الروضة

وأصلها تقييدو جوبالتغفيف عاذااعتبد وشرطه لكنمعترض بانالو حدا فاقدالنز من وجوبه معالقا انمقابل الصدالا بأقالا عنداننفاءالعاد والشرط اذلاسعم تخالفتهماوذا وجسوج اصلاح موطعه ونهشته ونقل الثمرة المعوتقاج في الشمس وراعاته

ووحب السان في الذي (وحفرتهر حدد فعلي السال) لامه التعارف في وصيحافي مدالتم الباع العرف وكذا وضع الشول على وأس الجدا

روضوفان كأت كالسانا على: وعامل فسير الفسطت بركالعمل أه فعلمل تفريعه على أنه أجير ويحتمل خسلافه ويفرق بيتمو يزجير والقرئ بان فحمستانة الغسيرم الغرش مريدا عراص ومناه فال لله ل تقتفى الاغساخ فلعرو (قوله والذي يعد الخ) كذاشرح مرفلة أمل

الدائل وغندسف طوقا المعطر بالعمل مالاوا

كالحما وبدي سعمه ان الفرق هالم يتملط فعمل د ماد ل نعبر عي

تحمراً ونعة (ويكني بدرّ صلا عربعه) أي الجنس الواحدوان اختلف أفواعه (وان (٤٦٧) قل) كم بقواحد الانالة تعالى امن علينا بطيب الثمار عملي واناختلفت/ غامنو(قەلدأنواءــە) ئىكىرنىر.ھەلىي اھ عش (ئولدىكىمةالح)أى مىن عب أوبسىر الندر بواطول رمن الفكه أونعوه اه نهامة وقولة مالم ببدراندا) في السنان وكل من السسنانين اه ماية (قوله دان اختلف ملوشرط طسب السكل لادى النوع) أي على الاصر كامراً وعش (توله واخل) تقدم في محد في الذا يرمضه أن عل الخل الثاني الىحرج شديد (ولو باع ثمر يكون البراع اذاكان البيم عدتا برالحن الأول أو بعضب وتضية أنه اذا بداصلاح الحل الاول و بعضه كفي تان وبستان داملاء عن صلاح الناني الديم وتوله من برشرط قطعه الح أي مأن راع طلقا أو بشرط ابقياله الدعش مضه فعلى ماسق في الزاير) قوله والاصل الخ) سيذكر عمر وبقوله وأمالل (عَوْلِه الى وان الجداد) صاه سقيه (قوله ودرمايةيه) فلا يتمع مالم سدماندا الا فلاتكني مايدام منه النلف والعب بالاندمن سيء مايا اعاد ف مدله اه عش (قولدويقيه) ان اتحدا عَد وان العالم عطف معابر أه عش (قول فشرط معلى المشرى الم) أي سوا مرط على الشرى سقه من الماء المعدله لنوع وانعسدالسيتان ومن ذيره اله عش (قولة أدام شرط الح) محمّر رقول من غير شرط قطعة الخرقولية الأبجب الخ) أى بعد والعقد والحلفان اختلف لتخابة مرر قال انحلي ثماليب بصدَّق معشرها النط ولا يلزم فسمالستي بعداً تتخابه أخدامن تعليه ل ياتي واحد من هذه لم يصوفهما ومفهومه لزوم السني قبسل التخلية ثم يكن حله على ماذكره الشارح بقوله الااذ لم يتأث الح ولايخني اشعار لم يبده الاسم ما عبارته هذه يحصول القبض معشرط القطع بالتخل وتقدم ماسه في أوائل الفصل اهسم عبارة عش قوله قطعمه (ومن باع مابدا مر لم يحت بعدا لتخلة مفهومة و و صااحة قبل الخبلة وان مكن قطعه الاولم يذكر ﴿ هذا القيد فقضيته صلاحه)من غراور رعمن أنهلافرق مزمانعدا أتخلبة وماقبله وهوطاهرلان المشترىلا يسخيق ابقاء فلامعن لتكيف المرثع السقى غسير شرط قطعه أوقلعه الذي يمُنه ثمراً يت سير على جذكر ما تواذق هذا فراء عدوفد مقال بوجو به فبسل التخليبة كم "فهمه كلام والاصل لذالبائع (لزمه الشارح مرو توجهان التقصيرين ألبائع حيث لمعسل بإزالم شرى وينعفاذا تاف بترك السبي كانسن مقيه)انكان بأسورالي ضمانا وقدادهم حامةول المصنف أول بآل المدع فالقضمين ضميان المالعوان البالعولا مرأ بالمقاط أوان المذاذ إفرا العظمة الضمان عنه اه , قوله الااذاله منات النا) ضهره تعلافه ق وحور السبر حسنند من قبسل التخليب و عدها)قدرما بنمه و مقه ومابعدها اهدم (قولة وأمااذالم علن التصل الخ) من صور عدم ملك الأصل أنضاب مالمرة الثالث التلف لانهمن تنمه التسليم والظاهر تُعلايب بصاهناه لي البائع اهسم (قولدلانة طاع لم) يؤخذ منه أن الحركم كذلك أذا باع الثمرة الواجب فشرطه على اشترى والشهرة معاسم على ﴿ إِنَّى رَبِّي مَا عَالَمُ وَالْرَبُّ مَا عَالَتْ بَعَرَ الْعِمر وهـ ل يلزم البائع السق أم لافيه نظر مبطسل لاب عرامامع شرط والافرب الزوم و توجه إنه الترمله السي فيه ع الشحرة لغيره لايسة عا عنهما لترمه وهذا بحد لاف حالو باع قطعاوةلمونلاعب سؤكا المرة الشخص عماد بها المشترى إن الدفان البالولا للزمدالية على ما يؤخذ من كارم سم على وان كان عنه السكرا دادام سان مرايكا للشعيرة لان المشترى الثاني لم يتاق من الباتع الاول فلاعلقة بسجماولكن غل عن سحنا الرّ مادي أمه تطعه الافررمن طويسل يلزمه السيِّي لكونه التزمه بالبسع أه عَشَّ والدهد امسل القلب (قوله أي التَّفاية) الى وله مع بيان في عماجفه لي لمو مكمه النهابة (قَوْلِه كَمْم) أَى في المُبيِّع قبل قبضه اله نم الله وقال الكردي أي عند توليا لمَرْ وفبض العــ قار اله

(قوله : لي قالوا) ،قدم مانيه اله سم وسأتي منه بن عش آ نفا (عَوله ومع با) الى قول! مزفان سعم في

على الاوجه احدامن تعليهم

المسلاكور والتاطار مسه

الاذرعي واما اذالم عَلَنْتُ

لاصل مان ماع الشعرة لمالك

الشعسرة فلاعب أاضا

لانقطاع العليق وتهسما

و متصرف شار به بعده)

أى التخلمة لخصول القبض

م كامر مع ان أن بعها

بعمد ونالجذذ وقاب

عنص فيه على اللها (ولو

الهَاية (قوله الماتقر ومن حصول القيضِّ جها) أي وأنَّ كان سيم النمرُّ بعدُّ وأن الجدادكم تقدم في السَّم الشافع أكاه تقلمه الامتناع التقلم علمه (قه له والجل) تقدم في محث في التأبير حاصله ان حل التخال الثاني يكون للبائع إذا كان آلد عربعد تأمر ألحل الاول أوبعضه وقضيت أنه اذا مداصلاح الحل الاول أوبعضه كفي عنصلاح النَّانَ (قَوْلُونَلَاعِت) أي بعدا لتخلية مر قال الحلي ثماليه عراصَدَن مع شرط القطع ولايلزم فمالسقى بعدا لتخالية اخذا من تعلمل بالدوه فهو ملز ومالسقي فبل التخابة ثم يمكن حآه على ماذ كره السارح بقوله آ اذاله بنات لخولايحني المعارعبار تدهد بعصول القبض معشرط الفطع بالنخابة وتقدم مافيه في أرائل الفصل (قولِهَ آذالم يتات تطعما لمز) الهاهره أنه لافرق في وجَّوب الستي حَيْنَذُ بين ماقبسل التفالية وما بعده (قوله وأمر أذ الم عالة) من صور عدم المه النصل أيض بسع الثمر المد المشاهر أنه لا يجب هناءلي البائع وقولولا ةملاءا لمخ يؤنده مأن الحسكم كولك اذاباعا أثمر وأنحره مازقوله على نقلها

عرض مهاني أومعيب ربعدها من عبر وله من واحب (كبرن) عن الراء والكام الجنعاب وفي دراته من صفات المشرى لما تقرر

من حصول الفيض ما الخبرسار أنه صلى الله عليه رسل أمر بالتصدق على من أصيف عمر الشراه

الربيع) عكن ان يقال ان الربيع قاد في شرا تعالق الربعة ، باذن الشافع لكن مرد علم ما أنه عنه على يؤخذ مماقر رودأن الدارعلى النبوا الهوا فصودمنه أننحو للهون ممالو حدثتوه لقصودمنه قبل صفرته يكون

شل ذلك في محورر عالمنعة لان القصود سنا المجامخ لاف الكتان فان القصود خشه فلمنافل (تهاله وفارق صعة در عقص السكر وينبغي ولومرر وعالان مايسترمنع في الارض بيرمة عود عاليا كأمروفي فتُلوعي السبوطي فآباب الشركة وشراء القلقاس وهومسد فون في الارض باطل وكذا القصب في الارض ان كان ا مستورا فشيره والايصماه وفيماذ كره في القصب نظر (قوله دالاحار) ما عركال مهم يحالفه مز (قوله امر

علها تمرمو كوآ وشعو نعوة ناخرج تمرها فسلايتناول الحسكيلا يتناول الشعير أأذكو وتمرهاوا نمالانقسل

مستني مماذكر في المتلون ويدور في غيرال مر ماشدادا المسان بتسالما هوا قصود منسموكم القداء عد معنى غالبا الاكرون فتم الورد

وتناهى عوور والتوروالصابط باوعم صفة بطلب فهاعالباوأ صل ذات تفسيز أنس الواوى الرهوف خبرنهى عن مع المعرضي ترهى بات

والاوحهان محسله اخداف مرمالم يسع معرفره بعديدوت لاحه والافلايت كالحنطة في سلها أهدف بالواطلق بمعضب الكان وعلسه المسوينيني أن يصهو منزل على الخشب فقط لانه بمزلة محرة نخسل

غوز منه ظاهر والساس في اطنه كالنوى في القرلكن هذا لا يتميز في رأى العين يخلاف التمو والنوى اه انعسقادالاسفل ويدق صلاح الثمر ظهو رمبادي النصبج والحلاوة) مان يهوه و پلین ای سه و و محری الماءفسم فيما منعلق

مصلحته ورجعه كابرون في

الماقلامل فلدالرو مانيةن

الاصحاب والاغذال للاثة

والاحماع الفعلي علمه

وحكامة جمع أنالشافعي

أمر الربيع بشرائه له

سعدادمعترضة إن الرسع

لم يصمه ماو مغرض صحته

فهومده مالقدم وقدمالغ

فيالام في تقر مرعدم صحة

منعه ومسأتى في احماءالموات

سدو وطبور (لاسلون وفى غيره)وهو مايتلون بدر صلاحه (بان باخذ في الحرة أوالسوأد) أوالصغرةنعم

الكازم على الاحاء الفعلى قىل دماله اللوساوردمانها مأكولة كالهاكاللوزنبال

الشاهدة مخلاف المؤفأنه بعتمد الصفات وهي لاتف الغرض فيذلك لاتختلاف القشر خفتو ورزآ فولان معه فندار كاله في قشر وأحد عقدالساء قدعر وفلانضر المغر وآخر الاساحة ومانقل عن قاوي الصنف سنأن الأصدحوال السابق كالومان ويظهران الكالمكام الار زمحول على القشو رم اله ومع في (قوله المسلطة) علافظ الكلم وكذا ضمراده وحد (توله فى افلا لابوكل معمقسره فقياس دنماه) عيمتني كلمدة وكدول التي والباقلا) تشديد اللامه مالقصر و يكنسا سعو بالتخفيف الاعسلي والالازكيدع معالدو بكت بالالف وقد يقصر الدّ مهامة (قهله صف سع القص) يسنى ولومرد وعالانما استمرأ

لماياتي فيه (وراله كارن) مني كام استعمالاله في الفرديم الزااده و جم كلمة أوكم بكسراً قله فقياس مناه كماناً وكاستان (كالجو و واللوز

والباقلا) أى القول (برع في نشره الاسفل) لان بقاء فيدم مصلحة و (ولا يصع في الايلي) على الشعر أوالارض لاستناد مساليس من مصلحته

قشر والاعلى مان فشروسا تركيكه وقشر القصب لبعضه عالبانر ويه بعضه دالة

للار رَفَى قَسْرِ بِهِ وَالسَّارِهُ مِنْ نَشْرِهُ الْأَسْفُلِ دُونَ الْأَعْسِلِي أَهُ اللَّهِ مِنْ أَنَّهُ السّ

مع ا رض عرمة صودة لها كامروفي الدي السموطي وشراء القلقاس وهوم دفون في الارض

باطل سم على عد اله عش (قوله والاجاز) خــ لافاللهامة والمعـ في وقوله لحفظه) الى النز في الهامة

(قولهوالاحاءالفعلي علمه) مدد أوخر (قوله قروماله اللوسا) أى الرطب اعتد المعي (عمله

قيل العقاد الأسفل أى التداد وقول المن (و مدوّ الصلاح) وسممال اوردي عما مدا فسام أحدها الون

كصغر فالشمي وحسر فالعذب وسوادالاحاص وساض التفاج وتعوذلك ثابها العام كالاوقص السكر

وحوصة الرمآن اذاراك المرارة فالكها النفحة ألته والبطيم وتعوه ماوذاك مأن تلسين صلابه

وابعهامالقوة والانتدادكا فمعروالتسعير فأمسها بالعلول والامتسلاء كالعلف والبقول ودسها بالكبر

كالقناء سابعها بانشقاق كلمه كالقطن والجو زنامنها إمانفناحمه كالوردوو رقالنوت اننهي خطيب

وعمارة = وتناهى ورق التودرهي أولى اه عش (قول بأن يقوه) الى قوا المنز و يتصرف النهاية

الاقوله وآلحل فيله مان يغوواك تفسير لظاوه رميادي النصط الزوقوله أي بصفوا لزنف يرلقوله يتموواكم

(قولهمتعلق بدروظهور) أي: لي النازع (قولهدوصلاحه). وتعمامين الواووفي في المن (قولهأنّ

المدارا لم) بدل من قوله ما قرر و (قوله أن تحوالله ون الح) نا ب فاعل يؤخذ (عله المقصود سه) اعت

تمهه و (قوله قبل صفرته) طرف وحد (قوله وكعرالقناء) عطف على الاستداد أه رسدي (قوله

والضابط ألن أي ضابط بدر صلاح المروة بره و موديلي هذا الضابط محواليقل فالهلا بصعر عمالا بشرط

القطع كلمرمع أن الحالة التي وصل السايطال فساعاً لما الهاعش (قوله وأصل ذلك) أي الضابط (قوله

مضعا الاحتنذ ولو ماع حسالكان وحده أومع خشبه لم يصع كماه وظاهر لاستناوا لحب بماليس

من صلاحه كالوباع سنابل الروحدده أومع الزرع ولوبا عاطف وحدد وعلمه الحد صد كأهو

طاهر للعلم بالسع فلستأمل وف شرح مر قال التراكر فعة والكتاب الالم الحديظهر جوار سعملان ما

اللوز في فسر الاعلى فبل

الاسماركة عراماتس

العقاد الاسفل لانهما كول

كاه (وفي قول عمر) سعه في الاعلى (انكان رطبا) لجفظمه رطو بتهفهومن

وفارق صحف عنصب المتكرف على ماة _، وأيضه فقسره

ومن مُلوتلف به انفسخ العقد كاتفرو (ولو بسع قبل) أو بعديدة (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حي هلك فا ولى بكونه من صمان المشترى) عمالم يشرط قطعدا تقريطه ومن ثم قطع بعضهم بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه (٤٦٩) من ضمان الباشع قال الانوى لاد جه لهاذا أخر المسترى عنادا الى توك السيق المستحق وان وم بنده أي العطش ولو بعيد القبض مع امكان السي تخبرات وتري وان فلنا (ولو بسع غر) أو زرع بعد الجانعةمن صماله لاستناد أه سال تول السق المستعق اه (قوله ومن م) أي من أجل أن المستسدالي بدؤ الصلاح وهوممايندر السابق على القبض كالسابق علم على لا لو تلف) أى كالا أو بعضاد (قوله الفسط العسفد) أى في السكل أو ا اختلاطه أولتساوي فيه البعض (قَوْلِهُ لُوتَامْدِهِ) أَيْ بَرْكَ اجَائِعَ السِّي أَهِ رَسْدِي (قَوْلِهُ كَتَّقْرُرُ) أَي قُولُهُ أمااذاعرضا لخ الامران أويجهل سلاصح قول المن (ولو وسع) عي عوثم و (عوله حي هلك) أي عام مهامة قال سم أي بعد النخلية اله وقال عش شهرط القطع والابقاء ومع أىولافرق بن كَوْمَه فبل الفل ، أو بعده اله أى كم يفيد التعليل الآنى (قوله ونطع بعض الم) كذا الالحلاق أونمها إنفلت فيالهماية وقال الرشيدي هو مرا بابع في هذا المتحفنولكن الذي في قوت الاذرى ما صبه ولاوحه العلاف تلاحق مواحتلاط حادثه اذاطالبه البائع بالقطع وأخرعنا داولا سمااذا ألزمه الحاكمية انتهسي اه (قوله قال الافرى الخ)حرفوله الوحود)عثلا بميران وقطع بعض الم وصميراه واحد اله (قوله بعد مدوالصلاح) عيوا مافيله فقد مرأنه لا صحالا بشرط العطم (كنن وفناء)و طيم (لم مطلقًا (قوله بندراختلاطه) أي الغالب قد عدم الاخسلاط قول المن (بغلب تلاحقه) أي يقينا أخذامن صرالاأن سنر المسترى) قوله قبل أو يجهل الح عش وفي هذا الانســـذ الطرطاهر بل المأخوذمنه الضَّالا الــــة (قوله كنين عير أحدالعا ودين ويوافقه وقناء وبطج) هدده أماله للمرووشله للزرع سع البرسم وتعوه فلا يصم الابشرط القطع لانه مايغاب لآخر (قطع نمره) أوزره فيها لتلاحق بريادة موله واختباءا لمستع بغيره وطركق شرائه للرى أن يشسترى شرط القلع ثم يستأحر ءنسد خوف الاختسلاط الارض مدة رأتي فه ادعيموفي هذه تدكمون الربة للمشديري أماان اشتراه بشرط القطع وأخربالتراحي أو إ بمح البيع حيتندار وال دونه فالزيادة للبائع حتى السدال فان الغ البرسيرالي للا يفاف فهاد بادة واختلاط صقير عدمطاها وبشرط لمسدور فأنالم ينفق فطع لقصع والابقاء حتى يساوف الربي أونحوداه عش وله المتر (لم يصح) أى لانتفاء القدر على التسليم مهاية حسني اختاط فسكإفي فوق وشرح المنهم (قوله عند خوف الخ) منعلق بالقعاء (قوله قان الم يتفق اعام) عن اعام العاب للاحقد أو ولوحصل الاختلاط فهما النسلامة بالقراص أودونه (قولة في كافي قوله الم) أي في كمه كالم كم آلمذ كورفي أوله الم قول المنز (ولو بندر) في الاختلاط أو حصل الاختلامُ) أَى مَبِلِ الْتَعَلِيمَ أَو بعده لِكُن يَغَمَّوالمُهُ مَرى قِبلِ الْتَعَلَيمُ كَيْعَهِمِ بالاباق وَبلها لابع . دها فبما بتساوى فبعالامران لانتهاءالامربها الد ابعاب (قوله بالطريق الآتي)أي آنفاني اسواده (قولِدني عض كتبه)وهوسرح ا وحهل فمالحال فالاطهر الوسيط اله مسيدعر (قول:ومنه)أىمن التعلم ل(قول: السابق)أى في آبالعبوب اله كردى(قوله أبه لايمفسد السع)ليقاء ويتونف الخ) •طد على التراخي (قول، فقر المم) الى قوله أمرى النهامة الاقوله ور ≆مالسسبكرو بحرى عسين المستع وسلمه تمكن رقولهم به واغتفر فالجهالة بالموهوب العاحة كفل اظهره في المسلاط حام البرحين عش وسدية ر بالطريق آلا تىفزعــم و عيرى (قولدو علامه) أى على المشرى بسس الاءر اض ها عرض عندا المشرى اهكر دى والدا على من المقابل تعسدره ممنوعوان يرصفة فليسر له الرجوع في اه (قوله أسا) أي كالهد (قوله هنا) أي في مسئلة الاحتلاط واداله اله كافي معيد الصف في بعض كتبه الاعراض، السنابل أه (قولة علاف من العلى) أي لو أعرض الناتع عن النعل التي لا مخلف السع وأطال جمع ستأخر ون فى مُعَلَّمُهَاالسَّمْرِي اهْ كردي(قولَه لتوقع=ودهاالج) حاصلة أناالاختلامً هنائـا كانمانعامن توقع عوده أله المسدهب (بل يخسع مسالى بدالبا تعضعف معما للنفز البالاعرض وآن النعل لما توقع ودهاحسالي بدالباتع لم تزل المكتعنه المشترى) اذاوفع الانعتلاط عمردالاعراضاه سدعر (قوله الدائع) عدادة الهامة الحالشترى قال عض عدادة علاماتع وتصور عما و النفلية لأنه كعب اذان عت الدابقه عوله بنعل ذهب وفضة ودفي الشارح مرع اذا اعلهاالم فري بنعل فيرهما مردها عب حسدت فبل التسلم ومنه قد م فلا مخالفة اه (قوله وان طالبًا د.) أي مد الآمر اض من النعل اه كردي قول المر (مقط خياره وخدد اعمد مادل علم وينبغى أنمشل ذلا مألووقع الفسيروان المحتمعانيسة مأخاره رعامه المقاء العقد سياوقدر عكشسرون كلام الرافع الهندارعس الاصحابانه عسيرال نع أولا اه عش (قوله المسدة) أى من جهة البريم على المشترى اه عش (قوله كونفوريا ولايتوقف السابق على المأنة والاختلاط صادفاتها أفقة لعدم الرغبة ومسيئتك وفال تاجرون على المراخى ويتوقف على المفاسح والمقام الفراع لاتعب (فان سعم) ، منها لمبراله البائع عاسدت مبه أوأعراض و علله أبضاها علائدين الفعل كنونع ودد البائع وان ملسا المذم استط

خياده في الاصم) لر والباغدور ولا والسنعنالانهافي صبن عقدوفي مقابلة علم فسعنونسية كالرمد كاسله والروصة

فبالقبضه اه عش أىخلافا النفخة (قواله ولم يسقط الم) فلو كانت من ضمان الما تولا " مقط صلى الله علىموسلم الديون التي لحقته من ثمن الثمار التالقة أهكر دي (غولهمن نمها) عالثمر فكان الاولى النذكير أ (قُولِهِ فَرِهِ) أَي سلم (قولِه وضع الحواء)أي عن المشرى جمع ما عنوهي العاهة والآفة كالربح والنَّمْ والاغربة كي يوضع عُمَ مَنَاهُ الْجَواعُ اللَّهُ بِعَبِرِي (قَوْلَهُ مِنَ الدَّلَانِ) أَيْ خبري سلم المبارين ا آنفا (قوله أمااذا الم) محمّرٌ ووله من فبرترك سق واجساء وأمالوعرض التعب من ذلك فساني في المن اه رُــُـدَى(قَمْلُهُ الوَّاحِبَءُلُمُ) ئى مدالتخلية كِلْهُومِير بِمِالْكَلَامُ اهْــم أَيْوَتَقْدُمُ مَانِيه (قَوْلُهُ فَهُوْ ولم سسةطمالحقمن تأنها مرضانه) أي ف فسخ العقد اه سم أي كلساني فوله حتى تلف مذلك الفسخ العقد عا سالمن الآتي غده أنه أمر يوضع الجوائم اه رشدي (قوله ضمنه مرما) عاد فري وهوواضع مسامر من عدم وحوب السق على البائع وفياد مان مثل ذلك مالو بأعهالغيرمالك الشعرة - عنظ العدم وحوب السفى علماه عش (قوله كالوكان الم) أي اما محمول على الاولى أوعلى ماقيسل القبض جعما بن و وقد تلف معد التخلية والرادأن كومه من ضمان المشترى لاخلاف فيم منذ آه عش قوله أو بعد أوان الدليلين أمااذا برض المهلك ألم المع عطف على يحوسر فغ (قوله رمن الم) هذا القيسدا عايجنا بالسماذانسأ الملك من وك السبي أمااذا المريكن كذاك فلاحاجة الملاتقدم أن السع عد قبضمن ضمان المشرى اه عش (قوله أما ما ملها الخ) من توك البائد ع الدري المحتمرة وليالمن عدها أي أما المهلث الذي عرض قبل التعلمة فين الخ (قوله فن صمان البائع) أي فيه فسخ الواجب علمية فهو من ص نه ولو كالنمشترى الثمر العقد نلفه وكان بنبغي فذكره لنظهر معي قوله عقبه فان تلف المواعلة بقط من النساخ أه رسدي وقد م يقال ان في صير الشارح احتما كار قوله فن عمان البائع) ظاهر وان كان الناف والتعب بعرك السق ال مالك الشعرض نمخماكا شرط فعه اله عش (قوله الفسوف فعله) أي ويخير المشترى والباقيان كان الناف قبل القبض اله لو كان الهلك يحوسرقة أو ا عش وياتى فى الشرح وعن شرح آلوبار والمهيج ما يصرح بان قوله قبل القبض ليس بقيد (قوله فاوتع ب بعدأوان الحداديرم بعد [الثمرالخ)الفاهر أنه لا يشترط في النعب هناعر وضما ينقصه عن فمتموف البسع ل المرادية مآيشهل عدم ا التأخسر فبمتضعاأماما غَوْمُونُوعُهُ المر أنه يعب على والسقى فدرما ينميم و يقيمه ن الناف اه عش (قوله فاوتعب المرال) قال قبلها فنضم ان الديع فأن 📗 في الودض فان آ ل أي النعيس الى التلف وهوأى المشسيرى عالم أي به ولم يقسم فعل بغرم له الباشع أي البدل | تلف البعض انفسع وسه العدوانه أملاأى لنقصر المشترى بترا الفسم مع القدودوجهان قال في شرحه الاوحه الثاني وإسطالا سندلال فقط (فساوتعب) الثمسر اله اه سم وتوله الاوحدالم اعتمده الهامة والمغنى وقال السدعر ولعل محل الملاف في عرمقد ارالارش أما البسع منفزدامن فيرمالك 📗 مقدار وفيستحقه المذهري قطعا فليتأمل اللهم الاان يقال المشتري مقصر بترك الفسيروا خال ماذكر فلاأرش الشعدو (مترك المائدم [[له أيضا اه (قوله منفردا لخ) فيماشارة الى عدم الخيار اذاب عمع الشجر أومن مالما الشجر أي لعدم ا السقى) الواحب عليه مأن وحوب السق من نشذه لي البائع أه سم (قوله ماستي المن) الوصول وانعة على الما عبارة الله اله والمغنى كانساسى منعاقا والااهاب هذا كلمعالم يتعذرالسق فان تعدر بأن غارب العين أوا نقطاع النهر فلاحدادله كاصر حبه أنوعلى يخسلاف مااذافقد (فله) الطَّمْرَىولايكافُ فَيْ هَذَهُ الْمَالُهُ تَكَلِيفُمُاءَآخُرَكُمُمُوفَضَّيَةُ مِنْ الْمُرْمِلُونِ بِني فَالسلسلة أه قال أى المشترى (الخمار) عش قوله تكلفساءآخرطاهر،وانتربحــدا اه قولاللــن (فلهالحبار) أيخورا اه عش| لان النعب الحادث مرك (قوله كالسابق على القبض) يفيدأن الكلام في ابعد التخلية اله سمع اوة العباب م شرحه الشارح البائع مألزمه كالسابق على وفي شرح المنهج نحوهاوان تلف المروبعطش انفسح البيه مالفاأى قبل التخلية وبعدهالاساء النلف تقدم مافده (قوله الواجب علمه) عي معد التخلية كاهو صريح هذا الكلام وفوله فهومن ضماله أي في فسخ السع (قوله والعسالير) قال في الروض قان آل أى التعب الى النف دهوا ي الشيرى عالم أى مورّل

مستوفهل يعرمه الدائع أى البدل لعدوانه أملاأى لتقصير المشترى برك الفسيم م القدر وجهان قال

ف شرحه الاوحمه الثاني وسط الاستدلال له وعبارة العباب فان أفضى أى النعب الى تلفه فان لم يعلمه أي ا

بالانشاء الىاللعب المسترى حتى تلف الغسخ عالسيع وان عساره وإليفسخ فني غرم البائع له وجهات اله (قوله سفردا الح) في ماشار الي عدم المباراذ السعم الشعر أوس مالنا الدعر أي لعدم وحوب السبق

حُبِيَدُ عَلَى الدائع (قوله مخلاف اذابقد) أي فلا نعب بران السوق (قوله كالسابق على العبض)

وأصلهاتخ مراات ترىأولا

صدق اشترى اذاله بعدها

مراده الانفساخ في المان فسع الحاكم وهو الافول فليواجع (قولة علاقه و مامر) أقول في معث اذاليا ومامر أيضا المشترى على المسعول العرملي العدت الهسم (قوله فكانت حي السنابل الدائع) اعتده

الشهابالرملي اه سم واعتد الهالة أيف (تهاله وهذاهو اغتار) كالأصر عهد كانام الاسام وتبر وقال في شرح الارشادوة لي الحرا، تقد غرق بأن القصودة هو القطاء الاغيره فوجب حقا حوزة فالمشترى يخلافه هنافان الزرع مقصود كسالله فالكن علهاللبا عودرته انتهى أهسم (قوله من النبز) الى قوله و رعم في النهامة لاقرله وتومانة قوله (توله-م.ت) أي المحافلة تعني العقدوكذا صبر العلقية و (قوله محافلة) أي

تبعاللمتولى قاللانز بادة الزرعز بادة

ورلاسغة فكالتحق

استابل للبائع مخازف

مالوثم طالقاء فأنالز بادة

للمشتري لانه مان السكاراه

وهو وحسمدركالكن

الدى يصرحه كاذم الامام

وغبروان الربادة المشتري

في شرط القطاع أنضا

ويو مد و السيخسين ان

القطن الذي لا .. ق أ كثر

من منه کار رعفادا ماعه

فيسل خروجالجوزقأو

بعده وفعل تكامل القطن

وحب ثبرط القطع ثمان لم

يقطع حنيخرج آلجوزق

فهوللمشترى لحدوثه على

من مقال الاذرعي وهدا

هر الختار والدارع فسه

طاهر النص (ولايستع بيسع

الحاطة في ماسلها إصافة)

ما النان (وهو الحاقلة)

من لحقــل فقع فسكون

حمرحف الساحة

التي تزرع متستحافساله

لتعلقها رع في حقل (ولا)

. و (الرطب على النخول

بنمر وهو المزابنة) من

الزين وهوالدف عست

بذلك لسائها وإرالتغمن

اوحب التدافع والتحاصم

وذاك الهاصلي المعلم

عدا اللفظ فضمت استخدا موكذاً الامرفي أغاير الاتن (قوله وذلك) أي دم صحالها لل والزارة (قوله ا و واه) أى النمسي عن داله (والدفساد هما) أى الماقلة والزائنة (قوله من الربا) أى له دم العلم بالمماثلة فهما اله مغني (قوله: الإولى)أي المحاقلة (تجاله زرعانيير روي)أي فيسل طهو را لحب أله نهاية

وأسني قال سم قوله قبل فهو رالحب قديقال لالطحالى هذا القد هدتف دالزر عكونه غير ريوياذ لاف ق مسلف من ما قبل مهو والحدوم العدد الاأن مر مد مالر وعما ميم ويكونه فير و يوى أنه حشيش فسيريا كواكحنبس رعالم فسناذ يتحمال سدالا حترار الوطهر حسمانة متنع سنسدعه أه ومقتضي هذا أن القدر المذكورمو حودني معص تسمأ الشرح ايضا (عَمَالهُ عَبِر ربوي) بأنام بو كل أحضر عاد: كالنموم الا اه عش (قوله وتقابصا) راحم المعطوف قط (قيله الألار ما) أي في الصورتين وهوفي الاول ظاهر وفي التالينلوجودال قاص اهميمن (قوله اذلار با) يُؤخذ من ذلك أنه اذا كان رنوبًا

كان اعتدا كاه كاخلية استنع بعمصيد ومعرم الزوكشي اعتمامة (قوله لتسعيمهما) عي افادة التسمية (قوله وتومُّنة) عطف ل قوله لشميتهم الكندلا يظهر بالنسبة الى الحالَّة، قولة وهـ ي ما يفرد الح)لعـ ل المرادلغية وقوله في الزوه بيع الرطب الجالعل الرادشرعا سم على منهيج أى وذلك لان قوله جمد عرية سمعه انبائه بفرنه (قبل يخلافه و حامر) أفول في عضا دانيد في مرأيت المشترى على الميدع والبائع على الحدث فالمتدمل (قَعْلُه فَكَانَتْ حَقَّ السَّمَامِلُ لللهُ ثُمُ) اعْتَمَده سَخَمَّا لشَّهَابِ الرملي واعلم أمم فالوااتُ من أواد شراءز وعا ونحو مول مدوص للحمل عد عاقل يقدأن يشتريه بشرط القطع ثم يستاح الارض وحدثلا فقضة كون الزيادة للبائع أتعلوا مردمدي زادوط المتنع الري أخير رضآل العولان الزيادة له وهي غير متميز، فالاخلص له ان يت تربه رئيم طالفلوغ يستأ حرالارض (عماله قال الدرعي وهذا هو الختار

الح) قالفي شرع الارشاد وعلى الاول فقيد يغرف بآن القصود ثم عوالقطن لاغير فوجب جعسل جو رته إ للمشترى يخالافه هنافان الزرع مقصود كسنا المهفامكن جعالها للبائع دونه التهدى واعترأته صرحي الروضة بالهاد الشتري أصل يحور طبع بشرط القطع فلريقطع حتج أثمر كاستالتمر فالمستترى ولايحني أت المفهومين أ كالإمهم أنه لواشتري تبعمو أيشرط القطع فليقطع حتى أثم تكانت الثمرة للمشترى فأمآم سله الروضة المذكورة لدمكن أربحرى الفرق للذكورفها أذأصول نحوالبطيم شبهة ماصول القطن الذكوروأما مدالة الشعرة الذكور فقد تشكل على الفرق فلمتأمل الاأن عاب أن من شان الشعر أن يقصد لثمرته والزرعان يقدد خيعه (عوله من صهورالحب) قديقاللا عاجة الى هذا القيد بعد تقييد الزرع بكونه

بهر وتوى الالفرق حدالة بدماقيل ظهورا لحسورا بعد الاأن يكون أزاد باز وعداحه موق وأواديكونه ومل عنهمار وادالشعنان هوغير ربوي أنه حشش برماكول كمشش ررعالبر فمئنذ يتعمال فسيدلأ حمراز مبالوطهر حبهاله ووسرافي واله عادكر عتبع منتذ يحبعولهذا هرق الروض هوله أوباع رعاقبل ظهو والحبأى يحبب الان الحشيش غسير ر بوي اه قال شرحهو وخدمنه أنهاذا كان بو ياكان اعتداكاه كالحليلة تنبع بعمصيت و به خرم الزركشي اه وظاهرامتناع به عالحلبتوانام نظهر مهابحهاوهذا يقتضي انتحميشهامع مهاجنس واحدوالالصم السيعبشرط أتنقابض (تولدوتة بضا) راجع لقوله أوبراالخادون مافيله أذلار بافيه

صافيا بشعير وتقايف في المحلس بالزائلار باوصرح جوذن لشب بتهد عباذكر والانفذع لميا بسامرق لربا وتوطئت توله (و مرحص في سع (العرابا) جمع مه وهي مايه دال كل لعرزها عن حكم الى البستان

تح برا اشترى أولا المز) وهوالاصعراء تهاية (قوله على أن الحدار الدائم أولا) أي فان سعير بحق فر العقد حتى تيحو زآه البادرة مالغسم والافسم اله نهماية (قولة الاستفناءعنه) أى الحباروكذا ضميرالمه ﴿ قَوْلُهُ وَحِبْدُ الحُمْ ۖ عَصَالَى أ فان بادرالها تعوسميم سقط الهُ (قَبَلُهُ وَيَحْرِي مَاذَكُم) أَي القولان أَهُ مَرَاية أَي وأَصِهِما وَمَالاً فَمَا عَرِ عَبْرا سَعْري ل كان ذلك خماره قال في الطاب وهو فهل العلاة ويص ودوالدان كان بعدها اله عش (قول في شراء رع) أي كرز من الف اله م يه وه م مخيالف لنص الشافسعي البرسير الاخضر عش (قوله- في طال) وتعذر التم يراه نهارة (قولة ونعوطهام) علف على زرع مارة والاصحاب عسلى ان الخداز الروض وشرحه وعرى هدذا الحكوف بعالحنطة وتعوه المزالا بان ومتماثل الاحراء حيث عاط البائع أؤلاور عداستى عطة البائع الح اه واللي يتهل تحوا أبطح فقضته أفالا الفساخ بالحسلاطه وطم البائع وفولسر وغير ويوحه بان الحار الروض عنطة البائم غرج الاختسلاط عطة الاحتى قبل القبض أوبعد وينبغي أنحكمه أنه يغير اصا مناف لوضع العقد عيث قبل القبض لافتم العده وأنه يصعر مشتركاسه ومن الاحنى وان الدلهما اله مم (عمله عمالا يرعمه) امكن الاستفناءءنه لمنصر بدل من قوله عنله أومفع ولمطال لاخاط أى اختلاطا عدث لا يتمرع مد (ترياد قبل القبض) طرف لاخاط الديه ووحت مشاورة أى مابعده فلاانفساخ و بدوم النارع بنهماالى الصلم اله عش (عُوله عنله) أى اختاط عنله قبل القبض المائع أولالعله يسمع اه عش (تعله أمالو وقع الح) محفر زوله السابق اذا وقع الاحتلاط قبل التفلية و (تقوله بعد التفلية) وكذالو فأستمر العمقدو يحرىما وقع الاختلاط قبسل التحالموا عاز المشترى البسع فان اتفقاعل شيئونداك وان تنازعاصد ف ذوالمدره وهنا ذكر فيشراء رعبشرط البُّرْمُ مُرأيت سم على منهج ذكر ذلك نقلاعن مر اهاعش وفي سم والسدعر بعد مثل ذلك ما الصمم القطع ولميقطع حتى طال رأيت الروض وشرحه صرحابدال اه توله عندخوف أو وتوع الحراصوابه عندخوف الاختلاط وفي ونتحوطهام أومالعالحناط وقوع الاختلاط (قوله، مر) أي من و- وبالاشتراط فيما مغلب اختلاطه ومن أيه لو وقع الاختلاط قبل عشله عالاينميز عندفيل التخالية عبرالمشرى الم يسمح له البائع احدث و بعدها فلاخ ارالز (قوله فسم العقد) كذاف الروض القبض يخلاف يحوثوب أو وفي شرح مر الاوجهأنه يجرى هناماتقدم اه وظاهرهذا أن آغيرهنا الشيرى أيضالاأن يسمح شاة عثله فان العقدية فسخ البائوبقرته اه سم وقصة قول الشارح ماتى فيتعين المأن مراده بالفحوه فنا الانفساخ ويحتمل أن فسملانه متقوم فسلامثل له اؤخسدندله أدلووقع أى فالغالب عدم اختلاطه (قهله وعرى ماذكر في شراء ورعالخ) في الروض وشرحه ولواسترى حرقمن الرطبة شرط القط مفلات وتعدرالتميز فكاختلاط الشرف ماذكر اه (قوله وتحوطعام أوماثع الاختسلاط بعدا أتخلمة فلأ اختاما عنله عمالا يتمترعنه الح) وعبارة الروض وشرحه وبحرى هــذا الحمكرة بدع الحنطة ونحوها ن الفساخ أيضاولا خاريل المثلبار ومتماثل الاجزاء حبن يخلط بحطة البائع الخزاه والثلي يشمل نحوا البطيخ فقضيته الهلانفساخ ان الفقاعلي أبي فذال والا

♦ فى قسدر-ق الا خرولو مثلية كإسسيانى في السلم ما يقتضي الم امثلية كالمهناء لي ذلك فروة ولشر - الروض بحنطة البر تع يخرج اشترى شيره علمه اغرالبائع الاختسلاط عنطة الاحسى قسل القمس أو بعدد وولم معرض لحمدو بنبغي أن حكمه أنه فتروحا فسفى وجوب مرط القطع قسل القبض لافه ما بعد دونه يصديره شركا بدنه و من الاحدى وان البدلهم الالحدهمالكن اذاحصل عسد خوف أو وفوع النشاح وسل وفف الى الصلح أو يحرى فيه ماسيذ كره فيمالوا سرى شعرة تلهاء رالبائع أوكيف الحال الاختلاط مامر أعران تشاحا فراجعه (عوله بلان الفقاعلي شيالي) منبغي أن يجرى شل ذلك فيما اذاوقع الاخد لاط قبل التعليمة ولم هناف حزالع عدولو حده يسمع البائع وان أحاد السنرى غرا أيته في شرح الروض صرح عا يفدد ذلك حث قال مع المرفان واضا بأن السدالبانع على غرته سدالاختلاط ولوقبل التخليفلا كافيد الاصل عبابعدها على فدرمن الأمن فذاك والافالقول أولحاحب والمشترىءلي ماحسدت الدبهينه في حق الأ المرود العلية البائع أوالمشد برى أوكهما فيه أوجه ثلاثة وقصة كالم فتعارضتا ولامرج فلم لرافعي ترجيم الثاني المخ الدي الذي الذي الذي المنافق أسسلتنا عني فسماقيل التخاسة ان تكون السد البائع بصدق أحدهما في قدر قوله اذال مبعدهاله) قال في الروض في مسائلة الطعام الذي رأ والشارح الاان أودعها عاشستري حمق الاسخرهنافتعين انفسآخ العقد

لحَمَاة أي بعسد القيض مُ احتاطت فالبدل أي البدائع أي فالقول فواد يمنه (قول فسم العقد) كذافي الروص وفي شرح مر الاوجه أن عرى هنام القدم أه وضاهرهد أن المفير هنا التسيري أيضا الاان

باخد الاطه ببطيخ الباتع وذلك فضدة ولاالشارح وبطيع بالسدمل تحوالبطعة الواحد ان فلنااتها

أ ووحمه فسادهما مافهما . ن الر مامع عدم الرقع به في الأولى و أن تملو باعز رعا المروى عراووا

ويحت غير واحدان المامل لوترك ماعك حتى فسدت لا يحرصهن وأبور وعنام سمالوا ختلفا أشاعا لدة في اتبان العامل بمالزم فان بني من وَعَمَالِهَاماً عَلَى هُ أَرِّهُ صَدَى السَّلُو أَزْمُ (١١٨) العامل بالعمل لان الاصل عدم، و عَكَمَا فان الدينة وان لم يبق عي ولا أَعَلَى هُ اركه صَدَى

العامل لتعمردوي المالك الفسخها والاصل عدمه (والمسافة لأرمه)من الحاندين قمل العمل راعده لانتمالها في إعمان بأفسة ععالهافاشهت الاحارة دون القراض فه المزمدة المام الاعمال وانتلفت الثمسرة كلهاما أو فونعو غصبكا به لمزم عامه لالقسواض الناضاض مع عدمالو بح (فاوهم بالعامل) أو مُرض أوحبس (قبال الغراغمن العمل) ولوقيل الشررعدة (وأعدالمالك متبرعا) بالعمل أوعوله عناأهامل (بقي استحقاق العامــل) لمـاشرطُ له كَالُو تبرع أحسى دال والترع عنمعحضو روكدلك وبحث لسبكى انه لوعل في مال نفسه لا ترعاد، وأو عمل الاحتبى عن المالمالا العامل لم يُستحق العامسل شسأ كأباءلة وهوماهر ولانفاسر لحوار تلك ولزوم هذه فان فلت عكن الفرق لان الاعمال صارت كالدس علمه مكاروله من استعار الحاكم عندونيره مماماتي فالعمل فرحصة كقضاء دينه وهويقع عنهوانلم يقصدونوعت تذفلت منو علان قصد المالك صرف له عن حهذالعامل

؛ (فول حنى ماسبق) هكذا بالنسم الني بالديد ولعله ف الى ماسبق

أضاهر والثانى لايتىءني تقول بان العامل تلث حصته بالظهوار أه (قهاله وبحث نمير واحدالج) والوافق أ هذاما تقدم عن السبك في الفصل فيهل ولو كان بير النحل بياض اله سم (فوله وأبو زرعـــة آخ) عماف ا على غير واحد (قوله دن بي اف) هذا التفسيل لايفاهر بالسبة لاستمقاق العامل مسع حصنه على السعيع أن العامل شريل إن الوافق لا استحدًا ق العامل حصة وان توك العمل والنفصل بين تسديق المالك أو العامل لأأثرك من الهسير (قوله صدق السالك) قد بقتض هذا تصديقه بالنسبة ليامني من الدة- في ينقص من حصيته بقدره كرسبق قريبا اله سم (قولدولا أمكن نداركه) الاخصر الانسب عكن نداركه رقوله لنضمن دعوى البالغانك) بدل على أن ترك الأعمال في المدة بوسسا الفساخ الساقاة فالفارم قدمتسه [فريبا اله مم عُوف ف ولورا العامل الح (قوله من الحالين) الى فوله و عد السبكي في الهابة وكذاف الغني الأفواه في لزمه لي المرزق له دون القراص الاتبقياء اله عدالعمل شه لو كله اله معنى (عُولُهُ كَالِمُومَاخُ) تَعْلَى تَعْلَمُ وَلَالْمُنْ (ولوهر بِالعامــل)والهرباليس،تقدكم أشرا المالشارح حرر ا يَقُولُهُ وَالنَّبِرَعَ عَسَمُ مُعَصُّونَ كَذَلَكَ الْهُ رَسْدَى أَى وَبِقُولُهُ وَلِوامَنَ مَا لِمُ (قُولُهُ أُومُرُ أَلَا يُعَرِّ أَ هـ يرذلك اه مغنى فول المتزاروأ تعالمـالك)و لاتمـام السريقـــ دفاوتيرع، متعدم العمل كان كذلك إ اه نهاية زادالغني والمالك أيشالس بقير فلوفعله أجنبي سعرعاعن العامل فكذلك آه وأشار الشارح الى الاول بقوله ولوق شر وعفيه والى الشاء يتوله كلو تعرع أجنى الخ (أولد كلو تعرع أجنى بذلك) سواءأجهــله المــالك أمعله أي تبرع الاجنبي مرلا يلزمه أي السالك اجابة الاجنتي المنطوع معني ومهاية قال عِشْ الْطَاهْرِهُ وَلُوا مُسِنَاعًا فَاوْ سِنْفِي خَلَافَهُ أَخَذَا كُمَانَاتَي فِي الوَارْتُ اذَا اظاهرِ عَدم الفرق ولانه لاضروفيه على الـالادة ، فع للعـ مل فاشـ معالواستا حرمن يعمل عنه اله (قوله ذلك) أي بالأعـام وكذا بالجيـع ا كامر (قولة والنبرع) أي تبرع المالك أوا حنى (عنه) ي العامل و (قوله كذلك) أي كالتبرع بعد أ مريه (تَولَه انه الح) أي السالف (قوله لا تعرع اعنه) يشمل الإطلاق (قوله وهوطاه مر) وفا فالشرح الرون ا وخلافالأنهاية وآغنى ولسمءبارته آتجه الجمعقاة أوليس هذا كالجعالة لانه مقدلازم مخلافها أمر وأيضا أ الاستمقاق هوالوافق المتدمد قريبامن أن التعج أنه شريلاوأنه لوترك الاعمال جمعهااستحق اهرأ قوله إوارتك أي حدله (رز وم هده) أي السرقة (قوله تكن الفرق) أي، بالساقة والحعالة فيما اذاعم الاحدى عن المالدرقة لدعامه كي العامل قولدعم أيءن لعامل عله (تولدونيم عطاعة استحاراك (قوله والعمل حصاء) عي على الاجنبي مالزم العمل من أعد ل السافا (قوله لان قصده الخ) أى الاحتى أى وكذا السالف عند عدم قصد والعامل ينصرف وله الى فسد (أوله صرف له ا -) علامل حمران (قبله: ١٠٠) كالدان (قبله مرع حد) لي توله على مار حمل العبي الأثوله وليكن اليالمنزوالي ا أغول المتنان أراد لرجو عِلى النهاية الافوله وان قل فول المستن (من يتمه) أى ولوالمالة، كمان، (قوله ا | والهرب) عطف على السافة و (قوله وتعذر الخ) علف على ثبوت الخراقه له لانه وجب) أى الانمام (عليه) | (قوله وبحث غبر واحدان العامل الخ) و توافق هذا ما تقدم عن السبكر فسالوثرانا الفلاح السقي مع صمة ا النعاملة حتى فسدالزوع (قوله فان بق من أعماله النه) هذا النفص للايفله ريالسبة (ستعة في العامل جميع إ حصنوان وله العمل وانتفصل من أصدق المالك أوالماء للاأثوله مر (عوله صدق المدلك) قديقة ضي [هذا تصديقه بالنسبة المضيمين المداحق ينقص من حصنه بقدره ، حتى ماستي تربيها (قوله لنضمن | (دعرى البالك الفساخية) هذا مل على أن توك الاعمال في المدا يوحب الفساخ المساقا، فالطرر أورماسه وريبا(قوله لم ستحق العامل شب كالجعالة) المتجه الحققاق وأبس هذا كالجعالة زنه : قدلازم يخلافها فهو كالاداء الرائن مقصد اشرع عدم (والا) شرع حدية مورفع الامرالعاكم وابكن له صامن فيمال مدن أعل

المسافاة وكان والماعك والمتأهر الما والمسام المعمن مهم علم والمسافاة والهرب الاوتعارات اراعاده الاهواجب علمه

أى لعامل (فناب) والحاكم عنه فدم عنه ولعامل في الاتمام (قهله ولوامننع) أي العامل من العمل ولوة ل الشروعف (قوله ف كذلك) أي كالهرب فيستأموا لحاكم على من يعمل (قوله من ماله الح)أي ولوء ارا اله معنى قولة ولوس صبعاك عبارة المعي وشرح الروض والغرر والامكناه ملفات كا بعديدة الصلاح باع تصب العامل كله أو بعضه محسب الحاجة واستأجر مثمنه وان كان قبل مدة الصلاح سواء أطهرت النمرأ مإلا افترض عليد من المالك أوأجنبي أوبيث المدل أن لم يحدمن يعمل ماح أمؤجلة مسدة ادرال التي ولتعذر بدع صدوحد العاحة ليشرط قطعه وتعذره في الشائع واستأحر عااقترضه ويقضه العامل بعسدة والدائعة أويقضه مالخا كمرمين لصيدمن الثمي وبعديد والصلاح فأن وحدم يتم العمل بذلك المنغني والانتراض وحصل الغرض ولواستأحرا خاكم البالك وأذنيله في الامفاق فأنفق ليرجع وجمع كلوا قبرض منه اه (قوله اذا كان) أي يحو هرب العامل أراستنجارا الماكم (قوله ومن مرضى ماحرة الح) لعله، عبل ف=! قوله من ماله الخ (قوله ذلك) أي الاستنجار (قوله افترض عليه الخ)وفولهم استقرض واكترى عنه يفهم أنه ليس له أن ساقي منه وهو كذلك معنى وأسنى أه منم وعش (أوله أوس غيره) | آى من أحنى و رئت المال واستاح عمالة ترضه عنى وأسنى (قوله دن تعذرا تقراضه لخ) ليس بقيد كممر عن المغر والروض والماقيديه لتعين على المالك بنفسه حمائلذ (قوله على المالك بنفس) أي روج عما احرة ال اه عش (قهله نعلماذكر) أىالاستخار سم ورشيدى(غولدباذن الحاكم)والاولدر-وعملكل من على المالاً وتعلى ماذكر الموافق مامر عن المغنى وأنر وض وأخذا مماياتي في شرح فله شهوه على الانفراف ا أراة الرحوع (تولد على الرحمان الرفعة الم)عدارة النهاية كمر عما ب الرفعة وقيد السبكي الم اله قال عِش قوله وَهُ وَالسِكُوا لِمُعتَدِ اللهِ ليكن عبارة انتهائه وشرح الروض والمعنى والغرر كالمرت فن ال نى تو جيم الطار في فالراجع (قوله هذا كه) أى الاستخار على العامل بصور (عَوْله ليس له) أى العامل أ المساق على عنه (تَعِلْهُ أَنْ يَسْتَنُبُ) أَي يساقى كاء بربه في شرح وأشغرا كهما أيه عَمْ رَوْ الْر وض فان كانتَ | المسافاته إعسموءآمل نمير انفسطت بقركه العمل تهت اه أي فيصع الاستعان بالغيرف السافاعلي العين كالذمة (قرايوانه لا سيستأ حراخ) خبرة وله فقندسة الخزاقة لهمطلقاً) أي وحد للعامس ل أل أولا تعذر ال الانتراض أولاوة ل عبش أىسواء تعذر عله أملاكان العامل البالك ملاقدون له أحرة أملا اله (قوله | وقال لسكرالخ عبارة شروح المهب والمحقوالروض نعران كأن اساقاة على العسين فالذي حرميه صاحب المعنزالين وآلشائي واستظهره غيرهما أنهلانكثري علىه أنكن المالك من الفسخ اه زادالمغيي وهذا الم هو الظاهر اه (تمالدواناشائي)بُكسرالنونُوالمداسب السيم النشاء برماوي آه بحبري (تولد بن ا الفسووالصر)هذا الماتفه والثمرة كماتى الهكردي وفسا الفارلان مالى فيما ذا كانت السافاة على الدر توالكيدم هناف الذاكات على العدن غرر أيت ماياني آنفاعن مم العد عبني اطلاق التخديرهما (قوله بين الغ حاواصر)واذا فسع بعد مهور النمر فلا يبعسدا انحد في العامل لحية ماعل بناء على أنه أبر المذوالقياس أن يستحق أحوةا أثل لان قضية الغسط تراد العوض ومرحبع لبدل عمله وهوأحرة الثل رفاقا الله مَا وَدَدُ بِهَا مُدَوَّهِ لِهِ فِي تَلْمُرُ وَالنَّمُوكَاءُ لَلْمَا لَكُوْلَا تَأْمُلُ سَمَّ عَلَى الْم والمغنى وشرح الروض كالله (قوله بان كان) لى فوله فان عزف المعيّ لا فوله أو حامه المال نز قوله بان ال كان فوق مسافة العدوى المز) أوعمرت الاثبات اله شرح الروض عبار القاسو بروث المعجر المالفات ال مر وأبضا لاستقافهوا وافقالانه لمر بلناواله لوثرك الانسال استحق عندمته مر بالقوله فانتعذر ذلك المترض المسائل فالفرشر حالزه ضروتوالهما ستقرش واكثرى عنديفهم الهنيس له الأيساقي عنهوهوا الذلك اله (قوله والممالك فعل ماذكر)أى الاستعارا للزقوله فقضة فولهماليس له الخ) كذا أمرح مر وقعاله هان معسل الفسخت متركه كاعباد فالروض فأن كأنت أنساقا فالعلى عبده وعامل فيوه الفسعت بتركه الُعمَلُ ﴿ وَقِولُهُ وَلَكُن بِخَيْرِالْمَالِكَ بِزَالْفُسَمُ وَالْسَبِرِ) وَإِذَا فَسَعَ مَدَامُهُو والشَّمر وَلا يبعد استحدَّقُ

فذب تنعفيه ولواملنع وهو حاضرفكذلك ستأحرمن مله آن و حدولوس اعسمه اذكان بعد مرز العلاج أو من برضي ماحرا مو حله ان وحده فان تعمدوذاك الغريني عليه من المبالك أفر ئەسىردو توفىسى ھىسىمىن النسمرة فاستعذرا لتراضه على الدالل معمولات الله فعل رذكر باذنالح كم عرمارهما فالرفعة كن قارا السكوعا فأقدرك الحاكمالاحرةود زالاحبر والالمحزهذا كيمانكات المسقاة على المعة فانكات على العن فقطة فولهما البنزلة الانساسي غسيره فازمعل المستعت بركه العمل والثمرك للمالك قاله الاذرعي وفالانستني و الشائي وصحب المعن لاستأج عنوقطعا راكن يغدرال إن راغسم والصدر (و داء عدر) المالك(على الحاكم).أن كأن فوق مسافة العدوي أوحاطم اولمحدثك ألبسه أوأياله الملكن عال

مطالفاة بستمرالعامل وبالتخذصيه (ولوثيث الذعامل) بافرارة وبيسة أوعين (١٢١) صردودة (منم البعمشرف) ولاتوال بديلان العسمل حق علمو عكن استحقها من قبل الواقف وفي النانسسة استحقاق الوارث للشعرة توكم تحيى لوكان على الميت دين تعلق بهامة ما استفاؤهمنه مذاالطريق على حق الورثة اه (قوله مطلقا) أي سواء كان المسافاة على العن أواللمة اه عش (قوله فنعين) ع وعسن جعاس الحسن هذا العاريق (قوله لريسة فقط) أي بان لم تنسب الخيانة ولكن وتاب المائلة وسم (قوله عن الخيانة) عن وأحرة الشرف علسه فأن النابة عامر (قولة مرآ نفا) كي قبيل وانام يقدو على الحم قول المتزر ولوخرج النمر مستحق الح) فال مم المر ينتقط فاحرته فيالروض فان الفتأى الثمرة أوالشير طولب الغاصب وكذا العامس بالجسع يخلاف الاحسير للعمل في و المال (فادلم معفظ) الحديقة الفصوبة على الطالب و وحم العامل لكن قرار اصبحاليه سم على عداه عش (قوله م العامل (م) عالمسرف العالم فلاشئ له الم) وكذا أذا كأن الحروج فبسل العمل ولواختلف فدر المشروط للعامل ولابين لاحدهم عل اللمانة (المؤورين أولهماسنان وسقطنا تعالفاو فسخ المقد كافي المراض وللعمل على المالك أحرة عله ان فسح العقد بعسد مله عامل العنرالاستفاء العملوان لم يشعر الشحر والافلا حواله فانكانا لاحدهما بينة قضيله بهامفني وشرح الروض وفي المفني مه هذا أن كان العامل في والهابة وتصع الافله فبالساقاة كإفاله الزكشي فانكان تمترنام ستعقب العامل ولا يعم سبع عوالمسافة الذمة والانعراب الدعلي منالمالك قبل ووجاله مرةو يصعبعدها والعامسل مع الشستري يكاكن مع الباثع وأوسرط المالك على الاوحه اغلىرمامرآ نفا(ولو العامل أعيالا تلزمه فاعمر قالا شحار والعامسل لم بعمل بعض لماالاعمال استحق حدم ماشرط له كالولم نربر الثمرمستعقا) لغير يعمل شالانه شريك كافله الماوردي وغيره اه وقولهما لم يستعقها العامل أي وله أحوعه اخداس الماقي (فللعامل) الحاهل نفائره السابقة خـــلافا لنهش حــث قال طاهره أنه لاأحرفاه ثم فرق كون الاقالة بالدوافق منهما والفحت الحال (على الساقية حرة باستقلال المبالك ومودالفرق الانعساخ عوت العامل واستقلال العامل بالفسع في التحالف الناسل لايه فوت منافعه بعوض فاسد فرجع ببدلها (قوله نثلث الهمزة) الحالم تن فالنهامة الاقوله من آمره الحرهي لغسة وقوله كالحج الرزق وقوله والثالى اكلو استأحر رحلاللعمل في وأحاديث (قوله نم اخترت الح) أى الفناي وجه المجاريد ليل قوله وشرعا المراع عش (عوله علم عوضه) معصوب فعمل حاهلاأما بعنيءوض الأحارة الشامل للمنفعة والاحرة أماضير قبولها فالمنفعة والثأن تقول انضير عوضها المنفعة العالم فلاسي له قطعا إصااذلو كان الاجارة فلا مردالمساقاة أصلالان أحدالعوضي فجره والعمل لاكاون الابحمولا أه رشدي *(" كارالا درة) * (قوله رفيولها) عطف على علم الخرا قوله للبذل بالذال المجمعة عن لا عطاء (قوله والاباحة) عطف تفدير بذات الهمزة والكسر علىالبسدل الدعش (قولهمالاخسير) أىبشره فبولها خزقوله نحومنفعة البشع)فلات مراجرة أفصم منآح بالمدايجارا الجوارىالوم، اه عش (قوله، بل أنالز وجالے) أى غر جَمَقُدَنَكُاحِ ثَالِمُنْهُمَّ (قَوْلِهُ نَاسِمُعُ أوبالقصر بأحره كسرلجم بها) الاولى وأى البضع (قولُه و بالعسلم) أي حرج بشرط عد العوب (قولَه كالحج بالرف) الله لمه العرب العرب المعلم ا العرب ا وضمها أحراهي لعماسم (قوله فانه لايشترط فبهما علم آلخ) فيها أنه لا يلزم من عدم الانتراط نفراط العدم فأنسك الشارج الأسك الزحرة ثمانتهرت فيالعقد منع التعريف نحوا لجعالة على عوض معلوم على عاله لايندفع بذاك عبارة عش حاصل الجواب أن العسم والمرعاعا للماهعة بعوص بالقمل والعوض شرط فىالاجارة والمس ذلك شرطافي المسقة والجعالة وأنآ انفق وجوده واعسترض سمأ بالشروم الاآته مساعلم على ﴿ عَلَى هذا الجُولِ بِالنَّعِدِ مِ الاَسْتِرَا اللَّهِ مَا لَا مُعَلِّلُهِ فَي دُفُعِ الْأَعْرِ بِف فردمن عوضها وقبوله السدل والاباحة فرج بالاخيرتعو هدذاالفياس (قوله والاعتبرال لك على الاوجه) في شرح لو رضاله صاهر المعلم الافراء وغيره منفعة المضع على ان الزوج واعتمده م و (قوله في المن ولوخرج النمومسنحة الله) قال في اروض قان تلفت أي النموة أوالشجو طواب لر علك ما من أن القصوركة اللفتيل بالحسم تحسلاف الاجبرالقعل في الحديثة الفصورة كالانطال ويرجم العامل الكن فراولصيدها له التقعيما وبالعسرا اسافة والحقاة كالحو بالرزفاقة *(كارالامر) * لاشتره فمدغم العوض وأناتين فديكون معاوما

معطسمه وانقسل كأهو نظاه (فلشهده إلانفاق) [[انبان هرب العامل اله (قوله يعطمه)أى للحاكم أي أولمن توصله الله اله عش قول المنز (فليشهد على الانفاق) وينفى الاكتفاء بواحدر يحلف معدان أراد الرجوع اله عش وينبغي تقسد عااذا كان أى لمن استأحر واله اتما هناك قاص برى ذلك والافلامد من الهدين (قوله وأنه الناعطف على الانفاق (قوله أوعلى العمل) عطف سذل بشرط الرحوع أو على قول المَنْ على الانفاق و (قوله وإنه المُمَالِ) عطف على العمل (قوله تنزيلاً) إلى المكاب في بعض نسخ على العمل انعل سفسه النهامة وسقط في معضمانوله واعسرت إلى أمااذا (قاله لانشهاد حدللة) أي اذا لم مقدوعلي الحاكم (قعله وانه انميا بعسمل بشرط ويصدقالخ) اعتمدهالنهاية واعتمدالمغبي تصديق العامل فياساعلي تشديق الجدال في مسئلة هر به (قوله الرحوع وانأرادالرحوع) حائذ) أى حيزانا نفق وأشهد عليه (قوله لانالمالك مقسرالخ) قديقال هذامو جودفه انحن فيسه أيضا تنزيلا الزشهاد حيد دميراه (قَولَهُ فَانْ تَعِدْرِ الاشهادام مرحم) خاهر دولو ماطناولو قبل مان له الرحوع ماطنالم مكن بعيدا مل ومثله ساتر الحكوداصدة وحدائد الصورالتي ذيل فياعدم الرجوع لفقد دالشهود فان الشهودانا العتبر لأثبات الحق طاهرا والافالسدارف المالك في قسدرما أيفقه كا الاستعقاق وعدمه على مافي نفس آلامر اله عش وهو وحمه (قوله فان عزالخ) صر عنى استناع الفسخ وححه السكر واعترض عندالقدرة والكيز ماذالم تكنءلي العن لمآتقدم عن السيكي ومن معه الهسم أراد عش أماأذاكات بانكلامهمافيهر سالحال على العن خبر بين الفحد والصرمطاقا اه (قوله حينانه) أي حين اذاء بقدر على الحاكم (قوله فلا فسخ) صريح في تصديق العامل قال في الروض لاجل التَّمركة اله سم (قوله قبل العمل) أي تبل تمامه وهو الي الباب في المعنى قول المن لان المالك مقصر بعدد (تركة) وفي عني النركة بصمه من الشهرة قاله القاضي وغسره اله مغني راد عش وقد أفاده الشارح الاشهاد علىعسماأنفقه مع كونه غيرمستندلا تتمان || بقوله السابق ولومن صبه آه (قوله والاالفسخت، ونه أى ولوار ته أحرامثل آسفي ان لم تظهرا لشمرة منجهة الحاكم أمااذالم فان طهرت أخذ حزامة وهل بورع باعتمار المدتن وان تفاو باؤ باعتمار العمل لانه قد يحتلف في المدة قلة يسهد كإذكر بافلا برحم وكثرة فه نظر والأفر ب الثاني أه عش وقوله فان ظهرت الخراقي آنفاعن الرملي خلافه (عَبِهِ لَهُ الْفُسَخَت عوته) قال في شرح الروض قال الســـ بكي وغــ مرمو بنبغي أن يكون محله اذاما في أثناء العمل الذي هوعمة لظهوراته مسرعفان تعذر المسافاة فان مات بعد مدوّالصلاح أوالجداد ولم بيق الاالتحف ف ونعوه فلا انتهبي ولو كانت النمرة ظهرت و الاشهادلم رجع أيضالانه كانت المساقاة بعداهه ورهاهل وغطع استحقاقه من الشعرة في مظر ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ماعل عذر الدرقان عرحت فسلموته والقياس أن يستحق أحرة المتسل دون الثمرة لارتفاع العقد مالا نفساخ وقدوا فق الرملي آخراعلي عن العمل والانفاق ولم هــذاالقياس حم على ج اه عش وســيأتىءنالمغنى والاسنى مانوانق القياس المذكور (قبالهولا تظهر الشمرة فله الفسخ وللعام ل أحرة عسايدوان تنفسم عون المالف الخ) آلالوساق البطن الاول البطن الثاني ثم رت لذوَّل في أثناءا السدة وكان الوفف وقف ترتب فنبغى أن تنفسخ كماقاله الزركشي لانه لايكون عامسلالنفس واستني مع ذلك الوارث أى الحمراذا ساقاه مو رته ثمرت الورث فتنفسخ نهاية ومغسني أقول بنبغي أن ستنى مالواً وصي الانسان بتسمر شجر الشخص ثم قاء عليه ثمرات المالك أه مسدع رقال عش وفائدة لانفساخي لصورة الاولى القطاع تعلق حق البطن الاوِّل بالنصرة حتى لو كان علم دن لم يتعلّق بالنصرة لانم السنس السفركة والوارث الماً العامل مهالحصاما المناعه على الدشريلة والقباس أبديستحق أحرة المثالان قضاة القسيخ تراد العوضين فيرجع لدل عله وهوأ حرفالم لل وقاقالم فوراوقد يو مد موله في تفيره والشمر كالملم لك فاستأمل (عواله فان عراحاتذ عن العدمل) الخصري في امتناع الفسط عند القدرة والكلام اذالم يكن على العين الماتقدم عن السبكر ومن معه (قه له فلانسخ) قال في الروض لاحل الشركة اله (قبه له وهي لهمة) انظر هذا مع يحث السبك السابق عقد أوله بقي استحفاق العامل الاأن بكون ذاك فهماا المقطه والشعرة وعلى ماذكر فأمهماك ان الاوحد الاستعدى لاا مكال (قوله والاالفسخت عوله) ما هره وان الهر تالدم : (قوله والاالفسخت عِونَهُ) قَالَ فَيْسُرِ حَالُورُصْ قَالَ السَّبِكِي وَعَبِرُوهِ مَنْ فِي أَنْ مَكُونَ * لِهَ أَذَا مَا نَفُ أَنناء العمل الذي هوعدة السافاة فانمات بعد بدوالص لاح أوالجذاذ ولم يبق الاالتجفيف وعوه فسلا اه ولو كانت الثمرة طهرت أوكا تاالسافاة بعسد الهورهاهل ينقطع اصحقاقهمن الثمرة فيه تذار ولا يبعدان يستحق منها بفسطماعمل

(قوله فاله لايت ترط فهماء - لم العوض) لَقَائلُ أَنْ يَقُولُ عَنَا لا يطابق رأفاده النعر يف الذكورلات عاصل هذا الندالتعريف اشتراط علم لعوض رحاصل التعريف لفنفس لعدام الاترى الى تولىمب كي السيساقة على عرف وجودة وحعاله على معالوم فدفه مالشار ح هناوالاصل فساقيل (١٦ - (شرواني وابن قاسم) - سادس) الإحماعة بأن مفافان أرضه فأالمكوكة توص أجو رهن ومأره فالاسادى في الاستدلال مهامر دودة الأمفاده أوقوع الارساع لله بأم

طهرت فلافسخوهي لهما (ولومات) العاملوــــل العمل (وخلف تركناتم الوارث العمز منها) كسائر ديون مورثه (وله أن، ـ تم العمل منفسهأ وعماله اولا محسرعلى الوفاءمنء سبن النركةوعلىالمالك تمكنه أن كان أسنا عارفامالعمل فانامننع بالكلمةاسر الحاكمة لمه أمااذالم تعلف تركة فللوارث العمل ولا ملزمه هذا كله انكانت ال ألذب ةوالاانفسفت عونه وسلموته والقياسان يستحق أحوالنل دون النمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقدوا فق مر آخراءلي كالاجيرا العمين ولاتنفسخ عوثالمالك

جزءالنابع

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للعافظ فوالتربيطين أي بتر الهيد في المستحدة بيناسة

> التاشر دارالکناب

الطبراني والبزار باختصار وفيه مروان بنجعفر السمري وتقه ابنأبي حاتم وقال الأزدى يتكلمون فيه .

﴿ باب منى تر تفع العاهة ﴾

عن أبي هربرة قال قال رسول الله ﷺ إذا طام النجم صباحاً رفعت العاهة، وفي رواية ماطلع النجم صباحاً قطوبقوم عاهة إلا رفعت أوجفت رواه كله أحمد والبزار والطبراني في الصغير ولفظه إذا ارتفع النجم رفعت العاهة عن كل بلد ، وروى الأول في الأوسط بنحوه وفيه عسل بن سفيان وثقه ابن حبان وقال

يخطى. ويخالف وضعنه جاعة وبقية رجاله رجال الصحيح. ﴿ باب في العرايا ﴾

عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قاللا بأس أن ببيع الرجل عربتهمن النخل بخرصها (١) من التمر بريد أن يأكله الا تخر قلت هوفي الصحيح من حديث زيد بن تابت _ رواه الطبراني في الأوسطوفيه ابن لهيمة وحديثه حسن وفيه كلام وبقية رجاله رجال الصحيح . وعن جابر أن رسول الله وَاللَّجِيُّةِ رخص في العرايا بالوسق

والوسقين والثلانة والأربعة وقال في كل حاد عشرة أوسق ومابقي بوضم في المسجد للمساكين ، قال محمد وهم اليوم يشترطون ذلك على النجار . رواهأبو يعلى وفيه ابن إسحاق وهو ثقة والكنه مدلس وبقيةرجاله رجال الصحيح . وعن جابر فعايظن أبو بكر بن عباش قال نهى رسول الله ﷺ عن الرطب بالنمر والعنب بالزيب ورخص في العرابا والعرابا مجيء الأعرابي الى ابن عمله أورجل من أهل

يبته فيأمر له بالنخلة والنخلتينولم يبلغ وهو يريدالخروج.فلا بأس أن ببيمهابالتمر . رواه الطبراني في الـ كبير عن أبي بكر بن عباش عن ابن عظاء عن أبيه وابن عطاء إنكان يعقوب بن عطاءفهوضعيفوقدوثقه ابن حبان و إن كانغيره المأعرفه . ﴿ باب المحاقلة والمزابنة ﴾

عن ابن عباس قال نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة وكان عكرمة

(١) خرصالنخلة: إذا حزر ماعليها. من الخرص وهو الظن.

وعبر القاسم بنءبد الرحمن أن علياً وابن مسمود كانايجيزان بيعالصدقةولم تقبض وكان معاذ بن جبل وشريح لامجيزانها حتى تقبض وقول معاذ وشريح أحب إلى سفيات . رواه الطبراني في السكبير والقاسم لم يدرك معاذاً وفيــه جابر الجمني وثقه شعبة وغيره وضعفه جمهور الائمة .

﴿ بَابِ بِعِ اللَّبِنِ فِي الضَّرَعِ وَغَيْرِ ذَلْكُ ﴾ عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليــه وسلم أن تباع نمرة حتى

تطعم ولا صوف على ظهر ولا ابن في ضرع ـ قلت النهى عن بيع الثمرة في الصحيح _ رواه الطبراني في الأوسط ورحاله نقاتٍ .

﴿ باب يع الثمرة قبل بدو صلاحها ﴾

عن عائشة عن الذي وَتَطَالِحُونَ قال لانبيعوا تُمــاركم حنى يبدو صلاحها وتنجو من العاهة . رواه أحمد ورجاله ثقات . وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلمقال لانبيعوا الثمرةحتى ببدو صلاحها قبــل وما صلاحها قال نذهب عاهتها وبخلص صلاحها . رواه البزار والطبراني في الأوسط إلا أنه قال لانبيموا النمر حتى ببدو صلاحه . وفي إسناد العزار عطية وهو ضعيف وقد وثق وفي إسناد الطبراني جابر الجمني وهو ضعيف وقدو تق . وعن ابن عباس قال عبى رسول الله ﷺ عن بيم الثمرة حتى تطعم . وفي رواية نهي عن بيع النمر حتى يبدوصلاحه . رواه الطبراني في السكير من طرق ورجال بعضها ثقات . وعن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ لاتبيموا الشعرة حتى يبدو صلاحها برواه الطبراني في الكبير ورجالهرجال الصحيح .

عن صمرة قال إن رسول الله مَتِطَالِيْنِ كان ينهي رب النحل أن يندين في تمـر نخله حتى يؤكل من ثمرها مخافة أن يتدين بدبن كثير فنفسدالشرة فلا يوفى عنه ، وكان بنهى رب الزرع أن يدين في زرعه حتى يبلغ الحصد، وكان بنهى رب الذهب إذا باعها بطمام أن ببيع الطمام بالذهب حتى يكتال الطمام فيقبضه محافة الربا. رواه

﴿ باب الدين على الثمرة والزرع ﴾

عر قال قال وسول الله والله الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشمير بالشمير والملح بالملح والمر بالتمر مثلا بمثل كيلاً كيل فن زاد أو استزاد فقد أربى . رواه أبويعلي من واية عبد المؤمن عن ابن عمر والمأعرف عبد المؤمن هذا ، ويقية رَجَالُهُ تَقَاتَ . وعن أبي الزبير المكي قالسألتجابر بن عبدالله عن الحنطة بالنمر فنضل يداً بيد فقال قد كناعي عهد رسول الله ﷺ نشتري الصاع الحنطة بست آصع من عمر بدأ بيد فان كان نوعاً واحداً فلا خبر فيه إلامثلابمثل . رواه أبو بعلى ورجاله رجال الصحيح . وعن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والحنطة بالحنطة والشمير بالشميروالملح بالملح مثلا بمثل فمن زاد وازداد فقد أربى قبل بارسول الله فان صاحب تمرك يشترى صاعاً بصاعين فأرسل إليه فغال بارسول الله تمرى كذا وكذا لايأخذوه إلا أنأزيدهم فقال رسول الله ﷺ لا تفعل _ قلت هوفي الصحيح باختصار _ رواه الطبر اني في الأوسط ورجاله نقات . وعن أفي الزبير المسكى قال سميت أبا أسيدالساعدي وابن عباس يفتى بالدينار بالدينارين فقال أبو أسيد وأغلظ له القول فقال ابن عباس ما كنت أظن أن أحداً يعرف قرابي من رسول الله صلى الله عليـ ومرا يقول لي مثل هذا ياأبا أسيد فقال أبو أسيد أشهد لسمبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم وصاع حنطة بصاع حنطة وصاع شمسير بصاع شعير وصاع ملح بصاع ملح لافضل بينشي ممن ذلك . فقال ابن عباس هذا شي كنت أقوله رأي ولم أسمع فيه شيئاً . رواه الطبر اني في الكبير وإسناده حسن (١٠) . (باب ماجاء في الصرف)

عن جار بن عبد الله وأبي سعيد وأبي هريرة أنهم نهوا عن الصرف وفعه وجلان منهم إلى الذي وليجياني . رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح . وعن أبي قلابة قال كان الناس يشترون الذهب بالورق نسيثة الى المطاء فأتى عليهم هشام بن هامر فنهاهم وقال إنرسول الله ﷺ نهى أن نبيع الذهب بالورق نسيئة وأنبأنا

أُواْخِيرُهُ أَنْ ذَلِكَ هُوَ الرَّهِا . رواه أحمد وأبو يعلى ورجال أحمد رجال الصحيح . وعن أبيي رافع قال خرجت بخلخالبن أبيعهما وكان أهلنا فحد احتاجوا إلى نفقة فرأيت أبابكر الصديق فقال أبن تريدقال قلت احتاج أهانا إلى نفقة فأردت بيع هاذين الخلخالين قال وأنا قد خرجت بدربهات أريد بهافضة أجود منها قالفوضم الخلخالين في كفة ووضع الدراهم في كفة فرجح الخلخالان على الدراهم شيئاً فدعا عقراض قال قلت سبحان الله هو لك قال إنك ان تتركه فان الله لا يتركه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول الذهب بالذهب مثلا بمثل والفضة بالفضة مثلا بمثسل الوائد والمزداد في النار . روامأبو بعلى والبزار وفي إسناد البزار حقص بن أبي حنص قال الذهبي ليس بالقوى وفي إسناد أبي بعلى محدين السائب الحكلبي نعوذ بالله مما نسب اليه من القبائح . وعن شرحبيل بعني ابن سعد أن ابن عمر وأباهر برقوأ با سميد حدتوا أزالنبي ويطالق قال الذهب الذهب مثلابمثل والفضة بالفضة مثلا بمثل عبن بمين فمن زاد أوازداد فقدأربي ، قالـشرحبيل إن لم أكن سممته فأدخلى اللهالنار ــ قلت حديث أبي هويرة وأبي سميد في الصحيح - رواه أحمد ، وشرحبيل بن سعد وثقه ابن حبان وضعفه جمهور الاثمة . وعن ابن عمر قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشترى الذهب بالفضة والفضة بالذهب قال إذا اشتريتواحداً منهما بالآخر فلا بفارقك صاحبك وبينك وبينه لبس - قلت لابن عر في السنن أنه كان يبيم

أربى . رواه أحمد وفيه يحبى البكاه وهو ضعيف . وعن أنس وعبادة بن الصامت قالا قال رسول الله صلى اللهعليه وسلم الذهب بالذهب مثلا بمثل والفضة بالفضةمثلا عنل _ قلت حديث عبادة في الصحيح _ رواه البرار وفيه الربيع بن صبيح وثقه

الابل بالفضة وبقبض الفضة _ رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . وعن أبي رافع

قال كنت أصوغ لا زواجالنبي ﷺ فحدثنىأنهن متمن رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا بوزن فمن زادأو استزاد فقد

أبو زرعة وغيره وضعه جاعة . وعن أبي بكرة أن النبي ﷺ نهي عنالصرف

⁽١) بلغت المقابلة بالاصلوقة الحدمن أول السوع الىهنا ـ كمانىهامش الاُصل.

وَسَلَّمُ قَالَ الْوَبَاسِمِونَ بِابًّا وَالشَّرَكُ مِثْلُ ذَكَ . رواه البزار ورجالهرجالالصحيح . ورواه ابن ماجيه باختصار والشرك مثل ذلك وعن عبــد الله بن حنظة غسيل الملائكة قال قال رسول الله ﷺ درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية . رواه أحدوالطبراني في الكبير والاوسط ورجال أحدرجال السحيح. وعن عبد الله بن سلام عن رسول الله عليه قال الدرهم بصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من ثلاث وثلاثين زنية يزنبها في الاسلام· رواه الطبراني في الكبير وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن سلام. وعن البرآء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الربا اثنان وسبعون بابًّا أدناها مثل إتيان الرجل أمه وإن أرىال با استطالة الرجل في عرض أخَّيه · رواه الطبراني في الأوسط وفيه مر ـ ابن راشد وثقه العجلي وضعنه جهور الاثمة · وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعان ظالمـا يباطل ليدحض به حقا فقد برىء من نمة الله وذمة رسول الله ﷺ ومن أكل درهماً من ربا فهو مثل ثلاث وثلاتين زنية ومن نبت لحه من سحت فالنار أولى به , رواه الطبراني في الصفير والأرسط وفيه سميد بن رحمة وهو ضميف. وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبت ليلة أسرى في لما انتهينا الى السياء السابعة فنظرت فوق _ قال عفان فوقى _ فاذا أنا برعد وبروق وصواعق قال فأتيت على قوم بظونهم كالبيوت فيها الحيات ترى من خارج بطونهم قلت ياجبر بل من هؤلا ، قال هؤلاء أكلة الربا . قلت رواه الامام أحد في حديث طويل في عجائب المحلوقات ، وقد رواه ابن ماجه باختصار وفيه على بن زيد ، وفيه كلام والفالب عليه الضمف . وعن كعب يعنى الأحبار قال لان أزنى ثلاثاً وثلاثين زنبةأحب إلى من أكل درهم ربا يعلم الله أنىأكلته حينأكلته ربا . رواه أحدى حنظلة بن الراهب عن كعب الاحبار وذكر الحسيني أن حنظلة هذا غسيل الملائكة فان كان كذلك فقد قتل بأحد فكيف يروى عن كُلب وإن كان غيره فلم أعرفه والظاهر أنه ابنه عبد الله بن حنظلة وسقط من الأصل

عُمان فغنموا غنيمة فقال المهرى اعجل لك سبعين ديناراً على أن تمحو عني المــاثة وكانت الممائة مستأخرة فرضي الفافتي بذلك فمر بهما المقداد فأخذ بلجام دابته ليشده فلماقص عنيه الحديث قال كلاكا قد أذن بحرب من الله ورسوله . رواه الطبراني في السكبير وأبو المارك لم أجدمن ترجه غير أن المزى ذكره في ترجمة عياش بن عياش فساه علياً أبا المارك الوادي، وبقية رجاله رجال الصحيح. وعن سمد بن اياس قال كان عبد الله يرخص في الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين فنهوه عن ذلك فخرج الى المدينة فلقي عمر وعلياً وأصحاب رسول الله عليه في المارجم رأيته يطوف بالصيارفة ويقول ويلسكم يامعشر الناس لاتأكلو الربا ولاتشتر واالدرهم بالمرهمين ولا الدينار بالدينارين . رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح . ﴿ باب ماجاه في الرباك عن أبي حرة الرقاشي قال كـنت آخذاً برمام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم -فى أوسط أيام التشريق فيحجة الوداع فقال فيا بقول ياأ بمالناس إن كل رباموضوع ان أول ربايوضع ربا العباس بن عبد المطلب لسكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولانظلمون . رواه أبو بعلى وقيه على بن زيد وهوضميفوقدوثق وأبو حرة وثقه أبو داود وضعه ابن ممين . وعن عبد الله يعني ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه

قبل موته بشهرين _ قلت له فالصحيح أنه نهي عن الذهب بالذهب من غير ذكر

تاريخ _ رواه البزار وفيه بحر بن كنيز السقاء وهو ضعيف. وعن ابن عرقال

الذهب بالذهب وزنا بوزن فمن زاد واستزاد فقد أربى والله ما كذب ابن عمر

على رسول الله ﷺ . رواه الطبراني في الـكبير ورجاله موثقون وفي بمضهم

كلام لايضر . وعن يشر بن حرب قال سألت ابن عر آخذ الدرهم بالدرهمين

قال عين الربا فلا تقربه هل شعرت ماقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خذوا

المثل بالمثل وواه الطبراني في الكبير وبشر بن حرب ضعيف وفيه توثيق لين.

وعن أبي الممارك أن رجلاً من غافق كان له على رجل من مهرة مائة دينار في زمن

عبد الله والله أعلم ورجاله رجال الصحيح إلى حنظلة. وعن عبد الله بن مسعودةال آكل الربا ومؤكله وشاهداه وكاتبه إذا علموا به والواشمة والمستوشمة للحسن ولاوى الصدقة والمرتد أعرابياً بمدالهجرة ملمونون على لسان محمد مَيُطْلِيِّةٍ _ قلت في الصحيح وغيره بعضه ـ رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الحكبير وفيه الحارث الأعور وهو ضعيف رقد وثق . وعن عمرو بن العاص قال مممت رسول الله مَيِّكُ إِنَّهُ يَقُولُ مَامِن قوم بِظهرَ فيهم الربا إلا أُخذُوا بالسنة وما من قوم يظهر فيهم آلرشا إلاأخذوا بالرعب . رواه أحمد وفيه من لم أعرفه . وعن ابن مسعود عن الذي وَيُطْلِينَةٍ فَذَكُو حَدَيثاً وقال فيه ماظهر في قوم الزنى والربا إلااحلوا بأنفسهم عقابالله. رواه أبو بعلى وإسناده جيد . وعن ابن مسعود عن النبي مُطَّالِيٌّ قال بين بدى الساعة يظهر الربا والزني والخر . رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح . وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال إذا ظهر الزني والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عقاب (١) الله عز وجل - قلت هكذا هو في الأصل عن ابن عباس في ترجمة أسامة بن زيد فلمله منط من الاصل والله أعلم ـ رواه الطبراني في السكبير وفيه هاشم ابن مرزوق ولم أجد من ترجه وبقية رجاله ثقات . وعن عبد الله بن مسمود قال لم يهلك أهل بلدة قط حتى يظهر فيهم الربا والزني . رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى ابن أحد الكوفي الاحول وهوضيف. وعن معرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم لمن آكل الربا ومؤكله . رواه الطبراني في السكير وفي ابراهيم ابن إمهميل بن يحيي بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف. وعن عبد الله بن مسمود أن النبي ﷺ لمن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وهم يعلمون _ قلترواه أبو داود وغيره خلا قوله وهم يطمون ـ رواه الطبراني في الكبير وفيه عيسي ابن أبي عيشي الحناط وهو متروك . وعن القاسم بن عبد الواحد الوزان قال رأبت عبيد الله بن أبي أو في في السوق في الصيارفة فقيال بامعشر الصيارفة أبشروا قالوا بشرك الله بالجنة بما تبشرنا يأبا محد قال قال رسول الله عطيني

أبشروا بالنار . رواه الطيراني في الكبير والقاسم قال اللهبي أظن تفردعنه فضيل بن حسين الجعدري. قلت ولم يضعنه أحد . وعن عوف بن مالك قال قال رسول الله ﷺ إياك الذنوب التي لاتغفر الغلول فمن غل شيئاً أتي به يوم انقبامة وآكل الربا فمن أكل الربا يأتى يوم القيامة مجنوناً يتخبط ثم قرأ (الَّذِينَ ۚ بَا كُنُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ ۚ إِلَّا كَمَا ۖ يَقُومُ الذِي يَشَخَبَّكُهُ الشَّبْطانُ مِنَ أَلْمَسٍّ) وفيه الحسين بن عبد الاول وهو ضعبف. وعن ابن عباس في قوله عز وجل (الذينَ َ يَا كُلُونَ الرُّ أَبَا لاَ يَشُومُونَ إِلا كَا يَشُومُونَ الذي يَتَخَبُّ مُهُ ۗ الشَّيْسَطَالُنَ مِنَ الْمُسِّ ﴾ قال يعرفون بذلك بوم القيامة إلا كا يقوم المجنون المحنق (ذَ لِكَ ۚ بِأَنَّهُمْ ۚ قَالُوا إنَّمَا البَّيْمُ مِثْلُ الرَّبَا ﴾ وكذبوا على لله (وَ أَحَلُ اللهُ البَّسْمِعَ وَحَرَّمَ الرِّبا فمن جاءَهُ مَوْعِكَ أَمْن رَابُهِ فانسَّمِي) إلى قوله (وَ مَنْ عَادَ) فأكل الزبا(فأولئك أصحابُ النار هم فبمِ' خالدون) وقوله (باأبها الذينَ آمنوا اتَّـقُـوا الله وذَرُوا ما بَقِـى َ مِنَ الرَّبا إن كنتم مؤ مينين ذان * لم تَشْفَعُمُ لُوا فأذ نوا بحرب مِنَ اللَّهُورَ سُولِهِ) إلى آخرالاً يَهُ فبلفنا والله أبلم أن هذه الآية نزلت في بني عمرو بن عمير بن عوف من نقيف وفي بني المنيرة من محروم كانت بنو المنيرة يربون لثقيف فلما أظهر الله رسول الله بَسِيْنَةِ عَيْمَكَةً وضع يومنذ الربا كله وكان أهل الطائف قد صالحوا على أن لهم رباهم وما كان عليهم من ربا فهو موضوع وكتب رسول الله ﷺ في آخر صحيفتهم ان نهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين أن لايأكلوا الربا ولا يؤكاوه فأتي بنو عمرو بن عمير وبنو المفيرة إليخ عتاب بن أسيد وهو على مكة فقال بنو المفيرة ماجملنا أشقى الناس بالربا وضع عن الناس غيرنا فقال بنو عمرو بن عمير صولحنا على أن لنا ربانا فكتب عتاب بن أسيد في ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية (فان لم تَفْ مَـ لوافاذ نُـوا يحرب مِنَ اللهِ وَرَ سُولِهِ) فعرف بنو عرو أن الابدان لهم بحرب من الله ورسوله بقـوله إن تبتم لا تظلمـون فتأخـذون أكثر ولا مظلمون فتبخـون منـه

(١) في الأصل و كتاب

وإن كان ذوعسرة ان تذروه خير اكم ان كنتم تعاسون فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقواخير الحم إن كنتم تعامون وانقوابوهاً ترجعون فيه الحاللة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لايظامون . فذ كروا أن هذه الآبة نزلت وآخر سورة النساء نزلتا آخر القرآن . رواه أبو يعلى وفيه محمد بن السائب الكلى وهو كذاب .

﴿ بِالْبِ يَبْعُ السِّفُ الْحَلَىٰ ﴾ عن طارق بن شهاب قال كنا نبيع السَّف المحلِّي ونشتريه بالورق. رواه

· الطبرانى فى السكبير والأوسطورجالة تقات . * الطبرانى فى السكبير والأوسطورجالة تقات . ﴿ بابِ ماجا. فى الزرع ﴾

عن بنت نعتبة بن علبة وامرأة من آل أبي أمامة أنهما ميما أبا أماسة بقول سمت رسولالشصلي لله عليه وساية ول مامن أهل بيت يفدو عليهم فدان إلاذلوا __

قلت له حديث في الصحيح في ذم الزرع غيرهذا _ رواه ألطبراني في الكبيروهاتان الم أثان لم أعرفها وبقية رجاله ثقات. وعن المسور بن مخرسة قال مر رسول الله

﴿ بابِ فيمن غرس غرساً أوزرع زرعاً فأكل شي. ﴾ تقدم في أوائل البيع.

تقدم فى اوائل البيع . (**باب** لايقال زرعت)

عن أبى كربرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقولن أحدكم زرعت و لـكن ليقل حرثت . رواه الطبراني فى الأوسط والبزار وفيه مسلم بن أبسى مسلم الجرميّ ولم أجد من ترجه وبقية رجاله نقات .

(بأب المزادعة)

عن جابر انه قال أمَّاء الله خبر على رسوله ﷺ فأقرم رسول الله صلى

لله عابه وساً وجعلها بينها وبينهم فبعث عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم ثم قال يامضر اليهود التر أبغض الناس الله قتاتر أدياء الله وكذبتر على الله عز وجا بوليس

ومنصر اليهود الم البلس المدس في تسلم اليهم اله و تتنابم عياله عز وجهل ويش بحمالي المفنى إياكم على أن أحبف عليسكم قدد خرصت عشر بن ألف وسق من تمو قان شفته فلسكم وإن أوتم فل قالوا أبهاذا قامت السموات والأرض. رواه أحمد

فَن شَنْمَ فَلَجُ وَإِن أَيْتُمَ فَلَى فَقَالُوا نَهَافَا قَامَتُ السمواتُ والأَرْضُ. رَوَاهُ أَحْدُ ورجَاهُ رَجَالُ الصّحِيحِ. وعن ابن عمر رحمه ثَهُ أَن النّبي وَﷺ بِمثّ ابن رَوَاحَةَالَى خَمْرُ مُخْ صِ عَلَيْهِ ثُمْ خَمْرُهُمْ أَنْ فَأَخْذًا أَنْ يَدْدِا فَقَالُوا مِنْفًا قَامَتُ السّمواتُ

خبير بخرص عليهم ثم خديرهم أن بأخذوا أويردوا فتالوا بهذا قامت السموات والأرض . رواه أحمد وفيه الممرى وحديثه حسن وفيه كلام وبتية رجاله رجال الصحيح . وعن أبي هزيرة قال الفتنح رسول الله بطائح خبير وعد اليهودان بعطيهم

نصف النَّرة على أن بسروها ثم أقركم ما قركم الله فكان رسول الله واللَّهِ مِينَا في بيد الله بن رواحة بمنوم الله من يخبرهم أن يأخفوا أو يتركوها وأن البهود أقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض فاشتكوا الله غلاه خرصه فدعا عبد الله بن رواحة

فذكر له ماذكروا فقال عبد الله هو ماعندى بارسول الله إن شاؤ أ أخذوها وإن تركرها أخذناها فرضيت اليهود قالوا بهذا قامتالسموات والأرض ثم ان رسول الله وَاللهِ قال في مرضه الذي توفي فيه لايجتمع في جزيرة العرب دينان فلما نمى ذلك إلى عمر أرسل إلى بهود خيبر فقال إن رسول الله والله قالية قد ملككم هذه

الانوال وشرط الم أن يقركم ما أقركم الله فقد أذن الله في إجلائكم فأجلي عمر كل يهودى ونصر انى عن أرض الحجاز ثم قسمها بين أهل المدينة . رواه البراروفيه صالح بن أبى الأخضر وهو ضميف وقد وتتى . وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خير على الشطر أوعلى الثلث . رواه البرار وفيه الخزرج بن

الله عليه وسلم اعطى خيبر على الشطر اوعلى الثلث . رواه البزار وفيه الخزرج بن الخطاب ضمنه الأزدى . وعن عروة قال لما فتح رسول الله وسيالية خيبر بعث عبد الله بن رواحة ليقاسم اليهود فلما قدم عليهم جعلوا بهدون له من الطعام فكره أن يصيب منهم شيئاً وقال إنما بعثنى رسول الله مسلميناً علا ينه وبينكم فلاأرب

العلامة مشيخ الحديث مَوْلاَنا مِحُدِزكَتِ الْكَانَ هُلُوَى

۱۲۹۲ هـ – ۱۹۷۲ م الطعة الثالثة

وبذلك ناخذ وهو نول أي حنيذ رأن يوسف ومحمسه لـ رحمم لقالـ ، وذكر ابن العربي في و العارضة ، أحاديث اخرص ، أم ذال إليس في الخرص حديث صحيح ، إلا واحداً فهو المنفق عليه ، خرج النبي صلى انَّه عليه وسلم في غزوة نبوك فر على حديقة امرأة ، فقال : اخرصوها وخرمها ، ذلما رجع قال : كم جاءت حديقتك . فقالت : كذا لخرص رسول أنه صلى أنه عليه وسلم ، ويليه حديث ابن رواحة في الخرص على البهود ، وانفق أبو حديثة وأصحابه على أن الخرص بدعة ، وأعجبوا لمساعدة النورى لهم على ذلك ، مع معرفته بالستن ، وتمكنه في يحبوبة الإخبار ، وتعلقوا في ذلك بأن النبي سلى الكاعليه وسلم نهى عن المزاينة ، وقال علماؤنا : يخرص النخل والكرم، زاد الشانعي في أحد توليه . والزيتون ، وأما الحبوب فانفقوا على أنها لاتخرص، وهذه المدألة عسيرة جداً ، وذلك لان الني صلى الله عليه وسلم ثبت عنه خرص النخل ولم يثبت عنه خرص الزينون ، وكان كثيرًا في حياته وفي بلامه ولم ثلبت عنه خرص النخل لاحد الحق إلا على اليهود، لانهم كانوا أشراكا وكانوا أيضاً غير أمناً. ، فخرص عليهم، وقال لهم: فيها كذا إن شتموها كذلك وإلا فادفعوها إلينا فنحن تعطيكم من ذلك الحساب، فقالوا: بهذأ قامت السعوات والارض ، وهذا في حديث اليهود بعدم أما نتيم ، أما المسلمون فلا بخرص عليهم ، ولما لم يصح حديث سول . ولا حديث ان المسب بقيت الحال وقفاً ، لأن الخرص على الناس حفظ الحق الففراء، لقد يجب أن يخرص عليهم جميعاً جميع ما يجب فيها الزكاء ، وإنما لم يخرص النبي صلى أنه عليه وسلم الحب ، لإنها لم تكن عندهم إذ لم يكو نوا أهل زرع ، انهي . قال العيني: واحج أبو حنيفة بما رواه جار مرفوعا : نهى عن الخرص ، وبما رواه جار بن سمرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم. نهى عن بيع كل ثمرة تخرص، وبأنه تخدين، وقد بخطى. . ولو جوا لجوزة خرص الزرع وخرص التهار بعـــــــــ جذاذها أقرب إلى الابصار منخرص ما على الاشجار، فلما لم يجز في القريب لم يجز في البعيد ، ولأن تصمين رب المبال بقدر الصدقة وذلك غير جائز ، لانه بيع رطب بتمر وأنه بيع حاضر بنائب ، وأبضاً فهو من المزابنة المنهى عنها ، وأيضاً هو يبهالرطب التمر نسية ، فيدخله المنع بين النفاضل وبين النسينة ، وقالوا الخرص منسوخ بنسخ الربا ، وقال بعضهم: إنما كان يفعل تخويفا للمزارعين لئلا بجونوا ، لا ليلزم به الحكم ، لانه تخدين وغرور، وكان بجوز قبل تحريم الربا والفار ، ومما يدل على صحة النسخ مارواه الطحاوي من حديث جابر: أن رسول الله صلى ألله عليه وسَلم نهى عن الخرص ، وقال أرأيتم إن هلك النَّرَ أَعِبُ أَحدُكُمْ أَنْ يَأْكُلُ مَالَ أَخيهُ ۚ بِالبَاصَٰلُ ، والعَظرَ بعد الإباحة علامة النسخ ، وما قبل عمل به النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده مسلم ، لكنه ليس على الوجه الذي ذكروه ، إنما وجهه أنهم فعلوا ذلك ليعلم مقدار ما في أيدي الناس من النمار فيؤخذ مثله بقدر في أيام الصرام، لا أنهم بملكون شيئا عا بجب فه فيه يدل لا يزول ذلك الدل، اتهى ، وقال الشيخ

للستحقين كذا ، ثم يضمن الماك حق المستحفين بأن يقول له ضنتك حق المستحقين من الرطب مثلاً بكذا تمر، فيقبل المالك فوراً، والحكمة في مشروعيَّه الرفق بالمالك والمستحقين، أتهي. وقى . نيـل المــآرب، وسن للإمام بعث خارص المرة النخل والــكرم إذا بدأ صلاحها ويكنى واحد ، لانه كعاكم ، وفي د الشرح الكبير ، و د الدسوق ، وإنما يخرص الممر والعنب على رءوس الإشجار إذا حل يعهما يـدّو صلّاحهما واحتاج أها، النصرف فيه ، ولا يخرص بعد صيرورته تمرًا لانه يقطع وينتفع به فني تخريصه حينئذ انتقال من معلوم لجهول، إنتهى . وفي « الانوار ، من مسالك المسالكية ويجوز خرص الرطب والعنب ويكني خارص واحد واختلف في سبب مشروعية التخريص فيهما ، فقيل لحاجة أهلهما إليهما ، وهو ظاهر قول مالك لا يخرص إلا التمر والعنب للحاجة إلى أكلهما زطبين ، اتهى . قال الدردير : وإنما خص الشارع هذين النوعين بالخرص دون غيرهما لان شأنهما اختلاف العاجة إليهما ، قال النسوقي: قوله دون غيرهما أي من الزيتون والفول والحمِس والشعير إذا أكل أخصر فهذه وإن كان يحسب بالتحرى ما أكل منها لكنها لا تخرص قائمة ، اتنهى. وقد عرف أن الحرزص ليس بشيء عند الحنفية ، ولذا خلت · عر_ ذكرها أكثر فروعهم ، قال العيني في شرح البخاري : قال الشعبي والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف وعمد: الحرص مكروه ، رقال الشعبي: الحرص بدعة ، وقال الثورى : خرص الثمار لا يجوز، وفي أحكام ابن بريرة قال أبو حنيفة وصاحباه : الخرص باطل، وقال أيضاً في وشرح الهداية ، ولا يخرص الرطب والعنب وغيرهما من النهار والزرع عندنا ، وقال الشعبي والتورى : الخرص بدعة ، وقال أبن عبد البر : ذكر صاحب الإملاء عن تحمد بن الحسن أنه يخرص الرطب. تمرًا والعنب زيبًا ، وقال السروجي: لم يذكر أصحابنا هذا القول عن محمد فيما علمته ، أنتهي . وحكى الطحاوى عن قوم جواز الخرس، ثم قال: وخالفهم في ذلك آخرون فيكرهوا ذلك وقالوا لبس في شيء من هذه الآثار أن التمرة كانت رطباً في وقب ما خرصت ، وكيف يجوز أن يكون ، كانت رطباً حيثتُذ فتجعل لصاحبها حق الله فيهما بمكيلة ذلك تمرأ يكون عليه نسيئة ، وقـد نمي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر في رءوس النخل بالتمر كيلا ونهى عن بيع الرطب بالنمر نسيئة ، وجاءت بذلك عنه الآثار المروية الصحيحة ، ولم يستثن رسول الله صلى الله عليه وسَلم فى ذلك شبئًا ، فليس وجه ما روينا فى الخرصُ عندنا على ما ذكرتم ، ولكن وجه ذلك عندنا والله أعلم ، أنه إنما أراد يخرص ابن رواحة ، ليملم به مقدار ما في أيدى كل قوم من النهار فيؤخذ منه بقدره في وقت الصرام ، لا أنهم بملكون منه شيئًا بما يجب فه فيه يبدل لا يُزول ذلك البدل عنهم ، وكيف يجوز ذلك ، وقد يجوز أن تصيب بعد ذلك آفة فتتلفها أو نار فتحرقها فبكون ما يؤخذ من صاحبها بدلامن حق الله تعالى فيها ماخوذا منه بدلا نما لم يسلم له ، ولكنه إنما أريد بذلك الخرص ما ذكرنا ، انتهى . ثم ذكر دلائلهم رواية ونظرا ، وقال في آخره :

721

والعهد الاسلط) زاد في النسخ المسرية بعد ذلك لفظ الجلالة بلفظ سلط الله (عليهم العدو) تقدم أَنْهُلُكُ وَيَنَا الصَالَحَوْنَ قَالَ فِعُمْ أَوَا كُثَّرُ الخَبُّ وسَأَلَتَ أَمْ سَلَمَةً فِي قَصَة جيش الخسف يا رسول الكلام عليه في الوقاء بالامان قال لباجي وما ذكر من هذه العقوبات الها تكون عند ما ذكر مسمن الله كيف بمن كان كارها قال نجسف بهم ولكن يعث يوم النبامة على نيته كذا في ابي داود فيه المعاصي يحتمل ان يكون ذلك الله كثرت واعلن بها ولم يكن منكراً لها ، انتهى . قلت وتقلم ايضاً مرفوعاً الناس اذا رأوا الطالم فلم يأخلوا على بديه او شك ان يعمهم الله بعقاب (ولا فشا) نى الحَمَّلة الأولَّى ما يتعلق بدلك وحسيث لباب الحرجه عمله أني موطأه يهلما اللفظ وتي التعليق الممجلاً اي ظهر وانتشر (الزناقي توم قط) ولم ينكر عليهم (إلا كثر فيهم الموت) فقد وردت الروايات هذا موقوف في حكم المرفوع لانه تما لا يدرك بالقياس وقد اخرجه ابن عبد الير عن ابن عباس ني ذلك في قصة بني اسرائيليكن كتب الطاسير منها ما في الدر المشور برواية ابن جرير وغيره موصولاً وفي سنن ابن ماجة تحره مرفوعاً . انتهى . قال الزرقائي . وقلد روي عن ابن عباس مرفوعاً يُ قال بلمام سأدُ لُكُمُم على امر عسى ان يكون قيه هلاكهم ان الله يبغض الزنا وان هم وتعوا بالزنا خسس مجمس ما نقض قوم العهد الاسلط عليهم عدوهم وما حكموا بغير ما انزل الله الافشاع هلكوا فاخرجوا الساء فعسى ان يزنوا فاخرجوها فوقعوا بالزنا فسلط الله عليهم الطاعون فمات فيهم الفقر ولا ظهرت فيهم الفاحثة الا فشا فبهم الموت ولا طففوا المكيال الا منعوا النبات واخذوا مِنهم سبعون الفاً وذكرها الحافظ في الفتح برواية الطبري عن سيار يلفظ فعات منهم سبعون الفاً بالسنين ولا منعوا الزكاة الاحبس عنهم القطر رواه ابن ماجة والطيراني وله شاهد عن ابن عمر في يوم ثم قال هذا مرسل جيد وسيار شامي موثق وذكر الطبري هذه القصة من طريق محمد بسن مرفوعاً نحوه عند ابن اسحق ، انتهي . قُلْت وايضاً عند ابن ماجة فاخرجه بسنده الى ابن عسر رضي اسحاق عن سالم ابي النصر فذكره نحوه انتهى . (ولا نقص قوم الكيال والميزان) وما في معناهما الله عنهما قال اقبل علينا رسول الدُّمثيُّج نذل يا معشر المهاجرين خمس إذا(١) ابتليتم بهن وأعوذ بالله أن تدركوهن لم يظهر الفاحنة في قوم قط حتى يعلنوا بهـــا الا فشى فيهم الطاعون والأوجاع كالذراع والعدد (الاقطع) بناء المجهول (عنهم الرزق) الحلال وفيه ان المعصبة سبب لنقص التي لم تكن مفت في اسلاف الذين مفنوا ولم ينقصوا المكيال والميزان الا الحذوا بالسنين وشدة الرزق واصرح منه في ذلك المعنى ما في الجامع الصغير برواية احمد في مسنده والنسائي وابن ماجة وابن حيان والحاكم في المستدرل. عن ثوبان أن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه الحديث قال المؤتة وجور السلطان عنيهم ولم ينعوا زكاة الموالهم الاستعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا ولم ينقصوا عهدالله وعهد رسوله الاسلط الله عليهم عدواً من غيرهم فأخذوا بعض ما في أيديهم وما العزيزي في شرحه هو حديث صحيح مؤيَّد بالروابات الكثيرة منها ما ورد في الصحاح بطرق نمتاله لم تمكم انتهم بكتـــاب الله وبتحيزوا نما نزل الله الاجعـــل الله بأسهم بينهم قــــال الحافظ في من إحب ان يسط في رزقه فليصل رحمه فان مقتضاه الضيق بقطع الرحم وورد ذلك نصاً وبشكل النتسج اخرجه ابن ماجة والبيهقي وفي إسناده خالد بن يزيد بن ابي مالك وكان من فقهاء الشام لكنه عليه ما فيه ليضاً برواية الطبراني في الصغير برواية ابي صعيد الخلوي ان الرزق لا تقصه المصية ولا عبد ضعيف عند أحمد وابن معين وغيرهما وَوَكَنْهُ احمد بن صالح المصري وابو زرعة الدمشقي وقال تزيده الحسنة الحديث واجاب عنه العزيزي بانه ضعيف فلا يقاوم الأول قلت ويشكل عليه أن الثانيُّ ابن حبان كان يخطىء كثيراً وله شاهد عن ابن عبـــاس في الموطَّأ فِذكر حديث البـــاب ثم قال وفيه ايضًا مؤيد بالأحاديث الكثيرة الصحاح الواردة في القدر منها ما في الصحيحين وابي داود والرملـي برواية ابن مسعود عن الدادق المصلوق ان خلق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوماً الحديث

انقطاع واخرجه الحاكم من وجه آخر موصولا بلفظ اذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلُّوا بانفسهم عذاب الله وللطبراني موصولا من وجه آخر عن ابن عباس موصولا نحو سياقي مالك وفي سنده مقال وفيه ثم يعث الله الله ملكاً باربع كلمات يكتب رزته واجله وعمله وشقي او سعيد والشيخسين وله من حديث عمرو بن العاص بلفظ ما من قوم يظهر فيهم الزنا الا اخذوا بالفنا الحديث وسنده وغيرهما عن انس رفعه وكل الله بالرحم ملكاً فيقول اي رب نطقة الحديث وفيه فما الرزق فما ضعيف وفي حديث بريدة عند الحاكم بسند جيد ولا ظهرت الفاحثة في قوم الا سلط الله عليهم. ﴿ اللَّاجِلُ فَيَكُتُبُ ذَلِكُ فِي بَطْنَ امْهُ وَلَاحِمَدُ وَالْبُرَارُ ۚ وَغَيْرِهُمَا عَنَ آلِي الدَّرَاءُ وَفَعَهُ فَرَغُ اللَّهِ اللَّ كُلُّ الموت ولاحمد من حديث عائشة مرفوعاً لا تزال أمنى بخير ما لم يفش ﴿ كِيهِمْ ﴿ وَلَدَ الزَّنَا فَاذَا فَشَا عبد من خمس من اجله ورزقه الحديث كلا في جمع الفوائد فقيل في الجمع بينهما أنَّ التاني بالسبة فيهم ولد الزنا اوشك ان يعمهم الله بعقاب وسنده حسن ، انتهى . وقال السيوطي في الدر اخرج لما في علم الله عز اسمه واما الأول فباعتبار الرزق المعلوم للملائكة الموكلين به فهو الذي يزيد بالطاعة الحاكم وصححه عن بريدة قال قال رسول الله ﷺ ما نقض قوم العهد الاكان القتل ولا ظهرت الفاحشة في قوم قط الا سلط الله عليهم الموت ولا منع قومالزكاة الا حبس الله عنهم القطر وعراه الشوكاني الى البيهقي ايضاً وقال واختلف فيه على عبدالله بن بريدة فقيل عنه هكذا وقبل عن ابن

عباس ، انتهى . وقال السيوطي في الدر اخرج ابو يعلى عن ابن مسعود رفعه ما ظهر في قوم الزنا والربا الاحلوا بانفسهم عقاب الله واخرج أحمد عن عمرو بن العاص مرفوعاً ما من قوم يظهر فيهم الربا الا اخذوا بالسنة وما من قوم يظهر فيهم الرشا الا أخذوا بالرعب وفيه ايضاً اخرج ابن

فيهم الفقر لاحتمال الجمح والتنويع (ولاختر) بالحاء المعجمة والمثناة الفوقية والراء المهملة كما في

هذان الوجهان وفي المحلى تقص الرزق الحلال او الاخروي (ولا حكم قوم بغير الحق إلا فشا فيهم

حرمه وجمع بينها العيني في باب من احب البسط في الرزق من كتاب البيوع بمسلة اوجه منها

وينقص بالمعصية كذا في العزيزي والاوجه ما فيه ايضاً ان المراد بالأول دُماب بركة الرزق فكأنه

الدم) بقتل بعضهم بعضاً ولا ينافيه ما سيأتي من قوله عليه السلام ولا حكموا بغير ما انزل الله الا فشا

جميع السخ المصرية اي غدر وهكذا في موطأ عمد فما في بعض السَّخ المنذية بالنون والزاي

المعجمة تصحيف ويؤيد الأول ان هذه الجملة تقلعت في الوقاء بالامان ولم تمختلف فيه السخ (قوم

أنه النمس صرفا بناته دينـــــار ، قال : فدعانى طلحة بن عبيد اند نتراوسنا سنى المطرف منى وأخذ الذهب يقليها فى يديه ، ثم قال حتى يأنى خارنى من النابة . وعمر بن الحطاب يسمم فقال عمر : لا والله لاتفارته حتى تأخذ منـــــــه .

أحدين صالح: إن المالك صحة ، وقال ابن حبان : من زعم أن له صحة فقد وهم مات سنة ٩٨ م في

قُولُ الجهور، وقيلُ سنة ٩١ هـ وهو أبن أربع وتسعين (أنه التمن صرفًا) بنتح الصاد وإسكالي الراء أى من الدراه، وفي رواية للبخاري أنه قال: من عده صرف، فتال طلحة : أنا، ولمسلم من يصطرف الدرام (عاتة دينار)كانت عنده يعني أراد بيع مائة دينار كانت معه بموض الدرام (قال) مالك ﴿ فَدَعَانَى طَلَعَةً مِنْ عَبِيدَ اللهِ ﴾ بضم العين أحد العشرة المبشرة ، وقال : عندى صرفه ﴿ فَتَرَاو صَنا ﴾ بإسكان الضاد المعجمة أي تجارينا الـكلام في قدر العوض بالزيادة والنقصان ، لأن كل واحد يروض صاحبه ويسهل خلته ، وقيل : المراومة ههنا المواصفة بالسلمة ، وهو أن يصف كل منهما سلمته لوفيقه ، كذا في , الفتمر , وقال الباجي : مراوضة متبايعهما في صرفهما واحداً بعد واحد طلباً للزيادة أو معرفة مايستقر مليه العطاء (حتى اصطرف) طلحة (منى) أى أخذ منى ماكان معى ليصرفه بالدراهم، قال الباجي: يقتضي جواز المصارفة لمن لم يتخذ ذلك متجراً ، وأما مِن اتجمد ذلك متجرا أو صناعة ، فقد كرمه جماعة من السلف ، قال مالك في و المتنية ، أكره للرجل أن يعمل بالصرف إلا أن يتنج الله ، وقال الابي : حكم الصرف أنه مباح الاصل كجنسه الذي هو البيع ، وكره مالك العمل به إلا لمتن ، وقال ابن رشد : وقايل ماهم ، وذكر العبي عن أصبغ أنه كره أن يستظل عانوت صيرتي ، وفي د النوادر ، الصرف من الباعة أحب إلى من الصيارفة ، اللهي . (وأخذ) طلحة (الذهب) أي مائة ديناركانت عندي (يقابها) من النقليب (في بده) قال الحافظ : الذهب يذكر ويؤنث ويحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأته لذلك (ثم قال) طلحة أصبر (حتى يأتيني خازتي) قال الحافظ ؛ لم أقد على تسمية الحازن(منالذابة) بغين معجمة فألف قوحدة موضع قرب المدينة كان لطاحة بها مال نخل وغيره، وإنما قال ذلك طلحة لظنه

جوازه كسائر البوع وماكان بلغه بعد حكم المسألة فأبلغه عمر رضي الله عنه ، وقال المازري : أو كان يرى

جواز المواعدة في الصرف وكما هو قول عندنا ، وإن قبضه لم يكن ليمكها بل ليقابها ، قال الاني :

الاتوال في المواعدة ثلاثة ، المشهور التحريم ، وقبل : مكروهة ، وحملت عليه المدرنة ، وأجازها ابن

عبد الحسكم وابن نافع، وقال أصبغ: تفسخ، كم واعدة الكاح في العدة، وقال اللخمي: الجراز أحدن

(وعمر بن الحطاب) أمير المؤمنين (يَسمع) ذلك الكلام (فقال عمر لمالك بن أوس: لاوالله لانفارة)

أى لانفارق طلحة (حق تأخذ منه) الدراهم عُوصَ الذهب، وفي رواية : والله لنعطينه ورقة أو الر. ن

إلى ذهبه هذا خطاب لطلحة ، وفيه تفقد غررضي الله عنه أحوال رعيته في دينهم والاهتمام بهم وتأكيد

ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الناهب بالورق ربا إلا حا وما والبر بالبر ربا إلا ما وها والتمر بالنز ربا إلا ما وها والتمير بالشمير ربا إلا ها وها والملم بلتم ربا إلا ها رها . الامر بالتين ، وأن الحليفة أو السلطان إذا سع أو رأي مالايجرز وجب عليه اللمي عنه (ثم قال) عمر رض ان عنه مستدلا على المنع بالسنة ، لانها الحجة عندالتنازع (قال رسول **انه صلى انه عليه وسلم :** الشمب بالرزق) بفتح الراو وكسر الراء أي الفتية . قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك فيه، وحمله عنه الحفاظ، وتابعه ممهر والميث وغيرهما، وكذلك رُواه الحفاظ عزانِ عيبة، وشذَّ أبو تعبُّر عنه، فقال: النَّدبِ النَّدَبِ، وكذَكُ رواهِ أَنِ الْمَحْرُ عَنَ الزَّهْرِي، كَذَا فَي الفَّتْحِ، وَحَدَيْثُ أَنْ عَيِثَةً أَخْرِجِهُ المِخاري في باب مايذكر في الطعام بانشا النصب بالورق ربا ، قال الحافظ : هكذا رواد أكر أصحاب ان عينة عنه ، وهي رواية أكثر أصحاب الزهري ، وقال بعضهم فيه الذهب النهي وأخرج اليهتي رِيا يَهُ أَنِ أَنِيزَابِ عَنِ الرِّمرِي لِمُنشِّل: الورةِ بالورق ربا إلا هاء وهاء والدَّهبِ النَّهب ربا إلا هاء وهاء رقال أبيبية :كذا في هذه الرواية الورق بالورق والذهب بالذهب، ورواية الجماعة كما مض يعني بلفظ النَّدَب بالورق (ربا إلا ما وها) محذف المعزة من الآخر في النسخ المندية وبإنباتها في السخ المصرية، وهكذا الاختلاف في الانفاذ الآتية في جميع المواضع من هذا الحديث، قال النووى فيه لنتان المد والقدر والمدأفصح وأشهر، وأصله هاك فأبدات المدة من الكاف، ومعناه خذ هذا، ويقول صاحبه مثله ، وإسط النووي والحافظ وغيرهما في تحقيق لغتها ، في د المحلي ، قيل : بكسر الهمزة معناه هات ، ويفتحها معناه هات ، وكذلك بالهمزة الساكنة مثل ضع ، وفي , الجمع ، قال الحطابي : روونه ساكنة الالف، وصوابه مدها وفتحها، لان أسلها هاك ، أي خذ، فعوض عن الكاف الحدرة، يقال :هاهاتما مازم وغيره يجزف السكون وينزله منزلة ما التي النفيه ، انتهى . قال الطبي : محله النصب على الحال والمستنى منه متدر ، يعنى بيع النصب بالنصب ربا في جميع الحالات إلا حال تقابض ، ويكنى عن التقابض قوله , هاه وهاه ، لانه لازمه : وعبر يذلك ، لان المطى قال : خذ بلسان الحال ، سواء وجد معه الــان المقال ، أو لا ، فالاستشاء مفرخ ، وقال الابي : محله النصب على الظرفية (والبر بالبر) بيتم الموحدة القمح ، وهي الحنطة أي بيع أحدهما بالآخر (ربا إلا) مقولاً عنده من المتعاقدين ، ولو بلسان الحال (هاء) من أحدهما (وهاء) من الآخر (واليّمر باليّمر وبا إلا هاء وها. والشعير بالشعه) بفتح الشين على المشهور ، وقد تكسر قال ابن مكى : كل فعيل وسطه حرف حاق مكسور مجموز كسر ما قبله في لغة تهم ، قال : وزعم الليث أن قومًا من العرب يقولون ذلك إن لم تكن عينه حرف حلق

نحو كبير وجليل وكريم (ربا إلا ما وما) وظاهره أن البر والشعير صنفان ، كما قال به الجهور خلافا

لمالك والنيث ومعظم علما. للدينة إذ عدوهما صنفا واحداً ، وتغدم الحلاف في ذلك قبيل المزابنة ، قال

الباجن : [عَدْ طَلَحَة الذهب يَعْلَمُ البِمْ جَوَدْتُهَا ، وقال: حَقّ بأن خَازَلُ ، وبد أن يؤخر ذلك إل أن يأتيه خازته، ومحمل أن بريد به تأخير الدرام خاصة ويقبض مو الدنانير ، وبحمل أن يريد به إترار الدنائير بيد مالكها ، حتى يأني الحازن فيتقابضا بدأ بيد ، فسمع ذلك عمر ، فقال واقه لا تفارقه يريد لا تفارقه وبينكما عقد حتى يتجزما بينكما من التقايض، ثم احتم لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا إلا ها، وها ؛ وحل ذك على أن الناف في يحب أن يكون مع الإيجاب والتبول لا يَأْخِرُ بِانْهِماءُ بِلْ يَقْتُرُنُّ بِانْهِما ؛ لأن عقد كل واحد منها يقتضى الإشارة إلى ما يبده من العوض يقرله دا. ؛ ولذلك قوم منه عمر رضي الله عنه ؛ وهو من أهل إلسان تعجيل التقايض ، فأما التفرق قبل. التبض؛ فلا خلاف مِن الفقياء نعله في أنه يفسد العقد؛ وظاهر الحديث يقتضي أن هاء وهاء تنوب عن المقد والنقد لقرب أحدهما من الآخرة مل هذا لا يجوز أن يتأخر النقد عن المقد ! ومن صفته أن يكونا مما أو يكونالنقد متصلا بنهام العقد أو في حكم للتصل لقربهمنه مع كونهما في مجلس واحد، أما إن فصل بينهما طول بجلس والحروج من أمر إلى أمر غيره ومن الصرف إلى لإعراض عنه والاشتغال بغيره ، فإن ذلك فسمير جائز ؛ خلافا لان حنيفة والشافعي في قولها إن ذلك جائز ؛ والدلبل على ما نقوله الحديث المذكور، ومن جهة المنى أن هذا صرف تأخر القبض فيه عن العقد؛ فوجب أن لا يسح . كما لو قاماً عن مجلسهما ، انتهى . قال النووى : استدل أصحاب مالك بهذا الحديث على أنه يشترط التقابض عتب المقد حتى لو أخره عن العقد . وقيض في المجلس لا يُصم عندهم، ومذهبنا صحة التبض في المجلس. وإن تأخر عن العقد بوما أو أياما أو أكثر مالم يتفرقا ؛ ربه قال أبو حنينة وآخرون ؛ وليس في هذا الحديث حجة لاصحاب مالك ؛ إنتهى قال الحافظ استدل بهذا الحديث على اشتراط التقابض في المجلس في الصرف؛ وهو قول أبي حنيفة والشافعي؛ وعن مالك: لا يجوز إلا عند الإيجاب بالسكلام؟ ولا يجوز عنده تراخى التبض في الصرف، سواء كانا في المجلُّس أو تفرقاً ؛ وحمل قول عمر لا يفارقه على الفور حتى لو أخر الصيرف النَّبض ؛ حتى يقوم إلى تعودُ كأنه ثم يفتح الصندوق لما جاز انتهي. وقال المرفق: إذا اصطرفا في الذمة نحو أن يقول ، بعنك ديناراً مصرياً بعشرة دراهم، فيقوُّل الآخر قبك بِصِمَ البِيمِ ؛ سُواء كانتُ الدرامُ والدنانير عندهما أو لم بكرنا إذا نقاصًا قبل الافتراق بأن يستقرضا أو غير ذلك ؛ وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ؛ وحكى عن مالك : لا يجوز الصرف إلا أن تكون العينان حاضرتين ؛ وعنه لا يجوز حتى تظهر إ-دى العينين وتعين ؛ وعن زفر مثله ؛ لانه صلى الله عليه وَسَلَّمَ قَالَ: لا تَدْيِمُوا غَانِهَا مِنَا أَبْرَا أَنْهِمَا ثَمَّا هِنَا فَ الْجَلَّسَ فَصَع والحديث يراد به أن لا يباع عاجل بآجل ، والنبض في المجلن جرى بحرى النبض حالة العقد ؛ وقاليّ أيضا القبض في المجلس شرط لصحته بغير خلاف؛ قال أن المُذَّدُر أجمع كل من نحفظ عنه من أهَّل العَّمْ

على أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقاصا أن الصرفُ قامدٌ؛ ويجرى القبض في المجلس، وإن طال ﴿ أَ

قال مالك : إذا اصطرف رجل دراهم بدينار ، ثم وجد فيها درهما زائفا ، فإذا انتفض صرف الدينار ورد إليه ورقه وأخذ منه ديناره ، وتفسير ماكره من ذلك أن رسول الله حل انه عليه وسلم قال : الناهب بالورق ربا إلا ها وها ، وقال عمر ابن الحطاب : إن استظرك إلى أن يلج ينه فلا تنظره ، وهو إذا رد عليه هرهمامي صرف بعد أن يفارة كن بملزلة الدين أو اشره المستأجر فلناك كره ذلك وانتقض الصرف

ولوتباشيا مصطحين إلى وبرل أحدهما أو إلى الصرف فقاجنا عنده جاز ، وبهذا قال الشافعي ، وقال ماك : لا خير ف ذلك ، لانها فارة الجلسها ، ولنا أنهما لم يفترة قبل الشابس ، فأشه ما لوكانا في سفينة تسير بهما أو راكبين ، انتهى. قال الرواقالي : عمل قول عمر لا تفارقه عند مالك أن ذلك على النور ، لا علم النارخي ، وهر المقترل من افظه سل أنه علمه وها ، وها ، وقال أبو حنينة والشافعي : بجوز الشابعي ما لم يفترة اران طالت المقترك إلى أن يح بيته فلا تنظره ، قالوا : فعلم منه أن المراعي الانتراق تنار أبر عمر قال الان : المناجزة تبنين المومدين عتب المقتد ؛ وهي شرط في تمام الصرف ؛ إلا في عقده ، فليس لاحدها أن يرجع ، وصرح بأنها شرط المازوي وابن عرز ، واختار ابن عرفة أنها ركن ولا شرط ، وإنما النفيد ، إنها لم يست بركن ولا شرط ، وإنما النفيد ، إنها من تمام المقد ، إنها .

(قال مالك إذا اصطرف رجل دراهم بدينار) وفى نسخة بدنانير (ثم وجد فيها درها زائفا) أى رويئا (قال مالك إذا اصطرف رجل دراهم بدينار) وفى نسخة بدنانير (ثم وجد فيها درها زائفا) أى رويئا (فإذا رده انتقن صرف الدينار كه ورد إليه ورقه) أى فينة من الدراهم كابا (وأحند إليه ديناره ، وتفسير ماكره من ذلك) أى سبب كراهته ذلك (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الذهب بالورق ربا إلا ها. وها.) محذف الممرز واباتها ، كا تقدم في الحديث الماضي (وقال عمر بن الحفال) راوى الحديث (وإن استظرك إلى أن يليم بينه فلا تنظره) كا تقدم أثره رضى الله عنه ذلك قريباً وإذا ثبت ذلك فظير وجه الكرامة (رهو) أنه (إذا رد عليه درها من صرف بعد أن يفارقه كان) هذا الدرهم (بحريا الله المتحدة من الناخر) كذا في جميع النسخ المسرية من المتون والنروح بالحاء للمجمدة من الناخر ، وفي نسخة الروقاني وجميع السنخ المحديدة المنافر الله عنه الاستجار ، والاول أوضح (فلذلك كره) أى منع (ذلك وانتقض الصرف) قال الباجي مناه أنه إذا رد الذهب الوايف بعد المفاوقة له كان ما بدله من الدراهم دينا على بائع الهدراهم تأخر

السلف ويبع العروض بعضها يعض

مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى ان عليه وسلم نهى عن بيع وسلف .

قال مالك : وتفسير ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ سلمتك بكذا وكذا ، على أن تسلفنى كذا وكذا ، فإن عقدا يعجما على هذا فهو غير جائز ، فإن نرك الذي

السلف ويبع العروض بعضما ببعض

قال صاحب و المحلى ، المراد بالساف دينا جعل القرض شرطا في البيع ، انتهى . والمراد بالمرض غير النمن يعنى لم يكن النمن فيه ، بل يكون البيم في كانا الجبتين .

(مالك أنه بلنه أن رسول انه صلى انه عليه وسلم نبى عن بيع وسلف) سيأتى تفسيره ، وقد وصله أبو داود والزمندى ، وقال : حسن سعيح ، وانسائى من طريق أيوب السختيانى عن عرو بن شعب عن أبيه عن جده ، ورواد الفاجرائى فى رسيح ، وانسائى من طريق أيوب السختيانى عن عرو بن شعب ما أبيه عندك وربح مالم تضمن ، وفى د الحلى ، قال محدنا أبو حنية تنا يحي بن عامر عن رجل عن عتاب ابن أسيد عنه صلى انه عليه وسلم أنه قال له انطاق إلى أهل مكه ، فانهم عن أربع : عن يسع مالم يقيضوا ابن أسيد عنه مالم يضمنوا وعن شرعن في يس وسلف وبيع ، قال محد : وبهذا كاه ناخذ ، قاما قرله سلف وبيع قال جد يقول لآخر أبيمك عدى هذا همكذا على أن تقرضي كذا إلى آخر ماسط فى تفسيرا الاربع، وقال الباجى : ماروى أنه صلى انه على الله عن حده أن رسول انه صلى انه عليه وسلم عن أبيه عن جده أن رسول انه صلى انه عليه وسلم قال : لايحل بسم ماروى أبوب عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول انه صلى انه عليه وسلم قال : لايحل بسم وسلف ، وأجمع النقها على ذلك ، وتلق الآمة له بالقبول ، والعمل به يدل على صحة معناه ، وذلك يقوم له مقام الإسناد .

(قال مالك: وتفسير ذلك) أى تفسير يع وساف (أن يقول الرجل) المشترى (الرجل) البانع (آخذ) أى اشترى (سلمتك بكذا وكذا) درهما (على) شرط (أن تسلفى كذا وكذا) درهما (فإن عقداً بيعهما على هذا) الشرط (فهر غير جائر) قال الزرقاني: أى حرام الإبامها على قصد السلف بريادة فإذا كانالبانع هو دافع السلف، فكأنه أخذ التين في مقابلة السلمة والاتتناع بالسلف، وإن كان هو المشترى فكأنه أخذ السلمة عا دفعه من الثين والانتفاع بالسلف ، انتهى . وقال الساجى: ووجه ذلك من جهة الممنى أن القرض ليس من عقود المماوضة ، وإنما هو من عقود البر والمكارمة ، فلا يصح أن يكون له هوض : أنتمى • (فإن ترك الذي اشرط السلف) مع السيح (ما اشترط منه) وهو السلف مفعول ترك قال مالك أكرم ثمن الكلب الضارى وغير الصارى لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب .

______ قال الحطانى : الكامن الذي يدعى مطالعة علم النيب ويخير الناس عن الكرائن ، وكان في الجاملية

كمنة يدعون معرفة كثير من الامور ، فأنهم من يزعم أن له تابعاً من الجن يلق إليه الاخبار ، ومنهم من يدعى أنه يدرك الامور بنهم أعطيه لم ومنهم من يسمى عرافا ، وهو من يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات يستدل با على مواضعها ، كالشء يسرق ، فيعرف المطنون به السرقة ، والمرأة تهم فيعرف من صاحبا ، ونحو ذلك ، ومنهم من يسمى المنجم كاهنا ، والعديث شامل لمؤلاء كلهم ، قاله الزرقاني

قال الباجى : هو أكل المال بالباهل ، لأن التكهن عرم وما حرم في نفسه حرم عوضه ، كالخر والحذير ، انتهى .

(قال مالك: أكره ممن الكلب الضارى) أى الجترى، المولع بالصيد من صرى الدكلب وأضريته عودته وأغريته به ، وجمعه صوار والمواشى الضارية المتادة لرعى زروع الناس ، ضرى به صرى وصراوة فهو ضار إذا اعتاده (وغير الشارى الهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب) بالاطلاق فشملها ، قال الزرقانى : اختاف فى أن الكراحة على بابها ، ويؤيده رواية ابن تافع عنه لابأس يبيعه فى المراث والمناف أو على النحريم ، وهو المشبور عن مالك المتمد فى مذهبه ، خلاة التشيير بعضهم كالقرطى الكراحة ، وقال الباجى : أما الكلب المباح ، فاختلف فيه قول مالك، فيتناول بعض أصحابه أنه يجوز بيعه ، وروى عنه ابن القاسم أنه كره "بيه ، وهى رواية الموطأ ، فإذا قالما بالمنع من بيح الكلب المنارى ، فقد قال القاضى أبو محد إن أصحابنا اختلفوا فى ذلك ، فتهم من قال : هذا مكروه ، ويصح ، ومنهم من قال : لا يجوز ، وبه قال الشافى ، فن قتله على الوجين ، فعليه لصاحبة قيسته عند مالك ، وقال الشافى : لا قيمة عليه أو الدليل على ما نقرله أن هيذا الميان البيح الانتفاع به ،

فإذا لم يحريمه كان على مستهلكه قيمت ، كأم الولد ، انتهى. وقال الزرقانى : لا خلاف عن مالك أن من قال كلب صيداً وماشية أو زرع فعليه قيمت ، ومن قال ما لم يؤذن فيه لا شىء عليه : وأستطها الشافس وأحدفيهما ، وأوجها أبو حنيقة فيهما ، إنتهى ، وقال الحزق : من قاله وهو معلم فقد أساء

ولا غرم عليه ، قال المرفق : أما قتل المم لحرام ، وقاتله سى. طالم ، وكذلك كلب مباح إمساكه ؟* لانه على متضع به يباح اقتناؤه ولا نعلم فى مذا خلافاً، ولا غرما على قاتله ، وبهذا قال الشافعى » وقال مالك وطاء عليه الغرام ، إنتهى .

> 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986 - 1986

قال مالك : ولا يأس أن يشترى الثوب من الكتان والشطوى أو النصبي بالانواب

اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزا .

من الإثربي أو القبي أو الزيقة أو الثوب المحروى أو المروى بالملاحف البانية والشقائق (كان دُنِّ البيع جاراً) قال الباجي: المشهور من مذهب مالك أن مشترط القرض إن تركه مع البيع، وحكى الشيخ أبو بكر أن بعض المدنين روى عن مالك أنه لايصع البيع دون ترك القرض، وهوالقباس وبه قال أبو حيفة والشافى، ووجهه أن البيع قد فعد عقد، باشتراط السلف، انتهى. وقال الموفق: مالك والشافعي، والبيع باطل، وهذا هذهب مالك والشافعي، ولا أعلم فيه خلاة إلا أن مالكا قال أن ترك مشترط السلف السلف صع البيع، وأنا حديث عبد أنه بن عرو، ولائه اشترط عقداً في عقد فقعد كيمتين في بعة ، ولانه إذا اشترط القرض زاد في التي لاجله فصير الزبادة في التين عوضا عن القرض وريحاً له ، وذلك ربا عرم فقد، كا لوصرح به ، ولانه بع فلد فلا يعود صحيحاً ، كا فو باع درهما بدرهمين ثم ترك أحدهما ، انتهى

(قال مالك : ولا يأس أن يشترى) أحد (الترب من الكتان) نوع من النياب معروف(والشطوى) بالواو في النسخ الهندية ، وباننظ أوفي النسخ المصرية بفتح الشين المعجمة والطاء المهملة نسبة إلى شطا قرية : صر، قال الباخي: هو ما عمل بشطا وهو من الكتان (أو النصى) بفتحالقاف والصاد المهملة فوحدة، قال المجد: الفصب ثباب ناعمة من كتان الواحدة قصبي (بالانواب) جَمَّع ثوب (من الإتربي) بكسر الهمزة وسكون الفوقية فراء فتحتية فوحدة ، ثياب تعمل لإتريب قرية بمصر (أو التمسى) بفتح القاف وكسر المين المهملة المشددة والياء، نوع من التباب فيه خطوط من حرير منسوب إلى قس قرية بمصر على ساحل البحر، وفي و انجمع ، نسبة إلى قس بفتح قاف ، وقيل بكسرها ، وقيل : أسله قزى نسبة إلى القز ضرب من الابريسم، فأبدك سينا، وفسر بثباب صلمة فيها حريرًا مثال آلاترنج أوكتان عنلوط مجرير (أو الزيقة) بكسر الزاى وحكون التحتية وفتح القاف وتا. ثأنيث ، نسبة إلى زيق محلة بنيسابور ، وقال الباجى : ماعمل صعيد مصر وهي ثياب غليظة ، وقال البونى : ثياب تعمل بالصعيد غلاظ رديثة ، ونقله أبو عمر عن ابن حبيب ، وفي ءالمحلي، الزيمة بالقاف التياب الناعمة ، وعلم من هذا كه أنه بالزاي والدحتية قًا في النَّسَخُ المُندية من الزَّلَّةُ بالزَّاي واللَّام لا وجه له ﴿أَوَ النُّوبِ الْمَرُويُ } يَنتحنين ، نسبة إلى مراة مدينة بخراسان (أو المروى) بأوق النسخ الهندية ، وأكثر المصرية وتى بعضها بالواو ، وهو بفتح ميم (اللاحف) جمع ملحنة بكسر الميم ، الملاءة التي يلتحف بها (البيانية) بحنة الياء على الاصح ، نسبة إلى المين ، قال الباجى : هي ماكان من منه البرود والصنعاني كله (والشقائق) بالواو في جميع النسخ ، وهي

وما أشبه ذلك الواحد بالالتين أو الدلال بدأ بيد أو إلى أجل ، وإن كان من صنف واحد ، فإن دُخل في ذلك نسبة ، فال خير فيه .

الآزر انسبقة الروتية ، قاله البوتى وابن هبد البرعن ابن حبيب ، وفى ، الحيلى ، هى التباب الملونة بلون الشقائق ، وقال الباجى : الشقائق من الابراد الصفاق الشبقة (وماأشبه ذلك) المذكررين التباب الآخر فيمرز أن يشترى (الواحد بالاثنين أو الثلاثة) أو أكثر منها ، وسواءكان البيع (يدا بيد و) . يكون (إلى أجل) أى نسبتة ، لجواز التفاصل والنسأ معا ، لتحقق علة الربا بكلا جزئها ، وهو الادعار المقوت والجنسية (وإن كان) المبيع في كتا المجتنى ، (مرصف) ، أى نوع ، (واحد) ، فيجوز التفاصل ، (فإن دخل فى ذلك) أى فى متحدى الشف (فيسيمة فلا غير فه) أى لا يجوز لتحقق أتحاد الجنس ، وإن لم يوجد الانتار المتوت ، وذلك كاف في حرمة النسأ .

قال الباجي : قوله : لا بأس بالثوب من الكنان الخ ، يريد أن رقبق الكنان ، وهي الشيطوية وما -أشمها من القصى والغرقي وانتسى لابأس به ، بغيظ ثياب الكتان ، وهي الإتربي ، وما أشمه منالقسي . والزبقة وللريسة إلى أجل، وأصل ذاك أن ما الختلف في جنسه من النياب مجرز بيمه عا خالفه في جنسه إلى أجل، ولابجوز ذلك نبهاكان من جنسه ، وإنما مختلف جنسها بالرقة والغلظ ، لانها المنفعة المقصودة منها ، وكذلك القطن رقيقه ، وهو المروى والهروى والقوهى والعدنى جنس مخالف لغليظه ، وهي الشقائق ـ والملاحف اليمانية الغلاظ ، ذكر ذلك كله ان القاسم في والمدونة ، وغيرها ، وفي الواضحة أن ثباب القعان صنف، وإن اختلفت جودتها وأثمانها وبلمانها، يكانت هذه عمائم، وهذه أردية وشقق لتقارب منافعها ، إلى آخر مابسط من اختلاف المنافع ، قال : فجعل اختلاف الجنس بمنين بالصبغ على الوجه الذي ذكروه، وبازقة والغلظ، ولم يذكر الاختلاف بالصبغ، وإنما ذكره بالرقة والغلظ، لأن ثباب الكتان لم تكن هناك تستعمل على هذا الوجه ، وأما ثياب الجرير نُصَف ، وإن اختلفت أثمانها وصنعتها . من أردية وأخرة وغيرها ، وقال أيضا قد غلط بعض من فدر الموطأ فتأول عليه أنه جمل الكتان والقطن صنفا واحداً ، وليس في الفظ ما يتنظى ذلك ، انتهى . وقال الموفق : أما مالا يوزن الصناعة فيه ، كعمو ل الحديد والرصاص والنحاس والقطن والكتان والصوف والاريسم ، فالمنصوص عن أحمد في النياب والاكسية أنه لابحرى فيه الرماء فإنه قال : لايأس بالنوب بالثوبين والكساء بالكسائين ، وهذا قول أكثر أهل العلم، وقال : لايباع الفلس بالفلسين ولا السكين بالسكينين ولاابرة بإبرتين أصله الوزن، ونقل القامي حكم إحدى المــألتين إلى الآخرى ، فجعل فيها جيعاً روايتين ، إحداهما لايحرى في الجيع ، عهو قول النورى وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم ، لانه ايس بمكيل ولا موزون ، وهذا هو الصحيح ، إذ لامعنى لثبوت الحسكم مع انتفاء العلة وعدم النص والإجماع، والثانية بجرى الربا في الجميع، لأن أصله

بواحد إلى أجل .

غزل الصوف والشعر ولحم البقر والضان أجناس .

قال مالك : ولا بأس بأن تنبع ما اشتربت منها قبل أن تستوفيه من غير صاحبه الذى اشتريته منه إذا انتقدت نمنه .

الوَرْن ، فلا يخرج بالصناعة عنه كالجز ، انتهى . وفى و الدر المختار ، واختلاف الجنس يعرف باعتلاف الاسم الحاص واختلاف المنصود ، قال ان عابدين : فالثرب الهروى والمروى جنسان لاختلاف الصنعة وقوام التوب جا ، وكذا المروى المنسوج بغداد وخراسان واللهد الارمق والطائقاني جنسان ، وكذا

(قال مالك: ولايصلم) أى لا يجوز النسية (حتى يحتف) المسيع من الجانبين (فيين) بالنصب أى يتلم (اختلف المساب أي يكرن بعشها أى ينكم ن بعشها أى ينكم ن بعشها المنطب المنطب (فإذا أشبه بعض ذلك بعضا) أى يمكرن بعشها المنطب المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطب المنطب المنطب المنطب المنطب المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطب المنطب المنطب المنطب المنطب المنطب المنطب المنطبة المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطب المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطب المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطب المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطبة بقيابين من صنف واحد إلى أجل المنطبة المنطبة

(قال مالك : وَلَابِأْس بَانَ تَبِيعِ مَا اشْتَرِيتَ مَنَهَا) أَى مَن النَّيَابِ (قبل أَنْ تَسْوَفِهِ) أَى قبل القبض (من غمر) أَى لَغِيرَ مَنْهَاتَى لَتَبِيعِ (صَاحِهِ الذي اشْتَرِيتَ مَنَّ) وهو البانع ، وهو الأوجه من النسخ

الملف في العروض

مالك عن يحيى بن سعيد هن القاسم بن محمد أنه قال : سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل ســـــلف فى سباعب ، فأراد بيما قبل أن يقبضها ، فقال ابن عباس : تلك الهرق بالورق ، وكره ذلك .

المندية بانظ الذي اشتريته ، واختلف النسخ بعد ذلك فن النسخ المصرية (إذا نقست) أي أعطيت (ثمنه) البائع الأول ، وفي النسخ الهندية إذا انتقدت ، أي أخذت ثمنه من الدي اشترى منك ، أما إذا لم يأخذ ثمنه منه فيدخل في بيع الكالى بالكالى، قال صاحب , المحلى ، إذا انتقدت ثمنه ، أي إذا أخذت ثمنه منذأ أما إذا كان فسيقة، فإنه لا يجوز ، وكذا إذا كان من بائمه ، فإنه لا يصلح ، و مذا في التياب وتحوه من فير أموال الربوية ، وأما العامام فلا يجوز بيعه قبل قبضه مطلقاً ، انتهى .

قات : وقد تقدم في أول البيرم اختلافهم في ما يجرز بيعه قبل القيض ، ويجانس المتع عند الإمام اللك بالطام ، فلا يجرز بيعه هنده قبل القبض ، ونقدم البسط في اختلاف الآنج في جوان التعمرف في السيم قبل القبض ، وجلد ذلك كا في التعليق المجدء عن ، البناية ، أنه قال مالك : يحوز جميع التصرفات في غير العامل قبل القبض ، لورود التخصيص في الأحاديث بالطعام وقال أحمد : إن كان المبيع مكيلا أو موزونا أو معدوداً لم يجر بيعه قبل التبض ، وفي غيره يجوز ، وقال محد وزفر والشافعي : لا يجوز بيع غير المنقول مع غير المنقول قبل التبض ، لإطلاق الاحاديث ، وقال أبو حنيفة وأبو بوادف : يجوز بيع غير المنقول قبل التبض .

السلف في العروض

كذا في النسخ الهندية ، وفي المُصرية السلفة ، قال صاحب : الحل يعني السلم فيها

(مالك عن يمي بن سميد) الانصارى (عن القاسم بن محمد) أن أن بكر (أنه قال : سمعت عبد ألله ابن عبس رديل (أنه قال : سمعت عبد ألله ابن عباس ورجل) لم يُسم كان (يسأله) أى أسرا (فرسيائب) بسبن مهملة أوله وموحدة آخره شقق رقيقة جمع مية بالكمر وسيبة ، وقال أبو هم السبائب همائم الكتان وغيره ، وقبل : شقق الكتان وغيره ، وقبل اللاحث (فأراد) المصترى (بيمها) أى أداد أن يبيما (قبل أن يقبضها ، فقال أبن عباس) راداً على هبذا البيع (ظك) السورة يلزم منها أن يكون بيع (الورق بالورق وكره) أبن عباس (ذلك) البيع ، ولما كان هذا البيع جائزاً عند مالك ، لاعتصاض عبد بالطام ، أول قول امن عباس .

قال مالك في الذي يشتري الطعام فيكتاله ثم يأتيه من بشتريه منه ، فبغير الذي يأتيه أنه قد اكتاله لنفسه واسترفا ، فيريد المبتاع أن يصدقه ، وياخذه بكيله أنه ما يم على هذه الصفة بنقد ؛ فلا بأس به، وما يبع على هذه الصفة إلى أجل ، فإنه مكروه، حتى يكناله المشترى الآخر لنفسه ، وإنما كره الذي إلى أجل لانه ذريعة إلى الربا ويتخرف أن مدار ذلك على هذت الوجه بغير كيل ﴿ لا وزن ، فإن كان إل أجل فهو مكروه ، ولا اختلاف فيه عدنا ."

· قول ما لك في هذا ، والمعتمد عليه في هـــــذه المـألة ما رواه أبو حنيفة والشافعي وابن القاسم ، وهو الذي اختاره أبو بكر الطرطوشي والكاليء بالكاليء المنهي عنه إنما هو المقمود لا الذي يدخل اضطراراً ، انتهى .

(قال مالك في الذي يشتري الطعام من رجل) أي اشتري زيد من ع يو مثلا (نيكتاله) أيمزيد لنفسه (ثم یا نیز) ای زید (من یشتریه) أی الطعام، وهو بکر مثلا (منه) أی من زید (فیخبر) أی یعلم زید (الذي يأتيه) أي كرا(لانه) أي زيد (قد اكتاله) أي الطعام (لنفسه) عند الشراء، ن عمرو واستوفاه أي قبضه كاملا فيريد المبناع أي بكر أن يصدقه أي زيدا وبأخذه أي يأخذ بكر النامام مكيله أي بكيل زيد، فقال مالك في هذهالمـألة (أنه ما بع) بيناء المجـول (على هذه الصفة)أي على كبل زيد (بنقد) أي معملاً إفلاً بأس 4) أي يجوز ، ومثل الكيل في هذا الحسكم الوزن (وما بيع على هذة الصفة إلى أجل) أى نسبة (اأٍنه)أكرالبيع (مكروه) لا يجوز (حتى يكتاله المشترى الآخر)وهو بـكـر (لنفسه)ثم بينوجه الكرامة فتال (وإنما كره الذي) أى البيع المذكور الذي يبع (المأجل لأنه) أى البيع المذكور (فريعة) بذال معجمة أي وبوات (إلى فربا) يربد أنه لم يصدقه إلا من أجل الآجل فكا"نه أخذ للا"جل "بمنا ، قاله أبو عمر ، كذا في الزرقاني، وقال الباجي : فإن الذي يظهر إلينا من جهمالمنع أن يكون المبتاع تجوز في بعض الكيل لما عليه من الدين وجاء التأخير بعد الآجل، فيكون ذلك من وجه هدية المديان، ومن ابتاع بنقد فقد سلم من ذلك، وأما قوله فهو ذريعة إلى الربا فلمله يربد ما ذكرنا ، لان ما يترك البائع من نقص الكيل زيادة ازدارها من مال المبناع ، انتهى . (ويتخوف) ببناء المجهول من المضارع فيالنسخ الهندية ، وفي المصرية تنعوف بالمصدر ، قال الزرقاني : بالرفع صلف على ذريمة (أن يدار) ببناء المجهول من الإدارة (ذلك) اليم (على هذا الرجه) أي بالتصديق (بغير كيل ولاوزن) قال الزرقاني : فيؤدى إلى تعداد البع قبل النبض (فإن كان إلى أجل فهو مكروه) أعاد هذا السكلام تأكيدا أو تميدا لتولد (ولا اختلاف فيه) أى فى كرامة مذا البيم (عندنا) بالمدينة المتررة، قال الموفق : إن أخبره البائع

قال مالك : لا يُنبغي أ ﴿ يُشْتَرِي دَنِّ عَلَى رَجَّلُ غَالَبُ وَلَا حَاضِرُ إِلَّا بِالْإِقْرَارُ

يكميه ، ثم باعه بذلك الكبل ، فالبيع صحبح ، فإن قبضه با كتباله تم البيع والقبض ، وإن قبضه جمير كِلْ كَانْ بِمَرْلَةٌ قَبْضَهُ جَرَافًا فَإِنْ كَانَ الْمُسِيعِ بِالنِّيا كَالَّهُ عَلَّهِ ، فإنْ كَانْ قدر حقه الذي أخبره به فقد استوناه ، وإن كان زائدا رد الفضل، وإن كان ناقصاً أخذ النقص، وإن كان قد تلف فالقول قول القايض في قدره مع بمينه ، وليس للشتري النصرف في الجميع قبل كيله ، انتهى . وقال أن رشد : يحرز عند مانك أن يصدق المشتري البائع في كيلها إذا لم يكن البيع نسيئة ، لأنه يتهمه أن يكون صدقه لينظره بالندر، وعند غيره لا يجوز ذلك، حتى يكتالها المشترى، لنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام، حتى يجرى فيه الصاعان، وأجازه قوم على الإطلاق، وبمن منعه أبو حنيفة والثالغي،وأحمد،وبمن أجازه بإطلاق عطاء مِن أبي رياح وابن أبي ملبكة، انتهي. وقال أيضاً في موضع آخر : اختلف العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاماً على مكيلة ما ، فأخبر البائع أو المسلم إليه المشترى بكيل الطعام ، هل لمسترى أن يقبضه منه درن أن يكيله وأن يعمل في ذلك على تصديقه ؟ فقال مالك : ذلك جائز في السلم، وفي البيع بشرط البقد، وإلا خيف أن يكون من باب الرباء كأنه إنما صدقه في الكيل لم كانأن أنظره مالنمن ، وقال : أبو حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي والليث : لا مجوز ذلك ، حتى يكيله البائع للشترى مرة ثانية بعد أن كاله لفمه محضرة البائع، واحتجرا بأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الهام حنى يجرى فيه الساعان صاع البائع وصاع المشترى، واختلفوا إذا ملك الطعام في يد المشترى غَـلِ الكيلِ ، فاختلفا في الكيل ، نتال الشافعي القول قول المشترئ، وبه قال وأبو ثور ، وقال مالك : النول قول البائع ، لانه قد صدقه المشترى عند قبضه إياه ، وهذا مبنى عنده على أن البيع بجوز بنفس

﴿ قَالَ مَالِكَ : لَا يَنْبَغَى ﴾ أي لا يجوز (أن يشتري) ببناء الحجول (دين) يكون (على رجل غانه) وْلَ الرِّرْوْلَى : إِنَّ لِمْ يَكُنُّ بِهِ بِينَةً ، لأنه غرر ، كشراء الآبق ، ولعله ينكر فيبطل ، وإن نقد كان أشد لانه يكون تارة بيما وتارة بيما وتارة ساغا قاله الباجي: قلت: ونص كلام الباجي في والمنتني ، هذا على ما قال لا يجوز أن يشتري دين على غائب، وذلك أن الدين الذي على العائب لا يخلو أن يكون يثبت عليه بشهود عدول أو لا يثبت عليه ذلك إلا بدعوى البائع له ، وعلى الناني لاخلاف في النع منه ، لما فيه من الغرر والحطر، لجواز أن ينكر من مو عليه فيبطل ذلك كشراء الآبق، وإن قد فيه دخله وجه آخر من الفــاد، لأنه إن أنكره من هو عليه رجع يما تقد فيه، وإن ققد البيع فيه ؛ كانْ تُمَّا لما اشتراه غيكون تارة بيماً ونارة سلفا ؛ وإن ثبت ذلك بييَّه عدول ؛ فهل يجوز شراؤه والذي هليه الدينغائب؟ روى داود عن ماك إذا ثبت الدين بينة وعلم أن الذي عليه الحق حي فلا بأس بذك ، وروى عيسي

إلى شراء عرض بدنانير مؤجلة ولإخلاف في جوازه، انهى . وقال الزوقان : يمنع صنع وتعجل قال الحكم بن عتبه والنمس ومالك في وحيّلة وأجازه ابن عاس، ورآه من المعروف، وحكّاه الفخص ما بن التنام، قال ابن زرقون : أراء لوحما أه وعن ابن المسيد والشافعي القرلان، واحتج المجيز يخبر أن عباس لما أمر رسول الله صلى الله علمه وسلم بإخراج في التغير، قال ا: لما على الناس ديون لم تحل أن عباس لما أمر رسول الله صلى الله على وسلم بإخراج في التغير، قال ا: لما على الناس ديون لم تحل أن المدت قبل نزول تحريم الربا، انتهى . وقال الرف : إذا كان عليد دين مؤجل، فقال لغريمه : صنع عنى بعضه وأعجل لك بقيته لم يجز، كرهه زيد ابن نابت وابن عروالمقداد وابن المسيب وسالم والحمين وحاد والحمكم والشافعي ومالك والثوري وهشيم وابن عاية وإسحاق وأبو حنيفة ، وروى عن ابن عباس أنه لم ير به بأسسا، وروى ذلك عن النخس

وأنى ثور، لانه آخذ لِمص حته تارك لِمص، فجاز كا لو كان الدين حالاً، ولنا أنه بيع الحلول فلم يجز،

اتهى . وقال أن رشد : أجاز ذلك أن عباس من اصحابة ورفر من فقياء الأمصار .

(مالك عن عيان بن حفص) بن عمر بن عبد الرحن (بن خلدة) يغتج الجاء المجيمة وسكون اللام ، كا عبيله الحافظ في و التقريب ، في ترجمة جده همر ، وهكذا ضبطه الزواني في و جامع الإيمان ، (عن أرجل أن شهاب) الزهرى (عن سالم بن عبدالله عن) أيه (عبدالله بن عمر أنه سأل) بيناء الجهول (عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أ- لى إلم يأت بعد (فيضع عنه صاحب الحق) أي يحلم بعض الدين رويعجله الآخر) أي يعجل في أداد الباقي مد الرضع (فيكره ذلك عبدالله من عمر رضى الله عنها ونهى عنه) أي نهى عنه و بد في الأراس و و تقدم السكام عليه ، و في والحقل، و لا يعارضه ما في السكام عليه ، و في والحقل، و لا يعارضه ما في السحيحين أنه صلى انه على وسلم قال على ابن أي حدود ان ضع النظر من دينك ما فن التسميدين أنه صلى انه عالد قال قاضاء، لأن هذا في الحال ، الآنا، في المال الترب ، حدود كلم هذا فن ان : قد فعات بارسول أنه قال قاضاء، لأن هذا في الحال ، الآنا، في المال الترب ، حدود كلم هذا فن ان : قد فعات بارسول أنه قال قاضاء، لأن هذا في الحال ، الآنا، في المال الترب عبد مدود كلم هذا

اى تهى عن دفا النمل، كما نبى عنه زيد في الاثر السابق، وتقدم السكلام عليه ، وفي والمحلى، ولا يعارضه ما في السحيحين أنه صلى انه عليه وسلم قال لكعب في دينه على ان أبي حدرد ان ضع النصطر من دينك قال : قد فعالي يارسول أنه قال قاضته، لان هذا في الحمال والآثار في المستلم انتهى . وحديث كعب هذا أخرج البخارى وراضع من كتابه منها في باب النقاضي والملازمة في المسجد بانظ هن كعب أنه تقاضي من أبي حدرد دينا كان عليه في المسجد ، فارتفت أصواتهما حتى سمها رسول أنه صلى أنه عليه وسلم ، وهو في بيته ، فخرح إليهما ، حتى كشف سجف حجرته ، فنادى : ياكعب ، قال : ليك يارسول أنه ، فقال : ثم فائشته ، فقال : شد فعلت يارسول أنه ، قال : ثم فائشته ، قال المخافظ في قوله إشارة إلى أنه لا يحتمع الوسلم أنه المخافظ في قوله إشارة إلى أنه لا يحتمع الوسلم أنه المخافظ في قوله إشارة إلى أنه لا يحتمع الوسلم أنه المنافظ ويحلوا أباه ، وقال ابن جال بن عبائه في دين أبيه وستراله صلى انه عبد الماء في دياك إذا حاله من بعنه ، انهى :

مات عن ربد بن أسلم أنه قال : كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق الرجل الحق الرجل الحق إلى أجل . فإن قدى أخذ وإلا زاده في حقه وأخر عنه في الأجل .

قال مالك : والامر المكروء الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل ، فرضع عنه الطالب ، ويجله المطلوب .

قال مالك : وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله عن غربته ويزيده العربم في حقه ، قال : فهذا الربا بعينه لاشك فيه .

(مالك عن زيد بن أسلم أنه قال : كان ازبا في زمن الجالملة) يعنى قبل الإسلام (أن يكون الرجل على الرجل) أى لوزيد على عرو مثلا (الحق) يعنى دينا مائة دينار مثلا (إلى أجل) يعنى إلى شهر (فإذا حل الاجل) أى معنى النهم و في النسخ " دندية عنه إذ أحل الحنى أى لرم اداؤه بمجمه الاجل (قال) زيد لعمر و (أنتشنى) المائة الذي عليك (أم تربى) يشم الناء وسكون الراه : أى تربد على المائة حتى أويد في الأجل (فإذا قضى) عرو (أخذ) زيد حته مائة دينار (وإلا) أى إن لم يقض عرو (زاده) أى زاد عمو لو يد (في حته) وجمله مائة و منسرة مثلا (وأخر) زيد (عنه) أى عن عمرو (في الأجل) وجمله شهرين مثلا ، قال الزرقاني : ولا خلاف أن هذا الربا الذي حرمه الله تعالى ولم تعرف العرب الربا الا في النسينة ، فذول القرآن بذلك ، وزاده على الله عليه وسلم بياناً وحرم وبا النصل ، كا مر قاله أبو همر . وإليه أشار ان رشد ، كم تقدم في أول الباب .

(قال مالك : والامر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل م غيضع عنه الطالب) شيئاً من الدين (ويعجله المطلوب) أي يعجل أداء ما بق عليه الم

(قال مالك) ليس هذا النفظ في النسخ المصرية ، بل لحق فيه القول الآفي بالسابق ، وهو الآوجه (وذلك) الذي ذكر مع ضع وتعجل (عندنا بمزلة الذي يؤخر ديه بعد محله) أي بعد أوان أدائه (عن غريمه) أي يزيد في الآجل (ويزيده الذيم في حقه فهذا الربا بعيثه لاشك فيه) أي لا ردد في كونها رباء وهر ربا الجاهلية ، كا تقدم ولا خلاف بين الآمة في حريت ، فكذلك وفي حكمه ضع وتعجل ، قال الباجى : يريد أن معناهما المعرض الزيادة، لانالذي وضع قبل أجله سلف على أن وضع والمذي أخر لذيادة أسلف على أن زاد فهر تأخير لمعرض ، انهى . وقال ابن رشد : وعمدة من لم يحز ضع وتعجل أنه شيه با أنه جعل لزيان متداراً من التمن بدلانه في الموضعين

قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مانة دينار إلى أجل ، وإذا حلت قال الذي له عليه الدين بعني سلمة يكون نمنها مائة دينار نقداً عانه وخمسين إلى أجل .

قال مالك : هذا بيع لا يصلح ولم يزل أهل العلم ينهون عنه .

قال مالك : وإنَّما كره ذلك ، لانه إما باطيه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المانة الأولى إلى الأجل الذي ذكر له آخرن، وبرداد عليه خمين ديناراً في تأخيره هنه ، لمِذَا مكروه لا يُصلح، وهو أيضاً يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الماءلية أنهم كانوا إذا حلت ديونهم ، قالوا للذي عليه الدين : إما أن تقدى وإما أن ترو، فإن قضى أخذ ، وإلا زادهم في حقوقهم وزادوه في الأجل .

جميًا ، وذلك أنه هنالك لمسا زاد له في الزمان زاد له عرضه نمنا وهينا لما حط عنه الزيادة حط عنه في

(قال مالك في الرجل) أي زيد (يكون له على الرجل) الآخر أي عمرو (مائة دينار) مثلا (إلى أجل) أي إلى شهر مثلا (فإذا حلت) أي مضى الشهر (قال له) أي لزيد (الذي عليه الدين) وهو همر وقاعل قال ، هكذا في الدخ المصرية ، وهو أوضح من السياق الذي في النسخ الهندية بافظ قال الذي له عليه الدين (يعني سلمة) أخرى (يكون تمنها مائة دينار نقداً) أي يكون ثمن هذه السلمة الاخرى في النقد مان دينار (بانة وخسين) متماق بقوله بعني (إلى أجل) أى إلى شهر آخر (هذا) البح (لايصلح) وقاسد (ولم يزل أهل العلم ينهون عنه) أى عن هذا النوع من البع (وإنماكره ذلك) البيع (لأنه) أى عرو (يعطه) أي زيداً (ثمن ما باعه) زيد (بعيه ويؤخر) زيد (عنه) أي عن عمرو (والمائة الأولى) التي حلت (الميالإجل ليني ذكره آخر مرة) وهو النهر الناتي (ويرداد عايه خسين ديناراً) إذا أشترى السلمة الآخري بمائة وخسين (في تأخيره عنه) أي بسبب تأخير الدين عن الآجل (فهرا مكروه) أي حرام (لايصلح وهو) البيع (يشبه حديث زيد ن أسلم) المذكور قبل (في بيع أمل الجاهلة) وهو ما تقدم قريبًا (أنهم) أي أهل الجاهلية (كانوا إذا حلت ديونهم) وجاء وقت أدائها (قالوا للذي طب الدين إما أن تقضى) الدين في الحال (وإما أن تر بي) أي تعطى الزيادة للتأخير (فإن قضي) الذي عليه الدين في الحال (أخذوا) أي أصحاب الاموال (وإلا) أي إن لم يقض في الحال (زادوهم في حقوقهم وزادوهم في الأجل) قال الروقاني : ويدخل في ذلك أيضا بيع وسلف، لأنه ابتاع السلمة بمائة معجلة وخسين مؤخرة ليؤخره التي حلت ، انتهي . قال الباجي : وهذا على ما قال ، لأن من كان 4 على رجل مائة دينار إلى أجل فاشترى منه عند الآجل سلمة تسارى مائة دينار بمائة وخسين فقصاء دينه الآول، وإنحا

جامع الذين والحلول

قشاه الاين سلمته وزاد محسين دينارا في ديه لتأخيره به عن أجله ، قرفنا يشبه ما تضمه حديث زيد بن أسلم من يبرع الجاهلية في زيادتهم في الديون عند انقتناء أجلها ليؤخروا بها ويدخله أيضاً ببع وسلف، لانه إنما ابتاع منه هذه السلمة بمانة معجة وخسين،مؤجلة ليؤخره بالمانة التي حلت له عليه، ووجوه النساد في هذا كثيرة جداً ، فإن وقع هذا البيع ، نني والمدينة، عن مالك أنه قال : يفسخ البائع في هذه الـلــة التي باعه إياما بمانة وخسين، فإن قانت رددتها إلى قيمتها نقداً وفسخت البيع الأول، ووجه ذلك أن هذا البيع قد دخله ما قدمناه من وجوء الفساد، فوجب فسخه ما لم يقت، فإن نات رد إلى القيمة ، ركانا عَلَى أجلهما ما في الدين الاول ، ومعنى قوله فسخت البيع الأبول ، ومعنى قولة فسخت البيع الأول يريد الذي انعقد في السلمة بمانة وخسين، انتهى . قال الزوقاني : قال ابن عبد البر : كل من قال بقتاع الدرائع يذهب إلى هذا ، ومن قال لا يلزمالمتبايعين إلا ما ظهر من قولها ولم يظن جما السوم

جامع الدين والحول

كسر الحا. ونتع الواو ، أي النحول للدين على غير المدين ، قال عز اس , لا يغرن عنها حولا . أى تحرلا فما في النسخ المندية محلها من لفظ الحاول تحريف من الناسخ، والمعنى الأحكام المتفرقة في الذين ، والحوالة وهي بفتح الحاء، وقد تكسر ، مشتق من التجويل، أو من الحول، تقول : حال عن المهد إذا انتقل عنه حولاً؛ وهي عند النقياء نقل دين من دُّمة إلى دُمَّةً ؛ واختلفواً ؛ فل هي بيع دين بدين؟ رخص فيه ؛ فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين؛ أوهي استيفاء؟ وقيل: هي عَلَد إرفان سنقل ؛ ويشترط في صعتها رضا المحيل بلا خلاف؛ ورضا المحتال عند الاكثر : والمحال عليه عند بعض شذ؛ ويشترط أجناً تماثل الحتين في الصفات؛ وأن يكون في ثي. معلوم؛ ومنهم تمن خطُّ بالنقدين ومنعها في الطعام ؛ لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى ؛ كذا في والفتح ، قال الموفق : إذا أحبل على ملى لزم المحتال والمحتال عليه التبول ولم يعتبر رضاهما ؛ وقال أبو حديثة : يعتبر رضاهما لا مها مدارضة فيمتبر الرضا من المتعاقدين ؛ وقال مالك والشافعي ؛ يعتبر رضا المحتال : لأن حته في ذمة الحبل؛ فلا بحوز نقله إلى غيره بغير رضاه ؛ وأما المحتال عليه ؛ فقال مالك: لا يعتبر رضاه إلا أن يكون المحتال عدوه ؛ والشافعي في اعتبار رضاه قولان ؛ أحدهما يعتبر ؛ وهو بحكى عن الزهرى ؛ لانه أحد من تتم به الحوالة، فأشبه المحيل؛ والثانى لا يعتبر؛ لانه أقامه في النبض مقام نفسه؛ فلم بفتقر إلى رضا من عليه الحق كالنوكيل: أنتهي .

قيمة ماله عند المقد، وقال التنامى: إن كانت المروض من ذرات الامثال كالحبوب والأدمان جازت الشركة بها في أحد الوجبين، لا نها من ذوات الامثال أشببت التقود يرجع عند المفاصلة بثالا وإن لم تحكن من ذوات الامثال لم يجز وجها واحداً، ولما أنه نوع شركة، فاستوى فها ماله مثل و ما لا مثل له ، كالمضاربة ، وقد سلم أن المصاربة لا تجوز بشىء من العروض ، نم الحمكم في الترة كالحمك في المنروض ، لا ن فيستها تريد وستق من الا ممان قل النس أو كثر ، وبذا وقال أبو حيفة : إن كان النش أقل من النصف جاز ، وإن كثر لم يجز ، لا ن الاعتبار بالفالب في كثير من الاصول، ولما أن قيمتها تريد وتنقص أشبهت العروض ، الهم إلا أن يمكون النش قليلا جداً السلحة القد فلا أعتبار به ، لانه لا يمكن التحرز منه ولا يؤثر في الربا ولا في يمكون النشر قليلا جداً السلحة القد فلا أعتبار به ، لانه لا يمكن التحرز منه ولا يؤثر في الربا ولا في غيره ، ولا تصارف المنافق وأبو حيفة وأب التام صاحب مالك، ويتخرج غيره ، ولا أنها نمن فجازت الشركة بها ، كالدراهم والمنافر، والمنافرة ، يناه على جواز الشركة بها على كل حال نافقة كانت أو غير نافقة ، يناه على جواز الشركة بالمروض ، انتهى .

قات: وما حكى من مذهب مائك جواز المضاربة بالعروض يأي عنه ما تقدم من تصريح المرطأ وغيره من اللجى وغيره، وقال الدرير: القراض توكيل على تجر في نقد ذهب أو فضة مضروب لا بعروض ولا يتبر ونقاء فضة، قال الدسوق قرله لا بعروض منها الثلوس الجدد، وظاهره عدم الصحة إذا كان رأس المال عرضا ولو كان يتعامل به ولو انفرد التمامل به قصراً المرخصة على موردها، لكن قال بعضهم: إن الدراهم والدنائير ليست مقصودة لذائها حتى يمتنع القراض بغيرها حيث انفرد التمامل به انهى . وسيأتى أوضح من ذلك في باب القراض في العروض إذ رده مالك مدللا .

(قال مالك) مكذا في نسخة السنتي ، وليس في غيرها من جميع النسخ المصرية والحدية هذا النظ.

بل في جميعاً ألحق الكلام الآبي بالقول السابق ، وسأتى وجه ذكر هذا الكلام همنا في آخر الكلام
(ومن البيرع) للمنوعة ، أي من أفراعها خبر مقدم (ما يجوز) أي يحفي ولا برد وفي
مض النسخ المصرية بدل ذلك خالا بجوز وهو ليس بوجه وتحريف من الناسخ (إذا تفاوت
أمره) بأن قات المبيع مثلا بالبيع وغيره (وتفاحش رده) يعني يكون في رد البيع لحش ومشرة أخرى (وأما الربا) الحرم وما في معناه من البرع الحرمة (فإنه لا يكون فيه إلا الرد أبداً)
سواء تفاوت أمره وتفاحش رده أولا (ولا يجوز منه) إلى لا يمنى (قابل ولا كبر) بل برد بكل حال (ولا يجوز في أي في الربا والبيوع الحرمة (ما يجوز في غيره) من البيوع المسكومة (لان

ندل قال في كتابه , فإن تبتم ملكم رؤوس أموالكم لا تطلبون ولا تظلمون ، .

الله تبارك وتعالى قال في كتابه) أنحيه في أمر تربا (قان تينم) أنى رجعتم عن الربا (ملكم رؤوس) جع راس أى أصول (أمواكم) أن وأس الذ نقط بدون الزيادة (لا تطلبون) بزيادة (ولا تطلبون) بقدان فلم بيح فيه شيئاً من التنيل والكذير . فان الباجى : وهذا كما قال إن من البيوع بيويا مكروهة . وإن فات أمضى عقده ولم ينتقض ولم يغير كبيع الحب بعد أن أفرك وقبل أن بيوس وسع الثمر بعد إن أزهم قال ذك عيدى، وزاد فيه : إن من أليوع المكروعة التي تعارى ما نتدم ذكره ما إذا فات نظر فيه ، إلى أن قال : وأما الذي لا يفوت ، فاتيع الحرام يفسخ ما لم يفت ، قيدًا فات رد إلى تقيمة ، المتمى. قال ابن رشد: اتنق العلماء على أن البيرع الفاحدة إذا وقعت ولم تدت بإحداث عند فيها أو نماء أو تقمان أو حوالة سوق إن حكمت الرد أعنى أن برد البائع التمن والعشري المسون، واختافوا إذا فمجنت وتصرف فيها بعتق أو مبة أو بيع أو غير ذلك من سائر التصرفات هل ذلك فرت يوجب التيمة وكذلك إذا تبت أو نقصت فقال الشافعي ليس ذلك كه فوتاً، ولا شيبة ملك في البيع الفاحد ، وإنَّ الواجب الردَّ، وقال مالك : كلَّ ذلك نوبُ يوجب القيمة إلا ما روى عنه ابن وهبُّ في الرَّبَّاء أنه ليس بفوت ، ومثل ذلك ذل أبو حنية ، والبيوع الناسدة عند مالك تندُّم إلى محرمة و ل مكرومة ، قاما الحرمة ، قَرْبُها إذا قات مضيت بالقيمة ، وأما المكرومة قائمها إذا قات اعت عنده ، وربما صح عنده بعض البيوع الفاحدة بالقبض ، لحنة الكراحة عنده في ذلك . والشانعية تشب البيع الفاحد لمكنَّن الربا والغرر بالفاحد، لمكن تحريم عينه، كبيع الخروالخذير، فليس عند، فيها فرت، ومالك برى أن النهي فرهذه الامور إنها هر الكان عدم العدل فيها، فإذا فانت السلمة، فالمدل فيها الرجوع بالقيمة ، لأنه قد تقبض السلمة ، وهي تساوي ألفاً وترد، وهي تساوي خمسياته أو بالعكس. ولذلك يرى مالك حوالة الاسواق فواً في المبيع الهاسد، ومالك في هذه المسألة أفته من الجميع، النهي.

وفى و الدر انختار ، كل ما أورث خلا فى ركن البيع فهر مبطل ، وما أورة فى غيره فقد . قاس وفى و الدر انختار ، كل ما أورث خلا فى ركن البيع فهر مبطل ، وما أورة فى غيره فقد . قان ابن عابدين : قوله فى ركن البيع هو الإيجاب واتبها ، بأن كان المبيع ميت أو دما ، وفى شرح مكين أن يزيد أو فى عله أعنى البيع ، قان الحمل فى بان كان المبيع ميت أو دما ، وفى شرح مكين التنابط فيه أن أحد الموصين إذا لم يكن ما لا فى دين سمارى ، فالبيع باطل ، رواء كان سيما أو تمنا فيها المبيع المبيع

وذال المرفق: المنبروط الغامدة تنتسر إلى ثلانة أقسام أحدها ما ينافي مقتضي العقب. و مثل أن يشترط لزوم المضارة أو لا يبيع إلا برأس المدأو أقل أو لا يبيع إلا من اشترى منه أو شرط أن يرليه ما اختاره من السلع أو نحو ذلك، فبذه (مروط فأسدة، لانها تفوت المقصود من المضاربة،

· التاتى: ما يعود بحيالة الربح، مثل أن يشترط للمضارب جزمين الربح بحبولاً أو ربح أحد الكسبيني أو مايريم في هذا النهر أويشترط لاحدهما دراهم معلومة أويشترط جزء من الريح لاجني ، فهذه شروط فاحدة ، لانها تفضى إلى جول حق كل واحد منهما من الربح أو إلى فواته بالكنية ، ومن شمرط المضاربة

الناك: اشتراط ماليس من مصلحة إلىتند ولامقتضاه مثل أن يشترط على المضارب المضاربة له في مال آخر أو يأخذه بيناعة أو قرضا أو يرتفق بعض السلع، مثل أن يلبس النوب ويستخدم العبد ويركب الدَالَةُ أَوْ يَشْتَرِكُ عَلَى الْمُشَارِبِ فَيْانَ لَالَ أَوْ شَرَطُ الْمُشَارِبِ عَلَى رَبِ النَّانَ شَيْنًا مِن ذَلِكَ ، فَهُذَه كُلِّيا شروط فاسدة، ومتى اشترط شرطا فاسداً يعود بجهالة الربح فسدت المصاربة، وما عدا من ذلك من الشروط الفاسدة، فالمتصوص عن أحمد في أظهر الروايتين عنه ، أن العقد صحيح ، لانه عقد يصح على بجول، فلم تبطله الشروط الفاحدة، كالكاح، وذكر القاضي رواية أخرى أنها تنسد العقد وفي المضاربة الناسدة اللائة نصول، أحدها أنه إذا تصرف تفذ تصرفه لأنه أذن له في التصرف، فإذا جال المقد بق الإذن قلك به التصرف كالوكيل، النانى أن الرجم كه لرب المال، لانه نماء ماله [نما يستحق العامل بالشرط ، فإذا فسدت المضاربة فسد الشرط فل يستحق منه شيئًا ، وكان له أجر مثله ، نص عليه أحمد ، وهر مذهب الشافعي، واختار الشريف أبو جعفر أن الرج بينهما، قال أبو بعلى: والمذهب ما حكينا وحكى عن مالك أنه يرجع إلى قراض المثل، وحكى عنه أنه إن لم يربح فلا أجر له، ومقتضى هذا أنه إن ربح فله الاقل تما شرط أو أجر مثله ، ويحتمل أنه يثبت عندنا مثل منه ، لانه ﴿ ذَا كَانَ الْأَقَلُ مَا شرط له نقد رضى الافل فلا يستحق أكثر منه ، وأنا أن تسليمه الربح من تواجع المضاربة ، فإذا فسدت فسد أركانها وتوابعها، وإذا لم يجب له المسمى وجب أجر الثل، لآنه إنما علَّ لِأَخذ المسمى، فإذا لم يحصل له المسمى وجب رد عمله إليه ، الثالث أنه لا ضان عليه فيما يتلف بغير تعديه ، لان ما كان النبض في صحيحه مضمونا كان مضمونا في فاسده وما لم يكن مضمونا في صحيح لم يضمن في فاسده ، وبهذا قال الثانمي، وقال أبو بوسف وعمد: يضمن، انتهى مختصراً. وفي الداية ، كل شرط يوجب جهالة في الربح يفــد، لاختلال مقصوده وغير ذلك من الشروط الفاــدة لايفـــدها ، ويبطل الشرط كاشتراط الوصيعة على المضارب، انتهى .

وقال ابن رشد: انتقرا على أن حكم القراض الفاسد فسنجه ورد المال الأصاحب أما لم يفت بالعمل

رق و الحداية ، إذا قبض المسترى المبيع في البيع الفاسد بالر البائع ملك المبيع وازمت قبت ، وقال النافعي : لا يُملِكُهُ وإنْ قبضه ، لأنه محظور قلا ينال به نعمة الملك، ولان النهي نسخ للشروعية المصاد ولهذا لا يقيده قبل القبض، ولنا أن ركن البيم صدر من أهله معانا إلى عله ، فوجب القول بانعقاده، وإنما الحظور ما يجاوره ، كا في البيع وقت النداء إلى آخر ما بسطه .

قال الزرقاني قال أبو عمر : هذه المــألة وقعت ههنامن رواية يحيى، وهو قول صحيح، وقال الباجي : قال أبن المزين: إنجا خرج مالك من مقالته في صدر المسألة في القراض إلى ذكر البيوع، وما اختلف من ذكر مكروها وكحرامها ، وإنما هو مثل ضربه اعترى فيه أن للقراض مكروها وحراماً كالبيوع بها حكروه وحرام فكروه التراض ماكان منه إذا فات بالعمل يرد فيه العامل إلى قراض مثله مثل المقارض بالـ أمة المتارض على الصان ، والمتارض يشترط أو يشترط عليه أن لا يرد المال إلى أجل مسمى ، فهذا وشبه مكروه القراض ، ويرد إلى قراض مثله ، وحوام القراض ماكان منه يرد المقارض بعد العمل إلى أجرة منه ، ويخرج عن ربح القراض ، كما أن البيع في البيوع الحرام برجع عند فوات الـ لمة إلى قيمتها، وإن كان ذلك دون النمن الذي باع به أو أكثر، فهذا تأويل هذه المثالة التي قالما مالك، و هذا الذي ذكره ابن مرين في إبراد مسألة البيوع الفاسدة بإثر مسائل القراض لابأس به في أن المراد به تمثيل القراض الفاحد بالبيوع الفاحدة، وماذكره في ثبوت الحكم في القراض الحرام والمكروه متنازع، وذلك أن للقراض الفاسد اختلف أصحابنا في الواجب به إذا فات . قال القاضي أبو محمد : الظاهر أنه يرد إلى قراض المثل؛ وبه قال أشهب وابن الماجشون من رواية

أن حبيب عنه ، وروى عن مالك يرد في ذلك كله إلى أجرة المثل ، ذكر هذه الرواية القاضي أبو محد ، وبه قال أبو حنيفة والشانمي، وروى عن مالك يرد بعض القراض العاسد إلى قراض المثل وبعضه إلى أجرة المثل، حكاها عنه ابن حبب، وقال بهذا ابن القاسم وابن عبد الحسكم وابن نافع ومطرف وأصبغ، واختلف أصحابنا في تفسير ذلك، فقال ان حبيب : أصل ذلك أن كل زيادة يشترطها أحدهما في المال داخلة فيه ليست بخارجة عنه ولا خالصة لمشترطها، فذلك يرد إلى قراض المثل، وكل زيادة ازدادها عَارِجَة من المال أوخالصة لاحدهما ، فإن هذا رد إلى إجارة المثل، وكل خطر وغرر يتعاملان عليـخرجـا . في عن سنة القراض، فهو في ذلك أجير، وحكى أبو عمد عن ابن القاسم أن معنى ذلك إن طال النساد من جهة العقد، فإنه يرد إلى قراض المال، وإن كان من جهة زيادة ازدادها أحدهما على الآخر، فإنه برد إلى إجارة المثل، فهذا الذي ذكره ابن حبيب في التقسيم، غير ما ذهب إليه ابن حرين، وإنما كان بحب على ما ذكره مالك في البوع الفاسدة أن لو قال كل قرض أوقع على وجه مكروه ووجدت فيه شروط الصمة، فإنه يترك إذا وقع وفات ، وما كان حراءاً لم يوجد فيه شروط الصحة ، فإنه يراو أبدأ وإن نات كان فيه قراض المتل، ولكن مالكا إنما قصد إلى أن حكم القراض المكروه مخالف لحسكم القراض الفاحد، كما أن حكم السيم للمكروه مخالف لحسكم البيع الفاحد، ولم يقصد إلى التسوية بين المكروة منها، انتهى. حسته من الربح خاصة ، لأن رب المال إذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلا

من الربح ثابتًا نيم سقط عنه من حصة الوكاة التي تصيبه من حصته ولا يجوز لرجل

الجزء الحادي عشر

بل يتعلق كلها بالفروط ومن جانها شرث الركة، فالصحيح إدخال مله الافوال في ترجمة الشروط (ولايصلح لمن دفع لمل رجل مالافراها أن بشترط عليه الزكاة) اختافوا في مراد المصنف من الزكاة ، وظاهر كلام الباجئ أنه أراد زكاء رأس المال، وهليه بني شرحه ،كما سبأتي في كلامه ، وظاهر كلام ابن وشدأته أواد زكاة الربع كما سيأتي من كلامه ، وقال الدردير : جاز اشتراط زكاة الربع على أحدهما أى وب المال والعامل، وأما وأس المال فركاته على ربه ولايجرز اشتراطه على العامل، قال الدسوق، ماذكره الصنف مِن جواز اشتراط زكوة الربع على أحدهما هو المشهور في المذهب خلافا لما في الاسدية من المنع من ذلك، اتنهى . (في حصة) أي العامل (منافريج خاصة) دون حصة رب المال من الربع (لأن رب المال إذا شرط ذلك نُشد اشترث) رب المال (الفسه فضلا) أى زيادة من الربع معينا(ثابتاً) المرحدة والفرقية في جميع النسخ الهندية والنصرية صفةلقوله فضلاء وفي نسخة المنتق ثانيا بالنون والتحتية مإن صح فيكون المعني مرة أخرى ، يعني الربع الاول ماشرها في المضاربة ، والربع الناتي. احدل له مخلاصه عن الزكاة (فيها سقط عن) أي عن رب المال (من حصة الزكاة التي تصيبه) أي تلزمه (من حمة) قال الباجي : وهذا كما قال إنه لا يجوز لرب المال أن يشترط على العامل زكاة رأس المال ، لأن ذلك يعود إلى أن يسترط علي عدداً من الربح ينفرد به ، ثم تطرأ القسمة بعد ذلك ، وربما استغرق ذلك جميع الربح فيسقط حظ العامل من الربع مع وجوده واشتراطه له ، وذلك ينافي الجواز لمــــا فيه من الجبالة ، انتهى . قال ابن رشد : أما اختلافهم في جواز اشتراط رب آلمال زكاء الربع ، فقال مالك في الموطأ لابجوز ، ورواه عنه أشهب ، وقال ابن القاسم ذلك جائز ، ورواه عن مالك وبقول مالك قال الشافعي، وحجة من لم يجزه أنه تمود حسة العامل ورب المال مجهولة، لأنه لابدري كم يكون المال في حين وجوب الزكاة فيه ، وتشبيها بأشتراط زكاة أصل المال عليه أغنى على العامل ، فإنه لايجوز بانفاق، وحجة ابن القاسم أنه يرجع إلى جزء معلوم النسبة وإن لم يكن معلوم القدر ، لأن الزكاة معلومة النسبة من المال المزكى، فكأنه اشترط عليه في الربح الناك إلا ربع العشر أو النصف الأربع العشر ، وذأك جائر، وليس مثل اشتراطه زكاة رأس المال، لأن ذلك معلوم القدر غير معلوم النسبة فحكان عكنا أن عبط بالربح فيبق عمل المقارض باطلا، ومل بجوز أن يشترط ذلك المقارض على رب المال؟ في المذهب قرلان، قيل: بالفرق بين العامل ورب ألمال، فقيل: يجوز أن يشترطه ألعامل على رب المال، ولايجوز أن يشترطه رب المال على العامل، وقبل : عكس ذلك ، انتهى. وقال الموفق : إذا دفع إلى رجــل الغا

مضاربة على أن الربح بينهما نصفان، فحال الحول وقد صار ثلاثة آلاف فعلى رب المال زكاة ألفين،

صاحب للال ماله ، وإن يدا ارب المان أن يتبعنه بعد أن يشترى به سلمة ، فليس ذلك له حق ياع المتاع ويصد عينا ، فإن بدا للعامل أن برده وهو عرض ، لم يكن ذلك له حق يبيعه فيردة فيناكم أخذه .

قال مالك : ولايصلح لمن دفع إلى رجل مالا قراضا أن يشترط عليه الزكاة في

لان هنده غير لازم بالإجماع (وأخذ) بعد النسخ (صاحبالمال ماله) الذي أعطاء قراصًا (وإن بنُّ لرب المال أن يقبعنه) أن ماله (بعد أن يشترى به) العامل (سلمة فايس ذلك له) أى لا يجوز ذلك الرب المال لدخول عمل المتنارب فيه (حق يباع المتاع) وهو ما اشتراه (ويصير) العرض (عينا) لتعلق حق العامل فى الربع (فإن بدا العامل أن يرده) أى يرد المال ويفسخ العقد (وهو عرض لم يكن ذلك ل حتى بيمه فيرده عيناكما أخذه) قال الزرقاني : تيما للباجي حاصله ، أن لكل فسنته قبل العمل لابعده حتى بعود عيناكما أخذه، وقال الموقق : المضاربة 'من العقود الجائرة تنسخ بفسخ أحدهما أيهما كان وبموته وبخونه والحجر عليه، ولاقرق بين ماقبل التصرف وبعده، فإذا انفسخت والمال ناض لا ربح فيه أخذه ربه، وإن كان فيه ربح قسها الربع على ماشرطاه وإن انتسخت والمال عرض فانفتا على بيعه أو قسمه جاز ، وإن طلب العامل البيع وأن رب المال وقد ظهر في المال رسم أجد رب المال على البيع، وهو قول إحماق والثورى ، وإن لم يظهر الربع لم يمبع ، وهذا ظاهر مذهب الشانعي ، وقال بعضهم فيه وجَهُ آخر أنه يجبر على البيع ، لأنه ربما زاد فيه زائد ورغب فيه راغب فواد على نمى المثل ، فيكون المامل فيه حظ، ولنا أن العامل استحق الربح إلى حين النسخ، وذلك لابعلم إلا بالتقويم، وما ذكروه من احتمال الزيادة (نما حدث مد النسخ ، وإن طلب رب المال البيع وأبى العامل ، ففيه وجهان ، أحـ: هما يمبر العامل على الديم ، وهو قول الشافعي ، لأن عليه رد المال ناضاكما أعذه ، والثاني لايجبر إذا لم يكن في المال ربح أو أمقط حته من الربح ، لأنه بالفسخ زال تصرفه وصار أجنيا من المال، وإذا نضررأس المال جميعه لم يلزم العامل أن ينص له الباق ، لانه شركة بيتهما ولايلزم الدريك أن ينت مال شريكه ، إتهى. وفي « الدر الختار ، ويشول يعزله ، لأنه وكيل إن علم به وإلا لا ، همَّنَّ علم بالغول والمال عروض

(قال مالك) مكذا في النسخ المندية، وأكثر المصرية وهو الأوجه، وليس هذا في نسخة الورقاني_ بْلُ ذَكُرُ التَّرُلُ الآنِي مُلْحَنًّا بِمَا سَبَّنَ ، ولِيس بُوحِيه ، فإن المسألة الآنِهُ مسألة مسأنفة ، وأعجب منه مان نسخة المتنق إذ ترجم ههنا زكاة التراض ، وليس بمحله ، فإن الانتوال الآنة لانعلق لجيمها بالزكاة ،

ماعها ولو نسبتة ثم لايتصرف في تمنها ، ولا يملك المالك فسنها في هذه الحالة بخلاف أحد الشريكين إذا

فسخ الشركة ومالها امتمة صع، قال أن عابدين: قوله في هذه الحالة أي حال كون المال هروشا، لأن

للضارب حتما في الربح ، انتهي .

قال مالك في الرجل يدفع إلى رجل مالا قراضا ، ويشترط على الذي دفع إليه لمال الصبان قال مالك : لايجوز لصاحب المال أن يشترط في ماله غير ماوضم القراض عليه ومأ منى من سنة المسلمين فيه ، فإن نمى المال على شرط الضان كان قد ازداد في حمَّة من الربح من أجل موضع الضهان ، وإنما يقلسهان الربح على ما لو أعطاه إياه على ـ غير ضَمَان ، وإن تلف المال لم أر على الذي أخسة، ضمانا ، لأن شرط الضمان في القراض باطل .

قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالاٍ قراضاً ، واشترط عليه أن لايبتاع به إلا

(قال مالك في الرجل ينفع إلى رجل مالا قراضا ويشترط على الذي دفع إليه المــال) وهو العامل (الضان) أي يكون الضان على العامل في الحسران، قال مالك في الصورة المذكورة (لا يجوز لصاحب المال أن يشترط في ماله غير ماوضع) بنياء انجهول (القراض عليه و) غير (مامعتني من سنة المسلمين فيه) والذي وضع عليه القراض ، ولا خلاف فيه بين المسلين أن مبني القراض على الأمانة لا على العنبان (فإن نما) أى زاد المال وربح (على شرط الضان) على العامل (كان)مرب المال (كأنه قد ازداد في حمّه من الربح من أجل موضع الضان) وذاك لا يجوز (وإنما يقتسان الربح على) وفق (ما لو أعطاء على غير ضان وإن تلف المال) من غير تعد عن العامل لم أر على الذي أخذه ، أي المال وهو العمامل (ضمانا) وإن شرط ذلك ربِّ المال وذلك (لأن شرط العنمان في القراص باطل) قال الزرقاني : فإن دفع على العنمان فسخ مالم يعمل ، فإن عمل بطل الشرط ورد إلى قراض مثله عند مالك وعنه إلى أجرة مثله ، وقال الشافعي وقال أبو حنيفة : القراض جائز والشرط باطل ، إنتهى : وقال المونق : متى شرط على المضارب ضان المال أو سهما من الوضيمة فالشرط باطل لانعلم فيه خلافًا ، والعقد صحيح ، نص عليه أحمد ، وهو قول أبى حنيفة ، وروى عن أحد أن العقد يفسد ، وحكى عن الشافعي والمذهب الأول ، انتهى ، وفي و المحلي. والمضارية صحيحة ، وقال مالك والثانعي : تبطل المضارية سهذا الشرط ، كذا في الرحمة في اختلاف الأمة ، انتهى . وقال أن رشد : إذا شرط رب ألمال الصان على العامل ، فقال مالك : لايجوز القراص وهو فاسد، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة، وأصحابه: القراض جائز ، والشرط باطل، وعمدة مالك أن اشتراط الصان زيادة غرر في القراص ففسد، وأما أبو حنيفة فشهه بالشرط الفاسد في البيع على رأيه أن البيع جائز والشرط باطل اعتبادا على حديث بريرة المتقدم . انتهى .

(قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً واشترط عليه أن لايبتاع به) أي لايشترى المصارب

أن يشغرط على من فلرضة ألا يشترى إلا من فلان لرجل يسميه ، فذلك غير جائز ، لانه يصير له رسولا باجر ليس بمعروف .

لان ربح التجارة حوله حولماً مله ، وقال الشافعي فيأحد قوليه عليه زكاة الجميع ، لان الامل له والربح تما ماله ولابصح، لأن حمة المنارب له وليست ملكا لرب المال ، وأما العامل فليس عليه زكاة في حت حق يقتماً ويستأنف حولا من حبتذ، نص عليه أحد في رواية صف الح وان منصور، وقال أبر الحطاب: يمتسب حوله من حين ظهرر الربح يعنى إذا كل ضايا قال ولا يجب إخراج زكاته حتى يقبض المال ، لأن العامل يملك الربح ظهوره ، وأنا أن ملك الهضارب غير تام ، لأنه يعرض أن تنقص قيمة الأصل أو يخسر، اتنهن . وقال السرخسي : وأما مال المضاربة فعلى رب المال زكاة رأس المال وحمة من الربح وعلى المضارب زكاة حصته من الربح إذا وصلت يده إله إن كان نصابا أوكان له من المال ما يتم به النصاب عندنا ، والشافعي رضي الله عنه ثلاثة أقاريل في نسبب المضارب قول مثل قوانا وقول إن زكاة ذلك على رب المال، لأنه موقوف لحقه حتى لايظهر الرنح مالم يصل إليه رأس المال، ولان الربح تبع، وزكاة الاصل عليه، فكذلك التبع، وقول آخر أنه لازكوة في نصيب المضارب على أحد ، لانه متردد بينه وبين رب المال يسلم له ، ۚ إنْ بق كله وبكون لرب المال إن ملك بعشه ، فهو نظير كسب المكانب فليس في زكاة على أحد، لانه معردد بينه وبين المولى ، وفي الحقيقة مذه المسألة بناء على أصله إن استحقاق المضارب الربح بطريق الجمالة لإبطريق الشركة إذ ليس له رأس مال ولابطريق الاجرة ، لأن عمله غير معلوم عند العقد ، والجمالة لاتملك إلا بالقيض ، كالعبالة لعامل الصدقات ، وإذا أن المضارب شريك في الربح فسكا يمك رب المال خديه من الرح في الزكاة ، فكذلك المضارب، لأن مطلق الشركة يقتضى المساواة بيان الوصف أن رأس ماله السل ورأس مال الثانى المسال والربع بحصل جِمَا فَقَد تُحَقَّقَتُ النَّهِ كَمْ وَقَد نَجًا فَي العقد على هذا وتصيصها معتبر بالإجماع ، انتهى في (قال مالك) وليس لفظ قال مالك إلا في أمض النُّسَّخ المصرية، والأولى عندى وجوده لاستشاف

المَــأَلَةُ الآتِيةَ ، (ولايحوز لرجل أن يشترط على من قارضه أن لايشترى إلا من فلان لرجل) معين (يسميه فذلك) الشرط (غير جائز لأنه) لم تكن هذه مضاربة بل (يصير) العامل (4) أى لرب المال (أجيراً) وفي نسخة رسولا (بأجر) موصوف صفته (ليس بمروف) لأنه اينتين الاجر ، قال الورقان سواءكان ذلك الربيل موسرا لاتعنم عنده السلع أو "مصراً ، فإن وقع فسخ ، فإن فات صح بما يصح 4. التراض الفاحة، قاله أن تافع وأجازه أبوحنيفة ، انتهى . قلت : ووافق أحد أبا حنيفة والشافعي مالكماً ، وتقدّم البسّط في ذلك في أول ما يجوز من الشروط في القرامن .

نخلا أو دواب يطلب تمر النخل أو نسل الدواب ويحبس وقابها : ﴿

قال مالك : لا يجوز هذا ولبس هذا من سنة المسلمين في القراض إلا أن يشترى ذلك ثم يبيه كما ياع غيره من السلم .

قال مالك : لاباس أن يشترط المقارض على رب المال غلاما يسينه به على أن يقوم معه الغلام في المال ، إذا لم يعد أن يعينه في المال لابعينه في غيره .

بمال المضاربة (إلانخلا أو دواب) جمع دابة (لاجل أنه) أى رب المال (يطلب) ويبتغى (تمر النخل أو نسل المدراب ويحبس) أى يربد أن يقى (رقابها) أى رقاب النخل والدواب .

(قال مالك: لايجوز هذا) "هرط (وليس هذا من سنة المسلمين في القراض) قال الورقاني : وبه قال سائر الفقها ، فإن دفع لم يعمح وله أجر مثله فيها اسمستراه والدواب والنخل لرب المال ، قاله أبو عمر ، انتهى . قال الباجى : وهذا كا قال إنه لايجوز أن يشترط رب المال على العامل أن يشترى به مخلا يوقف رقابها ويكون ربحها تمارها ، لأن العمل الذي يعامل عليه المقارض هو التجارة دون السقى والقيام على النخل ، ولا يجوز أن يكون عوضاً عن سقى النخل والقيام عليها غير مقدرة ، ووجه آخر وهو أنه قد يحد العامل بالرقاب الربح ، فيكون محزعاً عنه ، وهو المقصود بالقراض ، انتهى . (إلا أن يشترى ذلك) أى لايجوز ذير أن يشترى النخل والدواب (ثم يبيعه كا يباع غيره من السلم) بكسر فقت جمع سلمة أى يبيع الدواب والنخل أيضا كا تباع عامة المبيعات في القراض .

(قال مالك : ولا يأس أن يشترط المتارض على رب المال غلاما يعينه به أن يعين رب المال المال المنالم (على أن يعرف و من الموحد المال (الفلام في المالواذا لم يعد) جمينة المنارع من الوحد وضعير الفاعل إلى رب المال (أن يعينه في المال) خاصة (لايعينه في غير المال ، وذلك لما ختم في آخر يجوز من القراض أن معونة الفلام على ثلاثة أوجه منها أن يعينه في حفظ المال خاصة منا لايجوز ، وأما المنحنة والإعاقة بجائز ، قال الدردير : يجوز اشتراط رب المال على غلام غير رقيب على العامل تعليم المنحنة والإعاقة بجائز ، قال الدردير : يجوز اشتراط رب المال على غلام غير رقيب على العامل تعليم المنحنة النام من الربح وأولى بغير ضيب أصلا احتراز من جمل المنبد التعليب ، أي إن كان نصيب فلندلام لا الميد وإلا فعد ورد لاجرة مثله ، فالشرط أن لا يكون الفلام رقيا وأن لا يكون يتطلع على ما يغمله المامل في المسال وغير وهو ، انهى .

القراض في العروض

قال مالك : ولاينبني لاحد أن يقارض إلا في العسين ، ولاينبني المقارضة في العروض ، لأن المقارضة في العروض الحالم الكروض على أحد وجهين ، إما أن يقول له ماحب العرض خد هذا العرض فيعه ، فا خرج من ثبته فاشتر به ، وبع على وجه القراض ، فقد اشترط صاحب المال فضلا لنفسه من بيع سلمته وما يكفيه من مؤتها أو يقول اشتر بهذه السلمة وبع ، فإذا فرغت فابتع لى ، مشل عرضي الذي دفعت إلى فيل في فين وبينك ، ولمل صاحب العرضي أن بديخه إلى العامل في

القراض في العروض

و تقدم قريباً في باب مالايجوز من القراض ماقال مالك : لايصلح القراض إلا في العين من النحب والورق ، ولا يكون في شيء من العروض ، وتقدم فيه اختلاف الفقهاء في ذلك .

(زال مالك لاينغى لاحد أن يقارض) ويضارب (أحداً إلانى الدين) من الذهب والنصة ولا يعنفى) ولا يعنفى ولا يعنفى والمنتخل والمقارضة في العروض) وبين وجه عدم جوازه ولا يغينى) ولا يعام وفي الذيخ المصرية لانه لاتبغى (المقارضة في العروض) أن وجب عدم جوازه بقوله (لان المقارضة في العروض انها تمكون على أحد وجبين) وكل منهما منوع (إما أن يقوله له) أى بعد السع فيو رأس مال المضاربة (فاشتر به ومع) أى اتجر به (على وجه القراض) فني هذه السورة فقد الشورة وفقد الشورة (فقد اشترط صاحب المال) مالك العروض (فضلا) أى زيادة (لفت) على المسادب (من بع سامت) بيان الفضل (وما يكنه) عطف على بعر (من مؤتنها بالموض نف وأس مال المضاربة وهو الوجه الثاني بين المفضل (وما يكنه) عطف على بعر (فن وتبها) أى مؤتنة بع السلمة ، فإن ما حملته المؤتنة الماء من بيع عروضة أو لاضاع له بلا أجر (أو) يجعل العرض لفه وأس مال المضاربة وهو الوجه الثاني من الموجبين المذكورين، وعلى هذا (يقول) صاحب العرض المامل (اشتر بدفه السلمة) ،ال المضاربة وربع) إياما (فإذا فرغت) بصيفة المحالب أى أتمت عمل المضاربة وحصل لك الدين بالتجارة (فاتبح ل مثل عرضي) هذا (الذي دفعت) بصيفة المشكلم (إليك) لان في المشاربة يجب أن يسلم أولا رأس مل مثل عرضي) هذا المدورة عروضا فلابد من شدائه ليسلم إل رب المال (فين فصل شيء) من الربح بعد شرائك مثل عروضي (فهو) وغ (بغي وينبك) وهذا ظاهر الفساد شم أوضت فداده من الربح بعد شرائك مثل عروضي (فهو) وغ (بغي وينبك) وهذا ظاهر الفساد شم أوضت فداده

مالك عن نافع عن أن سعد الحدرى أن رسول الله صلى الله وسلم قال : لا تبعوا الدهب بالدهب إلا مثلا عمل ولا تشفوا ، بعضا على بعض ، ولا تشفوا بعضا على بعض ولا تبيعوا منها غابا بناجو .

ف الرجل يأتى دار السكة قيدنع إليهم فعنة وزنا ويأخذ منهم وزنا دراهم ويعطيهم أجرة العمل، نقال مرة أرجو أن يكون خفيفا، وذكره ابن المواز وصنع من ذلك عيدى بن دينار، وحكاه ابن حبيب عن جاعة من أصحاب مالك وبه قال الشافعى وأبو حنيفة، وأما الميادلة بالعدد، فإنه يجوز ذلك، وإن كان بعضها من بعض في الدينار والدينارين على سيل المعروف والتنفيل، وليس ذلك من التفاصل لاتهما لم يبنيا على الوزن، ولمغذ النوع من المال تقدير أن الوزن والعدد فإن كان الوزن أخص به وأولى فيه إلا أن العدد معروف، فإذا على فيه على العدد جوز يسير الوزنا زيادة على سيل المعروف ما لم يكن في ذلك وجه من الممكاية والمفاينة فيضع عنه، انتهى. ذلك: ورد ابن عبد البر في والنميد ، على هذه الرواية الزروية عن ما لك على هذه الرواية إلى الدين الدين العدد ،

(مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن أبي سعيد الحدري) سعد بن مالك(أن رسول اقد صلى الله عليه وسلم قال : لا يوسوا الدهب بالذهب) إلا مثل أي إلا حال كونها ما تالين المستوين (ولانشغوا) بضم الذوقية وكسر الشين الملحجة وضم الناه المشددة من الاشفاف، أي لا نفسلوا والشف من الاعتدادة يقال : شف الدرم إذا زاد أو نقص (بعضها على بعض) قال الباجي : هذا يقتني المنتج من يسير الزيادة لان اندغوف إن يستعمل في يسير الزيادة وفي التعلق المعجد فيه دليل على أن الزيادة وإن قل سرام ، لان الشغوف الزيادة التليلة ومنه شفافة الإناء لبقية الماء . انهي (ولا تنيعوا الورق بالورق) بمكسر الراء في النفضة (إلا تسعوا على بعض) على اللهجي : هام في جميع أنواعه من النبر والمسكوك والمصوغ والحجيد والوري، ولا تنيعوا ، منها) عنياً (غانها) أي مؤجلا إنه بنا بنا بن أي مؤجلا إنه بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا المناف فوله من كان له على رجل درام ولآخر عليه دنانير لم يحر أن يقاص أحدها والآخر ، لانه يدخل في معنى بعي الذهب بالورق دينا لانه إذا لم يحز غائب بناجر فأحرى أن لا يجوز غائب بناجر فالى: وحكى ابن عبد البر غائب ، المناف والي عن النامي عامل الورق دينا لانه إذا الم عز غائب بناجر فالى: وحكى ابن عبد البر عن المناب والي عينه المنامي عامل الارب على الناب عن الماض ، ولا خلاف في منع المناد على المناب ما كان لاجرا او غاب عن الملس والناجر المحاضر ، ولا خلاف في منع النقاد من الدين المناب ما كان لاجل او غاب عن المحلس والناجر المحسولة والناجر المحلس والمحلس والمح

مالك عن حميد بن قبس المكى عن مجاهد : أنه قال : كنت مع عبد انه بن إصر فجاء صائغ فتال : يا أبا عبد الرحمن إنى أصوغ الذهب ثم أبيع الشيء من ذلك فأكثراً من وزنه فاستفضل في ذلك قدر عمل بدى ، فنها عبد الله بن عمر ،

ذمة آخر صرة الآن،وفيدينار في ذمة وصرته في ذمة آخر فيتقاصان معاً ، وذهب مالكوأصحابه إلى جواز السورتين بشرط حلول ما في المذمة وأن يتناجزا في المجلس، وأجاز أبوحنيفة الصورتين وإن لم يحل مافي الذمة فيهما وراعوا في ذلك راءة الدمم، وأجاز الشافعي وان وهبواين كنانة الصورة الأولى دون الثانية وأجاز البق وابرأن ليلي ذلك في الاقتضاء بسعر صرف يومهم لا لغيره، وعن ابن شيرمة والليث وابن عباس وان مسمود : لا يجوز أخذ عين عن عين أخرى ومنعه طاوس مَن بيع ، وأجازه من قرمَن ولم م أحد من الجيزين أن ذلك من بيع غائب بحاضر في الصورة الأولى ولا من بيع عائب بغائب في الصورة الثانية ، لأن ما حل أجله ليس بغائب ، وإنما حكمه حكم الحاضر ، بخلاف ما لم يحل أجله ، فإنه كحكم الغائب، النهي، وقال الموفق؛ ويجوز النشاء أحد النقدين من الآخر ويكون صرفا بعين وذمة فى قول أكثر أدل العلم ، ومنع منه ابن عباس وأبو سلة بن عبد الرحن وابن شهرمة ، لأن القبض شرط وقد تخلف ، ولنا ما روى أبو داود والاثرم عن ان عمركنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيغ بالدنانير وآخذ الدرهم الحديث، وفيه فقال صلى الله عليه وسلم: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها مالم تفترقا وبينكماشي. قال أحمد : إنما يقضيه إياما بالسهر لم يختلفوا أنه يقضيُّه إياها بالسعر إلا ما قال أصحاب الرأى إنه يقضيه مكانها ذهبا على التراضي، لانه بيع في الحال فجاز ما تراضيا عليه إذا اختلف الجنس، ولنا حديث ان عمر المذكور ، فإنكان المقضى الذي في الذمة مؤجلا ، فقد توقف فيه أحمد ، وقال القاضي : يحتمل وجهين أحدهما المنع، وهو قول مالك، ومشهور قولي الشافعي ، لأن ما في الذمة لا يستحق قبضه والآخر الجواز، وهو قول أبي حنيفة، لأن التأبت في الذمة بمزلة المقبوض.

(مالك عن حميد بن قيس المكى) القارى. الاعرج (عن مجاهد) بن جبر بفتح حيم وسكون موحدة الإمام فى النف ير (أنه قال: كت مع عبد الله بن عر رضى الله عنهما لجاه صائع) قال الزوقائى، وهو وردان الروى، كا أخرجه ابن عبد البر من طريقا بن عين وردان أنه سأل ابن همر رحى الله عنهما إنتهى قلت : وسيأتى هذا الطريق قريباً مع بعض الاختلاف فى السياقين (فقال) السائغ (يا أبا عبد الرحن) كنية ابن عمر رحى الله عنهما إنى أصوغ المذهب أى أجماء حليا (ثم أبيع الشيء) المصوغ (منذلك بأكثر من وزنه) أى وزن المصوغ (فاستفضل) أى استبقى (من ذلك) أى من قيمة الحل (قدر) مفعول استفضل عن المعارف الله عبد الله) بن عمر (عن ذلك)

أى عن البيع ما كتر من وزنه (لجمل الصائغ يردد) أى ليعيد (عليه) أى على أن عمر رضى أنه عنهما (المالة) المذكورة (وعبدالله ينهاه عن ذلك) في كل مرة ، ومراجعة الصائغ له في ذلك وجاء أن يكرن جرابه مبنيا على الافضل أو صدر على ذهبين غير مصوغين أو غير ذلك (حتى انتهى) ابن عمر رضى الله عنهما (إلى باب المسجد أو) انتهى (إلى دابُّه يريد) ان همر رضى الله عنه (أن يركمها) مثك من الراوى ، وهكذا بالشك تن رواية اليهقى رواية ان بكير عن مالك (ثم قال عبد الله بن عر) مؤكدًا لما نهى عنه (الدينار) بالرفع أى بباع أو بالنصب أى بيموا (بالدينار والدرم) بالرفع والنصب (بالدرهم لا فضل) أي لا زيادة (بينهما) أصلا ، قال ابن عبد البرقي التعبيد: فيه إشارة إلى جنس الأصل لا إلى المصروب دون غيره مدليل إرسال ان عمر رضي الله عنهما ، الحديث على سؤال الصائغ عن الذهب المصوغ، ولا أعلم أحداً من العلماء حرم النفاضل في المضروب من الذهب والفضة المدرهمة دون التبر والمسوغ منهما إلا شيء جاء عن، ماوية بن أبي سفيان ؛ روى عنه من وجوه ، وقد أجمعوا على خلافه فأغنى إجماعهم على ذلك عن الاستشاد فيه بغيره، وفي قصة معاوية مع. أنى الدرداء إذ باع معاوية السقاية بأكثر من وزنها بيان أن الرباء في المصوغ وغير المصوغ للضروب وغير المضروب، انتهى قلت : وحديث بيع معاوية أخرجه النسائي بسنده إلى عطاء، قال : باع معاوية سقاية من ذهب أوورق بأكثر من وزنها ، فقال أبو الدرداء : سمت رسول الله على الله عليه وسلم يسي عن مثل هذا إلا مثلا بمثل، اتنهى. وسيأتى في الموطأ قريباً . (هذا عهد) أي وصية (نبينا صلى الله عليه وسلم إلينًا ﴾ أى إلى السحابة (وعهدنا إليكم) وحديث مالك هذا هكذا أخرجه الطحاوى في مهاني الآثار رواية ان وهب عن مالك والحاكم في المستدرك برواية بشر بن عرعن مالك ، ﴿ يُحَكَّذُا أَخْرِجِهُ البِّيقِي بسنده إلى بشر من عمر عن مالك ، ثم قال : وفي رواية سالم ونافع ولالة على أن ابن عمر لم يسمع من التي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء ثم أخرج بسنده إلى الربيم أناء الشافعي عن مالك بلفظ هذا عهد نبيتًا ثم قال: ورواه الثنافعي في رواية للزني عنه بطوله في قصة الصائغ ، ثم قال الشانعي : هذا خطأ أخبرنا ﴿ سفیان بن عینیة عن وردان الروی أنه سأل ابن عمر فقال إن رجل أصوغ الحلی ثم أبیعه واستفضل فیه قدر أجري أوعمل يدى،فقال ان عر: الذهب بالذهب لاتصل بينها ،مذا عهد صاحبنا إلينا وعدنا إليكم • ، قال الشائمي يعني بِصَاحِبًا عمر مِن الحطاب أخبرناه أبو اسحاق أنا شافع بن محمد أنا أبو جعفر يعني الطحارى ثنا للزنى ثنا الشائمي فذكره ، انتهى. وتعقب ابن عبد البرنى , التمييد ، كلام الشانعي رح هذا ، فقال : حدثنا أحد بن عبدالله تا الميمون بن حمزه الجهني نا الطحاوى نا المزنى فذكر الحديث المذكور بلفظ

عيد صاحبنا، ثم الله إلى الله الله المراه المراه المراه عن عالما عن على المراه المينا خط ، قال أن حبد الله قول الدافعي عندي فلط عن أصل ، لان حديث أبز عينة في قوله صاحبنا .. يحتمل أنْ بَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلِيهِ وَسَلَّمُ وَهُو الْأَظْهُرُوعِتُمْ أَنَّا يَكُونَأْ رَادَ عَرِفْنَا قَالَ مَحَادَدُ هَنَّ أَنْ عَمْر هد نبينا نسر ما أجمل وردان الرومي، وهذا أصل مايعته عليه الشانعي، و ولكن الناس لايسلم منهم أحد من الغلط ، انتهى . ولمل الباعث الإمام الشافعي لحله لفظ الصاحب على أبيه وتخطيته حديث حميد أن الوارد في الروايات أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يسمع ذلك عن التي صلى أفه عليه وسلم ، كما سيأتي التصريح بذلك قريبًا من حديث البيسق بطريق جرير عن ناقع ، ولذا كان ابن عمر رضي الله عنهما اولا يغتى في الصرف مثل ابن عباس رضي الله عنهما ، فلو كان عنده في ذلك علم من النبي صلى الله عليه وسلم : اً أَنَى بَدَلَكُ ثُمُ رَجِعَ عَنْهُ بِعَدْ مَا أَخْبُ بِرُوايَاتَ النَّهِي ، فقد أُخْرِجَ مَسْلُمُ يستده إلى تضرؤقال : سألت ان عمر وابن عباس عن الصرف فلم بريا به بأساً فإلى لقاعد عند أني سعيد العندري فسألته عن الصرف، نقال : ما زاد فهو ربا فأنكرت ذلك لتولمها، فقال : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله حملُ الله عليه وسلم العديث ، وفي آخره قال فأتبت ابن حمر رضي الله عنهما بعد فنهاتي ففيه أن ابن عمر رضي الشعنهما رجع عن فنياه بعد ذلك ، وأخرج البخاري في صحيحه عن سالم عن عبد الله بن عمرأن أبا سعيد حدثه ا مَالَ ذَلَكَ تَحْدِيثًا عَنْ رَسُولُ أَنَّهُ صَلَّى أَنَّهُ عَلِيهِ رَسَلُمْ فَأَنَّتِهِ عَنِهِ أَنَّهُ بِن عمر، فقال يا أباء مبد ما هذا الذي تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله على الله عليه وسلم يقوله: الذهب بالذهب مثل بمثل والورق بالورق مثل بمثل، قال العافظ هكذا ساة، ، وفيه أختصار وتقديم وتأخير، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجهين، عن يعقوب شيخ شيخ البخاري، وفيه بلنظ أن أبا سميدحدته حديثا مثل حديث عمرعن وسول أنه صلى انه عليه وسلم في الصرف، نظير بذلك معنى قوله مثل ذلك أي مثل حديت عمر رضي الله عنه وقوله فلقيه عبد الله أي بعد أن كان سم منهم المديث،فأراد أن يستبت فيه ، وقد وقع لاني سعيدمع ابن عمر قصة ، وهي هذه ووقعت لهذه مم ابن عباس قصة أخرى كما في البغاري ، وأماقصته مع أبن عرهذه فأنفروها البغاري من طريق سالم وأخرجها مسلم من طريق المليث عن نافع، ولفظه أن ابن عمر قال له رجل من بني ليث إناً با سميد الخدري بأثر هذا عن رسول الله عليه وسلم قال نافع فذهب ابن عمر وأنا معه واللبث حتى دخل على أبي سميد، فقال : إن هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلا ،ثل الحديث ، ولمسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر مع أبي سميد أن ابن عمر نهي عن ذلك بعد أن كان أفتي به لما حدثه أبو سعيد ينهي الني صلى الله عليه وسلم انتهيّ وهذان الحديثان إشار البهما البيهيّ في كلامه إذ قال : وفرواية سالم ونافع دلالة الاأن ان عر لم يسمع من الني صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء ؛ وقال ابن الركاني ورد بعض أصحابنا على صاحب التمهيد بأن ان عمر لم يسمع ذلك من التي صلى الله عليه وسلم ، كما صرح به ابن عمر رضي الله عنهما في بعض الروايات ولا يرد ذلك عليه ، لأنه لم يلتزم أن ابن عمر سمه من الني صلى القاعليه وسلم بل لو عهده عليه السلام إلى عمر أو غيره ثم سمعه ابن عمر منه جار له أن يقول عهد نسنا .

7/1/2

من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها ، فقال له أبو الدرداء : سَمَّت رسول الله صلى أنه عليه وسلم ينهي عن مثل هذا إلا مثلا بنل ، فقال له مماوية ما أرى بمثل هذا

سِأَنَ غَوْضَ أَنْكُ عَلَى بِمِ الآنِهُ أَيْضًا ، ولعل هذا الباعث لمن فسر السقاية بالقــــلادة جمعا بين الروايات رَكَانت السقاية (من ذهب أو ورق) بكسر الراء أي فضة فباعيا معارية (بأكثر من وزنها) أى من وزن الدُّقاية (فقال له أبو الدرداء) العجابي الجليل اسمه عويمر أو عامرٌ مات في خلافة عثمان يع الاهب بالناهب والفعنة بالفينة (إلا مثلا يثل) أي سواء في القــــدر وفيه إنكار عن أبي الدرداء على معاوية في هذا البيع ، وذكر العين في شرح الطحاوي -ديث أبي الدرداء هذا وهـــــراه إلى النسائي ، روايته الزيادة الآتية من قول معلوية وقدوم أبي الدرداء على غمر رضي الله عنه وغير ذلك ، وقد روى عن عبادة أيضاً أنه أنكر على معاوية هذا البيع ، وقد أخرج الجاعة حديث عبادة بطرق كثيرة مجتصرة ومفصلة ، منها ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده إلى أن قلابة قال كنت بالشام في حلقة فيهــــــا مسلم ان يسار لجاء أبو الاشمث ، قال: فالوا أبو الاشمث خلس فقك حدث إعانا حديث عبادة بن الصامت، قال نعم غزونا غزاة وعلى الناس معاوية فضننا غنائم كثيرة فسكان فيا غنمنا آنية من فعنة فأمر معاوية رجلاً أن بيعها في عدايات تناس فتسارع الناس في ذلك فيلغ عبادة من الصامت ، فقام . خقال : إنى سممت رسول الله صلى الله عليه وسل بنهي عن بيع النَّمَبُ بالنَّمَبُ والنَّصَةُ بالنَّصَةُ والدر بالعر والشمير بالشمير والتمر بالنمر والملح بالملم إلا سواء سواء عينا بالعين، فن زاد أو ازداد فقد أربى فرد الناس ما أخذوا فيلغ ذلك معاوية فقام خطيها ، فقال: ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول اقد ضلى الله عليه وسلم أ- اديث ، فد كنا تشهده ونصحبه فلم نسمعها منه ، فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ، ثم ﴿ قال : لنحدثن بما سممنا من رسول الله صلى الله عايه وسلم وإن كره معاوية أو قال وإن رغم ما أبالي أن لا أصحه في جنده ليلةسوداء، وأخرجه النبائي بعدةطرق والطحاري بستة طرق خرجها العسمييني شرحه ، قال أبو عمر : لا أعلم أن هذه القصة عرضت لعاوية مع أنى الدرداء إلا من هذا الوجه وإنما هي محفوظة لمعاوية مع عبادة من الصامت والطرق متواثرة بذلك عنها انتهى وحكى ان المستركان عن الاستذكار لا أعلم أنها جرت له مع ألى الدرداء إلا من حديث ان أسلم عن عطاء وليست معرونة له إلامع عبادة والطرق يذلك متواترة انتهى. قال الزرقاني : والإسناد صعبح وإنما يرد من الافراد الصحيحة والجمع تكن بأنه عرض له ذلك مع مبادة وأبي الدرداء انتهي . (فقالله معارية ماأري بمثل هذا)

مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر أن عنهان بن عنان قال : قال لى رسول اقة صلى انه عايه وسلم : لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين .

مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سناية

(مالك أنه بلنه عن جده) أى جد مالك وهو (مالك بنا بيءامر) قال الزرقاني تبعا للسيوطي في والتنوير ، وصله مسلم من طريق ابن وهب عن خزمة بن يكير عن أبيه عن سليان بن يسار عن مالك ان أن عامر به ، قال : فيحتمل أن يكون الذي لمنه ابنوهب أو عزمة بن كبير ، انتهى . قلت : أخرجه الطحارى بسنده إلى مالك رضى الله عندعن مولى لهم عن مالك بن أبي عامر عن عبان رضى الله عنه (أن عْبَانَ بَ عَنَانَ}رضى الله عنه (قال :) وفي و التجريد ، هذا المني يتصل مسنداً عن التي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي سعد وغيره جماعة من الصحابة ، انهى . (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال (لا تبيعرا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين) قال الباجي : يحتمل المنع من التفاصل في المدد لمســــا جرت به العادة من التعامل سما عدداً ومنع نضمها فـكان ذلك منعا من التفاصل فيها على ذاك الوجه، لان زيادة دينار آخر قلما يوجد من التفاصل بين الذهبين على هذا الرجه فنص على أقل الزيادة لينبه بذلك على المنع من أكثرها ، ويحتمل أن يريد به المنع لن رآه باع ديتاراً بدينارين علمس فعله ذلك بالمنسع ، كا روى عن أبي سعيد كنا نفيع تمر الجمع صاعين بصاع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا صاعى تمر

(مالك عن زيد بن أسلم) العدوى (عن عطاء بن يسار أن) هكذا في موطأ بحـــــــي بدون الشك ، وقد أخرجه عمد في موطـــــــأه عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أو عن سليمان بن يسار أنه أخبره أن معارية الحديث (معارية من أبي سفيان) حين كان والبا على الشام في زمن عمر وضوياته عنه 🕹 فإن أ با بكر رضى الله عنه لما بعث الجيوش إلى الشام سار معاوية مع أخيه يريد، فلما مات يريد استخلفه على دمشق فأقره عليه عرثم أقره عليه عثمان وجع له الشام كله، فأقام أمسيرًا عشرين سنة وخليفة المشرين بسنين (باع ستاية) بكسر الدين قل هى البرادة يبرد فيها الماء ، وقال الراغب : السقاية ما جمل فيه ما يسق ، وقال ان حبيب : وعم أصحاب مالك أنالسقاية قلادة من ذهب فيها جرهر وليس كما قالوا ة القلادة لا تسمى ستاية بل هى كأس كبيرة يشرب بها ويكال بها ، وأما القلادة ابناعها معاوية بــشايّة دينار فيها تهر وجوهر من اثولؤ وباقوت وزبرجد فيناه عبادة بن الصاءت وأخده أنه سم وسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن ذلك قاله الزرقان وظاهره أن التكبر عن عادة على بيع القلادة لا الآنية لكن

باساً ، فقال أبر الدرداء من يعذرنى من معاوية أنا أخبره عن رسول أن حلى أنه طهر ملم وعجرتى عن رأيه لا أما كذك بارض أنت بها ثم قدم أبو الدرداء على عر بن الحطاب :

البيع (بأساً) إما لانه حمل النهي على المسبوك الذي به التعامل وقيم المتلفات أو كان لا يرى ربا الفضل كان عباس ، قال الباجي : ما ذهب إليه معاوية من بيع السقاية بأكثر من وزنها يحتمل أن يرى في ذلك ها رآه ان عباس من تجويز التفاصل نقداً ويُحتمل أن يكون لا يرى ذلك ، ولكنه جوز التفاصل عِن المصوغ منه وغيره لمني الصياغة ، وقول أني الدرداه سمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن مثل هذا أنكر عليه فعله من تجويره التفاصل في الذهب واحتاج إلى الاحتجاج ينهي التي صلى الله عليه وسلم هن مثل ذلك ، لأن معاوية من أمل الاجتهاد والنقة فليس لأبي الدرداء صرفه هن وأيه إلا بدليل وحجة وُقد روى ابن أبي مليكة قبل لان عباس: مل لك في أمير المؤمنين معارية ما أوتوا إلا يواحدة قال أصاب أنه فقيه ، وقول معاوية ما أرى تنل هذا بأساً عتمل أن يرى القياس مقدماً على أخبار الآحاد على ما روى عن مالك ، وذلك لما يجوز على الراوى يحتمل الـ بمو والغاط والصواب تقديم خبر الواحد العدل، لأن السهو والغاط بحرز فيه على الناظر المجتمد أكثر ما بحرز على الناقل الحافظ الفتيه، وقد بينت ذلك في أحكام الفصول، ويحتمل أن يرى تقديمأخبار الآحاد إلاأنه حمل النهي علىالمضروب بالمضروب درن المصوغ بالمضروب ورأى أن السياغة معى زائد بجرز أن يكون هرمنا للفضل على حسب ما يقول أبو حنيفة فيمن باع مائة دينار في قرطاس عانتي دينار أن ذلك جائز ويجعل الترطاس هومنا للــــائة الآخرى ، انتهى . (فقال أبو الدرداء من يعذرني) بكسر الذال المعجمة (من معاوية) أي من يلومه على فعله ولا يلومني عليه أو من يقوم بعذري إذا جازيته بصنه ولا يلومني على ما أفعله به أو من ينصرني يقال عذرته إذا نصرته (أناأخروعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخترني عن رأيه) قال الباجي[نكار منه على معاوية التعلق برأى بخالف النص ولم يحدل ذلك من معاوية على التأويل، وإنما حمله منه على رد الحديث بالرأى إما لانهم برد بقوله عن مثل هذا إلا المصوغ بالمضروب وفيه نقل النهي فيمنته بالتأويلية والتحصيص، وإما لانه حل قول معاوية ما أرى عنل هذا يأسا على تجويز التفاصل بين الدهبين في الجلة يون تفصيل، وأما التأويل فلا خلاف في جوازه، وفيها قاله أبو الدرداء تصريع بأن أخبار الآحاد مقدمة على النَّياس والرأى (لا أساكنك) أى لا أسكن ممك (بأرض أنت بها) مبالغة في الإنكار على معاوية وإظهار لهجره والبعدعة حين لم يأخذ بما نقل إليه من نهى التي صلى الله عليه وسلم ، ويظهر الرجوع هما خالفه وجائز للره أن يهجر من لم يسمع منه ولم يطعه ، وليس هذا من المجرة المكرومة ، ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن لا يكلموا كعب بن مالك حين تخالف عن غزوة تبوك ،

نذكر له ذلك ، فكتب عمر إلى معاوية أنا يبيع مثل ذلك إلا مثلاً بمثل وووثا بوؤن. مالك عن نافع عن عبدات بن عمر أن عمر بن الحطاب قال : لا تبيعوا الذهب

مالك عن نافع عن عبداله بن هر أن عمر بن الحقاب قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ، ولا تشفرا بعضها على بعض ، ولا تبيعرا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ، ولا تشفرا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالذهب أحدهما غاتب

والآخر ناجز ، وإن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره ، إن أحاف عليكم الرماء والرماء هو الربا .

يضعك في جنازة ، فقال : واقد لاأكلمك أبدًا ، قاله أبوهم (ثم قدم أبو الدرداء) من الشام (على عربن الحفاب) بالمدينة المنورة (فذكر ذلك له) أى لعمر على معى دفع المنكر إلى الإمام إذا لم يستطع

بتغيره بنف (فكتب عربن الحطاب إلى معاربة) بالشام (ألايبيع مثل ذلك) وفي النسخ المصربة أن الاتبيع ذلك ، أى النهم، والنعتة (الانتلا يثل) يعنى (وزنا بوزن) بنان النثل، قال الباجى : كتب عرب عنى اذ عنه على حسب ما يحب على الإمام من أحكامه بالحق والتبصير لهم بحسواب الاحكام، ولم يُستر عمل معاربة ما راجع به أبوالدرداء لما احتمل من التأويل اتهى .

(مالك عن نافع عن عبداً نه بن عمر أن عمر بالحطاب قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا شلا يمثل)أى وزنا بوزن ، ثم أكده بقوله (ولاتشغوا بعشها على بعض) وتقدم قربيا هذا مرفوعا من حديث أبي سعيد الحدرى (ولاتبيعوا الورق بالورق) أى النعة بالفعنة (إلا شلا يمثل ، ولانشغوا بعشها على بعض)

وذلك لحرمة ربا الفضل بينهما مع اتحادالجنس، ثم ذكر حرمة ربا النساء أيمنا فيهما مع اختلاف الجنس بقراد (ولاتيموا الورق بالنصب) وكذا العكس (أحدهما غاتب) عن المجلس (والآخر ناجز) وهذا تقدم مرفرعا في حديث أي سعيد قال الباجي منع من تأخر أحد الموصين في العمرف عن حال النقد، وذلك بمنع الأبيل في الصرف والعتد، على تأخير قبضه ، لان الناجز ما يجز النبيض فيه حال العقد والفائب بصح أن يراد به ماغاب عن المشاهدة حال العقد، ومثل أن يكون في كم الصيرف أوفى تابرته، ويحتمل أن يراد به ماغاب عن المحضور وقت العقد، وهذا هو الاظهر لمقالمة بالناجز، ولوأواد المشاهدة لمقال ولاتيموا منها غائبا بمثاهدة ، وقد كره ماك أن يعقد مع الصيرف على دينار بدراه فيدفع إليه

الدينار فيخلطه بذه بأو فى تابوته ثم يخرج الدواهم انتهى (وإناستظرك) أى استعمالم السهرف (المأن يلج) أى يدخل (بيت فلاتظره) بعثم أوله أى لاتميله ولاتؤخوه ، يريد المنع من التفريق قبل النقابض (إتى أشاف عليكم الوماء) بنتج الراء والمبروالمة (والرماء مو الربا) وفى و التعليق المسجد ، يها الوزقاف

مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر أن عَهان بن عنان قال : قال لى رسول انه صلى انه عايه وسلم : لا تبيموا الدينار بالدينارين ولا الدرم بالدرهمين .

مالك عن زيد بن ألم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية

(مالك أنه بلغة من جده) أى جد مالك وهو (مالك بنا يام) قال الزوقاني تبعا للسيوطي في والتنوير ، وصله بسلم من طريق ابن وحب عن عزمة بن بكير عن أبيه عن سليان بن يسار عن مالك ابن أبي عامر به ، قال : فيتعل أن يكون الذي بلغه ابن وحب أو غزمة بن بكير ، اتهى . قلت : أخرجه الطحاوى بسنده إلى مالك رضى الله عنه عن مالك بن أبي عامر عن عبان رضى الله عنه (أن عبان بن عبان) رضى الله عنه (قال :) وفي ه التجريد ، هذا المني يتصل صنداً عن التي صلى الله عليه وسلم عن من سديت أبي سعيد وغيره جماعة من الصحابة ، انهى . (قال لمي رسول الله صلى الله عليه وسسلم) قال من سديت أبي سعيد وغيره جماعة من الصحابة ، انهى . (قال لمي رسول الله عن التفاصل في المعدد الساح حبرت به العادة من التعامل بها عدداً ومنع قدمها فيكان ذلك منا من التفاصل فيها على ذلك المرجه ، لان زيادة دينار آخر قدا يوجد من التفاصل بين الذهبين على هذا الرجه فنص على أقل الزيادة لينه بذلك على المناح من أكثرها ، ويحتمل أن يريد به المنع لمن را ماع ديناراً بدينارين علص فعله ذلك مالمنسس ، كا روى عن أبى سعيد كنا قديم تم الحم صاعين بصاع ، قال الذي صلى الله على وهذا المناح على الله على وسعيد كنا قديم تم الحم صاعين بصاع ، قال الديار على الله على وهذا الرجه فنص على أقل المناح عن أبى سعيد كنا قديم تم الحم صاعين بصاع ، قال الدي على المناء على وسعيد كنا قديم تم الحم صاعين بصاع ، قال الديار على المنا قال على وسعيد كنا قديم تم الحم صاعين بصاع ، قال الديار على المناء على وسعيد كنا قديم تم الحم صاعين بصاع ، قال الديار على المناء المنا

بساح الحديث .

(مالك عن زيد بن أسلم) العدوى (عن عطاء بن يسار أن) هكذا فى موطأ بحسبى بدون الشك ،

وقد أخرجه محد فى موطاء عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن عمارية الحديث (معارية بن أو سفيان) حين كان واليا على الشام فى زمن عمر وضى الله عنه ،

وأن أبا بكر رضى الله عنه البحث البحوش إلى الشأم سار معاوية مع أخيه يزيد، فلما مات يزيد استخلفه على دمشق فأقره عليه عنمان وجمع له الشام كله ، فأقام أسبيرا عشرين سنة وخلينة عشرين سنة ، كذا فى تاريخ الحلفاء ، قات وأمارته لما كانت فى زمن العديق الاكسر وادت على عشرين بسنين (باع سقاية) بكسر الدين قل هى البرادة بعرد فيها الماء ، وقال الراغب : السقاية ما يحمل أنه المناس على المناس وجمع له الماء ويكال بها ، وأما القلادة ابناها معاوية بستهانة وما يسر وجوهر من اثراؤ وياقوت وزبرجد فهاه عباء ويال بها ، وأما القلادة ابناها معاوية بستهانة ويناس فيه وسور من من ذلك قاله الزوقاني وظاهره أن الشكير عن عادة على بع القلادة ابناها معاوية لكن الله على ويكال على ويكال بها ، وأما القلادة ابناها معاوية استهانة وينا على ويكال بها ، وأما القلادة ابناها معاوية المنال الله على المن عن ذلك قاله الزوقاني وظاهره أن الشكير عن عادة على بع القلادة المناها المؤلفة لمن كانه ته كان كان المنالة على بع القلادة المناها المنالة لمن كان كان على بع القلادة المناها المنالة المن

من ذهب أو ورق باكثر من وزنها ، فقال له أبر الدرداء : سمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بتثل ، فقال له معاوية ما أدى بمثل هذا

سأَلَى غَرِهُمْ لِيَشْكُورَ عَلَى بِعِ الْآنِيةِ أَرْضاً ، ولعل هذا الباعث لمن فسر السقاية بالقـــلادة جما بين الروايات وكانت السقاية (من ذهب أو ورق) بكسر الراء أي فضة فباعها معاوية (بأكثر ﴿ وَزَنَّهَا ﴾ أى من وزن الدَّة إيَّه (فقال له أبر الدرداء)العجابي الجليل اسمه عويمر أو عامرًا مات في خَلَافَة عثمان بيع الدهب بالناهب والنينة بالفينة (إلا مثلا يمثل) أي سواء في القسيدر وفيه إنكار عن أبي الدرداء على معاوية في هذا البيع ، وذكر العيني في شرح الطحاوي - ديث أبي الدرداء هذا وغــــراه إلى النسائي ، وقد أخرجه النسائي عَنصراً برواية قتبة عن مالك بهذا السندوالمتن إلى قوله مثلاً بِنُـــــل، وليس فر. روايته الزيادة الآنية من قول معاوية وقدوم أبي الدرداء على عمر رضي الله عنه وغير ذلك ، وقد روى عن هبادة أيضاً أنه أنكر على معاوية هذا البع ، وقد أخرج الجزاعة حديث عبادة بطرق كثيرة مختصرة | ومقصلة، منها ما أخرجه مسلم في صحيحه بينشاء إلى أن قلابة قال كنت بالشام في حلقة فيهــــــا مسلم ان يسار لجاء أبو الاشعث ، قال: قالوا أبو الاشعث لجلس فقلت حدث أعانا حديث عادة بن الصاحت، قال نعم غزونا غزاة وعلى لناس معاوية فغنمنا غنائم كثيرة فكان فيها غنمنا آنية من فعنة فأمر معاوية رجلا أن بيعها في عطيات الناس فتسارع الناس في ذلك فبلغ هبادة من الصامت ، فقام . فقال : إني سمت رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهي عن بيع الذهب بالذهب والفعنة بالفينة والد بالعر والقمير بالشمير واتمر بالتمر والملح بالملح إلاسواء بسواء عينا بالعين، فن زاد أو ازداد فقد أربى فرد الناس ما أخذوا فبلغ ذلك معاربة نقام ختابيا ، فقال: ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله ضلى اقه عليه وسلم أ- اديث، قد أكنا نشهده ونصحبه فلم نسمها منه، وقام عيادة بن الصامت فأعاد القصة، تم قال : لنحدثن بما سمعنا من رسول الله صلى الله عايه وسلم وإن كره مماوية أو قال وإن رغم ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلةسوداء، وأخرجه النبائي بعدةطرق والطحاوي بستة طرق خرجها العسبيي في شرحه ، قال أبو عمر : لا أعلم أن هذه القصة عرضت لعاوية مع أنى الدرداء إلا من هذا الوجه وإنما هي

الاسنة كار لا أعلم أنها جرت له مع أبي الدرداء إلا من حديث ان أسلم عن عطاء وليست معروفة له

إلامع عبادة والطرق بذلك متواترة انتهى. قال الزرقاني : والإسناد صحيح وإنما يرد من الافراد

الصحيحة والجمع مكن بأنه عرض له ذلك مع هبادة وأبي الدرداء انتهي . (فقال له معاوية ماأري بمثل هذا)

اليم (بأساً) إما لانه حمل النبي على المسبوك الذي به التعامل وقيم المتلفات أو كان لا يرى ربا الفضل كان عباس ، قال الباحي : ما ذهب إليه معاوية من بيع السقاية بأكثر من وزنها يحتمل أن يرى في ذلك ها رآه ان عباس من تجوير التفاصل نقداً وُيحتمل أن يكون لا يرى ذلك ، ولكنه جوز التفاصل هين المصوغ منه وغيره لمعي الصياغة ، وقول أني الدرداء سمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عن مثل هذا أفكر عليه فعله من تجويره التفادل في الذهب واحتاج إلى الاحتجاج بنهي الني صلى الله عليه وسلم هن مثل ذلك ، لأن معاوية من أعل الاجتهاد والنقة فليس لأنى الدرداء صرفه عن رأيه إلا يدليل وحجة وَّقد روى ابن أن مليكة قبل لان عباس : مل لك في أمير المؤمنين معاوية ما أوتوا إلا يواحدة قال أصاب أنه فقيه ، وقول معاوية ما أرى بنل هذا بأساً يحتل أن يرى القياس مقدمًا على أخبار الآحاد على ما روى عن مالك، وذلك لما يجوز على الراوي يحتمل السهو والغلط والصواب تقديم خبر الواحد الدل، لأن السهو والغاط بحرز فيه على الناظر الجنمد أكثر عا يحرز على الناقل الحافظ الفقيه، وقد يبنت ذَا؛ في أحكام الفصول، ويحتمل أن يرى قديم أخبار الآحاد إلاأنه حل النهي على المضروب بالمضروب. دون المصرغ بالمضروب ورأى أن السياغة معى زائد يجرز أن يكون هرمنا للنصل على حسب ما يقول أبو حنيفة فيمن باع مائة دينار في قرطاس بمانتي دينار أن ذلك جائز و يحمل الترطاس هومنا الــــاثة الآخرى ، اتهى . (فقال أبو الدرداء من يعذرنى) بكسر الذال المحمة (من معاوية) أى من يلومه على . أمله ولا يلومني عليه أو من يقوم بدنري إذا جازيته بصنعه ولا يلومني على ما أفعله به أو من ينصرني يقال عذرته إذا نصرته (أناأخر،عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخدني عن رأيه) قال الباجي إنكار منه على معاوية التعلق برأى يخالف النص ولم يحدل ذلك من معاوية على التأويل، وإنما حمله منه على رد الحديث بالرأى إما لانهلم يرد بقوله عن مثل لهذا إلا المصوغ بالمضروب وفيه نقل النهي قيمتتع التأويل والتخصيص، وأما لأنه حمل قول معاوية ما أرنَّى عنل هذا بأسا على تجوير التفاصل بين الذهبين فمي الجلة درن تفصيل، وأما التأويل فلا خلاف في جوازه، وفيما قاله أبو الدرداء تصريح بأن أخبار الآحاد مقدمة على النَّباس والرأى (لا أساكتك) أى لا أسكن ممك (بأرض أنت بها) مبالغة في الإنكار على معاوية وإظهار لهجره والبعدعة حين لم يأخذ بما نقل إليه من نهى التي صلى الله عليه وسلم ، ويظهر الرجوع عما خالفه وجائز للر. أن يهجر من لم يسمع منه ولم يطعه ، وليس هذا من الهجرة المكروهة ، ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن لا يكلموا كعب بن مالك حين تخالف عن غزوة تبوك ،

بعذا أصل عند العلماء في تجانبة من ابتدع وهجرته وقطع الكلام عنه ، وقد رأى ابن مسعود وجلاً.

ذلك له ذلك ، فكتب عر إلى مدرية ألا ببيع مثل ذلك إلا مثل بمثل ورونا برزن . مالك هن نافع عن عبدالم بن حمر أن عمر بن الخطاب قال : لا تبيعوا الذهب

بالذهب إلا مثلا بمثل ، ولا تشفوا بعضا على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ، ولا تشفوا بعضا على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالذهب أحدهما غائب والآخر ناجز ، وإن استنظرك إلى أن يلج يته فلا تنظره ، إنى أعاف عليكم الرماء

والرماء هو الرباء

بغيره بنف (نكتب عربن الحطاب إلى معاوية) بالشام (ألابيع مثل ذلك) وفي النسخ المصرية أن لابيع ذلك، أي النمه والنسخة (إلامثلا بمثل) يعني (وزنا بوزن) بيان للنل، قال الباجي: كتب عر ردني الدعنه ما يب على الإمام من أحكامه بالحق والتبعيد لمم جنواب الاحكام، ولم يشكر هم على صادية ما راجع به أبو الدواء لما احتمل من التأويل التهيى.

(مالك عن نافع عن عدالة بن عمر أذعر بن الحطاب قال: لا تبييسرا الذهب بالذهب إلا مثلا بنال)أي وزنا بوزن ، ثم أكده بقوله (ولانشغوا بعنها على بعض) وتقدم قريا هذا مرفوعا من حديث أبي صعيد الحدود (ولاتيموا الورق بالورق) أي النفة بالفعنة (الامثلا بمثل، ولانشغوا بعض) على معنى)

وذلك لحرمة ربا الفضل بينهما مع اتحادالجنس، ثم ذكر حرمة ربا النساء أيضا فيهما مع اختلاف الجنس

قوله (ولانيموا الورق بالذهب) وكذا العكس (أحدهما غالب) عن المجلس (والآخر ناجز) وهذا نقدم مرفوعا في حديث أي سعيد قال الباجي منع من تأخر أحد العوضين في الصرف عن حال النقد، وذلك ينع الآجل في الصرف والعقد على تأخير قبطه ، لان الناجز ما بجز النبض فيه حال العقد والغالب يصح أن يراد به ماغاب عن المضور وقت العقد، وهذا ووالاظهر لمقالت بالناجز، ولوأراد المشاهدة لقال ولانيموا منها غانها بمناهدة ، وقد كره ماك أن يعقد مع الصيرف على دينار بدرام فيدفع إليه الديار فيخاله بذه بأو في تابوته ثم يخرج الدرام انتهى (وإن استظرك) أي استعبالك السهرف (الحائن يلج) أي يدخل (بيته فلانظره) بعنم أوله أي لاتمهاء ولانتزخوه، يريد المنع من النمريق قبل النقابض (إلى أعاف عليكم الرماء) بنتم الراء والميم والدرا والماء هو الربا) وفي والتعلق المهجد، تما الروقاني

مانك عن أبي الزناد أنه سمع معيد بن الحسيب يقول : لا ربا إلا في ذهب أو خنة أو ما يكال أو ما بوزن مما يؤكل أو يشرب .

مالك عن يحيى بن معيد : أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قطع الذهب والورق من الفساد في الأرمن .

(ماك عن أبي الوباد) عداقة بن ذكوان (أنه سمع سعد بن المسيب يقول: لاربا إلا في ذهب أو ندة) ونيما الربا إجماعا تبرها وعينها سواء (أو ما يكال أو يوزن) أي ما يكون كبليا أو وزنيا ﴿ مَا يَزَكُلُ أَوْ يُشْرِبُ ﴾ قال الباجي : هذا يتنتني أن علة الربوا عند. في الطعوم أنه مطعوم مكيل أو موزون، فعلى هذا يثبت الربا عنده في الحُضرَ الوزونة والفواكه الرطبة المكيلة أيضاً .

(ماك عن يحيى نرسعيد أنه سمع سعيد ترانسيب يقول : قطع المذهب والورق من الفسادتي الأرض) قال الباجي : يريد قطع الدَّنا نير الصَّجاح والدَّراهم الصَّحاح من الفَّداد في الأرض ، وذلك على ضربين ، أحدهما أن يقطمها لبديمها مقطمة ، فإنه من النساد ، لأنه يتسبب إلى إدخال النش في الذهب والورق ، لانه إذا قطمت صغارا أدخل بينها النشوش وتسامح الناس بإنفاق اليسير منه في الجلة وختي على كثير من الناس تميزه من غيره، والضرب الثاني قرضها في البلد الذي يجرى فيه ديدها لمنفقها ديدا فتبق عنده ماقد قرض منها حبة من كل منقال فيستعصل ذلك فهذا لا يجوز ، لأنه من الغش ، ووجه ذلك أن اانى يأخذ منه إنما يأخذه على أنه وازن، ولا فرق بين أن يغش بنقصه أو يغش بإدخال الداخل في جودته، وقد قال الشيخ أمر إسحاق يؤدب كاسر الدنانير والدراهم، وقال الله تعالى . قالوا يا شعيب أصلوتك تأمرك أن نترك ماهيكه آباؤًما أو أن نفعل في أمواكا ما نشاء ، قال : كانوا يكسرون الدَّانير والدراهم، وقال ان المسيب : هو من الفساد في الأرض، ولذلك قطع عبدالله بن الزبير وعمر بن عبد الدير من فعل ذلك ، وذلك غير لازم ، لانه خيانة وغش فلم يجبُّ فيه قطع كسائر ما يغش فيه ، انتهى . وترجم محمد في موطأه على أثر الباب ما يمكره من قطع الدواهم والدنانير ، وقال بعد ذكر الآثر قال محمد : لا ينبغي قطع الدرام والدنانير بغير منفعة ، وفي والنطق المجد ، والظاهر أن المراد من قطعهما قص عي. منهما لتصير أخف وزنا من الدراهم المتعارفة ، وفي معناه غَشهما ، لأنه نوع سرقة بل أكبر لسراية ضررها إلى

العامة، وكأنه أشار إلى أن فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله تعالى في حقهم . [نما جزاء الذين يحارجون

الله ورسوله ويسمون في الأرض فساداً ، الآية ، كذا ذكره القاري في شرحه، وقال أيخاً : مراد محمد

من قطعهما كسرهما وإطال صورهما وجعلهما مصنوعاً وظروفاً ، وقال بيرى زادة في شرحه : لم نعلم

مالك عن هَدَالَةً بن دينار عن عدات بن عمر أن عمر بن الخطاب قال: لاتبيموا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها شيئا غانبا بناجز ، وإن استظرك إلى أن يلج يـ: فلا تنظره ، إنى أعاف عليكم الرما. ، والرما. هو الربا. .

مالك أنه يلغه عن القاسم بن محد : أنه قال : قال عمر بن الخطاب : الدينار بالدينار ، والدرم بالدرم ، والصاع بالصاع ، ولا يباع كالى. بناجز .

هو تفسير من ان عمر رضى أنه عنهما على ماهو الظاهر لاتفاق نافع وان عمر رضى أنه عنهما ، قات هذا واضح في رواية يمي، لكه مشكل في رواية محمد إذليس فيها النفسير في سياق عبدالة بن دينار وسيأتي أثر هبداقه بن دينار ، قال الزرقاني : وفي رواية الارماء ، يقال : أرمى على الشيء وأربي إذا زاد عليه .

(مالك عن عدالة بن دينار عن عبدالله من عمران عمر بن الحطاب رضي الله عنهما قال: لانبيموا الدمب بالذهب إلامثل بمثل، ولاتشفوا بعضها على بعض، ولانبيموا الورق بالورق إلامثل بمثل، ولاتشفوا يعضها على بعض) وأيس في رواية مجمد لفظ ،ولاتشفوا بعضها على بعض، في هذا الآثر ، لافي طريق نافع، ولافطريق هدانه بهدينار (ولانتبعوا منها) أى الدهب والفضة (شيئا غانبا بناجز) قال الزرقاني أعاده الإمام لإنادة أنه رواهعن شيغين ٬ ولم بجمعهما لاختلاف لفظهما في قوله , ولانتبعوا منها ، شيئا. غائبًا فإن نافعًا قال : ولاتديموا الورق الخ ؛ ومالك رحمه الله يحافظ على ألفاظ شيوخه وإن اتحد معناها أنتمى ﴿ وَإِنَّ اسْتَظْرُكُ إِلَّى أَنْ يَلِجَ بِينَهُ وَلَا تَظْرُهُ إِنَّ أَخَافَ عَلِيكُمُ الرَّمَاءُ وَالرَّمَاءُ هُو الرَّبَّأَ ﴾ ولفظ محد في أثر ابن دينار . إني أخاف هايكم الربا ، ومكذا أخرجه اليهتي برواية سلمان نن بلال عن عبدالله أبزدينار ، وليس في سياقها الرماء ثم تفسيره بالربا ، وتقدم قريباً ما قال الزرقاني إن الظاهر أن النفسير منا بن عمر رضى الله عنهما ، وهو كذلك من ظاهر صنيع الموطأ ، لكن أخرج البهتي بسنده إلى جرين بنحازم قال : صمت العالم يقول كان ابن عمر يحدث عن عمر رضي الله عنه في الصرف ، ولم يسمع فيه من التي صلى الله عليه وسلم شيئًا، قال : قال عمر رضى الله عنه : لاتبا يعوا الدهب بالذهب ولا الورق بالورق

(مالك : أنه ألمنه عن القاسم ن عمد) ن أبي بكر الصديق رضي الله عنه (أنه قال : قال عمر ن ﴿ الحطاب: الدينار بالدينار والدرم بالدرم والصاع) للكيال العروف (بالصاع) من الجنس الواحد، ويحتمل الجنسين أيينا إذا جمعهما علة الربا عند الناتاين مها، وقال صاحب والمحلى. . للراد من الساح ما يحله من المكبل، وفيه دليل لان حيفة على التعليل بالكبل (ولا يباع كالم.) بالهمزأى مؤجل (ماجز)

إلا مثلا بمثل، ولا تشغلوا بعضهما على بعض، إنى أخاف عليكم الرماء؟ قال الربا الحديث .

أنه التمن صرفاً بعالة دينسار ، قال : فدعاني طلحة بن عبد الله فتراوصنا حتى اصطرف منى وأخذ الدهب يقابها في بدبه ، ثم قال حتى يأن خارق من النابة . وعر بن الحطاب يسمع فقال عمر : لا والله لانفـارقه حتى تأخذ منسه .

ر أحد بن سالح : إن لمالك صحبة ، وقال ابن حبان : من زعم أن له صحبة فقد وهم مات سنة ١٩٣ هـ في إِنَّهُ قُولُ الجَهُورِ ، وقبل سنة ٩٦ م وهو ابن أربع وتسعين (أنه النَّس صرفًا) بفتح الصاد وإسكان الرأء أى من الدراهم، وفي رواية للبخاري أنه قال : من عنده صرف ، فتال طلحة : أنا ، ولمسلم من يصطرف الدراه (عانة دينار)كانت عنده يعني أراد بيع مائة دينار كانت معه سوض الدراهم (قال) مالك (فدعانى طلحة بن عبيد الله) بضم الدين أحد العشرة المبشرة ، وقال : عندى صرفه (فتراوصنا) بإكان ﴿ الضاد المعجمة أي تجارينا الحكام في قدر العوض بالزيادة والتقسان ، لأن كل واحد يروض صاحبه ويسهل خلَّة ، وقيل : المراوعة همنا المواصفة بالسلمة ، وهو أن يصف كل منهما سلمته لرفيقه ، كذا في , الفتم , وقال الباجي: مراوضة متبايعهما في صرفهما وأحداً بعد وأحد طلباً للزيادة أو معرفة مايستقر عله العطاء (حتى اصطرف) طلحة (منى) أى أخذ من ما كان معى ليصرفه بالدراهم، قال الباجي : يقتضى جواز المصارفة لمن لم يتخذ ذلك متجراً ، وأما من اتخذ ذلك متجرا أو صناعة ، فقد كرمه جماعة من السلف ، قال مالك في و العتية ، أكره للرجل أن يعمل بالصرف إلا أن يتني الله ، وقال الابي : حكم الصرف أنه مباح الاصل كجنسه الذي هو البيع ، وكره مالك العمل به إلا لمتن ، وقال ابن رشد : وقلبل ماهم ، وذكر العنى عن أصغ أنه كره أن يستظل عانوت صيرتي، وفي والنوادر ، الصرف من الباعة أحب إلى من الصارفة ، انتهى . (وأخذ) طلحة (الذهب) أي مائة دينار كانت عندي (يقابها) من التقليب (في يده) قال الحافظ : الذهب يذكر ويؤنث ويحمل على أنه ضن الذهب معنى العدد المذكور وهو المــاثة فأته لذاك (ثم قال) طلحة أصر (حتى يأتيني خازني) قال الحافظ ؛ لم أقف على تسمية الحازن (من الغابة) بذين معجمة فألف فموحدة موضع قرب المدينة كان لطاحة بها مال نخل وغيره، وإنما قال ذلك طلحة لظنه جواز ، كسائر البيوع وماكان بلغه بعد حكم المسألة فأبلغه هر رضي الله عنه ، وقال المازري : أوكان يرى جواز المواعدة في الصرف وكما هو قول عندنا ، وإن قبضه لم يكن ليمكبا بل ليقابها ، قال الآني : الاقوال في المواعدة ثلاثة ، المشهور التحريم ، وقبل : مكرومة ، وحملت عليه المدرنة ، وأجازُها ان عبد الحسكم وابن نافع، وقال أصبغ: تفسخ، كم واعدة الكاح في العدة، وقال اللخمي: الجراز أحدث (وعمر بن الحطاب) أمير المؤمنين (يسمع) ذلك الكلام (فقال عمر لمالك بن أوس : لاواله لانفارته) أى لاتفارق طلحة (حتى تأخذ منه) المداهم عَوضَ الذهب، وفي رواية : والله لتعطيه ورقة أو الر. ز إليه ذهبه هذا خطاب لطلحة، وفيه تفقد عمر رضي الله عنه أحوال رعيت في دينهم والاهتبام مهم و تأكيد

تم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الناهب بالروق وبا إلا أها وها والبر بالبر يا إلا ها وها والتمر بالتر ربا إلا ها وها واشعير بالشعير ربا إلا ها وها والملح باللم ربا إلا ها وها .

الإمر بالعيين، وأن الحليلة أو السلطان إذا سع أو رأى مالايجوز وجبٌّ عليه النَّمي عنه (شم قال) غمرًا رضى الله عنه مستدلاً على المنع بالسنة ، لانها الحجة عندالتنازع (قال رسول الأنكسلي الله عليه وسلم : الندمب بالورق) يفتح الواو وكسر الواء أي النينة ، قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك فيه ، وحمله عنه الحفاظ، وتابعه معمر واللبث وغيرهما، وكذلك رواه الحفاظ عنابن عيية، وشذاً بو نعم عنه ، نقال: النَّمَا بِالنَّمَاءِ، وكذلك رواه أن الحرَّ عن الزَّمَري، كذا في النَّج، وحديث أن عينة أخرجه البخارى في باب مايذكر في الطعام بانتذالندب بالورق رباء قال الحافظ : مكذا رواه أكر أصحاب ان عينة عنه ، وهي رواية أكثر أصحاب الزهري ، وقال بعضهم فيه النهب بالنهب، الثمن وأخرجه اليهق برواية ابن أبي ذاب عن الرجري بلنشاء الررة بالورق وبا إلا ها، وها، والناهب بالناهب ربا إلا ها، وها، وقال اليبيق :كذا في هذه الرواية الررق بالزرق والذهب بالذهب، ورواية الجماعة كم منتني بعني بانتظ الذهب بالورق (ربا إلا ها وها) يحنف الهمزة من الآخر في النسخ الهندية وبإثباتهافي السخ المصرية، ومكذاً الاعتلاف في الانفاظ الآتية في جبع المواضع من هذا الحديث، قال النووي فيه لنتان المد والقصر والمد أفصح وأشهر، وأصله هاك فأبدات المدة من الكاف، ومعناه خذ هذا، ويقول صاحبه مثله، وإسط النووى والحافظ وغيرهما في تحقيق لغنها، في والمحلى، قيلٌ : بكسر الممزة معناه هات، ويفتحها معناه هانته، وكذلك بالممرزة الساكنة مثل ضع، وفي والمجمع، قال الحظاني: روونه ساكنة الآلف، وصوابه مدما ونتحها، لأن أسلها ماك ، أي خذ، فعرض عن الكاف الحمرة، يتال :ماما تما هاؤم وغيره مجمزة السكون وينزله منزلة ما التي النِّفيه على انتهى . قال الطبي : علم النصب على الحال والمستنى منه متدر ، يعنى بيع الذهب بالنهب أبا في جميع الحالات إلا حال تقايض ، ويمكنى عن التقابض بقوله , هاء وهاء , ، لانه لازمه : وعبر بذلك ، لان المطى قال : خذ بلسان الحال ، سواء وجدمه اسان المثال، أو لا، فالاستناء مفرغ، وقال الآبي : عله النصب على الظرفية (والبر بالبر) بعتم الموحدة القمع ، وهي الحنطة أي بيع أحدهما بالآخر (ربا إلا) مقولاً عنده من المتعاقدين ، ولو بلسان الحال (ماً-) من أحدهما (وهاءً) من الآخر (والنمر بالنمر با إلا هاء وهاء والنسمير بالشعبر) يفتح الشين على المشهور ، وقد تكسر قال ابن مكى : كل فعبل وسطه حرف حاق مكسور مجموز كسر ما قبله في لغة تهم ، قال : وزعم اللبث أن قوما من العرب يقولون ذلك إن لم تكن عيثه حرف حلق نحو كبير وجليل وكريم (وبا إلا ما وما) وظاهره أن البر والشعير صنفان ، كما قال به الجهور خلاقا

لماتك والليث ومنظم علاه للدينة إذ عدوهما صنَّها وأحداً ، وتقدم الحلاف فى ذلك قبيل الزاينة ، قال الباجي: أخذ طلحة الذهب يقلبها ليعلم جودتها ، وقال: حتى يأتى خازنى ، ريد أن يؤخر ذلك إلى أن يأته خازته ، وعمل أن ريد 4 تأخير الدرام خاصة ويقيض هو الدنانير ، وعتمل أن ريد 4 إقرار الدنائير بيد مالكها ، حتى بأتى الحازن فيتنابضا بدأ بيد ، فسم ذلك هم ، فقال واقه لا تنارته يريد لا تفارقه وبينكما عند حتى يتجزما بينكما من التقاض ، ثم احتج لذلك نقوله صلى الله عليه رسلم الذهب بالورق ربا إلا ماء وهاه ؛ وحل ذلك على أن الناص فيه بحب أن يكون مع الإبجاب والقبول لا يَناخر بِنهَما ، بل يَقْرَن بِنهما ؛ لأن عقدكل واحد منها يقتض الإشارة إلى ما يبدء من المرض بقوله هاه ؛ ولذلك فهم منه عمر رضي أنه عنه ؛ وهو من أدل السان تعجيل النقاض ، فأما النفرق قبل. التبض؛ فلا خلاف بن الفقهاء نعله في أنه يفسد العقد؛ وظاهر الحديث يقتضي أن هاء وها. تنوب عن العقد والنقد لترب أحدهما من الآخرفعلي هذا لا يجوز أن يتأخرالقدعن العقد؛ ومن صفتان يكونا ِ مَمَّا أَوْ يَكُونَالَنْقَدَ مَصْلًا بَيَّامِ العَقَدُ أَوْ فَ حَكُمُ النَّصَلُّ لَقَرَّهِمَا مَع كونهما في مجلس واحد، أما إن نصل -بينهما طول مجلس والحروج من أمر إلى أمر غيره ومن الصرف إلى لإعراض عنه والاشتغال يغيره ، فإن ذلك غــــير جائر ؛ خلافا لان حنيفة والشافعي في قولهما إن ذلك جائز : والدليل على ما نقوله الحديث المذكور، ومن جهة المني أن هذا صرف تأخر النبض فيه عن العقد؛ فوجب أن لا يصم . كما لو قاماً عن مجلسهما ، أنهى . قال النووى : استدل أصحاب مالك بهذا العديث على أنه يشترط التقابض عقب العقد حتى لو أخره عن العقد . وقبض في المجلس لا يصح عندهم ، ومذهبنا صحة القبض في انجلس. وإنْ تأخر عن العقد يوما أو أياما أو أكثر مالم يتفرقا ؛ ربه قال أبو حنيفة وآخرون ؛ وليس في هذا الحديث حجة لاصحاب مالك ؛ إنتهي.قال الحافظ استدل بهذا الحديث على اشتراط النقابض في المجلس في الصرف؛ وهو قول أني حنيفة والشافعي؛ وعن مالك: لا يجوز إلا عند الإيجاب بالسكلام ؛ ولا يجوز عند، تراخى لتبض في الصرف، سواء كانا في الجلس أو نفرقا ؛ وحمل قول عمر لا يفارقه على الفور حتى لو أخر الصيرفي القبض؛ حتى يقوم إلى قعود كأنه ثم يفتح الصندوق لمـا جاز انتهى. وقال المرفق: إذا اصطرفا في الذمة نحر أن يقول و يعنك ديناراً مصرياً بعشرة دراهم، فيقول الآخر قبلت يمح البيم ؛ سواء كانت الدرام والدناني تحدهما أو لم يكونا إذا تقايضا قبل الافتراق بأن يستقرضا أو غير ذلك ! ومدًا قال أبو حنيفة والنافعي ؛ وحكى عن مالك : لا يجوز الصرف إلا أن تكون العينان حاضرتين ؛ وعنه لا يجوز حتى تظهر إحدى العينين وتمين ؛ وعن زفر مثله ؛ لانه صلى الله عليه وسلم قال: لا تنيعوا غاتبًا منها بناجز ؛ ولنا أنهما تقايضا في المجلس فصم ، كما لو كانا حاضرين ؛ والحديث يراد به أن لا يباع عاجل بآجل، والقيض في المجلس جرى بجرى القيض حالة العقد ؛ وقال

أيضا النَّبْض في المجلس شرط لصحت بفير خلاف ؛ قال ابن المنذر أجمَّع كل من تحفظ عنه من ألمل العلم.

على أنَّ المتصارفين إذا افترةا قبل أن يتقاضا أنَّ الصرف قامدٌ؛ ويجرى القبض في الجلس، وإن طال»

قال مالك : إذا اصطرف رجل دراهم بدينار ، ثم وجد نيها درهما زانها ، فإذا انتقت صرف الدينار ورد إليه ورقه وأخذ منه ديناره ، وتفسير ماكره من ذلك أن رسول انه حلى انه عليه وسلم قال : الذهب بالورق ربا إلا ها وها ، وقال عمر ابن الخطاب : إن استنظرك إلى أن بلج بيته فلا تنظره ، وهو إذا رد عليه درهما من صرف بعد أن يفارقه كان بحرلة الدين أو الشيء المستاجر فلذلك كره ذلك وانتقض الصرف

ولوتماشيا مصطحين إلى منزل أحدهما أو إلى انسرف فتقابضا عنده جاز، وبهذا قال الشافعي ، وقال مالك : لاخير في ذلك ، لانها فارة بجلسها ، ولنا أنهما لم يفترقا قبل التقابض ، فأشه ما لوكانا في سفية تدبر بهما أو راكبين ، انتهى. قال الزرقاني : محل قول عر لا تفارقه عند مالك أن ذلك على النور ، لا تعارضي ، وهو المعقول من لفظه سلى أن عليه وسلم ، هاه وهاه ، وقال أبو حنيفة والشافعي : بجوز التقابض ما لم يفترقا وإن طالت المدتوا تقلا إلى مكان آخر ؛ واحتجوا بقول عمر رضى أنه عنه وجعلوه تفسيم أ لما رواد ، وبقوله وإن استنظرك إلى أن يلج بهته فلا تنظره ، قالوا : فعلم منه أن المراعى الانتراق عقده ، فليس لاحدها أن يرجع ، وصرح بأنها شرط المازري وان بمرز ، واختار ابن عرفة أنها وكن لترقف حقيقته عليها ، وليست مخارجة ، وظاهر كلام أن القصار أنها ليست بركن ولا شرط ، وإنا الناخور مانه من تمام المقد ، إنهى .

(قال مالك إذا اصطرف رجل دراهم بدينار) وفي نسخة بدنانير (نم وجد فيها درها زائنا) أى روينا (ناذا رده انتقض صرف الدينار كه ورد إليه ورقه) أى نستة من الدراهم كلها (وأخذ إليه دينا (ناذا رده انتقض صرف الدينار كه ورد إليه ورقه) أى نستة من الدراهم كلها (وأخذ إليه دينا رو تفسير ما كره من ذلك) أى سبب كراهته ذلك (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخطاب) راوى الحديث (وإن استخرك إلى أن يليم بيته فلا تنظره) كما تقدم أثره وضى الله عنه ذلك الحساب) راوى الحديث ذلك فظهر وجه الكراهة (وهو) أنه (إذا رد عليه درها من صرف بعد أن يفارقه كان) هذا الدرهم (بخزلة الدين) على بائع الدرهم أو (الشيء المتأخر) كذا في جميع النمة المنتقبة المتأخر) كذا في جميع النمة المنتقبة المتأخر ، ولكن والتقض الصرف) قال البلجي من الاستبحار ، والاول أوضح (فلذلك كره) أى منع (ذلك وانتقض الصرف) قال البلجي منا أه إذا رد الذهب الوافيف بعد المفاوقة له كان ما بدله من الدراهم دينا على بائع الدراهم أناخر

أوجز الممالك

قال مالك : وتفسير ما كره من ذلك أن صاحب الذهب الجياد أخذ فضل عيون ذهبه في النبر الذي طرح مع ذهبه ، ولولا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم يُرامال

جيد وأخطاء السلمة بالدينار الآخر الجيد وهو في الحقيقة إنما أعطاء الدينار الرديء بنصف دينار جيد وأخذ االمعة مدينار ونصف من الذهب الجيد، وهذا عا لا يحل ولذلك قال مالك وثو أنه باعه ذلك ِ الدينار مفرداً لم يأخذه بعشر النمن، يعني أن ذلك الدينار الردىء الذي مع السلمة لو باعه مفرداً لم يمطه به الدينار الجيد من الدينارين، وإنما أصاف إليه السلمة ليتوصل بذلك إلى أخذ بعض دينار حبيد بدينار ردى وهذه المسألة تعرف بمسألة مدى(١١عجوة ، لانها تفرض فيمن باع مد عجوة ودرهما بدرهمين وجوز ذلك أبر حنيفة ، انتهى قلت : تقدمت مسألة مد عجوة فيها سبق ، وهذه مسألة نانية عما سبق في كلام ابن رشد أنهما مختلفان في المراطلة ، فقال أما اختلافهم 'إذا تقصت المراطلة فأراد أحدها أن يؤيد شيئا آخر نما فيد الربا أو نما لاربا فيه مثل أن يراعل أحدمها صاحبه ذهب بذهب، فينقص أحدالذهبين عن الآخر فيريد الذي تأص ذدبه أن يعطى عوض الناقص دراهم أو عرضا ، فقال مالك والشافعي والليث أن ذلك لا يجوز، والمراطة فاسدة، وأجاز ذلك كه أبو حنيفة والكونيون ، وعمدة الحنفية تقدر ١ وجود المائلة من الذهبين ويقاء الفضل مقابل العرض، وعمدة مالك التهمة في أن يقصد بذلك بيعالدهب بالذهب منذ صلاً ، وعمدة الشافعي عدم المائلة بالكيل أو الوزن أو العدد الذي بالفضل ، انتهي .

(قال مالك) وهذه مسألة أخرى خلافية في المراطلة (في الرجل) مثلا (يراطل الرجل) الآخر (ويعطيه الذهب العنق) جنمتين جمع عتيق كبرد جمع بريد، والمراد الذهب الحبد النفيس (الحباد) تأكيد العتق (ويجمل معا تبرا ذهبا غير جيدة) أى رديناً (ويأخذ من صَّحْبه) في بدله (ذهبا كوفية) أي رديثة (مقطمة وتلك) الذهب (الكوفية مكروهة عند الناس) لرداءة الذهب ، كما يظهر من المدونة ، لكن رداءته لا تساوى النبر الردى. ، بل يكون أجود من النبر الردى. ، كما يظهر من سياق الـكلام (مُبْدَامِان ذلك) المذكور بأن في أحد الجانبين ذهب جيد وتعرردى. أردأ من الكوفية أيضاً ، وفي الجانب الآخركل ذهب كونى (مثلا بمثل أن ذلك لا يصلح) أى لا يجوز هذا البيع .

(قال مالك: وتفسير ماكره من ذلك) أي توضيح سبب الكرامة في ذلك (أن صاحب الذهب الحياد) الذي جمل معه تيرًا ردينًا (أخذ فصل) أي زيادة (عيرن ذمه) الحبيد (في النبر) الرديء

صاحبه بتعره ذلك إلىذهمه الكوفة

(اللَّتَى طرح) وقارن (مع ذهبه) الجيد (ولولا فضل ذهبه) وجودته (على ذهب صاحب) وهو صاحب الذهب الكونى (لم يراطة صاحبه بشره ذلك) الردى (إلى ذهبه الكوفية) لرداءة التبر بأكثر من الكوفية ، فامتنع ذلك البيع، لاجل ذلك، أي لاجل دوران الفضل من الجانبين، قال الباجي: رهذا كما قال إن من راطل ذهبا بذهب وأحد الذهبين من جندين، فإن كَان لم يعلم بمقدار الجيد من الردي. ، لم تجز المراطلة ، ولا الماليمة كالها ، وإن علم مقدار ذلك ، لم يخل أن يكون أحد الذهبين من جنس الذهب المفردة، مساوية لها، في الجودة والنفاق ، أو لا تكون أحدها مساوية لها ؛ فالفاهر من المُذَهب جواز ذلك ، سواء كانت الذهب الى معها أفضل أو أدون ، وهذا لاوجه فيه لنع الذريعة ، لانساواة إحدى النَّمين الذَّهب التي في عوضها تنفي التهمة التي تلحق من جهة التقسيط، إلا أن يحمل التقسيط على وجه الذريعة والتهمة في ذلك ، فبيعد أيضاً وهذا ما لم يكن رداءة أحد الذهبين من غش تحاس فيها ، وإنّا من الرداءة في غش النَّدب، فإن كانت منشوشة بنحاس، لم تجز المراطا: بها ، وأما إن كانت غير مساومة ، فلا مجلل أن يكون المذهبان أفعنل أو أدنى من الذهب المعردة ، أو يكون إحدى الذهبين أفضل من المفردة ، والثانية أدنى منها ، فإن كانت أفضل أو أدنى ، فعلى ما تقدم ، وإنَّ كانتا إحدها أفضل، والاخرى أدنى، فلا خلاف في المذهب أنه لا يجوز ، ووجه ذلك ما يلزم من تقسيط الذهب المفردة على الذهبين ، التين إحدها أفضل منها ، والاخرى إدنى منها ، فيؤريه ذلك إلى التفاصل في الذهب، أو يمنع ذلك للتهمة في قصد ذلك، فتقوى التهمة ههنا ، دون أن تكون إحدى الذهبين مساوية لها ؛ والاخرى أفضل أو أدنى ، فإن التهمة تضعف فيهما انتهىقات : والمذكور فيالموطأ على الغالمر، هي الصورة الآخيرة ، من الصور التي ذكرها الباجي : وهي أن تكون إحدى الذهبين أعلى من المفردة، والاخرى أدنى من المفردة، وهي أولى المسألتين، سبق ذكرها في كلام ابن رشد ، فقال أما في الموضع الأول، وهو أن يختلف جنس المراطل جما في الجودة والرداءة أنه متى راطل أحدمًا بصنف من الذهب الواحد، وأخرج الآخر ذهبين، أحدهما أجود من ذاك الصنف الواحد والآخر أرداً فإن ذلك عده لا يجوز ، وإن كان الصنف الواحد من الذهبين أعني الذي أخرجه وحده أجود من الذهبين المختلفتين ، اللتين أخرجهما الآخر ، أو أردأ منهما معا ، أو مثل أحدهما وأجود من أثَّاني ، جازت المراطلة عنده، وقال الشافعي: إذا اختلف الذهبان، فلا يجوز ذلك، وقال أبوحنيفة وجميع الكوفين والبصريين: يجوز جميع ذلك، وعمدة مذهب مالك في منمه ذلك الاتهام، وهو مصير إلى القول بسد الذرائع ، مثال ذلك أن إنسان قال لآخر : خذ متى خسة وعشرين مقالا وسطا بعشرين من الأعلى، فقال: لا يجور ثنا هذا ، ولكن أعطيك عشرين من الأعلى وعشرة أدنى من

⁽١) كذا في الأصل والمروف بمسألة مد عبوة بالإفراد . ز

وإنما مثل ذلك كثل وجل أواد أن يبتاع ثلثة آمع من ثمر عجوة بحاءين وهدين من حجة ثابية ، فينول حدا الإيسلح ، إلا مثلا بنال ، ثمر كبيس ، فقيل له هذا لا يصلح ، فجيل صاءين من كبيس وصاءا من حشف ،

ريد أن يجبر يذلك يبعه ، فذلك لا يصلح ، لانه لم يكن صاحب المجوة ليطيه

ريد أن يجبر يذلك يبعه ، فذلك لا يصلح ، لانه لم يكن صاحب المجوة ليطيه

ماءا من المجوة بصاع من حشف ، لكنه إنما أعطاء ذلك الفضل الكبيس ، أو أن

يقول الرجل يعني ثلاثة آمع ،

يقول الرجل يعني ثلاثة آمع ،

قال ماك فكل شي. من الذهب والورق والطمام كله الذي لاينبني أن يبتاع إلا مثلاً بنال ، فلا ينبني أن يجمل مع الصنف الجيد منه المرغوب فيسمه الشيء الردى.

مثلاً بثل ، فلا يُبنى أن يجعل مع الصنف الجيد منه المرغوب فيسمه الثنىء الردى. المستوط ، ليجار بذلك البيع ، ويستحل مانهى عنه .

رق نسخة أصوع (من البيضاء) المراد بها هبنا الحنطة ، كا هو المعروف في إطلاقه ، وإنكان يطلق على الشعير أيضا في كذيم بعضهم (بصاعب و بعث) صاع (من حنطة شامية) وهي أجود من البيضاء (فيقول الرجل) الآخر (هذا) أى يسع الحنية بالحنية (لايصلح) أى لايجوز (إلا مثلا بمثل) أى متساويين في الكيل (فيجعل صاعبن من حناة شامية) وهي أجود من البيضاء (وصاعاً من شعير) وهي أدفى من الحنيظة بالبيامة ، وهذا المثال مني على سلك الإمام مالك من كون الحنطة والشعير صنفا واحدا ، مخلاف الحجود إذ جملوهما صنفين ، كا تقدم في على ريد أن يجز بذلك) أى يمشاركة الصاع من الشعير (البيح) المتحود (فيها بالبها) وهو بيع البيضاء بالحنطة الشامية (فيذا لايصلح) ولايجوز (لانه) أى صاحب الميشاء (لم يكن ليطله بصاع من شعير صاعا من حنطة بيضاء) أبدأ (لوكان ذلك الصاع) من الشعير (مفرد) غير مذترن بالحنطة (الشامية على البيضاء) كا هو ظاهر (فيذا لايصلح) سدا الذريعة (وهو) أى مثال القر ، ومثال الحنطة (مثل ما وصفنا أولا

(قال مالك) : ذكر من مهنا صابعه كاية للسألة المذكورة بعد ذكر الاسئلة ، فقال (فكل ثي، من النصب والورق والطعام كه) أى كل أنواع الطعام (الذي لاينبغى) أى لايصلح (أن يجاع) وفي نسخة أن يباع (إلا مثلا بمثل) أى متساويا في الكيل أو الوزن (فلا ينبغى) أى لا يجوز (أن يحمل) ببناء المجهول (مع الصنف الجيد منه) الشعير للذي (المرغوب فيه) صفة كاشفة الصنف الجيد (التي،) نائب فاعل ، لقوله يجمل (الردى،) صفة لمدى (المسخوط) عند المرغوب (ليجاز) بالجيم والزاى، أى لياح بذلك (البيم) المخطور (ويستحل بذلك) المذكور من الحيلة (مانهي عنه) مفعول يستحل

ذهبك وتعطيق أنت ثلاثين من الوسط فتكون الدشرة الآدنى، يقابلها خمة من ذهبك، ويقابل الشريخ من ذهبك الوجود فى القيمة ، وهمدة الشافعى اعتباز التفاصل الموجود فى القيمة ، وهمدة الشافعى اعتباز التفاصل الموجود فى القيمة ، وهمدة الشافع المشريخ من ذهبى الوسط العشريخ من ذهبى الوسط العشريخ من ذهبك الاعلى ، هكذا فى فسخة ، البداية ، الموجودة عندى ، والظاهر عندى أن فيه تحريف من الناسخ ، والصواب فى سياق السكلام : ويقابل العشريخ من ذهب الأعلى خمة وعشرون من ذهبك الوسط ، فنامل قلت : وما حكى من مذهب الحنية أنهم أباحوا ذلك عند اختلاف الجنس ، قال صاحب ، البداية ، : فإن باع ضفة منتفة ، أوذهبا يذهب لا يجوز ، إلا مثلا بمل ، وإن اختلاف الجودة والسياغة ، لقوله عابد السلاة والسلام والذهب بالذهب بالذهب مثلا بمثل بورن يواً يونه والقصل وبا » الحديث وقال عليه الصلاة والسلام والذهب بالذهب بالذهب مثلا بمثل بورن يواً يون يواً يونه والقصل وبا » الحديث وقال عليه الصلاة والسلام والذهب بالذهب بالذهب الدهب المدلاء على المسلاة والسلام والذهب بالذهب بالذهب الدهب الدهب الدهب المسلام المسلمة والمسلمة والمسلمة والسلام والدهب بالذهب المديث وقال عليه الصلاة والسلام والمسلمة والمسلمة والمسلمة والسلام والدهب بالذهب بالذهب المديث وقال عليه الصلاة والسلام والمسلمة والمسلمة والمسلمة والدهب بالذهب بالذهب المسلمة والمسلمة والدهب بالذهب بالذهب بالذهب والمسلمة وا

(كثار جل أراد أن يبتاع ثلاثة آمع) وفي بعض النسخ ثلاثة أصوع . وكلاهما جمع صاع (من تم بحجوة) بالجر بدل من تمر والعجوة نوع أجود من التمر ، لكنه أدنى من الكبيس وأعلى من الحشف ، فسار في هذا المثال بمنزلة التمر المتوسط (بصاعين) أى بعوض صاعين (ومدين من تمر كبيس) على ورن رئيس ضرب من التمر أعلى نوعا من المجورة (نقبل له هذا الليم المبارأة كيلا بين البدلين (لجمل) ذريعة الإباحة (صاعين من كبيس) ومعها (صاعا من حشف) عركا أردأ أنواع التمر أن الحيث من كبيس) لايحاد الكبل في الجاهري وغيمه أنواع التمر أن المدينة مائة وعشرون نوعا ، ذكره الجوهري وغيمه (يهد أن يعين بذلك) أي يمية الصاع من الحيف (يهد) لايحاد الكبل في الجانين إذ صارت هذه المجان الكبل في الجانين إذ صارت هذه المجان الكبل في الجانين إذ صارت هذه المحان الكبل من المجودة (فذلك لا يملم)

مجيدها ورديها سواء، انتهى (وإنما مثل ذلك) أى مثال المسألة المذكورة بذكر النظائر في ذلك

ولا يجور (لانه لم يكن صاحب العجوة)أي مالكها (ليعليه صاعاً من العجوة بصاع من حثف)

ا بدأ لاختلافها جودة ورداءة (ولكنه إنما أعطاه ذلك) إذ ذاك (فضل الكبيس) الذي مع الحشف

(أو أن يقول الرجل) وهذا نظير آخر للسألة المذكورة فى السابق (للرجل) الآخر(بعنى ثلاثة آصع)

العينة ومايشيها وببغ الطعام قبل أن يستوفى

من الامر الذي لايصلح ، إذا جعل ذلك مع الصنف المرذوب فيه ، وإنمــــا يربد صاحبها ذلك أن يعرك بذلك فعنل خودة ما يبع ، فبطى الني، الذي ، لو أهما،

وحده لم يقبله صاحبه ، ولم يهمم بذلك ، وإنما يقبله من أجل الذي يأخذ معه لفضل سلمة صاحبه على سلمته ، فلا ينبغي لنبيء من الذهب والورق والطمام أن يدخله شو. مع هذه الصفة ، فإن أراد صاحب الطعام الردى أن يبعه بغيره فليعه على حدته ،

ولايحمل مع ذلك شبئا ، فلا باس به إذا كان كذلك .

(من الامر الذي لايصلح) بيان لما (إذا جعل ذلك) أي خلط المستوط (مع الصنف المرغوب فيه) ظرف لقرله يستحل، وبيان الحيلة الشار إليها بقوله بذلك (وانما يريد صاحب:الك) وهو عالط المسخوط

والمرغوب (أن يدرك بذلك) الحلط (فضل جودة ما يبيع) أي يستوني جودته (فيعطي) معه (الثيء) الردى (الذي لو أعطاه وحده) أي منفردا (لم يقبله إصاحه) الآخر أبدا لرداته (ولم يهم) بنك الادغام (بذلك) أي لم يلتفت إليه صاحبه أصلا، توضيح لقوله لم يقبله (وإنما يقبله) حيتنذ (مناجل) الجيد (الذي يأخذ) إياه(مه) أي مع الردي (بفضل سلمة صاحبه) وهي الكيس في الثال المذكور

(على سلمته) التي مي العجود في المثال الماضي ، وتقدم البسط على هذا الاصل في آخر باب الصرف في مـألة مدعجوة (فلا ينبغي) كرره تأكيدا (لثي. من النعب والورق والطعام) نهي لها ؛ والمراد أمحاب هذه الاشياء (أن يدخله) بناء المجرد (شيء) فاعل يدخل (من هذه الصفة) وهي خلط الجيد بالرديم (فإن أراد صاحب الطعام) أو الذهبأو الورن (الرديم أن يبيعه) الرديمه (بغيره) بالآجود

(فليمه على حدته) الحدة مصدر أى فليمه على انفراده أى متميزا عن غيره منفردا (ولايجمل مع ذلك شُبًّا ﴾ آخر جيداً ، فإن قعل ذلك أى باعه منفردا (فلا أس بذلك) أى يجوز(إذا كان كذاك) أى إذا كان البيع منفردا لعدم الدريمة ، قال صاحب المجلى : وذلك يبتى على كلية ، وهي أن كل عقد يدخـل في

المقد ينظر ، مل يكون حكمه عند الانفراد ، كم كمه عند الاقتران أم لا؟ فعلى الأول يصح ، وعلى النان لا، وهذا إنما يليق بمذهب من منع الحيل للتوسل بها لمل الحروج من الربا أو غيره، كالك وأحد، وأما أو حنية والثانس فهما يريان إياحة الحيل، فلا يتظرون إلى هذا التفصيل، قلت : وقد عرفت فها سبق 😭 قريا أن الحنية أباحرا ذلك عند اختلاف الجلس ، لاعند اتحاده ، وهذه الفروع الل ذكرها الإمام

مالك رضى أنه عنه ظاهرة في اتحاد الجنس ، فلا خلاف قبها للحنفية .

بكسر العين المهملة ، بينع السلمة يشمن مؤجل ، ثمم شراؤه بأنقص منه حالاً ، كذ كل الحلى ، وفي . ﴿ اللَّهُ لَ ، هُو أَنْ يَبْسِعُ مِن رَجِّلُ سَلَّمَتُهُ بِشُمْ مُعْلِمُ إِلَىٰ أَجِّلُ مُسْمَى ، ثم يشتريها منه بأقل من النَّن الآول؛ سميت بها لحصول النقد لصاحب العينة ، لأن العين هو المال الحاضر من النقد ، انتهى قال صاحب و انحلَّى، مَّال الشانعي: يجوز ذلك مع الكراهة ، وقال الثلاثة الباقية : لايجوز "، واستدلوا لذلك بقصة أم ولد زيد بن أرقم ، تقدم ذكرها ، واختلاف الآنمة في هذه المسألة في أول كتاب البيوع في ببع العربان ، وتقدمت أجوبة الشافعية عن هذه القصة ، في باب ما يكره من بسع الخمر ، واستدل الجمهور أيضا بما قال الزرةاني : روى أحمد في الزهند عن ابن عمر : أنَّر عاينًا زمان ، ومايري أحمد منا أنه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم، ثم قال : سمت رسول أن صلى أنه عليه رسلم . إذا الناس تبايعوا بالعينة وأتبعوا أَذَنَابِ البَقْرِ، وتركوا الجهاد في سبيل الله ، أزن الله بهم بلاء ، فلا يرفعه عنهم ، حتى يراجعوا دينهم ، صحه ان القطان، انتهى والمرفوع منه أخرجه أبو داود في باب العينة , إذا تبايعتم بالعينة ، الحديث قال صاحب و المحلي ، : ولم يذكر الإمام المصنف في الترجة حديث العينة ، وكأنه استدل على عدم جوازه ، بحديث النهي عن بيع الطعام قبل التبض ، فإنه معه في أن كلا منهما باسترباح ماليس في ضافه ، أتمي قلت: وهو كذلك على الظاهر، فإن في جبيع الذخ المصرية اكتنى في الترجمة على هذه الاحاديث، بلفظ العينة وما يشبهها .

وما يشهرا 😁

أى ما يشبه العينة في استرباح الرجل، تما ليس في ضيانه ، ومن جملته بسع الطعام قبل القبض، وكذا بيع غير الطمام قبله .

وبيع الطعام قبل أن يستوفى

هكذا في جميع النسخ الهندية من تثليث أجزاء القرجمة، وليست هذه الجلة في النسخ المصرية، بل اكنفي فيها على العينة وما يشبهها ، وتقدم أول كتاب اليوع اختلاف العلماء في اشتراط قبض المسيع اللبائع ، حتى قال أنَّ رشد : إن للملاء في اشتراط القبض سبعة أقوال ، منها قول عبَّان البتي : أنه قال :

وقال مالك وعطاء عليه الغرام ، إنتمي • ﴿

قال الحفالي : الكامن الذي يدعى مطالعة علم النيب ويخبر الناس عن الكوان ، وكان في الجاملة كنه يدعون معرقة كابير من الامور ، فلهم من يزعم أن له تابعاً من الجن يلتي إليه الاخبار ، ومنهم من يدعى أنه يدوك الامور بفهم أعطيه لم ومنهم من يدعى أناه يدوك الامور من يزعم أنه يعرف الامور بتقدمات يستدل با على مواضعها ، كالشيء يسرق ، فيعرف المشلون به السرقة ، والمرأة تتهم فيعرف من صاحبها ، ونحو ذلك ، ومنهم من يسمى المنجم كامنا ، والحديث شامل لحؤلاء كلهم ، قاله الورقاقي قال الباجى : هو أكل المال بالباحل ، لان التكهن عرم وما حرم في نفسه حرم عوضه ، كالجز

(قال مالك: أكره ثمن الكلب الفتارى) أى الجنرى. المولع بالصيد من صرى الكلب وأضرية عردته وأغربته به، وجمعه صوار والمواشى الضارية المتادة اعى زروع الناس، صرى به صرى وصرارة فهو صار إذا اعتاده (وغير الضارى النهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب) بالإطلاق فضلها ، قال الروقان : اختاف في أن الكراءة على بالها ، ويؤيده رواية ابن نافع عه لابأس بيعه في الميرات والمغائم والدن أو على التحريم ، وهو المفهور عن مالك المتعد في مذهبه ، خلافًا الشهير بعضهم كالقرطى الكراهية ، وقال الباجى: أما الكلب المباح، فاختلف فيه قول مالك، فيشاول بعض أصحابه أنه يجوزيهم ، وروى عنه ابن القائم أنه كره يهه ، وهى رواية الموطأ ، فإذا قاباً بالشهم من الحد المسابد المتعلق في قول مالك، فيشاول من بعع الكلب الفيارى ، فقد قال القاضى أبو محد إن أصحاباً اختافوا في ذلك ، فنهم من قال : هذا مكروه ، ويصح ، ومشهم من قال : لا يجوز ، وبه قال الفائمى ، فن قتله على الرجون ، فعله لصاحبه قيمته مكروه ، ويصح ، ومشهم من قال : لا يجوز ، وبه قال الفائمى ، فن قتله على المرابد ، انهى . وقال الروقان ، لا خلاف عن مالك أن من قبل كلب صيداً وماشية أو زوع فعلية قيمها ، واتبى ، وقال الروقان ، لا خلاف عن مالك الشائمي وأحد فيها ، وأوجها أبو خيفة قيمها ، واتبى ، وقال الحرق : من قتله ومو معلم ققد أساء ولا على منتفع به يباح أقتاؤه ولا نعل في مناقل كلب عباح إسا كم لانه على منتفع به يباح أقتاؤه ولا نعلم في مناه ، على المناه على منتفع به يباح أقتاؤه ولا نعلم في مناه ، على المناه على منتفع به يباح أقتاؤه ولا نعلم في هناه ، وبهذا قال السائمى لا لا على منتفع به يباح أقتاؤه ولا نعلم في هناه ، وبهذا قال السائمى لا ناه على منتفع به يباح أقتاؤه ولا نعلم في هناه ، وبهذا قال السائمى لا نه على منتفع به يباح أقتاؤه ولا نعلم في هناه ، طاق المناه على ا

السلف ويع العروض بعضا يعض

مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف .

قال مالك : وتفسير ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذ سلمتك بكذا وكذا ، على أن تسلفني كذا وكذا ، فإن عقدا بيعهما على هذا فهو غير جائز ، فإن ترك الذي

السلف ويبع العروض بعضها يبعض

ة" صاحب , انحلى ، لذراد بالسانب مهنا جعل القرض شرطا في البيع ، انتهى . والمراد بالعرض غير النفي يعني لم يكن الذن فيه ، بل يكون البيع في كانا الجبائين .

(مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى اند عليه وسلم نهى عن بيع وسلف) سيأى تفسيره ، وقد وصله أبو داود والنزمذى ، وقال : حس صحيح ، والنسائى من طريق أبوب السختيانى عن عمرو بن شعب عن أبيه عن جده ، ورواه الطبرانى فى دائير ، من حديث حكيم بن حرام بريادة وشرطين فى بيع وبسع ماليمي عندك وربح مالم تضمن ، وفى ، الحلى ، قال محمدنا أبو حنيلة تناجي بن عامر عن رجل عن عتاب ان أسيد عنه حلى الله عليه وسلم أنه قال له الطاق إلى أهل مكه ، فأنهيم عن أديع : عن بيع مالم يقبضوا ومن ربح مالم يضموا وعن شرطين فى بع وسلف وسع ، قال محمد : وبهذا كاء فأخذ ، فأما قوله سلف وبيع قال جل يقول لا خر ماسط فى تفسيرا الاربع، وقال الباجى : ماروى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف ، لانعل له إسنادا صحيحا ، وأشبها ماروى أيوب عن عمرو بن شعب عن أبه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لايحل بيسع وسلف ، وأجمع الفقها على المنع من ذلك ، وتلق الأمة له بالقبول ، والعمل به يدل على صحة معناه ، وذلك يقوم له مقام الإسناد .

(قال مالك: وتضير ذلك) أى تضير يبع وساف (أن يقول الرجل) المشترى (الرجل) البائم (آخذ) أى اشترى (سلمتك بكذا وكذا) درهما (على) شرط (أن تسلفى كذا وكذا) درهما (فإن عقدا بيمها على هذا) الشرط (فهو غير جائر) قال الزرقانى: أى حرام الإجامها على قصد السلف بريادة فإذا كانالبائم هو دافع السلف، فكأنه أخذ الثين في مقابلة السلمة والاتشاع بالسلف، وإن كان هو المشترى فكأنه أخذ السلمة عا دفعه من النين والاتفاع بالسلف ، اتهى . وقال الساحى: ورجه ذلك من جهة المهى أن الترض ليس من عقود المماوحة ، وإنما هو من عقود الدو المكارمة ، فلا يصبح أن يكون له هرض ، اتهى . (فإن ترك الذي الشرط السلف) مع البيع (ما الشرط عنه) وهو السلف مفعول ترك

مائك أنه بلغه أن رجلا أتى عبدالله بن عمر ، نقال : يا أبا عبد الرحن إلى ا أسلفت وجلا سلفاً ، واشترطت عليه أفضل مما أسافته ، فقال عبدالله ابن عمر ، فذلك

الربا ، فقال : فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحن ؟ فقال عبدالله بن عمر : السلف على

ثلاثة أوجه ، سلف تسلفه تريد به وجه أنه ، فلك وجه أنه ، وسلف تسلفه تربد له وجه صاحك ، فلف وجه صاحبك ، وسلف تسلفه الناخذ خبيثاً بطيب ، فذلك

الرما ، قال : فكف تأمرني يا أبا عبد الرحن ، قال : أرى أن تشق الصحيفة ، فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته ، وإن أعطاك دون الذي أسلفته فأخذته أجرت ، وإن

لانه قد يكون في ذلك زيادة ، وقد نص أحد على من شرط أن يكتب له مها سفتجة لم يجز ، ومعناه

الدَّرَاطُ القندَاء في بلد آخر، وروى عنه جرازها لكونها مصلحة لمراحميها، وقال عَطَاء : وكان ان الربير يأخذ من قوم بكة دراه، ثم يكتب لهم بها إلى مصعب بنالز بير بالعراق فيأخذونها منه، فسأل عن ذلك ان عباس، فلم ير بها بأسا، وروى عن على رضى الله عنه أنه سأل عن مثل هذا فلم ير به بأساء وتن لم

ير به بأسا ابن سيرين والنخمي، رواه كا، سعيد، والتسجيح جوازه، لآنه عدلجة لمها من غير ضرر بواحد منهماً ، انتهى . وفى د المدر الختار ، عن د الخلاصة ، القرض بالشرط حرام والشرط لغوبأن يقرض على ـ أن يكتب به إلى بلد كذا ليونى دينه ، وفي و الاشباه ، كل قرض جر نفعا حرام ، انهمي .

النسخ الهندية وهوكنية ابن عمر (إني أسلفت رجلا سالها واشترطت عليه أفضل بما أسلفته) أي شرطت

(مالك أنه بلغه أن رجلا أتى عبدالله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن) يحذف المحزة من أول أبا ف عليه أن يقضى الافضل مما أخذ (فقال عبدالله من عمر رضى الله عنه ذذلك الربا) السرط الافضل (فقال

فكف تأمرتي يا أما عبد الرحن) ماذا أفعل وإذاً ﴿ فَقَالَ عَبْدَاقَةً مَنْ عَمْرٌ ﴾ الأصل في الساف أن (السلف على ثلاثة أوجه) أحدها (سلف تسلفه) رجلا (تربد به وجه الله) عز اسمه لا غرض لك غير هذأ (فلك وجه الله) تعالى وثوا به الذي يعطيك لكونه خالصا لوجه (و) الثاني (سلف تسلفه) وجلا (تريد

به وجه صاحبك) أي التسلف تبنغي رضاه والتحبب إليه (فذلك وجه صاحبك) يعني يحصل لك رضاه وطيب نفسه فإن كان إبتناء رضاء للآخرة يحصل الاجر ، وإن كان للدنيا يحصل الدنيا يفدار حكم النواب على القصد برضا الصاحب (و) الثالث (سلف تسلفه) رجلا (لتأخذ خيثا بطيب) أى لتأخذ حراما بدل حلال (فذلك الربا) المحرم في القرآن (قال) السائل (فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحن) أعاد الدؤال طلبا للخروج عما وقع فيه من الحرام يعني كيف أفعل حيثنة لآخرج من

الحرمة (قال) ان عر (أرى أن تدق الصحيفة) التي كتبت على المتسلف وشرطت فيه الافعنل ونجر المتسلف يطلان الدرط (فإن أعطاك) المتسلف بعد ذلك (مثل الذي أسلفت) دون الريادة (قبلت) قال عزا أسه . فإن تبتم فلكم رموس أموالكم لا تظلمون ولا تطلبون ، (وإن أعطاك دون الذي أعطبته) ذلك على طب أنس من السنسلف، ولم يمكن ذلك على شرط ولا وأي ولا عادة، كان ذلك حلالا لا إلى .. .

ما لا يحوز من السلف

حالك أنه بلغه إن عمر بن الحظاب ذال في رجل أسلف رجلا طعاماً على أن يعطيا إيام في بلد آخر ، فكره ذلك عمر ، وقال : قابن الحال، يني حازته .

خيراً منها)كا تقدم قريا (فإن كان ذلك على طب نفس من المسلف ولم يكن ذلك على شرط ولا وأى ولا عادة كان ذلك حلولا لابأس 4) قال النذر : أجمرًا على أن الملك إذا شرط على النسك ويوسم زيادة أو ددية فأسلف عني ذلك أن أخذ الوبادة على ذلك وباء انتهى . وكذا حكى الاجماع على ذلك غير عليه ا

وأحد من نقلة المذاهب. ما لا يحوز من السلف

يعنى بيان السالف الذي لا يجوز .

(مالك أنه بانه أن عر بن المحلاب قال في رجل أسلف رجلاً) يعني أسلف زيداً عمرا (طعاما على .

أن يعطيه إياءً) أَىٰأَن يَقضىعُرو زيداً دينه (في بلد آخر فكره ذلك) القرمن لشرط فيه (عمر بن الحطاب وقال فأين الحل) بفتح الحاء وسكون الميم (يعنى حملانه) قال الباجى : هذا تدين لوجه المنع ومتنضى التحريم ، لأنه إذا شرط عليه زيادة في قرضه ، وذلك متفق على فساده لاسيا في ماله حمل كالطعام وسائر المتاع، ولو لم يكن بينهما شرط فلقيه في بلد غير بلد القرض جاز أن يتفقا عل القضاء حيث التقياء رواه

عبد الحسكم عن مالك، وذلك أن هذه زيادة المقرض من غير شرط، وقد تقدم أن ذلك جائر، وقوله وأين الحل، ويد أنه قد ازداد عليه بالترك كالحل إذا شرط ذلك، وروى ان المزين عن مالك أنه قال: أراد به الضان والحل، يريد والله أعلم، مؤنة الحل، والضان في مدته مع ما في ذلك من الغرر، ولم يمنع

الضيان في مدة الإقبراض من صحة القرض ، لأن ذلك متَّضى الانتفاع بما اقترمته للقترض، وأما ضمانه فى حدة الحل من له إلى بلد فأمر ثابت بالشرط وزيادة لها قدر، انتهى. وسيأتى في أول القراص من كلام الباجي أن المفاتج لا تجوز في الشهور من مذهب مالك، وروى عنه الجواز، وقال للوفق: إن شرط أن يعطيه إله في بلد آخر ، وكان لحله مؤنة لم بحز ، لانه زيادة وإن لم بكن لحله مؤنة جاز ، وحكاه

ابن المنذر عن على وابن عباس والحسن بن على وابن الزيد وابن سيرين وعبد الوحن بن الاسود وأبوب السختياني والثوري وأحد وإسحاق، وكرمه الحسن البصري وميمون ومالك والاوزاعي والشافعي، أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بدا له ، ثم يردها إلى صاحبها بعينها ، · لا يحل ولا يصلح ، ولم يزل أهل العلم ينهون عنه ، ولا يرخصون فيه لاحد .

أى الإماء جمع وليدة بمنى الامة (فإنه يخاف) ببناء المجبر ل (فرائك) أى في ساف الإماء (الدرية) أى الوسية (إلى إحلال ما لا يحل) من استمال الفروج (فلا يصلح ذلك) أى ساف الإماء (ونفسير ماكره من ذلك) بمنى توضيع الكراهة في الإماء (أن يستساف الرجل الجارية قيصيها) أى بجامها (ما بدائه) لان الرجل إلجارية قيصيها) أى بجامها ما ما بدائه في الذائه الله إلى الرجل إلى الحارية (إلى ماحبها) الذي تسلف منه (بعينها) لان الساف رد العين المتساف (فذلك لا يحل ولا يصلح ولم يزل أدل الملم) من الساف (يمهون عنه ولا يرخسون فيه لاحد) قال الباجى: يريد لا يحل قرض الجواري، وبه قال أبو حنيفة والشافهي وجمدر النقباء، ووجه ذلك مااحتج به من حظر الفروج ومعلوم أن من استقرض شيئا كان له أن يرده من شاه بعد أخه، بساعة أو أكثر من ذلك، فن أواد الاستمتاع جوارية غيره اقترضها منه فوطنها، ثم ردها إليه من ساف، وهذا إباحة الفروج المحظورة، وقال محد بن الحكم : يجوز ذلك إذا كانت ذات عرم للستقرض، لانه يسلم عاقاله، وعلى هذا يجوز انساء استقراض الجواري، وإغا عيم ذلك على الرجال.

قلى: وهذا هو المرجح عند المالكية ، كما تقدم عن الدردير ، وحكى العبنى عن وشرح الهذب ، استقراض الحيوان فيه ثلاثة مذاهب ، ما هب الشافعى ومالك وجاهير العلماء جوازه إلا الحجارية لمن مالك وطبها ، فإنه لا يجوز و يجوز إقراضها لمن لا يجوز له وطنها كحرمها وللمراة والحنى ، النانى : منهب اين جرير وداود يجوز قرض الحجارية وسائر الحيوان لمكل أحد ، والناك : مذهب أي حنيفة والكرفين منهه ، أي منع قرض الحجوز أن معتقل أو وقدم في أول الباب عن المرفق اختلاف الروايات عن الامام أحمد في قرض بني آدم ، ورجع الموفق الحواز ، وقال الزرقانى : قال أبو عمر يتم قرض الإماء بمنا لما المجهور مالك والشافعي ، لأن الغروج لا تستباح إلا يتكاح أو مالك بعقد لازم ، والغرض لبس بعقد لازم ، والغرض لبس بعقد لازم ، والمعرض بحيم يجوز له فيه التمرف كله وكما جار بيمه جار قرضه ، انتهى . قال الباجى : فإن افترض رجل فلا خلاف عن مالك التمرف كله وكما جار بيمه جار قرضه ، انتهى . قال الباجى : فإن افترض رجل فلا خلاف عن مالك ومن قال بقوله في المنافئ و تنه الحجارية المستقرض و تلزمه قيتها ، وقال الشافعى : يردها ويوم عام عقدما ، وإن حلت ردما بعد الولادة وقيمة ولدما حيا يوم الولادة ويرد مها ما تقصتها الرلادة ،

أعماك أفضل نما أسلنته طية به نفسه ، فذلك فكر شكره لك ، ولك أجر ما أضرته . مالك عن نافع أنه صمح عبدالله بن عمر بقول : من أسلك سلفا ، فلا بشترط

مالك أنه بلغه أن عبدالله بن مسعود كان بقول من أسلك سلما ، فلا يشترط أفضل منه ، وإن كان قبضة من علف فهو ربا .

قال مالك : الامر المجتمع عليه عدنا أن من استسلف ديناً من الحيوان بصفة ومحلية معلومة ، فإنه لا يأس بذلك وعليه أن يرد مثله إلا ما كان من الولايد ، فإنه

أى الآنل من سافك (فأخذته) يعنى قبلته فى حقك (أجرت عليه) ببناء المجهول، يعنى تمكون مأجوراً لانه وحسن اقتضاء ومأتبن لك عليه يمكون صدقة منك على المتسلف (وأن أعطاك) المتسلف (أفضل نما أسلت) بعد عله يشادز الشرط الزيادة (طبية به نفسه) بدون إجار وإكراء عليه فذلك شكر) من المتسلف (شكره لك) على إحسانك فى التسلف (ولك أجر ما أنظرته) أى أخرته فى الاداء، قال المجلسة : من شرط زيادة فى الساف وكان مؤجلا فله أن يبطل القرض جملة ويتمجل قبض ماله الافضل له أن يسقط الدرط ويتبه على أجله دون شرط، كذا فى الزواني .

(مالك عن نافع أنه سمع عبدالله بن عمر يقول مز, أسلم) أحداً (سلمًا فلايشترط إلا قضاء) أى لا يجوز أن يشترط فيه شرطا آخر غير أداء ما أخذ لا زيادة ولا نقصا ولا شرطا آخر .

(مالك أنه بلنه أن عبداته بن صمود كان يقول من أسلف سلفا فلا يشترط) فيه (أفضل منه) أى أفضل بما أخذ (وإن كان) الواو وصيلة (قبضه من علف) هو ما يعلف للبهائم، فإن شرط الزيادة ولو قايلا فهو وبا لان الواهم الزيادة على السأف قايلا كان أو كثيراً .

(قال مالك: الامر انجتمع عليه عندنا أن من استـلف) عن رجل (شيئا من الحيوان بيمغة)
معلومة (وبحلية معلومة) عطف تفسير على قوله بصفة، وهو في النسخ الحديثة بريادة باء الجارة على لفظ
حلية ، وفي اللسخ المصرية بانظ تحلية مصلور تفعيل من على شيئا وصفه، وهو في جميع النسخ الموجودة
عندى بالحاء المهملة ، وقال صاحب والحلي ، وتجلية بالجم ، أي علامة معلومة ، انهى . (فإنه لا بأس
بذك) يسى بجور هذا الله ، وهو خدم الائمة الثلاثة ، خلافا الحنفية ، كما تقدم في أول الباب
روايه) أي على المتسلف (أن يرد) في التصاء (مناه) أي مثل الذي أخذ سواء (إلا ما كان من الولاند)

ل كان ذلك البيع جائراً) قال الباجى : المصبور من مذهب مالك أن مشترط القرض إن تركه صع البيع ، وحكى الشيخ أبو بكر أن بعض المدنين روى عن مالك أنه لايصع البيع دون ترك القرض ، وهوالتياس وبه قال أبو حنيفة والشافعى ، ووجه أن البيع قد قبد عقده باشتراط السلف ، انتهى . وقال الموفق : لو باعه بشرط أن يسلنه أو يقرضه أوشرط المشترى ذلك عليه ، فهو عرم ، والبيع باطل ، وهذا مذهب مالك والشافعى ، ولا أعلم فيه خلافاً إلا أن مالكا قال أن ترك مشترط السلف السلف صع البيع ، وثانا مديث عبد انه بن عرو ، ولانه أشرط عقداً في عقد فقسد كيميتين في بعة ، ولانه إذا اشترط القرض زاد في النمن عوضا عن القرض وربحاً له ، وذلك ربا محرم فقسد ، كا لو صعيحا ، كا لو باع درهما بدرهمين ثم ترك أحدهما ، ا تنهى .

(قال مالك : ولا بأس أن يشترى) أحد (النوب من الكتان) فوع من التياب معروف(والشطوى). بالرَّاوَ فَى النَّبِحُ الحَدَيَّةِ ، وَبِلْفُطْ أَوْقَ النَّبِحُ الْمُصْرِيَّةِ بَقْتِحَ النَّبِينَ المعجمة والطَّاء المهملة نسبة إلى تنطأ قرية . عمر ، قال الباجي : هو ما عمل بشطا وهو من الكنان (أو القصي) يقتحالقاف والصاد المهملة فوحدة ، قال المجد: القصب ثمياب ناعمة من كنان الواحدة قصى (بالاثواب) جمّع ثوب (من الإثربي) يكسر الهمزة وسكون الفوقية فراء فتحتية فوحدة ، ثباب تعمل لإتريب قرية بمصر (أو التسي) بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة والياء، نوع من الثباب فيه خطوط من حرير منسوب إلى قس قرية بمصر على ساحل البحر، وفي و المجمع ، نسبة إلى قس يفتح قاف، وقيل بكسرها، وقيل: أصله قزى نسبة إلى القرّ حرب من الابريسم ، فأبدلت سينا ، وفسر بثياب صنامة فيها حريراً مثال الاثرنج أو كتان علوط بحرير (أو الزيمة) بكسر الزاى وسكون التحنية وفتح القاف وتا. ثأنيك ، نسبة إلى زيق محلة بنسـابور ، وقال الباجى : ماعمل صعيد مصر وهي ثباب غليظة ، وقال البوق : ثباب تعمل بالصعيد غلاظ رديتة ، وثقله أبو عمر عن ابن حيلب، وفي والحلى، الزيمَّة بالقاف النباب الناعمة، وعلم من هذا كله أنه بالزاى والدُّحتية قما في النسخ الهندية من الزلقة بالزاي واللام لا وجه له (أو النوب الهروي) بفتحتين ، نسبة إلى مراة مدينة بخراسان (أو المروى) بأوق النسخ الهندية ، وأكثر المصرية وق بعضها بالواو ، وهو بغنج ميم (بالملاف) جمَّع ملحنة بكمر الميم ، الملامة التي يلتخف بها (البيانية) مجمَّع ملحنة بكمر الميم ، نسبة إل المجين، قال الباجى : هي ماكان من هذه البرود والصنعاني كله (والشقائق) بالواو في جميع النسخ، وهي

وما أشبه ذات الواحد بالاثنين أو الثلاثة يدا بيد أو إلى أجل ، وإن كان من صنف واحد ، فإن دخل في ذاك لسبة ، فلا خير فيه .

الازر الضيقة الروتية ، قاله البرتى وابن هبته البر عن ابن حبيب ، وفى و انحلى ، هى التيباب المونة بلون البناتان ، وقال الباجى : النقائق من الابراد الصفاق الضيقة (و.اأشه ذلك) ابن كور من التياب الاخر فيجوز أن يفترى (الواحد بالانتين أو اعترنه) أو أكثر منها ، وسراء كان البيع (بياً بيد و) . يكون (لما أجل) أى نسبة ، لجواز التفاصل والنما معا ، لتحقق علة الربا بكلا جزئها ، وهو الادخار للقرت والحنسية (وإن كان) المبيع في كانا الجهيز ، (من صنف) أى نوع ، (واحد) ، فيجوز التفاصل ، (فإن دخل فى ذلك) أى فى متحدى الصنف (فيجونة فلا غير فيه) أى لا يجوز لتحقق اتحاد الجنس ، وإن لم يوجد للاخار المترت ، وذلك كافى في حرمة النما .

قال الباجي : قوله : لا بأس بالنوب من الكتان الخ ، يريد أن رقيق الكتان ، وهي الشيطوية وما أشبهها من انقصى والفرقي والنسي لابأس به ، يغليظ ثياب الكتان ، وهي الإثريق ، وما أشبهه مزالفسي والزيقة والمريسة إلى أجل، وأصل ذلك أن ما اختلف في جلسه من النياب يجوز أبيعه بما عالله في جلسه إلى أجل، ولايجرز ذلك فيهاكان من جنسه ، وإنَّا يختلف جنسها بالرقة والغلظ، لإنها المنفعة المتصودة منها، وكذلك القطن رقيقه ، وهو المروى والمروى والقرهي والعدني جنس عنالف لغليظه ، وهي الشقائق والملاحف اليمانية الغلاظ ، ذكر ذلك كه ابن القاسم في والمدونة ، وغيرها ، وفي الواضعة أن ثياب القطن صنف، وإن اختلف جودتها وأنمانها وبلدانها ، وكانت هذه عمائم، وهذه أردية وشقل لنتارب منافعها ، إلى آخر مابسط من اختلاف المنافع ، قال : فجعل اختلاف الجنس بمعنين بالصبغ على الوجه المنى ذكروه، وبالرقة والغلظ، ولم يذكر الاختلاف بالصبغ ، وإنما ذكره بالرقة والغلظ، لأن ثباب الكتان لم تكن هناك تستعمل على هذا الوجه ، وإما ثياب للحرير فصنف ، وإن اختلف أثمانها وصنعتها من أردية وأخرة وغيرها ، وقال أيضا قد غلط بعض من فسر الموطأ فتأول عليه أنه جعل الكنان والقطن صنفا واحداً ، وليس في النفظ ما يتنضى ذلك ، اتهي . وقال الموفق : أما مالا يوزنالصناعة فيه ، كممول الحديد والرصاص والنحاس والقطن والكتان والصوف والابريسم ، فالمنصوص عن أحمد في الثياب والاكسية أنه لايمرى فيه الرباء فإنه قال : لا يأس بالنوب بالنوبين والكساء بالكسانين ، وهذا قول أكثر أهل العلم، وقال : لايباع الفلس بالفلسين ولا السكن بالسكينين ولاابرة بإبرتين أصله الوزن، ونقل الناضي حكم إحدى المسألتين إلى الاخرى ، فجعل فيها جيما روايتين ، إحداهما لايجرى في الجميع ، عهو قول التورى وأبو حنينة وأكثر أهل العلم ، لانه ليس بمكيل ولا موزون، وهذا هو الصحيح، إذ لامْقَى لَتَبُوتَ الحُـكُمُ مَعَ انْتَفَاءُ العَلَّةُ وَعَمْمُ النَّصِ وَالإجاعُ ، وَالنَّانِيَّةُ يَجْرَى الرَّبا في الجيع ، لإن أصل

قال مالك : ولايصلُّح حتى مختلف فبين اختلانه ، فإذا أشبه بعض ذلك بعضا ،

مالك عن بحيى بن سعيد هن الذاحم بن محمد أنه قال : سممت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل ســـلف فى سبائب ، فأراد يهما قبل أن يقبضها ، فقال ابن عباس : تلك الورق بالورق ، وكره ذلك .

الهندية بانتظ الذي اشتريته ، واختلفت النسخ بعد ذلك فق النسخ المصرية (إذا تقدت) أي أعطبت (نه به بالناف الآري منك ، أما إذا (نه به) لبانع الأرل ، وق النسخ المدية إذا انتدت ، أي أخذت ثمه من الدي اشترى منك ، أما إذا لم يأخذ ثمه من ذرد على في بع السكال ، بالسكال ، قال صاحب ، الحمل ، إذا انتقدت ثمه ، أي إذا أخذت ثمه مند أما إذا كان فسينة، فإنه لا يموز ، وكذا إذا كان من بائمه ، فإنه لا يصلح ، وهذا في الثباب وتحوه من غير أموال الروية ، وأما الطعام فلا يجوز بهم قبل قبعه مطالما ، انتهى .

قلت : وقد تتدم في أول البيرم اختلافه في ما بحرز بيه قبل القبض ، ويختص المنع عند الإمام مالك بالضام ، فلا يحوز بيه دنده قبل القبض ، وتقدم البيط في اختلاف الآنمة في جواز التصرف في المبيع قبل القبض ، وحلة ذلك كا في العليق المجدء عن والبناية به أنه قال مالك : يحوز جميع التصرفات في غير العامام قبل القبض ، لورود التخصيص في الاحاديث بالطمام وقال أحمد : إن كان المبيع مكيلا أو موزونا أو معدوداً لم يحز بيمه قبل النبض ، وفي غيره يجوز ، وقال محمد وزفر والشافعى : لا يجوز بيم غير المقول مع ثمي قبل التبض ، لإطلاق الاحاديث ، وقال أبو حنيفة وأبو يوشف : يجوز بيم غير المقول قبل التبض ،

الساف في العروض

كذا في النسخ الهندية ، وفي المصرية السلفة ، قال صاحب : الحلي يعني السلم فيها

ابن عباس ورجل) لم يتم كان (يسأله) أى ابن عباس (عن) حكم رجل (سلف) أى أسلم (في سبائب) بدين مهملة أوله وموحدة آخره شتق رقيقة جمع سبة بالكسر وسيئة ، وقال أبو همر السبائب عمائم الكنان وغيره ، وقبل : شتق الكنان وغيره ، وقبل الملاحف (فأراد) ألمشترى (بيمها) أى أراد أن بيمها (قبل أن يقبضها ، فقال ابن عباس) راداً على هذا البيع (ظك) الصورة يلزم منها أن يكون بيع (المردق بالورة وكره) ابن عباس (ذلك) البيع ، ولمماكان هذا البيع بالراً عبد مالك ، الاختصاص

النهى عنده بالطمام ، أول قول ابن عباس .

(مالك عن يحي بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد) ابن أن بكر (أنه قال: سمعت عبد الله

وإن اختلف أعماؤه فلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل ، وذلك أن يأخذ التو بين من المروى بالثوب من المروى أو القومى إلى أجل أو يأخذ التوبين من الفرقى بالثوب من الشطوى ، فإذا كانت هذه الأصناف على هذه الصدغة ، فلا يشترى منها اثنان بواحد إلى أجل .

واحد إلى أجل .

قال مالك : ولا بأس بأن تبيع ما اشتريت منها قبل أن تستوف من غير صاحب الذى اشتريه منه إذا انتقدت نمنه .

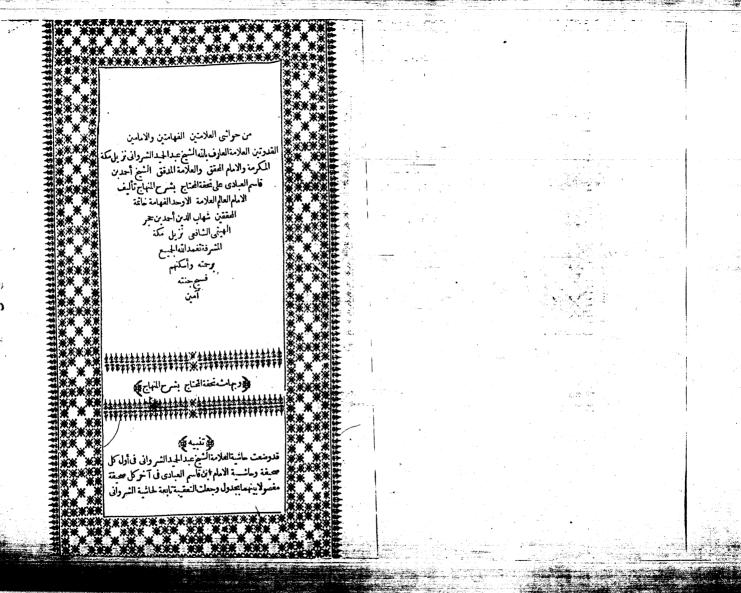
الوزن ، فلا يخرج بالصناعة شه كالحبز ، انتهى . وفى و الدوالختار ، واختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الحامس واختلاف المتصود ، قال ان عابدن : فالثوب المروى والمروى جنسان لاشتلاف الصنعة وقوام الثوب جا ، وكذا المروى المنسوج ببغداد وخراسان واللبد الآدمى والعائقانى جنسسان ، وكذا غزل الصوف والشعر ولعم البقر والشان أجناس .

(قال مالك: ولايصلح) أى لا يجوز النسبة (حق يختلف) المسيع من الجانبن (فيين) بالنصب الى يظهر (اختلانه) ظهرراً واضحا باعبار المنافع (فإذا أشه بعض ذلك بعضا) أى يكون بعضها مناجاً لبصق المنافع المنافع فلا يأخذ ... اثنين بواحد إلى أجل) مناجاً لبصق المنافع المنافع فلا يأخذ ... اثنين بواحد إلى أجل) لا تحاد الجنس (وذلك) أى مثال المذكور من قول ولا يصلح حق يختلف (أن يأخذ التربين من المرون) (مثلا بالترب) الراحد (من المروى أو) يأخذها بالترب الواحد من (القوص) مثلا يضم القاف وسكرن الواو فهاه ، قال في و القاموس ، ثباب يمض (إلى أجل) أى نسبة (أو يأخذ) .. ثلا (التربين من المرقب) بشم الفاه والقاف بعنها راء حاكثة تم موحدة فتحتية ، نسبة إلى فرقب كتنفذ موضع أو من ثباب بعض من كتان (بالترب) الواحد (من الشطرى فإذا كانب هذه الاصناف على هذه السفة) المذكورة من اتحاد المنافع ولا يشترى منها أثبان بواحد الحربية قال الزرقاني : وجاز يدا بيد ، قال الباجى : أما إذا أشبه بعض ذلك بعضا بريد مثل قولنا العدني والمروى والهروى ، فإنه قد اختلفت أسماء ذلك ، ولا يحوز فها التفامل مع الآجل ، لقارب المنفة التي في مني الجنس ، ومذهب أبو حيفة يترب من مذهب مالك في ذلك ، وفو قول النشي وجوز الشافي النماسيد بن المديب في قوله لاباس يقبلية بقيمايين من صف واحد إلى أجلى ، انتهى ...

بقبلية بقيمايين من صف واحد إلى أجلى ، انتهى ...

بقبلية بقيمايين من صف واحد إلى أجلى ، انتهى ...

(قال مالك : ولابأس بأن تنبع ما اشتريت منها) أى من النياب (قبل أن تسوفيه) أى قبل القبض (من غير) أى لغير متمان النبع (مساحجه الذي اشتريت منه) وهو البائع ، وهو الارجه من النسخ



ج(・1) 養が上、 にない 様 シュータ を アシーチ を しょっしょう

جردا) وبديب الهديب الإ ١٤٢ ع الميم مسلم وسلك ابوعبدالله عن معادفال من عقدالجزية في عنقه فقد برى مماعليه رسول الله ملى الله عليه وآله وسلم قات لم ينسبه في رواية ابي داود وزعم المزى في الاطراف أنه أبو عبد ألله الاشعرى وجرى على ذاك في هذا الكتاب والنفس الى النفرقة بينهاتها لابن عساكر اميل والمعنمالي اعلم ه و مسلم على الفرشي عن النبي صلى الدعليه واله وسلم في تغير الاسم وعنه ابنته (٢٦٦) واثطة بنت مسلم . قات قال ابو عمرو لاا درى من اي قريش هوو في سياق حد بيمانه شهد حنينا . (YTY) ﴿ س _ مسلم ﴾ القرش في ترجمة عبيدالله بن مسلم (XIX) ور مسلم الاعورهوابن كيان . ﴿ مسلم ﴾ البراد هوالاعور كذاقال فضيل بن عياض عنه (774) (14.) مسلم البطين هو ابن عمران. ﴿ مدلم ﴾ ياع السابري هوابن كيسان افاده الخطيب في الموضح و قال روی عنه محمد بن جعاد ة و مسلم مع القرى هوابن مخراق» (TYT) ﴿ مسلم ﴾ ابوالملاء باتي في الكني (١) **(***Y*) ومسلم عن مسروق هوابن صبيم اقدم 341) ﴿ من اسمه مسلة ﴾ ودسق_مسلة كابن عبدالله بن بعى الجهني الحيرى الدمشق الداراني (٢٧٥) (۱) (بخ مسلم) ؛ عن شعبة وعنه البخارى في ابر المراهيم

الفراهيدي ١٢ خلاصه

ابن عبدالملك وات قال الدار قطني يعتمريه . (۲۲۲) ﴿ د ت س مسلم كلين يسار الجعني عن عمر قوله في نفسير واذ اخذ ربك و ويل عن أميم بن ريمة عن عمر وعنه عبد الحيد فن عبد الرحن بن زيدبن الخطاب المدوي ذكرمابن حبان في الثقات · قلت · وقال المجل بصرى تابعي ثقة . 🛊 م س ـ مسلم على بنيناق (١) الخزاعي ابوالحسن المكي ويعنا بن عباس وغيره وعنه ابراهيم بن نافع واسمعيل بن امية وحاتم بن ايي صغيرة وعبد الملك بن ابي سليان وشعبة وغيره . قال اسحاق بن منصور عن ابن معين مشهوروقال ابوزرعة والساقى ثقة و ذكره ابن حيان في الثقات له في سلم والنسائي حديث عن ابن عرفي جو الازار فقط · قلت · وذكر ما بن سعد في الطبقة الثانية من إهل مكة وقال قليل الحديث (٢٦٤) 🦠 بغر ـ مسلم كاغيرمنسوب عن على بن ابي طالب في الزجر عن النرد ٠ وعنه ابته الفضل بن مسلم • قلت • قال الذهبي تفرد عنه ابنه المذكور (٢٦٠) ﴿ ﴿ د مسلم ﴾ ابوعبدالله الخزاعي مولاهم صاحب حرس معاوية وهواول من ولى الحرس وي عن معاذ بن جبل وابي الدرداء وي عنه زيدبن وأقد وعبداته بن الملام • ذكره ابو زرعة الدمشق في العليقة المليالتي إلى العمابة وذكرابن سميع في الطبقة الثانية فقال ابن جوصا و هوابن عرسعيد ابن عبدالله الاغطش ذكره ابن عساكر في ناريخه واورد في ترجمته الحديث الذى اخرج له ابوداود في كتاب الخراج من طريق زيدبن و اقد حدثني

(١) مسلم بن يناقى بفتحاه له، تشديدالنه ن و آخره قاف ١٢ نق ابو

مطبوعات مجمع اللعكة العربية بدمشق



وذك وفض لها وتسمية من حلك إمن الأماث أواجب الناجيها

سنب ٱلامامِ المَالِرَاكِمافِظ أِي القَاسِمَ عِلِى بِوالْحَيِسَ بِنِ هِبَدِ اللَّهِ بِرَعَبْدِاللَّهِ الشِّافِي المِعْرِف بأبن عَيسَا خِيْرَ

عُثِيمَانُ بِنُ عَفِّكَان

عن رجاء بن ابي سامة قال : خاصم النصاري حسّان بن مالك الكابي^(١) إلى عمر ان عبد العزيز في كنسة بدمشق . فقل أه عمر : إنَّ كانت من الخمية عشر كنسية " التي في عهدهم فلا سبيل ناك المها .

قال ابن المالي ؛ حدثني عمر بن محمدً ؛ إليان ضيرة .

عن على من ابي حَمَّلة قال: خاصمت العرب في كنيسة بدشق أنقال لها كنسة ه بنى^(٣) نصر كان معاوية اقطعهم اياها . فأخرجهم عمر بن عبد العزيز منها فدفعهـــا الى ـــ النصارى . فلما ولي يزيد ردّها الى بني نصر .

قُل ابن اللملِّي : وقرأت كتاب سجل من (٢٠) يمني بن حمزة . . . (١٠) نصاري . . . (٥) دشق آنه ذكروا له آنه شجر اينهم وبين رئيسهم في دينهم وجماعتهم من اهار الذي وعتناقة العرب ، اختسالاف وفرقة ، وأنهم غابوهم على كنائسهم وسائوا الوذ. لهم ١٠ بما في عبده وكتابهم الذي كتبه لهم خلد بن الوليد عند فتح مدينتهم ، فدعوتهم جَعِبُهُ ، فأتو بكتاب خالد بن الوليد لهم < واذا > فيه :

بسم الله الرحمن الرحم . هذا ما أعملي خالد بن الوليد اهل دمشق يوم فتحها . أعظاه المائًا لأنفسهم ولأموالهم وكدائسهم لا نهدمتُه ولا نكنتُه لهم ، على ذلك ذمةً ا لله وذمة الرسول عليه الصلاة والسلام وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين ، ان لا يعرض لهم ١٥٠ احد الا بخير اذا اعطوا الذي علمهم من الجزية .

شهد هذا الكتاب يوم كُتب : عمرو بن الدنس^(*)، وعياض بن غَيْم ^(٧)، ويزيد

ذكر عدد كنائس اهلي الذمة • التي فِالحُوا علمًا من سلف هذه الأمة

الخبرنا ابه محمد هية الله بن الأكناني ، وعبد الكريم بن حزة السلمي، قالا : انا عبدالعزيز ابن احمد السوق ، إذا أبو الذام تمم بن محمد (١) ، وعبد الوهاب بن جعفر . قالا : إذا أبو ألحرث احد بن تمارة ، أنا أحد بن الملى ح

قال قام ؛ والحبرق ابو اسعق بن عنان ؛ الجازة ، البا يعلى ح

قال قام : والحَرِقِ بجبي بن عبدالة بن الحَرث ، اناعبدالرحمن بن غمرو ، النا ابو المني ، اخبرتي عمر بن محمد بن اللاز الجرشي ، ان ضمرة ، عن رجَّه بن الله سلمة

انَّ عرْ بن عبد العزيز قال: إِنَّه كَانَ فِي عَهْدِ دَمَثْقَ خَسَ عَشْرَةً كَنْيَسَةً -

قال ابن المالي ؛ فأخبرني الحبل بن ابت ، حدثني عند الرحمن بن ابرهم ، حدثني ابو مسهر قال: :

آقام بعد فتح دمشق من بطارقة الروم بدمشق النما عشر^(٣) بطريقاً . فأقرُّوا في منازلهم . وكان لكل بطريق منهم في منزله ، يعني كنيسة . فأقاموا سهما حيثًا . ثم بدا لهم فهربوا من دمشق ، وتركوا تلك المنازل ، فأقْلِيَهِمَا قومًا من اشراف دمشق منه تَحْدُلُ (**)، وابن مدلج العذري (٣٤ ب) وغيرهما ، فها ولي عمر بن عبد العزبز اخرج اولادهم منها وردِّها على الأعاجم . فيا مات عمر رأدَّتُ إلى اولاد الذين أقْفِعُوها .

وَالْ رَا وَأَخِرَقُ عَمْرُو مِنْ مُحْدُ بِنَ الفَازُ الْجُرِشِّي ، أَنَا ضَمْرُهُ

⁽١) انظر تبذيب بن عباكر ۽: ه ١٤

⁽۲) فانات رابق،

⁽٣) فشاك « بن يجبي »، اثبتنا رواية ش

^(:) فذا الله النك الله وفي شرو لدك النهداذي.

⁽٠) فأ ، ك « قصة دمشق ? » وفي ش « قشية دمشق » والنس غير مستقم فيه

⁽٦) انظر الإسابة و:٠٠

⁽٧) بنتم المجمة وسكون النون . انظر الاعابة ه...ه

 ⁽١) فذ و وابو محد عبد العزيز بن عبد الوهب »

⁽۲) سافقة من قا

۲۰ (۳) ما د نجدًا، وهو خطأ

این ای مفیان^(۱)، وابو عبیدة بن الجراح^(۲)، ومعمر بن غیسات^(۲)، وشرحبیل بن حرية (⁽⁾) ، وُتُمَيِّر من سمند (⁽⁾ ، ونزيد من نسشة ⁽⁾⁾ ، وعبيد الله بن الحسار^{ن (٧)} ، وقضاعي بن عامر(^).

وكتب في شهر ربيع الأول سنة خمس عشرة ^(١). وقرأت كتابهم فوجدته خاصة لمم ، وفحصت (١٠) عن امرهم فوجدت فتحها بعد حصار ،

ووجدتُ ما وراء حيطــانها لرتع الخيل ومراكز الرماح (١١١) ، ونظرت في جزيتهم (١٢) ، [فوجدتُها] (١٣٠) وظيفة علمهم خاصة دون غيرهم ، [ووجدت اهابها عند فتحها رجلين : رجلاً رومياً قتلته الحرب او نتمه ، ومساكنهم وكنائسهم قسمة بين المسلمين معروفة لاتخو ، ورجلاً من الهاما حتمن دمّه هـذا العبد فمساكنهم وكنمالسبع مع دمالهم لم ١٠ تسكن ولم تقسم معروفة ليس تخلى [^{٣٥)}، ووجدت من تازعهم ثنيفًا طرقاء ^(١١) عليهم . وذاك لو انهم أساموا بعد فتحها كان هُو صرفها مساجد ومساكن ، فلهو في آخر الدهر ما [لهم] في اوله . [وأثبت في الاصول قبل ، وأشهد الله عليه وصالح المؤمنين ،

وفا. مهدذا العبد الذي عبده لهم السابقون الأخيار ، فلم يكن ينهم خاصة في ذلك اختلاف نظر لهم آ⁰⁷ وقديتُ لن نازعهم بماكان لهم فها من خلية او بنية او كسوة او بناه او عرصة ^(٢) اضافوا ذلك البها [ان] ^(١) يدفع ذلك البهم بأعيانه ان قدر عليه [وسهل قبضه] او قيمة عدل يوم ينظر فيه شهّده .

عدد كنائس النصاري الستي دخلت في صلحبه بدمشق خمس عشرة كنيسة في ٥ قبلة المدينة :

- ١ كنسة اليعقوبيين (١).
 - ٢ وكنسة المتمالاط.
- r وكنيسة بحضره دار^(۱) بن ابي حكم .
- ع وكنسة بحضرة سوق الفاكبة .
- ه وكنيسة بحضرة [دار] (د) بني جلاج (٠٠) .
 - ٦ وكنيــة مريم .
 - ٧ وكنيسة النبود .

وفي شآم المدينة :

۸ – [كنيسة بولس] (د)

٩ – كنسة القلانس.

(١) من خطط الثام

(٣) في خطط النام ﴿ لَمَنْ مَازَعُمْ عَاكَانَ لَهُمْ فِيهَا مَنْ حَلِيَّةً وَآنِيَّةً أَوْ كَسُومٌ أَوْ عَرِمَةَ أَضَافُوا . . >

٣١) فد ، ك « البعقوب » اثبتنا رواية ش وعيرت النوارية.

(٤) فذ ، « ذكر » اثنتا روابة شي وعبرت التوارية.

(ه) سافطة من فل ، ك ، البتناها من ش وعيون التواريخ

(٦) فق ه جلام » ك ه الجلام » عبون التواريخ « كجلام ».

ب (٩)

⁽١) الشر الاصالة ٢:١:١

^{11: 6 6 (1)}

ور (٣) لم اجد له ذكراً في الاصابة

⁽٤) انظر الاسبة ٢٠٩٠

TT: 0 ((()

TEA: 7 ((7)

^{•4: •} ic ic (v)

^{*: 1: 2 - (}A) T.

⁽٩) أورد باحب الاصابة في ترجمة تفناعي نصا آخر الآءات ، لبس فيه من الشهود سوى ابو عبدة وشرحبيل وقضاعي . وتاريخه سنة اللاث عشرة

⁽۱۰) ظ « محست »

⁽٨١) فذ ، ك « . . حيفانها لرفعة الجبل ومن كثرة الرماح > ولعله كم البت

۲۵ (۱۲) فقاه ك الد خوشهاي

⁽١٣) من خطط الثام ١٠٨

⁽١٤) في خفط الثاء « طرأ »

۱۰ – وكنيسة يوحد (۱) التي أبنيث مسجدًا

۱۱ – وكنيسة حميد بن درّة .

۱۲ – وكنبسة بحضرة دار ابن زرناق ^(۲).

سى – وكنيسة المصلّبة ^(٣).

احدث (أحدث (أ) كنيسة بدها أبو جعفر النصور لبني قطيطا في المورنق مد
 الحدث (أ) الضاً كنسة (أ) الفائد.

أما كنيسة اليطوبيين^(*)فعي التي كانت خلف الحبس الجديد ، يُدخلُ البها من الأكافين التي هي اليوم ، من سوق علي ، الدرب الذي فيسه اقبن حمام الأكافيّن ، ومن درب الدوسي . وقد بتي من بنائها بعضه ؛ وقد خربت منذ دَهر .

وأما كند ، المسلاط فخربت الضاً ، وقد كان بني من قناطره وتخمدها بعضها ،
 فقيت حجاره وأدخلت في العارات .

وأما التي عند دار ^(٧) ابن ابي حكم فعي الــتي في رأس درب القرشيين ، وهي صفيرة ، بعذُبا (٦٢٥) باق الى اليوم ، وقد تششت .

وأما التي بسوق الغاكمة فكانت في دار البطيخ ^(٨) فخربت .*

وأما التي بحضرة دار بني لجلاج فعي التي كانت في درب بني نصر بين ⁽¹⁾ درب

(۱) فا « موخاح

(۲) ظ ه ززائق به ش ه زرائاق به

(٣) فر « المعلق »

(٤) فن « أنه « ومما أوجدت » وقد اللبتا رواية ش ، وسيذكرها ابن عماكر بعدا على صعنها

۲۰ (ه) ش ه کنيـتا الداد په

(٦) فأ ﴿ الْعَيْقُوسَ ﴾

(v) في « عند زن ان حكم »

(۸) فر و دار سفع ی

(٩) ظ ه في درب بني قفرس ج

الحب بن ودرب النميمي ، وأدركتُ من بدتهم بقديًا خرب اكثره (١١٠٠)

وأما كنبسة مريم فمعروفة باقية ، وهي اكبر ما بقي من الكديس .

وكنيسة البهود عند الحير باقية ، وقد كانت لهم كنيسة المرى في درب البسلاغة لا ذكر لها في كتاب الصلح ، جمانت مسحدً⁽¹⁷⁾.

واما كنيسة بولمي^(٣) فكانت غربي القيميارية الفخرية ⁽¹⁾ خربت . وأدركتُ من • بنائبًا بعض اساس الحية .

وأما كنيسة [القلانس] ^(ن) فكانت موضع دار الوكاة فخربت .

وأما كنيسة يوحنا فهى الجامع اللممور اليوم . بقي أنه انصفه كنيسة الى ان الحذه ا منهم الوليد بن عبد اللك كم تقدّم .

وأما الكنيسة التي عنـد دار ابن زريق فعي المعروفة اليوم بكنيسة اليساقية في الواحي باب توما ، بين رحبة خالد بن اسيد بن ابي الصاحى ، وبين درب طلعة بن ١٥ عـرو بن مرة الجلبي .

ر بن مهرّة الجهني . - وأما كنيسة المصلية فعمي وقيمة لهو إن اليوم ، بين بهب الشيرق وباب الشيرقي.

(١) في ش يعد « درب التعيمي ... وأساس حنيتها باق هكذا قال ابن عماكر »

(r). بعد هذا في ش « وهو المسجد الفروف بالشيرزوري »

(٣) فأ « مريش ». (د، فأ « الفسادية النجابة »

(ع أ ه الفيداوية التحرية »

(د) خافطة من ظ ، وفي ش « القلانسيين »

وياب توماً ، بقرب النيبطن (') ، غند السور ، وقد خرب كثرف (') . وأما التي كانت أحدثت في العورنق فعي الـتي لجملت مسجداً في طرف درب

كرا (٣) ، ويسمى اليوم مسجد الجينيق ، ويعرف بمسجد ابي البعن .

(١) ظ ، ك ، الفيض به البينا روابة ش وعبون النواريخ

عباكر لأنه توفي قبل الثانين وخس ماثة

(٣) أساقعة من ظ، ك

ع ﴿ ﴿ ﴾ في ، فأ ، إذ ، ش بعد هـذا ﴿ وبعد ذلك هدمت بعد الثانين ﴾ وليس هـذا من قولُ ابن

وأما ۞ـــتا العباد فيها اللتان احداها عند دار ابن المشكى ، وقد جُعلت مسجداً ،

ه والأخرى التي في رأس درب النقاشين قد جعلت مسجداً .

ذكر بعض الدور التي كانت داخل السور

ا النَّانَا الله محمد بن الأكفال ، إن الكشال ابو محمد (١) عبدُ العَزيز ، إن تحسم بن محمد الرازي ، اذا محمد بن سايمن ، اذ محمد بن الفيض ، اذ ابرهم بن هشام بن يجيي ، حدثني الي ،

له (۲) استخلف عبد الملك بن مروان طلب من (۲) خالد بن يزيد بن معاوية شري الخفيزاء ⁽³⁾، وهي دار الأمارة ⁽¹⁰⁾ بدمشق . فابتاعها منه بأربعين الف دينار وأربع فنياع

بأربعة أجناد من الشام اختارهن . فاختار من فلساين عِنُواس^(:) ، ومن الاردن قصر خاله ، ومن دمشق اندر [كيسان](٧) ومن حمس دير زكن (٨) .

قال : وانها ابرهم بن هشام بن يجيي حدثني اني ، عن جدي قال :

لما بني (٢) معاوية الخضراء بدمشق ، وهي دار الأمارة ، بناها بالطوب . فعا فرغ منها

(١) فا « بن عبد العزيز » وهو خطأ (٢) انظر : الحبار وحكايت عن الرسي ، ورفة ١٨٣٠ ؛ والمنحق التاف من فتنالق الثناء ودمشق س ۱۱۳ ؛ وعبران التوازيخ سنة ۸۱

> (ع) مناكرة «الخسرة اه) ظ « الاسارة » ك « الاشارة » (٦) أنظر معجم البلدات ٢٢٩:٣

(٣) من ، ك « طاب ابن خالد »

 (v) ساقطة من ف ، أك ، اضفاها من عبون التواريخ وفضائل الشام (a) عيون (ه زكاوا » ؛ ولم اجد درأ بهذا الاحر في حمن ، والممروف أن دير زكي في الرقائم . ٣٠

(٩) انظر: الأخبار والحكايات ؛ وعبون التواريخ

[وعند ابن

سعـــد ک

ح وأخيرُهُ أَوْ النَّامُ الشَّعْنَامُي ، إذْ أَوْ بِكُرْ شَهْلُو ، إذْ تحد يَنْ عَبِدَ إِنْ الحَفْظُ، ة أبو العباس محمد بن يعقوب

قالاً ; نا أحمد بن عبد الجبار العطاردي، نا يونس بن أبكير ، عن ابن إسحاق ، حدثني بزيد بن عبد الله بين "قسيَّط ، عن أبي الفعةاع عبد الله ـ وقال رضوان : ابن عبد الله ـ بن أبي حدارً د ، عن 💮 " أبه أبي حدر د ،قال :

بعثنا رسول الله عِلَيْظُ إلى إضم ، فخرجت في نفور فيهم أبو قنادة الحارث بن و'بسُ و'محلِّم بن حجثالمة ، فخرجا ،حتى إذا كنا بيطن إنم مو ً بنا عامر بن

الأضط _ زاد رضوان الأشجعي، وقالا : _ على بعير له ، فلما مر ً بنا سلَّم علينا بتحية الإسلام ، فأمـــكنا عنه ، وحمل عليه محاتِم بن جثَّامة فقتلهـــزاد رضوان : بشيء كان بينه وبينه ، وقالا : _ وأخذ بعيره وما معه ، فقدمنا _ وقال وضوان : ١٠

ومُسْتَيِّعه [٤٨ ب] فلما قدمنا ـ على رسول الله يُؤتي ، وأخبرناه ـ وقال رضوان : أخبرناه الحَبِّر _ فَتُولَ فِينَا القرآن : ﴿ فِائْتُهَا الدِّينَ آمَنُوا إِذَا فَسَرَ بَشُّم فِي سِيل الله فَتَبَيَّنُوا ﴾ ولا تقولوا لمن أنمي إليكم السُّنَّم - وقال رضوان ؛ السُّلامُ (١) _

لست مؤمناً ﴾ إلى آخر الآبة .

ذكر محمد بن عمر الواقدي : حدثني محمد بن عبد الرحمين بن مهران السُنزيّ عن ١٥ ويد بن عبد الله بن أقسَيط عن عبد أن بن أبي حدارً و الأسلمي ، قال :

لما قدمنا مع عمو بن الحطاب الجابية ,ذا هو بشيخ من أهل الذمة يستعلم ، قَسَال عنه ، فقلنا : ياأمير المؤمنين ، هذا رجل ^م من أهل الذمة كنبير ۖ وَضَعَمْتَ. فوضع عنه عمر الجزية التي في رقبته ، وقال : كتفتموه الجزية ، حجه إذا تخملف

تركتمود يستطم ، فأجرى عليه من بيت المال عشرة دراهم ، وكان له عال . أخبرنا أبو البركت الأناطي وأبرالعز الكيلي ؛ قالاً : أنا أبو طاهر أهمد بن الحسن ــ زاد أبو البركات: وأبر الفضل بن خيرون قالاً: ـ الذَّ عمد بن الحسن ، الذَّابُو الحسين الأموازي ، ذَ أَبِرِ حَفْسَ الْأَهُوازِي ، ذَ خَلِفَةً بِنَ خَيَاطً ، ذَالٍ : (٢)

 (١) قال أبو جعفو : قرأ عامة توراً المكين والدندين والكوفين : « السئلم » بغير النب ، بعض الاستسلام ، وقرأ بعض الكوفيين والبصريين : • السلام » بالفر ، بعنو النحية : • ال تفسير الطبري ١٧/٩

(۲) طبقات خليفة ۲٤٢/١

أبو أحدثُرَكُ واسعُهُ سَلَمَةً بِنَ "مَيْرَ بِنِ أَبِي سَلَمَةً بِنِ سَعَدَ بِنِ مَسَابِ ٥٥ ابن عبس بن هوازن بن أسلَمَ بن أقصى . وابناه : عبد الله والقعقاع ابنا أبي حدرًد رُوي عنه أحادث (٢) ، منها قصة عامر بن الأُضْسَطُ وغير ذلك ، يكني أبا محمد ، مات زمن مصمم بن الزبير ، وروى القعقام عن الذي ﴿ لِلَّهِ : تَمَعُدُدُوا .. (٣) .

أخبرنا أبو بكر محمد بن شجاع، انا أبو عمرو بن منده ، انا الحسن بن عمد، انا أحمد بن محمد بن عمر ، نا أبو بكر بن أبي الدنيا ، نا محمد بن سعد

قال في الطبقة الثالثة من الباجرين : عبد الله بن أبي أحدارًد الإسلمي ، واسم أبي -حدُّر ّد سلامة وهو من بني رفاعة ، بعلن من أسالتم ، وبكني أبا محمد ، ز في سنة إحمدي وسبعين وهو بومثذ ابن إحمدي وفرنين سنة ، وقمد روي عن أبي ١٠ نكو وتممر . وقال أبن سعد : حدثنا بذلك كاه محمد بن تممر .

أخبرنا أبو بكر محمد بن عبدالباقي، انا الحسن بن على، انا أبو عمر بن حمويه، انا أحمد بن معروف ، نا الحسين بن الغهم ، نا محمد بن سعد(؛)

قال في الطقة الثائنة من الماجرين :

عبد الله بن أبي حدُّرُه ، واسم أبي حدُّرُ د سلامة بن مُعمِر بن أبي سلامة ١٥ أبن سعد بن أمساب بن الحارث بن قيس (٥٠) ، بن جوازن بن أسلم بن أنهى . قال بعضهم : اسم أبي ُحدُّرُ دَ عبد الله ، ويكني أبا محمد ، وأول مثهد شهده

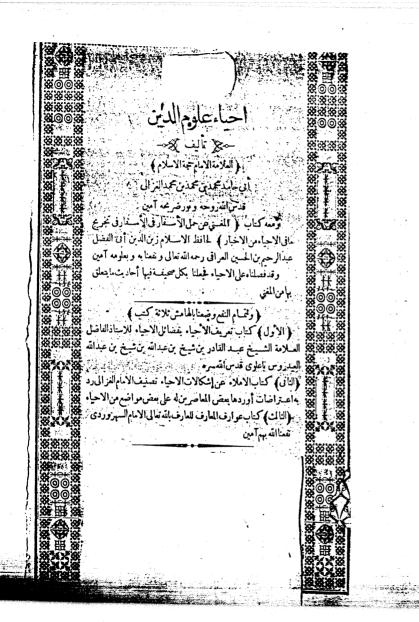
(١) في ب، م، د، س، ع: «سباب » ومو تصحيف . وابعثُ منه مال الطبوع من طبقات خليفة ، ففيه : سعيد بن يساف » ، وكذلك ماق الإصابة ٢٩٠/ • شبيان ، . والصواب : ﴿ أَمْسَابِ ﴾ كما في طبقات ابن سعب ٤٠٩/، ، وجميرة الأنساب ٧٤١، وأسد الغابة ٢٤١/، وميرد الاسم في الأخبار لتتالية ثلاث مران : مرتين فز التمواب بإجماء النسج ، ومرة كهذه في ب ووضع البرزالي فوقها ضبة ، عل حبن رسمها الآخرون في بقية النسخ :

(٢) في طبقات خليفة : و روى عبد الله أحاديث ، . وقد مضت قصة عام في السفحة المالية إ

(٣) انظر الحديث بتممه في مطلع الترجمن . 57

(٤) طبقات ابن معد ١٩/٤.٣

(ه) فوقها في ب ضبة . ولعل ابن عماكر يريد أن صوابها و عبس » ك في الطبقات \$/٢٠٩ ، وجميرة الأنساب ٢٤١



وخبوطها والقسراس

وروتهالشة رطمالله

عنها أن رسول شاسل

الله عليه وسلمكان إذا

سافر حمل معه خمسة

أشاء للرآة والمكحلة

والسعرى والسسواك

الشبط وفي روابة

القراض والمسوفية

لاتفارقهم المصاوهي

أيضا من السنة . روى

معاذ أن جبل قال قال

رسول الله مسيل الله

عليه وسلم ﴿ إِنَّ أَنَّكُ

منيرا فلدأ تخذه إيراهم

وإن أتخبذ المصا

قد أغددها إيراهم

وموسی، وروی عن

عبدالله بن عباس

رضىاله عنهما أنه قال

التوكؤ فلي العصا من

أخلاق الأنبياء كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عصا يتوكأ علبها

ويأمر بالتوكؤ طي

لعما وأخبذ الركوة

إضامن السنة وروى

جار من عبد الله قال

وبينا رسول المأصل الله

عليه وسلم يتوضأ سن

وكل ما يحل للسنطان سوى الإحساء وما يشترك فيه الرعية قسمان : مأخوذ مهر الكمار

(النظر الأول في جهات الدخل للسلطان).

الظهر وأنت السنعان

على لأموروالسنة وأن وحلمن النازلكرة وبيتدى يبوم الحبيس

روی کعب بن مالك قال قلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

مخرج إلى السفر إلا يوم الجيس وكان إذا أراد أن يعث سرية بعثها أول النهار ويستحب

كلما أشم ف على منزل أن قول: الليم رب انسموات وما أظللن وربّ الأرضين وما

أقظنورب الشياطين وماأضللن ورب الرياح

وماذر نورب البحار وماجرين أسألكخه

هذا النزل وخرأهله وأعوذ بك من شر

هذا المنزل وشر أهله وإذا تزل فلمسل

ركىتىن . وىماينېغى

إبراهيم الحواص

لإغارته أربعة أشاء

فى الحضر والسنر

المسافرأن يسحه آلة الطهارة قيسل كان

فانها وقف عند الشافعي رحمه الله على مصالح المسلمين . السابع ما يكتب على ياع يعامل السلطان

فانكان لايمامل غير. فإله كال خُزانة السلطان وإنكان يَمامَلُ غير السلاطين أكثر فإ يَسطيه

قرض فلى السلطان وسيأخذبدله من الحزانة فالحلل ينطرق إلىالموض وقد سبق حكم الثمن الحرام.

عَصِيهُ . السادس أن يكتب على عامل خراج السامين أو من مجمع أموال القسمة والصادرة وهو الحرام السحت الذي لاشبعة فيه وهوأ كثر الإدرارات في هــذا الزمان إلا ما على أراضي العراق

يتصرف فيه ولكنه سيقضي عنه من حرام وذلك يوجب التحريم تارة والشهة أخرى وقد سبق

الحامس ما اشتراه السلطان في الدمة من أرض أو ثباب خلمة أو فرس أو غيره فهو ملكه وله أن

مستأجرين مم قضيت أجورهم من الحرام فهذا يورث شبهة قدنهنا عليها في تعلق الكراهة بالأعواض

ولا بنولاه السلطان بنفسه فان كانوا مكرهين على الفعل لم يملسكه السلطان وهو حرام وإنكانوا

أجرتهم من حرام فان الإحياء يحسسل بحفر القناة والأنهار وبناء الجدران وتسوية الأرض

ملكه ما شاء لمن شاء أي قدر شِاءً وإنما النظر في أن الفالب أنه أحياء باكراه الأجراء أوبأداء

وكذا بجرى النظر فيها كما بجرى في البراث مع زيادة أمر وهو شرط الواقف حتى بكون للأخوذ مواقفاً له في جميع شرائطه . الرابع ما أحياه السنطان وهذا لاينتيز فيه شوط إذ له أن سطر منز

صفة من يصرف إليه بأن يكون في الصرف إليه مصلحة ثم في القدار الممروف . الثالث الأوقاف

مايصرف فيجب النظر فيجميع ذلك . الثاني المواريث والأموال الضائمة فهي المصالح والنظر أن الذي خلفه هل كان ماله كله حراما أو أكثره أو أقله وقدسبق حكمه فان لم يكن حراما بو النظر في

عَلَ الاجتباد والسلطان أن يُعمَل ماهو في على الاجتباد وبشرط أن يكون الدّميّ الذي تؤخـــذ الجزية منهمكتسبا منوجه لايعلم تحربمه فلايكون عامل سلطان ظالما ولايباء خمر ولاصدا ولاامرأة إذلاجزية عليهما فهذه أمور تراعى فيكفية ضربالجزية ومقدارها وصفة منتصرف إله ومقدار

الأخماس الأربعة لما فيه مصلحة وروعي فيه الاحتياط في القدر فيو حلال هم ط أن لاتك. ن الجزية إلا مضروبة على وجه شرعي ليس فيها زيادة على دنيار أو على أربعية دُنانه فإنه أضا في

الجزية وأربعة أخماسها للمصالح وخمسها لجهات معينة فمّا بكتب على الحس من تلك الجهات أو على

الرشوة كليا حرام فإذا كتبالفقيه أوغيره إدرار أو صلَّة أو خلمة على جهة فلايخلو من أحوال تمانية : فانه إما أن يكتب له ذلك على الجزية أو على الواريث أو على الأوةف أو على ملك أحداه السلطان أو هلى ملك اشتراه أوطى عامل خراج السلمين أوطى بياء من جملةالتجار أوطى الحزانة . فالأول.هـ

المواريث وسائر الأمور الضائعة التي لايتعين لهب مالك والأوةف التي لامتوني لهما أما الصدقات فليست توجد في هذا الزمان وما عدا ذلك من الحراج الضروب على المسلمين والصادرات وأنواع

وهوالغنيمة للأخوذة بالقهر والنيء وهو الذي حصل ما مالهم فييده من غير قنال والحزية وأموال الصالحة وهي التي تؤخذ بالشروط والعاقدة . والقسم الثان الأخوذ من السلمين فلاعل منه لاقسان :

إذا كانحراء حرم وإن كانالأغلب حلالا وفيه يقين حرام فهو موضع توفعنا فيه كاسبق. ولقد احتج من حوز أخذاموال السلاطين إذا كانفها حرام وحلال مهما لميتحققان عين المأخوذ حرام مماروي

مالمنعة في الدخل فلأعل شهة أصلاوكلاها إسراف والاعتدال مافدمنا ذكره وهوالحكم بأن الأعلب

نقد اختال الياس في هذا فقال قوم كل مالاأتنقين أنه حرام في أن آخذه وقال آخرورًا لا تحل أن يأخذ

عن جماعة من الصحابة أنهم أدركوا أيَّم الأنَّمة الظلمة وأحذوا الأموال سهم أبو هريرة وأبو سعيد.

الحدري وزيد بن ثابت وأبوأبوب الأنساري وجرير من عبد الله وجاير وأنس من مالك والمسورين

غرمة فأخذ أبوسميد وأبوهربرة من مروان ويزيد بن عبد اللك وأخذ ابن عمر وابن عباس من

الجحاب وأخذ كثير من التابعين منهم كالشعى وآراهم والحسن وابناني ليلي وأخذ الشافعي من هرون

الرشد ألف دينار في دفعة وأخذما لك من الحلقاء أموالاج توقال على رض الدعه خذما عطبك السلطان

فاتما حصلك من الحلال وما يأخذ من الحلال أكثر وإنما ترك من ترك العطاء منهم تورعا محافة على

دينه أن بحمل طي الاعلى ألا ترى قول أن ذر" للا حنف ن قيس خذاله طاء ما كان محلة فإذا كان أعان دينكم فدعوه . وقال أبوهر برة رضي أفي عنه إذا أعطينا قباناوإذا منهنا لمنسأل. وعن سعيد تناسيب

أنْ أباهر برة رضي الله عنه كان إذا أعطاء معاوية سكت وإن منعه وقع فيه وعن الشعبي عن مسروق

لاتزال العطاء بأهلالعطاء حتى يدخلهم الناز أي يحمله ذلك على الحرآم لاأنه في نفسه حرام وروى نافع

عن ان عمر رضي المدعنهما أن الخنار كان يعث إليه المال فيقله مرةول لاأسأل أحدا ولاأرد ماريني

الله وأهدى إليه ناقة فقيلها وكان يقال لها ناقة المختار ولكن هذا يعارضه ماروى أن ابن عمر رضي الله عنهما لمرد هدية أحد إلاهدية الختار والاسناد فيرده أثبتوعن نافع أنعقال بعثابن معمر إلى ابن

همر يستين ألها فقسمها طي الناس تمرجاءه سائل فاستقرض له من بعض من أعطاء وأعطى السائل ولما قدم الحسن تنطي رضي الله عنهما طيمعاوية رضياقه عنافقال لأجيرك مجائزة لم أجزها أحدا فبلك

من العرب ولا أحرها أحدا سدك من العرب قال فأعطاه أربعائة ألف درهم فأخذها وعن حبيب ابنأى ابت القد رأيت جائزة الختار لابن عمر وابن عباس تقبلاها نقيل ماهي السال وكسوة وعن

الزير من عدى أنه قال قال سلمان إذا كان لك صديق عامل أو تاجر يفارف الربا فدعاك إلى طوام أو حوم أوأعطاك شمئا فاقبل فازالهمناً لك وعلمه الوزرفان المتحدافي الرن فالظالم فيممناه وعن جعفر عن أيه أن الحسن والحسن عليهما السلام كانا يقبلان جوائز معاوية وقال حكم بن جير مهرنا على سعيد

ان جير وقد جل عاملاطي أسفل الفرات فأرسل إلى العشار ف أطعمونا محاعندكم فأرسلوا بطعام فأكل وأكلنا ممه وقال الملاء من زهير الأزدى آتى إبراهيم أبي وهو عامل على حاوان فأجازه فقبل وقال إراهم لابأس عبائرة العال إن العال مؤنة ورزة ويدخسل بيت ماله الحبيث والطب فما أعطاك

فهومن طب ماله فقدأ حذهؤلاه كليم حوائز السلاطين الظامة وكليم طعنوا طيمن أطاعيه ف مصنة الله تمالي وزهمت هذه الفرقة أن ماينقل من امتناع جماعة من السلف لايدل طي التحريم بل على الورع

كالحلفاء الراشدين وأبي ذر وغيرهمن الزهاد فانهمامتنموا من الحلال الطاق زاهد ومن الحلال الذي غاف إضاؤه إلى عدور ورما وتقوى فاقدام هؤلاء يدل طي الجواز وامتناع أولئك لايدل على التحرم

وماهل عن سعيد بن السيب أنه ترك عطاءه في بيت المال حتى اجتمع بضمة وثلاثين ألفا وماهل عن الحسن من قوله لاأتوسا منها. صير في ولو صافية قت الصلاة لأني لاأدرى أصل ماله كل ذلك ورع

لاينكر واتباعهم عليه أحسن من اتباعهم طالاتساع ولسكن لاعرم اتباعهم طالاتساع أيشا فهذه

شية من مجوز أخذ مال السلطان الظالم. والجواب أنما تقل من أخذع ولا مصور قليل بالاضافة إلى

Ó

دخل إلا من الحرام فهو سحت محض وإن عرف غينا أن الحزانة تشتمل على مال حلال ومال حرام واحتمل أنبكون مايسلم إليه جينه من الحلال احبالا قريباله وقع فيالنفس واحتمل أن يكون من لحرام وهوالأعلب لأن أغلب أموال السلاطين حرام في هذه الأعصار والحلال في أيديهم معدوم أوعزيز

الثامر ما يكتب على الحزانة أو على عامل مجتمع عسده من الحلال والحرام فان لم يعرف السلطان الركوة والحبل والإبرة

وهومن السنة . روى

مكة وقال اربطوا طي

فربطنا ومشينا خانه

الهرولة». ومنظاهر

آداب الصوفية عنسد

الخرمُن را هم وإنَّه برغ وربا تدرينطُون بي منه مرم الحجاء الورع ويتطاق إلى الجلا المهالات مند والحاول برجة إنداوارد في الورع فال الوره في حتى الدائعين أنوامه الراجات . الدارجة الأونى الأرارأ مسمل أنو فميشية أستركخ تفله الورتمون مايواركم كالرباملة أقحماء الولتقدون حيي ركوة إدحهش الناس إن أبها بكر رضي للدعمة حسب همبع ماكن أخلمو من بات لل با فللوسلة آلاي در هو فلو نحدوه أي أبم عوا تحبوم ۽ والأصلاف النبض عمر في ظلها حق سناطت الجنة عن أحدمتكيه ودحمت الصدة إلى بنت أهام الدكي الكوكالهي تلاو أندرهم في فيها فأدخل تمرّ اصعه فأحرجه من فهاوطرجه على الحراجوة؛ أنها الياس العمر ولالآل بالأم ويسرع إلها عند عمر إلاماللسفتين قريبهم وبعيده وكسح أبوموسي لاشعري بيت أسالية حددوها فمريني للمدررطني الكاءةال وفقال رسول أله عنه فأعطاه إليه قرأى عمرذلك فيبدّ الغلام فسأله عنه فقال أعطائيه أبو موسى فقال باأبا موسى الله صلى الله عليه وسلم ما كان في أهال الدينة بيت أهون عابك من آلية ﴿ أَردت أَنْ لا يني من أمة محمد مِرْقَيْمُ أحد إلاطلبنا مالكم قالوا يارسول بمطفة ورد الدرهم إلى بيتالدل هذا مع أزالنال كارحلالا وليكن خافيا زلايستحق هودلك القدر الله مأنجد ماء تشرب فكان يستبري لدُّنه ويقتصر على الأقل امتثالًا أنوله صلى ألَّه عليه وسلم ﴿ دَعَ مَا رَبِّكَ إِلَى مَالًا ولانتوطأ به إلامالين وينك (١٠) والنولة وومن تركها فقد استبرأ لمرضة ودينة (١٠) و ولما سمة من رسول الدُّ صلى الله عليه يديك فوضع بده في وسلم من انتشديدات في الأموال السلطانية حن قال يَرْتُهُم حين بعث عبادة بن الصامت إلى الصدقة و اتق الركوة فنظرت وهو الله يأأبا الوليد لانجي. يوم النيامة يسيرتحمله على وتبتائه رغاء أوبقرة لهاخوار أوشاة لها ثؤاج فقال يغور من بين أصابيه يارسوليالله أهكذا يكون قال نعروالذي نفسي يبده إلامز يرحيان قال فوالدي بعثك بالحق لاأعمارعلي مثلالعيون فالرفتوضأ شيءُ أبدا ٣) هوذل مِرْقَيْمِ هِ إِنْ لَا خَافَءَنِكِ أَنْ تَشَرَكُوا بِعَدَى إِنَّا أَخَافَ عَلِيكُم أَنْ تنافسوا ٣) ه القوم منه قلت كم كم تم وإنما خاف التنافس في النا وقدلك قال عمر رضي الله عنه في حديث طويل يذكر فيه مال بيت المال إلى قال لوكنا مائةً ألف لم أجدنفني فيه إلاكانواليمال البتج إن استغنيت استعنت وإن افتفرت كات بالمروف وروي أن النا لكفائا كنا خمى لطاوس افتعل كتابا عن لسانه إلى عمول عبد العزيز وأعطاء ثلاثة دينار فباع طاوس ضيمة لهويعث من عشرة مائة في غزوه تمها إلى عمر بثاثاتة دينار هذا مع أن السلطان من عمر ف عبدالعزيز فهذه هي الدرجة العليا في الورع. الحديبية ي. ومنسنة الدرجة الثانية : هوأن بأخذ مال السلطان ولكن إنما يأخذ إذا علم أن مايأخذه من جهة حلال الصوفية شد الوسط فاشهال بدالسلطان على حرام آخر لا ضره وعلى هذا بترل جميه ما تقال من الآثار أو أكثرها أو ما اختص مها بأكابر الصحابةوالورعين مهم مثلمان عمر فانه كان من البالغين فيالورع فكيف يتوسع فيمال أبو سعد قال و حبم السلطان وقدكان من أشدهم إنكارا عايهم وأشدهم ذما لأموالهم وذلك أنهم أجتمعوا عند ابن عامر وسول الله صلى الله وهو فيمرضه وأشفق علىنفسه من ولايته وكونه مأخوذا عند الله تعالى بها فقالوا له إنا لترجو لك علينه وسلم وأصعابه الحير حفرت أتآبار وسفيت الحاج وصنعت وصنعت وابن عمر ساكت فقال ماذا تقول إابن عمر فقال أقول مشاة من الدينة إلى ذلك إذا طاب للكسب وزكَّت النفقة وسترد فترى وفي حديث آخر أنه قال إن الحبيث لا يكفر الجيث وإنك تهميت الصرة ولاأحسبك إلا قد أصبت منها شرا فقال له ابن عامر ألاندعو لي فقال أوسا طحم بأزركم (١) حديث دع مابريك إلى مالابريك تقدم في الباب الأول من الحلال والحرام (٧) حديث من تركها قد استرأ قدينه وعرضه متفق عليه من حديث النمان من بشير وقد تقدم أوله في أول البياب الثاني من الحلال والحرام (٣) حديث قال لعبادة بن الصيامت حين بعثه إلى الصدقة ابق أله بإأبا الوليد لاتجى وم النيامة يعير تحمله طيرقبتك الحديث الشافعي فيالسند من حديث طاوس موسلاولأبي يعلى في العجم من حديث ابن عمر مختصرا أنه قاله لسمد بن عبادة وإسناه صحيح (٤) حديث إن

لاأخاف عليكم أن تشركوا بعدى إنما أحاف عابك أن تنافسوا متفق عليه من حديث عقبة بن عامر.

النَّاعِمَو صَعَتْ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالِم تَتُولُ لَا لَالِقَالُ أَنَّا حَازَهُ عَمْ طَوْءُ وَ وَلا صَدْقَةً مَهُمْ أَ علول(١) ۾ وقدوليت النصرة فهذائوله وباصرفه إلى الحيرات وعن أن عمر باضي الله عالم، بالم قال: في أيام الحجاج : ماشعت من الطعام مذا ننوب النار إن يومي هذا . وروى عارغي رضي الله عبد إليه خروجهم من الربط كَانَةَ سُوبِيُّ فَإِنَّاء مُخْتُومٍ يُشرِبُ مِنْ فَصَلَ أَعْمَلَ هَذَا بِالقراق مَعَكُثُرُهُ طَعْمَه فقال أما لي لا ختمه -علابه ولكابنأ كره أن بجعلافيه ماليس منه وأكره أن يدحل بطبي عيرطيب فهدا هوالألوف منهر أن يصلى ركمين في أول الهاز يوم المعر وكانابن عمر لابعجبه شيء إلاخرج عنه فطلب منه نافع بثلاثين ألفا فقالياني أخاف أن تفتاني دراهم بكرة كادكرنا بودع ابنعامر وكان هوالطالب ادهب فأنت حر . وقال أموسَّميد الحُدري مامنا أحدالا وقدمالت مه الدنيا البقدمة الركمتين إلا ابن عمر فيهذا يتضح أملايظن موعم كالفرمنصية أنهأخذ مالالدري أنه علال. الدرجةال للة -أن يأخذ ماأخذه من السلطان ليتصدق به على القراء أو غرقه على الستحقين فان مالا شعين مالك هذا ربقدم الحف والنشه حَمَّ الشَرَعَ فِيهِ فَاذَا كَانَ السَّاطَانَ إِنْ لَمْ يَأْخَذُ مَنَّهُ لِمُؤْمِّهِ وَاسْتَمَانَ بِه على ظلم فقد نقول أخذه منه وشعرالكي اليميي تم الیسری نم یأخد وتعرقته أولى من تركه في بده ، وهذا قدرآه بعض العذاء وسيأتي وحيه ، وعلى هذا غزل ما أخذه أكثرهم ولذلك فالرافي البارك إن الذبن بأخذون الجوائز البوم ومحتجون باف عمر وعائشة مالمتدون البانيد الذي يشده بهما لأن ابن عمر فرق ماأخذ حتى استقرض في مجلسه بعدتفرقتهستين ألفا وعائشة فعلت مثال ذلك وسطه ويأخذ خربطة وجابر بن نزيد جاءه مال فنصدق به وقال رأبت الآخذه منهم وأنصدق أحب إلى من أن أدعها في الداس وسعدماو بأني أبديهم وهكذا فعل الشافعي رحمه الدعاقياء من هرون الرشيد فأنه فرقه علىقرب حتى لمعسك لنفسه الوضع الذي ريد أن حبة واحدة ، الدرجة الرابعة : أن لايتعقق أنه جلال ولايفرق بليستيق ولكن بأخذ من الطان بلبس الحف فيمرش أكثرماله خلال وهكذا كانا لحلفاء فيزمان الصحابة رضي اقم عنهم والتابعين بعد الحلفاءالراشدين المجادة طاقسين وَفَيْكُنَ أَ كُثُّرُ مَالِهُمْ حَرَامًا وَبَدُّلُ عَلَيْهِ تَعْلِيلُ فِي رَضَى اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ قال فان ما يأخذه من الحلال ومحك نعل أحد أ كثر فهذا مماقد جوزه جماعة من العلماء تعويلا على الأكثر وانحن إنميا توقفنا فيه في حق آحاد للداسين الآخرو أخذ الناس ومانالسلطان أشبه بالحروج عن الحصر فلابعد أن يؤدى اجتهاد مجتهد إلى جواز أخذ مالم السداس باليسار علم أنه حرام اعتادا على الأغلب وإنما متعناه إذا كان الأكثر حراما فاذا فهمت هده الدرجات عققت والحريطة باليمين ويضع أنَّ ادرارات الظلمة في زماننا لاتجرى مجرى ذلك وأنها تفارقه من وجهين قاطعين : أحدها أن الداس في الحرطة أموال السلاطين في عصرنا حرام كايا أوأ كثرها وكيف لا والحلالهو الصدقات والني. والمنسمة أعقابه إلى أسمل لا وجودلها وليس بدخل منها شيء فيد السلطان ولم يبق إلا الجزية وأنها تؤخذ بانواع من الظلم وشد رأس الحرطة لاعل أخذها به فاتهم مجاوزون حدود الشرع فيالمأخوذ والأخوذ منسه والوفاء له بالتبرط ثمرإذا وهدخل للداس سده تسبت ذلك إلىماينصب إليهم من الحراج الفروب على السلمين ومن الصادرات والرشا ومنوف البسرى من كه الظلم فم يلع عشر معشار عشميره . والوجه الثاني أن الظلمة في العصر الأول لقرب عهدهم زمان الأسر ويضعه خلف الحلفاء الراشدين كانوا مستشعرين من ظلمهم ومتشوفين إلى اسالة قاوب الصحابة والنامين وحرصين ظهره ثم يقعد على على قبولهم عطاياهم وجوائزهم وكانوا يبيئون إليهم من غير سؤال وإذلال بلكانوا بتقادون المنة المحادة ويقدما لحف بقبولهم ويفرحون به وكانوا يأخذون منهم ويغرقون ولايطيعون السلاطين فبأغراضهم ولاينشون مساره وينفضه مجالسهم ولا يكذون جمعهم ولا محبون بقاءهم بل بدعون عليهم وبطلقون اللسان فيهم وينسكرون وسندى مالىنى فىلبس السكرات منهم عليهم فما كان محذر أن بصيبوا من دنيهم بقدر ما أصابوا من دنياهم ولم يكن بأخذهم ولابدعشينا من الران بأس فأما الآن فلانسمح نموس السلاطين بعطية إلالمن طعموا فىاستخدامهم والتسكثريهم والاستعانة أو النطقة يقع على بهم على غراضهم والتجمل خشيأن مجالسهم وتكليفهم الواظبة علىالدعاء والتناءوالنركة والاطراء ١) حديثلايقبل الله صلاة بغير طهور ولاصدقة من غلول مسلم من حديث ابن عمر .

النظر الأول فيجهات الدحل فيساطان

النفسير الكبير الركر

الرفي المراكات المراك

المطبعة البهية المصرية بميدان الأزهر بمصر

والاوزار ، فعا فسرالشارع كون الوصوءطوارة بهذا المعنى . فحما الذي حمثنا على محالفته ، و المذهاب إلى شيء ينطن الفرآن والاخرار والاحكام الاجماعية .

و المسألة الخامسة كم قال الشافعي رضى الله تصالى عنمه: الكفار يمنعون من المسجد الحرام خاصة . وعند مالك: ينعون من كل المساجد، وعند أبي حنيفة رحمه الله: لاينعون من المسجد الحراء ولا من سائر المساجد. والآية يمنطوفها تبطل قول أبي حنيفة رحمه الله . وعفهومها تبطل قول مالك . أو نقول الاصل عدم المنام، وخالفناه في المسجد الحرام لحذا النص الصريح القاطع.

فوجب أن يبق في غيره على وفق الأصل .

(المسألة السادسة) اختلفوا في أن المراد من المسجد الحرام هل هو نفس المسجد أو المراد منه جميع الحرم؟ والاقرب هو هذا الثانى. والدليل عليه قوله تعالى (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله) وذلك لأن موضع النجارات ليس هو عن المسجد. فلو كان المقصود من هذه الآية المنه من المسجد خاصة لمما خافوا بسبب هذا المنع من العيلة ، ويتاً كند هذا القول بقوله سبحات حضور الاسواق والمواسم . وهذا استدلال حسن من الآية ، ويتاً كند هذا القول بقوله سبحات وتعالى (سبحان الذي أسرى بعيده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الاقصى) معانهم اجمواعلى أنه إنما وفع الرسول عليه الصلاة والسلام من بيت أم هانى ، وأيضنا يتاً كد هذا بمما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال ولا يجتمع وينان في جزيرة العرب عليه المسجد المرسول سائلة عليه وسلم أنه قال ولا يجتمع وينان في جزيرة العرب عن

واعلمأن أصحابنا قالوا : الحرم حرام على المشركين ولوكان الامام بمكة . فجا. رسول المشركين فليخرج الى الحل لاستماع الرسالة . وإن دخل مشرك الحرم متوارياً فرض فيه أخرجتاه مريضا ، وإن مات ودفن ولم يعلم نيشناه وأخرجنا عظامه اذا أمكن .

﴿ الْمُسَالَة السَّالِمَة ﴾ لاشهة في أن المراد بقوله (بعد عامهم هــذا) السنة التي حصل فيها الندا. بالبراءة من المشركين، وهي السنة الناسعة من الهجرة.

ثم قال تصالى (وإن خفتم عيلة) والعيلة الفقر . يقال : عال الرجل يعيل عيلة اذا افتقر ، والمدى : إن خفتم فقراً بسبب منع الكفار (فسوف يغنيكم الله من فضله) وفيه مسألتان :

﴿ المسألة الاولى ﴾ ذكروا فى تفسير هذا الفضل وجوها : الاول : قال مقاتل : أسلم أهل جدة وصنعا. وحنن ، وحلوا الطعام الى مكة وكفاهم الله الحاجة الى مبايعة الكفار . والتانى : قال الحسن : جعل الله مايوجد مزالجزية بدلامن ذلك . وقيل : أغناهم بالني . النالث : قال عكرمة : أنزل اله عليم المطر ، وكثر بخيرهم .

قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَاحَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَى يُعْظُوا الْجُزْيَةَ عَن مَد وَهُمْ صَاغرُونَ ١٩٠٠،

(المسألة الثانية) قوله (فسوف يغنيكم الله من فضله) إخبار عن غيب فى المستقبل على سبيل الجزم فى حادثة عظيمة . وقد وقع الامر مطابقا لذلك الحبر فكان معجزة .

بعرم في ديد سيسة موراً وعلى من من الغير الغيرة الخرف الله الحرف العلل في العلل في العلل في العلل في العللة المحرف المعللة المحرف المعللة المعلل في المعللة ال

تفيد التبعيض. فقوله نعالى فى هذه الايه (إن سام) المراد لما دانك سبيسل . ثم قال (إن الله عليم حكيم) أى عليم بأحوالكم، وحكيم لايعطى ولا يمنع إلا عن حكمة وصواب، والله أعلم .

قوله تعالى ﴿ قَاتُلُوا الذِينَ لا يُؤمنُونَ باللهِ ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ماحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتح المكتاف حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون ﴾

اعلم أنه تعالى لما ذكر حكم المشركين فى إظهار البراءة عن عهدهم، وفى إظهار البراءة عنهم فى أطهار البراءة عنهم فى أنفسهم، وفى وجوب مقاتلتهم، وفى تبعيدهم عن المسجد الحرام، وأورد الاشكالات الني ذكروها، وأجاب عنها بالحوابات الصحيحة ذكر بعده حكم أهل الكتاب، وهوأن يقاتلوا إلى أن يعطوا الجزية، فحيثة يقرون على ماهم عليه بشرائط. ويكونون عند ذلك من أهل الذمة والعهد، في الآمة مسائلاً:

والمسألة الأولى) اعلم أنه تعالى ذكر أن أهل الكتاب اذا كانوا موصوفين بصفات أربعة ، وجبت مقاتاتهم إلى أن يسلموا ، أو إلى أن يعطوا الجزية .

القارئ وفي لسان جميع القراء. وإذا كتب كلام الله في جسم فقد حل كلام الله تعالى في ذلك الجسم ا والنصاري إنسا أثبتواً الحلول والانحاد في حق عبسي . وأما هؤلاء الحمِّة فألبتوا كلمة الله في كلُّ إنسان قرأ القرآن، وفي كل جم كتب فيه القرآن، فإن صع في حق النصاري أنهم لا يؤمنون بالله بهذا السبب، وجب أن يصح في حق هزلا. الحروفية والحلولية أنهـ. لايؤمنون بالله . فهذا

ــوالجواب: أن الدليل دل على أن من قال إن الاله جسم فهومنكر للاله تعالى. وذلك لأن إله العالم موجود ليس بحسم ولا حال في الجسم . فإذا أنكر المجسم هذا الموجود فقد أنكر ذات الاله تعالى ، فالحلاف بين المجسم والموحد ليس في الصفة ، بل في الذات . فصح في المجسم أنه لا يؤمن بالله أما المسائل التي حكيتموهاً فهي اختلافات في الصفة ، فظهر الفرق . وأما إلزام مذهب الحلولية والحروفية ، فنحن نكفرهم قطعاً ، فانه تعالى كفر النصارى بسبب أنهم اعتقدوا حلولكامة (الله). في عيسي وهؤلا. اعتقدوا حلول كلمة (الله) في ألسنة جميع من قرأ الفرآن ، وفي جميع الاجسام التي كتب فيها القرآن، فإذا كان القول بالحدل في حق الذَّات الواحدة يوجب التكفّير، فلأنّ يكون القول بالحلول في حق جميع الإشخاص والإجسام موجبًا للقول بالتكفيركان أولى .

﴿ وَالصَّفَةُ الثَّانِيةِ ﴾ مَن صفاتهم أنهم لا يؤمنون باليوم الآخر . واعلم أن المنقول عرب اليهود والنصارى: إنكار البعث الجسهاني ، فكا نهم بميلون إلى

واعلم أنا بينا في هذا الكتاب أنواع السعادات والشقاوات الروحانية ، ودللنا على صحةالقول بها وبينا دلالة الآيات الكثيرة عليها ، إلا أنا مع ذلك ثبت السعادات والشقاوات الجسمانيـة , وتعترف بأن الله بجعل أهل الجنة ، بحيث يأكلون ويشربوني، وبالحيراري يتعتمون، ولاشك أن من أنكرا لحشر والعث الجماني ، فقد أنكر صريح القرآن ، ولماكان اليهود والنصاري منكرين لهذا المعنى، ثبت كونهم منكرين لليوم الآخر .

﴿ الصفة الثالثة ﴾ من صفاتهم قوله تعـالى (و لا يحرمون.ماحرم الله ورسوله) وفيــه وجهان: الأول: أنهم لايحرمون ماحرم في القرآن وسنة الرسول. والثاني: قال أبو روق: لايعلمون بما في التوراة والإنجيل، بل حرفوهما وأنوا بأحكام كثيرة من قبل أنفسهم.

﴿ الصفة الرابعة ﴾ قوله (ولايدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب) يقال: فلان يدين بكنا . إذا اتخذه ديناً فهو معتقده ، فقوله (و لا يدينون دين الحق) أي لايعتقدون في صحة دين ﴿ فَالْصَفَةَ الْأُولِي ﴾ أنهم لايؤمنرن بالله . واعبار أن القوم يقولون : نحن نؤمن بالله . إلا أن النحقيق أن أكثر الهود مشهة . والمشهورعم أن لاموجود إلاالجسم وما يحل فيه . فأما الموجور الذي لايكون جميها ولا حالا فيه فهوَ منكر له ، وما ثبتِ بالدلائل أن الاله موجود ليس بجسمٍ ولا حالا فيجم ، فحيتذ يكون المشبه منكراً لوجود الاله . فتبت أن اليهود منكرون لوجود الاله .

قوله تعالى وقاتلوا الذين لايؤمنون بالله ولاباليوم الآخره الآية

🔾 قيل : فالهود قسمان : منهم مشهة ، ومنهم وحدة . كم أن المسلمين كذلك فهب أن المشهة منهم منكرون لوجود الاله . فما قولكم في موحدة اليهود؟ قلناً: أولئك لايكونون داخلين تحت هذه الآبة . ولكن إبجاب الجزية عليهم بأن يقال : لمما

ثبت وجوب الجزية على بعضهم وجب القول به فى حق الكل ضرورة أنه لاقائل بالفرق . وأما النصارى: فهم يقولون: بالآب والابن وروحالقدس؛ والحلول والآتحاد، وكلذلك ينافى الالهية. فان قيل : حاصل الكلام : أن كل من نازع في صفة من صفات الله . كان منكراً لوجود الله تمالى ، وحينته يلزم أن تقولوا ، إن أكثر المتكلمين منكرون لوجود الله تعــالى ، لان أكثرهم

مُختَلَفُونَ فَى صَفَاتَ الله تعـالى . ألا ترى أن أهل السنة اختلفوا اختلافاً شديداً في هـذا الباب. فالأشوري أثبت البقا. صفة ، والقاضي أنكره ، وعبدالله بن سعيد أثبت القدم صفة ، والباقون أنكروه، والقاضي أثبت إدراك الطعوم، وإدران الروائح. وإدراك الحرارة والبرودة، وهي التي تسمى في حق البشر بادراك الشم والذوق واللمس : والاستناذ أبو إسحق أنكره . وأثبت القاضي للصفات السبع أحوالا سبعة معللة بتلك الصفات، ونفاة الآحوال أنكروه، وعبدالله من سميد زعم أن كلام آلله في الأزل ما كان أمراً ولانهاً ولا خبراً ، ثم صار ذلك في الانزال ، والباقون أنكروه ، وقوم من قدما. الاصحاب أنبتوا لله خمس كلمات ، في الأمر ، والنهي ، والخبر ، والاستخبار ، والنداء ، والمشهور أن كلام الله تعالى واحد ، واختلفوا في أن خلاف المعلوم هل هو مقدور أملا؟ فنبت بهذا حصول الاختلاف بين أصحابنا في صفات الله تعالى منهذه الوجوه الكثيرة ، وأما اختلافات المعتزلة و سائر الفرق في صفات الله تعالى ، فأكثر من أن يمكن ذكر ه

إذا ثبت هذا فنقول: إما أن يكون الاختلاف في الصفات مرجباً إنكار الذات أو لاموجب ذلك؟ فإن أوجبه لزم في أكثر فرق المسلمين أن يقال: إنهم أنكروا الآله ، وإن لم يوجب ذلك لم يلزم من ذهاب بعض اليهود وذهاب النصاري إلى الحلول والاتحاد كونهم منكرين للإعمان بالله، وأيضاً فذهب النصاري أن أقنوم الكلمة حل في عيسي ، وحشوية المسلمين يقولون : إن من قرأ - إذا ثبت هـــذا فنقول: قوله (قائلوا الموصوفين من أهل الكتناب) بدل على عدم وجرب القصاص بقتلم وقوله (حتى يعطرا الجزبة) لايوجب ارتفاع ذلك الحكم. لانه كمن في انتهاد ذلك المجموع انتها. أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم، فوجب أن يبق بعدد أذا. الحزبة عدم وجرب القصاص كما كان.

الحكم الثاني

الكفار فريقان ، فربق عبدة الاو ان وعبدة ما استحسنوا ، فهؤلا. لا يقرون على ديهم بأخذ الجزية ، ويجب قنالهم حتى يقولوا لااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكتاب ، وهم البهود والنصارى والسامرة والصابتون ، وهذان الصنفان سيلهم في أهل الكتاب سيل أهل الدع فينا ، والمجوس أيضا سيلهم سيل أهل الكتاب ، لقوله عليه السلام وسنوابهم سنة أهل الكتاب ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من بحوس هجر ، فيؤلا. بحب قنالم حتى يعملوا الجزية ويعاهدوا المسلمين على أدا. الجزية ، وأعما قالنا إنه لا تؤخذ الجزية إلامن أهل الكتاب ، لابه تعالى لما ذكر الصفات الاربعة ، وهى قوله تعالى (قائلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ماحرم ألله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الدين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أوتوا الكتاب) واثبات ذلك الحكم في غيرهم يقضى الغاء هذا الفيد المنصوص عليه وأنه لا يجوز .

لحكم الثالث

فى قدر الجزية . قال أنس : قسم رسول الله على الله عليه وسلم على كل محتلم دينارا ، وقسم عمر على الفقراء من أهل الذمة الني عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين ، وعلى أهل النثروة ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار ، ولايزاد على الدينار إلابالنراضى ، فاذا رضوا والتزموا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربصة دنانير ، والدليل على ماذكرنا : أن الاصل تحريم أخذ مال المكلف إلا أن قوله (حتى بعطوا الجزية) يدلعلى أخذ شيء ، فهذا الذي قلاه هو القدر الاقل ، فيجوز أخذه والوائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فوجب أن يبقى عليها .

الحكم الرابع

تؤخذ الجزية عند أبي حنيفة رحمه الله تعمالي في أول السنة ، وعنــد الشافعي رحمه الله تعمالي آخرها أ الاسلام الذي هو الدين الحق، ولمما ذكر تعمالي هذه الصفات الأربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب) فيين بهمذا أن المراد من الموصوفين بهمذه الصفات الأربعة منكان من أهل الكتاب. والمقصود تمييزهم من المتركين في الحكم ، لأن الواجب في المشركين القتال أو الاسلام والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية .

ثم قال تعالى ﴿ حَتَّى يَعَظُوا الْجَزَيَّةِ عَنَايِدُ وَهُمُ صَاغُرُونَ ﴾ وفيه مسائل:

﴿ المسألة الأولى ﴾ قال الواحدى: الجربة هي مايعطي المعاهد على عهده ، وهي فعلة من جزى يحزى إذا قضي ماعليه ، واختلفوا في قوله (عن يد) قال صاحب الكشاف قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعطى أو يدا لآخذ ، فان كان المراد به المعطى ، فقيه وجهان : أحدهما: أن يكون المراد (عن يد) مؤاتية غير متنعة ، لأن من أبي وامتنع لم يبط يده بخلاف المطبع المنقاد ، ولذلك يقال: أعطى يده إذا انقاد وأطاع ، ألا ترى إلى قولم نزع يده عن الطاعة . كما يقال : خلم ربقة الطاعة من عنقه . و ناتيهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسينة ولامبعوناً على يد أحد ، بل على يد المعطى إلى يد الآخذ . وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان: الأول : أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للسلمين عليهم كما تقول : اليد في هذا لفلان . و ثانيهما: أن يكون المراد عن إنعام عليهم ، لأن قول الجزية منهم و ترك أرواحهم عليهم نعمة عظيمة .

وأما قوله ﴿ وهِ صاغرون ﴾ فالمعنى أن الجزية تؤخذ مهم على الصفار والذل والهوان بأن يأتى بها بنف ماشياً غير راك، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس . ويؤخذ بلحيته ، فيقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها ويرج فى قفاه ، فهذا معنى الصغار . وقيل : معنى الصغار ههنا هو نفس إعطاء الجزية ، وللفقها. أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة فى كتب الفقه . ﴿ المسألة النائية ﴾ فى شى، من أحكام هذه الآية .

الحڪم الاول

استدلت بهذه الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم ، وذلك مشتمل على إياحة قتلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم ، فلما قال (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن يجوع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطاء الجزية ، ويكفى فى انتهاء المجموع أرتفاع أحد أجزائه ، فإذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه ، فقد ارتفع ذلك المجموع ، ولاحاجة فى ارتفاع المجموع إلى ارتفاع جميع أجزاء المجموع .

إذا ثبت هــــذا فتقول: قوله (قاتنوا الموصوفين من أهل الكتاب) يدل على عدم وجو القصاص بقتلهم وقوله (حتى بعطوا الجزية) لا يوجب ارتفاع ذلك الحكم. لانه كنى فى انتها. ذا! المجموع انتها. أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم، فوجب أن يبقى بعدد أداء الحزية عـدم وجو النه أمد كاكان.

الحكم الثاني

الكفار فريقان ، فريق عبدة الاو ان وعبدة ما ستحسنوا ، فهؤلا ، لايقرون على ديهم إلى الجزية ، ويجب تنالهم حتى يقولوا لااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكناب ، وهم اليهود والنصار والسامرة والصائبون ، وهذان الصنفان سيلهم في أهل الكناب سيل أهل البدع فينا ، والجو ، أيضا سيلهم سيل أهل الكناب ، لقوله عليه السلام وسنواجم سنة أهل الكناب ، وروى أصل الله عليه وسلم أخذ الجزية من بحوس هجر ، فهؤلا . يجب فنالهم حتى يعطوا الجزية ويعاهد المسلمين على أدا ، الجزية ، وانحما قلنا إنه لا تؤخذ الجزية إلامن أهل الكناب ، لأنه تعالى لما ذا الصفات الاربعة . وهى قوله تصالى (قائل الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمو صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) واثبات ذا الحكم في غيرهم يقتضى الذاء هذا الفيد المنصوص عليه وأنه لا يجوز .

لحكم الثالث

قى قدر الجزية . قال أنس : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتام دينارا ، وقسم على الفقراء من أهل الذمة التي عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين ، وعلى أهل الثره ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار ، ولايزاد على الدينار الإبالتراضى ، فاذا رض والترموا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى النني أربعة دنانير ، والدليل على ماذكر نا أن الاصل تحريم أخذ مال المكلف إلا أن قوله (حتى يعطوا الجزية) يدل على أخذ شيء ، فبذا الله قاناه هو القدر الاقل ، فيجوز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة فوجب أن يبقى عليها .

الحكم الرابع

توخذ الجزية عند أبى حنيفة رحمه الله تعمالي في أول السنة ، وعنــد الشافعي رحمه الله تعمالاً . آخـ ها . الاسلام الذي هو الدين الحق، ولمنا ذكر تعملل هذه الصفات الاربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب، فبين بهدا أن المراد من الموصوفين بهذه الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب. والمقصود تمييزهم من المشركين في الحكم، لان الواجب في المشركين القتال أو الاسلام والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو المجزية.

ثم قال تعالى ﴿ حَى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ وفيه مسائل:

﴿ المسألة الأولى ﴾ قال الواحدى : الجزية هى ما يعطى المعاهد على عهده ، وهى فعلة من جزى والمسألة الأولى ﴾ قال الواحدى : الجزية هى ما يعطى المعاهد على عهده ، وهى فعلة من جزى يحزى إذا قصى ما عليه ، واختلفوا فى قوله (عن يد) قال صاحب الكشاف قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعلى أو يد المعلى أو يدالآخذ ، فإن كان المراد به المعطى ، فقيه وجهان : أحدهما : أن يكون المراد به المعطى ، فقيه وجهان : أعدهما : أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيتة ولا مبعواً على يد من عنقه ، و ثانيهما : أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيتة ولا مبعواً على يد أحد ، بل على يد المعطى إلى يد الآخذ فيه أيضاً وجهان : الأرل : أحد ، بل على يد المعطى إلى يد الآخذ فيه أيضاً وجهان : الأرل : أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للسلين عليهم كما تقول : اليد فى هذا الفلان . و ثانيهما : أن يكون المراد عن إنعام عليهم ، لأن قبول الجزية منهم و ترك أرواحهم عام ندة منا .

وأما قوله ﴿وَمِ صَاغَرُونَ﴾ فالمدى أن الجزية تؤخذ منهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب، ويسلمها وهو قائم والمقدلم جالس . ويؤخذ بلجيته، فيقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاه ، فهذا مدى الصغار . وقيل : معنى الصغار ههنا هو نفس إعطاء الجزية ، وللفقها. أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة في كتب الفقه . ﴿ المسألة الثانية ﴾ فى شى. من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت مبذه الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم ، وذلك مشتمل على إباحة قتلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم ، فلما قال (حتى يمطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن بجموع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطا. الجزية ، ويكفى فى انتها. المجموع أرتفاع أحد أجزائه ، فاذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه ، فقد ارتفع ذلك المجموع ، ولاحاجة فى ارتفاع المجموع إلى ارتفاع جميع أجزاء المجموع .

إذا ثبت هــــذا فنقول: قوله (قاتنوا الموصوفين من أهل الكتاب) يدل على عدم وجوب الفصاص بقتلم وقوله (حتى يعطوا الجزية) لايوجب ارتفاع ذلك الحكم. لانه كني فى انتها ذلك المجموع انتها. أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم، فوجب أن يبقى بعمد أداء الحزية عمدم وجوب القصاص كاكان.

الحكم الثاني

الكفار فريقان . فريق عبدة الاو ان وعبدة مااستحدوا ، فيؤلا الايقرون على ديهم بأخذ الجزية ، ويجب قنالهم حتى يقولوا الااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكتاب ، وهم البهود والنصارى والسامرة والصائبون ، وهذان الصنفان سيلهم في أهل الكتاب سيل أهل الكتاب ، ورهى أنه والحبوس منه أهل الكتاب عبد أهل الكتاب ، لقوله عليه السلام دسنوابهم سنة أهل الكتاب ، وروى أنه على الله عليه وسلم أخذ الجزية من بجوس هجر ، فهؤلا . يجب قنالهم حتى يعملوا الجزية ويعاهدوا المسلمين على أداء الجزية ، وانحا قالما إلا لا تؤخذ الجزية إلا من أهل الكتاب . لابه تعالى لما ذكر الصفات الأربعة . وهى قوله تصالى (قائلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر و لا يحرمون ما حرم الله ورسوله و لا يدينون دين الحق من الذين أو توا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) و اثبات ذلك الحكم في غيرهم يقتضى الذه هذا الفيد المنصوص عليه وأنه لا يجوز .

الحكم الثالث

في قدر الجزية. قال أنس: قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل مختلم دينارا . وقسم عمر على الفقوا. من أهل الله أنهي عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين . وعلى أهل الثروة ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار . ولايزاد على الدينار إلابالنراضي ، فاذا رضوا والترموا الريادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنائير ، والدليل على ماذكرنا : أن الاصل تحريم أخذ مال المكلف إلا أن قوله (حتى يعطوا الجزية) يدل على أخذ شيء ، فهذا الذي قاناه هو القدر الاقل، فيجوز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فيجدان بيق عامها .

الحكم الرابع

و خذ الجزية عند أبي حنيفة رحمه الله تعمالي في أول السنة ، وعنـد الشافعي رحمه الله تعمالي . ال. آن ها الابسلام الذي هو الدين الحق، ولمما ذكر تعمالُ هـذه الصفات الاربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب، فمين بهسذا أن المراد من الموصوفين بهنذه الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب. والمقصود تمييزهم من المشركين في الحكم. لأن الواجب في المشركين القتال أو الاسلام والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية.

ثم قال تعالى ﴿ حَيْ يَعَطُوا الْجَزِيةَ عَنْ يَدُ وَهُمُ صَاغُرُونَ ﴾ وفيه مسائل:

(المتألة الأولى) قال الواحدى: الجرية هي مايعلى المعاهد على عهده، وهي فعلة من جزى إذا قضى مأعليه . واختلفوا في قوله (عن يد) قال صاحب الكشاف قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعلى أو بدالآخذ، قان كان المراد به المعلى، فقيه وجهان: أحدهما: أن يكون المراد (عن يد) مؤاتية غير عتنعة، لأن من أبي واستنع لم يعط يده بخلاف المطبع المتقاد، ولذلك يقال: أعطى يده إذا انقاد وأطاع . ألا ترى إلى قولم نزع بده عن الطاعة ، كا يقال : خله ربقة المطاعة من عنقه . و ثانيهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى بد نقداً غير نسيته ولامبعوناً على يد أحد، بل على يدالمعلى إلى يتالآخذ . وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان: الآول : أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للسلين عليهم كما تقول: اليد في هذا لفلان . و ثانيهما: أن يحكون المراد عن إنعام عليهم ، لأن قبول الجزية منهم وترك أدواحهم عليهم معقيمة .

وأما قوله ﴿وهِ صَاغَرُونَ} فالمدى أن الجزية تؤخذ منهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس. ويؤخذ بلعيته، فيقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاه، فهذا معنى الصغار . وقيل : معنى الصغار ههنا هو نفس إعظاء الجزية ، وللفقها. أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة فى كتب الفقه. . . ﴿ المسألة الثانية ﴾ فى شى. من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت مهذه الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم ، وذلك مشتمل على إباحة قتلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم ، فلما قال (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن بحوع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطا. الجزية ، ويكنى فى أنها. المجموع أرتفاع أحد أجزائه ، فإذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه ، فقد ارتفع ذلك المجموع ، ولاحاجة فى ارتفاع المجموع إلى ارتفاع جميع أجزاء المجموع .

﴿ المسألة الرابعة ﴾ وعسى» توهم الشك مثل ولعل، وهي من الله تعالى يقين . ومنهم من قال انها كلم ملك المساعة من الله المهاد وهي لا تدل على حصول الشك للمستمع وعلى هذا النقدير لا يحتاج إلى التأويل ، أما إن قانا بأنها بمنى ولعل، فالتأويل فيه هو الوجود الملكورة في قوله تعالى (لعلم تقون) قال الخليل وعيى، من الله واجب في القرآن . قال (فسى الله أن يأتيني بهم جيماً) وقد حصل والله أعلم

أما قوله تعلل فروالله يعلم وأتم لاتعلمون كالمقصود منه الترغيب العظيم في الجهاد وذلك أما قوله تعلل فروالله يعلم وأتم لاتعلمون كالمقصود منه الترغيب العظيم في الجهاد وذلك لا أمرالمبد إلا يحدث المقال أن المائية أمره الله تعالى بعوجب عليه امتناك ، سوا كان مكروها للطبع أو لم يكن ، فكا له تعالى قال : يا أيها العبد اعلم أن على من علمك ، فكره تختلا بقي عتى ولا تلتفت إلى مقتصى طبعك . فهذه الآبة في هذا المقام تجرى بحرى قوله تعالى في جواب الملائكة (أني أعل ما لاتعلمون)

قوله تعالى﴿ يِسْأَلُونَكَ عَنَ الشَهْرِ الحَرَامُ قَالَ فِيهِ قَلَ قَالَ فِيهِ كَبِرُ وَصَدَّ عَنَ سَبَلِ الله وَكَفَر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله والفتلة أكبر من القتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأو لئك حبطت أعمالهم في الدّنيا والآخرة وأو لئك أصحاب النارهم فيها عالدون∢

في الآية مسائل:

﴿ المَّمِلَةُ الْأُولَى ﴾ اختلفوا في أن هذا السائل أكان من المسنين أو من الكافرين. والقائلون بأنه من المسلمين فريقان : الأول : الذين قالوا : انه تعالى لمما كتب عنهم القتال وقد كان عندالقوم الشهر الحرّام والمسجد الحرّام أعظم الحرمة في المنع من القتال . لم يعد عندهم أن يكون الأمر بالقتال مقيداً بأن يكون في غير هذا الزمان . وفي غير هذا المكان يا القتام ذلك إلى أنسألوا الذي صلى الشعليه وسلم ، فقالوا : أيحل لنا قتائم في هذا الشهر وفي هذا الموضع ؟ فتزلت الآية . فيل هذا الوجه الظاهر أن هذا السؤال كان تمن المسلمين .

﴿ الفريق الثاني ﴾ وهم أكثر المفسرين: رووا عن ابن عباس أنه قال: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبدالله بن جحش الاسدى وهو ابن عمته قبل قال بدر بشهرين. وبعد سبعة عشر شهراً من مقدمه المدينة في ثمانية رهط . وكتب له كتابًا وعهدا ودفعه اليه ، وأمرهأن يفتحه بعد منزلتين . ويقرأد على أصحابه ، ويعمل بمــا فيه . فاذا فيه : أما بعد فـــر على بركة الله تعالى بمن اتبعك حتى تنزل بطن نخل . فترصد بها عبر قريش لعلك أن تأنينا منه بخير . فقال عبد الله : سمعاً وطاعة لأمره. فقال لاصحابه: من أحب منكم الشهادة فلينطلق معي فأنى ماض لامره. ومن أحب التخلف فليتخلف : فمضى حتى بلغ بطن نخل بين مكَّمُ والطائف : فمر عليهم عمرو بن الحصر مى و ثلاثة معه . فلما رأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقوا رأس واحد منهم ، وأوهموا بذلك أنهم قوم عمار ، ثم أتى واقعد بن عبيد الله الحنظلي . وهو أحد من كان مع عبد الله بن جعش ورمي عمرو بن الحضرمي فقتله ، وأسروا اثنين ، وساقوا العير بمـا فيـه حتى قــدموا على رسول الله صلى الله عليـه وسلم . فضجت قريش وقالوا : قد استحل محمـد الشهر الحرام، شهر يأمن فيه الخائف فيسفك فيه الدماء ، والمسلمون أيضاً قد استبعدوا ذلك . فقال عليه الصلاة والسلام: أنى ما أمرتكم بالقتال في الشهر الحرام ، وقال عبد الله بن جحش يارسول الله إنا قتلنا انِ الحضري ، ثُمُ أمسينا فنظرنا الىهلال رجب ، فلاندري أفي رجب أصبناه أم في جمادي فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم العير والاستارى، فنزلت هذه الآية، فأخذ رسول الله عليه الصلاة والسلام الغنيمة ، وعلى هذا التقدير فالاظهر أن هذا السؤال انمـاً صدر عن المسلمين لوجوه : أحدها: أن أكثر الحاضرين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مسلمين. و ثانيها: أن ماقبل هذه الآية ومابعدها خطاب مع المسلمين . أماماقبل هذه الآية فقوله (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) وهوخطاب معالمسلمين ، وقوله (يسألونك عن الحر والميسر ويسألونك عناليتاي) وثالثها : روى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: مارأيت قوماكانوا خيراً من أصحــاب رسول الله صلى الله

يُسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالَ فِيهِ قُلْ قَتَالَ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّعَنْ سَبِيلِ اللّهَ وَكُفُرٌ بِهِ وَالْمُسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنْحَرَاجٍ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عَنْدَ اللهَ وَالفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ القَّتِلُ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّونَمُ عَنْ دِينَكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدُدُ مِنْكُمْ عَنْ دِيسَهِ فَيَمُتْ وَهُوكَافِرٌ فَأُولِئِكَ حَبِطَت أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولِئِكَ أَضْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالدُونَ ١١٧٥»

قوله تعالى «يسألونك عن الشهر الحرام، الآية

﴿ المسألة الرابعة ﴾ وعسى، توهم الشك مثل ،لعل، وهي من انه تعالى يقبر . ومنهم من قال انها كلمه مطمعة . فهي لا تدل على حصول الشك للمستمع وعلى هذا التقدير لا يحتاج إلى التأويل ، أما ان قلنا بأنها بمعنى ولعل، فاتأويل فيه هو الوجوه المذكورة في قوله تعالى (لعلم محتقون) قال الخليل وعمى، من انه واجب في القرآن ،قال (فعمى انه أن يأنو بهم جميعاً) وقد حصل وانه أعلم

أما قوله تعالى فرواته يعلم وأتتم لاتعلمون كو فالمقصود منه الترغيب العظيم في الجهاد وذلك لان الانسان إذا اعتقد قصور علم نفسه ، وكال علم الله تعالى . ثم علم أنه سبحانه لا يأمر البيد إلا يحل فيه خيرته ومصلحته ، علم قطماً أن الذي أمر د الله تعالى بهو جب عليه امتنائه . سوا كان مكروها الطبع أو لم يكن ، فكا نه تعالى قال : يا أيها العبد اعلم أن على أكل من علىك . فكن مشتغلا بطاعتى ولا تلتفت إلى مقتضى طبعك . فهذه الآية في هذا المقام تجرى بجرى قوله تعالى في جراب الملائكة (أنه أعا ما لاتعلم ثن)

قوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام قنال فيه قل قنال فيه كير وصد عن سيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله والفتة أكبر من الفقل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم أن استطاعوا ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهوكافر فأو لئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأو لئك أصحاب النار هم فيها خالدون كي

﴿ المسألة الاولى ؟ اختلفوا فى أن هذا السائل أكان من المسلمين أو من الكافرين . والقالمون أنه من المسلمين فريقان : الاول : الذين قالوا : الله تعالى لمما كتب عليهم الفتال وقد كان عنداللهم من الشهر الحرام والمسجد الحرام أعظم الحرمة فى المع من الفتال . لم يعد عندهم أن يكون الأمر بالقتال مقيلة بأن يكون فى غير هذا الزمان . وفى غير هذا المكن ، فدعاهم ذلك إلى أن سأنوا النهي صلى الله عليه وسلم . فقالوا : أيحل أنا قناهم في هذا الشهر وفى هذا الموضى ؟ قرلت الآية . في هذا الموجه الظاهر أن هذا الوائل كان من المسلمين .

﴿الفريق الثانى﴾ وهم أكثر المفسرين: رووا عن ابن عباسَ أنه قال: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن جحش الاسدى وهو ابن عمته قبل قبال بدر بشهرين. وبعد سبعة عشر شهراً من مقدمه المدينة في تمانية رهط . وكتب له كتابا وعهدا ودفعه اليه . وأمر دأن يفتحه بعد منزلتين . ويقرأه على أصحابه . ويعمل بمــا فيه . فاذا فيه : أما بعد فـــر على بركة الله تعالى بمن اتمك حتى تنزل بطن نخل؛ فترصد بها عبر قريش لعلك أن تأتينا منه غير . فقال عبد الله : سمماً وطاعة لامره. فقال لاصحابه : من أحب منكم الشهادة فلينطلق معي فاني ماض لامره . ومن أحب النخلف فليتخلف، فمضى حتى بلغ بطن نخل بين مكةوالطائف، فمر عليهم عمرو بن الحضرمي وثلاثة معه .فلما رأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقوا رأس واحد منهم ، وأوهموا بذلك أبه قوم عمار ، ثم أنى واقد بن عبد الله الحنظل ، وهو أحد من كان مع عبد الله بن جعش ورمي عمرو بن الحضرمي فقتله ، وأسروا اثنين ، وساقوا العبر بما فيـه حتى قـدموا على رسول الله صلى الله عليـه وسلم. فضجت قريش وقالوا : قد استحل محمـد الشهر الحرام، شهر يأمن فيه الخائف فيسفك فيه الدماء، والمسلمون أيضاً قد استبعدوا ذلك. فقال عليــه الصلاة والسلام: أنى ما أمر تكم بالقتال في الشهر الحرام، وقال عبد الله بن جحش يارسوف الله 🖫 قتلنا انِ الحضري ، ثم أمسينا فنظرنا الى هلال رجب . فلاندري أفي رجب أصبناه أم في جمادي فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم العير والاسارى. فنزلت هذه الآية ، فأخذ رسول الله عليه الصلاة والسلام الغنيمة ، وعلى هذا التقـدير فالإظهر أن هذا السؤال انمـا صدر عن المسلمين لوجود : أحدها: أنَّ أكثر الحاضرين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مسلمين. وثانيها: أنَّ ماقبل هذه الآية ومابعدها خطاب مع المسلمين. أماماقيل هذه الآية فقوله (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) وهوخطاب مع المسلمين ، وقوله (يسألونك عن الحر والميسر ويسألونك عن التامى) و ثالثها : روى سعيد بن جير عن ابن عباس أنه قال: مارأيت قوماكانوا خيراً من أصحاب رسول الله صلى الله

إذا ثبت هــــنا فنقول: قوله (قاتلوا الموصوفين من أهل الكتاب) يدل على عدم وجوب القصاص بقتلهم وقوله (حتى يعطوا الجزية) لايوجب ارتفاع ذلك الحكم. لانه كنى فى انتها ذلك المجموع انتهاء أحد أجزائه وهو وجوب قالهم، فوجب أن يبقى بعمد أداء الحزية عمدم وجوب القصاص كاكان.

الحكم الثاني

الكفار فريقان. فريق عبدة الآو ان وعبدة مااستحسنوا، فهؤلا. لا يقرون على ديهم بأخذ الجزية، ويجب قنالهم حتى يقولوا لااله إلا الله، وفريق هم أهل الكتاب، وهم الهبود والنصارى والسامرة والصابتين، وهذان الصنفان سيلهم في أهل الكتاب سبيل أهل الكتاب، وروى أنه أيضا سيلهم سبيل أهل الكتاب، لقوله عليه السلام وسنوابهم سنة أهل الكتاب، وروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من بحوس هجر، فهؤلا، يجب قنالم حتى يعطوا الجزية و بعاهدوا المسلمين على أداء الجزية، وأما قلنا إنه لا تؤخذ الجزية إلا من أهل الكتاب، لانه تعالى لما ذكر السفات الأربعة، وهي قوله تصالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ماحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أو توا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) واثبات ذلك الحكرة في غيرهم يقتضى الغارها المناب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) واثبات ذلك الحكرة في غيرهم يقتضى الغارها الذيد المنصوص عليه وأنه لا يجوز.

الحكم الثالث

فى قدر الجزية . قال أنس : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتلم دينارا . وقسم عمر على الفقراء من أهل اللهمة التى عشر درهما ، وعلى الاوساط أدبعة وعشرين ، وعلى أهل الثروة ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار ، ولايزاد على الدينار إلابالتراضى ، فاذا رضوا والترموا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنائير ، والدليل على ماذكرنا : أن الاصل تحريم أخذ عال المكلف إلا أن قوله (حتى يعطوا الجزية) يدل على أخذ شيء ، فهذا الذي قاناه هو القدر الاقل ، فبجرز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فوجب أن يبقى عليها .

الحكم الرابع

توخذ الجرية عند أبى حنيفة رحمه الله تعـالى فى أول السنة ، وعنــد الشافعى رحمه الله تعــالى رآخرها . الاسلام الذي هو الذين الحق. ولما ذكر تعملى هذه الصفات الأربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب) فبين بهذا أن المراد من الموصوفين بهذه الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب. والمقصود تمييزهم من المشركين في الحكم. لان الواجب في المشركين القنال أو الاسلام والواجب في أهل الكتاب القنال أو الاسلام أو الجزية.

ثَمَ قال تعالى ﴿ حَتَّى يَعْطُوا الْجَزِيَةِ عَنْ يَدُ وَهُمُ صَاغِرُونَ ﴾ وفيه مسائل: ا

(المسألة الأولى) قال الواحدى: الجزية هي مايعض الماهد على عهده، وهي فعلة من جزى يجزى إذا قضي ماعليه، واختلفوا في قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعطى أو يدالآخذ، فان كان المراد به المعطى، فقيه وجهان: أحدهما: أن بكون المراد (عن يد) مؤاتية غير عتنعة، لأن من أبي وامتنع لم يبط يده بخلاف المطيع المنقاد، ولذلك يقال: أعطى يده إذا انقاد وأطاع، ألا ترى إلى قولم نزع يده عن الطاعة، كما يقال: خلع ربقة الطاعة من عقه، و ثانيهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيتة ولا بمعوناً على يد من عقه، و ثانيهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيتة ولا بمعوناً على يد أحد، بل على يدالمعطى إلى يد الآخذ. وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان: الأول: أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للسلين عليهم كما تقول: اليد في هذا لفلان. و ثانيهما: أن يكون المراد عن إنعام عليهم، لأن قبول الجزية منهم و ترك أرواحهم عليهم نعقيه قطيمة.

وأما قوله ﴿وهِ صاغرون﴾ فالمدى أن الجزية تؤخذ منهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب ، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس . ويؤخذ بلعيته ، فيقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاد ، فهذا مدى الصغار ، وقيل : معنى الصغار ههنا هو نفس إعطاء الجزية ، وللفقها. أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة فى كيت الفقه. ﴿المسألة الثانية ﴾ فى شى. من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت مهذه الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم ، وذلك مشتمل على إباحة تنلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم ، فلما قال (حتى يمطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن بجموع هذه الأحكام قد انتهت عند اعطا. الجزية ، ويكنى فى انتها. المجموع أرتفاع أحد أجزائه . فاذا ارتفع وجوب قنله وإباحة دمه، فقد ارتفع ذلك المجموع . ولاحاجة فى ارتفاع ألجموع إلى ارتفاع جميع أجزاء المجموع .

الإسلام الذي مو الدين الحق، ولمنا ذكر تعالى هنده الصفات الاربعة قال (من الذين أو توا الكتاب) فبين بهنذا أن المراد من الموصوفين بهنذه الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب، والمنسود تبييرثم من المسركين في الحكم'. لأن الواجب في المشركين القتال أو الاسلام والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية.

ثم قال تعالى ﴿حَتَى يَعْطُوا الْجُزِيةَ عَنْ يَدُ وَهُمِصَاغُرُونَ ﴾ وفيه مناتل :

﴿ المسألة الأولى ﴾ قال الواحدى : الجزية هي ما يعطى المعاهد على عهده ، وهي فعلة من جزى يحزى إذا قضى ماعليه ، واختلفوا في قوله (عن يد) قال صاحب الكشاف قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعطى أو يدالآخذ ، فان كان المراد به المعطى ، فقيه وجهان : أحدهما : أن يكون المراد (عن يد) مؤاتية غير ممتعة ، لان من أبي وامتنع لم يبط يده يخلاف المطيع المنقاد ، و لذلك يقال : أعطى يده إذا انقاد وأطاع ، ألا ترى إلى قولم نزع يده عن الطاعة ، كما يقال : خلع ربقة الطاعة من عنه . و تأتيمها : أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسية ولامبعوناً على يد أحد ، بل على يدالمحلى إلى يدالآخذ . وأما إذا كان المراد يد الآخذ قفيه أيضاً وجهان : الأول : . أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قامرة مستولية للسلين عليهم كما تقول : اليد في هذا لذلان . و ثانيهما : أن يكون المراد عن إنعام عليهم ، لان قبول الجزية منهم وترك أرواحهم عليهم نعمة عظيمة .

وأما قوله ﴿وهِم صاغرون﴾ فالمعنى أن الجزية تؤخذ منهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس. ويؤخذ بلحيته، فيقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاه ، فهذا معنى الصغار . وقيل : معنى الصغار ههناً هو نفس إعطاء الجزية ، وللفقهاء أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكهة، فى كتب الفقه .

﴿ الْمُسَالَةِ النَّانِيةِ ﴾ في شيء من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت بهذه الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم ، وذلك مشتمل على إباحة تنلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قلهم ، فلما قال (حتى يمطوا الجرية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن بجموع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطاء الجزية ، ويكنى فى انتهاء المجموع أرتفاع أحد أجزائه ، فاذا ارتفع وجوب قنله وإباحة دمه ، فقد ارتفع ذلك المجموع ، ولاحاجة فى ارتفاع أحد أجرائه الفاع خيم أجزاء المجموع .

إذا ثبت هـــذا فنقول: قوله (قاتلوا الموصوفين من أهل الكتاب) يدل على عدم وجوب القصاص بقتلهم وقوله (حتى يسلوا الجرية) لايو بب ارتفاع ذلك الحكم. لان كنى في اتها ذلك المجموع انتهاء أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم، فوجب أن بيق بعـدأداء الجزية عـدم وجوب القصاص كما كان .

الحكم الثاني

الكفار فريقان ، فريق عبدة الأوثان وعبدة مااستحسنوا ، فهؤ لا . لا يقرون على ديهم بأخذ الجزية ، ويجب تنالهم حتى يقولوا لااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكتاب ، وهم الهود والنصارى والسامرة والصابرون ، وهذان الصنفان سيلهم فى أهل الكتاب سيل أهل البدع فينا ، والمجوس أيضا سيلهم سيل أهل الكتاب ، لقوله عليه السلام دسنوابهم سنة أهل الكتاب ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجرية من بحوس هجر ، فهؤلا . يجب قنالهم حتى يعطوا الجرية ويعاهدوا المسلين على أداء الجرية ، وأنما قالنا إنه لا تؤخذ الجرية إلامن أهل الكتاب ، لأنه تعالى لما ذكر الصفات الأربعة ، وهى قوله تسالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ماحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أوتوا الكتاب) واثبات ذلك الحكم فى غيرهم يقتضى الغاء هذا الفيد المنصوص عله وأنه لا يحوز .

الحكم الثالث

قى قدر الجزية. قال أنس: قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتلم دينارا ، وقسم عمر على الفقراء من أهل الذمة النى عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين ، وعلى أهل الثروة ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار . ولايزاد على الدينار إلابالتراضى ، فاذا رضوا والتردوا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنانير ، والدليل على ماذكرنا : أن الاصل تحريم أخذ مال المكلف إلا أن قوله (حتى يعطوا الجزية) يدل على أخذ شيء ، فهذا الذي قائد هو القدر الاقل ، فجوز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فوجب أن يبق علها .

الحكم الرابع

تؤخذ الجزية عند أبي حنيفة رحمه الله تعمالي في أول السنة ، وعنمد الشافعي رحمه الله تعمالي في آخرها . إذا ثبت هــــــذا فنقول: قوله (قاتلوا الموصوفين من أهل الكتاب) يدل على عدم وجوب الفصاص بقتلهم وقوله (حتى يعطوا الجزية) لايوجب ارتفاح ذلك الحكم. لانه كنى في اشها ذلك المجموع انتها. أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم، فوجب أن يبقى بعد أدا. الجزية عــدم وجوب القصاص كما كان.

الحكم الثاني

الكفار فريقان ، فريق عبدة الأو أن وعبدة مااستحسنوا ، فهؤلا لا يقرون على ديهم بأخذ الجزية ، وبجب قالهم حتى يقولوا لااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى والسامرة والصابتون ، وهذان الصنفان سيلهم في أهل الكتاب سيل أهل البدع فينا ، والمجوس أيضا سيلهم سيل أهل الكتاب ، لقوله عليه السلام دسنواجم سنة أهل الكتاب وروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من بحوس هجر ، فهؤلا . يجب قنالهم حتى يعطوا الجزية ويعاهدوا المسلين على أداء الجزية ، وأنما قائا إنه لا تؤخذ الجزية إلامن أهل الكتاب ، لأنه تعالى لما ذكر الصفات الأربعة ، وهى قوله تصالى (قائلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ماحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أو توا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) واثبات ذلك الحكم في غيرهم يقتضى الناه هذا الفيد المنصوص عليه وأنه لا يجوز .

الحكم الثالث

قى قدر الجزية . قال أنس: قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتلم دينادا ، وقسم عمر على الفقراء من أهل اللهمة التى عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين . وعلى أهل الثروة ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار ، ولايزاد على الدينار إلابالتراضى ، فاذا رضوا والترموا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنانير ، والدليل على ماذكرنا : أن الاصل تحريم أخذ مال المكلف إلا أن قوله (حتى يعطوا الجزية) يدل على أخذ شيء ، فبذا الذي قاناه هو القدر الآقل ، فيجوز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فبحب أن بيق عليها .

الحكم الرابع

تؤخذ الجزية عند أبي حنيفة رحمه الله تعـالي في أول السنة ، وعنــد الشافعي رحمه الله تعــالي في آخرها . الاسلام الذي هو الدين الحق، ولما ذكر تعالى هده الصفات الاربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب) فبين بهذا أن المراد من الهوصوفين بهذه الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب، والمنتسور تمييرهم من المسركين في الحكم، لأن الواجب في المشركين القتال أو الاسلام، والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية.

ثم قال تعالى ﴿ حَى يَعْطُوا الْجَرِيةَ عَنْ يَدُ وَهُمُ صَاغُوونَ ﴾ وفيه مَــاثل :

(المسألة الاولى) قال الواحدى: الجزية هي مايعطى الماهد على عهده، وهي فعلة من جزى يحزى إذا قضى ماعليه، واختلفوا في قوله (عن يد) قال صاحب الكشاف قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعطى أو يدالآخذ، فأن كان المراد به المعطى، فقيه وجهان: أحدهما: أن بكون المراد (عن يد) مؤاتية غير متنعة، لأن من أبي وامتنع لم يبط يده بخلاف المطبع المنقاد، ولذلك بقال: أعطى يده إذا انقاد وأطاع، ألا ترى إلى قولم نزع يده عن الطاعة، كما يقال: خله ربقة الطاعة من عنقه. و نانبهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيتة ولامبعوناً على يد أحد، بل على يد المعطى إلى يد الآخذ. وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان: الآول: أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للسلين عليهم كما تقول: الد في هذا لفلان. و نانبهما: أن يكون المراد عن إنعام عليهم، لأن قبول الجزية منهم وترك أرواحهم عليهم نعمة عظيمة.

وأما قوله ﴿وهِ صاغرون﴾ فالمدى أن الجزية تؤخذ منهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس . ويؤخذ بلجيته، فيقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاه . فهذا معنى الصغار . وقيل : معنى الصغار ههنا هو نفس إعطاء الجزية ، وللفقها. أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة في كتب الفقه .

﴿ الْمُسأَلَةِ النَّانِيةِ ﴾ في شي. من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت بهذه الآية على أن المسلم لايقتل بالندى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم . وذلك مشتمل على إباحة قنلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم ، فلما قال (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن بحوع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطاء الجزية ، ويكنى فى انتهاء المجموع أرتفاع أحد أجزائه ، فإذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه ، فقد ارتفع ذلك المجموع ، ولاحاجة فى ارتفاع المجموع إلى ارتفاع جميع أجزاء المجموع .

إذا ثبت هـــذا فنقول: قوله (قاتلوا الموصوفين من أهل الكتاب) يدل على عدم وجوب القصاص بقتلم وقوله (حتى يعطوا الجرية) لايوجب ارتشاع ذلك الحكم ، لانه كنى في انتها ذلك المجموع انتها. أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم ، فوجب أن يبق بعدد أدا. الجزية عدم وجوب القصاص كاكان .

الحكم الثاني

الكفار فريقان ، فريق عبدة الأوثان وعبدة مااستحسنوا ، فهؤلا . لا يقرون على دينهم بأخذ الجزية ، ويجب قالهم حتى يقولوا لااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكتاب ، وهم اليهود والنصارى والسامرة والصابتون ، وهذان الصنفان سبيلهم في أهل الكتاب سبيل أهل الكتاب ، وروى أنه أيضا سبيلهم سبيل أهل الكتاب ، لقوله عليه السلام در إبهم سنة أهل الكتاب وروى أنه الما لله عليه وسلم أخذ الجزية من بحوس هجر ، فهؤلا ، يجب قنالم حتى يعطوا الجزية ويعاهدوا المسلمين على أداء الجزية ، وانحا قلنا إنه لا تؤخذ الجزية إلا من أهل الكتاب ، لانه تعالى لما ذكر الصفات الاربعة ، وهى قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر و لا يحرمون ماحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أو توا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) واثبات ذلك الحرق غيرهم يقتضى الغا، هذا الذيد المنصوص عليه وأنه لا يجوز .

الحكم الثالث

في قدر الجزية. قال أنس: قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتلم دينارا ، وقسم عمر على الفقراء من أهل الله قاتى عشر درهما يهيم على الهوساط أربعة وعشرين ، وعلى أهل اللهوة ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار ، ولايزاد على الدينار إلابالتراضى ، فاذا رضوا والترموا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنائير ، والدليل على ماذكرنا : أن الأصل تحريم أخذ عال المكلف إلا أن قوله (حتى بعطوا الجزية) يدلعلى أخذ شيء ، فهذا الذي قائده هو القدر الآقل ، فيجرز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والأصل فيه الحرمة ، فوجب أن يق علمها .

الحكم الرابع

تؤخذ الجزية عند أبي حنيفة رحمه الله تمالي في أول السنة ، وعند الشافعي رحمه الله تمالي في آخرها. الاسلام الذي هو الدين الحق، ولما ذكر تعمالى هـذه الصفات الاربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب) فبين بهـذا أن المراد من الموصوفين بهـذه الصفات الاربعة منكان من أهل الكتاب، زلماتسود تمييرهم مرالمشركين في الحكم، لأن الواجب في المشركين القتال أو الاسلام. والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية.

ثم قال تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وفيه مسائل:

(المسألة الأولى) قال الواحدى: الجزية هى مايعطى المعادد على عهده، وهى فعلة من جزى يحزى إذا قضى ماعليه، واختلفوا فى قوله (عن يد) قال صاحب الكشاف قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعطى أو يدالآخذ، قان كان المراد به المعطى، فقيه وجهان: أحدهما: أن بكون المراد (عن يد) مؤاتية غير متنعة، لأن من أبى واستنع لم يبط يده بخلاف المطيع المنقاد، ولذلك بقال: أعطى يده إذا انقاد وأطاع، ألا ترى إلى قولم نزع يده عن الطاعة، كما يقال: خلع ربقة الطاعة من عنقه. و نائيهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيتة ولامبعوناً على يد أحد، بل على يدالمعطى إلى يدالآخذ. وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان: الاول: أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية المسلمين عليهم كما تقول: الد في هذا لفلان. و نائيهما: أن يحكون المراد عن إنعام عليهم، لأن قبول الجزية منهم و ترك أرواحهم عليهم نعمة عظيمة.

وأما قوله ﴿وهم صاغرون﴾ فالمنى أن الجزية تؤخذ منهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب، ويسلما وهو قائم والمتسلم جالس. ويؤخذ بلعيته، فقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاه . فهذا معنى الصغار . وقيل : معنى الصغار ههنا هو نفس إعطاء الجزية ، وللفقها. أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة فى كتب الفقه . ﴿المسألة الثانية﴾ فى شى. من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت بهذه الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم، وذلك مشتمل على إباحة قنلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم، فلما قال (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) علمنا أن بحوع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطاء الجزية، ويكنى فى انتهاء المجموع أرتفاع أحد أجزائه، فاذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه، فقد ارتفع ذلك المجموع، ولاحاجة فى ارتفاع المجموع إلى ارتفاع جمع أجزاء المجموع.

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهِ ِ الْحَرَامِ قَتَالَ فِيهِ قُلْ قَتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَيسل اللَّهَ وَكُفُوْرٌ بِهِ وَالْمُسجد الْحَرَامِ وَإِخْرَامِ أَهْلِهِ مَنْهُ أَكْبَرُ عَنْدَ اللَّهُ وَالفَّنَّةُ أَكْبَرُ منَ القَتْلِ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرِدُوكُمْ عَنْ دِينَكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَر تَدْدُ مَنْكُمْ عَنْ دِينَهُ فَيَمْتَ وَهُو كَافْرَ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخرَة وَأُولئكَ أَضْعَابُ النَّارِ هُمْ فَيهَاخَالُدُونَ ٢١٧٠»

قوله تعالى «يسألونك عن الشهر الحرام، الآية

﴿ المُسأَلَةِ الرَّابِعَةِ ﴾ «عسى» توهم الشك مثل العل، وهي من الله تعالى يقين . ومنهم من قال انهاكلمة مطمعة . فهي لاتنال على حصول الشك للقائل إلا أنها تدل علىحصول الشك للمستمع وعلى هذا التقدير لا يحتاج إلى التأويل . أما ان قلنا بأنها بمعنى دلعل، فالتأويل فيــه هو الوجود المذكورة في قوله تعالى (لُعلكم تنقون) قال الخليل «عسى» من الله واجب في القرآن ، قال (فعسي الله أن يأتى بالفتح) وقد وجد (وعسى الله أن يأنيني بهم جميعاً) وقد حصل والله أعلم

أما قوله تعـالى ﴿ وَاللَّهُ بِعَلَّمُ وَأَنَّمُ لِاتَّعَلَّمُونَ ﴾ فالمقصود منه الترغيب العظيم في الجهاد وذلك لان الانسان إذا اعتقد قصور علم نفسه ، وكمال علم الله تعالى . ثم علم أنه سبحانه لا يأمرالعبد إلا بمـا فيه خيرته ومصلحته ، علم قطعاً أنالذيأمر ه الله تعالى بهو جبعليه امتثاثه . سوا. كان مكروها للطبع أو لم يكن ، فكا نه تعالى قال : يا أيها العبد اعلمأن علمي أكمل من علمك . فكره يُتغلل بشُّعتي ولا تلتفت إلى مقتضى طبعك . فهذه الآية فى هذا المقام تجرى بجرى قوله تعالى فى جواب الملائكة (ابي أعلم ما لاتعلمون)

قوله تعالى﴿ يَسْأَلُونَكُ عَنِ الشَّهُرُ الحَرَامُ قَنَالُ فِيهِ قَلْ قَتَالُ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدَّعَنَ سَبِيلَ اللهِ وَكَفْر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهوكافر فأوائك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾

﴿ المسألة الأولى ﴾ اختلفوا في أن هذا السائل أكان من المسلمين أو من الكافرين، والقائلون مأنه منَّ المسلمين فريقان : الأول : الذين قالوا : انه تعالى لما كتب عليهم القتال وقد كان عندالقوم الشهر الحرام والمسجد الحرام أعظم الحرمة في المنع من القتال . لم يعد عندهم أن يكون الامر بانقتال مقيداً بأن يكون في غير هذا الزمان ، وفي عير هذا المكار . ، فدعاهم ذلك إلى أنسألوا 🗣 النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : أبحل لنا قتالهم في هذا الشهر وفي هذا الموضع ؟ فنزلت الآية . فعلى هذا الوجه الظاهر أن هذا السؤالكان من المسلمين.

﴿ الفريق الثاني ﴾ وهم أكثر المفسرين: رووا عن ابن عباس أنه قال: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبدالله بن جحش الأسدى وهو ابن عمته قبل قتال بدر بشهرين، وبعد سبعة عشر شهراً من مقدمه المدينة في تُمانية رهط . وكتب له كتابًا وعهدا ودفعه اليه ، وأمرهأن يفتحه بعد منزلتين . ويقرأه على أصحابه . ويعمل بمــا فيه . فاذا فيه : أما بعد فـــر على بركة الله تعالى بمن اتبعك حتى تنزل بطن نخل. فترصد بها عبر قريش لعلك أن تأنينا منه بخبر ، فقال عبد الله : سمماً وطاعة لأمره. فقال لاصحابه: من أحب منكم الشهادة ِفلينطلق معى فأنى ماض لأمره. ومن أحب التخلف فليتخلف ، فمضى حتى بلغ بطن نخل بين مكةوالطائف ، فمر عليهم عمرو بن الحضرمي و ثلاثة معه . فلما رأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقوا رأس واحد منهم ، وأوهموا بذلك أنه قوم عمار ، ثم أتى واقعد بن عبد الله الحنظلي ، وهو أحد من كان مع عبد الله بن ححش ورمى عمرو بن الحضرمي فقتـله ، وأسروا اثنين ، وساقوا العبر بمَّـا فيـه حتى قـدموا على رسول الله صلى الله عليـه وسلم . فضجت قريش وقالوا : قد استحل محمـد الشهر الحرام ، شهر يأمن فيه الخائف فيسفك فيه الدما. ، والمسلمون أيضاً قد استبعدوا ذلك . فقال عليمه الصلاة والسلام: اني ما أمرتكم بالقتال في الشهر الحرام، وقال عبد الله بن جحش يارسول الله إنا قتلنا ابن الحضري، ثم أمينا فنظرنا الي هلال رجب، فلاندري أفي رجب أصبناد أم في جمادي فوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم العبر والإسارى، فنزلت هذه الآية ، فأخذ رسول الله عليه الصلاة والسلام الغنيمة ، وعلى هذا النقـدير فالاظهر أن دنا السؤال انمـا صدر عن المسلين لوجوه : أحدها: أن أكثر الحاضرين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مسلمين . وثانيها : أن ماقبل هذه الآية ومابعدها خطاب مع المسلمين، أماماقيل هذه الآية فقوله (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) وهرخطاب مع المسلمين، وقوله (يسألونك عن الخر والميسر ويسألونك عن اليتامي) و ثالثها : روى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: مارأيت قوماكانوا خيراً من أصحاب رسول الله صلى الله

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشُّهُرِ الْحَرَامِ قَتَالَ فِيهِ قُلْ قَتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيل اللَّهَ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمُسجد الْحَرَامِ وَإِخْرَامِ أَهْلِهِ مَنْهُ أَكْبَرُ عَنْدَاللَّهُ وَالفَّنَّةُ أَكْبَرُ منَ القَتْلِ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَى يَرِدُوكُمْ عَنْ دِينَكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرِ تَدُدُ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهُ فَيَمْتَ وَهُوَ كَافْرَ أَوْلِئُكَ حَطَّتَ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنِيَا وَالْآخِرَة وَأُولٰئِكَ أَضْعَابُ النَّارِ هُمْ فيهَاخَالُدُونَ ٢١٧٠»

قوله تعالى ﴿ يَسْأَلُونُكُ عَنِ الشَّهِرُ الْحُرَامِ ۗ الآية

﴿ المُسأَلَة الرَّابِعَةُ ﴾ «عنى» تو هم الشك مثل العل، وهي من الله تعالى يُقين . ومنهم من قال انهاكلمة مطمعة . فهي لاتدل على حصول الشك للقائل إلا أنها تدل على حصول الشك للمستمع وعلى هذا التقدير لا يحتاج إلى التأويل . أما ان قلنا بأنها بمعنى ولعل، فالتأويل فيــه هو الوجود المذكورة في قوله تعالى (لعلكم تتقون) قال الخليل دعسي، من الله واجب في القرآن ، قال (فعسي الله أن يأتى بالفتح) وقد وجد (وعسى الله أن يأنيني بهم جميعاً) وقد حصلوالله أعلم

أما قوله تعـالى ﴿ وَاللَّهُ يَعْلُمُ وَأَنَّمُ لاتعلمُونَ ۗ قَالْمُقَصُّودَ مَنَّهُ التَّرْغِيبِ العظيم في الجهاد وذلك لان الانسان إذا اعتقد قصور علم نفسه ، وكمال علم الله تعالى . ثم علم أنه سبحانه لا يأمرالعبد إلا بمـا فيه خيرته ودصلحته ، علم قطعاً أنالذيأمر دالله تعالى بهو جبعليه ادتثاله . سواءكان مكروها 🕰 🏄 الصُّع أو لم يكن ، فكا له تعالى قال : يا أنها العبد اعلم أن على أكمل من علك . فكن مشتغلا بطاعتي ولا تلتفت إلى مقتضى طبعك. فهذه الآية فى هذا المقام تجرى بجرى قوله تعالى فى جواب الملائكة (الى أعلم ،ا لاتعلمون)

قوله تعالى لإيسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من الفتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهوكافر فأو لئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾

﴿ المُسْلَةُ الْأُولِي ﴾ اختلفوا في أن هذا السائل أكان من المسلمين أو من الكافرين، والفائلون بأنه من المسلمين فريقان: الأول: الذين قالوا: انه تعالى لما كتبعليهم القتال وقدكان عندالقوم النهر الحرام والمسجد الحرام أعظم الحرمة في المنع من القتال ، لم يبعد عندهم أن يكون الامر بانقتال مقيداً بأن يكون في غير هذا الزمان ، وفي غير هذا المكار . ، فدعاهم ذلك إلى أنسألوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : أبحل لنا قتالهم في هذا الشهر وفي هذا الموضع ؟ فنزلت الآية .

﴿ الفريق الثاني﴾ وهم أكثر المفسرين: رووا عن ابن عباس أنه قال: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن جحش الاسدى وهو ابن عمته قبل قتال بدر بشهرين، و بعد سبعة عشر شهراً من مقدمه المدينة في ثمانية رمط . وكتب له كتابا وعهدا ودفعه اليه ، وأمرهأن يفتحه بعد منزلتين . ويقرأه على أصحابه . ويعمل بمــا فيه . فاذا فيه : أما بعد فـــر على بركة الله تعالى بمن اتبعك حتى تنزل بطن نخل، فترصد بها عبر قريش لعلك أن تأتينا منه بخير، فقال عبد الله : سمماً وطاعة لامره. فقال لاصحابه: من أحب منكم الشهادة ٍ فليطلق معي فاني ماض لامره، ومن أحب النخلف فليتخلف ، فمضى حتى بلغ بطن نخل بين مكةوالطائف ، فمر عليهم عمرو بن الحضرم و ثلاثة معه . فلما وأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقوا رأس واحد منهم ، وأوهموا بذلك أنهم قوم عمار ، ثم أتى واقعد بن عبد الله الحنظلي ، وهو أحد من كان مع عبد الله بن جحش ورمي عمرو بن الحضرمي فقتله ، وأسروا اثنين ، وساقوا العبر بمَّا فيه حتى قـدموا على رسول الله صلى الله عليـه وسلم . فضجت قريش وقالوا : قد استحل محمـد الشهر الحرام، شهر يأمن فيه الخائف فيسفك فيه الدماء، والمسلمون أيضاً قد استبعدوا ذلك. فقال عليمه الصلاة والسلام: انى ما أمرتكم بالقتال في الشهر الحرام، وقال عبد الله بن جحش يارسوف الله إلَّا قتلنا انِ الحضرى، ثُمُأمينا فنظرنا الىهلال رجب، فلاندري أفي رجب أصبناه أم في جمادي فوقف رسول الله صلى الله عليه و سلم العير و الاسارى ، فنزلت هذه الآية ، فأخذ رسول الله عليه الصلاة والسلام الغنيمة ، وعلى هذا التقـدر فالإظهر أن هذا السؤال انحـا صدر عن المسلمين لوجوه : أحدها: أن أكثر الحاضرين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مسلين . وثانيها: أن ماقبل هذه الآية ومابعدها خطاب مع المسلمين، أماماقيل هذه الآية فقرله (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) وهرخطاب مع المسلمين، وقوله (يسألونك عن الخر والميسر ويسألونك عن اليتأي) و ثالثها : روى سعيد بن جير عن ابن عباس أنه قال: مارأيت قوماكانوا خيراً من أصحــاب رسول الله صلى الله

﴿ المسألة الأولى ﴾ اختلفوا في أن هذا السائل أكان من المسلمين أو من الكافرين، والقائلون

بأنه من المسلمين فريقان: الأول: الذين قالوا: انه تعالى لمما كتبعليهم القتال وقدكان عندالقوم الشهر الحرام والمسجد الحرام أعظم الحرمة في المنع من القتال ، لم يبعد عندهم أن يكون الأمر

بانقال مقيداً بأن يكون في غير هذا الزمان ، وفي غير هذا المكارب ، فدعاهم ذلك إلى أنسألوا النبيكلي الله عليه وسلم، فقالوا: أبحل لنا قتالهم في هذا الشهر وفي هذا الموضع ؟ فنزلت الآية .

﴿ الفريق الثاني ﴾ وهم أكثر المفسرين: رووا عن ابن عباس أنه قال: ان رسول الله صلى

فيلي هذا الوجه الظاهر أن هذا السؤالكان من المسلين.

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَبَالَ فِيهِ قُلْ قَبَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيل اللَّهَ وَكُفُرٌ بِهِ وَالْمُسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهِ أَكْبُرُ عَنْدَ اللَّهُ وَالفُتْنَةُ أَكْبُر منَ القَتْلِ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينَكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدُدُ مِنْكُمْ عَنْ دِينَهُ فَيَمْتَ وَهُوَ كَافُرْ فَأُولُكَ خَطَتَ أَعَمَالُمْهُ فِي الدُّنيَا وَالآخرَة وَأُولئكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فيهَاخَالدُونَ ٢١٧٠»

قوله تعالى «يسألونك عن الشهر الحرام، الآية

﴿ الْمُسَالَةِ الرَّابِعَةُ ﴾ وعسى، توهم الشك مثل ولعل، وهي من الله تعالى يقين . ومنهم من قال انهاكلمة مطمعة . فهي لاندل على حصول الشك للقائل إلا أنها تدل على حصول الشك للمستمع وعلى هذا التقدير لا يحتاج إلى التأويل ، أما ان قلنا بأنها بمعنى «لعل» فالتأويل فيــه هو الوجوه المذكورة في قوله تعالى (لعلكم تنقون) قال الخليل «عسى» من الله واجب في القرآن ، قال (فعسي الله أن يأتى بالفتح) وقد وجد (وعسى الله أن يأتيني بهم جميعاً) وقد حصلوالله أعلم

أما قوله تعمالي فروالله يعلم وأنتم لاتعلمون﴾ فالمقصود منه الترغيب العظيم في الجهاد وذلك لأن الإنسان إذا اعتقد قصور علم نفسه ، وكمال علم الله تعالى . ثم علم أنه سبحانه لا يأمرالعبد إلا بما فيه خيرته ومصلحته . علم قطعاً أنالذيأمره الله تعالى بهوجبعليه امتثاله . سوا.كان مكروها للطبع أو لم يكن ، فَكَا له تعالى قال : يا أيها العبد اعلم أن على أكمل من علمك . فكن مشتغلاً للعمَّاء ولا تلتفت إلى مقتضى طبعك. فهذه الآية فى هذا المقام تجرى بجرى قوله تعالى فى جواب الملائكة (ابي أعلم ا لاتعلون)

قوله تعالى ﴿ يَسَالُونَكَ عَنِ الشَّهُمُ الحرامُ قَنَالُ فِيهُ قَالَ قَنَالُ فِيهُ كَبِيرٌ وَصَدَ عَن سبيلاً للله وكفر به والمسجد الحرام واخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهوكافر فأو لئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ في الآية مسائل:

الله عليه وسلم بعث عبد الله بن جحش الأسدى وهو ابن عمته قبل قنال بدر بشهرين. وبعد سبعة عشر شهراً من مقدمه المدينة في ثمانية رهط . وكتب له كتابا وعهدا ودفعه اليه ، وأمرهأن يفتحه بعد منزلتين . ويقرأه على أصحابه ، ويعمل بمـا فيه . فاذا فيه : أما بعد فــر على بركة الله تعالى بمن انبعك حتى تنزل بطن نخل، فترصد بها عبر قريش لعلك أن تأنينا منه بخير، فقال عبد الله : سمعاً وطاعة لامره. فقال لاصحابه : من أحب منكم الشهادة فليطلق معي فاني ماض لامره ، ومن أحب

التخلف فليتخلف ، فمضى حتى بلغ بطن نخل بين مكةوالطائف ، فمر عليهم عمرو بن الحضرمي و ثلاثة معه . فلما رأوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حلقوا رأس واحد منهم ، وأوهموا بذلك أنهم قوم عمار ، ثم أتى واقـد بن عــد الله الحنظلي ، وهو أحد من كان مع عـد الله بن ححش ورمي عمرو بن الحضرمي فقتـله ، وأسروا اثنين ، وساقوا العبر بمـا فيـه حتى قــدموا

على رسول الله صـلى الله عليـه وسلم . فضجت قريش وقالوا : قد استحل محمـد الشهر الحرام، شهر يأمن فيه الحائف فيسفك فيه الدماء، والمسلمون أيضاً قد استبعدوا ذلك. فقال عليـــه الصلاة والسلام: إلى ما أمرتكم بالقتال في الشهر الحرام، وقال عبد الله بن جحش يارسول الله إنا قتلنا ان الحضري ، ثم أمينا فنظرنا الى هلال رجب ، فلاندري أفي رجب أصبناه أم في جمادي فوقف

رسول الله صلى الله عليه وسلم العير والأساري، فنزلت هذه الآية، فأخذ رسول الله عليه الصلاة والسلام الغنيمة ، وعلى هذا التقـدير فالأظهر أن هذا السؤال أمّـا صدر عن المسلمين لوجوه : أحدها: أن أكثر الحاضرين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مسلمين . وثانيها : أن ماقبل

هذه الآية ومابعدها خطاب مع المسلمين، أماماقبل هذه الآية فقوله (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) وهوخطاب معالمسلين ، وقوله (يسألونك عنالخر والميسر ويسألونك عناليتامي) و ثالثها : روى سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: مار أيت قوماكانوا خيراً من أصحاب رسول الله صلى الله

إذا ثبت هـــذا فنقول: قوله (قاتلوا الموصوفين من أهل الكتاب) يدل على عدم وجوب الفصاص بعتلهم وقوله (حتى يعطوا الجزية) لا يوجب ارتفاع ذلك الحكم. لآنه كني في اشهاء ذلك المجموع انتهاء أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم، فوجب أن يبتى بعـد أداء الجزية عـدم وجوب القصاص كما كان .

الحكم الثاني

الكفار فريقان ، فريق عبدة الاو ثان وعبدة مااستحسنوا ، فهؤلا . لا يقرون على ديهم بأخذ الجزية ، ويجب تنالهم حتى يقولوا لااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكتاب ، وهم الهود والنصارى والسامرة والصابرون ، وهذان الصنفان سبلهم فى أهل الكتاب سيل أهل البدع فينا ، والمجرس أيضا سبيلم سبيل أهل الكتاب ، لقوله عليه السلام دسنوابهم سنة أهل الكتاب ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من بجوس هجر ، فهؤلا . بجب قنالهم حتى يعطوا الجزية ويعاهدوا المسلين على أداء الجزية ، وانما قلنا إنه لا تؤخذ الجزية إلامن أهل الكتاب ، لأنه تعالى لما ذكر الصفات الأربعة ، وهى قوله تسالى (قائلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليرم الآخر ولا يحرمون ماحرم الله ورسوله و لا يدينون دين الحق من الذين أو توا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) و اثبات ذلك المكرى غيرهم يقتضى الغاء هذا الفيد المنصوص عله وأنه لا يحوز .

الحكم الثالث

فى قدر الجزية . قال أنس : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتلم دينارا . وقسم عمر على الفقراء من أهل الذمة اثنى عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين . وعلى أهل الثروة ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار . ولايزاد على الدينار إلا بالتراضى ، فاذا رضوا والتردوا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنانير ، والدليل على ماذكر نا : أن الاصل تحريم أخذ مال المكلف إلا أن قوله (حتى يعطوا الجزية) يدل على أخذ شيء ، فهذا الذي قاناد هو القدر الاقل ، فجوز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فوجب أن يبقى عليها .

الحكم الرابع

تؤخذ الجرية عند أبي حنيفة رحمه الله تعمالي في أول السنة ، وعنـد الشافعي رحمه الله تعمالي في آخرها . الاسلام الدى هو الدين الحق ، ولما ذكر تعالى هذه الصفات الاربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب) فبين بهذا أن المراد من الموصوفين بهذه الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب ، وانقصود تمييزهم من المشركين في الحكم ، لأن الواجب في المشركين القتال أو الاسلام ، والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية .

ثم قال تعالى ﴿ حَيْ يَعْطُوا الْجَزِيَّةُ عَنْ يُدُّوهِمُ صَاغُرُونَ ﴾ وفيه مسائل:

والمسألة الأولى ﴾ قال الواحدى: الجزية هي ما يعطى الماهد على عهده ، وهي فعلة من جزى يحزى إذا قضى ماعليه ، واختلفوا في قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعطى أو يدالآخذ ، فإن كان المراد به المعطى ، فقيه وجهان : أحدهما : أن يكون المراد (عن يد) مؤاتية غير عتنعة ، لأن من أبي وامتنع لم يبط يده بخلاف المطبع المنقاد ، ولذلك يقال : أعطى يده إذا انقاد وأطاع ، ألا ترى إلى قولم نزع يده عن الطاعة ، كا يقال : خله ربقة الطاعة من عنقه . و تأنيهما : أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيتة ولامبعوثاً على يد أحد ، بل على يدالمعطى إلى يدالآخذ . وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان : الأول : أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للسلين عليهم كما تقول : اليد في هذا لفلان . و نانيهما : أن يكون المراد عن إنعام عليهم ، لأن قبول الجزية منهم وترك أدواحهم عليهم نعمة عظيمة .

وأما قوله ﴿وهِ صاغرون﴾ فالمعنى أن الجزية تؤخذ مهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنغسه ماشياً غير راكب، ويسلمها وهو قائم والمتدلم جالس. ويؤخذ بلحيته، فيقال له: أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاه، فهذا معنى الصغار . وقيل: معنى الصغار ههنا هو نفس إعطاء الجزية، وللفقهاء أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة فى كنب الفقه. ﴿ المسألة الثانية ﴾ في شيء من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت سنده الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلهم ، وذلك مشتمل على إباحة قنلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم ، فلما قال (حتى يمطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن بجموع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطاء الجزية ، ويكفى فى انتهاء المجموع أرتفاع أحد أجزائه ، فاذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه ، فقد ارتفاع المجموع ؛ ولاحاجة فى ارتفاع المجموع إلى ارتفاع جميع أجزاء المجموع .

الحكم الثاني

الكفار فريقان، فريق عبدة الاو أان وعبدة مااستحسنوا، فهؤلا. لايقرون على ديهم بأخذ الجزية، وبجب قتالهم حتى يقولوا لااله إلا الله، وفريق هم أهل الكتاب، وهم اليهود والنصارى والسامرة والصابتون، وهذان الصنفان سيلهم فى أهل الكتاب سيل أهل اللاع فينا، والمجوس أيضا سيلهم سيل أهل الكتاب، لقوله عليه السلام دسنوابهم سنة أهل الكتاب، وروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من بحوس هجر، فهؤلا. بجب قنالهم حتى يعطوا الجزية ويعاهدوا المسلمين على أداء الجزية، وانحا قاتا إنه لا تؤخذ الجزية إلامن أهل الكتاب، لانه تعالى لما ذكر الصفات الاربعة، وهى قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ماحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أو توا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) و اثبات ذلك المخروز.

الحكم الثالث

فى قدر الجزية . قال أنس: قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتلم دينارا ، وقسم عمر على الفقراء من أهل الدرة التي عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين ، وعلى أهل الشروة ثمانية وأربعين . قال أصحابنا : وأقل الجزية دينار . ولايزاد على الدينار إلابالتراضى ، فاذا رضوا والترموا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنائير ، والدليل على ماذكر نا : أن الأصل تحريم أخذ مال المكلف إلا أن قوله (حتى بعطوا الجزية) يدل على أخذ شيء ، فهذا الذي قاناه هو القدر الاقل ، فيجوز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فوجب أن يبقى عليها .

الحكم الرابع

تؤخذ الجزية عند أبى حنيفة رحمه الله تعـالى فى أول السنة ، وعنــد الشافعى رحمه الله تعــالى فى آخرها . الاسلام الذي هو الدين الحق، ولما ذكر تصالى هذه الصفات الاربعة قال (من الذين أو توا الكتاب) فبين بهذا الكتاب) فبين بهذا الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب، والمقسود تمييزهم من المنتركين في الحكم، لأن الواجب في المشركين القتال أو الاسلام، والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية.

ثم قال تعالى ﴿ حَيْ يَعْطُوا الْجَزِيةَ عَنْ يَدُ وَهُمْ صَاغُرُونَ ﴾ وفيه ماثل:

(المسألة الاولى) قال الواحدى: الجزية هي مايعطى للماهد على عهده، وهي فعلة من جزى يحزى إذا قضى ماعليه، واختلفوا في قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعطى أو يدالآخذ، فإن كان المراد به المعطى، فقيه وجهان: أحدهما: أن يكون المراد (عن يد) مؤاتية غير عتنمة، لان من أبي واستنم لم يبط يده بخلاف المطبع المنقاد، ولذلك بقال: أعطى يده إذا انقاد وأطاع، ألا ترى إلى قو لهم نزع يده عن الطاعة، كما يقال: خلم ربقة الطاعة من عقه. و ناتيهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيته ولامبعوناً على يد من عنقه. و ناتيهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسية ولامبعوناً على يد أحد، بل على يد المعطى إلى يد الآخذ، وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان: الأول: أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للسلمين عليهم كا تقول: اليد في هذا لفلان. و ناتيهما: أن يكون المراد عن إنعام عليهم، لان قبول الجزية منهم وترك أرواحهم عليهم نعمة عظيمة.

وأما قوله ﴿وهِم صاغرون﴾ فالمعنى أن الجزية تؤخذ مهم على الصغار والذل والحوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس. ويؤخذ بلعيته، فيقال له: أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاه. فهذا معنى الصغار . وقيل: معنى الصغار ههنا هو نفس إعطاء الجزية، وللفقها. أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة فى كتب الفقه. ﴿المسألة الثانية﴾ فى شيء من أحكام هذه الآية.

الحكم الاول

استدللت بمدد الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم، وذلك مشتمل على إباحة قنلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم، فلما قال (حمى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن مجموع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطا. الجزية، ويكنى فى انتهاء المجموع أرتفاع أحد أجزائه، فإذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه، فقد ارتفع ذلك المجموع، ولاحاجة فى ارتفاع المجموع إلى ارتفاع جمع أجزاء المجموع.

إذا ثبت هـــنا فنقول: قوله (قاتلوا الموصوفين من أهل الكتاب) يدل على عدم وجوب القصاص بقتلهم وقوله (حتى يعطوا الجزية) لايوجب ارتفاع ذلك الحكم، لانه كن في انتها ذلك المجموع انتها. أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم، فوجب أن يبق بعــد أدا. الجزية عــدم وجوب القصاص كما كان.

الحكم الثاني

الكفار فريقان ، فريق عبدة الأو أن وعبدة مااستحسنوا ، فهؤلا. لا يقرون على ديهم بأخذ الجزية ، وبجب قتالهم حتى يقولوا لااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكتاب ، وهم البهود والنصارى والسامرة والصابتون ، وهذان الصنفان سيلهم في أهل الكتاب سيل أهل الكتاب ، والمجرس على أنها سيلهم سيل أهل الكتاب ، لقوله عليه السلام دسنواجم سنة أهل الكتاب ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من بجوس هجر ، فهؤلا . بجب قتالهم حتى يعطوا الجزية ويعاهدوا المسلين على أداء الجزية ، وانحا قاتا إنه لا تؤخذ الجزية إلامن أهل الكتاب ، لانه تعالى لما ذكر الصفات الأربعة ، وهى قوله تصالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بائلة ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ماحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أو توا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) واثبات ذلك الحكم في غيرهم يقتضى الغا، هذا الفيد المنصوص عليه وأنه لا يجوز .

الحكم الثالث

ق قدر الجزية . قال أنس : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتلم دينارا ، وقسم عمر على الفقراء من أهل الذمة التى عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين . وعلى أهل الثروة ثمانية وأربعين . قال أصحابا : وأقل الجزية دينار . ولايزاد على الدينار إلابالتراضى ، فاذا رضوا والترموا الزيادة ضربنا على المترسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنانير ، والدليل على ماذكرنا : أن الاصل تحريم أخذ مال المكلف إلا أن قوله (حتى يعطوا الجزية) يدل على أخذ شيء ، فبذا الذي قاناه هو القدر الاقل ، فيجرز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فوجب أن يبقى علمها .

الحكم الرابع

تؤخذ الجرية عند أبي حنيفة رحمه الله تعمالي في أول السنة ، وعنمد الشافعي رحمه الله تعمالي في آخرها . الاسلام الذى هو الدين الحق، ولما ذكر تصالى هذه الصفات الاربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب، الكتاب، فين بهذا أن المراد من الموصوفين بهذه الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب، والمقسود تمييزهم من المنزكين في الحكم، لأن الواجب في المشركين القتال أو الاسلام، والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية.

ثم قال تعالى ﴿ حَتَّى يَعْطُوا الْجَرْيَةَ عَنْ بِدُ وَهُمْ صَاغُرُونَ ﴾ وفيه مساتل :

﴿ المسألة الأولى ﴾ قال الواحدى: الجربة هي مايعطي المعاهد على عهده ، وهي فعلة من جزى إذا قضى ماعليه ، واختلفوا في قوله (عن يد) إلما أن يراد به يد المعطي أو بدالآخذ ، فان كان المراد به المعطي ، فقيه وجهان: أحدهما: أن يكون المراد (عن يد) مؤاتية غير متنعة ، لان من أبي واستع لم يعط يده بخلاف المطبع المنقاد ، ولذلك يقال: أعطي يده إذا انقاد وأطاع ، ألا ترى إلى قولم نزع يده عن الطاعة ، كما يقال : خلع ربقة الطاعة من عنقه . و ثانيهما: أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيته ولا بعوناً على يد أحد ، بل على يدا لمعطى إلى يدالآخذ . وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان: الأول : أن يكون المراد حتى يعطوا الجربة عن يد قامرة مستولية للسلمين عليهم كما تقول : اليد في هذا لذلان . وثانيهما: أن يكون المراد عن إنعام عليهم ، لأن قبول الجزية منهم وترك أرواحهم عليهم نعقه عظيمة .

وأما قوله ﴿وهِ صاغرون﴾ فالمدنى أن الجزية تؤخذ منهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس . ويؤخذ بلجيته، فيقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها ويزج فى قفاه ، فهذا معنى الصغار . وقيل : معنى الصغار ههنا هو نفس إعطاء الجزية ، وللفقها. أحكام كثيرة من توابع الذل والصغار مذكورة في كتب الفقه . ﴿المسألة الثانية ﴾ فى شى. من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت بهذه الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم ، وذلك مشتمل على إباحة قتلهم وعلى عندم وجوب القصاص بسبب قتلهم ، فلما قال (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن بجوع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطاء الجزية ، ويكنى فى انتها المجموع أرتفاع أحد أجزائه ، فإذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه ، فقد ارتفع ذلك المجموع ، ولاحاجة فى ارتفاع أجموع إلى ارتفاع حميم أجزاء المجموع .

إذا ثبت هـــذا فقول: قوله (قاتلوا الموصوفين من أهل الكتاب) بدل على عدم وجوب النصاص بقبلهم وقوله (حتى يعطوا الجزية) لا يوجب ارتفاع ذلك الحكم، لانه كنى في انتها، ذلك المجموع انتها. أحد أجزائه وهو وجوب قتلهم، فوجب أن يبق بعد أداء الجزية عدم وجوب القصاص كما كان.

الحكم الثاني

الكفار فريقان ، فريق عبدة الأو ثان وعبدة مااستحسنوا ، فهؤلا. لا يقرون على ديهم بأخذ الجزية ، وبجب قتالهم حتى يقولوا لااله إلا الله ، وفريق هم أهل الكتاب ، وهم البهود والنصارى والسامرة والصابرون ، وهذان الصنفان سيلهم في أهل الكتاب سيل أهل الكتاب ، والمجوس أيضا سيلهم سيل أهل الكتاب ، لقوله عليه السلام «سنوابهم سنة أهل الكتاب» وروى أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من بجوس هجر ، فهؤلا . يجب قتالهم حتى يعطوا الجزية ويعاهدوا المسلمين على أداء الجزية ، وأعما قائنا إنه لا تؤخذ الجزية إلا من أهل الكتاب ، لأنه تعالى لما ذكر الصفات الأربعة ، وهى قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ماحرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أو توا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قيدهم بكونهم من أهل الكتاب وهو قوله (من الذين أو توا الكتاب) واثبات ذلك المكر في غيرهم يقتضى الغاء هذا الفيد المنصوص عليه وأنه لا يجوز .

الحكم الثالث

فى قدر الجزية . قال أنس : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل محتلم دينارا ، وقسم عمر على الفقراء من أهل الذمة التى عشر درهما ، وعلى الاوساط أربعة وعشرين ، وعلى أهل الثروة ثمانية وأربعين . قال أصحابا : وأقل الجزية دينار ، ولايزاد على الدينار إلابالتراضى ، فاذا رضوا والترموا الزيادة ضربنا على المتوسط دينارين ، وعلى الغنى أربعة دنانير ، والدليل على ماذكرنا : أن الاصل تحريم أخذ عال المكلف إلا أن قوله (حتى يعطوا الجزية) يدلعلى أخذ شيء ، فهذا الذي قاناه هو القدر الاقل ، فيجوز أخذه والزائد عليه لم يدل عليه لفظ الجزية والاصل فيه الحرمة ، فوجب أن يبقى علمها .

الحكم الرابع

تؤخذ الجزية عند أبي حنيفة رحمه الله تعمالي في أول السنة ، وعنمد الشافعي رحمه الله تعمالي في آخرها . الاسلام الدى هو الدين الحق، ولما ذكر تصالى هـذه الصفات الاربعة قال (من الذين أوتوا الكتاب) فيين بهـذا أن المراد من الموصوفين بهـذه الصفات الاربعة من كان من أهل الكتاب، وانقصود تمييزهم من المشركين في الحكم، لان الواجب في المشركين القتال أو الاسلام والواجب في أهل الكتاب القتال أو الاسلام أو الجزية .

ثم قال تعالى ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ وفيه مسائل:

﴿ المسألة الأولى ﴾ قال الواحدى: الجزية هي مايعطى المعاهد على عهده ، وهي فعلة من جزى يحزى إذا قضى ماعليه ، واختلفوا في قوله (عن يد) قال صاحب الكشاف قوله (عن يد) إما أن يراد به يد المعطى أو يدالآخذ ، قان كان المراد به المعطى ، فقيه وجهان : أحدهما : أن يكون المراد (عن يد) مؤاتية غير بمتمة ، لان من أبي واستع لم يبط يده بخلاف المطبع المتقاد ، ولذلك يقال : أعطى يده إذا انقاد وأطاع ، ألا ترى إلى قولم نزع يده عن الطاعة ، كا يقال : خلع ربقة الطاعة من عنقه . و لانهما : أن يكون المراد حتى يعطوها عن يد إلى يد نقداً غير نسيته ولامبعوناً على يد أحد ، بل على يدالمعطى إلى يدالآخذ . وأما إذا كان المراد يد الآخذ فقيه أيضاً وجهان : الاول : أن يكون المراد حتى يعطوا الجزية عن يد قاهرة مستولية للسلين عليهم كا نقول : اليد في هدناً لفلان . و ثانيهما : أن يكون المراد عن إنعام عليهم ، لان قبول الجزية منهم وترك أرواحهم عليهم نعمة عظيمة .

وأما قوله ﴿وهِ م صاغرون﴾ فالمعنى أن الجزية تؤخذ منهم على الصغار والذل والهوان بأن يأتى بها بنفسه ماشياً غير راكب، ويسلمها وهو قائم والمتسلم جالس. ويؤخذ بلحيته، فيقال له : أد الجزية وإن كان يؤديها وبزج فى قفاه . فهذا معنى الصغار . وقيل : معنى الصغار ههنا هو نفس إعظاء الجزية ، والفقها. أحكام كثيرة من توابع المذل والصغار مذكورة فى كتب الفقه. ﴿ المسألة الثانية ﴾ فى شى. من أحكام هذه الآية .

الحكم الاول

استدللت بهذه الآية على أن المسلم لايقتل بالذى والوجه فى تقريره أن قوله (قاتلوهم) يقتضى إيجاب مقاتلتهم ، وذلك مشتمل على إباحة قتلهم وعلى عدم وجوب القصاص بسبب قتلهم ، فلما قال (حتى يمطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) علمنا أن بجموع هذه الاحكام قد انتهت عند اعطاء الجزية ، ويكنى فى انتهاء المجموع أرتفاع أحد أجزائه ، فإذا ارتفع وجوب قتله وإباحة دمه ، فقد ارتفع ذلك المجموع ، ولاحاجة فى ارتفاع ألجموع .

كِتَابُ

ٱلْبَدْء وَٱلتَّأْدِيْجَ

لأبي زيد احمد بن سهل اللخي

قد اعتنى بنشره وترجمت من العربية الى الغرنسونية الفقير المذنب كالمان هوار قنصل الدولة الغرنسونية وكاتب السر ومترجم الحسكومة المشار اليها ومعلّم في مدرسة

الألسنة الشرقية في باريز

يُباع عند الحواجه أرننت لَـرُو الصخاف في مـدينـة بـاريـز

١٨٩٩ ميلا

من المسلمين من غير إذن الامام جازت موادعتهم لأن المعول عليه كون عقد

اارادعة سلمة المسلمين وقد وجد . ولا بأس بأن ياخذ المسلمون على ذلك جملا لا ن ذلك في معنى الجزية ويوضع موضع الحزاج في بيت المال ، ولا بأس أن يطلب المسلمون الصلح من الكفرة ويعطوا على ذلك مالا إذا اضطروا البه لقوله سحانه وتعالى (و ان حرب المال الما

البه لقوله سبحانه وتمالى (وإن جنحوا السلم فاجنح لها) أماح سبحانه وتعـاًلَى لنا الصلح مطلقاً ، فيجوز ببدل أو غير بدل ، ولان الصلح على مال لدفع شر الكفرة للحال ، والاستعداد للقتال في الناني من باب المجاهدة بالمـال والنفس فيكون جائزاً ، وتجوز موادعة المرتدين إذا غلبوا على دار من دو. الاسر لام

لا به مال غير معصوم ألا برى أن أموالهم محل المرستيلاء كاموال أهل الحرب وكذلك البغاة تجوز موادعتهم . لا نه لما جازت موادعة الكفرة فلان تجوز موادعة المكفرة ولكن لا يؤخذ مهم على ذلك مال ، لا ن المال الماخوذ على ترك القتال يكون في معنى الجزية ، ولا تؤخذ الجزية الجزية .

وأما حكم المرادعة فما هو حكم الامان المعروف ، وهو أن يأمن الموفه عون على أنفسهم وأمرالهم ونسائهم وذراريهم لانها عقد أمان أبضاً .

ولو خرج قوم من الموادعين إلى بلدة أخرى ليست بينهم وبين المسلمين موادعة فغزا المسلمون تلك البلدة فيؤلاء آمون لا سبيل لا حد عليهم ، لا ن عقد المرادعة أفاد الامان لهم فلا ينتقض بالخروج الى موضع آخر كا في الامان المؤبد وهو عقدد الذمة أنه لا يبطل بدخول الذي دار الحرب . كذا هذا . وكذلك لو دخل في دار المرادعة رجل من غير دراهم بأمان ثم خرج الى دار الاسلام بغير أمان فهو آمن ، لا فه لما دخل دار الموادعين بأمانهم صار

وجه تول أبى يوسف أن المحدود في الفذف لا يصلح حكما لأنه ليس من أهل الرلاية ولهذا لم يصلح قاضيا وكذا الفاسق لايصلح حكما وان صلح قاضيا لكنه لايلزم قضاؤه ، ولهذا لو رفعت قضية الى قاض آخر ان شاء أمضاه وان شاء رده ، وان كان نقيا جاز حكمه في الكفرة لآنه من أهل الشهادة على جنسه وإن نزلوا على حكم رجل يختارونه فاختاروا رجلا قان كان موضما للحكم جاز

حكمه ، وإن كان غير موضع للحكم لا يقبل منهم حتى يختاروا رجلا موضعا

ما كانوا عليه فلا ضرورة في الرد الى غيره ، وان نزلواعلى حكم رجل فيرمهين

للحكم ، فان لم يختاروا أبلغتهم الامام مأمنهم ، لائن العزولكان على شرط وهو حكم رجل يختارونه ، قاذا لم يختاروا فقد بقوا فى يد الامام بالامان فيردهم إلى مأمنهم ، الا أنه لا يردهم الى حصن هر أحصر من الأول ولا الى حد يمتنعون به . لان الرد الى المأمن النحرج عن تودم العذر وانه يجصل بالرد الى

فللامام أن يعين رجلا صالحًا للحكم فيهم أو يحكم للمسذين بنفسه بما هو أفتئل لهم. والله سبحانه وتعالى أعلم . (والثانى) الموادعة وهى المعاهدة والصلح على ترك القتال ، يقال توادع الفريقان أى تعاهدا على أرب لا يغزو كل واحد منهما صاحبه ، والكلام في

المرفدة في مواضع: في بيان ركنها وشرطها وحكمها وصفتها وما ينتقض به أما ركنها فهر لفظة الموادعة أو المسالمة أو المصالحة أو المماهدة أو ما يؤدى مدى هذه الدبارات ، وشرطها الضرورة وهي ضرورة استعداد الفتال بأن كان بالمسلمين ضعف وبالكفرة فرة المجاوزة إلى قوم آخرين فلا تجوز عند عدم المصرورة ، لان الموادعة ترك القتال المفروض فلا يجوز الا في حال يقع وسبة الى الفتال لا تما حيئة تمكون قتالا معنى . قال الله تبارك وتمال (ولا تجنوا

وتدءوا الى السلم وأنتم الاعلمون والله معكم) وعند تحقق الصرورة لا بأس به لقرل الله تبيارك وتعالى (وان جنحوا المسلم فاجنح لها وتوكل على الله) وقه روى أن رسول الله يُقطِينين وادع أهل مكه عام الحديبية على أن توضع الحرب عشر سنين ولا يشترط إذن الامام بالموادعة حتى لو وادعهم الامام أو فربق

ولو زوج الحربي المستأمن في دار الاسلام ذمية لم يصر ذمياً ووجه الفرق إن المرأة تابعة لزوجها ، فإذا تزوجت بذى فقد رضيت بالمقام في دار نافصارت ذمية تبعاً لزوجها فأما الزوج فليس بتابع للمرأة فلا يكون تزوجه إياها دايل

الرضا بالمقام في دارنا فلا يُصير دمياً . وآلة تعالى أعلم وأما شرائط الركن فأنواع: منها أن لا يكون المعاهد من مشركي العرب

فإنه لا يقبل منهم إلا الاسلام أو السيف لقوله تعالى (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الى قوله تعالى (فخلوا سبيلهم) أمر سبحانه وتعالى بقتل المشركين ولم يأمر بتخلية سبيلهم إلا عند توبتهم وهي الاسلام، ويجوز عقد الذمة مع أهل الكتلب لقول الله تبارك وتعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ـ الى قوله تعمالى ـ من الذين أونوا الكتاب) الاية . وسواء كانوا من العرب أو من العجم لعموم النص، ويجوز مع الجوس لإنهم ملحقون بأحل الكناب في حق الجزية لمبا روى عن رسول الله ﷺ أنه قال في المجوس سنو ا بهم سنة أهل الكتاب (٢٠٣٧)

وكذلك فعل سيدنا عمر رضر الله عنه بسواذ العراق وضرب الجزية على جماجمهم والحراج على أراضيهم .

ثم وجه الفرق بين مشركي العرب وغيرهم من أهل الكتاب ومشركي العجم ان أهل الكتاب انما تركوا بالذمه وقبول الجزية لا لرغة فيما يؤخذ منهم أو طمع في ذلك بل للدعوة الى الاسلام ليخالطوا المسامين فيتأملوا في محاسن الاسلام وشرائعه وينظروا فيها فيروها مؤسسة تلى ماتحتمله العقول وتقبله وهذا المعنى لا يحصل بعقد الذمة مع مشركي العرب لأنهم أدل تقليـد وعادة لا بعرفون سوى المادة وتقليد الآباء ، بل يعدون ماسوى ذلك سخرية وجنو نا ألا يشتغلون بالتأمل والنظر في محاسن الشريعة ليقفوا عايبها فيدعوهم الى وَيُؤْتُهُ مَهُمُ الْحَرَيْةِ وَمُشْرِكُوا العَجْمُ مَلْحَةُونَ بَأَمْلُ الْكِتَابُ فَي هَذَا الْحَكَم

الجزية ولا يتركه يرجع إلى وطنه قبلذلك. وان حرج بعد تمام السنة فلا سبيل عليه . ولو قال الامام عند الدخول ادخل ولا تمكَّث سنة فمكث سنة صارّ ذمياً ، ولا يمكن من الرجوع الى وطنه لما قلنا ولو اشترى المستأمن أرضا خراجية فاذا وضع عليه الخراج صار ذميا لأن وظيفة الحراج بخنص بالمفام فىدار الاسلام فاذا قبلها فقد رضى بكونه من أهل دار الاسلام فيصير ذمياً . ولو باعها قبل أن يجي خراجها لا يصير ذمياً . لأن دليل قبول الذمه وجوب الخراج لا نفس الشراء. فما لم يوضع عليه الحراج

أما الذمة . فإذا جاوزوها صار ذميا . لا نه لما قال له ذلك فلم يخرج حتى مضت

المدة فقد رضى بصيرورته ذمياً ، فإذا أقام سنة من يوم قال له الامام أخذ منه

ولو استأجر أرضا خراجيه فزرعها لم يصر ذمياً لأن الخراج على الآجر دون المستأجر فلا يدل على النزام الذمه الا اذا كان خراج مقاسمه . فإذا أخرجت الارض وأخذ الاءام الحراج من الحارج وضع عليه الجزيه وجعله ذمياً ولو اشترى المستأمن أرض المقاسمه وأجرها من رجل من المسلمين فأخذ الامام الحراج من ذلك لا يصير المستأمن ذميا لمما بينا أن نفس الشراء لا يدل على الالنزآم بل دُلِّيل الالنزام هو وجوب الحراج عليه ولم يجبُّ. ولو اشترى الحربي المستأمن أرض خراج فزرعها فأخرجت زرعا . فاصاب الورع آفة انه لا يصير ذميا . لانه اذا أصاب الزرع آفة لم يجب الخراج فصار كانه لم يزرعها فبق نفس الشراء وأنه لا يصلح دليل قبول الذمة واو وجب على المسنأمن الخراج في أقل من سنة منذ يوم ملكما صار ذما

حين وجرب الحراج ويؤخذ منه خراج رأسه بعد سنه مستقبلة لا نه بوجوب خراج الارض صارّ ذميا . كان عقد الذمه أنصا فيعتبر ابتداء العقد من حين وجوب الحراج فيؤخذ خراج الرأس بعد تعام السنه من ذلك الوقت

ولو روجت الحربية المستأمنة في دار الاستسلام ذميا صارت دمية •

بالنص الذي روينا . ومنها أن لا يكون مرتداً ، فإنه لا يقبل من المرتد أيضاً إلا الاللام أو السيف لقول الله تبارك وتصالى (تقاتلونهم أو يسلمون) قبل إن الاية نزك في أهل الردة من بني حنيفة ، ولأن العقد في حق المرتد لا يقم وسيلة الى الاستلام ، لأن الظاهر آنه لا ينتقل عن دين الاسلام بعد ما عرف عاسنه وشرائمه المحمودة في العقول إلا لسو . اختياره وشؤم ٥٠ فيقع الباس

والله تعالى أعلم . وأما الصابئون فيعقد لهم عقد الذمة لما ذكرنا في كتاب النكاح عنمه أبى حنيقة هم قوم من أهل الكتاب يقرءون الزبور وعندهما قوم يعبدون

الكواكب فكانوا في حكم عبدة الاوثان فتؤخذ منهم الجزية اذا كانوا من المجم . واقد تعالى أعلم ومنها أن يكون مؤبداً فإن وقت له وقتا لم يصح عقد الذمة • لأن عقدالذمة في المادة المصمة كالخلف عن عقد الاسلام . وعقد الاسلام لا يصح الا مؤبداً فكذا عقد الذمة . وأنه تعالى أعلم وأما ببان حكم العقد فنقول وبالله التوفيق: ان لعقد الذمة أحكاما منها

عصمة النفس لقوله تعمالي (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) اللي قوله عز وجل (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) نهى سبيحانه وتعالى اباحة النتال الى غاية قبول الجزية ، واذا انتهت الاباحة كتبت العصمة ضرورة ومنها عصمة المسال لانها تابعة لعصمة النفس. وعن سيدنا على رضى أنه

عنه أنه قال : انما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمادا والكلام في وجوب الجزية في مواضع : في بيــان سبب وجوب الجزية ، وفي بيان شرائط الوجوب، وفي بيان وقت الوجوب، وفي بيان مقىدار الواجب

وفى بيان ما يسقط به بعد الوجوب . أما الاول فسبب وجوبها عقـد الذمة . وأما شرائط الوجوب فأنواع: مها العقل ومنها البلوغ ومنها الذكورة ، فلا تجب علىالصبيان والنسا. والجانين

لان الله سبحانه وتعالى أوجب الجزية على من هو مِن أهل القتال بقوله تعانى ـ (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر) الآية . والمقاتلة مفاخلة من القتال فتستدعى أهلية القيال من الجانبين ، فلا تجب على من أيس من أهل.

القنال ، وهؤلاء ليسوا من أهل القتال فلا تجب عليهم ومنها الصحة فلا تجب على المريض اذا مرض السنه كلما ، لأن المريض لا يقدر على القتال . وكذلك أن مرطن أكثر. السنه ، وأن صح أكثر السنَّه . وجبت لا أن للأكثر حكم الكل

ومنها السلامة عن الزمانة والعمى والكبر في ظاهر الروايه ؛ فلا تجب على الزمن والاعمى والشيخ الكبير . وروى عن أبي يوسف انها ليست بشرط وتجب على هؤلاء اذا كان لهم مال ، والصحيح جواب ظاهر الروايه ، لا أن

هولا. ليسوا من أهل القتـال عادة ، ألا ترى انهم لا يقتلون ، وكذا الفقير الذي لا يعتمل لا قدرة له ، لان من لا يقـــدر على العمل لا يكون من أهل القتال . وأما أصحاب الصوامع فعليهم الجزية اذا كانوا قادرين على العمل لانتهم من أهل القنال ، فعدم العمل مع القدرة على العمل لا يمنع الوجوب ، كما اذا ـ

كان له أرض خراجية فلم يزرعها مع القدرة على الزراعة لا يسقط عنه الخراج واقه تعالى أعلم . ومنها الحرية فلا تجب على العبد لا أن العبـد ليس من أهل ملك المــال . وأما وقت الوجوب فأول السنه لا نها تجب لحقن الدم في المستقبل فلا تو خر الى آخر السنة ولكن تومخذ في كل شهر من الفقير درهم ومن المتوسط درهمان ومن الغني أربعة دراهم

وأما بيــان مقــدار الواجب فنقول وبالله التوفيق : الجزية على ضربيز : جزية توضع بالقراضي وهو الصالح ، وذلك يتقدر بقدر ما وقع عليه الصلح كما صالح رســول الله ﷺ أهل نجران على ألف ومائني حلة وجزية يضعها الامام عليهم من غير رضاهم بأن ظهر الامام على أرضالكفار وأقرهم على أملاكم م قيـة فهو له خاصة لائه اذا لم يكن له قيمة لا يقع فيه تعالم وتدافع فلا يقع أخذه على سبيل القهر والغلبة فلم يكن غنيمة

ولر أخذ شيئاً له تميمة في دار الحرب نحو الحشب فعمله آنية أو غيرها رده الى الغنيمة لانه اذا كان له قيمة بذاته قالعمل فيه فضل له ، فان لم يكن ذلك النبي. منقوماً فهر له خاصة لمـا قلنا ، ولا خس فيما يؤخذ على موادعة أهل الحركب لانه ليس بمأخوذ على القهر والغلبة فلم يكن غنيمة . وكذا مابعث رسالة الى امام المسلمين لا خمس فيه لما قلنا

ولو حاصر المسلمون قلمة في دار الحرب فافتدوا أنفسهم بمال ففيه الخس لانه غنيمة لكونه مأخوذاً على سبيل القهر والغلبه . والله سبحانه وتعالى أعلم . وأما بيان ما يملكه الامام من النصرف في الغنائم فجدلة الكلام فيه انه اذا ظهر الامام على بلاد أهل الحرب فالمستولى عليه لا يخلو من أحد أنواع ثلاثة : المناع والاراضى والرقاب . أما المناع فانه يخمس ويقسم الباقي بين الغانمين ولا خيار للامام فيه . وأما الاراضي فللامام فيها خباران ان شــا. خمهًا ويقسم الباقي بين العنامين لما بينا ، وأن شاء تركما في يد أهلها بالخراج وجعلهم ذمه ان كانوا بمحل الذمه بأن كانوا من أهل الىكتاب أو من مشركي المجم ووضع الجزيه على رءوسهم والخراج على أراضيهم . وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ليسالامام أن يترك الأراضي في أبديهم بالخراج بل يقسمها وجه قوله ان الاراضي صارت ملكا للعنبزاة بالاستيلا. فكان النرك في

ولنا اجماع السحابه رضي الله عنهم ، قان سبيدنا عمر رضي الله عنه لما فتح سـواد العراق ترك الاراضى في أيدبهم وضرب على رموسهم الجزيه وعلى أراضيهم الخراج بمحضر مزالصحابه الكرام رضي الله تعالى عنهم ، ولم ينقل أنه أنكر عليه منكر فكان ذلك اجماعا منهم

أيدبهم ابطالا لملك العنزاة فلا يملكه الامام كالمناع

وأما الرقاب فالامام فيها بين خيارات ثلاث : ان شا. قِنل الاسارى منهم

فكان المأخوذ مأخوذا على سبيل القهر والغلبة فكان غنيمـة فهو الفرق، ولو اجتمع فريقان : أحدهما دخل بإذن الامام والآخر بعنمير إذنه ولا منعة لهم فالحكُّم في كل فريق عند الاجتماع ما هو الحكم عند الانفراد أنه ان تغردكارُ أريق بأخذ شي. فلكل فريق ما أحــذ كما لو انفرد كل فريق بالدخول فأخذً شبئاً ، قان اشترك الفريقان في الا ُخذ فالما خوذ بينهم على عدد الآخذين ، ثم ما أصاب الما"ذون لهم يخمس ويكون أربعة أخماسه بينهم مشتركة فيه الا^{سخط.} وغير الا تخذ لانه غنيمة ، وهذا سبيل العنائم وما أصاب الذبر لم يؤذن لهم لا خس فيه فيكون بين الاخمذين ولا يشاركهم الذين لم يا خذوا لآنه مال مباح وهذا حكم المال المباح على ما بينا .

هذا إذا اجتمع فريقان ولا منمة لهم ، فا"ما اذا اجتمعاً وكان لهم باجنماعهم منعة فما أصابوآحدا منهم أو جماعتهم يخمس وأربعة أخماسه بينهم لانالأخوذ غنيمة لوجود المنعة فـكان وجو د الاذن وعدمه بدنزلة واحدة ، ولوكان الذين دخلوا بإذن الامام لهم منعة ثم لحقهم لصر أو لصان لا منعة لهما بعدير اذن الامام . ثم لقوا قالا وأصابوا مالا وأصابوا غنائم فما أصاب العسكر قبل أن يلحقهم اللص ، فإن هـذا الص لا يشاركهم فيه وما أصابوه بعد أن لحق هذا اللص بهم فانه يشاركهم لان الاصابة قبل اللحاق حصات بقتال العسكر حقيقة

وكذلك الاحراز بدار الاسلام ، لائن لهم غنيه عن معونة اللصر فكان دخوله في الاستبلاء على المصاب قبل اللحاق وعندمه بمنزلة واحدة ولا يشبه هذا الجيش اذا لحقهم المندد أنه يشاركهم فيما أصابوا ، لأن الجيش يُشَّعُهُنَّ بالمدد لقوتهم فكان الاحراز حاصلا بالكل ، وكذلك الاصبابة بعه اللحرق حصلت باستيلا. الكل لذلك شاركهم بخلاف اللص والله تعالى أعلم .

ولو أخذ واحد من الجيش شيئاً من المناع الذي له قيمه وليس في يد انسان منهم كالممادن والكنوز والحشب والسمك فذلك غنيمه وفيه الخس ، وذلك الراحد انما أخذه بمنعة الجماعة وقرتهم فكان مالا مأخوذاً على سبيل القهر والغلبة فكان غنيمة وان لم يكن لذلك الشي. في دار الحرب وفي دار الاسلام وجعلم ذمة وذلك على ثلاثة مراتب لآن الذمة ثلاث طبقات: أغيا. وأوساط وخفرا . . فضع على الذي ثبانية وأربهين درهما ، وعلى الوسط أربعة وغيرون درهما ، وعلى الفقير المعتمل إثنى عشر درهما . كذا روى عن سيدنا عمر رضى اقد عنه أنه أمر عبان برحيف حين بعثه إلى السواد أن يضع حكذا ، وكان ذلك من سيدنا عمر رضى الله عنه بمحضر من الصحابة من المهاجر بن والانصاد رضى الله عنهم ولم ينكر عليه أحد فهو كالاجماع على ذلك ، مع ما أنه لا يحتمل أن يكون من سيدنا عمر رضى الله عنه رأيا ، لأن المقدرات سبيل معرفتها التوقيف والسمع لا الفقل فهو كالمسموع من رسول الله عليه الله عليه أوليسم لا الفقل فهو كالمسموع من رسول الله عليه الله عليه التوقيف

ثم اختلف فى تفسير الغنى فى هذا الباب والوسط والفقير. قال بعضهم من لم اختلف فى مثله الزكاة على المسلمين وهو ماتنا درهم فهو فقير ، ومن ملك ماتى درهم فهر من الاواسط ، ومن ملك أربعة آلاف درهم فصاعداً فهو من الافتياء ، لما روى عن سيدنا على وعبد الله بن سيدنا عمر رضى الله تمالى عهم انهما قالا أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة وما فوق ذلك كنز . وقيل من ملك ماتى درهم إلى عشرة آلاف دونها فهو من الاوساط ، ومن ملك زيادة على عشرة آلاف فهو من الاغتياء والله تعالى أعلم ملك زيادة على عشرة آلاف فهو من الاغتياء والله تعالى أعلم من النابد الله المنابد المنابد عنه المنابد المنابد

وأما ما يسقطها بعد الوجوب فأنواع : منها الاسلام ومنها المرت عندنا ، فإن الذي إذا أسلم أو مات سقطت الجزية عندنا ، وعند الشافعي رحمه اقه لا تسقط بالمرت والاسلام .

وجه قوله إن الجزية وجبت عوضا عن المصمة بقوله تمالية كرقاتلواً الذين لا يؤمنون بالله بالى قوله جل شأنه (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أباح جلت عظمته دماء أهل القبال ثم حقنها بالجزية . فكاتت الجزية عوضا عن حقن الدم وقد حصل له المموض فى الزمان الماضى فلا يسقط عنه المعرض ولما ما روى عن رسول اقد عليه الله أنه قال: ليس على مسلم جزية (٢٠٢٨) وعن سيدنا عمر رضى اقد عنه أنه رفع الجزية بالاسلام فقال: واله اس فى الاسلام لماذا أن فعل، ولانها وجبت وسيلة الى الاسلام فلا تبقى بعد الاسلام

والموتكالفتال والدليل على انها وجبت وسية الى الاسلام ان الاسلام فرض بالنصوص والمجزية تنضمن رك القتال فلا يجو زشرع عقد الذمة والجزية الذى فيه ترك القتال إلا لمباشرع له القتال وهو النوسل إلى الاسلام وإلا فيكون تناقضا والشريعة لا تتناقض وتعذر تحقيق معى النوسل بعد الموت والاسلام وسيقط ضرورة

وقوله إنها وجبت عرضا عن حقن الدم بمنوع بل ما وجبت الا وسيلة الى الاسلام ، لأن تمكين الكفرة فى دار الاسلام وترك فتالهم مع قولهم فى الله مالايليق بذاته وصفاته تبارك وتعالى للوصول إلى عرض يسهر من الدنياخارج عن الحكم والعقل .

فأما التوسل الى الاسلام وإعدام الكفرة فمقول مع ما انها ان وجبت لحقن الدم فإنما تجب كذلك فى المستقبل ، وإذا صار دمه محقونا فيها مضى فلا يحوز أخذ الجربه كرجله فتسقط

ومنها مضى سنه تامه ودخول سنه أخرى عند أبي حنيفه وعندهما لا تسقط حتى انه اذأ مضى على الذمه سنه كاملة ودخلت سنه أخرى قبل أن يؤديها الذمى تو خذ منه للبينه المستقبلة ولا تو خذ لماسنه المساطيه عنده و عندهما تو خذ لما مضى ما دام ذميا ، والمسئله تعرف بالموانيد (۱) انها تو خذ أم لا

وجه قولهما ان الجزيه أحد نوعى الحراج فلا تسقط بالناخير الى سنه أخرى استدلالا بالحراج الآخر وهو خراج الارض ، وهمذا لان كل واحد منها دن فلا تسقط بالناخير كسام الديون .

ولاً بى حنيفه رحمه الله وجهان (أحدهما) ان الجزيه ما وجبت الا لرجاء الاسلام واذا لم يوجد حتى دخلت سنة أخرى انقطع الرجاء فيما مضى وبق الرجاء فى المستقبل فيو خذ للسنة المستقبله (والثانى) ان الجزيه انما جملت لحقن الدم فى المستقبل، فإذا صار دمه محقونا فى السنه الماضيه فلا تؤخذ الجزيه

^{﴿ (} ١) كذا في الاصل وفي نسخه مكذا : بالمرانيه

وكذا نخل فى الركن وهو الانحذ على سبيل الاستخفاء ، لان أخد النافه عا لا يستخلى منه فيتمكن الخلل ، والشهة فى الركن والشهة فى باب الحدود ملحقة بالحقيقة ، ويخرج على هذا مسامل : إذا أسرق صبياً حراً لا يقطع ، لأن الحر لبس بمال . ولو سرق صبياً عبداً لا يشكل ولا يمقل يقطع فى قول أبى حنيفة وروى عن أبى يوسف رحمه الله الا يقطع

ووجه ان العبد ليس بمال محص بل هو مال من وجه ا آدى من وجه ، فكان محل السرقة من وجه دون وجه فلا تثبت المحلية بالشك فلا يقطع كالصي للماقل . ولنا انه مال من كل وجه لوجود معنى المالية فيه على الكمال ، ولا يد له على نفسه فيتحقق ركن السرقة كالهيمة ، وكونه آدميا لا ينني كونه مالا ، فهر آدى من كل وجه ومال من كل وجه لمدم النافي فيتعلق القطع بسرقته من حيث أنه مال لا من حيث أنه آدى بخلاف العاقل ، لا له وان كان مالا من كل وجه لكمه في يد نفسه فلا يتصور ثبوت يد غيره عليه للتنافي فلا يتحقق فيه ركن السرقة وهو الاخذ

ولو سرق ميتة أو جلد ميتة لم يقطع لانهــــدام المال. ولا يقطع في النبن والحشيش والقصب والحطب لان الناس لايتمولون هذه الاشياء ولا يصنون بما لمدم عزتها وقلة خطرها عندهم ، بل يمدون الصنة بها من باب الخساسة ، فكانت تافهة . ولا قطع في النراب والطين والجص والمابن والنورة والآجر والفخار والزجاج لنفاهتها

فرق بين الغراب وبين الخشب حيث سوى فى الغراب بين المممول منه وغير المعمول. وفرق فى الخشب · لاكن الصنعة فى الخشب أخرجته عن حد التفاهة والصنعة فى الغراب لم تخرجه عن كونه تافها . يعرف ذلك بالرجوع الى عرف الناس وعاداتهم .

ومن أصحابنا من فصل فى الجراب فى الزجاج بين المدول وغير المدول كا فى الخشب . ومنهم من سرى بينهما ، وهو الصحيح ، لأن الزجاج المالممل م ١٤ بدائم ٩ لاتماد الكل في منى النماون على ما بينا فها تقسدم ، فكان اخراج غير الصي والجنون كإخراج الصي والجنون ضرورة الاتعاد .

وعلى هذا الخلاف اذا كان فيهم ذو رحم محرم من المسروق منه أنه لا قطع على أحد عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف بدراً عن ذى الرحم الحمرم وبجب على الاجنبي ، ولا حلاف في أنهنا كان فيهم شريك المسروق منه انه لا قطع على أحد . فأما الذكورة فليست بشرط لئيرت الاهلية ، فنقطع الانثى المولد تمالى عز شأنه (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وكذلك الحرية فيقطع العبد والامة والمدر والمكاتب وأم الولد لعموم الآية الشريفة . ويستوى الآبق وغيره لما قلنا .

وذكر فى المرطأ أن عبداً لعبد الله بن سيدنا عمر رضى الله عنهما سرق وهر آبق فبمت به عبد الله الى سعبد بن العاص رضى الله عنه ليقطع بده ، فأبى سعبد أن يقطع بده وقال: لا تقطع بد الآبق إذا نسرق ، فقال عبدالله فى أيما كناب الله تعالى عز شأنه وجدت هذا ؟ أن العبد الابق اذا سرق لا تقطع بده ؟ فأمر به عبد الله رضى الله عنه فقطعت بده ، ولا أن الذكورة والحرية ليست من شرائط سائر الحدود فكذا هذا الحد ، وكذا الاسلام ليس بشرط فيقطع السلم والكافر لعموم آبة السرقة

(in)

وأمنها يرحم الى المسروق فأنواع: منها أن يكون مالا مطلقاً لا تصور فى مالينه ولا شبهة ، وهو أن يكون عا يتموله الناس وبعد ونه مالا ، لان ذلك يعدم بعزته وخطره عندهم وما لا يتمولونه فهو تافه حقير ، وقد روى عن سيدتنا عائشة رضى الله عنها انها قالت : لم تمكن اليد تقطع على عهد رسول الله عليا الله الذى. النافه .

وهذا مها بيان شرع متقرر ولان النفاهة تخل في الحرز ، لان التافه لايحرز عادة أو لا يحرز احراز الخطر ، والحرز المطلق شرط على ما تذكر .

. .

بالنص الذى روينا . ومنها أن لا يكون مرتداً ، فإنه لا يقبل من المرتد أيضاً إلا الاسلام أز السيف لقول الله تبارك وتسالى (تقاتلونهم أو يسلمون) قبل إن الاية نوك في أهل الردة من بني حنيفة ، ولان المقد في حق المرتد لا يقع وسيلة الى الاسلام ، لان الظاهر أنه لا ينتقل عن دين الاسلام بعد ما عرف عاسته وشرائعه المحمودة في المقول إلا لسوء اختياره وشؤم المجه فيقع الياس عن فلاحه فلا يكون عقد الذمة وقبول الجزية في حقه وسيلة الى الاسسلام

المجم. واقد تعالى اعلم ومنها أن يكون مؤيداً فإن وقت له وقنا لم يصح عقد الذمة · لأن عقد الذمة فى المادة العصمة كالخلف عن عقد الاسلام · وعقد الاسلام لا يصح الا مؤيداً فكذا عقد الذمة . والله تعالى أعلم وأما بيان حكم العقد فنقول وبالله التوفيق : ان لعقد الذمة أحكاما منها

عصمة النفس لقوله تعمالي (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) الى قوله عز وجل (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) سي سبحانه وتعالى اباحة الفنال الى غاية قبول الجزية ، وإذا انتهت الاباحة تثبت العصمة ضرورة ومها عصمة الممال لانها تابعة لعصمة النفس وعن سيدنا على رضى أقد عنه أنه قال: انعا قبلوا عقد الذمة لتكون أمرالهم كأموالنا ودماؤهم كدمانا والمكلام في وجوب الجزية في مواضع: في بيان سبب وجوب الجزية ، وفي

يبان شرائط الوجوب، وفى بيان وقت الوجوب، وفى بيان مقدار الواجب وفى بيان ما يسقط به بعد الوجوب. أما الآول فسبب وجوبها عقدد الذمة . وأما شرائط الوجوب فأنواع: منها الدقل ومنها البارغ ومنها الذكورة، فلا تجب على الصبيان والنسا. والجانين

الفتال فتستدعى أهلية الفتال من الجانبين ، فلا تجب على من ايس من أهل الفتال ، وهؤلاء ليسوا من أهل الفتال ، وهؤلاء ليسوا من أهل الفتال فلا تجب عليهم من الماريخ الماريخ

لأن الله سبحانه وتعالى أوجب الجزية على من هو مِن أهل القتال بقوله تعالى.

(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر) الاية . والقاتلة مفاءلة من

ومنها الصحة فلا تجب على المربض اذا مرض السنه كلها ، لأن المربض لا يقدر على القتال . وكذلك ان مرض أكثر السنه ، وان صح أكثر السنه وجب لان للأكثر حكم الكل ومنها السلامة عن الزمانة والعمى والكبر في ظاهر الروايه ، فلا تجب على

الزمن والاعمى والشيخ الكبير. وروى عن أبى يوسف انها ليست بشرط وتجب على هؤلاء اذا كان لهم مال والصحيح جواب ظاهر الروايه ، لان هولا. ليسوا من أهل الفتال عادة ، ألا ترى انهم لا يقتلون ، وكذا الفقير الذى لا يعتمل لا قدرة له ، لان من لا يقسدر على العمل لا يكون من أهل الفتال . من أهل الفتال . وأما أصحاب الصوامع فعليهم الجزية اذا كانوا قادرين على العمل لا تهم

والها اصحاب الصوامع لعابهم الجزية اذا كانوا فادرين على العمل لا تهم من أهل الفنال ، فعدم العمل لا تهم من أهل الفنال ، فعدم العمل مع القدرة على العمل لا يعنع الوجوب ، كما اذا والله تمالى أعلم .
والله تمالى أعلم .
ومنها الحرية فلا تجب على العبد لا ن العبيد ليس من أهل ملك الممال .
وأما وقت الوجوب فأول السنه لا نها تجب لحقن الدم في المستقبل فلا تو خر المالى آخر السنة ولكن تو خذ في كل شهر من الفقير در دم ومن المتوسط در همان الى آخر السنة ولكن تو خذ في كل شهر من الفقير در دم ومن المتوسط در همان

ومن الغنى أربعة دراهم وأما بيسان مقددار الواجب فنقول وباقه التوفيق : الجزية على ضربين : جزية توضع بالقراضي وهو الصابح ، وذلك يتقدر بقدر ما وقع عليه الصلح كما سالح رسدول الله يحطين أهل نجران على ألف وما تمى حلة وجزية يضمها الامام عليهم من غير رضاهم بأن ظهر الامام على أرضر الكفار وأقردم على أملاكم م

.

الشيء منقوماً فهو له خاصة لما قلنا ، ولا خس فيما يؤخذ على موادعة أهل المحرب لانه ليس بمأخوذ على سبيل القهر والغلبة فلم يكن غنيمة . وكذا مابعث رسالة الى امام المسلمين لا خس فيه لما قلنا

رسالة الى امام المسلمين لا خمس فيه لما قلنا ولو حاصر المسلمون قلمة فى دار الحرب فافتدوا أنفسهم بمال ففيه الخس لانه غنيمة لكونه مأخوذاً على سبيل القهر والغلبه . وانة سبحانه وتعالى أعلم .

وأما يبان ما يملكه الامام من التصرف في الغنائم فجملة الكلام فيه أنه اذا ظهر الامام على بلاد أدل الحرب فالمستولى عليه لا يخلو من أحد أنواع ثلاثة: المتاع والاراضي والرقاب. أما المتاع فأنه يخمس ويقسم الباقي بين

أخذه على سبيل القهر والغلبة فلم يكن غنيمة

ولو أخذ شيئاً له قيمة في دار الدرب نحو الخنب فعمله آنيه أو غيرها رده

الى الغنيمة لانه اذا كان له قيمة بذاته قالعمل فيه فضل له ، فان لم يكن ذلك

الغانمين ولا خيار للامام فيه . وأما الاراضى فللامام فيها خياران ان شاء خسها ويقسم الباقى بين خسها ويقسم الباقى بين الدانمين لما بينا ، وإن شاء تركها فى يد أهلها بالخراج وجملهم ذمه ان كانوا بمحل الذمه بأن كانوا من أهل الكتاب أو من مشركى المجم ووضع الجزيه على رءوسهم والخراج على أراضيهم . وهذا عندنا وعند

الشافعي رحمه الله ليس للامام أن يترك الآراضي في أيديهم بالخراج بل يقسمها وجه قوله ان الاراضي صارت ملكا للدنيزاة بالاستيلاء فكان الترك في أيديهم ابطالا لملك الدنيزاة فلا يملكه الامام كالمناع

ولنا اجماع السحابه رضى الله عنهم ، فإن سبيدنا عمر رضى الله عنه لما فتح سواد العراق ترك الاراضى فى أبديهم وضرب على رموسهم الجزيه وعلى أراضيهم الخراج بمحضر منالصحابه الكرام رضى الله تعالى عنهم ، ولم ينقل أنه أنكر عليه منكر فكان ذلك اجماعا منهم

وأما الرقاب فالامام فيها بين خيارات ثلاث : ان شا. قِبْل الاــارى منهم

فكان المأخوذ مأخوذا على سبيل القهر والنلبة فكان غنيمة فهو الفرق ، ولو اجتمع فريقان : أحدهما دخل بإذن الامام والآخر بعدير إذنه ولا منعة لهم فالحم في كل فريق عند الاحتماع ما هو الحكم عند الانفراد أنه ان تفردكل فريق باخذ شيء فلكل فريق ما أخذ كما لو أنفرد كل فريق بالدخول فأخذ شيئاً ، فإن اشترك الفريقان في الا خذ فالما خوذ بينهم على عدد الآخذين ، ثم ما أصاب الما دون لهم يخمس ويكون أربعة أخماسه بينهم مشتركة فيه الا تخذ وغير الا تخذ لانه غنيمة ، وهذا سبيل الدنائم وما أصاب الذبن لم يؤذن لهم ماح وهذا حكم المال المباح على ما بينا .

هذا إذا اجتمع فريقان ولا منعة لهم ، فاثما اذا اجتمعاً وكان لهم باجباعهم منعة فما أصابواحداً منهم أو جماعتهم يخمس وأربعة أخماسه بينهم لانالماخوذ غنيمة لوجود المنعة فسكان وجود الاذن وعدمه بدنزلة واحدة ، ولوكان الذين دخلوا بإذن الامام لهم منعة ثم لحقهم العر أو لعان لا منعة لهما بعدير اذن الامام . ثم لقوا قالا وأصابوا مالا وأصابوا غنائم فما أصاب العسكر قبل أن يلحقهم اللص ، فان هدا الص لا يشاركهم فيه وما أصابوه بعد أن لحق هذا اللص بهم فانه يشاركهم لان الاصابة قبل اللحاق حصات بقتال العسكر حقيقة

وكذلك الاحراز بدار الاسلام ، لأن لهم غنيه عن معونة اللصر فكان دخوله في الاستبلاء على المصاب قبل اللحاق وعدمه بمنزلة واحدة ولا يشبه وهذا الجيش اذا لحقهم المدد أنه يشاركهم فيما أصابوا ، لأن الجيش يستعهن الملدد لقوتهم فكان الاحراز حاصلا بالكل ، وكذلك الاصابة بعد اللحوق حصلت باستبلاء الكل لذلك شاركهم بخلاف اللمن والله تعالى أعلم .

ولو أخذ واحد من الجيش شيئاً من المناع الذي له قيمه وليس في يد انسان منهم كالممادن والكنوز والحشب والسمك فذلك غنيمه وفيه الحس، وذلك الراحد انما أخذه بمنعه الجماعه وقوتهم فكان مالا مأخوذاً على سبيل القهر والغلبة فكان غنيمة وان لم يكن لذلك الشي. في دار الحرب وفي دار الاسلام

بالنص الذي روينا . ومنها أن لا يكون مرتداً ، فإنه لا يقبل من المرتد أيضاً إلا الإسلام أو السيف لقول الله تبارك و تعسالي (تقاتلونهم أو يسلمون) قبل إن الاية نوَّك في أهل الردة من بني حنيفة ، ولأن العقد في حق المرَّلَدُ لا يقم وسيلة الى الاستلام ، لأن الظاهر آنه لا ينتقل عن دين الاسلام بعد ما عرف عاسنه وشرائعه المحمودة في العقول إلا لسوء اختياره وشؤمها بمه فيقع البأس

لا يقدر على القتال . وكذلك ان مرطس أكثر. السنه ، وان صم أكثر السنه عن فلاحه فلا يكون عقد الذمة وقبول الجزية في حقه وسيلة الى الاستسلام وجبت لا أن للأكثر حكم الكل والله تعالى أعلم . ومنها السلامة عن الزمانة والعمى والكبر في ظاهر الروايه ؛ فلا تجب على وأما الصابئون فيعقد لهم عقد الذمة لما ذكرنا فى كتاب النكاح عنـد الزمن والاعمى والشيخ الكبير . وروى عن أبي يوسف امها لبست بشرط أبى حنيقة هم قوم من أهل ألكاب يقرءون الزبور وعندهما قوم يَسهدون وتجب على هؤلا. اذا كَان لهم مال ، والصحيح جواب ظاهر الروايه ، لا أن هولا. ليسوا من أهل القتـال عادة ، ألا ترى انهم لا يقتلون ، وكذا الفقير

الكواكب فكانوا في حكم عبدة الاوثان فتؤخذ منهم الجزية اذا كانوا من المجم . واقه تعالى أعلم ومنها أن يكون مؤبداً فإن وقت له وقتا لم يصح عقد الذمة ﴿ لَانَ عَقْدَالُذُمُهُ في المادة العصمة كالخلف عن عقد الاسلام · وعقد الاسلام لا يصح الا مؤيداً فكذا عقد الذمة . والله تعالى أعلم وأما بيان حكم العقد فنقول وبالله التوفيق: ان لعقد الذمة أحكاما منها

عصمة النفس لفوله تعمالي (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) اللي قوله عز وجل (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) نهى سبيحانه وتعالى اباحة الفنال الى غاية قبول الجزية ، وإذا انتهت الاباحة كتبت النصمة ضرورة ومنها عصمة المسال لأنها تائمةً لعصمة النفس. وعن سيدنا على رضى أنَّه عنه أنه قال : انما قبلوا عقد الذمة لنكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمانا والكلام في وجوب الجزية في مواضع : في يسان سبب وجوب الجزية ، وفي

وفي بيان ما يسقط به بعد الوجوب .

يبان شرائط الوجوب، وفي بيان وقت الوجوب، وفي بيان مقىدار الواجب

أما الاول فسبب وجوبها عقـد الذمة . وأما شرائط الوجوب فأنواع:

منها المقل ومنها البلوغ ومنها الذكورة ، فلا تجب على الصبيان والنسا. والجانين

من أهل القتال .

واقه تعالى أعلم .

ومن الغني أربعة دراهم وأما بيــان مقــدار الواجب فنقول وبالله النوفيق : الجزية على ضربين : جزية توضع بالقراضي وهو الصلح ، وذلك يتقدر بقدر ما وقع عليه الصلح كما صالح رسدول الله ﷺ أهل نجران على ألف ومائني حلة وجزية يضعها الامام عليهم من غير رضاهم بأن ظهر الامام على أرضالكفار وأقردم على أملاكم م

لأنَّ الله سبحانِه و تعالى أوجب الجزية على من هو مِن أهل القتال بقوله تعالى ـ

(قاتلوا الذن لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر) الاية . والقاتلة مفاعلة من

القتال فيستدعى أهليه الفتال من الجانبين ، فلا نجب على من ايس من أهل

ومنها الصحة فلا تجب على المريض اذا مرض السنه كلما ، لأن المريض

وأما أصحاب الصوامع فعليهم الجزية اذا كانوا قادرين على العمل لانهم

ومنها الحرية فلا تجب على العبد لا فن العبـد ليس من أهل ملك المــال .

وأما وقت الوجوب فأول السنه لا نها تجب لحقن الدم في المستقبل فلا تو خر

الى آخر السنة ولكن تومخذ في كلشهر منالفةير درهم ومن المتوسط درهمان

من أهل القتال ، فعدم العمل مع القدرة على العمل لا يمنع الوجوب ، كما اذا ـ

كان له أرض خراجية فلم يزرعها مع القدرة على الزراعة لا يسقط عنه الخراج

القنال، وهؤلاء ليسوا من أهل القتال فلا تجب عليهم

لأن الله سبحانه وتعالى أوجب الجزية على من هو مِن أهل القتال بقوله تعالى ـ

(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر) الاية . والقاتلة مفاعلة من

القتال فتستدعى أهلية الفنال من الجانبين ، فلا تجب على من أبس من أهل

القنال ، وهؤلاء ليسوا من أهل القنال فلا تجب عليهم

ومنها الصحة فلا تجب على المريض اذا مرض السنه كلما ، لأن المريض

لا يقدر على القتال . وكذلك ان مرض أكثر السنه ، وإن صم أكثر السنه

وجبت لائن للأكثر حكم الكل ومنها السلامة عن الزمانة والعمى والكبر في ظاهر الروايه ؛ فلا تجب على

الزمن والاعمى والشيخ الكبير . وروى عن أبي يوسف انها لبست بشرط ونجب على هؤلا. اذا كان لهم مال ، والصحيح جواب ظاهر الروايه ، لا أن

هولا. ليسوا من أهل القتـال عادة ، ألا ترى انهم لا يقتلون ، وكذا الفقير ـ

الذي لا يعتمل لا قدرة له ، لا ن من لا يقـــدر على العمل لا يكون وأما أصحاب الصوامع فعلبهم الجزية اذا كانوا قادرين على العمل لانهم من أهل القنال ، فعدم العمل مع القدرة على العمل لا يمنع الوجوب ، كما اذا ـ

كان له أرض خراجية فلم يزرعها مع القدرة على الزراعة لا يسقط عنه الخراج ومنها الحرية فلا تجب على العبد لائن العبـد ليس من أهل ملك المــال . وأما وقت الوجوب فأول السنه لا نها تجب لحقن الدم في المستقبل فلا تو خر الى آخر السنة ولكن توخذ في كل شهر من الفقير درهم ومن المتوسط درهمان

ومن الغني أربعة دراهم وأما بسان مقـدار الواجب فنقول وبالله النوفيق : الجزية على ضربيز : جزية توضع بالتراضي وهو الصلح ، وذلك ينقدر بقدر ما وقع عليه الصلح كما صالح رســول الله ﷺ أهل نجران على ألف ومائني حلة وجزية يضعها الأمام عليهم من غير رضاهم بأن ظهر الامام على أرض الكفار وأقرهم على أملاكم م

وسيلة إلى الاستلام ، لأن الظاهر آنه لا ينتقل عن دين الاسلام بعد ما عرف عاسنه وشرائعه المحمودة في العقول إلا لسوء اختياره وشؤم هبمه فيقع البأس عن فلاحه فلا يكون عقد الذمة وقبول الجزية في حقه وسيلة الى الاسسلام والله تعالى أعلم . وأما الصابتون فيعقد لهم عقد الذمة لما ذكرنا في كتاب النكاح عنمد أبى حنيفة هم قوم من أهل الكباب يقرءون الزبور وعندهما قوم يعبدون

بالنص الذي روينا . ومنها أن لا يكون مرتداً ، فإنه لا يقبل من المرتد أيضاً

إلا الإسلام أر السيف لقول الله تبارك وتعسالي (تقاتلونهم أو يسلمون) قبل

إن الاية نزلت في أهل الردة من بني حنيفة ، ولأن المقد في - ق المرتد لا يقع

الكواكب فكانوا في حكم عبدة الاوثان فتؤخذ منهم الجزية اذا كانوا من المجم . واقه تعالى أعلم ومنها أن يكون مؤبداً فإن وقت له وقتا لم يصح عقد الذمة • لأن عَلْماللَّمَة في المادة العصمة كالخلف عن عقد الاسلام . وعقد الاسلام لايصح الا مؤبداً فكذا عقد الذمة . والله تعالى أعلم وأما بيان حكم العقد فنقول وبالله التوفيق: ان لعقد الذمة أحكاما منها

عصمة النفس لقوله تعــالي (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) الى قوله عز وجل (حتى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون) سمى سسبحانه وتعالى اباحة الفنال الى غاية قبول الجزية ، واذا انتهت إلا باحة كتبت العصمة ضرورة وْمَهَا عَصْمَةَ الْمُمَالُ لَانْهَا تَابِعُهُ لَعُصْمَةَ النَّهُسِ . وعن سيدنا على رضى أنَّه

عنه أنه قال : انما قبلوا عقد الذمة لنكون أمرالهم كأمرالنا ودماؤهم كدمادا والكلام في وجوب الجزية في مواضع : في يسان سبب وجرب الجزية ، وفي يـان شرائط الوجوب، وفي بيان وقت الوجوب، وفي بيان مقدار الواجب وفى بيان ما يسقط به بعد الوجوب .

أما الاول فسبب وجوبها عقـد الذمة . وأما شرائط الوجوب فأنواع: منها المقل ومنها البلوغ ومنها الذكورة ، فلا تجبُّ علىالله بيان والنسا. والجانب 177. النص الذى روينا . ومنها أن لا يكون مرتداً ، فإنه لا يقبل من المرتد أيضاً النص الذى روينا . ومنها أن لا يكون مرتداً ، فإنه لا يقبل من المرتد أيضاً إلا الاسلام أو السيف القول الله تبارك وتعمال (تقاتلونهم أو يسلمون) قبل أن الاية نولت في أهل الردة من بني حنيفة ، ولأن الدقد في حق المرتد لا يقع وسيلة الى الاسلام ، لأن الظاهر انه لا ينتقل عن دين الاسلام بعد ما عرف عاصله وشر ائمه المحمودة في العقول إلا لسو . اختياره وشؤم طبعه فيقع اليأس عن فلاحه فلاح لكون عقد الذمة وقبول الجزية في حقه وسيلة الى الاسسلام

والله تعالى أعلم.
وأما الصابتون فيعقد لهم عقد الذمة لما ذكرنا في كناب النكاح عند
أبي حنيفة هم قوم من أهل الكباب يقرمون الزبور وعندهما قوم يعبدون
الكواكب فكانوا في حكم عبدة الآوثان فتؤخذ منهم الجزية اذا كانوا من
المحم. واقد تعالى أعلم
ومنها أن يكون مؤبداً فإن وقت له وقنا لم يصح عقد الذمة ، لأن عقدالذمة
في الادة المصمة كالحالف عن عقد الاسلام، وعقد الاسلام لا يصح الا مؤبداً

فكذا عقد الذمة . والله تعالى أعلم وأما بيان حكم العقد فنقول وبالله الترفيق : أن لعقد الذمة أحكاما مها عصمة النفس لقوله تعالى (قاتلوا الذبن لا يؤمنون بالله) الى قوله عز وجل (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) نهى سبحانه وتعالى اباحة القنال الى غاية قبول الجزية ، وإذا انتهت الاباحة كتبت العصمة ضرورة

ومنها عصمة المال لآنها تابعة لمصمة النفس وعن سيدنا على رضى الله عنه أنه قال : انما قبلوا عقد الذمة لتكون أمرالهم كأموالنا ودماؤهم كدمانما والكلام في وجوب الجزية في مواضع : في يبان سبب وجوب الجزية ، وفي بيان شرائط الوجوب ، وفي بيان وقت الوجوب ، وفي بيان مقددار الواجب وفي بيان ما يسقط به بعد الوجوب .

وفي بيان ما يسقط به بعد الوجوب . أما الاول فسبب وجوبها عقد الذمة . وأما شرائط الوجوب فأنواع : منها العقل ومنها البلوغ ومنها الذكورة ، فلا تجب على الصبيان والنساء والجمانين

8771 لأن الله سبحانه وتعالى أوجب الجزية على من هو من أهل القتال بقوله تعالى دتاتا المان لا مستنبذ الترك المسادلة والتعادلة والمسادلة والمسادلة والمسادلة والمسادلة والمسادلة والمسادلة والم

(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الاخر) الاية والمقاتلة مفاعلة من المتال فقسندعى أهلية الفتال من الجانبين ، فلا تجب على من اليس من أهل الفتال ، وهؤلاء ليسوا من أهل الفتال فلا تجب عليهم ومنها الصحة فلا تجب على المربض اذا مرض السنه كلها ، لان الإيض

ومها الصحة فلا تجب على المريض اذا مرض السنه كلها ، لأن أكويض لا يقدر على القتال . وكذلك ان مرطن أكثر السنه ، وان صح أكثر السنه وجبت لا أن للأكثر حكم الكل وجبت لا أن للأكثر حكم الكل ومنها السلامة عن الزمانة والعمى والكبر في ظاهر الروايه ، فلا تجب على

الزمن والاعمى والشيخ الكبير. وروى عن أبى يوسف انها ليست بشرط وتجب على هؤلاء اذا كان لهم مال والصحيح جواب ظاهر الروايه ، لان هولاء ليسوا من أهل القتال عادة ، ألا ترى انهم لا يقتلون ، وكذا الفقير الذى لا يعتمل لا قدرة له ، لان من لا يقسدر على العمل لا يكون من أهل القتال .

والها الفتال ، فعدم العمل مع القدرة على العمل لا يمنع الوجوب ، كما اذا كان الفتال ، فعدم العمل مع القدرة على العمل لا يمنع الوجوب ، كما اذا واقد تمالى أعلم . واقد تمالى أعلم . واقد تمالى أعلم . ومنها الحرية فلا تجب على العبد لائن العبيد ليس من أهل ملك المال . وأما وقت الوجوب فأول السنه لا نها تجب لحق الدم في المستقبل فلا تو خر

الى آخر السنة ولكى تو خذ فى كل شهر من الفقير در دم ومن المتوسط در همان ومن المنفى أربعة در اهم ومن المنفى أربعة در اهم ومن المنفى أربعة در اهم وأما ببان مقدار الواجب فنقول وباقة التوفيق : الجزية على ضربين : جزية توضع بالتراضى و دو السلح كا جزية توضع بالتراضى و دو السلح كا صالح رسدول الله والمنافئ و المنافق عليه السلح كا صالح رسدول الله والمنافق المنافق ال

والمرتكالقتال والدليل على انها وجبت وسيلة الى الاسلام ان الإسلام فرض بالنصوص وللجزية تنضمن ثرك القتال فلا يجوزشرع عقد الذمة والجزية الذى فيه ترك الفتال إلا لميا شرع له الفتال وهو التوسل إلى الاسلام وإلا فيكون تناقضا والشريعة لاتتناقض وتعذر تحقيق معيى النوسل بعد الموت والاسلام

و منسقط صرورة . وقوله إنها وجبت عوضاً عن حقن الدم ممنوع بل ما وجبت الا وسيلة الى

الاسلام ، لأن تمكين الكفرة في دار الاسلام وترك قنالهم مع قولهم في الله مالابليق بذاته وصفائه تبارك وتعالى للوصول إلى عرض يسير من الدنياخارج عن الحكم والعقل .

لحَقَنَ الدَمُ فَإِنَّمَا تَجِبُ كَذَلَكُ فِي المُسْتَقِبَلِ ، وإذا صارَ دمه محقَّرَنا فيها مضي فلا بجوز أخذ الجزيه لاجله فتسقط

ومنها مضي سنه تامه ودخول سنه أخرى عند أبي حنيفه وعندهما لا تسقط حتى أنه أذا مضى على الذمه سنه كاملة ودخلت سنه أخرى قبل أن يؤديها الذمي توخذمنه للسنه المستقبلة ولا توخذ للسنه المباصبه عنده وعندهما توخذ لما مضى ما دام ذمياً ، والمسئلة تعرف بالموانيد (١) انها تومخذ أم لا

وجه قولهما أن الجزيه" أحد نوعي الحراج فلا تسقط بالناخير إلى سنه" أخرى استدلالا بالحراج الآخر وهو خراج الارض ، وهــذا لان كل واحد منها دين فلا تسقط بالتأخير كسامر الديون .

ولابي حنيفه رحمه الله وجهان (أحدهما) ان الجزيه ما وجبت الا لرجا. الاسلام واذا لم يوجد حتى دخلت سنه أخرى انقطع الرجاء فيما مضي وبقي الرجاء في المستقبل فيو محذ السنة المستقبلة (والثاني) ان الجزية انما جعلت لحقن الدم في المستقبل ، فإذا صار دمه محقونا في السنه الماضيه فلا تؤخذ الجزيه

وجعلهم ذمة وذلك على ثلاثة مراتب لأن الذمة ثلاث طبقات: أغنيا. وأوساط وفقراءً . فضع على الغنى ثمانية وأربدين درهما ، وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما ، وعلى الفقير المعتمل إثني عشر درهما . كذا روى عن سيدنا عمر رضي اقد عنه أنه أمر عثمان برحنيف حين بعثه الى السواد أن يضع مكذًا ، وكان ذَاكُ

الله عنهم ولم ينكر عليه أحد فهو كالاجماع على ذلك ، مع ما أنه لا يحتمل أن يكون من سبدنا عمر رضيالة عنه رأيا ، لأن المقدرات سبيل معرفتها النوقيف والسمع لا العقل في كالمسموع من رسول الله ﷺ -ثم اختلف في تفسير الغني في هذا الباب والوسط والفقير . قال بعضهم من

من سيدنا عمر رضيالة عنه بمحضر من الصحابة من المهاجرين والأفصار رضي

لم يملك نصابا تجب في مثله الزكاة على المسلمين وهو ماتنا درهم فهو فقير ، ومن ملك ماتني درهم فهو من الأواسط ، ومن ملك أربعة آلاف درهم فصاعداً فهو من الأفنياء ، لمـا روى عن سيدنا على وعبدالله بن سيـدنا عمر رضى الله تمالى عنهم انهما قالا أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة وما فوق ذلك كنز: وقبل من ملك ماتي درهم إلى عشرة آلاًف فما دونها فهومن الأوساط ، ومن ملك زيادة على عشرة آلاف فهو من الاغتباء والله تعالى أعلم

وأما ما يسقطها بعد الوجوب فأنواع : منها الاسلام ومنها الموت عندنا ، فإن الذي إذا أسلم أو مات سقطت الجزية عندنا، وعند الشافعي رحمه اقة لاتسقط بالمرت والاسلام

وجه قوله إن الجزية وجبت عرضا عن العصمة بقوله تعالى﴿كَمَاتُلُوۗۗ الذِّينَّ : لا يؤمنون بالله) الى قوله جل شأنه (حتى يعطرا الجزية عن يد وهم صاغرون) أباح جلت عظمته دماء أهل القنال ثم حقنها بالجزية ، فكاتت الجزية عوضًا

عن حقن الدم وقد حصل له المعرض في الزمان الماضي فلا يسقط عنه العرض ولنا ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : ليس على مسلم جزية (٢٠٢٨) وعن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه رفع الجزية بالاسلام فقال : والله اب في الاسلام لماذًا ان فعل، ولانها وجبت وسيلة الى الاسلام فلا تبقى بعد الاسلام

⁽١) كذا في الاصل وفي نسخه مكذا: بالموانيه

275

لا جلها لانعدام الحاجة إلى ذلك ، كا إذا أسلم أو مات تسقط عنه الجزية لعدم الحاجة الى الحقن بالجزية كذا هذا . والاعتبار بخراج الارض غير سديد فإن المجوسى اذا أسلم بعدمضى السنة لا يسقط عنه خراج الارض و يسقط عنه خراج الراس بلا خلاف بين أصحابنا رحمم الله ، وبه تبين أن هذا ليس كسائر الديون فبطل الاعتبار بها . والله تعالى أعلم . أما صفة العقد في اله لازم في حقنا حتى لا يعلك المسلمون نقضه بحال .

وأما صفة العقد فهو انه لازم فى حقنا حتى لا يعلك المسلمون نقصنه محال من الاحوال. وأما فى حقم فغير لازم بل يحتمل الانتفاع فى الجلة لكنه لا ينتقض إلا بأحد أمور ثلاثة (أحدها) أن يسلم الذى لما حر أن الذمة عقدت وسيلة الى الاسلام وقد حصل المقصود (والثانى) أن يلحق بدار الحرب لا نه اذا لحق بدار الحرب صاربمنزلة المرتد الا أن الذى اذا لحق بدار الحرب عسترق والمرتد اذا لحق بدار المحرب لا يسترق لما نذكره أن شاه الله تعالى مسترق والمالث) أن بغلبوا على موضع فيحاربون لا نهم أذا فبلوا ذلك فقد صاروا أهل الحرب وينتقض المهد ضرورة. ولو امتنع الذى من اعطاء الحزية لا ينتقض عهده لا أن الامتناع محتمل أن يكون لعذر العدم فلا ينتقض المهدد بلق منا والاحتمال. وكذلك لو سب الني وينتقض عهده لا أن هذا زيادة كفر على كفر والعقد يبقى مع أصل الكفر فيبقى مع الزيادة ، وكذلك لو قتل مسلما أو زنى بهسله لا أن هذه معاص ارتكوها وهى دون الكفر فى القبح والحرمة ثم بقيت الذمه مه الكفر فع المصبه أولى ، والله تعالى أعلم والحرمة ثم بقيت الذمه مه الكفر فع المعصبه أولى ، والله تعالى أعلم والحرمة ثم بقيت الذمه مه الكفر في المعصبه أولى ، والله تعالى أعلم والمحتمة المحتمد أولى ، والله تعالى أعلم والمحتمد أولى ، والله تعالى أعلم و المحتمد أولى ، والمحتمد أولى المحتمد أولى ، والمحتمد أن المحتمد أن المحتمد ألى أمالم المحتمد ألم المحتم

والإصل فيه ما روى ان عمر بن عبد العزيز رحمه الله مر على رجال ركوب

ذوى هيئة فظهم مسلمين فسلم عليهم ، فقال له رجل من أصحابه : أصلحك الله تدرى من هؤلا. ؟ فقال من هم؟ فقال هؤلاء نصارى بنى تغلب ، فلما أتى منزله أس أن ينادى فى الناس أن لا يستى نصرانى إلا عقد ناصيفه وركب الاكاف ، ولم ينقل أنه أنكر عليه أحد فيكون كالاجماع . ولأن السلام من شعائر الاسلام فيحتاج المسلمون إلى إظهار هدف الشعائر عند الالتقاء ، ولا يمكنهم كلك إلا بتميز أهل الذمة بالملامة ، ولان فى إظهار هدف العلامات اظهار آثار الذلة عليهم وفيه صيافة عقائد ضعفة المسلمين عن النغيير على ما قال سبحانه وتعالى (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من

فضة ومعارج عليها يظهرون)

وكذا يجب أن بتميز نساؤهم عن نساء المسلمين في حال المشى في الطريق ، ويجب التمييز في الحمامات في الآزر فيخالف أزرهم أزر المسلمين لما قلنا . وكذا يجب أن تميز الدور بعلامات تعرف بها دورهم من دور المسلمين ليعرف السائل المسلم انها دور الكفرة فلا يدعو لهم بالمغفرة ويقركون أن يسكنوا في أمصار المسلمين يبيعون ويشترون ، لان عقد الذمة شرع ليكون وسيلة لهم الى الاسلام و تعكينهم من المقام في أمصار المسلمين أبلغ الى هذا المقصود ، وفيه أيضا منفعة المسلمين بالبيع والشراء فيمكنون من ذلك ولا يعكنون من يبع الخور والخناز بر فيها ظاهراً ، لان حرمة الخر والحنز بر ثابتة في حقهم كا هي الاصول على ما عرف في موضه فكان اظهار بيع الخر والحنز بر منهم اظهاراً اللفسق فيمنعون من ذلك ، وعندهم ان ذلك مباح فكان اظهار شعار المكفر في مكان معد لإظهار شعار الاسلام وهو أمصار المسلمين فيمنعون من ذلك .

وروى عن أبى يوسف انى أمنعهم من ادخال الحنازير . فرق بين الخر والحبنزير لمـا في الحر من خوف وقوع المسـلم فيها ولا يتوهم ذلك في النخزير ولا يمكنون من اظهار صليبهم فى عيدهم لا نه اظهار شعائر الكفر فلا يمكنرن من ذلك في أمصار المسلمين . ولو فعلوا ذلك في كنائسهم لا يتعرض لهم . وكذا لو ضربوا الناقوس في جوف كنائسهم القديمة لم يتعرض لذلك لان اظهار الشمائر لم يتحقق ، فإن ضربوا به خارجا منها لم يمكنوا منه لمسا فيه "ن اظهار الشمائر ، ولا يمنعون من اظهار شيء مما ذكر نا من بيع الحزر والخنزير والصلب وضرب الناقوس في قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين . ولو كان فيه عدد كثير من أهل الاسلام ، وانما يكره ذلك في أمصار المسلمين وهي التي يقام فيها الجمع والاعباد والحدود ، لان المنع من اظهار هذه الاشياء لكونه اظهار شعائر الكفر في مكان اظهار شعائر الاسلام فيختص المنع بالمكان

المعد لاظهار الشمائر وهو المصر الجامع وأما اظهار فسق يعتقدون حرمته كالزنا وسائر الفواحش التي هي حرام في دينهم فإنهم يعنعون من ذلك ، سواء كانوا في أمصار المسلمين أو في أمصارهم ومدائنهم وقر اهم ، وكذا المزامير والعيدان والطبول في الغنا واللهب بالحام ونظيرها يعنعون مرذلك كله في الامصار والقرى لا نهم يعتقدون حرمة هذه الاقمال كما فعتقدها عن فلم تكن مستثناة عن دقد الذمة ليقروا عليها وأما الكنائس والبيع القديمة فلا يتعرض لها ولا بهدم شيء منها وأما احداث كنيسة أخرى فيعنعون عنه فيا صار مصراً من أمصار المسلمين اقوله عليه الصلاة والسلام : لا كنيسة في الاسلام الا في دار الاسلام (٢٠٣٦) أن يستبقوها ، فاهم أن يبنوها في كانت لائن لهذا البناء حكم البقاء ، ولهم أن يستبقوها ، فاهم أن يبنوها في كانت لائن لهذا البناء حكم البقاء ، ولهم آخرى أن المدان كنيسة أخرى وأما في القرى أو في موضع ليس من أمصار المسلمين فلا يعنعون من احداث كنيسة أخرى وأما في القرى أو في موضع ليس من أمصار المسلمين فلا يعنعون من احداث والمناز بر لما بهنا

وأما في القرى أو في موضع ليس من أمصار المسلمين فهر يعملون عن المسال الكنائس والبيع كما لا يعتدون من أظهار بيع الخور والخنازير لما بينا ولو ظهر الامام على قوم من أهل الحرب قرأى أن يجملهم دُمه ويضع على روسهم الجزيه وعلى أراضيهم الخراج لا يمنمون من أتحاذ الكنائس والبيع واظهار بيع الخر والخنزير ، لان الممنوع اظهار شمائر الكفر في مكان

إظهار شمائر الاسدلام وعر أمسار المسلين ولم يوجد ، مخلاف ما إذا صاروا ذمة بالصلح بأن طلب قوم من أهل الحرب منا أن يصيروا ذمة يؤدون عن رقابهم وأرانسيهم شيئا مطوماً وتجرى عليهم أسكم الاسلام أنسا لمناه على ذلك فكانت أراضيهم مثل أراضى الشام مدان وقرى ورساتيق وأمصار الهلايتمرض لكنائسهم القديمة ، ولكنهم لو أرادوا أن يحدثوا شيئا منها يمنعوا من ذلك لانها صارت مصراً من أمصار المسلين ، وإحداث الكنيسة في مصر من أمصار المسلين ممنوع عنه شرعا ، فإن مصر الامام مصراً للسلين كما مصر سيدنا عمر رضى اقد عنه الكوفة والبصرة ، فاشترى قوم من أهل الذمة دوراً وأرادواً أن يتخذوا فيها كنائس لا يمكنوا من ذلك لما قلنا

وكذلك لو تخلى رجل في صومته منع من ذلك ، لأن ذلك في معنى اتخاذ الكنيسة ، وكل مصر من أمصار المشركين ظهر عليه الامام عنوة وجمام منمة فها كان فيه كنيسة قديمة منعهم من الصلاة في تلك النكنائس ، لاأنه لما فتح عنرة فقد استحقه المسلمورس فيمنعهم من الصلاة فيها ويأمرهم أن يتخذوها مساكن ولا ينبغي أن مهدمها . وكذلك كل قرية جعلها الامام مصرا

ولو عطل الامام هذا المصر وتركوا إقامة الجمع والاعياد والحدود فيه كان لا هل القرية أن يحدثوا ما شاءوا لا له عاد قرية ، كا كانت لصرائية تحت مسلم لا يمكنها من نصب الصليب فى بيته ، لا ن نصب الصليب كنصب الصنم، وتصلى فى بيته حيث شاءت . هذا الذى ذكرنا حكم أرض العجم

وأما أرض المرب فلا يترك فيها كنيسة ولا يبعة ، ولا يبساع فيها الحر والحذير . مصراكان أو قرية ، أو ما من مياه العرب ويعنع المشركون أن يتخذوا أرض العرب مسكما ووطنا .

كذا ذكره محمد تفضيلا لا رض العرب على غيرها ، وتطهيرا لها عن الدين الباطل . قال عليه الصلاة والسلام : لايحتمع ديمان فى جزيرة العرب (٢٠٤٠) وأما الالتجا. الى الحرم فإن الحربي إذا التجا الى الحرم لا يبساح قتله فى الحرم ولكن لا يطعم ولا يستى ولا يؤوى ولا يبابع حتى يخرج من الحرم ،

للامام أن ينفل بكل المأخوذ لأن التنفيل بكل المأخوذ قطع حق الغانمين عن النفل أصلا ، لكن مع هـذا لو رأى الامام المصلحه في ذلكُ ففعله مع سرية جاز لأن المصلحة قد تَكُون فيه في الجلة ، ويجوز التنفيل في سائر الأموال من

الذهب والفضة والسلب وغير ذلك ، لأن معنى التحريض على القتال يتحقق في الكل ، والسلب هو ثياب المقتول وسلاحه الذَّى معه ودايته التي ركبها يسرجها وآلاتها وما كان معه من مال في حقيبة على الدابة أو على وسطه وأما حقيبة غلامه وما كان مع غلامه من دابة أخرى فليس بسلب . ولو اشتركا في قتل رجل كان السلب بيَّنهما، فإن بدأاحدهما فضربه ثم أجهزه الآخر

بأن كانت الضربة الاولى قد أثخنته وصيرته الى حال لا يقاتل ولا يعين على القنال فالسلب للأول لا نه قنيل الاول ، وان كانت الضربة الاولى لم تصيره الى هذه الحالة فالسلب للنانى لائه قنيل الثانى . ولو قتل رجل واحد قتيلين أو أكثر فله سلبه ؟ وهل يدخل الامام في التنفيل ؟ ان قال في جميع ذلك منكم لايدخل لانه خصهم ، وان لم يقل منكم يدخل لانه عم الكلام . هذا اذا نفل وقال الشافعي رحمه الله تعالى: ان قتله مدبراً منهزماً لم يختص بسلبه ، وان قتله مفبلا مقاتلا مختص بسلبه

واحتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من قتل قتيلا فله سلبه (٢٠١١) وهذا منه عليه الصلاة والسلام قصب الشرع، ولا نه إذا قنله مقبلًا مقاتلًا فقد قتله بقرة نفسه فيختص بالساب، واذا قتله مولياً منهزماً فإنما قتله بقوة الجماعة فكان السلب غنيمه مقسومة

ولنا ان القياس يأبي جواز التنفيل، والاختصاص بالمصاب من السلب وغيره ، لا نسبب الاستحقاق انكان هو الجهاد وجد منالكل ، وانكان هو الاستبلاء والاصابة والاخذ بذلك حصل بقوة الكل فيقتضى الاستحقاق للكل فنحميص البمض بالتنفيل يخرج تخرج قطع الحق عن المستحق فبلمغه ألالعمه :

وعند الشبافعي رحمه الله يقتل في الحرم . واختلف أصحابنا فيما بينهم. قال أبو يوسف رحمه الله : لا يباح قنله في الحرم ولكن يباح إخراجه من الحرم

للشافعي رحمه الله : قرله تبارك وتعالى (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) ووحيث، يعبر به عن المكان فكان هذا إباحة لقتل المشركين في الاماكن كلما

ولنا قوله تبارك وتعالى (أو لم يروا انا جملنا حرما آمنا) هذا ادا دخل ملتجئاً أما اذا دخل مكابرا أو مقاتلاً يقتل لفوله تعالى (ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى بقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقالوهم) ولا مه الدخر مقاتلا فقدهنك حرمة الحرم فيقتل تلافيا للمنك زجراً لغيره عن الهنك . وكذلك لو دخل قوم من أهل الحرب للقنال فإنهم يقتلون ، ولو انهزموا من المسلمين فلا شيء على المسلمين في قتلهم وأسرهم . والله تعالى أعلم

(فصحل)

وأما بيان حكم الغنائم وما ينصل بما فنقول وبالله النوفيق: ديهنا ثلاثة أشياء : النفل والنيء والغنيمة . فلا بد من بيان معانى هذه الالفاظ وما يتعلق بها من الشرائط والاحكام .

أما النفل في اللغة فعبارة عن الزيادة ومنه سمى ولد الولد فافلة لا ُنه زيادة على الولد الصلى. وسميت فوافل العبادات لكومهاز بادات الي الفراقض ، وفي الشريعة عبارة عما خصه الامام لبعض الغزاة تحريضا لهم على القنال . سمى نفلا اكونه زيادة على ما يسهم لهم من الغنيمة ، والتنفيل هو تخصيصر بعض الغزاة بالزيادة ، نحو أن يقول الامام: من أصاب شيئا فله ربعه أو ثلثه ﴿ أَوْ قَالَ مَنْ أصاب شيئا فهو له ، أو قال من أخذ شمينا ، أو قال من قتل قتيلا فله حلبه • أو قال لسرية ما أصُبْتُم فلكم ربعه أو ثلثه ، أو قال فهو لكم ، وذلك جالز لآن التخصيص بذلك تحريض على القنال وانه أمر مشروع ومندوب البه الله الم

وأما النَّى. فهو أسم لما لم يوجف عليه المسلون بخيل ولاركاب نحو الأموال المبعوثة بالرسالة إلى امام المسلمين والأمرال المأخوذة على موادعة أهل الحرب ولا خمس فيمه لأنه ليس بغنيمة إذ هي للمأخوذ من الكفرة على سبيل القهر والغلبة ولم يوجد وقدكان الني. لرسول الله صلى الله عليه وسـلم خاصة يتصرف فيه كيف شا. يخنصه لنفسه أو يفرقه فيمن شا. قال الله تعالى عز شأنه (وماأفا. الله على رسوله منهم فمأأوجفتم عليه من خيل ولاركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشا. واقه على كل شي. قدير) .

وروى عن سيدنا عمر رضي الله عنــه أنه قال : كانت أمو ال بني النضهر بما أذا. الله عز وجل على رســرله ﷺ وكانت خالصة له وكان ينفق منها على أهله نفقة سنة ومابتي جمله فى البكراع والسلاح ولهذا كانت فدك خالصة لرسولالقه صلى الله عليه وسملم إذ كانت لم يوجف عليها الصحابة رضي الله عنهم من خيل ولا ركاب فانه روى أن أهل فدك لما بلغهم أهمل خبير أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسـلم أن يجليهم ويحقن دماءهم ويخلوا بينه وبين أموالهم بعثوا إلى رسولانة ﷺ وصالحوه علىالنصف من فدك فصالحهم عليه الصلاة والسلام على ذلك ، ثم الفرق بين رسول الله ﷺ وبين الأممة في المال المبعوث اليهم من أهل الحرب أنه يكون لعامة المسلمين وكان لرسول الله (ص) خاصة أن الامام انها أشرك قومه في المال المبعوث اليه من أهدل الحرب لأن هيبة الأنمية بسبب قومهم فكانت شركة بينهم .

لا بأصحابه كما قال عليه الصلاة والسلام نصرت بالرعب مسيرة شهربن (٢٠٤٢) لذلككان له أن يخنص لنفسه والله سبحانه وتعالى أعلم . وعلى هذا أذا دخل حربي في دار الاسلام بغير أمان فأخذه واحبد من المسلمين يكمون فيناً لجماعة المسلمين ولا يختص به الآخذ عند أن حنيفه رحمه الله

وأما هيبة رسول الله صلى الله عليه وســـــلم فكانت بما نصر من الركعب "

وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يكون للآخذ خاصه * .

من له زيادة غنا وفضل شجاعة لايرضيطبمه بإظهار ذلكٌ مع ما فيه مزمخاطرة الروح وتمريض النفس للمهلاك الا بأطاع زيادة لا يشاركه فيه غيره ، فاذا لم يطمع في ظهر فلا يستحق الزيادة . والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الحديث فلا حجة له فيه لا نه يحتمل انه نصب ذلك القول شرعاً . ويجتمل أن يكون نصبه شرطاً ، ومحتمل أنه نفل قوماً باعيامهم فلا يكون حجة مع الاحتمال . نظيره قوله عليه الصلاة والسلام: من أحيا أرضا مينة فهي له (٢٠٤٢)

أنه لم يجمله أبو حنيفة حجة المك الأرض المحياة بغير اذن الامام لمنل هـذا

المؤمنين على القتال) والتنفيل تحريض على القتال بأطماع زيادة المال ، لان

الاحتمال. والله سبحانه وتعالى أعلم وأما شرط جزازه فهو أن يكون قبل حصول الغنيمة في يد الغانمين . فإدا حصلت في أيديهم فلا نفل لا نجو از التنفيل للتحريض على الفتال وذا لا يتحقق الا قبل أخذ الغنيمة . فإن قبل أليس أنه روى أن رسـول الله ﷺ نفل بعد احراز الغنيمة ؟ فالجواب أنه يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام أنما نفل من الخبلَ أو من الصفى الذي كان له في الغنائم ، ويحتمل انه كان ماأنا. الله تعالى عليه فسهاه الراوى غنيمة . والله تعمال أعلم

وأما حكم التنفيل فنوعان : أحدهما اختصاص النفل بالمنفل حتى لا يشاركم فيه غيره . وهل ينبت الملك فيه قبل الاحراز بدارالاسلام؟ ففيه كلام نذكره في موضعه أن شاء الله تمالي (والثاني) أنه لا خس في النفل لا أن الجنس أنما يجب في غنيمة مشتركة بين الغانمين . والنفل ما أخلصه الامام لصاحبه وقطع شركة الاغيار عنه فلا يجب فيه الخس ويشارك المنفل له الفزاة في أربعة أخماس ما أصابوا ، لا أن الاصابة أو الجهاد حصل بقوة الكل . الا أن الامام خص البمض بيعضها وقطع حق الباقين عنه فبق حق الكل منطقا بما وراءه فيشاركهم غيه . واقه سبحانه وتعالى أعلم

وجه قولهما أن سبب الملك وجد من الآخذ خاصه فيختض بملكماً كما اذا دخلت طائفه من أهل الحرب دار الاسلام فاستقبلتها سرية من أهل الاسلام فاخذتها أسم يختصون بملكها.

والدليل على أن سبب الملك وجد من الآخذ خاصة أن السبب هو الاخذ والاستيلاء هو اثبات اليد وقد وجد ذلك حقيقة من الآخذ خاصة وأهل الدار ان كانت لهم يد لكنها حكميه وبد الحربى حقيقة لا نه حر والحر في يد نفسه واليد الحكميه لا تصلح مبطلة للبد الحقيقيه لانها دونها ونقض الشيء بما هو مثله أو بما هر فوقه لا بما هو دونه ، فأما يد الآخذ فيد حقيقة وهي محقة وبد الحربي مبطلة فجاز ابطالها بها .

وجمه قول أبى حنيفه رضى الله عنمه أنه وجد سبب نبوث الملك لعامه المدلمين في محل قابل للملك وهو المباح فيصير ملكا للكل كما اذا استولى جماعه على صبد وانها قلنا ذلك لا نه كل ما دخل دار الاسلام فقد ثبت يد أهل الدار عليه لا ن الدار في أيدسهم أبا في الدار يكون في أيدسهم أبضاً ، ولهذا قلنا أنه لا يثبت الملك للذانمين في المنائم ماداموا في دار الحرب كذا همنا ، قوله يد أهل الدار يد حكمية ويد الحربي حقيقية فلا تبطلها .

فلما: ويد أهل الدار حقيقية أيضا لأن المعنى من اليد فى هذه الأبواب القدرة من حيث سلامة الاسباب والا آلات ولاهل الدار آلات سليمة لو استعملوها فى النصر في عالية لحد ثبت لهم بمجرى العادة قدرة حقيقيه على وجه لا يمكنهم مقاومتهم ومعارضتهم مع ما أنه اذا ثبت يد الاخذ عليه حقيقه فقد ثبت يد أهل الدار ، لان أهل دار الاسلام كلمهم منعة واحدة فانهم بذبون عن دين واحد فكانت يده بد الكل ممنى كما اذا دخل الغزاة دار الحرب فأخذ واحد منهم شيئا من أموال الكفرة ، فإن المأخرذ بكرن غنيمه مقسومة بين الكل كذا هذا والله سبحانه وتعالى أعلم . وأما السرينان اذا النقتا فى دار الاسلام فأخذ منها سرية الامام فانها اختصوا

بملكها المحاجة والضرورة وهي أن بالامام حاجة الى بعث السرايا لحراسة الحروة وحماية البيضة عن شر الكفرة اذ الكفرة يقصدون دار الإسسلام والدخيل في حدودها بفتة ، فإذا علمه البعث السرايا وتهيئهم للذب عن حريم الاسلام قطاء الاطاع فيقيت البيضة محروسة فلو لم يختصوا بالمأخوذ لما انقاد طبعهم لكفاية هذا الشغل فتمند أطاع الكفرة الى دار الإسلام ، ولحذا اذا نفا لامام سرية فأصابوا شبئاً مختصون به لوقوع الحاجة الى التنفيل لاختصاص بعض الفزاة بزيادة شجاعة لانه لا ينقاد طبعه لاظهارها الا بالترغيب بزيادة من المصاب بالتنفيل كذا هذا .

وهل يجب فيه الحنس، فمن أبى حنيفة رضى اقد عنده روايتان: والصحيح أنه لا يجب، لان الحنس انها يجب فى الغنائم والغنيمة اسم للمال الماخوذ عنوة وقهراً بايجاف الحبل والركاب ولم يوجد الحصوله فى أيدمهم بذير قتال فكن مباحاً. ملك لا على سبيل القهر والغلبة فلا يجب فيه الحنس كسائر المباحات

وكذا روى عن محمد روايتان: والصحيح أنه ينجب فيه الخس . لأن الملك عنده يثبت با خذه وانها أخده على سبيل القهر والغلبة فكان فى حكم الغنائم ، ولا دخل دار الاسلام فأسلم قبل أن يؤخذ ثم أخذه واحد من المسلمين يكون فينا لجماعه المسلمين أيضاً عند أبى حنيفه ، وعندهما يكون حراً لا سبيل لاحد عليه ، وهذا فرع الاصل الذي ذكرنا أن عند أبى حنيفه رحمه الله كما دخل دار الاسدام فقد انمقد سبب الملك فيه لوقوعه فى يد أهمل الدار فاعتراض الاسلام بعد اقمقد سبب الملك هوالاخذ حقيقة فكان حراً بله عهم علم مامر فكان حراً قبله حيث و جدالاسلام قبار وجود سبب الملك فيه فيمنع ثمرت الملك على مامر

ولو رجع هذا الحربي الى دار الحرب خرج من أن يكون فينا بالاجاح، أما عند أبي حنيفه فلان حق أهل دار الاسلام لا يتأكد الا بالاخذ حقيقة ولم يوجد ، وأما عندهما فلانه لم يثبت الملك أصلا الا يحقيقة الاخذ ولم يوجد وصار هذا كما اذا انفات واحدمن الاسارى قبل الاحراز بدار الاسلام والنحق بمنعتهم أنه يعود حراكما كان كذا هذا

والمرت كالقتال. والدليل على انها وجبت وسيلة الى الاسلام ان الإسلام فرض بالصوص واللجزية تنضمن ترك القتال فلا بحو زشرع عقد الذمة والجه ية الذي فيه ترك القتال إلا لمما شرع له القتال وهو التوسل إلى الاسلام وإلا فيكون تناقضا والشريعة لا تتناقض وتعذر تحقيق معى النوسل بعد الموت والاسلام بضقط ضرورة

وقوله إنها وجبت عوضا عن حقن الدم ممنوع بل ما وجبت الاوسيلة الى الاسلام ، لأن تمكين الكفرة فى دار الاسلام وترك قنالهم مع قولهم فى الله مالابليق بذاته وصفائه تبارك وتعالى للوصول إلى عرض يسير من الدنياخارج

عن الحكم والدقل . فأما النوسل الى الاسلام وإعدام الكفرة فمقول مع ما انها ان وجبت لحقن الدم فإنما تجب كذلك في المستقبل ، وإذا صار دمه محقونا فيها مضى فلا يجوز أخذ العجزية لاجلة فتسقط

ومنها مضى سنه تامه ودخول سنه أخرى عند أبى حنيفه وعندهما لا تسقط حتى أنه أذا مضى على الذمه سنه كاملة ودخلت سنه أخرى قبل أن يؤديها الذمى تو خذ لما تو خذ لما مضى ما دام ذميا ، والمسئلة تعرف بالموانيد (۱) أنها تو خذ أم لا

وجه قرلها ان الجزبه أحد نوعى الحراج فلا تسقط بالناخير الى سنه أخرى استدلالا بالحراج الآخر وهو خراج الارض ، وهـذا لأن كل واحد منها دين فلا تسقط بالتاخير كسائر الديون .

ولانى حنيفه رحمه الله وجهان (أحدهما) ان الجزيه ما وجبت الا لرجا. الاسلام واذا لم يوجد حتى دخلت سنه أخرى انقطع الرجا. فيما مضى و بتى الرجا. في المستقبل فيو خذ للسنه المستقبله (والثانى) ان الجزيه أنما جملت لحقن الدم في المستقبل، فإذا صار دمه محقونا في السنه الماضيه فلا تؤخذ الجزيه وجمام ذمة وذلك على ثلاثة مراتب لآن الذمة ثلاث طبقات: أغنيا. وأوساط وفقراء. فيضع على الغني ثباتية وأر بعين درهما ، وعلى الوسط أربعة وغشرون درهما ، وعلى الفقير المعتمل إثني عشر درهما . كذا روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه أنه أمر عثمان بن حنيف حين بعثه الى السواد أن بعنع مكذا ، وكان ذلك من سيدنا عمر رضى الله عنه بمحضر من الصحابة من المهاجرين والافتصاد رضى الله عنهم ولم يشكر عليه أحد فهر كالاجماع على ذلك ، مع ما أنه لا يحتمل أن يكرن من سيدنا عمر رضى الله عنه رأيا ، لأن المقدرات سيبل معرفتها التوقيف

والسمع لا العقل فهر كالمسموع من رسول الله ﷺ .

ثم اختلف فى تفسير الغنى فى هذا الباب والوسط والفقير. قال بعضهم من لم يملك نصابا تجب فى مثله الزكاة على المسلين وهو ماتنا در هم فهو فقير ، ومن ملك ماتنى درهم فهو من الاواسط ، ومن ملك أر بعة آلاف درهم فصاعداً فهو من الافنياء ، لما روى عن سيدنا على وعبد الله بن سيدنا عمر رضى الله تملم انهما قالا أربعة آلاف درهم فا دونها نفقة وما فوق ذلك كنز : وقبل من ملك ماتنى درهم إلى عشرة آلاف فا دونها فهر من الاوساط ، ومن ملك زبادة على عشرة آلاف فهو من الاغنياء والله تمالى أعلم وأما ما يسقطها بعد الوجوب فأنه اع : منها الاسلام ومنها الموت عندنا ،

وأما ما يسقطها بعد الوجوب فأنواع : منها الاسلام ومنها الموت عندنا ، فإن الذى إذا أسلم أو مات سقطت الجزية عندنا ، وعند الشافمى رحم الله لا تسقط بالموت والاسلام .

وجه قرله إن الجزية وجبت عوضا عن العصمة بقرله تعالى (كلوا الدّينَّ " لا يؤمنون بالله) الى قوله جل شأنه (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أباح جلت عظمته دماء أهل القال أم حقنها بالجزية . فكانت الجزية عوضاً عن حقن الدم وقد حصل له المموض فى الزمان الماضى فلا يسقط عنه العوض ولنا ما روى عن رسول الله يخلين أنه قال : ليس على مسلم جزية (٢٠٣٨) وعن سيدنا عمر رضى الله عنه أنه رفع الجزية بالاسلام فقال : والله اون فى الجزية بالاسلام فقال : والله اون فى الاسلام المحاذاً ان فعل، ولانها وجبت وسيلة الى الاسلام فلا تبقي بعد الاسلام

^{﴿ (} أ) كذا في الاصل وفي نسخه هكذا : بالموانية

وجعلهم ذمة وذلك على ثلاثة مراتب لآن الذمة ثلاث طبقات: أغنيا. وأوساط وجعلهم ذمة وذلك على ثلاثة مراتب لآن الذمة ثلاث طبقات: أغنيا. وأوساط ريترا ... فرضع على الذي ثمانية وأر بعير درهما . كذا روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه أنه أمر عثمان منحف حين بعثه الى السواد أن يعنع مكذا ، وكان ذلك من سيدنا عمر رضى الله عنه بمحضر من الصحابة من المهاجرين والانصار رضى الله عنه رقم ينكر عليه أحد فهو كالاجماع على ذلك ، مع ما أنه لا يحتمل أن يكون من سيدنا عمر رضى الله عنه رأيا ، لأن المقدرات سبيل معرفتها التوقيف والسمع لا العقل فهر كالملسموع من رسول الله من الله المتعلقة عنه والمسمع لا العقل فهر كالملسموع من رسول الله من الله المتعلقة عنه راسول الله المتعلقة المتعلقة عنه راسول الله المتعلقة المتعلقة عنه راسول الله المتعلقة المتعلقة عنه والمناسبة عنه والمناس

ثم اختلف فى تفسير الغنى فى هذا الباب والوسط والفقير . قال بعضهم من لم يملك نصابا تجب فى مثله الزكاة على المسلمين وهو ماتنا درهم فهو فقير ، ومن ملك ماتنى درهم فهو من الاواسط ، ومن ملك أربعة آلاف درهم فصاعداً فو من الافتياء ، لما روى عن سيدنا على وعبد الله بن سيدنا عمر رضى الله تمال عهم انهما قالا أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة وما فوق ذلك كنز : وقبل من ملك ماتنى درهم إلى عشرة آلافى فا دونها فهو من الاوساط ، ومن ملك زيادة على عشرة آلافى فو من الاغتياء واق تمال أعلم المنا في المنا في المنا أعلى أعلى أعلى المنا في المنا في

وأما ما يسقطها بعد الوجوب فأنواع: منها الاسلام ومنها الموت عندنا ، فإن الذمى إذا أسلم أو مات سقطت الجزية عندنا ، وعند الشبافعي رحمه الله لا تسقط بالموت والاسلام

وجه قوله إن الجزية وجبت عرضا عن المصمة بقوله تعالى ﴿ كَاتُلُوا اللّهَ اللّهِ وَهُمُ عَالَمُوا اللّهُ اللّهُ ال لا يؤمنون بالله الله قوله جل شأنه (حتى يعطرا الجزية عن يد وهم صاغرون) أباح جلت عظمته دماء أهل القابل ثم حقنها بالجزية ، فكاتت الجزية عوضا عن حقن الدم وقد حصل له المموض في الزمان الماضي فلا يسقط عنه العوض ولما ما روى عن رسول الله منظمة أنه أنه أن قال : ليس على مسلم جزية (٢٠٣٨) وعن سيدنا عمر رضى الله عنه أنه رفع الجزية بالاسلام فقال : واله ارب في الاسلام لماذا أن فعل، ولانها وجبت وسيلة الى الاسلام فلا تبقيعد الاسلام

والموت كالقتال والدليل على انها وجبت وسيلة الى الاسلام ان الاسلام فرض بالنصوص والمجزية تنضمن ترك القنال فلا بجوزشم عقد الذمة والجوية الذي، فيه ترك القتال إلا لميا شرع له القتال وهو التوسل إلى الاسلام وإلا فيسكون تناقضا والشريعة لا تتناقض وتعذر تحقيق معى النوسل بعد الموت والاسلام ناقط طرورة .

وقوله إنها وجبت عرضا عن حقن الدم بمنوع بل ما وجبت الا وسيلة الى الاسلام ، لأن تمكين الكفرة فى دار الاسلام وترك قنالهم مع قولهم فى الله مالايليق بذاته وصفائه تبارك وتعالى للوصول إلى عرض يسير من الدنياخارج عن الحكم والعقل .

فأما النوسل الى الاســلام وإعدام الكفرة فمقول مع ما انها ان وجبت لحقن الدم فإنما تجب كذلك فى المستقبل ، وإذا صار دمه محقونا فيها معنى فلا يجوز أخذ الجزيه لاجله فتسقط

ومنها مضى سنه تامه ودخول سنه أخرى عند أبى حنيفه وعندهما لا تسقط حتى انه أذا مضى على الذمه سنه كاملة ودخلت سنه أخرى قبل أن يؤديها الذمى تو خذ منه للسنه المستقبلة ولا تو خذ للسنه المساصيه عنده و عندهما تو خذ لما مضى ما دام ذميا ، والمسئله تعرف بالمرا نيد (١) انها تو خذ أم لا

وجه قولهما ان الجزيه أحد نوعى الحراج فلا تسقط بالناخير الى سنه أخرى استدلالا بالحراج الآخر وهو خراج الارض ، وهمذا لان كل واحد منها دين فلا تسقط بالناخير كسائر الديون .

ولابى حنيفه رحمه الله وجهان (أحدهما) ان الجزيه ما وجبت الا لرجا. الاسلام واذا لم يوجد حتى دخلت سنه أخرى انقطع الرجاء فيما مضى وبتى الرجاء فى المستقبل فيو خذ السنه المستقبله (والثانى) ان الجزيه انما جملت لحقن الدم فى المستقبل، فإذا صار دمه محقونا فى السنه الماضيه فلا تؤخذ الجزيه

⁽١) كذا في الاصل وفي نسخه هكذا : بالموانيه

وجعلهم ذمة وذلك على ثلاثة مراتب لآن الذمة ثلاث طبقات: أغنيا، وأوساط وفقرا، . فبضع على الدى ثمانية وأربعين درهما ، وعلى الوسط أربعة وعنمرون درهما ، وعلى الفقير المعتمل إلى عثير درهما ، كذا روى عن سيدنا عمر رضى الله عثمان برحنيف حين بعثه الى السواد أن يعنيم هكذا ، وكان ذلك من سيدنا عمر رضىالله عنه بمحضر من الصحابة من المهاجرين والاقصار رصى الله عنهم ولم يشكر عليه أحد فهر كالاجماع على ذلك، مع ما أنه لا يحتمل أن يكون من سيدنا عمر رضىالله عنه رأيا ، لأن المقدرات سبيل معرفتها النوقيف والسمع لا العقل فهر كالملموع من رسول الله يتياليين.

ثم اختلف فى تفسير الغنى فى هذا الباب والوسط والفقير . قال بعضهم من لم يختلف فى تفسير الغنى فى هذا الباب والوسط والفقير . قال بعضهم من لم يملك نصاباً جرهم فهر من الأواسط ، ومن ملك أربعة آلاف درهم فصاعداً فهو من الافتياء ، لما روى عن سيدنا على وعبد الله بن سيدنا عمر رضى الله تمالى عنهم انهما قالا أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة وما فوق ذلك كنز . وقيل من ملك مائتى درهم إلى عشرة آلاف فيا دونها فهر من الأوساط ، ومن ملك زيادة على عشرة آلاف فيو من الاغتياء . والله تعالى أعل

وأما ما يسقطها بعد الوجوب فأنواع: منها الاسلام ومنها المرت عندنا ، فإن الذي إذا أسلم أو مات سقطت الجزية عندنا ، وعند الشافعي رحمه الله لا تسقط بالمرت والاسلام

وجه قوله إن الجزية وجبت عرضا عن العصمة بقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) الى قوله جل شأنه (حى يعطرا الجزية عن يد وهم صاغرون) أباح جلت عظمته دماء أهل القنال ثم حقنها بالجزية ، فكانت الجزية عوضا عن حقن الدم وقد حصل له المعرض فى الزمان الماضى فلا يسقط عنه العوض ولنا ما روى عن رسول الله عليه الله الله : ليس على مسلم جزية (٢٠٢٨) وعن سيدنا عمر رضى اقد عنه أنه رفع الجزية بالاسلام فقال: واله اس فى الاسلام لماذا ان فعل، ولانها وجبت وسيلة الى الاسلام فلا تبقى بعد الاسلام

والمرتكالقتال والدليل على انها وحبت وسبلة الم الاسلام أن الاسلام فرض بالنصوص والجرية تتضمن ترك القتال فلا يجوز شرع عقد الذمة والجزية الذي فيه ترك القتال إلا بما شرع له القتال وهو النوسل إلى الاسلام وإلا فيكون تناقضا والشريعة لا تتناقض وتعذر تحقيق معنى النوسل بعد الموت والاسلام

وقوله إنها وجبت عوضا عن حقن الدم عنوع بل ما وجبت الا وسيلة الى الاسلام ، لأن تمكين الكفرة فى دار الاسلام وترك قنالهم مع قولهم فى الله مالايليق بذاته وصفاته تبارك وتعالى الوصول إلى عرض يسير من الدنياخارج عن الحكم والعقل .

فأما النوسل الى الاسلام وإعدام الكفرة فحقول مع ما انها ان وجبت لحفن الدم فإنما تجب كذلك في المستقبل، وإذا صار دمه محقونا فيها مضى فلا بجور أخذ الجزمة لاجله فتسقط

ومنها مضى سنه تامه ودخول سنه أخرى عند أبى حنيفه وعندهما لا تسقط حتى انه أذا مضى على الذمه سنه كاملة ودخلت سنه أخرى قبل أن يؤدجما الذمى توشخذ منه للسنه المستقبلة ولا توشخذ للسنه المساضيه عنده و عندهما توشخذ لما مضى ما دام ذميا ، والمسئله تعرف بالموافيد (١) انها توشخذ أم لا

وجه قولها ان الجزية أحد نوعى الحراج فلا تسقط بالناخير الى سنة أخرى استدلالا بالحراج الآخر وهو خراج الارض ، وهمذا لأن كل واحد منها دين فلا تسقط بالتأخير كسائر الديون

ولايي حنيفه رحمه الله وجهان (أحدهما)ان الجزيه ما وجبت الا لرجاء الاسلام واذا لم يوجد حتى دخلت سنه أخرى انقطع الرجاء فيا مضى وبقى الرجاء في المستقبل فيو خذ السنة المستقبله (والناكى)ان الجزيه انما جملت لحق المدم في المستقبل ، فإذا صار دمه محقونا في السنة الماضيه فلا تؤخذ الجزيه

⁽١)كذا في الاصل وفي نسخه هكذا : بالمرانيه

لا جلها لانعدام الحاجة إلى ذلك . كما إذا أسلم أو مات تسقط عنه الجزية لعدم الحاجة الى الحقف بالجزية لدم الحاجة الى الحقف بالجزية كذا هذا . والاعتبار بخراج الارض فير سديد فإن المجودى اذا أسلم بعدمضى السنة لا يسقط عنه خراج الارض ويسقط عنه خراج الرأس بلا خلاف بين أصحابنا رحمم الله . وبه تبين أرب هذا ليس كسائر السيون فبطل الاعتبار بها . والله تعالى أعلم السيون فبطل الاعتبار بها . والله تعالى أعلم

وأما صفة العقد فهو أنه لازم في حقنا حتى لا يعلك المسلمون نقضه بحال من الاحوال. وأما في حقهم فغير لازم بل يحتمل الانتفاع في الجلة لكنه لا ينتقض إلا بأحد أمور ثلاثة (أحـدها) أن يسلم الذم لما حر أن الذمة عقدت وسيلة الى الاسلام وقد حصل المقصود (والثانى) أن يلحق بدارالحرب لاً نه اذا لحق بدار الحرب صار بمنزلة المرتد الا أن الذمي اذا لحق بدار الحرب يسترق والمرتد اذا لحق بدار الحرب لايسترق لما نذكره ان شا. الله تعالى ﴿ وَالنَّالَثُ ﴾ أن يغلبوا على • وضع فيحاربون لا نهم أذا فبلوا ذلك فقد. صاروا أهل الحرب وينتقض العهد ضرورة . ولو امتنع الذميمن اعطاء الجزية لا ينتقض عهده لا أن الامتناع محتمل أن يكون المذر العدم فلا ينتقض العهد بالشك والاحتمال وكذلك لو سب النبي يتلين لاينتقض عهده لا ن هذا زيادة كفر على كفر والعقد ببق مع أصل الكفر فيبق مع الويادة ، وكذلك لو قتل مسلما أو زنى بمسلمه لاأن هـذه معاص ارتكبوها وهي دون الكفر في القبح والحرمة ثم بقبت الذمه مع الكفر فمع المصبه أولى ، والله تعالى أعلم وأما بيان ما يؤخذ به أهل الذمة وما يتعرض له وما لا يتعرض فنقول يتركون يتشبهرن بالمسلمين فالباسهم ومركبهم وهبئتهم فيوشخذ الذمى بأن يجعل

والاصل فيه ما روى ان عمر بن عبد العزيز رحمه الله مر على رجال ركوب

على وسطه كشحا مثل الخيط الغليظ. ويلبس قانسوة طويله مضروبة وبركب سرجا على قربوسه مثل الرمانة ولا بلبس طبلسانا مثل طبالسة المسلمين ورداء

مثل أردية المسلمين .

ذوى هيئة فظهم مسلمين فسلم عليهم ، فقال له رجل من أصحابه : أصلحك لقه تدرى من هؤلا. ؟ فقال من هم؟ فقال هؤلاء فصارى بنى تفلب . فلما أنى منزله أس أن ينادى فى الناس أن لا يسقى فصرائى إلا عقد ناصيفه وركب الاكاف ، ولم يتقل أنه أنكر عليه أحد فيكرن كالاجماع . ولانالسلام من شعائر الاسلام فيحتاج المسلمون في إظهار هدف الشعائر عند الالتقاء ، ولا يمكنهم كلك إلا بتمييز أهل الذمه بالعلامة ، ولان فى إظهار هدف العلامات اظهار آثار الذلة عليهم وفيه صيانة عقائد ضعفة المسلمين عن النغيير على ما قال سبحانه وتعالى (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من

فضة ومعارج عليها يظهرون)

وكذا بجب أن بتميز نساؤهم عن نساء المسلمين فى سال المنبى فى الطريق، وبجب التمييز فى الحامات فى الآزر فيخالف أزرهم أزر المسلمين لما قلنا. وكذا بجب أن تميز الدور بغلامات تعرف بها دورهم من دور المسلمين لبعرف السائل المسلم انها دور الكفرة فلا يدعر لهم بهالمفقرة ويقركون أن يسكنوا فى أمصار المسلمين ببيعون ويشترون ، لآن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة لهم الم الاسلام وتمكينهم من المقام فى أمصار المسلمين أبلغ الى هذا المقصود ، وفيه أيضا منفعة المسلمين بالبيع والثيراء فيمكنون من ذلك ولا يمكنون من بيع الخور والحنازير فيها ظاهراً ، لآن حرمة الحر والحنزير ثابتة فى حقهم كا هى ثابتة فى حقهم كا هى خلاصول على ما عرف فى موضعه فكان اظهار بيع الحر والحنزير منهم اظهاراً المفسق فيمنعون من ذلك ، وعندهم أن ذلك مباح فكان اظهار شعائر المكفر فى مكان معد لاظهار شعائر الاسلام وهو أمصار المسلمين فيمنعون من ذلك .

وروى عن أبي يوسف انى أمنعهم من ادخال الحنازير. فرق بين الخر والحنزير لما في الخر من خوف وقرع المسلم فيها ولا يتوهم ذلك فى الخزير ولا يمكنون من اظهار صليبهم في عيدهم لا نه اظهار شعاتر الكفر فلا يمكنون

وجعلهم ذما وذلك على للاله مراتب لان الذمة اللاث طبقات: أغنيا. وأوحاط وللمراء . فبضع على العلى ثهانية وأربعين درهما . وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما ، وعلى الفقير المعتمل إنني عشر دوهما .كذا روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه إنه أمر عثمان رحنيف حيز بعثه الى السواد أن بضع مكذا ، وكان ذلك من سبكًا عمر رضيالة عنه بمحصر من الصحابة من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم ولم ينكر عليه أحد فهو كالاجماع على ذلك ، مع ما أنه لا يحتمل أن يكون من سيدنا عمر رضيالله عنه رأيا ، لأن المقدرات سَبَيل معرفتها النوقيف

والسمع لا العقل فم. كالمسموع من رسول الله ﷺ ثم اختلف في تفسير الذني في هذا الباب والوسط والفقير . قال بعضهم من لم يعلُّك نصابًا تجب في مثله الزكاة على المسلمين وهو ماتنا درهم فهو فقير ، ومن ملك ماتتي درهم فهو من الأواسط ، ومن ملك أربعة آلاف درهم فصاعداً فهو من الأفنيا. ، لمـا روى عن سيدنا على وعبدالله بن سيـدنا همر رضى الله تمالى عنهم انهما قالا أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة وما فوق ذلك كنز:

وقبل من ملك مائتي درهم إلى عشرة آلاًف فما دونها فهومن الأوساط ، ومن ملك زبادة على عشرة آلاف فهو من الاغنياء والله تعالى أعلم وأما ما يسقطها بعد الوجوب فأنواع : منها الاسلام ومنها الموت عندنا ،

فإن الذي إذا أسلم أو مات سقطت الجزية عندنا، وعند الشيافعي رحمه اقه لاتسقط بالمرت والاسلام

وَجِهُ قَوْلُهُ إِنْ البَّحْرِيَّةُ وَجِبِتِي عَرْضًا عَنْ الْمُصَمَّةُ بَقُولُهُ تَعَالَى ﴿ قَاتِلُوا اللَّهِ نَ لا يؤمنون بالله) الى قوله جلشأنه (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أباح جلت عظمته دماء أهل القيال ثم حقنها بالجزية , فكانت الجزية عوضا عنَّ حَقَنَ الدَّمُ وَقَدَ حَصَلَ لَهُ المُمُوضَ فِي الزَّمَانُ الْمَاضَى فَلا يَسْقَطُ عَنْهُ الدُّوضَ ولنا ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : ليس على مسلم جزية (٢٠٢٨) وعن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه رفع الجزية بالاسلام فقال: واله اس في الاسلام لماذا أن فعل ولانها وجبت وسيلة الى الاسلام فلا تبق بعد الاسلام

والمرتكالفتال والذليلءني أنها وجبت وسبلة الى الاسلام أن الاسلام فرض بالنصوص والجربة تنضمن لرك القنال فلا بحوزثمرع عقد الذمة والجزية الذى فيه ترك الفتال إلا لمنا شرع له الفتال وهو النوسل إلى الاسلام وإلا فيكارن تناقضا والشريعة لاتتناقض وتعذر تحقيق معنى النوسل بعد المرت والاسلام

وقوله إنها وجبت عوضا علىحقى الدم ممنوع بل ما وجبت الا وسيلة الى الاستلام ، لأن تمكين التكفرة في دار الاسلام وترك قنالهُمَّ مع قولهم في الله مالايليق بذاته وصفاته تبارك وتعالى للوصول إلى عرض يسير من الدنياخارج عن الحكم والعقل . ـ

فأما التوسل الى الاسلام وإعدام الكفرة فمقول مع ما انها ان وجبت لحَقَنَ الدُّمُّ فَإِنَّمَا تَجِبُ كَذَلِكُ فَي المُسْتَقِبَلِ ، وإذا صار دمه محقَّونَا فيما مضى فلا بجوز أخذ الجزبة لآحل فتسقط

ومنها مضي سنه تامه ودخول سنه أخرى عند أبي حنيفه وعندهما لا تسقط حتى انه اذا معنى علىالذمه سنه كاملة ودخلت سنه أخرى قبل أن يؤديها الذمى توخذمنه للسنه المستقبلة ولا توخذ للسنه المباصيه عنده وعندهما توخذ لما

مضى ما دام ذميا ، والمسئلة تعرف بالموانيد ^(١) انها تو^مخذ أم لا وجه قولها ان الجزيه أحد نوعى الخراج فلا تسقط بالنَّاخير الى سنه -أخرى اسندلالا بالحراج الآخر وهو خراج الارض، وهمذا لأن كل واحد

منها دين فلا تسقط بالتأخير كسائر الديون . ولابي حنيفه رحمه الله وجوان (أحدهما) ان الجزيه ما وجبت الا لرجاء الاسلام واذا لم يوجد حتى دخلت سنه أخرى انقطع الرجاء فيما مضى واتى الرجاء في المستقبل فيو خذ للسنة المستقبلة ﴿ وَالنَّالَى ﴾ أن الجزية انما جملت

لحقن الدم في المستقبل ، فإذا صار دمه محقونافي السنه الماضيه فلا تؤخذ العجزيه

⁽١) كذا في الاصل وفي نسخه هكذا : بالموانيه

٢٣٤ لا لعدام الحاجة إلى ذلك ، كم إذا أما أو مات تسقط عنه الجزية لعدم الحاجة الى ذلك ، كم إذا أما أو مات تسقط عنه الجزية لعدم الحاجة الى الحقن بالجزية كذا هذا ، والاعتبار بخراج الارض ويسقط عنه خراج الورض ويسقط عنه خراج الواس بلا خلاف بين أصحابنا رحمم الله ، وبه تبين أن هذا ليس كسار الديون فبطل الاعتبار بها ، والله تمالى أعلم وأما صفة الدقد فهر انه لازم في حقنا حتى لا يعلك المسلمون نقضه بحال من الاحوال ، وأما في حقيم فغير لازم بل يحتمل الانتفاع في الجلة لكه من الاحوال ، وأما في حقيم فغير لازم بل يحتمل الانتفاع في الجلة لكه من الاحوال ، وأما في حقيم فغير لازم بل يحتمل الانتفاع في الجلة لكه عند المنافقة إلى المنافقة المنافقة الحداد المنافقة المنافقة الحداد المنافقة المنافقة الحداد المنافقة المنافقة

الديون فيطل 11 عبيار بها والمن تعمل الديال المسلمون نقضه محال وأما صفة الدقد فهر آنه لازم في حقنا حتى لا يعلك المسلمون نقضه محال من الاحوال. وأما في حقيم فغير لازم بل يحتمل الانتفاع في الجلة لكه لا ينتقض [لا بأحد أمور ثلاثة (أحدها) أن يسلم الذي لما مر أن الذمة عقدت وسيلة الى الاسلام وقد حصل القصود (والثاني) أن يلحق بدار الحرب عاربية الحق بدار الحرب صاربه نزلة المرتد الا أن الذي اذا لحق بدار الحرب يسترق والمرتد اذا لمن بدار الحرب لا يسترق لما نذ كره أن شا. أفد تعالى يسترق والمرتد اذا لمن بدار الحرب لا يسترق لما نذ كره أن شا. أفد تعالى ماروا أهل الحرب و بنتقض المهد ضرورة . ولو امننع الذي من اعطاء الجزية الم ينتقض عهده لان الامنتاع محتمل أن يكون لعذر العدم فلا ينتقض العهد الماك والاحتمال وكذلك لو سب الذي يتنقش عهده لان هذا زيادة الماك والاحتمال وكذلك لو سب الذي يتنقش عهده لان هذا زيادة

والاصل فيه ما روى أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله مر على رجال ركوب

كفر على كفر والعقد يبق مع أصل الكلفر فيبق مع الزيادة ، وكذلك لو قتل

فى مكان معد لاظهار شعائر الاسلام وهو أمصار المسلمين فيمنعون من ذلك . وكذا يعنعون من ادخالها فى أمصار المسلمين ظاهراً وروى عن أبى يوسف انى أمنعهم من ادخال الحنازير . فرق بين الخر والحنزير لما فى الحر من خوف وقوع المسلم فيها ولا يتوهم ذلك فى الخذير ولا يعكنون من اظهار صليبهم فى عيدهم لائه اظهار شعائر الكفر فلا يعكنون

ذوى هيئة فظهم مسايين فسلم عليهم ، فقال له رجل من أصحابه : أصاحك الله

لدري من هؤلاء؟ فقال من هم؟ فقال هؤلاء قصارى بني لقلب، فلما أتي منزله

امر أن بنادي في الناس أن لا يبني لصرائي إلا عقد ناصيته وركب الاكاف ،

ولم ينقل أنه أنكر عليه أحد فبكون كالاجاع . ولأنالسلام من شعائر الاسلام

فيحتاج المسلمون في إظهار همذه الشمائر عند الالتقاء ، ولا يعكم مالك إلا بتمبير أهل الذمة بالعلامة ، ولان في إظهار همذه العلامات اظهار آثار الذلة

عليهم وفيه صيافة عقائد ضعفة المسلمين عن النغبير على ما قال سبحانه وتعالى

(ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من

وكذا بجب أن يتميز نساؤهم عن نساء المسلمين في حال المثنى في الطريق ،

وبهب التمييز في الحامات في الأزر فيخالف أزرهم أزر المسلمين لما قلنا .

وكذا بجب أن تميز الدور بتلامات تعرف بها دورهم من دور المسلمين ليعرف

السائل المسلم أنها دور الكفرة فلا يدعو لحم بالمنفرة ويتركون أن يسكنوا في

أمصار المسلمين يبيعون ويشترون ، لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة لهم الى

الاسلام وتعكينهم من المقام في أمصار المسلمين أبلغ آلى هذا المفصود ، وُفيه

أيضًا منفعة المسلمين بالبيع والشراء فيعكنون من ذلك ولا يعكنون من بيع

الحمور والحنازير فيها ظاهراً ، لأن حرمة الخر والحنزير ثابتة في حقهم كما هي

ثابتة في حق المسلمين ، لا نهم مخاطبون بالحرمات ، وهو الصحيح عنمد أهل

فالاصول على ما عرف في موضعه فكان اظهار بيع الحر والحنزير منهم اظهاراً

للفسق فبمنمون من ذلك ، وعندهم ان ذلك مباح فكان اظهار شعائر الكفر

فضة ومعارج عليها يظهرون)

قبعة فهو له خاصة لائه اذاً لم يكن له قبعة لا يقع فيه تعالى وتدافع فلا يقع أخذه على سبيل القهر والغلبة غلم يكن غنبمة

ولر أخذ شيئاً له قيمة في دار الحرب نحو الخشب فعمله آبية أو غيرها , ده الى الغنيمة لانه اذا كان له قيمة بذاته قالعمل فيه فضل له ، فان لم يكن دلك الذيء منقوماً فهو له خاصة لمنا قلنا . ولا خمس فيها بؤخذ على موادعة أهل كمرب لانه ليس بمأخوذ علىسبيل القهر والغلبة فلم يكن غنيمة . وكذا مابعث رسالة الى امام المسلمين لا خمس فيه لما قلنا

ولو حاصر المسلمون قلمة في دار الحرب فافتدوا أنفسهم بمال ففيه الخس لانه غنيمة لكونه مأخوذاً على سبدل القهر والغلبه . وانتر سبحاء وتدالى أعلم .

وأما بيان ما يملكم الامام من التصرف في الغنائم فجملة الكلام فيه انه اذا ظهر الامام على بلاد أدل الحرب فالستولى عابه لا يخلو من أحد أنواع ثلاثة : المناع والاراضى والرقاب. أما المتاع فانه يخمس وبقسم الباقى بين الفانمين ولا خيار اللامام فيه . وأما الاراضي فللامام فيها خياران ان شــا. خسمًا ويقسم الباقي بين العنانمين لما بينا ، وإن شا. تركماً في يد أهلها بالخراج وجعلهم ذمه أن كانوا بمحل الذمه بأن كانوا من أهل الكتاب أو من مشركي العجم ووضع الجزيه على رءوسهم والنخراج على أراضيهم . وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله ليس للامام أن يقرك الاراضي في أيديهم بالخراج بل يقسمها

وجه قوله ان الاراضى صارت ملكا للمدراة بالاستبلا. فكان النرك في أيديهم ابطالا لملك الدنزاة فلايملك الامام كالمناء

ولنا اجماع السحابه رضي الله عنهم . فإن سبيدنا عمر رضي الله عنه لما فنح سنواد العراق ترك الاراضي في أبديهم وضرب على رموسهم الجزيه وعلى أراضيهم الخراج بمحضر منالصحابه الكرام رضي الله تعالى عنهم و لم ينقل أنه أنكر عليه منكر فكان ذلك اجماعا منهم

وأما الرقاب فالامام فيها بين خبارات ثلاث : ان شاء قبل الاسارى منهم

فكان المأخوذ مأخوذا على سبيل القبر والغلبة فكان غنيمــة فهو الفرق، ولر اجتمهٔ فريقان: أحدهما دنخل بإذن الامام والآخر بعدير إذنه ولا معة لهم فالحَكُم في كل فريق عند الاجتماع ما هو الحكم عند الانفراد أنه ان تفردكل **وَرِيقَ بَاخِذَ شَيٍّ، وَلِكُرُ فَرِيقِ مَا أَخِلَهُ كَا لُو أَنْفُرِدَ كُلِّ فَرِيقِ بِاللَّهُ خُولُ فَأَخَذ** شيئًا ، قان اشترك الفريقان في الاُخذ قالما خود بينهم على عدد الاخذين . ثم ما أصاب المائذون لهم يخمس ويكون أربعة أخماسه بينهم مشتركة فيه الاخظ وغير الاشخذ لأنه غنيمة ، وهذا سبيل العنمائم وما أصاب الذبن لم يؤذن لحم لاخس فيه فيكون بين الاختذين ولا بشاركهم الذين لم يا خذوا لانه مال مياسر وهذا حكم المال المباح على ما بينا .

هذا إذا اجتمع فريقان ولا منعة لهم ، فأنما اذا أجنمنا وكان لهم باجتماعهم منعة فما أصابوآحدا منهم أو جاعتهم يخمسروأربعة أخماسه بينهم لانالأخوذ غنيمة لوجود المنعة فمكان وجو دالاذن وعدمه بدنزلة واحدتي ولوكان الذبن دخلوا بإذن الامام لهم منعة ثم لحقهم العر أو لصان لا منعة لهما يعدير اذن الامام . ثم لقوا قالاً وأصابوا مالاً وأصابوا غنائه فما أصاب العسكر قبل أن يلحقهم الأص ، فإن همذا الص لا يشاركهم فيه وما أصابوه بعد أن الحق هذا اللص بهم فانه بشاركهم لان الاصابة قبل اللحاق حصلت بقتال العسكر حقيقة

وكذلك الاحراز بدار الاسلام ، لاأن لهم غنيه عن معونة اللصر فكان دخوله في الاستيلاء على المصاب قبل اللحاق وعـدمه بمنزلة واحدة ولا يشبه هذا الجيش اذا لحقهم المدد أنه بشاركهم فيما أصابوا ، لأن الجيش أَسُنعينَ بالمدد لفرتهم فمكان الاحراز حاصلا بالكل، وكذلك الاصبابة بعه اللحوق حصلت باستيلا. الكل لذلك شاركهم بخلاف اللص والله تعالى أعلم -

ولو أخذ واحد من الجيش شيئاً من المناع الذي له قيمه وليس في يد انسان منهم كالممادن والكنوز والخشب والسمك فذلك غنيمه وقبه الخش ، وذلك الراحدانما أخذه بمنعه الجماعه وقوتهم فكان مالا مأخوذا على سبيل القهر والغلبة فكان غنيمة وان لم يكن لذلك الشيء في دار الحرب وفي دار الاسلام

مولاها أن احتاج الى خدمتها ، ويحبسها في بيته لأن ملك المولى فيها بعد الردة قائم . وهي مجبورة على الاسلام شرعاً فكان الرفع الى المولى رعاية الحقين . ولا بطؤها لان المرتدة لا تحل لاحد .

وكذلك الصي العاقل لا يقتل وان صحمه ردته عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، لأنَّ قَبَلَ البَّالِعُ بِعِدُ الْاسْتِنَابِةِ وَالدَّعْرَةِ إِلَى الْاسْلَامِ بِالنَّسَانُ وَاظْهَارُ حججه وايضاح دلائله الهُبُهور العناد ووقوع الباس عن فلاحه . وهذا لايتحقق من الصبي فَكَانَ الاسلام منه مرجواً , والرجوع الى الدين الحق منه مأمولا فلا يقتل ولكن يجير على الاسكلام بالحبس، لآن الحبس بكفيه وسيلة ال الاسلام. وعلىهذا صبى أبواه مسلمان حتى حكم باسلامه تبعاً لابويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه اقرار باللسان بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الردة منه اذهم اسم للتكذيب بعد سابقة النصديق ولم يوجد منهاانصديق بعد البلوغ أصلا لانعدام بوجود دلبلها وهو الافرار فلم يكن الموجود منه ردة حقيقة فلا يقتل ولك يحاس لانه كان له حكم الأسلام قبل البلوغ

الاترى انه حكم بالملامه بطريق التبعية والحكم في اكسابه كالحكم في اكساب المرثد لانه مرتد حكما ، وسنذكر الكلام في اكساب المرتد في موضع ان شاء الله تعالى .

ومنها حرمة الاسترقاق فإن المرئد لا يسترق وإن لحق بدار الحوب لانه لم يشرع فيه الا الاسلام أو السيف لقوله سبحانه وتعالى (تقاتلونهمأو يساءونا) وكذا الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا عليه في زمن سودنا أبي بكر رضياته هـ؛ ولان استرقاق الكافرللنوسل الى الاسلام واسترقاقه لا يقع وسيلة الى الإسام على ما مر من قبل . ولهذا لم بجز ابقاؤه على الحرية ، بخلاَّف المرتدة اذا لحمَّة بدار الحرب انها تسترق ، لانه لم يشرع قنلما

ولا يجرز ابقاء الدكافر على الكفر الامع الجزية أو مع الرق، ولاجز: على النسوان نمكان ابقاؤها على الكفر مع الرق أنفع المسلمين من ابثاً الم

غير شيُّ . وكذا الصحابة رضي الله عنهم استرةرا فسنا. من ارتد من العرب وصبياتهم، حتى قبل أن أم محمد بن الحنفية . وهي حولة بنت أياس كانت من

ومنها حرمة أخذ الجزية فلا تؤخذ الجزية من الرتد الما ذكرتا. ومنها ان الماقلة لا تعمَّل جنايته لمـا ذكرنا من قبل ان موجب الجناية على الجاني. وانما العاقلة تتحمل عنه بطريق النماون والمرتد لايماون

ومنها الفرقة آذا ارتد أحد الزوجين ، ثم ان كانت الردة من المرأة كانت فرقة بغير طلاق بالاتفاق ، وان كانت من الرجل ففيه خلاف مـذكور في كتاب النكاح ، ولا ترتفع هذه الفرقة بالاسلام . ولو ارتد الزوجان مماً أو أسارا مِمَّا أَمِّمَا عَلِي لِمُكَامِهُمَا عَسْدُنَا ، وعَنْدُ رَفُو رَحْمُ اللَّهُ فَسِدُ النَّكَاحِ . ولو أسلم أحدهما قبل الآخر فسد النكاح بالاجماع ، وهي من مسائل كتاب النكاح ومنها أنه لا يحوز انكاحه لانه لا ولاية له

ومنها حرمة ذبيحته لانه لا ملة له لما ذكرنا . ومنها انه لا برث من أحد لانعدام المله والولاية . ومنها انها تحيط أهماله لكن بنفس الردة عندنا . وعند الشافعي رحمه الله بشريطة الموت عليها ، وهي مسألة كتاب الصلاة ومنها انه لا يحب عليه ثي من العبادات عندنا ، لأن الكفار غير مخاطبين بشرائع هي عبادات عندنا، وعند الشافعير حمه الله مجمب عليه وهي من مسائل أصول الفقه وأما الذي يرجع الى ماله فتلانة أنواع : حكم الملك وحكم الميراث وحكم

الدين أما الأول فنقول: لاخلاف في أنه اذا أسلم تكون أمواله على حكم ملكه، ولا خلاف أيضا في أنه اذا مات أو قتل أو لحق بدار اللحرب تزولُ أمواله عن ملكه . واختلف في أنه تزول بهذه الاسباب مقصورا على الحال أم بالردة من حين وجودها على التوقف ، فعند أبي يوسف وعمــد رحم.ما اقد ملك المرتد لا يزول عن ماله بالردة وانما يزول بالمرت أو القتل أو باللحاق بدار الحرب. وعند أبي حنيفة رضي الله عنه : الملك في أمواله موقوف على ما يظهر من ساله . مولاها ان احتاج ال خدمتها . ويحبه لها في بيته لان ملك المولى فيها بعد الردة قائم . وهى مجبورة على الاسلام شرعاً فكان الرفع الى المولى رعاية الحقين . ولا يطؤها لان المرتدة لا تحل لاحد .

وكداك الصبى العاقل لا يقتل وان صحيه ردة عبد أبي حنيفة ومحد رضى الله عنهما ، لان قبل البالغ بعد الاستنابة والدعوة الى الاسلام بالمسان و ظهار صحيحه وابصاح دلائله اظهور العناد ووقوع البأس ها فلاحه . وهذا لايتحقق من الصبى فكان الاسلام منه مرجواً ، والرجوع الى الدين الحق منه مأمولا فلا يقتل ولمكن يجبر على الاسسلام بالحبس ، لان الحبس يكفيه وسيلة الى الاسلام . وعلى هذا صبى أبواه مسلمان حتى حكم باسلامه تبعاً لا بويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه اقرار باللسان بعد البلوغ لا يقتل لا نعدام الردة منه المنكذيب بعد سابقة التصديق ولم يوجد منه التصديق بعد البلوغ أصلا لا نعدام توجود دليلم اوهو الاقرار فلم يكن الموجود منه ردة حقيقة فلا يقتل ولك، يوجود دليلما وهو الاقرار فلم يكن الموجود منه ردة حقيقة فلا يقتل ولك، يحبس لانه كان له حكم الاسلام قبل البلوغ

ألا ترى انه حكم باسلامه بطريق.النبعية والحكم فى اكسابه كالحكم فى اكساب المرثد لانه مرتد حكما ، وسنذكر الكلام فى اكساب المرتد فى موضه، ان شـاء الله تعالى .

ومنها حرمة الاسترقاق فإن المرتد لا يسترق وان لحق بدار الحوب لانه لم يشرع فيه الا الاسلام أو السيئة في أله يستحانه وتعالى (تقاتلونهم أو يسامون) وكذا الصحابة رضى الله عنهم أجمعوا عليه في زمن سيدنا أبي يكر رضى الله عنهم أجمعوا عليه في زمن سيدنا أبي يكر وضى الله عنه ولان استرقاقه لا يقع وسيلة الى الاسلام على ما من من قبل . ولهذا لم يجز ابقاؤه على الحرية المخلاف المرتدة اذا لحقه بدار الحرب انها تسترق ، لائه لم يشرع قبلها

ولا محرز ابقاء العكافر على الكفر الآمع الجزية أو مع الرق . ولاجزبة على النسوان فبكان ابقاؤها على الكفر مع الرق أنفع للمسلمين من ابقائها م

قير شئ . وكذا الصحابة رضى الله عنهم استرقوا فسياً. مر رند من العرب وصيبانهم ، حتى قبل ان أم محمد بن الحنفية . وهي حولة بسد بناسركانت من . سي بني حنيفة .

ومنها حرمة أخذ الجزية فلا تؤخذ الجزية من المرتد للم كرنا. ومنها ان العاقلة لا تعقل جنايته لمسالم كرنا من قبل ان موجب أحدية على الجانى وانما العاقلة تتحمل عنه بطريق النعاون والمرتد لا يعاون

ومنها الفرقة أذا أرتد أحد الووجين ، ثم أن كانت الردة سر المرأة كانت فرقة بغير طلاق بالاتفاق ، وأن كانت من الرجل ففيه خلاف منذكور في كتاب الدكاح ، ولا ترتفع هذه الفرقة بالاسلام ، وأو أو تد الحر مان مما أو اسلامها فيما على تسكامهما عندنا ، وعند زفر رحمه أنه فيد المسكاح ، ولو أسلم أحدهما قبل الآخر فهد النكاح بالاجماع ، وهي من مسائر كباب النكاح ومنها أنه لا يجرز أفكاحه لانه لا ولاية له

ومنها حرمة ذبيحته لانه لا ملة له لمسا ذكر نا . ومنها ازه لا . مثمن أحد لا نعدام الله والولاية . ومنها انها تحبط أهماله لكن بنفس الردة سونا . وعند الشافعي رحمه الله بشريطة الموت عليها ، وهي مسألة كتاب الصلاة ومنها انه لا يجب عليه شي من العبادات عندنا ، لان الكفار غير مخاطبين شرائع هي عبادات عندنا، وعند الشافعي رحمه الله يجب عليه وهي من مسائل شرول الفقه

وأما الذي يرجع الى ماله فتلائة أنواع: حكم الملك وحكم المير أي وحكم الدين. أما الاول فتقول: لا خلاف في أنه اذا أسلم تكون أمواله على حكم ملكم، ولا خلاف أيضا أنه اذا مات أو قتل أو لحق بدار السحر توول أمراله عن ملكم. واختلف في أنه تزول بهذه الاسباب مقصورا على العال أمراله عن ملكم. وجودها على التوقف، فعند أبي يوسف و محمد ترسمهما الله ملك المرتد لا يزول عن ماله بالردة وإنما يزول بالمرت أو القتل أو باللحاق بدار الدرب وعند أبي حنيفة رضى الله عنه: الملك في أمواله موتحوف على ما يظهر من ساله.